

أسست عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

الوعي الإسلامي

AL-Waei Al-Islami
مجلة كويتية شهرية جامعة



العربية والتراث

مَقَالَاتٌ وَدِرَاسَاتٌ فِي
العَرَبِيَّةِ وَقَضَايَاها المَعَاصِرَ
والتُّرَاثِ العِلْمِيِّ العَرَبِيِّ

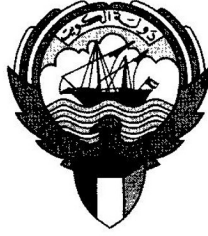
الدكتور
يحيى مير علم

الإصدار
التاسع والخمسون

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

العربية والتراث

مقالات ودراسات في العربية وقضاياها المعاصرة وبتراث الجليل العربي



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

الوعي الإسلامي

AL-Waei AL-Islami
مجلة كويتية شهرية جامعية

تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت - في مطلع كل شهر عربي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

الإصدار التاسع والخمسون

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

العنوان:

ص.ب ٢٣٦٦٧

الصفة ١٣٠٩٧ الكويت

هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ١٨٤٤٠٤٤

فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني:

info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني:

www.alwaei.com

الإشراف العام:

رئيس التحرير

فيصل يوسف أحمد العلي

العربية والتراث

مَقَالَاتٌ وَدِرَاسَاتٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَقَضَايَاهَا الْمُعَاَصِرَةَ وَالتَّرَاثِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ

الدَّكْتُورُ

يَحْيَى مِيرَعَلْمُ

الإصدار التاسع والخمسون

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم: رئيس تحرير مجلة «الوعي الإسلامي»

الحمد لله علام الغيوب، المطلع على أسرار القلوب،
ذي العزة والكبرياء، والحلم والعلياء، مُسبغ أصناف الآلاء،
ودافع نوازل البلاء، وجاعل العلماء ورثة الأنبياء، ومؤيِّدهم في
حفظ سنّة خاتم الأنبياء، وحماية حديثه من الكذب والافتراء،
ومودعه في صدور الحفاظ الأتقياء.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يعلم السرّ
وأخفى، وأشهد أن سيّدنا ونبينا محمّداً عبده ورسوله، الذي
بصر الله به من العمى، وأقام به معالم الهدى، اللهم صلّ
وسلّم على عبدك ورسولك محمّد وعلى آله وأصحابه أولي
النهي.

أمّا بعد:

فإنّ العلم والثقافة الشرعيّة ميدانٌ خصبٌ لكلّ متعلّم؛ إذا
أراد أن يستزيد من الإحاطة بلغته، ودينه، ومبادئ أمّته.

وحتى ينتشر هذا الوعي ويعمّ، كان لا بدّ من توفير
الموادّ العلميّة اللاّزمة له.

ومن أهمّ تلك الموادّ: الكتب بمختلف أنواعها ومناهجها
ومستوياتها، شريطة أن تكون نافعة ببناء جادة.

ولأجل تواصل المثقّفين شرقاً وغرباً، وتنامي الشعور
بالانتماء، وتقوية أواصر الارتباط الثقافي بين شعوب الأمتين
العربيّة والإسلاميّة، كانت فكرة الاجتهاد في إخراج الكنوز
التراثيّة، وطباعة الرسائل العلميّة، أولويّة عمليّة في مجلّة
«الوعي الإسلاميّ»، فهي بذلك تسعى لزرع الثقافة العربيّة
الإسلاميّة، بثّتي صنوفها، في الناشئة والمبتدئين، وفي الصغار
والكبار، على حدّ سواء.

وقد جمعت مجلّة «الوعي الإسلاميّ» طاقاتها وإمكاناتها
العلميّة والمادّيّة لتحقيق هذا الهدف السامي، فتيّسر لها
بفضل الله تعالى إخراج عدد ليس بالقليل من هذه الكتب
والرسائل، وكان لها نصيب وافر من الحفاوة والتكريم في كثير
من المجتمعات داخل الكويت وخارجها، وذلك لما تميّزت به
هذه الإصدارات من أصالة وقوّة ووضوح منهج، ومراعاة
لمصلحة المثقّف، وحاجته العلميّة.

ومن هذه الإصدارات النافعة، كتاب:

«العربية والتراث»

مقالات ودراسات في العربية وقضاياها المعاصرة

والتراث العلمي العربي»

للدكتور/ يحيى ميرعلم، حفظه الله ورعاه

ومجلة «الوعي الإسلامي» إذ تقدّم هذا الإصدار لقرائها،

فإنّها تتوجّه بخالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل على إذنه

الكريم بطباعة الكتاب، نسأل الله له التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين

رئيس التحرير

فيصل يوسف حمد العلي



تقديم

✍ بقلم

الأستاذ الدكتور مازن المبارك

عضو مجمع اللغة العربية بدمشق

الحمد لله مُنزلِ الكتابِ، والصلاة والسلام على مُبلِّغِ الكتابِ،
ومُعَلِّمِ الناسِ الخيرَ، ورَضِيَ اللهُ عن علماءِ العربيةِ، ومن سارَ على
نهجهم من الناطقينَ بها، والعاملينَ لها إلى يومِ الدين. وبعدُ:

فهذا كتاب «العربية والتراث» جمعَ فيه مؤلِّفه الدكتور يحيى مير
علم مقالاتٍ ودراساتٍ في اللغةِ العربيةِ وقضاياها وفي التراثِ
العلميِّ العربيِّ، فجاء سِفْراً يَضُمُّ جهودَ رُبْعِ قرنٍ من حياةِ صاحبه،
أمضاهُ دراسةً وتتُّبَعاً، وتألِيفاً وبحثاً، وإبداعاً ونقداً.

لقد عرفتُ المؤلِّفَ غَرْسةً في كليةِ الآدابِ من جامعةِ دمشق،
رافقتُ تَطَوُّرها ونُمُوها في مرحلةِ الإجازةِ، ثم في مرحلةِ الدراساتِ
التخصُّصيةِ العليا، ثم تابعتُ ثمراتِ عطائها الواحدة تلو الأخرى،
وسعدتُ حينَ رأيتها تُؤتي أكلها طيباً ناضجاً بإذنِ ربِّها، وبدأبِ
مُسْتَمِرٍّ وجهودٍ مُضنيةٍ وإلحاحٍ في العلمِ وعلى العلمِ، لا يعرفُ المللَ
ولا الكلالَ.

وسعدت اليوم بما قام به الدكتور يحيى من ضمّ لما ائتلف موضوعاً، وجمع لما تفرّق مكاناً، وتباعداً زماناً، فإنّ جمع مقالات، باعد بين أولها وآخرها ربع قرن من الزمن، وجعلها في كتاب واحد، يحفظها من النسيان والتبعثر والضياح، ويقرّبها من القارئ، ويحفظ عليه جهده ووقته اللذين يصرفهما في البحث عن مقالٍ سرد أو بحثٍ تاه، ولطالما أضعنا أوقاتاً في البحث عن موضوع، باعد بيننا وبينه الزمن، ولطالما أضعنا جهوداً في البحث عن موضوع في مظنّة مكانه بين عشرات المجالات!

كما سعدت بما جمع فيه بين تأليف وإبداع ونقد، قدّمه مختصّ غيور، يعرف قيمة العلم، ويقدّر قيمة الجهد للوصول إلى الحقيقة، فلا يُعجبه أن يترك الخطأ ينتشر ويستشري خشية أن يقع في يد طالب ناشئ، فيظنّه صواباً.

وسواء وافقنا على آرائه النقدية أم لم نوافق، فإنّ من حقّ من يعتقد أنّه لا يجوز أن يفتح مضايق العلم وأعماقه من لا يتنون السباحة لا حركة ولا غوصاً، ويظنون أنّ الخوض في الأوشال يزين صورتهم لدى الرجال أن يتصدى لآرائهم ردّاً وتصحيحاً.

إنّ كتاب «العربية والتراث» يخدم العربية في تراثها وحدثها، وفي علومها النظرية ودراساتها التطبيقية الحاسوبية، وفيه كشف الأستار عن المعميات، وفيه كشف عن أخطاء وقعت في كتب مؤلّفة ومحقّقة، وفيه تصحيح أوهام وقعت في أسماء كتب...، وحسب القارئ أن

يَطَّلِعَ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْفَهْرَسِ مِنْ مَوْضُوعَاتٍ، لِيَعْرِفَ صِدْقَ مَا أَصْنَفَ بِهِ هَذَا الْكِتَابَ الَّذِي أَشْهَدُ أَنِّي مَا قَرَأْتُ مَوْضُوعاً مِنْ مَوْضُوعَاتِهِ إِلَّا وَقَفْتُ فِيهِ عَلَى مَا يُفِيدُ، وَمَا ذَهَبْتُ مَعَ مُؤَلِّفِهِ إِلَى مُؤْتَمَرٍ مِنْ مُؤْتَمَرَاتِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ نَدْوَةٍ مِنْ نَدَوَاتِهَا إِلَّا وَجَدْتُ مَا يُبَشِّرُ بِالْخَيْرِ مِنْ أَخْبَارِ التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ عَلَى الْحَاسُوبِ، وَتَطْوِيعِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ وَالتَّصْنِيفِ الْمُعْجَمِيِّ وَالْجَذُورِ اللَّغَوِيَّةِ لِأَنْظِمَةِ الْمَعَالِجَةِ الْحَاسُوبِيَّةِ، وَفِيهِ بَحْثٌ نَقْدِيٌّ فِي قَوَاعِدِ الْإِمْلَاءِ، وَقَبَسٌ مِنْ تَرَاثِنَا الْعِلْمِيِّ، يَتَّصِلُ بِكَشْفِ الْمَعْمَى . . . ، وَفِيهِ مِنَ التَّرَاثِ النَّحْوِيِّ مَا يُعَرِّفُ بَعْضَهُ، وَيَجْلُو حَقِيقَتَهُ، وَيَرْفَعُ اللَّبْسَ وَالْوَهْمَ عَنْ بَعْضِهِ، كَمَا أَنَّ فِيهِ إِطْلَالَ عَلَى الْحَدِيثِ مِنَ الْبَحُوثِ اللَّسَانِيَّةِ وَالْمُعْجَمِيَّةِ.

لَقَدْ قَدَّمَ الدُّكْتُورُ يَحْيَى فِي كِتَابِهِ أَنْمُودَجاً لِلْمُؤَلِّفِ الْمُدَقِّقِ، وَالْعَالِمِ الْمُتَتَبِّعِ، وَالنَّاقِدِ الْعَيُورِ، يَرْضُدُ مَا صَدَرَ فِي اخْتِصَاصِهِ مِنْ كُتُبٍ مُحَقَّقَةٍ أَوْ مُؤَلَّفَةٍ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّرَاثِمِ، فَيُنَبِّهُ عَلَى مَا سَهَا فِيهِ أَصْحَابُهَا، أَوْ أَخْطَؤُوا.

وَنَحْنُ الْيَوْمَ فِي حَاجَةٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا النَّقْدِ بَعْدَ أَنْ كَثُرَ الْمُتَفَحِّمُونَ مِيدَانَ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ جَدَارَةٍ أَوْ اسْتِعْدَادٍ.

وَلَسْتُ أَكْتُمُ أَنَّنِي رَأَيْتُ الْبَاحِثَ فِي بَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ يُكْرِّرُ ذِكْرَ فِكْرَةٍ أَوْ مِثَالٍ تَكَرَّراً يُذَكِّرُنَا بِأَسَالِيبِ بَعْضِ الْمُعَلِّمِينَ، وَبِمَا اشْتَهَرَ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ إِسْهَابٍ، دَفَعَهُمْ إِلَيْهِ حِرْصُهُمْ عَلَى زِيَادَةِ الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ.

على أن كتاب «العربية والتراث» بعد كل الذي ذكرته أشبه بكتاب تاريخ دقيق لمسيرة علمية لصاحبه، استمرت ربع قرن، تُعطي القارئ صورة عن الباحث، واتساع علمه في موضوعات الكتاب المُختلفة التي يجمعها كلها العربية وعلومها وقضاياها وتراثها، كما يُعطيه صورة عن شخصية الباحث، وما تتصف به من حُب للمتابعة والدأب بصبرٍ وتدقيقٍ، وما تختزنُ نفسه من حُب للعربية وغيرِ عليها في عصرٍ زهد فيه بها الكثيرون من أهلها جهلاً بحقيقتها، أو عجزاً عن إدراك المستوى السويِّ فيها، أو غفلةً عن أثرها في وحدة الأمة والتعبير عن هويتها.

أسألُ الله أن يُجازيَ الدكتور يحيى خيراً عن العربية وأهلها، وأن يُديمَ له التوفيقَ والسدادَ، لِيَتَابَعَ العطاءَ من علمٍ استحصده، وأن أوأنُ إخراجَه، ومن ثمارِه، نَضِجَتْ وحنَ قِطافُها، لِيُنْشَرَ عِلْماً يَنْتَفِعُ به النَّاسُ.

واللهُ المُستعانُ، وهو الهادي إلى سواءِ السبيلِ.

دمشق في: ١٧ صفر ١٤٣٠هـ

١٢ شباط ٢٠٠٩م

✍️ مازن المبارك

المقدمة

الحمدُ لله الذي شرّف العربيةَ، فاخترها لساناً للوحي والتنزيل، وشرّف العربَ فاصطفى منهم خاتمَ أنبيائه ورسوله، وجعلهم مادةَ الإسلامِ، والصلاةَ والسلامَ على أفصحِ مَنْ نطقَ بالضادِ، سيّدنا محمّداً، وعلى آله وأصحابه ومن عملَ بهديه إلى يومِ الدينِ، وبعد:

فقد كان من جميلِ صنْعِ الله تعالى بي أن حبّبت إليّ اللغةَ العربيةَ تلميذاً في التعليمِ الأساسي، وطالباً في مراحلِ التعليمِ الثانوي والجامعي والعالِي، وباحثاً في مركز الدراسات والبحوث العلمية بدمشق، وأستاذاً في المعهد العالِي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا ثم في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية التربية الأساسية في الكويت. لقد هيأت لي هذه النشأةُ التراثيةُ ضروباً من الفوائد، إذ أتاحت لي الأخذَ عن كثيرٍ من أهلِ العلمِ على مقاعدِ الدراسة في الثانوية الشرعية بدمشق، وفي حلقاتِ العلمِ خارجها، وكانت رافداً لي في الدراسة الجامعية التي عُنيت فيها بالأخذِ عن ثلّةٍ من الأعلام الذين كانوا ينهضون بالتدريس في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب في جامعة دمشق، فقد سعدتُ فيها بصحبتهم والانتفاع بمحاضراتهم في الجامعة وفي مجالسِ العلمِ خارجها، بيوتهم التي غدت مورداً لطلاب العلم والمعرفة، وفي الدراساتِ التطبيقية

الحاسوبية على اللغة العربية، التي نعمتُ فيها بمشاركة نخبةٍ من ذوي العلوم التطبيقية في إنجازهم تطبيقاتٍ حاسوبيةً على اللغة العربية، وفي الكشفِ عن نفائس التراث العلمي العربي وتحقيقها ودراستها، وأفدتُ منها أيضاً في تدريسِ علوم العربية لاحقاً في المعاهد والجامعات.

وقد كان من ثمرة ذلك الاهتمام باللغة العربية والتراث العلمي العربي، والانقطاع إلى البحث فيهما نحو ثلاثة عقودٍ = مجموعةٍ من المقالاتِ والدراساتِ والبحوثِ، ينتظمها - على اختلاف مادتها - موضوعان:

* أولهما: ما يتعلّق بعلوم اللغة العربية وقضاياها المعاصرة التي تتصدّرها مشاريعُ المعالجة الحاسوبية (أنظمة التحليل الصرفي، والنحوي، والدلالي، والمعاجم الحاسوبية للجذور والأفعال، وقواعد الإملاء ومشكلاتها، وغيرها).

* وثانيهما: ما يتعلّق بالكشفِ عن بعض كنوز التراث العلمي العربي الأصيل في علمي التعمية واستخراج المعنى (الشفرة وكسر الشفرة) وتحقيقِ نصوصها، ودراستها وتحليلها، مما أخذ طريقه إلى النشر في صورة كتبٍ مفردة، حظيتُ فيها بمشاركة نخبةٍ متميزةٍ من الزملاء الأفاضل الأعلام.

ومما تلزمُ الإشارةُ إليه هنا أن ما تضمنه هذا الكتابُ من مقالاتٍ ودراساتٍ وبحوثٍ، نشرتُ معظمها في مجلاتٍ متخصصةٍ ومحكّمة، وهي مجلات «مجمع اللغة العربية» و«التراث

العربي» في دمشق، و«الدراسات اللغوية» و«عالم الكتب» في الرياض، و«مجلة المعجمية» في تونس، وبعضها أعدته وقدمته في مؤتمرات أو ندوات علمية، فضلاً عما نُشرَ في الشبكة (الإنترنت) في مواقع علمية متخصصة وعامة مثل «الألوكة» و«الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب» و«اللغة العربية تعلماً وتعليماً» و«منتدى اللسانيات» و«شبكة الفصح» و«ديوان الأدب» وغيرها.

وأما الإنجازات العلمية التي ضربت فيها بسهم مشاركاً للزملاء الأفاضل أياً كانت صورتها (الكتب المفردة بالعربية والمترجمة إلى الإنكليزية والمقالات والبحوث المقدمة في المؤتمرات والندوات العلمية) فآثرت أن يجيء هذا الكتاب خلوّاً منها.

وقد رأيت مفيداً أن أجمع ما سبق أن نشرته من تلك المقالات والبحوث والدراسات منجماً على نحو ثلاثة عقود في كتاب واحد، واستقرّ الرأي بعد مشاورة بعض الأعلام والأساتيد على اعتماد «العربية والتراث» عنواناً للكتاب مشفوعاً بتوضيح، يفسّر مضمونه ومحتواه، ويخصّص عمومه، ويدفع ما قد يشوبه من لبس، وهو «مقالات ودراسات في العربية وقضاياها المعاصرة والتراث العلمي العربي».

وقد ظهر أن عمدة الكتاب أربعة أبواب، تصدّرها تقديم، تفضّل برسمه أستاذنا الكبير الدكتور مازن المبارك، حرس الله مهجته، ومثّعه وأمتع به، تعقبه هذه المقدمة، ثم يجيء ختم الكتاب بفهرس الموضوعات.

○ أما الباب الأول فقد أخلصته لعلوم اللغة العربية، إذ اشتمل على سبع مقالات، جاءت موزعةً على موضوعين، استقلَّ أولهما بأربع مقالاتٍ في التراثِ النحوي، هي (كتابُ الإيضاح: مكانته وخصائصه) و(التنبيةُ على أوهام المُحدِّثين في ذِكْرِهِم مُصَنَّفَاتِ العُكْبَرِيِّ) القسم الأول و(جهودُ الأقدمينَ في خدمةِ كتابِ الإيضاحِ لأبي عليِّ الفارسيِّ) و(التنبيةُ على أوهامِ الباحثينَ في ذِكْرِهِم مُصَنَّفَاتِ العُكْبَرِيِّ) القسم الثاني. وجعلتُ ثانيهما وقفاً على ثلاثِ مقالاتٍ في قواعدِ الكتابةِ والإملاء، هي (نظراتُ في كتابِ قواعدِ الإملاء) و(نظراتُ في لوحةِ الألف) و(قواعدُ الإملاءِ في ضوئِ جهودِ المُحدِّثين).

○ وأما الباب الثاني فوقفته على موضوعِ التراجمِ في التراثِ العربي، وقد حوى ثلاثَ دراساتٍ، هي (نظراتُ في كتابِ أعلامِ التراثِ في العصرِ الحديث) و(ابنُ وحشيةِ النبطيِّ وريادتهُ في كشفِ رموزِ هيروغليفيةٍ في كتابه «شوقُ المُستَهامِ في معرفةِ رموزِ الأعلامِ») و(معجمُ أعلامِ التعميةِ واستخراجِ المُعمَى في التراثِ العربي والإسلامي).

○ وأخلصتُ البابَ الثالثَ للمعاجمِ واللسانياتِ، وقد تضمَّن ثلاثَ مقالاتٍ، هي (الرباعي المضعف والثلاثي المضعف) و(قراءةٌ في القاموسِ المحيط) و(إسهاماتُ علماءِ التعميةِ في اللسانياتِ العربية).

○ وأما الباب الرابع فقد أفردته لجملةِ مقالاتٍ، تناولتُ قضايا

العربية والتراث العلمي العربي في المؤتمرات والندوات العلمية، وهي (الملتقى الرابع للسانيات العربية والإعلامية) و(المؤتمر الإقليمي للإعلامية والتعريب) و(المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية) و(الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية) و(ندوة استخدام اللغة العربية في تقنيات المعلومات) و(الندوة العلمية الدولية الثالثة حول المعجم العربي المختص) و(ندوة تاج العروس) و(حفلة إصدار سلسلة ترجمة كتب التعمية عند العرب والمسلمين والندوة العلمية المرافقة).

وأحب الإشارة هنا إلى أنني التزمت المنهج التاريخي، فرتبت موضوعات الكتاب ضمن أبوابه الأربعة وفق التسلسل الزمني في نشرها محافظة على صورتها الأولى التي صدرت بها، وإن كان ذلك خلاف ما في نفسي من رغبة في تبديل أو حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير، على حد ما نسب إلى الراغب الأصبهاني في الكلمة المشهورة، إذ رأيت جميع ذلك دون أهمية المحافظة على صورة الأصل، كيف وكتابة الإنسان مرأة لعقله وتطوره في حياته، على أن ذلك لم يكن بمانع لي من تصحيح خطأ، أو إجراء تغيير طفيف، اقتضاه الإنصاف والأخذ بالصواب المشهور، فقد ارتأى بعض القائمين على المجلات المحكمة حذف الألقاب العلمية قبل أسماء كثير من أصحابها الأعلام.

ويبدو جلياً من عناوين تلك الدراسات والمقالات التي جاءت موزعة على الموضوعات والأبواب أن المراجعة والنقد - على تباين

الموضوعات فيهما: التراث النحوي، وكتب قواعد الإملاء وجهود المُحدِّثين فيها، وتراجم الأعلام، والمعاجم اللغوية - حظيت بنصيبٍ وافٍ من مادة الكتاب، فقد انتهى مبلغها إلى سبع مقالات، اثنان في الباب الأول، هما (التنبية على أوهام المُحدِّثين في ذكرهم مُصنِّفات العُكبري) القسم الأول و(التنبية على أوهام الباحثين في ذكرهم مُصنِّفات العكبري) القسم الثاني. وثلاث مقالات، اقتصر عليها الباب الثاني، هي (نظرات في كتاب قواعد الإملاء) و(نظرات في لوحة الألف) و(قواعد الإملاء في ضوء جهود المُحدِّثين). ومقالةٌ واحدةٌ في الباب الثالث، هي (نظرات في كتاب أعلام التراث في العصر الحديث). ولا يخفى ما في تلك المراجعات النقدية لجهود الآخرين العلمية من كبير جهدٍ، وحميد جُراً في قول كلمة الحق فيما نُشر، وأخذ طريقه إلى أيدي القراء من الطلبة وذوي الاختصاص، على الرغم مما قد ينتج عن ذلك من فسادٍ في العلاقات الشخصية والعلمية، ومن معاناة في النشر لدى بعض المجالات المحكَّمة والمتخصَّصة لإيثار بعض القائمين على شؤونها المجاملات والعلاقات على حساب الحقيقة العلمية، مع إقرارهم بأهمية المقالات، وصلاحيَّتها للنشر، وإعجابهم بما فيها من دقَّة وموضوعية ومنهجية، واعترافهم بضرورة النقد، إذ كان تطوُّر العلم لا يتحقَّق إلا بالنقد البناء الذي يُقوِّم المُنادَ، ويُصلِّح المُعوجَّ. أحسبُ القارئ الكريم في غنى عن سرد تفاصيل قصة كلِّ من تلك المقالات.

ومن فضول القولِ ونافلته أن أشيرَ هنا إلى أنني قصرتُ جميعَ

ما ورد في هذا الكتاب على ما انفردت بإنجازه، دون ما شاركتُ فيه الزملاء الأفاضل في مركزِ البحوث والدراسات العلمية والمعهدِ العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق في إنجازِ دراساتٍ غير قليلةٍ في اللسانيات الحاسوبية والتطبيقات اللغوية على اللغة العربية، وفي الكشف عن التراث العلمي العربي الأصيل في التعمية واستخراج المعنى ودراسته وتحقيقه، وفي بحوثٍ كثيرة، أعددتُها بالمشاركة، وقدمتها في الندوات العلمية والمؤتمرات نيابةً عن فريق العمل، أو قدمها غيري من الزملاء الكرام، مما هو مفصل في سيرتي الذاتية والعلمية في مواقع من الشبكة.

وأرى من تمام الواجب عليّ في ختام هذه المقدمة أن أتوجهَ بجزيل الشكر لفريق العمل المتميز الذي تشرفت بصحبته وبالعامل معه ثلاثة عشر عاماً في مركزِ البحوث والدراسات العلمية والمعهدِ العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق، واستمرت المشاركة والتعاونُ المثمر بعد التحاق كلِّ منا بأعمالٍ علميةٍ، توزعنا فيها على هيئاتٍ علميةٍ مختلفةٍ في عدة بلدانٍ عربيةٍ، وهم الأستاذ الدكتور محمد مراياتي المشرف العلمي والمشارك والمدير ومخطط المشاريع ومهندسها، والأستاذ الفاضل مروان البواب رئيسُ فريق عمل مجموعة اللغة العربية، والأستاذ الدكتور محمد حسان الطيان الذي جمعتني به صحبةُ العلم منذ خمسة وثلاثين عاماً، اشتركنا في إنجاز أصل أطروحتي الماجستير (الدراسة الإحصائية للجذور العربية) وفي كثيرٍ من المشاريع العلمية. والشكرُ كذلك موصولٌ إلى المدير العام للمركز سابقاً وأمين مجمع اللغة العربية بدمشق لاحقاً الأستاذ

الدكتور عبد الله واثق شهيد، لما لقيناه منه من كبيرٍ دعمٍ ومؤازرةٍ وحرصٍ على خدمة العربية والنهوض بها.

ومما تلزم الإشارة إليه وفاءً بحقه عليّ أستاذنا العلامة المرحوم أحمد راتب النفاخ الذي لا يفي جزيلُ شكري - بالغاً ما بلغ - بقليلٍ فضله، فقد سعدتُ بالأخذِ عنه مذ كنتُ طالباً في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب في جامعة دمشق عام (١٩٧٣م)، وأثرتني وزميلي الدكتور محمد حسان الطيان فرشّحنا باحثين للعمل في مركز الدراسات والبحوث العلمية، وحظينا بشرفِ العمل معه وبصحبته وبإشرافه سنة (١٩٨٠م)، أخذَ على نفسه القدومَ إلى المركز ومباشرة العمل بنفسه كلَّ يومٍ ثلاثاء، وشرفني فقرب مجلسي منه، وحباني برعايته، ولم يبخل عليّ بعلمه، وكان ملاذي في المهمّات، أستفتيه في كلِّ ما يعرضُ لي من مشكلاتِ العلم وقضاياها، وقد استمرّ ذلك نحواً من عقدين، كنتُ فيها شأنَ كثيرين حريصاً على تعهده بالزيارة، حتى كان آخرَ العهدِ به - رحمه الله ولقاه نضرةً وسروراً - مجلسُ علمٍ جمعنا قبلَ وفاته بيومين في مكتبِ أستاذنا الدكتور المرحوم شاعر الفحام نائب رئيس المجمع آنذاك.

ويقتضي الواجبُ أيضاً الإقرارَ بالفضلِ وتوجيهَ خالصِ الشكرِ والدعاء لأستاذنا العلامة الدكتور المرحوم شاعر الفحام رئيسِ مجمع اللغة العربية سابقاً الذي تقاطرت أفضاله عليّ أستاذاً للأدب الأندلسي في السنة الجامعية الثالثة، وللموضوع الأدبي في دبلوم الدراسات العليا، ومشرفاً على أطروحة الماجستير (المعجم العربي:

دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية) ومشرفاً علمياً على دراساتنا التطبيقية على اللغة العربية في مركز الدراسات والبحوث العلمية من خارجه .

على أنني أعتقدُ أنني حظيتُ بما لم يحظَ به كثيرون، فقد تسنّى لي الإفادةُ من منهجِ عالَمينِ جليلين، ومن علمهما وخبرتهما وفضلهما: أستاذي الكبير الدكتور مازن المبارك الذي تفضّل بالإشرافِ على أطروحةِ الدكتوراه (منهج العُكبري في شرح إيضاح أبي عليّ الفارسي: دراسة وتحقيق) فكان لي أخصاً كبيراً وأستاذاً وشيخاً، ثم تمّم أفضاله عليّ بتقديم هذا الكتاب، جزاه الله خيراً، وأستاذي الكبير الدكتور عبد الحفيظ السطلي رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب سابقاً وفي معهد الفتح الإسلامي لاحقاً الذي تفضّل عليّ بمتابعة الإشرافِ بعدَ التحاقِ أستاذنا الدكتور مازن بكلية الدراسات العربية والإسلامية بدبي رئيساً لقسم اللغة العربية فيها، وخيرني بين تقديمي للمناقشة مباشرةً وبين الإفادةِ من منهجه، فأثرتُ الإفادةُ من منهجيهما المتميّزين، فحاطني برعايته وكرمه وفضله، فالشكرُ أجزلُّ وأوفاهُ وأخلصُه لأستاذي الكريمين كفاءً ما بذلاه من جهدٍ ووقتٍ وعلم، أحسنَ اللهُ إليهما .

على أن ثمةً أفضالاً كبيرةً لأستاذين كبيرين، أستاذنا الدكتور مكي الحسيني أمين مجمع اللغة العربية بدمشق والأخ الأستاذ الصديق مروان البواب عضو المجمع نفسه، على ما تفضّلا به من توجيهٍ وتسديدٍ ونصحٍ في كلِّ ما عرضتهُ عليهما من بحوثٍ وقضايا علمية .

والشكرُ أجزله وأوفاه موصولٌ إلى صاحب الجهود الكبيرة في خدمة التراث العربي والإسلامي، ونشر المطبوعات المتميزة شكلاً ومضموناً سعادة الأستاذ فيصل يوسف العلي رئيس تحرير مجلة الوعي الإسلامي على تفضّله بالموافقة على نشر هذا الكتاب، وتعميم الانتفاع به، وجعله في متناول الدارسين والباحثين. شكر الله له، وأجزل مثوبته، وزاده فضلاً وعلماً كِفَاءً جهوده في خدمة هذه اللغة الشريفة والتراث العربي.

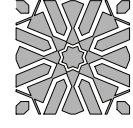
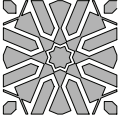
وبعد، فعسى ألا أكون في شيء مما صنعتُ قد جانبتُ الصوابَ، أو جَنَحْتُ إلى زيغٍ، فإن أصبتُ بفضلِ الله وتوفيقه، وإن عداني ما تَغَيَّيْتُ فمن نفسي، وحسبي ما قدّمتُ من صالحِ نيّةٍ، وشريفِ غايةٍ، وكريمِ مقصدٍ، وإن فاتني حظُّ مجتهدٍ أصابَ، فلن يفوتني حظُّ مجتهدٍ سها أو نسي أو غفل أو قصر أو أخفق أو أخطأ، إذ النقصُ شاملٌ لجميعِ المخلوقين، والكمالُ لله سبحانه. والمأمولُ ممّن يجدُ شيئاً في الكتابِ خلافَ الصوابِ ألا يرضنَّ عليّ بما عنّ له من ملاحظٍ وتصحيحاتٍ، وله جزيلُ شكري وتقديري.

وَأَجْزِلُ دَعْوَانَا أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

دمشق في: ٨ صفر ١٤٣٠هـ

٣ فبراير/شباط ٢٠٠٩م

الدكتور
يحيى مير علم

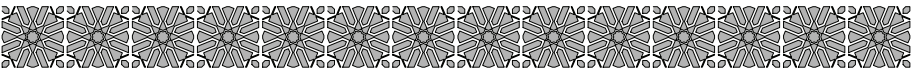


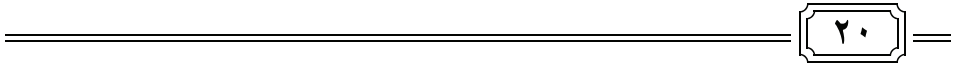
الباب الأول

اللغة العربية

أولاً: التراث النحوي:

- ١ - كتاب الإيضاح: مكانته وخصائصه.
 - ٢ - التنبيه على أوهام المحدثين في ذكرهم مصنفات العكبري، القسم الأول.
 - ٣ - جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي.
 - ٤ - التنبيه على أوهام الباحثين في ذكرهم مصنفات العكبري، القسم الثاني.
- ثانياً: قواعد الكتابة والإملاء:
- ١ - نظرات في كتاب «قواعد الإملاء».
 - ٢ - نظرات في (لوحة الألف).
 - ٣ - قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين.





أولاً: التراث النحوي

١ - كتاب الإيضاح: مكانته وخصائصه (١)

يُعَدُّ كتابُ الإيضاح^(٢) من أشهر مؤلِّفات أبي عليِّ الفارسي (٣٧٧هـ)، وأبعدها أثراً في خالفه، ومن أجمع المقدمات النحوية وأفضلها، لذلك كان عُمدةَ الدرس النحوي زهاء ثلاثة قرون، هي الخامس والسادس والسابع، ولا عجب فقد كان مصنِّفه شديدَ العناية به، ضمَّنه أغلبَ موضوعات هذا العلم، وعرضها في أربعة وسبعين باباً، لزم فيها طريقَ الوضوح والسهولة في العرض والشرح والترتيب والاحتجاج، واستشهد على ذلك بالقرآن الكريم والشعر والأمثال والحديث وكلام العرب، ونبه على ما لا يصحَّ من العبارات والأساليب^(٣)، ونفى عنه ما يشوب كثيراً من مصنِّفات هذا العلم

(١) نُشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٨)، الجزء الثاني (ص ٣٠٣ - ٣١٦)، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

(٢) طُبِعَ مرتين بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود، صدرت الأولى في القاهرة، سنة (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، والثانية في الرياض، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) وأصله أطروحة دكتوراه، جامعة لندن، سنة (١٣٨٦هـ/١٩٦٦م).

(٣) تنبيه الفارسي على ما يجوز، وما لا يجوز من العبارات والأساليب، كثير في الإيضاح، منثور في أبوابه، على تفاوت فيما بينها، انظر مثلاً =

من غموض، وتداخل في الموضوعات، واستطراد، وتكرار، وامتزاج بالمنطق، وغير ذلك، فجاء به مقدمة جامعةً للمتعلمين.

ويُعرف هذا الكتاب بـ (الإيضاح العضدي) نسبة إلى عضد الدولة البويهى (٣٧٢هـ) الذي رسم لأبي عليّ تأليفه، فلمّا حمله الفارسيّ إليه استقلّه، فمضى أبو عليّ وصنّف له (التكملة) وهي الجزء الثاني، وجعلها وقفاً على الصرف، وحملها إليه، فاستصعبها عضدُ الدولة، وقال فيها ما قال^(١)، ثم ما لبث عضدُ الدولة أن عرف قدر الكتاب، فغدا ضنيناً به، محبباً للاختصاص به دون كلِّ أحد.

وكتاب (الإيضاح) بجزأيه يُعدّ أولَ الكتب التعليمية، أو المقدمات النحوية الجامعة التي حوت موضوعات كلِّ من علمي النحو والصرف، وذكرتها مرتبةً وفق نظام جديد، حرص فيه أبو علي على الإفادة من جهود سابقيه وخصوصاً سيبويه وابن السراج، وتجنب ما وقعوا فيه من تداخل في مسائل النحو والصرف والأصوات واللهجات واللغة. أما الجزء الأول فقد اشتمل على موضوعات علم

= بابي الصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصادر التي أعملت عمل الفعل (١٥١ - ١٦٢).

(١) خبره مشهور، ذكره ياقوت الحموي، قال: «قالوا: ولمّا صنّف أبو علي كتاب الإيضاح، وحمله إلى عضد الدولة، استقره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنّف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة، قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن، ولا هو». «معجم الأدباء» (٢٣٨/٧).

النحو، وهو يقوم في أساسه على أربعة وسبعين باباً، وزَّع عليها الفارسي أبواب النحو الرئيسية وما يتفرع عنها، ورتَّبها على نحو جديد، صدر فيه عن فكرة أثر العوامل في معمولاتها، يؤكِّد ذلك ملاحظة السلك الذي ينتظم مجموعات أبواب الكتاب، فقد استهلَّه بسبعة أبواب، جاءت أشبه بالمقدِّمات^(١)، وأتبعها بثمانية عشر باباً، ضمَّت المرفوعات من المعربات وما دخل عليها والمشتقات^(٢)، وأردفها بتسعة عشر باباً، جمع فيها المنصوبات^(٣)، وأعقبها بثمانية أبواب، وقفها على المجرورات^(٤)، وجعل التوابع بعدها في ستة أبواب^(٥)، وتناول إثرها ما لا ينصرف في عشرة أبواب^(٦)، وما تبقى من موضوعات مختلفة أورده في ستة أبواب آخر الكتاب^(٧). وأما (التكملة) وهي الجزء الثاني، فقد جمع فيه الفارسي أهمَّ موضوعات علم الصرف منجَّمةً على مئة واثنين وعشرين باباً.

وهذه الطريقة الجديدة التي أخذ بها أبو علي في ترتيب موضوعات (الإيضاح) ليست منبئةً الجذور، فالباحث لا يعدم لها أصولاً في كتب الأقدمين الذين كانت آثارهم من مصادر الفارسي

(١) «الإيضاح» (١١ - ٢٧).

(٢) «الإيضاح» (٢٩ - ١٦٦).

(٣) «الإيضاح» (١٦٧ - ٢٤٩).

(٤) «الإيضاح» (٢٤٣ - ٢٧٢).

(٥) «الإيضاح» (٢٧٣ - ٢٩٣).

(٦) «الإيضاح» (٢٨٥ - ٣٠٦).

(٧) «الإيضاح» (٣٠٧ - ٣٢٤).

ولا سيما (كتاب سيبويه) و(المقتضب) و(الأصول) و(الجمل) غير أن أبا عليّ نجح في أن يخلّص (الإيضاح) مما جاء في (الكتاب) من تداخل موضوعات النحو والصرف، وغموض عناوين بعض أبوابه، وطولها، وما فيه من استطراد، يخرج عن موضوع الباب. كما خلّصه مما وقع في (المقتضب) من تداخل موضوعات النحو والصرف، وتكرار الحديث عن بعض المسائل في مواضع كثيرة. كما جنبه ما حفل به (الأصول) من ولع ابن السراج بالمنطق الذي ظهر في حرصه على صياغة منطقية للحدود وصولاً إلى تحديد ذاتها لا إلى مجرد تمييزها وبيانها. كما أبعد عنه ما ورد في نظيره التعليمي كتاب (الجمل) من زيادة موضوعات على النحو والصرف، هي فوق مستوى المقدمات النحوية كالأصوات والتاريخ والضرورات الشعرية، ومن كثرة الأمثلة، وافتقاره إلى منهج دقيق في الترتيب.

□ مكانته :

أخذ كتاب (الإيضاح) طريقه إلى الناس بعد أن استأثر به عضد الدولة حيناً من الدهر، فحمله العلماء والرواة إلى الأمصار، وازداد الاهتمام به حفظاً ودرساً وتصنيفاً. وفي كتب التراجم قدّر صالح من الأخبار، نُثرت في تراجم الأعلام الذين قرؤوا الكتاب، أو روي عنهم، فقد كان عليّ بن عيسى الربعي تلميذ الفارسي (٤٢٠هـ) وأبو أحمد بن الجلاب^(١) أول من سمعه ورواه^(٢)، ويعود الفضل

(١) لم أقف على ترجمته بعد.

(٢) «إنباه الرواة» (١٧/٢).

الأول في ذبوع (الإيضاح) وانتشاره في الأمصار إلى أبي القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ) الذي «أخذ النحو عن أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي»^(١)، وروى عنه الإيضاح لخاله»^(٢)، والذي «خرج من فارس إلى العراق، وقصد الشام، واستوطن حلب لإقراء النحو بها، فقراً أهلها، واستفادوا منه، وعُمّر إلى أن قرأ عليه الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي الكوفي كتاب الإيضاح بحلب عند رحلته إليها في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربعمئة، وروى الناس كتاب الإيضاح عن هذا الشريف عن أبي القاسم المذكور المدة الطويلة بالكوفة»^(٣).

كذلك كان الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم (٥٣٩هـ) بعيد الأثر في ذبوع (الإيضاح) وإقراءه في الشام وحلب والكوفة لكثير من الرواة والنحاة بسند متصل رواية عن شيخه زيد بن علي عن ابن أخت الفارسي عن خاله»^(٤).

(١) وهو محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث (٤٢١هـ) شيخ الجرجاني انظر ترجمته في: «إنباه الرواة» (٣/١١٦ - ١١٨). وقد سها القفطي في صدر ترجمة زيد بن علي حيث قال: «أخذ النحو عن خاله، وروى عنه كتاب (الإيضاح) من تصنيفه». فعده ابن أخت أبي علي أبا الحسين مع أنه ترجم لابن أخت الفارسي، كما تقدم.

(٢) «معجم الأدباء» (١١/١٧٧)، ونحوه ما ورد في «بغية الوعاة» (١/٥٧٣).

(٣) «إنباه الرواة» (٢/١٧).

(٤) «إنباه الرواة» (٢/٢٣٥).

ولم تكن عناية أهل الأندلس بـ (الإيضاح) أقلّ من عناية المشاركة، فقد عرفوا قيمته منذ أن حمله الرواة إليهم، وتوفّروا على درسه وإقراءه، وأكثروا من التصنيف في شرحه وشرح شواهده، وليس أدلّ على هذا من وفرة عدد المصنّفات التي خلفها نحاة الأندلس، وجعلوا من (الإيضاح) أو شواهد مادّة لها، ويعود الفضل في ذلك إلى راويته بالأندلس أبي تمام بن عبد الله القطيني (٤٦٥هـ) نزيل دانية، وشيخ القراء والنحاة في عصره^(١)، وفي فهارس الشيوخ وغيرها ما يدلّ على وجود طرق أخرى، روى بها الأعلام كتاب «الإيضاح» بالسند المتصل عن أشياخهم إلى أبي عليّ.

من ذلك سند مطوّل لشيوخ ابن خير الإشبيلي الذين روى عنهم كتاب (الإيضاح) بالسند المتصل إلى مؤلّفه أبي عليّ^(٢)، ومنه طريق ابن عطية الذي روى به بعض كتب أبي عليّ، ومنها (الإيضاح)^(٣).

ويمكن أن يضاف إلى ما تقدّم ما نجده في تراجم بعض الأعلام من أنه قرأه، أو رواه عن شيخ، أو أكثر. فقد ذكر لسان الدين بن الخطيب (٧٧٦هـ) أنه قرأه على أستاذه محمد بن علي الخولاني الإلبيري (٧٥٤هـ)^(٤).

(١) «المصباح في شرح الإيضاح» لابن يسعون (٦٥/ب - ٦٦/أ). ولم أقف على ترجمة القطيني بعد.

(٢) «فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه» (٣٠٩).

(٣) «فهرس ابن عطية» (٨٦).

(٤) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٣٦/٣).

وقرأ ابنُ الباذش (٥٢٨هـ) على أستاذه أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) (الإيضاح) و(كتاب سيبويه) و(الجُمَل)^(١).

وقرأه عبد الله بن محمد بن جُزَيِّ الغرناطي (٧٥٧هـ) على قاضي الجماعة^(٢)، وعلى أبي سعيد بن لُبِّ^(٣).

ويتصل بما تقدّم ما نجده عند كثير من أعلام العربية في القرنين الخامس والسادس من حرص على قراءة هذا الكتاب على أشياخهم، وعلى نيل الإجازة بروايته عنهم، وتقييد ذلك على النسخ.

وما زالت هناك كثيرٌ من الأصول الخطيّة تشهد بهذا. من ذلك ما حملته نسخة أصله المطبوع المحفوظة في مكتبة كوبريلي من قيودِ روايةٍ وإقراءٍ، كتبها بعضُ الأئمة على ورقة الغلاف، مثل أبي منصور الجواليقي، والخطيب التبريزي، وأبي القاسم القصباني، وابن برّهان العُكْبَرِي^(٤).

ولم تقتصر روايةُ (الإيضاح) على الرواة والنحاة بل تجاوزتهم إلى فئات أخرى من الشعراء والأدباء، منهم الشريف الرضي (٤٠٦هـ) وكان واحداً ممن أجازهم الفارسي بروايته^(٥).

(١) «الإحاطة» (١٢١/٤).

(٢) «الإحاطة» (٣٩٣/٣).

(٣) «الإحاطة» (٣٤٩/٣) وأبو سعيد بن لُبِّ هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب مترجم في «بغية الوعاة» (٢٤٣/٢ - ٢٤٤).

(٤) مقدمة تحقيق الإيضاح: (ك، ل).

(٥) «المجازات النبوية» (١١٩ - ١٢٠).

□ خصائصه:

إن ما سلف من أخبار ذبوع (الإيضاح) وروايته يقتضي وجوب البحث عن خصائصه وصولاً إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء قيمته، وعناية الناس به، ولعل من أظهر تلك الخصائص:

١ - أن (الإيضاح) يُعدّ من أجمع المقدمات النحوية التي حوت أغلب موضوعات هذا العلم، كما ذكرنا سابقاً. ولبعض المتقدمين كلام في هذا المعنى.

قال أبو شجاع: «كتاب الإيضاح في النحو، مع قلة حجمه، يوفي على الكتب الكبار التي من جنسه، في قوة العبارة، وجودة الصنعة»^(١).

فإذا ضمنا إليه جزأه الثاني ساغ لنا أن نعدّهما من أجمع المتوسطات، وفقاً لما نص عليه أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) قال: «.. ولما كان من أجمع متوسطات كتب النحو للأصول المتفرقة، وأدلّها على الفروع المختلفة، كتابُ الإيضاح والتكملة... وهو محتوٍ على معظم أبواب النحو والتصريف...»^(٢).

٢ - أن (الإيضاح) اقترن في أحيان كثيرة بـ (الكتاب) قراءةً

(١) «ذيل تجارب الأمم» (٦٨/٣) نقلاً عن كتاب (أبو علي الفارسي) للدكتور عبد الفتاح شلبي (ص ٥٣٤). ولم أقف على كتاب الذيل، وهو مترجم في (ذخائر التراث العربي الإسلامي) (٣٠٣/١).

(٢) مقدّمة شرح (الإيضاح) (١/ب)، وتحقيقه جزء من أطروحة الدكتوراه التي أعدّها الكاتب بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي.

وإقراءً وتصنيفاً، على ما بينهما من وجوه التباين. ونجد في تراجم بعض النحاة ما يؤكّد ذلك، فقد ورد أن محمد بن أحمد المعروف بالخدبّ الإشبيلي (٥٨٠هـ) «كان قائماً بإقراء الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء، ويرى ما دون ذلك مُطَرَحاً»^(١).

وكذلك فإن أبا اليُمْن الكِندي (٦١٣هـ) «قرأ عليه الملك المعظم عيسى شيئاً من النحو ك: «كتاب سيبويه وشرحه والإيضاح»^(٢). ومنه أن عليّ بن محمد بن الضائع (٦٨٠هـ) «سمع عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان دروساً من كتاب سيبويه، ودروساً من الإيضاح للفارسي»^(٣). ومنه أيضاً أن عليّ بن محمد الخشني الأَبدي (٦٨٠هـ) «أملى على كتاب سيبويه تقييداً، وعلى الإيضاح والجَمَل»^(٤).

ومنه كذلك أن محمد بن إبراهيم بن النحاس (٦٩٨هـ) «قرأ كتب النحو كسيبويه والإيضاح والمُفَصَّل»^(٥). ومنه أخيراً أن ابن جزري قرأ (الإيضاح) و(كتاب سيبويه) على شيخه قاضي الجماعة الشريف أبي القاسم وعلى شيخه أبي سعيد بن لُبّ^(٦).

٣ - أن ما اختصّ به (الإيضاح) من إيجاز ووضوح واستيعاب

(١) «إشارة التعيين» (٢٩٥).

(٢) «البغية» (٥٧١/١)، ونحوه في «سير أعلام النبلاء» (٣٧/٢٢)، و«معجم الأدباء» (١٧٤/١١ - ١٧٥).

(٣) «إشارة التعيين» (٥٣٥)، و«البلغة» (١٦٩).

(٤) «إشارة التعيين» (٢٣٤).

(٥) «إشارة التعيين» (٢٨٦).

(٦) «الإحاطة» (٣٩٣/٣ - ٣٩٤).

جعله أشبه بالمتون التي تُستظهر، بل أشبه بالمفتاح ل: (كتاب سيبويه)، كما هو الأمر عند الأندلسيين. فقد رَوَوْا عن أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٧هـ) أنه «كان من جُملة محفوظه الإيضاح والتكملة والمُفَصَّل ومُجَمَّل اللغة لابن فارس»^(١). ونقل الذهبي عن الموقِّع عبد اللطيف بن يوسف المعروف بابن اللِّباد (٦٢٩هـ) أنه قال: «ثم حفظت أدب الكاتب لابن قتيبة، ومُشَكَّل القرآن له، واللُّمَع، ثم انتقلتُ إلى كتاب الإيضاح، فحفظته وطالعتُ شروحه، وحفظتُ التكملة في أيام يسيرة، كلَّ يوم كراساً»^(٢). ولم يقتصر حفظُ (الإيضاح) على العلماء، بل تجاوزهم إلى الخاصة من ذوي الملك، قال الذهبي في ترجمة الملك المعظم (٦٢٤هـ): «.. ولازم التاج الكِندي، وتردّد إليه إلى درب العَجَم من القلعة، وتحت إبطه الكتابُ، فأخذ عنه كتابَ سيبويه، وكتابَ الحُجّة في القراءات، والحماسة، وحفظ عليه الإيضاح»^(٣).

وكان مما شجّع على حفظه المكافآتُ المجزية التي كان يمنحها بعضُ الأمراء الأيوبيين لمن كان يحفظه^(٤). مثال ذلك ما كان ينفقه بعضُ أولي الأمر كلِّما فرغ من قراءته، قال الذهبي في ترجمة عضد الدولة: «وُجِدَ في تذكرة له: إذا فرغنا من حل إقليدس

(١) «إشارة التعيين» (٢٩)، ونحوه في «البلغة» (١٩).

(٢) «السير» (٣٢٢/٢٢).

(٣) «السير» (١٢١/٢٢).

(٤) «ابن يعيش النحوي» (٦، ٤١).

تصدّقت بعشرين ألفاً، وإذا فرغنا من كتاب أبي عليّ النحويّ
تصدّقت بخمسين ألفاً، وإن وُلِدَ لي ابنٌ تصدّقت بكذا وكذا»^(١).

وبلغ من عناية بعضهم أن عمّد إلى نظم (الإيضاح) و(التكملة)
إعانةً للدارسين على حفظهما، وأشهرٌ من عُرف بذلك وأجاد فيه
ابنُ معقل الحمصي^(٢) (٦٤٤هـ). وفي ترجمة ابن الباذش (٥٢٨هـ)
أبياتٌ مشهورة تحثّ على حفظ (الإيضاح) وتبيّن قيمته، وتكشف عن
ميزاته.

قال ياقوت: «قرأت في معجم السفر للسّلفي، أنشدني أبو جعفر
أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي الغرناطي بديار مصر، أنشدنا
أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف النحوي لنفسه بالأندلس في
كتاب (الإيضاح) لأبي عليّ الفارسيّ النحويّ:

أَضَعِ الْكَرَى لِتَحْفَظِ الْإِيضاحِ وَصِلِ الْعُدُوَّ لِفَهْمِهِ بِرَواحِ
هُوَ بُغْيَةُ الْمُتَعَلِّمِينَ وَمَنْ بَغَى حَمَلَ الْكِتَابِ يَلْجُهُ بِالْمِفْتَاحِ
لَأَبِي عَلِيٍّ فِي الْكِتَابِ إِمَامَةٌ شَهِدَ الرُّوَاةُ لَهَا بِفَوْزِ قِداحِ
يُنْفِضِي إِلَى أَسْرَارِهِ بِنِوَافِدِ مِنْ عِلْمِهِ بَهَرَتْ قُوى الْأَمْداحِ
فَيُخاطِبُ الْمُتَعَلِّمِينَ بِلَفْظِهِ وَيَحُلُّ مُشْكِلَهُ بِوَمُضَةِ واحِ

(١) «السير» (٢٦/٢٥١).

(٢) أحمد بن علي بن معقل الأزدي الحمصي (٦٤٤هـ)، أخذ النحو عن
أبي البقاء في بغداد.

ونظمه للإيضاح والتكملة في: «إشارة التعيين» (٤١)، و«السير» (٢٣/
٢٢٢ - ٢٢٣)، و«البلغة» (٢٧)، و«البغية» (١/٣٤٨).

مَصَّتِ الْعُصُورُ فَكُلُّ نَحْوٍ ظُلْمَةٌ وَأَتَى فَكَانَ النَّحْوُ ضَوْءَ صَبَاحٍ
أَوْصِي ذَوِي الْأَبَابِ أَنْ يَتَذَكَّرُوا بِحُرُوفِهِ بِالصُّحُفِ وَالْأَلْوَابِ
فَإِذَا هُمْ سَمِعُوا النَّصِيحَةَ أَنْجَحُوا إِنَّ النَّصِيحَةَ غِبُّهَا لِنَجَاحٍ^(١)

٤ - أن قيمة (الإيضاح)، وذيوعه، ووفرة ما صنّف حوله، وانتفاع الناس به في أرجاء الدولة العربية الإسلامية، حملتهم على نعت مؤلفه بـ (صاحب الإيضاح)^(٢)، وذلك على طريقة القوم في الوصف بالإضافة إلى أشهر ما يُعرف به الرجل، وربما عكسوا فأضافوا أشهر آثاره إليه، كما سلف فيما نقله الذهبي عن تَذَكَّرَ عَضُدِ الدَّوْلَةِ «وإذا فرغنا من كتاب أبي علي النحويّ تصدّقت بخمسين ألفاً».

ولا ريب في أن قيمته السالفة هي التي جعلت النحاة يُكثرُونَ من الإفادة منه، ونقل آراء أبي عليّ وبتّها في كتبهم. فقد أكثر من النقل عنه كلُّ من ابن أبي الربيع في (البيسط في شرح الجمل)، وأبي حيان في (الارتشاف)، والسيوطي في (الأشباه والنظائر)، والبغدادي في (خزانة الأدب) و(شرح أبيات مغني اللبيب)^(٣). وهناك أمثلةٌ أخرى تدلُّ على قيمة (الإيضاح) ومنزلته لدى العلماء، وعنايتهم

(١) «معجم الأدباء» (٧/٢٤٧ - ٢٤٩)، و«إنباه الرواة» (٢/٢٢٨)، [وانظر:

«معجم السفر» للسلفي (٢٩ - ٣٠)، ط باكستان، (١٩٨٨م)، المجلة].

(٢) «الكامل لابن الأثير» (٩/١٩)، و«تاريخ أبي الفداء» (١٣)، و«طبقات النحاة» (٢٩٥)، و«فقه اللغة» (٢٢٩).

(٣) أرقام الإحالة على مواضع هذه النقول في فهارس الكتب المذكورة.

به، تتجلى في كثرة دوران تسميته في كتب التراجم والطبقات^(١).

٥ - أن (الإيضاح) لقي من عناية الناس والنحاة ما جعله مادة درسٍ نحويٍّ زهاء ثلاثة قرون، نafs فيها مع (اللمع) لابن جنى كتاب (الجمل) للزجاجي، يدل على ذلك ما قاله القفطي في (الجمل) ونصه: «وهو كتابُ المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنى، والإيضاح لأبي علي الفارسي»^(٢). فقد تعلمه الشداة مقدمةً جامعةً لا بُدَّ منها لكل من أراد تحصيل هذا العلم، وقرأه الخاصة بتدقيق وتفصيل ليكون مركباً أميناً، يستعينون به على لجة بحر (كتاب سيويه)، واعتمده النابهن منهم مادة تاليف لهم شرحاً له أو لأبياته أو تحشية أو تعليقاً أو إملاءً أو اختصاراً أو رداً واعتراضاً. ذكر منها حاجي خليفة خمسة وثلاثين كتاباً^(٣). انتهى مبلغها لدي إلى أربعة وستين مؤلفاً، وضعها تسعة وخمسون نحويّاً، جلّها في شرحه، وعددها (٤٤) كتاباً، في حين لم تزد شروح شواهدة على (١٢) مصنفاً، والباقي يضم ثلاثة مختصرات، ونظم ابن معقل الحمصي له، واعتراضات ابن الطراوة عليه، ومصنفات أخرى وُضعت على كتب تناولت (الإيضاح) أو شواهدة.

(١) انظر مثلاً: «إنباه الرواة» (١/٢٧٤، ١٧/٢، ١٦١، ٢٢٨، ٣٢٥)، و«إشارة التعيين» (٨٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٨٦، ٥٩٥)، و«السير» (٢٢/٣٧، ١٢١، ٣٢٢).

(٢) «إنباه الرواة» (١٦١/٢).

(٣) «كشف الظنون» (١/٢١٢ - ٢١٣).

ولم يَحْظَ (الإيضاح) على أهميته، ودُيوعه، وكثرة ما صُنِّفَ حوله، بما يستحقُّ من عناية المُحَدِّثِينَ، فلم يُطَبِعَ من تلك المؤلِّفات غيرُ ثلاثة كتبٍ، واحد في شرحه، وهو (المُقْتَصِد) ^(١) للجرجاني، واثنان في شرح أبياته، وهما (شرح شواهد الإيضاح) ^(٢) لابن برِّي، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ^(٣) للحسن القيسي.

وكذلك لم يَدُمَ لـ (الإيضاح) ما حَظِيَ به من مكانةٍ وشهرةٍ، إذ حمل بعد نباهةٍ، استمرت ثلاثة قرون، فقد سحر ابنُ مالك (٦٧٢هـ) بنحوه وشهرته الناسَ، وصرفَ اهتمامهم إلى كتبه المشهورة، مثل (الخلاصة) و(تسهيل الفوائد) وغيرها. وكان قد سبقه إلى منافسة (الإيضاح) ومزاحمته على مكانته وصدارته كتابُ الزمخشري (٥٣٨هـ) (المُفَصَّل) الذي جاء بناؤه قريباً من منهج أبي علي في تصنيف (الإيضاح). على أن جميع ذلك لا يقلل من شأن هذا الأثرِ النحويِّ النفيس، ولا من ريادة مؤلِّفه في وضعه، فقد كان مدرسةً في التصنيف النحويِّ، تستأهل فضلَ بحثٍ وتدقيق.



- (١) طبع في بغداد (١٩٨٢م) بتحقيق د. كاظم بحر المرجان.
- (٢) صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٨٥م) بتحقيق د. عيد مصطفى درويش.
- (٣) طبع في بيروت (١٩٨٧م) بتحقيق د. محمد الدعجاني.

المصادر والمراجع

- ابن يعيش النحوي، عبد الإله النهان، أطروحة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، ١٩٩٠م.
- أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، وطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق فته من الأساتذة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف الففطي، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط. أولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- البسيط في شرح الجمل، عبید الله بن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ط. أولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- البُلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ذخائر التراث العربي الإسلامي، د. عبد الجبار عبد الرحمن، بغداد، ط. أولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق فئة من الأساتذة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، ط. أولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- شرح شواهد الإيضاح، عبد الله بن بري، تحقيق عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، نسخة محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية.
- فقه اللغة وأسرار العربية، عبد الملك بن محمد الثعالبي، المطبعة العمومية، مصر ١٣١٨هـ.
- فهرس ابن عطية، عبد الحق بن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- فهرس ما رواه عن شيوخه محمد بن خير، عناية فرنسيسكة قداره زندين، مصورة عن طبعة مطبعة قومش، سرقسطة، ١٩٨٣م.
- الكامل في التاريخ، علي بن محمد بن الأثير، دار صادر ودار بيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصورة دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٧٦م.
- المجازات النبوية، الشريف الرضي، المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- المُختَصَر في أخبار البشر «تاريخ أبي الفداء»، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- المصباح في شرح أبيات الإيضاح، يوسف بن يسعون الأندلسي، مصورة عن نسخة المكتبة الأحمدية، حلب، رقم (١٤٣٤٥).
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي بيروت، مصورة عن طبعة دار المأمون المصرية، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي: دراسة وتحقيق، د. يحيى مير علم، أطروحة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، ١٩٩٢م.



٢ - التنبيه على أوهام الباحثين في ذكرهم مُصنِّفات العُكْبَرِي (١)

يُعدُّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي (٥٣٨ - ٦١٦هـ) واحداً من أبرز أعلام القرن السادس الهجري، إذ كان جماعة لفنون العلم^(٢)، متفنناً فيها^(٣)، انتهت إليه الإمامة والفتوى في تسعة علوم، يتصدّرها علومُ العربية والشريعة^(٤) حتى لم يكن في آخر عمره مثله في فنونه^(٥). وصفه جُلٌّ منْ ترجم له بأنه أحرز قَصَبَ السَّبْقِ في العربية^(٦)

- (١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٨)، الجزء الثالث، (ص ٥٢٩ - ٥٤٢)، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- (٢) «تاريخ ابن الدُّبَيْثِي» (١٤٢/٢)، و«إنباه الرواة» (١١٦/٢)، و«التكملة» (٤٦١/٢)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠).
- (٣) «الذيل» (١١٠/٢).
- (٤) «الاستسعاد» (١٨٧)، و«الذيل» (١١٠/٢)، و«المنهج الأحمد» (٣٤٦/٢)، و«الشذرات» (٦٨/٥).
- (٥) «وفيات الأعيان» (١٠٠/٣)، و«الذيل» (١١٠/٢).
- (٦) منهم الذهبي في «تاريخ الإسلام» (ط ٦٢) (ص ٢٧٠)، و«السير» (٩٣/٢٢)، و«العبر» (٦١/٥)، والصفدي في كتابه: «النكت» (١٨٧)، و«الوافي بالوفيات» (١٤٠/٧١).

غير أن الغالب عليه كان علم النحو^(١)، لذلك أجمع مترجموه على نعتة بالنحويّ، ووصفه بعضهم بالمُعرب واللغويّ والعروضيّ والفرضيّ والفقهاء والمُقرئ والمُفسّر والحاسب. ولا عجب، فقد كان منقطعاً إلى العلم «محباً للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً»^(٢)، ملاً حياته المديدة بالتحصيل والإقراء والتصنيف حتى بلغت مؤلفاته الستين^(٣)، جلّها مفقود، ومبْلُغُه (٣٨) مؤلّفاً، أما المطبوع من كتبه فلا يتجاوز عشرة كتب، ونحوه المخطوط، وجُمْلَتُه (١٢) مؤلّفاً. وطبيعي أن تكون علوم العربية أوفر مصنّفاته حظاً، فقد وصل عددها إلى (٤٤) كتاباً، والباقي تتوزّعه علوم الدين ما خلا كتابين، واحد في الحساب، وآخر في المنطق^(٤).

ومن حسن الطالع أني صَحِبْتُ واحداً من أهم آثار العُكبري

- (١) «وفيات الأعيان» (١٠٠/٣)، و«مرآة الجنان» (٣٢/٤).
- (٢) «الذيل» (١١٠/٢). وبنحوه في: «النكت» (١٧٩)، و«الوافي» (١٤٠/١٧)، و«الشذرات» (٦٨/٥)، و«التاج المكلل» (٢٢٨).
- (٣) هذه جملتها على ما أحصيته، وعلى ما ذكره ابن قاضي شبهة في «طبقات النحاة» (٣٢٩)، و«الأعلاق» (٢٩)، مع أنه اقتصر في الأول منهما على إيراد (٤٦) كتاباً، والثاني على تسعة كتب. ويعدّ الصفدي أكثر المتقدمين إيراداً لها، فقد بلغ ما ذكره منها خمسين كتاباً. انظر: «الوافي» (١٤٠/١٧).
- (٤) زيادة تفصيل وتوثيق في الكلام على مصنّفاته ضمن ترجمة العكبري في أطروحة الكاتب لدرجة الدكتوراه «منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي: دراسة وتحقيق» بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي. وانظر أيضاً آثاره في: «التبيين» (٣٥ - ٦٩).

النحوية بضع سنوات خلت محققاً لنصّه، ودارساً لمنهجه فيه، وهو (شرح الإيضاح)، فحملني ذلك على دراسة مصنّفاته مطبوعها ومخطوطها ومفقودها، فوقفت على ضروب من الوهم لدى بعض المُحدّثين في كلامهم على آثار العُكبري، فرأيتُ لزماً عليّ تصحيحه والتنبيه عليه، معترفاً بفضل سبّهم ورفعة قدرهم، وواسع علمهم.

على أنني لم أعرض فيما كتبتُ لما فشا في مؤلّفاته المحقّقة من أخطاء، فذلك ما لا سبيل إليه، لكثرتّه وخروجه عن القصد، وحقُّ مثله أن يُفرد بمقال، وهذا ما أرجو أن أقوم به في كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين). لذا جعلتُ الملاحظات التالية وقفاً على ما لم يصحّ من أحكام عامة على بعض كتبه:

١ - عدّ كلُّ من الأستاذين سعيد الأفغاني^(١) والمرحوم الدكتور محمد خير حلواني^(٢) كتابَ أبي البقاء (تعليق في الخلاف)^(٣) أنه في الخلاف النحوي، والصواب أنه في الخلاف الفقهي بدلالة إيراد بعض المصادر تسميته التامة، وهي (التعليق في مسائل الخلاف في الفقه)^(٤).

(١) في كتابه في «أصول النحو» (٢٢٨).

(٢) في مقدمة تحقيق «مسائل خلافة في النحو» (١٢).

(٣) كذا ورد اسمه في: «المستفاد» (١٤١)، و«النكت» (١٧٩)، و«الوافي» (١٤١/١٧)، و«البغية» (٣٩/٢)، و«الروضات» (٤٥٤). واسمه في «السير» (٩٣/٢٢)، و«الكشف» (٤٢٤/١) (تعليقة في الخلاف).

(٤) «الذيل» (١١١/٢)، و«المنهج الأحمد» (٣٤٦/٢)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٥/١)، و«الشذرات» (٦٩/٥).

٢ - ذكر المرحوم الدكتور محمد خير الحلواني ثلاثة كتب لأبي البقاء في النحو، وأتبعها باحتمال أن يكون ثلاثتها كتاباً واحداً، قال: «والمختصر في النحو والتهذيب في النحو والإشارة في النحو، ولعل هذه الثلاثة كتاب واحد»^(١). وهذا غير دقيق من وجوه ثلاثة، أولها: أن احتمال كون ثلاثتها كتاباً واحداً غير وارد أصلاً؛ لأن الثلاثة معاً ذُكرت في كثير من مصادر ترجمته، والثاني: أنه لا سند له في تسمية الأول منها على صورة ما ذكر، إذ لم يرد في أي من مصادر ترجمته على كثرتها إلا (مختصر أصول ابن سراج)^(٢)، والراجح أنه يعنيه. والثالث: أن الكتاب الثاني لا يتطرق إليه الشك، وله تسميتان، مختصرة مشهورة هي (التهذيب في النحو) ذُكرت جلُّ مصادر ترجمته^(٣)، وأخرى تامة غير مشهورة، هي (تهذيب الإنسان بتقويم اللسان) وردت في بعض المصادر^(٤). وسها بعض المُحدّثين فعده كتاباً آخر^(٥).

-
- (١) «شرح لامية العرب» (ص ٥).
- (٢) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤٢/١٧)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠)، ولم يرد في «ذيل طبقات الحنابلة» (١١١/٢) كما نسبه إليه الدكتور ابن عثيمين في مقدمة تحقيق «التبيين» (٦٥).
- (٣) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤١/١٧)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠)، و«البغية» (٣٩/٢)، و«الكشف» (٤٨٠/١)، و«الروضات» (٤٥٤)، و«الهدية» (٤٥٩/١).
- (٤) «الذيل» (١١٢/٢)، و«المنهج الأحمد» (٣٤٦/٢)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٦/١).
- (٥) مقدمة تحقيق كتاب «التبيين» (٤٥).

٣ - أسقط الدكتور عبد الرحمن بن عثيمين كتاب (إعراب الحماسة) من عدّة مؤلّفات أبي البقاء، وأحال فيه على (شرح الحماسة)، وجعلهما كتاباً واحداً، ونصّ في الثاني على الكتابين، وتوقّف ولم يقطع في كونهما كتاباً واحداً أو كتابين^(١). والصواب أنهما كتابان، يدلّ على ذلك ثلاثة أمور، أولها: أن (إعراب الحماسة) ذُكرَ في عدّة مصادر بغير ما تسميه^(٢)، والثاني: أن بعض من ترجم للعُكبري أثبت الكتابين معاً (إعراب الحماسة) و(شرح الحماسة)^(٣)، والثالث: أن الدكتور ابن عثيمين نفسه نصّ على أنه عاين نسخة من ثلاث نسخ من (شرح الحماسة) لأبي البقاء، عزاها بروكلمان إلى ثلاث مكاتب تركية، فذكر أنه «اطلع على شرح أبي البقاء الموجود في تركيا، وهو شرح اقتصر فيه على الإعراب، واهتمّ به اهتماماً ظاهراً...»^(٤)، بيد أنه لم يحدّد أيّ نسخة منها.

٤ - أسقط الدكتور ابن عثيمين كتاب (الإعراب عن علل الإعراب) من مؤلّفات أبي البقاء، وأحال فيه على (اللباب في علل

(١) «التبيين» (٤٦ - ٤٧).

(٢) «المستفاد» (١٤١)، و«الوافي» (١٤١/١٧)، و«النكت» (١٨٠)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠)، و«الكشف» (١٢٤/١). وسُمّي «إعراب شعر الحماسة» في كلّ من: «إنباه الرواة» (١٧٧/٢)، و«مرآة الجنان» (٣٢/٤)، و«وفيات الأعيان» (١٠٠/٣).

(٣) مثل الصفدي في: «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤١/١٧)، وابن قاض شهبة في «طبقات النحاة» (٣٣٠).

(٤) «التبيين» (٤٧).

البناء والإعراب)، وعدّهما كتاباً واحداً^(١)، والصحيح أنهما كتابان، يشهد لذلك إيرادُ بعض المصادر الكتابين معاً^(٢).

٥ - جعل الدكتور ابن عثيمين كتاب أبي البقاء (تلخيص التنبيه لابن جنبي)^(٣) في شرح الحماسة وإعرابها، وليس الأمر كذلك، فالكتاب في تلخيص مصنّف ابن جنبي «التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة»^(٤)، ويُسمى «شرح مستغلق أبيات الحماسة»^(٥)، و«التنبيه على مشكل الحماسة»^(٦). وأما «إعراب الحماسة» فهو كتاب آخر لابن جنبي، أكثر البغدادي من النقل عنه^(٧).

٦ - زاد الدكتور ابن عثيمين على مؤلّفات أبي البقاء كتاباً دعاه (الثلاثة في الفرائض)، قال: «٢١ - الثلاثة في الفرائض: ذُكر في البغية ٣٩/٢ وتفرد السيوطي بذكره»^(٨). وهذا غير صحيح، ومرجعه إلى وَهْمٍ في النقل عن عبارة السيوطي، وهي واضحة لا لبس فيها، ولفظ السيوطي ثمة «... الناهض، البلغة، التلخيص، والثلاثة في

(١) «التبيين» (٣٩).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (١١٢/٢)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٦/١).

(٣) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤٢/١٧)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠).

(٤) «تاريخ بروكلمان» (٧٩/١).

(٥) «بغية الوعاة» (١٣٢/٢).

(٦) «شرح أبيات مغني اللبيب» (٣١١/٥).

(٧) في «شرح أبيات مغني اللبيب»، ومواضع الإحالات في الفهرس (٤١٨/٨)، وهي تزيد على أربعين موضعاً.

(٨) «التبيين» (١١).

الفرائض» فأشار السيوطي بعبارته الأخيرة إلى الكتب الثلاثة قبلها، ونبه على أنها جميعاً في الفرائض.

٧ - أسقط الدكتور ابن عثيمين كتاب أبي البقاء (لباب الكتاب) من جملة مؤلفاته، على كثرة المصادر التي ذكرته^(١)، وأحال في موضعه^(٢) على (شرح الكتاب) الذي نسبه إليه، وشكك في ترجمته، أهو اللباب أم لا؟ قال: «... ولعله هو كتاب لباب الكتاب الذي ذكر في...»^(٣)، ثم شكك ثانية في مضمون (اللباب)، فقال: «... ولا ندري هل لباب الكتاب شرح للكتاب؟ أو هو اختصار له؟ أو هما كتابان أحدهما في الشرح، والثاني اختصار للكتاب»^(٤). وما تقدم يدل على أن المحقق قد وهم مرتين: الأولى في إثباته (شرح الكتاب) زيادةً على مصنّفات العُكْبَرِي، والثانية في إسقاطه (لباب الكتاب) من آثاره. ومرجع ذلك أن تسمية الكتاب الصحيحة التي أوردتها المصادر هي (شرح أبيات كتاب سيويوه)^(٥)، ولكن

(١) وهي: «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤١/١٧)، و«البغية» (٣٩/٢)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٦/١)، و«الكشف» (١٤٢٨/٢)، و«روضات الجنات» (٤٥٤)، و«إيضاح المكنون» (٣٩٩/٢)، واسمه في «إشارة التعيين» (١٦٣)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠) «لباب شرح الكتاب».

(٢) «التبيين» (٦٥).

(٣) «التبيين» (٥٠).

(٤) «التبيين» (٥٠).

(٥) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤١/١٧)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠)، و«البغية» (٣٩/٢)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٦/١)، و«الكشف» (١٤٢٨)، و«روضات الجنات» (٤٥٤).

سقطت لفظة (أبيات) من تسميته في مطبوعتي (البلغة) و(الهدية) فآلت بذلك إلى (شرح كتاب سيبويه)^(١). وتابعهما الدكتور ابن عثيمين وزاد عليهما، فنسب ذلك إلى ابن قاضي شهبه، وليس في كتابه (طبقات النحاة) ما عزاه إليه؛ لأن كلمة (أبيات) ثابتة في نسخة الظاهرية^(٢) من الكتاب، وهي المعتمدة لديه، غير أنها مستدركة في الهامش بخط الناسخ نفسه، ولو صحَّ أن للعُكْبَرِي مصنفاً في (شرح كتاب سيبويه)، لحفل به مترجموه وقدموه على كثير من مؤلفاته، يدلُّ على هذا أن أحداً من المتقدمين والمُحَدِّثِينَ مَمَّنْ عُنُوا بشروح الكتاب لم يذكر أبا البقاء ضمن شُراحه^(٣).

٨ - زاد الدكتور ابن عثيمين كتاب (تهذيب الإنسان بتقويم اللسان) على آثار العُكْبَرِي، قال: «٢٠ - تهذيب الإنسان بتقويم اللسان: ذكر في الذيل ١١١/٢، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦» وزاد «(في النحو)^(٤). وقد مضت الإشارة إلى أن هذه تسمية أخرى وافية غير مشهورة للكتاب. وله تسمية مختصرة مشهورة هي (التهذيب في النحو) ذكرتها جلّ مصادر ترجمته كما تقدم في الملاحظة الثانية، يصحّ ذلك أن المصدرين المذكورين أسقطا من جملة مؤلفاته تسمية الكتاب المشهورة المختصرة (التهذيب في النحو) اكتفاءً بإيرادهما

(١) «البلغة» (١٠٨)، و«الهدية» (٤٥٩/١).

(٢) «طبقات النحاة» (٣٣٠).

(٣) انظر مثلاً مقدمة تحقيق الكتاب (١/٣٦ - ٣٩) للمرحوم عبد السلام هارون.

(٤) «التبيين» (٤٥).

تسمية الكتاب الوافية، والكتبان من أكثر مصادر ترجمة أبي البقاء استيفاء.

٩ - زاد الدكتور ابن عثيمين كتاباً على مصنّفات العُكْبَرِي لفهمه عبارة السيوطي على غير وجهها، قال: «٢ - الأربعة في النحو: ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٩/٢»^(١).

والصواب أن السيوطي لم يذكره، ولم يرد في أيّ من مصادر ترجمته على وفرتها، إضافةً إلى أن كلام السيوطي واضح لا لبس فيه، ونصّه: «.. الإشارة التلخيص التلقين التهذيب، والأربعة في النحو»^(٢)، فقد سرد أسماء الكتب الصغيرة الخاصّة بالفن الواحد متتابعةً بلا عاطف، ثم نبّه على موضوعها، وسبق قريباً مثلاً لهذا في الكلام على زيادته كتاباً دعاه (الثلاثة في الفرائض) وذلك في الملاحظة السادسة.

١٠ - نسب المرحوم الدكتور محمد خير الحلواني إلى أبي البقاء كتابين سمّاهما «التعليقين» قال: «... ويذكر السيوطي كتاباً لأبي البقاء يسميه التبيين.. وفي مكان آخر يشير إلى كتابين يسميهما التعليقين لأبي البقاء أيضاً»^(٣).

وهذا سهو منه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ إذ ليس للعُكْبَرِي على كثرة مصنّفات

(١) «التبيين» (٣٦).

(٢) «البغية» (٣٩/٢).

(٣) «مسائل خلافية في النحو» (١٣). وقد أحال محققه في توثيق الموضوعين على «الأشباه والنظائر» (١٤٩/٢ و ٢٥/٢).

سوى كتاب (التلقين في النحو) الذي أوردته مصادر ترجمته^(١)، وهو مشهور حظي بعناية النحاة. فشرحه العكبري نفسه^(٢)، وشرحه غير واحد من خالفه^(٣)، ولكن تسميته تصحفت في الطبعة الهندية الثانية لكتاب (الأشباه والنظائر)^(٤)، وفي طبعة مجمع اللغة العربية^(٥) إلى (التعليقين).

١١ - وَهَمَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فَنَسَبَ إِلَى أَبِي الْبَقَاءِ كِتَابَ (المصنّف) وذلك لتشابه الأسماء، والحمل على الأشهر. والتحقيق أنه لأبي حفص عمر بن إبراهيم العكبري^(٦) (٣٢٩هـ). وهو أول من وضع مؤلفاً كاملاً في أسباب ورود الحديث^(٧).

- (١) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٧/١٤١)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠)، و«البغية» (٣٩/٢)، و«طبقات المفسرين» (١/٢٢٦)، و«الكشف» (١/٤٨٢)، و«روضات الجنات» (٤٥٤)، و«الهدية» (١/٤٥٩).
- (٢) «الذيل» (٢/١١١)، و«المنهج الأحمد» (٢/٣٤٦)، و«طبقات المفسرين» (١/٢٢٦).
- (٣) مثل يوسف بن جامع (٦٨٢هـ)، وإسماعيل بن محمد الغرناطي (٧٧٠هـ)، وإسماعيل بن إبراهيم البليسي (٨٠٢هـ).
- (٤) انظر الطبعة المذكورة (٢/٢٥).
- (٥) انظر الطبعة المذكورة (٢/٥٨).
- (٦) ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١/٢٣٩) و«طبقات الحنابلة» (٢/٥٦ - ٥٧) و«المنهج الأحمد» (٢/٤٧) ومقدمة تحقيق كتاب «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث» (٨).
- (٧) مقدمة ناشر «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث» نقلاً عن «تدريب الراوي» (٢/٣٩٤).

وجاء إبراهيم بن محمد بن حمزة الدمشقي^(١) (١٢٠هـ)، فلخص (المصنّف) وزاد عليه وسماه (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف)^(٢)، فجاء صاحب (معجم المطبوعات) ونسب (مصنّف) أبي حفص العُكبري إلى أبي البقاء العُكبري قال: «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لخص فيه مصنّف أبي البقاء العكبري، وزاد عليه»^(٣)، وتبعه بروكلمان، فنقله عنه، وأدرجه ضمن آثار العُكبري ونصّه: «١٣ - ومن كتابه المصنّف استقى إبراهيم بن محمد بن كمال الدين بن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي المتوفى سنة (١١٢٠هـ/١٧٠٨م) كتابه البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، طبع في جزأين بحلب سنة (١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ) (سركيس ٨٨)»^(٤). والراجع أن المُحدّثين في وَهْمِهِمْ تَبَعُ لِلْمُرَادِي حَيْثُ قَالَ فِي تَرْجُمَتِهِ ابْنَ حَمْزَةَ «.. وَهُوَ مُؤَلِّفَاتٌ مِنْهَا أَسْبَابُ الْحَدِيثِ، مُؤَلَّفٌ حَافِلٌ، لَخَّصَ فِيهِ مُصَنِّفُ أَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيِّ وَزَادَ عَلَيْهِ زِيَادَاتٌ حَسَنَةً»^(٥).

ومن تمام الحديث والفائدة الإشارة إلى أن الدكتور ابن عثيمين تسرّع فحمل واهماً ناشر كتاب ابن حمزة المتقدم وزرّ خطأ صاحب

(١) ترجمته في «هدية العارفين» (٣٧/١).

(٢) طبع غير مرة أولها في حلب سنة (١٣٢٩هـ)، وصدر في بيروت (١٤٠١هـ).

(٣) «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٨٨/١).

(٤) «تاريخ بروكلمان» (١٧٥/٥).

(٥) «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٢٣/١).

معجم المطبوعات وبروكلمان حيث قال: «... وإنما هو خطأ وقع فيه ناشر كتاب الحسيني فيما يبدو حيث ترجم له، وذكر أنه لخص كتاب أبي البقاء، فربما أن سركيس اعتمد على هذه الترجمة التي وقع فيها الخطأ، وعن معجم سركيس نقل بروكلمان، فيما يظهر»^(١)، وهذا غير صحيح، وهو يدل على أنه صدر عمّن لم يطلع على ما قاله ناشر كتاب ابن حمزة. يشهد لهذا أمران:

أحدهما: أن ناشر كتاب ابن حمزة ذكر نقيض هذا الكلام، قال: «ولقد عرفت المكتبة الحديثة قبل ابن حمزة هذا محاولات في التصنيف كما في مصنف عمر بن إبراهيم (٣٧٨هـ/٩٧٧م)، ثم قيض الله ابن حمزة الحسيني للاضطلاع بتصنيف هذا الأثر القيم الذي لخص فيه - كما ذكر في مقدمته - مصنف أبي حفص العُكبري...»^(٢).

والثاني: أن ناشر كتاب ابن حمزة علّق على أبي حفص العُكبري بحاشية مطوّلة نصّ فيها على أنه ليس أبا البقاء صاحب (إملاء ما منّ به الرحمن) وأتبع ذلك بأن نبّه على وهم صاحب (تعطير المشام)^(٣) في ترجمته ابن حمزة حين ذكر أنه صنّف كتاباً في

(١) «التبيين» (٦٩).

(٢) مقدمة ناشر كتاب «البيان والتعريف» (ص ٢).

(٣) «تعطير المشام في مآثر دمشق الشام» لجمال الدين محمد بن محمد القاسمي الدمشقي (١٢٨٣ - ١٣٣٣). انظر: «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢/١٤٨٤).

أسباب ورود الحديث، لخص فيه مصنف أبي البقاء العكبري^(١).

١٢ - زاد الدكتور ابن عثيمين على مؤلفات أبي البقاء كتاب (الموجز في إيضاح الشعر الملغز) فأدرجه ضمن مصنفاته، وأعطاه الرقم (٥٦) مع أنه نص في ترجمته على أن نسخة مكتبة برلين ذات الرقم (٦٥٨١) منه، تحمل هذا الاسم، وهي منسوبة إلى أبي البقاء، وكتب عليها في موضع آخر (كتاب الكشف عن الأبيات المشككة للفارقي)^(٢).

وانتهى إلى أنه «بمقارنته مع كتاب الفارقي تبين لي أنه نسخة منه وأن كتابه (الموجز...) للعكبري خطأ محض، لا وجه له من الصحة، وليس اختصاراً لكتاب الفارقي الذي يحمل هذا الاسم، وإنما هذا خطأ بين»^(٣). وحقُّ مثله أن يُنبه عليه في آخر الحديث عن مؤلفاته، لا أن يُعتد من جملتها، ويأخذ رقماً، فيزيدها كتاباً.

يتبين مما تقدم أن ما كتبه المُحدِّثون عن مصنفات أبي البقاء، على قلته، بعيد من الاستقصاء والتوثيق، وقد شابه من النقص والسهو والخطأ والأحكام المتسرعة ما اقتضى التنبيه عليه وتصحيحه.

(١) مقدمة ناشر كتاب «البيان والتعريف» (ص ٢).

(٢) طبع ثلاث طبعات بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني آخرها (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) تحت عنوان «الإفصاح في شرح أبيات مشككة الإعراب».

(٣) «التبيين» (٦٨).

المصادر والمراجع

- الاستعداد بمن لقيته من صالح العباد في البلاد (ضمن كتاب شذرات من كتب مفقودة في التاريخ)، ابن الحنبلي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ابن قاضي شهبه، مصورة عن نسخة مكتبة كوبربلي محفوظة لدى الدكتور عدنان درويش.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق أ. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا، مصورة دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. أولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، إبراهيم بن حمزة، راجعه سيف الدين الكاتب، ط. دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار وغيره، دار المعارف، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧٧م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، الطبقة ٦٢، تحقيق د. بشار عواد وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- تاريخ علماء بغداد المُسمّى منتخب المختار، محمد بن رافع السلمي، انتخبه التقي الفاسي المكي، بغداد، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

- تاريخ ابن الدَّبَّيْثِي «المختصر المُحتاج إليه من تاريخ ابن الدَّبَّيْثِي»، انتقاء الذهبي، تحقيق د. مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٦٣م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض ١٤٠١هـ.
- الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، صححه حامد الفقي، مطبعة السُّنَّة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.
- روضات الجنات، محمد باقر الخوانساري، ط. حجرية، ١٣٠٧هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل المرادي، مكتبة المثنى، بغداد، بلا تاريخ.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، الجزء ٢٢، تحقيق د. بشار عواد ود. محيي الدين السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ط. أولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- شرح لامية العرب، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط. أولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد بن عمر، مكتبة وهبة، ط. أولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، نسخة محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية.
- العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي الكويت ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، وكالة المعارف استانبول ١٣٦٢هـ/١٩٤٣م مصورة دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد اليميني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.
- مسائل خلافية في النحو، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. ثانية، بلا تاريخ.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء أحمد بن أبيك الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف اليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، مصورة بلا تاريخ.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن محمد العليمي، مصورة نسخة مخطوطة لدى الأستاذ محمود الأرنؤوط.
- منهج العكبري في شرح الإيضاح، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق، د. يحيى مير علم أطروحة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، ١٩٩٢م.
- نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين الصفدي، وقف علي طبعه أحمد زكي، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ/١٩١١م مصورة دار المدنية، بلا تاريخ.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، اعتناء دورويتا كرفولسكي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



٣ - جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي^(١)

هذا البحث تكملة وصلة لمقال نشر على صفحات مجلة مجمع الخالدين^(٢) وقفته على كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي غير أنني قصرت الكلام فيه على مكانته، وخصائصه، فكشفت عن أهميته، ومنزلته بين مصنفات أبي علي، وبيّنت أثره في خالفه، ومنهجه في تصنيفه، وتتبع طرق روايته في المشرق والمغرب والأندلس. وأما هذا البحث فيتناول المؤلفات التي وضعها العلماء الأقدمون على هذا الأثر النحوي النفيس.

لقد أوفت عناية المتقدمين بكتاب (الإيضاح) على الغاية حتى أصبح المادة الأساس للدروس النحوية زهاء ثلاثة قرون، إذ تعلمه الشُّداة مقدمة جامعة، لا بدّ منها لكل من أراد تحصيل هذا العلم، وقرأه الخاصة ليكون لهم مركباً أميناً، يخوضون به لجة بحر كتاب

(١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧١)، الجزء الثالث، (ص ٥٦٨ - ٦٠٢).

(٢) عنوانه «كتاب الإيضاح: مكانته وخصائصه» مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٨) الجزء الثاني (ص ٣٠٣ - ٣١٦).

سيبويه، واعتمده النابهنون منهم مادة تأليف لهم شرحاً له، أو لأبياته، أو تحشيةً، أو تعليقاً، أو إملاءً، أو ردّاً واعتراضاً، أو تصنيفاً لكتب تناولت بعض شروحه، أو مختصراته. وهذا ما يفسر كثرة تلك المؤلفات حتى أربت على الستين. ذكر منها حاجي خليفة في ترجمته (الإيضاح) خمسة وثلاثين كتاباً^(١)، جعلت من كتاب أبي علي مادة لها، جلّها يندرج في الشروح، وما تبقى تتوزعه الموضوعات الأخرى.

ثم جاء الدكتور عبد الفتاح شلبي، فزاد عليها قدراً يسيراً، ولكن جملة ما أثبتته لم يجاوز أربعين كتاباً^(٢)، وهي إلى ذلك لا تخلو من بعض السهو^(٣)، ولا تستغرق جميع ما صُنّف حول (الإيضاح).

وقد أداني البحث والتتبع إلى الوقوف على كتب أخرى، ذكرتها بعض المصادر، انتهى مبلغها إلى أربعة وستين مؤلفاً، وضعها تسع وخمسون نحوياً، يتوزعون على أمصار العالم الإسلامي كالأندلس والمغرب والعراق والشام ومصر وفارس. وإذا تجاوزنا أبا علي صاحب (الإيضاح) وما نسب إليه من تصنيف (شرح أبيات الإيضاح)^(٤) نجد في نهاية القرن الرابع عالمين يخصّان (الإيضاح)

(١) «كشف الظنون» (٢١٢/١ - ٢١٣).

(٢) كتاب «أبو علي الفارسي» (٥٣٥ - ٥٣٩).

(٣) من ذلك أنه نسب إلى ابن الحاجب شرح الإيضاح، والصواب أنه ألّف (المكتفي للمبتدي) في شرح مختصر الإيضاح المسمى بـ «الإيجاز» للجرجاني. انظر: «كشف الظنون» (٢١٢/١).

(٤) توثيق هذا وغيره، مما سيرد في هذه التوطئة، سيأتي في موضعه قريباً.

بالتأليف، أولهما: ابن السيرافي (٣٨٥هـ) الذي وضع (شرح شواهد الإيضاح) وثانيهما: ابن جني (٣٩٢هـ) الذي عُزيت إليه نسخة من (شرح الإيضاح).

وفي القرن الخامس تزداد عناية النحاة به، فنجد اثني عشر نحويًا، تناولوا (الإيضاح) في مؤلفاتهم، يقدمهم الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) الذي أوفى على الغاية في الاهتمام به، إذ صنف عليه ثلاثة كتب:

أحدها: شرح مُسَهَّب في ثلاثين مجلداً، سمّاه (المغني).

الثاني: متوسط في مجلدين، دعاه (المقتصد).

والثالث: مختصر للإيضاح، وسمه بـ (الإيجاز).

وتستمر هذه العناية بـ (الإيضاح) صُعداً في القرن السادس فنجد سبعة عشر نحويًا، يخصّونه بالتأليف، أشهرهم ابن يسعون (بعد ٥٤٢هـ) الذي وضع (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، وهو من أنفس شروح أبياته، مما حمل عبيد الله بن عمر الإشبيلي (٥٥٠هـ) إلى اختصاره في كتابه (الإفصاح في اختصار المصباح).

ثم يبلغ الاهتمام بكتاب أبي علي مداه في القرن السابع، فنجد ما يربو على عشرين نحويًا، ألفوا في شرحه، وشرح أبياته، جلّهم من الأندلس، يتصدّره أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) الذي صنّف ثلاثة كتب، أحدها: (شرح الإيضاح)^(١)، والثاني: (الإفصاح عن

(١) قام كاتب هذا البحث بتحقيقه ودراسته، ونال على ذلك درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف من قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق (١٩٩٢م).

المعاني أبيات الإيضاح)، والثالث: (شرح التكملة). ويشارك أبا البقاء في ذلك ابن هشام الخضراوي المعروف بابن البرذعي (٦٤٦هـ) الذي كان أكثر الأندلسيين عنايةً بهذا الكتاب في هذا القرن، وتجلّى ذلك في وضعه ثلاثة كتب، هي (الإفصاح بفوائد الإيضاح) و(غُرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح) و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح). ثم تأفل شمس (الإيضاح) شيئاً فشيئاً حتى لا نكاد نجد في مطلع القرن الثامن إلّا شرحاً واحداً لإبراهيم بن محمد الجزري (٧٠٩هـ) يُسمّى (إيضاح غوامض الإيضاح)، ولعله آخر آثار الأقدمين المصنّفة حول هذا الكتاب.

وليس عسيراً أن يقف الباحث على سبب خمول (الإيضاح) بعد نباهة استمرت ثلاثة قرون، فقد سحر ابن مالك (٦٧٢هـ) بنحوه وشهرته الناس، وصرف اهتمامهم إلى كُتبه المشهورة ك (الخلاصة) و(تسهيل الفوائد) وغيرها.

وكان قد سبقه إلى منافسة (الإيضاح) ومزاحمته على مكانته وصدارته كتاب الزمخشري (٥٨٣هـ) (المفصل) الذي جاء بناؤه قريباً من منهج أبي عليّ الفارسي في كتابه (الإيضاح).

والقائمة التالية تشتمل على تسعة وخمسين نحويّاً، صنّفوا أربعة وستين كتاباً، جعلوا من (الإيضاح) أو شواهد مادّة لها. سلكتهم وفق ترتيب وفياتهم، مُبتدئاً بالأقدم وفاةً، ومُنْتَهياً بآخرهم عنايةً به، والتزمْتُ في ذلك إيراد تسميات الكتاب الواحد، إمّا تعددت، والإحالة على المصادر في الحواشي، والاقتصاد في التراجم

ما أمكن، والتنبيه على ما سلم من آثارهم دون ما كان مفقوداً، مما لا ذكر له في مصادر التراث العربي وفهارس المكتبات، فيما أعلم. وذلك لقلّة ما بقي من تلك المؤلّفات، وكثرة ما أتت عليه عوادي الزمن منها. وذيّلتُ هذه القائمة ببضعة أعلام، لم أقف على ترجماتٍ لهم في المصادر المعتمدة، فتعدّر تحديدهم وفياتهم حسب الترتيب الهجائي لأسمائهم أو كُنَاهم:

١ - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ): نسب إليه ابن النديم تصنيف (شرح أبيات الإيضاح)^(١).

٢ - يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٨٥هـ): صنّف كتاب (شرح شواهد الإيضاح). وممن نقل عنه الحسنُ القيسي^(٢)، والمحقق البغدادي^(٣)، أما السيوطي فلم يذكره في (بغية الوعاة) خلافاً لما عزاه إليه الدكتور عبد الفتاح شلبي^(٤).

٣ - أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (٣٩١هـ): ألف كتاب (شرح أبيات الإيضاح) وممن نقل عن كتابه المحقّق البغدادي^(٥).

٤ - أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ): انفرد بروكلمان فنسب

(١) «الفهرست» (٩٥).

(٢) «إيضاح شواهد الإيضاح» (١/١١٩، ٤٣٩).

(٣) «خزانة الأدب» (٩/٤١٨).

(٤) في كتابه «أبو علي الفارسي» (٥٣٧).

(٥) «خزانة الأدب» (٩/١٦٩).

إليه (شرح الإيضاح)^(١)، وأحال على نسخة في مكتبة شهيد علي برقم (٣٩٠). وقد تبين لي بعد الاطلاع عليها ومعاينتها^(٢) عدم صحّة الإحالة إليها، فالنسخة المذكورة تشتمل على رسائل مختلفة. ولم أجد في فهرس المكتبة ما يشير إلى هذه النسخة، كما لم أجد أحداً من أصحاب التراجم والطبقات، على كثرتهم، من نسبها إلى ابن جني، ولذلك في النفس شيء من هذه النسبة. ولو صحّت نسبة هذا الكتاب إلى ابن جني لكان أجلاً شروحه، ولكانت المصادر حريصة على إثباته لنباهة مؤلفه. ومع ذلك فقد تابع بعض المحدثين بروكلمان، فعدّوا هذا الشرح من آثار ابن جني^(٣)، ولو لم يقع ذلك منهم لكان الأولى إسقاطه من جملة الشروح.

٥ - الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى (٤٠٦هـ):
نُسب إليه كتاب (التعليق على إيضاح أبي علي الفارسي)^(٤).

٦ - أبو طالب أحمد بن بكر بن بقيّة العبديّ (٤٠٦هـ): شرح (الإيضاح) و(التكملة) لأبي عليّ الفارسيّ، وشرّحه معروف، سمّاه القفطي (شرح الإيضاح والتكملة)^(٥). وذكره ابن الأنباري وياقوت

(١) «تاريخ الأدب العربي» (٢/١٩١، ٢٤٨).

(٢) وذلك أثناء زيارتي للمكتبة السليمانية (١٩٨١م).

(٣) انظر: «عصر الدول والإمارات» (٥/٢٩٧)، و«سر الصناعة» (١/١٥).

(٤) ذكره محقق «إنباه الرواة» (٣/١١٥) في الحاشية الأولى نقلاً عن كتاب «تأسيس الشيعة الكرام لفنون أهل الإسلام» (٢٣).

(٥) «إنباه الرواة» (٢/٣٧٨).

الحموي واليماني والسيوطي بتسميته المختصرة (شرح الإيضاح)^(١). وكتاب العَبْدِيِّ هذا من أجلّ شروح (الإيضاح). ولعل أحسن كلام قيل في وصفه ما قاله القفطيّ، ولفظه: «.. وكان وطيء العبارة، حسن الغوص، جميل التصنيف، اعتنى بكتاب شيخه أبي عليّ، وهو الكتاب المُسمّى بالعضدي، وهو الإيضاح والتكملة، وشرحه شرحاً كافياً شافياً، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة، وحقّق أماكن حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي عليّ بكلام أبي عليّ، لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده. وإذا أنصف المنصف، وأجمل النظر، واطّرح الهوى، رأى أن كلّ مَنْ تعرّض لشرح هذا الكتاب، إنما اقتدى بالعَبْدِيِّ، وأخذ منه. وكنت سألتُ عالمين بهذا الشأن عن كتاب العَبْدِيِّ وكتاب الجرجانيّ في شرح الإيضاح، فسكتا ملياً، وقال أحدهما: قد سمى الجرجانيّ كتابه المُقتصد، وهو كما سمّاه، فإن فوائده مختصرة. وقال الآخر: أحسن العَبْدِيِّ في الكلام على العوامل، وقصّر فيها الجرجانيّ، وأحسننا في التصريف، وكلام الجرجانيّ أبلغ وأبسط»^(٢). وشرح العَبْدِيِّ المتقدم أحدُ مصادر أبي البقاء العكبريّ في شرحه للإيضاح، فقد أكثر فيه من ذكر مؤلّفه نقلاً ومناقشةً وتصحيحاً واعتراضاً^(٣).

(١) «نزهة الألباء» (٣٣٦)، و«معجم الأدباء» (٢/٢٣٦ - ٢٣٨)، و«إشارة التعيين» (٢٦)، و«بغية الوعاة» (١/٢٩٨).

(٢) «إنباه الرواة» (٢/٣٧٨).

(٣) «شرح الإيضاح» للعكبريّ: (٣٤/أ، ٤١/أ، ٤٦/ب، ٥٦/أ، ٥٩/ب، ٧٨/ب، ٩٣/أ، ٩٦/ب، ١٠٣/أ، ١٠٦/ب، ١٠٨/ب، ١١٧/ب، ١٢٠/أ، =

٧ - أبو القاسم علي بن عبيد الله الدقيقي (٤١٥هـ): ذكر السيوطي في ترجمته أنه صنّف (شرح الإيضاح)^(١).

٨ - علي بن عيسى الربعي (٤٢٠هـ): نص ابن الأنباري واليماني وحاجي خليفة على أنه ألف (شرح الإيضاح)^(٢). وممن نقل عنه المحقق البغدادي^(٣).

٩ - أبو الحسن بن معقل النحوي (٤٣٣هـ) نسب إليه القفطي (شرح الإيضاح)^(٤).

١٠ - أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٤٤٩هـ): ذكر ابن قاضي شهبة والسيوطي أنه صنّف (ظهير العضدي)^(٥) في النحو، وكانت له به عناية^(٦).

= ١٢١ب، ١٢٦ب، ١٣٠ب، ١٣٦ب، ١٤٠ب، ١٤١أ، ١٤٢ب، ١٤٧ب، ١٥٧أ، ١٦٩أ، ١٨٠أ، ١٨٢ب، ١٨٨ب، ٢٠١أ، ٢٠٦، ٢١٧أ).

(١) «بغية الوعاة» (١٨٧/٢)، وانظر: «الأعلام» (١٢٤/٥ ط٣)، و«معجم المؤلفين» (١٤٤/٧).

(٢) «نزهة الألباء» (٣٤١)، و«إشارة التعيين» (٢٢٣)، و«كشف الظنون» (٢١٢/١).

(٣) «في شرح أبيات المغني» (٩٨/٧).

(٤) «إنباه الرواة» (١٠٣/٤).

(٥) «طبقات النحاة واللغويين» (١٢٧)، و«بغية الوعاة» (٣٢٧/١).

(٦) «مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها» (٢٢، ٦٦، ١٠٦)، و«الجامع في أخبار أبي العلاء» (٥٩٦، ٧٧٧).

١١ - أبو محمد الفضل بن محمد القصباني (٤٦٤هـ)^(١):
صنّف كتاب (حواشي إيضاح أبي علي الفارسي). وقد نصّ على
ذلك ابن الأنباري واليماني والفيروزآبادي^(٢).

١٢ - أبو القاسم زيد بن علي ابن أخت أبي علي (٤٦٧هـ):
أخذ النحو عن خاله، وروى عنه (الإيضاح) وأقرأه أهل حلب،
وحمله عنه كثير من الأعلام، ذكر القفطي والسيوطي وحاجي خليفة
أنه ألف كتاب (شرح الإيضاح)^(٣).

١٣ - أبو الحسن محمد بن هبة الله الوراق (٤٧٠هـ): نسب
إليه حاجي خليفة تأليف (شرح الإيضاح) ووصفه بقوله: «وشرحه
أحسن الشروح»^(٤). ولا يمكننا الحكم على هذا الوصف، فالكتاب
مفقود، غير أن ما وصلنا من الشروح يخلو من الإشارة إليه، ولو صحّ
أنه أحسن الشروح لأكثر الخالفون من النقل عنه، كما نقلوا عن
شروح العبدّي والجرجانيّ والعكبريّ.

(١) هذه سنة وفاته على ما حقّقه وصحّحه ونصّ عليه محقّق «إشارة التعيين»
(٢٥٧)، وهو خلاف ما ورد في «نزهة الألباء» (٣٥٢)، و«الأعلام»
(٣٥٨/٥ ط٣).

(٢) «نزهة الألباء» (٣٥٢)، و«إشارة التعيين» (٢٥٧)، و«البلغة» (١٨٤).

(٣) «إنباه الرواة» (١٧/٢)، و«بغية الوعاة» (٥٧٣/١)، و«كشف الظنون»
(٢١٣/١)، وانظر: «الأعلام» (٩٩/٣ ط٣)، و«معجم المؤلفين»
(١٩٠/٤ - ١٩١).

(٤) «كشف الظنون» (٢١٢/١).

١٤ - عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٧١هـ)^(١): أخذ النحو عن ابن أخت أبي عليّ المتقدم، وصنّف ثلاثة كتب على (الإيضاح)، أحدها: (المغني في شرح الإيضاح)، وهو مبسوط، وافق اسمه مسماه، إذ يقع في ثلاثين مجلداً، وقد ذكره ابن الأنباري والسيوطي وحاجي خليفة^(٢). والثاني: (المقتصد في شرح الإيضاح)، وهو شرح متوسط، اختصر فيه الجرجاني شرحه المبسوط (المغني)، وقد عُرف بتسمية مختصرة، ذكرها اليماني والفيروزآبادي والسيوطي والبغداددي، وهي (شرح الإيضاح). وهذه التسمية تشمل الجزأين (الإيضاح)^(٣) و(التكملة)^(٤)، إذ مضى في كلام القفطي على شرح العبدّي ما يدلّ على أن الأقدمين يعدّونهما كتاباً واحداً، و(المقتصد في شرح الإيضاح) من أهمّ المصادر التي أفاد منها أبو البقاء العكبري في شرحه للإيضاح، وقد صرّح بالنقل عنه في غير ما موضع^(٥)، وهو مطبوع في جزأين بتحقيق د. كاظم بحر المرجان^(٦)، وأما (المقتصد

(١) وقيل: (٤٧٤هـ)، وانظر: «البغية» (١٠٦).

(٢) «نزهة الألباء» (٣٦٣)، و«بغية الوعاة» (١٠٦/٢)، و«كشف الظنون» (٢١٢/١).

(٣) «إشارة التعيين» (١٨٨)، و«البلغة» (١٢٧)، و«الأشباه والنظائر»

(٢/٢٦٥)، و«شرح أبيات المغني» (٣/٦١).

(٤) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٢/١٩١).

(٥) «شرح الإيضاح» للعكبري (٤١/أ، ٤٧/ب، ٥٦/أ، ٨٦/ب، ٩٦/ب،

١١٥/ب، ١٣٧/ب، ١٤٤/ب، ١٤٨/أ، ١٥٧/أ، ١٨٠/ب، ١٨١/ب،

١٨٧/ب، ٢٢٤/ب).

(٦) صدر في بغداد سنة (١٩٨٢م)، وأصله أطروحة دكتوراه في جامعة

القاهرة (١٩٧٥م).

في شرح التكملة) فما زال مخطوطاً، ولم يصدر مطبوعاً على الرغم من تسجيله أطروحة دكتوراه في إحدى الجامعات العربية منذ بضع سنوات خلت^(١)، والثالث: (الإيجاز)^(٢)، وهو مختصر للإيضاح. وقد سها محقق (المقتصد)^(٣) في جعله شرحاً مختصراً للإيضاح، وكذلك في نسبته إلى (كشف الظنون)؛ إذ ليس فيه ما قال، وكلمة (شرح) مُدرّجة من عنده، ولفظه: «وله مختصر الإيضاح المسمّى بالإيجاز، أوله: الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه»^(٤). وسيأتي قريباً شرح ابن الحاجب لهذا المختصر في كتابه (المكتفي للمبتدي).

١٥ - الحسن بن أحمد بن البّاء المقري (٤٧١هـ): ذكر ياقوت والسيوطي أنه صنّف (شرح الإيضاح)^(٥). ويبدو أن شرحه ليس بذاك، يدلّ على ذلك كلامٌ لهم فيه، يحطّ فيه من منزلته. من ذلك ما أورده السيوطي نقلاً عن بعضهم، قال: «وله شرح إيضاح الفارسي قال القفطي وابن النجار: إذا تأملت كلامه بان لك من رداءته وسوء تصرفه أنه لا يُحسن العربية»^(٦). وتحفظ مكتبة باتنة

(١) سجله محمد بن عبد العزيز الحمود سنة (١٤٠٤هـ) في جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، انظر: «أخبار التراث العربي» ع (٢٩)، (ص ٢١)، س (١٤٠٧هـ).

(٢) «كشف الظنون» (٢١٢/١).

(٣) «المقتصد ١/٢٥».

(٤) «كشف الظنون» (٢١٢/١).

(٥) «معجم الأدباء» (٥/٢٦٥ - ٢٧٠)، و«البغية» (١/٤٩٦).

(٦) «بغية الوعاة» (١/٤٩٦).

في بنكيور بنسخة منه، رقمها (١٩ : ٢٠١٤)^(١).

١٦ - سلمان بن عبد الله النهرواني الحلواني (٤٩٣هـ): أَلْف (شرح الإيضاح). وقد نصّ على ذلك الفيروزآبادي والسيوطي^(٢).

١٧ - محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (٥٠٠هـ): نسب إليه ياقوت والسيوطي وحاجي خليفة تصنيف (الإيجاز في النحو)^(٣) وهو مختصر للإيضاح.

١٨ - سليمان بن محمد بن الطراوة المالقي (٥٢٨هـ): انفراد بالردّ على أبي علي الفارسي في (الإيضاح) وله في ذلك مصنّف مشهور صدر بعنوان (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)^(٤) وسماه اليماني والفيروزآبادي (الإفصاح على كتاب الإيضاح)^(٥) وأورده حاجي خليفة بتسمية مختصرة تدل على مضمونه (اعتراضات ابن الطراوة النحوي)^(٦).

(١) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١٩١/٢).

(٢) «البلغة» (٩٠)، و«بغية الوعاة» (٥٩٥/١).

(٣) «معجم الأدباء» (١٢٥/١٩)، و«بغية الوعاة» (٢٧٧/٢)، و«كشف الظنون» (٢٠٦/١).

(٤) عن دار الشؤون الثقافية العامة بغداد (١٩٩٠م)، ونصّ محققه د. حاتم الضامن أنه استغنى عن تفصيل الحديث عن ابن الطراوة وكتابه بما ذكره د. محمد إبراهيم البنا في كتابه «أبو الحسين الطراوة وأثره في النحو» تونس (١٩٨٠م)، والدكتور عياد عيد الشبتي في كتابه «ابن الطراوة النحوي»، السعودية (١٩٨٢م).

(٥) «إشارة التعيين» (١٣٥)، و«البلغة» (٩٢).

(٦) «كشف الظنون» (٢١٣/١).

أما سبب انصراف مؤلفه إلى الردّ على أبي علي في (الإيضاح) دون غيره من النحاة، فقد كشف عنه في المقدمة، قال: «وكان حداً بي إلى النظر في هذا الكتاب تهافتاً في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر المصحفين بتقدمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة، والإسناد إلى الأئمة حتى درست آثار المتقدمين، وامّحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وضربوا على أذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين»^(١).

وأساسُ عناية ابن الطراوة في هذا الكتاب ما رآه فيه من التقصير، وذلك لتفرد أبي عليّ، أو خروجه عن قصد سيبويه، قال: «وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير، مما تفرد به، وخرج عن قصد سيبويه، فأما ما سوى ذلك ممّا تاه فيه مع غيره، فأكثر من أن أحصيه، وأبعد من أن أستوفيه»^(٢).

وقد تابع ابن الطراوة في كتابه أبا علي فقسمه إلى جزأين، ضمّ الأول ما أخذَه على (الإيضاح)^(٣)، واحتوى الثاني على (التكملة)^(٤)، ولزم في النوعين إيراد اعتراضاته مرتبةً على الأبواب

(١) «الإفصاح» (١٦).

(٢) «الإفصاح» (٩)، وبنحوه (ص ٢٧) منه.

(٣) وهي تنتهي بالصفحة (١٠١) من المطبوعة.

(٤) وهي تقع ما بين (١٠٣ و ١٣٩) من المطبوعة.

النحوية والصرفية لكليهما، وطريقته فيهما أن يذكر موضع الاعتراض من كلام صاحب (الإيضاح) ثم يتبعه بما قاله سيبويه، ثم يبيّن فساده الأول، وصحة الثاني، إن كان ثمة خلاف بينهما، فإن عدم ذلك اكتفى ببيان وجه اعتراضه على أبي علي الفارسي. ومدار تلك الاعتراضات بعض عبارات الفارسي، وأمثله، وأحكامه، وأعاريبه، ومصطلحاته.

وتطالع القارئ في كثير من صفحات الكتاب أمثلةً لحِدَّة معهودة لدى ابن الطراوة، أخرجته في كثير من الأحيان عن النقد العلمي إلى التجني والتسفيه والتجريد من كل مزية، وظهر ذلك جلياً في مستهل كلامه على الجزأين، مضى أولهما قريباً، ونصّ الثاني: «لم يزد في هذا الجزء على أن خالف قول سيبويه غير مسند إليه، ولا محيل عليه، فخلط كلامه وفرقه، وحرّف نظامه وغيره، وجعل مبتدأه منتهاه، وأسفله أعلاه، حتى بلغ من هذا الرأي إلى البدء بالتقاء الساكنين، وترك البدء بالتقاء المتحركين، إثارةً للساكت على المتكلم، ومبادرة إلى تأخير كلّ متقدّم، فإذا طالع المبتدئ أذهله ذلك وهاله، وإن حاول تفهّم شيء منه أعجزه وطاله، فتركه تسليماً غير واصل إلى بغية، ولا محرز لراحة، ولا بُدّ مع هذا من تصفّحه، لرمّ ما وقع من خلل، وتبيين ما وقع من زلل»^(١).

وفي وسع الباحث أن يقف عند كلّ واحدة من الاتهامات التي

(١) «الإفصاح» (١٠٣).

ساقها ابن الطراوة، وينقضها بما في (الإيضاح) نفسه، فهو - على صغر حجمه، وكونه من المختصرات النحوية - لم يُخَلِّه أبو عليّ من التصريح بالنقل عن أكثر الأئمة المتقدمين، من ذلك أنه نقل أربع مرات عن كُلِّ من سيويه^(١) وأبي الحسن^(٢)، ومرتين عن أبي زيد^(٣)، ومرة واحدة عن كلِّ من: الخليل وابن السراج وأبي إسحاق الزجاج وأبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي^(٤).

١٩ - علي بن أحمد الباذش الغرناطي (٥٢٨هـ): عزا إليه لسان الدين بن الخطيب والسيوطي كتاب (شرح الإيضاح)^(٥). ودعاه السيوطي في كتاب آخر له (حواشي الإيضاح)^(٦).

٢٠ - أبو جعفر محمد بن حكم (أو حكيم) بن محمد الجُدّامي السرقسطي (٥٣٨هـ): نسب إليه اليماني ولسان الدين بن الخطيب والفيروزآبادي والسيوطي كتاب (شرح الإيضاح)^(٧) قال ابن الخطيب: «شرح إيضاح الفارسي، وكان قيماً على كتابه»^(٨).

(١) «الإيضاح» (٢٠٣، ٢٥٤، ٢٩٣).

(٢) «الإيضاح» (١٣٢، ١٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣).

(٣) «الإيضاح» (١٦٥، ٢٩٣).

(٤) «الإيضاح» (٢٩٩، ٢٦١، ٢٠٣، ١٧٦، ١٨٣) على الترتيب نفسه.

(٥) «الإحاطة» (١٠١/٤)، و«البغية» (٣٤٣/٢).

(٦) «الأشباه والنظائر» (٢٥٥/٧).

(٧) «إشارة التعيين» (٣٠٩)، و«الإحاطة» (٧٢/٣)، و«البلغة» (٢٢٠)، و«البغية» (٩٦/١).

(٨) «الإحاطة» (٧٢/٣).

٢١ - هبة بن علي بن محمد الشجري (٥٤٣هـ): ذكر د. عبد الفتاح شلبي أنه صنف «شرح الإيضاح»^(١) وأورده عُفلاً من التوثيق، ولم أجده في المصادر المعتمدة.

٢٢ - يوسف بن يبقى بن يسعون التّجيبى الأندلسي (بعد ٥٤٢هـ): نسب إليه اليماني والفيروزآبادي كتاب (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)^(٢) وهذه التسمية حملتها إحدى نسخه المخطوطة^(٣) ودعاه السيوطي (المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح)^(٤) وسقطت كلمة «شواهد» من كتاب ابن قاضي شهبة سهواً، فغدا نصّه «شرح إيضاح أبي علي الفارسي شرحاً جيداً»^(٥).

ويُعَدُّ شرحُ ابن يسعون من أهمّ شروح أبيات الإيضاح، وفي كلام ابن قاضي شهبة المتقدّم ما يؤكّد هذا. وبنحوه وصف اليماني له بأنه «جليل الفائدة، دلّ على مكانته من العلم»^(٦). وهذه الأهمية التي دفعت بعض النحاة إلى اختصاره مثل عبيد الله بن عمر الإشبيلي (٥٥٠هـ) وناصر بن عبد السيد المطرزي (٦١٠هـ). كما حملت هذه

(١) كتاب «أبو علي الفارسي» (٥٣٧).

(٢) «إشارة التعيين» (٣٩٤)، و«البلغة» (٢٩٣).

(٣) نسخة المكتبة الأحمديّة بحلب، رقهما (١٤٣٤٥) وسترّد قريباً.

(٤) «بغية الوعاة» (٣٦٣/٢). وهذا العنوان ورد في مقدمة مؤلفه (٢/أ)، ولفظه «وأرجو أن يكون كتابي هذا أجلى مصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح».

(٥) «طبقات النحاة واللغويين» (٥٤٩).

(٦) «إشارة التعيين» (٣٤٩).

الأهميةُ بعضَ الأئمة على الإفادة منه، والنقل عنه، مثل البغدادي في كتابيه (خزانة الأدب)^(١) و(شرح أبيات المغني)^(٢).

وتحسن الإشارة أخيراً إلى أن كتاب ابن يسعون يتضمن شرح شواهد الجزأين «الإيضاح» و«التكملة». وهناك نسخة تامة جيدة منه، تقدّمت الإشارة إليها في حاشية، وتحفظ بها المكتبة الأحمدية بحلب، وهي الآن في مكتبة الأسد الوطنية تحت رقمها القديم نفسه (١٤٣٤٥)، وتقع في مجلد أوراقه (٢٨٧) ورقة، تنتهي شواهد الجزء الأول في (١٥٦/ب)، والباقي لشواهد الجزء الثاني.

٢٣ - عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي (٥٥٠هـ): ذكر السيوطي وحاجي خليفة أنه صنّف كتاب (الإفصاح في اختصار المصباح)^(٣) وسّماه ابن قاضي شعبة وحاجي خليفة في موضع آخر (الإيضاح في اختصار المصباح)^(٤). وقد سلفت الإشارة قريباً إلى أنه في اختصار كتاب ابن يسعون (المصباح في شرح أبيات الإيضاح).

٢٤ - أحمد بن عبد العزيز بن هشام الفهريّ الشنتمريّ اليابريّ

(١) انظر مثلاً: (٤٦/١)، ٢١٦، ٣١٣، ١٦٤/٨ - ١٦٥، ٥١٧، ٢٦/٩ - ٢٧، ٤٠٥/١١).

(٢) انظر مثلاً: (٣٣/٢ - ٣٤، ٧/٣ - ٨، ١٦٥، ١١٣/٤ - ١١٤، ١٦٩/٥ - ١٧٠، ٢٢٠).

(٣) «البعية» (١٢٧/٢)، و«الكشف» (١٣٣/١، ٢١٣).

(٤) «طبقات النحاة» (٣٩٥)، و«الكشف» (٢١٤/١).

(٥٥٣هـ): عزا إليه السيوطي تأليف (شرح شواهد الإيضاح)^(١).

٢٥ - نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم
(بعد ٥٦٥هـ): نسب إليه ياقوت والسيوطي تصنيف (شرح الإيضاح)^(٢)
وأورده القفطي «الإفصاح في شرح الإيضاح»^(٣) ونصّ ياقوت على أنه
«قرئ عليه سنة خمس وستين وخمسمائة، وتوفي بعدها»^(٤).

٢٦ - أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي المقرئ (٥٦٧هـ)^(٥):
صنّف كتاب (إيضاح شواهد الإيضاح)^(٦). وقد طبع هذا الكتاب في
مجلدين بتحقيق د. محمد الدعجاني^(٧).

٢٧ - محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي (٥٦٧هـ): عزا إليه
لسان الدين بن الخطيب والسيوطي وضع كتاب (شرح أبيات
الإيضاح)^(٨).

(١) «البغية» (٣٢٦/١).

(٢) «معجم الأدباء» (٢٢٥/١٩)، و«البغية» (٢١٤/٢).

(٣) «إنباه الرواة» (٣٤٥/٣).

(٤) «معجم الأدباء» (٢٢٥/١٩).

(٥) كذا وردت وفاته في «تاريخ بروكلمان» (١٩٢/٢)، وشكك محقق كتابه
في صحّة هذا التاريخ، ونصّ على أنه لم يعثر له على ترجمة، تحدّد
ميلاده ووفاته، وأن المؤكد هو أنه من رجال القرن السادس.

(٦) «كشف الظنون» (٢١٣/١)، وفي «تاريخ بروكلمان» (١٩٢/٢) أنها عنوان
نسخة مكتبة الأسكوريال ثان (٤٥).

(٧) صدر في بيروت سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) عن دار الغرب الإسلامي.

(٨) «الإحاطة» (٨٦/٣)، و«بغية الوعاة» (١٤٧/١).

٢٨ - سعيد بن المبارك بن الدهان (٥٦٩هـ): صنّف كتاباً كبيراً في شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وقد سمّاه كلُّ من ياقوت والقفطي والصفدي واليماني وأبي حيان والفيروزآبادي وابن قاضي شهبة والسيوطي وحاجي خليفة والبغدادي (شرح الإيضاح)^(١). وذكره ابن خلكان بتسميته الوافية (شرح الإيضاح والتكملة)^(٢). وعُرف بتسمية ثالثة، أوردها أبو حيان في مواضع أخرى هي (الشامل في شرح الإيضاح)^(٣). وأما ضخامة حجمه فقد نصّ غير واحد من أصحاب التراجم على أنه يقع في أربعين مجلداً^(٤). ونصّ آخرون على أنه يقع في ثلاثة وأربعين مجلداً^(٥) ولم يصلنا من هذا الشرح غير نقول متفرقة في بعض المصادر النحوية^(٦). وما نعلمه عنه

-
- (١) «معجم الأدباء» (٢٢١/١١)، و«إنباه الرواة» (٤٨/٢، ٥٠)، و«نكت الهميان» (١٥٨)، و«إشارة التعيين» (١٢٩)، و«تذكرة النحاة» (٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٦)، و«البلغة» (٨٦)، و«طبقات النحاة واللغويين» (٢٩٣)، و«بغية الوعاة» (٥٨٧/١)، و«الأشباه والنظائر» (١٦٩/٧ - ١٧٠)، و«كشف الظنون» (٢١٢/١)، و«هدية العارفين» (٣٩١/١).
- (٢) «وفيات الأعيان» (٣٩١/١).
- (٣) «تذكرة النحاة» (٣٨٢/٢).
- (٤) «معجم الأدباء» (٢٢١/١١)، و«النكت» (١٥٨)، و«البغية» (٥٨٧/١)، و«الهدية» (٣٩١/١).
- (٥) «معجم الأدباء» (٢٢١/١١)، و«إنباه» (٤٨/٢ - ٥٠)، و«غربال الزمان» (٤٥٣)، و«الكشف» (١١٢/١).
- (٦) مثل تذكرة النحاة (٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٦، ٦٥١)، و«الأشباه والنظائر» (١٦٩/٧ - ١٧٠).

لا يتجاوز ما وصفه به اليماني في قوله: «وهو شرح كبير كثير الفائدة»^(١).

٢٩ - عثمان بن علي السرقوسي الصقلي (٥٧٦هـ): وضع كتاباً على إيضاح أبي علي غير أن ثمة خلافاً في تسميته، نتج عنه خلاف في مادته، إذ جعله بعضهم في شرح مادة (الإيضاح)، وعدّه آخرون في شرح أبياته، فقد سمّاه ياقوت واليماني والفيروزآبادي (حواشي الإيضاح)^(٢). وجاء بنحو هذا العنوان، ولكن بصيغة الأفراد عند القفطي (الحاشية على كتاب الإيضاح)^(٣)، ووصفها بأنها «غاية في الجودة». وسمّاه ياقوت في موضع آخر وإسماعيل البغدادي (شرح الإيضاح)^(٤). ولكن المحقق البغدادي نعت مؤلفه بأنه شارح أبيات الإيضاح^(٥).

فإن صحّ ما قاله المحقق البغدادي، وما نسبته ياقوت واليماني والفيروزآبادي، والأصل كذلك، وكان الصقلي شارح أبيات الإيضاح هو نفسه عثمان بن علي السرقوسي الصقلي مؤلف حواشي

(١) «إشارة التعيين» (١٢٩).

(٢) «معجم الأدباء» (١٣٠/١٢ - ١٣٥)، و«إشارة التعيين» (٢٠٢)، و«البلغة» (١٣٩).

(٣) «إنباه الرواة» (٣٤٣/٢).

(٤) «معجم الأدباء» (١٣٧/١٢)، و«الهدية» (٦٥٤/٥).

(٥) قال في «شرح شواهد الشافية» (٦٠/٤): «... وهذا الشعر لخطام المجاشعي، ونسبه الصقلي شارح أبيات الإيضاح للفارسي، والجوهري في الصحاح إلى هميان بن قحافة».

الإيضاح = فلا يبعد أن يكون قد وضع مصنّفين، أحدهما: في شرحه سمّاه (حواشي الإيضاح)، والثاني: في شرح أبياته. ومثل هذه العناية بشرح مادة الإيضاح في كتاب، وشواهد في كتاب آخر، سنجد قريباً أمثلة لها عند بعضهم مثل أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) وابن البرذعي (٦٤٦هـ).

٣٠ - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ): عزا إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي تصنيف (حواشي الإيضاح)^(١)، وأما حاجي خليفة فقد ذكر مؤلفه ضمن شُراح الإيضاح^(٢).

٣١ - أبو بكر محمد بن أحمد طاهر الخدب الإشبيلي (٥٨٠هـ): صنّف كتاباً في خدمة كتاب الإيضاح، ورد في المصادر بثلاث تسميات، فقد دعاه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي (تعليق على الإيضاح)^(٣)، وسمّاه حاجي خليفة والبغدادي (شرح الإيضاح)^(٤)، وذكره السيوطي في موضع آخر بعنوان (طُرر الإيضاح)^(٥).

٣٢ - عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المقدسي (٥٨٢هـ): من مصنّفاته (شرح شواهد الإيضاح). وهو كتاب مشهور، أفاد منه

(١) «إشارة التعيين» (١٨٦)، و«البلغة» (١٢٥)، و«البغية» (٨٧/٢).

(٢) «كشف الظنون» (٢١٢/١).

(٣) «إشارة التعيين» (٢٩٥)، و«البلغة» (٢٠٦)، و«بغية الوعاة» (٢٨/١).

(٤) «كشف الظنون» (٢١٣/١)، و«هدية العارفين» (١٠٠/٢).

(٥) «الأشباه والنظائر» (٢٥٥/٧)، وتصحف فيه إلى (طرز) بالزاي.

خالفوه، فأكثرُوا من النقل عنه. وقد سمّاه المحقّق البغدادي (شرح أبيات الإيضاح) وذلك فيما نقله عنه^(١)، وربما نقل عنه مصرّحاً باسم الكتاب، دون اسم مؤلّفه^(٢). ويحتوي الشرح المذكور على شواهد الجزأين: الإيضاح والتكملة. وجملة ما شرحه من شواهدهما (٣٢٤) شاهداً. وقد صدر مطبوعاً بتحقيق د. عيد مصطفى درويش ومراجعة د. محمد مهدي علام^(٣).

٣٣ - محمد بن جعفر بن أحمد المرسي البلنسي (٥٨٦هـ):
نسب إليه اليماني وابن الخطيب والسيوطي وحاجي خليفة والبغدادي
كتاب (شرح الإيضاح)^(٤).

٣٤ - مصعب بن محمد الأندلسي الجياني المعروف بابن
أبي رُكْب (٦٠٤هـ): عزا إليه الذهبي وابن قاضي شعبة تصنيف (شرح
الإيضاح)^(٥).

(١) «الخرزانة» (٢٤٦/٢، ٩٨/٦)، و«شرح أبيات المغني» (١٦٥/٢، ١٦٣/٣، ٢١٢/٤، ٣٢٥/٥).

(٢) من ذلك ما أورده في «شرح أبيات المغني» (١٦٩/٥)، وهو في كتاب ابن برّي (١١٧).

(٣) صدر في مجلد كبير عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

(٤) «إشارة التعيين» (٣٠٣)، و«الإحاطة» (٧٢/٣)، و«بغية الوعاة» (٦٩/١)، و«كشف الظنون» (٢١٢/١، ٦٠٣)، و«هدية العارفين» (١٠٢/٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٤٧٧/٢١ - ٤٧٨)، و«طبقات النحاة واللغويين» (٤٩٦).

٣٥ - عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي (٦٠٧هـ) نسب إليه محقق (شرح شواهد الإيضاح) لابن بري كتاب «شرح الإيضاح»^(١). ولم أقف على مصدره في ذلك.

٣٦ - الحسن بن علي بن حمدون الأسدي الجلولي (٦٠٨هـ): نقل أبو حيان والسيوطي عن مصنفه (نكت على إيضاح الفارسي)^(٢). وسمّاه حاجي خليفة (شرح الإيضاح)^(٣).

٣٧ - أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي (٦١٣هـ): نسب إليه د. عبد الفتاح شلبي كتاب (شرح الإيضاح)^(٤). ولم أهدد إلى مصدره في هذا على وفرة مصادر البحث.

٣٨ - سليمان بن بنين بن خلف المصري الدقيقي (٦١٤هـ): ذكر السيوطي وإسماعيل البغدادي أنه صنّف كتاب (الوضاح في شرح أبيات الإيضاح)^(٥). وأورده ابن بنين نفسه في مقدمة كتابه (اتفاق المباني)^(٦). وأما ما ذكره محقق هذا الكتاب من أن (الوضاح) في شرح إيضاح الزجاجي فهو بجانب للصواب^(٧).

(١) «شرح شواهد الإيضاح» (١٧).

(٢) «تذكرة النحاة» (١٠٩)، و«ارتشاف الضرب» (١٣٣/٢)، و«الهمع» (١٣٥/١).

(٣) «كشف الظنون» (٢١٣/١).

(٤) كتاب «أبو علي الفارسي» (٥٣٧).

(٥) «بغية الوعاة» (٥٩٧/١)، و«إيضاح المكنون» (٧١٢/٢)، و«هدية العارفين» (٣٩٩/١).

(٦) «اتفاق المباني وافتراق المعاني» (٨٣).

(٧) «اتفاق المباني» (ص ١٢، حاشية ١١)، وفي (ص ٨٣) الحاشية الأولى.

٣٩ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي (٦١٦هـ): تقدّمت الإشارة إلى أنه كان بالغ العناية بكتاب أبي علي (الإيضاح) إذ صنّف عليه ثلاثة كتب، هي:

أ - (شرح الإيضاح)^(١): وقد عُرف هذا الكتاب بغير ما تسمية، منها تسمية وافية، تنصّ على الجزأين معاً، ذكرها ابن الدميّاطي والصفدي، ولفظها (المصباح في شرح الإيضاح والتكملة)^(٢). وعُرف بتسمية أخرى قريبة من هذه، أوردتها السيوطي والداودي وابن العماد والخوانساري، ونصّها (شرح الإيضاح والتكملة)^(٣). وهذه التسمية توافق ما جاء في عنوان نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٠٧)، وهي ناقصة، وبها خروم، ولم يبقَ منها سوى مجلدين، وقد نُسخَت بُعيد وفاة المؤلّف سنة (٦٢٢هـ)^(٤). وسَمَّاه اليماني والفيروزآبادي وابن قاضي شهبة وإسماعيل البغدادي (المصباح في شرح الإيضاح)^(٥)، وظاهر أنها تسميته الوافية، غير أنه اقتصر فيها على

-
- (١) نهض كاتب البحث بتحقيق هذا الشرح ودراسته، ونال بهما درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف من جامعة دمشق (١٩٩٢م).
- (٢) «المستفاد» (١٤١)، و«نكت الهميان» (١٨٠)، و«الوافي بالوفيات» (١٤١/١٧).
- (٣) «بغية الوعاة» (٣٩/٢)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٦/١)، و«شذرات الذهب» (٦٩/٥)، و«روضات الجنات» (٤٥٤).
- (٤) «فهرس المكتبة الخديوية» (٦٥/٤)، و«فهرس دار الكتب المصرية» (١٢٤/٤)، و«تاريخ بروكلمان» (١٩١/٢).
- (٥) «إشارة التعيين» (١٦٣)، و«البلغة» (١٠٨)، و«طبقات النحاة واللغويين» (٣٣٠)، و«هدية العارفين» (٤٥٩/١).

الجزء الأول استغناءً به؛ لأنه يطلق على الجزأين، وهذه التسمية حملتها نسخة المتحف البريطاني الآتي بيانها، وأورده ابن قاضي شهبة وابن رجب الحنبلي والعُلَيمي وحاجي خليفة وبعض النحاة كالسيوطي والمحقق البغدادي بتسميته المختصرة (شرح الإيضاح)^(١).

وهذه التسمية توافق عنوان نسخة مكتبة فاتح رقم (٢٩٠٨) كتبت سنة (٦٧٤هـ)، وتقع في مجلد كبير، أوراقه (٢٣٣) ورقة.

ب - (شرح التكملة): وقد مضت الإشارة إليه، ومنه نسخة يحتفظ بها المتحف البريطاني رقم (أول ٦٤٠)، تقع في (٣٦١) ورقة من القطع الكبير، كتبت في حياة مؤلفها سنة (٦١٣هـ)، ونصّ عنوانها الرئيسي (الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح)^(٢)، وكُتب إلى يسار العنوان بخط مائل تسمية الكتاب المختصرة المشهورة المطابقة لمضمونه، وهي (شرح التكملة) بياناً للأولى.

ج - (الإيضاح عن معاني أبيات الإيضاح): ذكره اليماني والصفدي وابن قاضي شهبة والفيروزآبادي^(٣)، وهذا الكتاب من جملة

(١) «الإنباه» (١١٧/٢)، و«الوفيات» (١٠٠/٣)، و«المرآة» (٣٢/٤)، و«الإعلام» (٢٩/أ)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١١١/٢)، و«المنهج الأحمد» (٣٤٦/٢)، و«الكشف» (٢١٢/١)، و«الأشباه والنظائر» (٢٧٩/٧، ٢٨٨)، و«الهمع» (٢٤٥/١)، و«الخزانة» (١٤٠/١)، ٧٧/٣، ٨٨، ١١٦، ٥/٥، ١٢١/٨، ٢٦٣، و«شرح أبيات المغني» (٢٩٧/٢).

(٢) لم أقف على نسخة ثانية على طول البحث، ولديّ مصوِّرة عنها.

(٣) «إشارة التعيين» (١٦٣)، و«نكت الهميان» (١٨٠)، و«الوافي بالوفيات» (١٤١/١٧)، و«طبقات النحاة واللغويين» (٣٣٠)، و«البلغة» (١٠٨).

شروح شواهد الإيضاح التي تزيد على عشرة، ويُعدّ أبو البقاء من الشُّرَّاح المتأخرين، فقد سبقه إلى ذلك ابنُ السيرافي وابن البناء وابن يسعون وابن هشام اليابُري وابن ميمون العبَّدي وابن برّي وابن خلف الدقيق.

لقد تعدّدت المصنّفات التي وُسِّمَت بـ (الإفصاح) واتخذت من (الإيضاح) أو شواهد مادّة لها، مما نتج عنه وقوعُ لبس فيما بينها، يرتفع بإثباتها مقرونةً بمؤلفيها حسبَ وفياتهم:

- (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح): لسليمان بن الطراوة (٥٢٨هـ).
- (الإفصاح في اختصار المصباح): لعبيد الله بن عمر الإشبيلي (٥٥٠هـ).
- (الإفصاح في شرح الإيضاح): لنصر بن علي الفارسي (بعد ٥٦٥هـ).
- (الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح): لأبي البقاء العبَّدي (٦١٦هـ).
- (الإفصاح بفوائد الإيضاح): لمحمد بن هشام الخضراوي البرذعي (٦٤٦هـ).
- (الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح): ويعرف بـ «الإفصاح» لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ).
- (الإفصاح في غوامض الإيضاح): لإبراهيم بن أحمد الجزري (٧٠٩هـ).

- (الإفصاح في شرح أبيات التكملة): لمؤلف مجهول.

٤٠ - محمد بن أحمد بن سليمان الزهري الأندلسي (٦١٧هـ):
عزا إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة كتاب (شرح
الإيضاح)^(١). وهو شرح مُسَهَّب، يقع في خمسة عشر سَفْرًا^(٢).

٤١ - أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي (٦١٩هـ): نسب
إليه اليماني وابن قاضي شهبة والفيروزآبادي والسيوطي تأليف كتاب
(شرح الإيضاح)^(٣).

٤٢ - المظفري (لعله مظفر بن إبراهيم بن جماعة المصري
أبو العز) (٦٢٣هـ): نسب إليه د. عبد الفتاح شلبي تصنيف (شرح
الإيضاح)^(٤) غير أنني لم أقف على مصدره مع كثرة البحث ووفرة
المصادر.

٤٣ - أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (٦٢٥هـ): عزا إليه
اليماني والفيروزآبادي والسيوطي تأليف (شرح الإيضاح)^(٥).

٤٤ - أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز الإربلي (٦٣٧هـ):

(١) «إشارة التعيين» (٢٩٦)، و«البلغة» (٢٠٧)، و«البغية» (٢٦/١)، و«كشف
الظنون» (٢١٢/١).

(٢) «إشارة التعيين» (٢٩٦).

(٣) «إشارة التعيين» (٣٧)، و«البلغة» (٢٥)، و«طبقات النحاة واللغويين»
(١٨٢)، و«بغية الوعاة» (٣٣١/١).

(٤) كتاب «أبو علي الفارسي» (٥٣٧).

(٥) «إشارة التعيين» (٣٨٩)، و«البلغة» (٢٩٠)، و«بغية الوعاة» (٣٦٢/٢).

كان شديد العناية بكتاب الفارسي حتى كان من جُملة محفوظه (الإيضاح) و(التكملة)^(١) على ضُرِّ في عينيه، نقل البغدادي وابن هشام من كتابه (شرح الإيضاح) في غير ما موضع^(٢). ولم يذكره السيوطي في ترجمة ابن الخباز خلافاً لما قاله د. عبد الفتاح شلبي^(٣).

٤٥ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البطليوسي (٦٤٢هـ)^(٤):
نسب إليه اليماني والفيروزآبادي كتاب (شرح الإيضاح)^(٥).

٤٦ - أحمد بن علي بن معقل الأزدي الحمصي (٦٤٤هـ):
أخذ النحو عن أبي البقاء العُكْبَرِي في بغداد. وذكر اليماني والذهبي والفيروزآبادي أنه نظم الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي^(٦)، وأجاد في ذلك حتى أثنى على نظمه اليماني والسيوطي وأبو اليُمن الكِنْدِي في قصة مشهورة^(٧).

-
- (١) «إشارة التعيين» (٢٩)، و«البلغة» (١٩).
 (٢) انظر: «خزانة الأدب» (٧٥/١٠)، و«مغني اللبيب» (٢٥٣، ٣٠٢، ٤٠٤، ٦٤١).
 (٣) في كتابه «أبو علي الفارسي» (٥٣٧)، وأحال فيه على «بغية الوعاة» (٣٠٤/١).
 (٤) وقيل: (٦٤٦هـ). وكلاهما من «البغية» (٤٢٢/١)، وفي «إشارة التعيين» (١٩): (٦٣٧هـ).
 (٥) «إشارة التعيين» (١٩)، و«البلغة» (١١).
 (٦) «إشارة التعيين» (٤١)، و«السير» (٢٢٢/٣٢ - ٢٢٣)، و«البلغة» (٢٧)، و«بغية الوعاة» (٣٤٨/١).
 (٧) نقلها ابن الصابوني في تكملة إكمال الكمال (ق١١٧) نقلاً عن محقق «تلخيص مجمع الآداب» (٩/١).

٤٧ - عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ): ذكر حاجي خليفة^(١) أنه صنّف كتاب (المكتفي للمبتدي) شرح فيه مختصر الإيضاح للجرجاني المسمى بـ (الإيجاز)، وأثبت طرفاً من كُلاًّ منهما. وتابع د. عبد الفتاح شلبي ما ورد في مطبوع (هدية العارفين) من أن كتاب ابن الحاجب (المكتفي للمبتدي) هو في شرح الإيضاح^(٢). وكلاهما غير صحيح.

٤٨ - محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي المعروف بابن البرذعي (٦٤٦هـ): كان بالغ العناية بكتاب (الإيضاح) فقد صنّف عليه ثلاثة كتب، في شرحه، وشرح أبياته، واختصاره، أولها: (الإفصاح بفوائد الإيضاح)^(٣)، ويعرف بـ (شرح الإيضاح)^(٤) وبـ (الإفصاح في شرح الإيضاح)^(٥) وبـ (الإفصاح عن كتاب الإيضاح)^(٦)، والثاني: (غُرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح)^(٧)،

-
- (١) انظر كلامه في: «كشف الظنون» (٢١٢/١).
- (٢) انظر كتاب «أبو علي الفارسي» (٥٣٨)، و«هدية العارفين» (٦٥٥/١).
- (٣) «إشارة التعيين» (٣٤١)، و«البلغة» (٢٥٠)، و«بغية الوعاة» (٢٦٧/١)، و«خزانة الأدب» (٢٧٢/٧، ٤١٤)، و«كشف الظنون» (١٣٢/١، ٢١٢).
- (٤) «الأشباه والنظائر» (٢٦٢/٧).
- (٥) هذه تسمية نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٦). انظر: «فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار» (٧٨/٢)، و«فهرس المكتبة الخديوية» (٢٤/٤).
- (٦) «تاريخ بروكلمان» (١٩٢/٢)، وأحال فيه على نسخة القاهرة ثان (٧٨/٢) المتقدّمة.
- (٧) «بغية الوعاة» (٢٦٧/١)، و«إيضاح المكنون» (١٤٥/٢)، و«هدية العارفين» (٢٤/٢)، وتصحّفت في الأخيرين كلمة (الإصباح) إلى =

والثالث (الاقتراح في تلخيص الإيضاح)^(١).

٤٩ - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج (٦٥١هـ): نسب إليه اليماني والفيروزآبادي كتاب (مشكلات على الإيضاح)^(٢). وذكره السيوطي بعنوان (حواشٍ على الإيضاح)^(٣) وسماه حاجي خليفة والبغدادي (شرح الإيضاح)^(٤).

٥٠ - محمد بن يحيى الجذامي المالقي المعروف بالخفاف (٦٥٧هـ): أَلَف (شرح الإيضاح). نصّ على ذلك السيوطي، ولفظه «.. ويقال: إنه صنّف «شرح الإيضاح واللّمع لصدر الدين وتقي الدين ابني القاضي تاج الدين ابن بنت الأغرّ؛ لأنه كان منقطعاً إليهم»^(٥). وقد نقل عن كتابه المتقدّم بعضُ النحويين مثل أبي حيان والسيوطي والبغدادي^(٦).

٥١ - علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن عصفور

-
- = (الصباح) وتصحّفت (غرر) إلى (غرة) في كلِّ من «الأعلام» (٨/٨) (ط) ثالثة، و«معجم المؤلفين» (١١٣/١٢).
- (١) «الإشارة» (٣٤١)، و«البلغة» (٢٥٠)، و«البغية» (٢٦٧/١)، و«إيضاح المكنون» (١١٠/١)، و«الهدية» (١٢٤/٦).
- (٢) «إشارة التعيين» (٤٧)، و«البلغة» (٣١).
- (٣) «بغية الوعاة» (٣٥٩/١).
- (٤) «كشف الظنون» (٢١٣/١)، و«هدية العارفين» (٦٥/٥).
- (٥) «بغية الوعاة» (٣٥٩/١).
- (٦) «الارتشاف» (٥٦٩/٢)، و«الأشباه والنظائر» (٢٣٤/٢)، ١٤٩/٣ - ١٥٠، ٣٣٧ - ٣٣٨، ١٥٥/٤ - ١٥٦، و«خزانة الأدب» (١٧٧/١١).

(٦٦٩هـ): ذكر اليماني والفيروزآبادي أن من مؤلفاته التي لم يكملها (شرح الإيضاح)^(١). وله منزلة رفيعة عند النحاة، إذ نقل عنه ابن هشام والسيوطي والبغدادي في كتابيه^(٢).

٥٢ - علي بن محمد بن علي الكُتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع (٦٨٠هـ): قال لسان الدين بن الخطيب: «وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسي، وله اعتناء كبير بكلام الفارسي على الجملة، وبحسب ذلك استقصى اعتراضات أبي الحسين بن الطراوة على أبي عليّ بالرد، واستوفى ما وقع له في ذلك»^(٣). وقال السيوطي: «أملى على إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي»^(٤). وتصحّف في بعض المصادر إلى (الردّ على الإيضاح لأبي علي الفارسي)^(٥).

٥٣ - علي بن محمد بن محمد الحسنّي الأَبْذِي (٦٨٠هـ): قال اليماني: «أملى على كتاب سيبويه تقييد، وعلى الإيضاح، وعلى «الجمل»»^(٦).

(١) «إشارة التعيين» (٢٣٦)، و«البلغة» (١٧٠).

(٢) «المغني» (٦٢٧)، و«الأشباه والنظائر» (٨٦/٧، ١٣٣/٨ - ١٣٤)، و«خزانة الأدب» (٢٥٩/٦، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٤٨/١٠ - ٤٩،

٣٢٨/١١ - ٣٢٩)، و«شرح المغني» (١٥٣/١ - ١٥٤).

(٣) «الإحاطة» (١٢٠/٤).

(٤) «البغية» (٢٠٤/٢)، وبمعناه في «الكشف» (٢١٣/١).

(٥) «هدية العارفين» (٧١٣/١).

(٦) «إشارة التعيين» (٢٣٤)، و«البلغة» (١٨٦).

٥٤ - عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي (٦٨٨هـ): نسب إليه اليماني والسيوطي والبغدادى تأليف كتاب (شرح الإيضاح)^(١) ويُعرف بـ (الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح)^(٢)، وبـ (الإفصاح في شرح الإيضاح)^(٣). وهو من شروحه القيمة، يدلّ على ذلك اختصارُ تلميذه السبتي الآتي له، ووفرة نقول السيوطي عنه^(٤).

٥٥ - محمد بن إبراهيم السبتي المالكي تلميذ ابن أبي الربيع (٦٩٥هـ): عزا إليه السيوطي وحاجي خليفة اختصار كتاب شيخه ابن أبي الربيع (شرح الإيضاح)^(٥).

٥٦ - إبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصاري الجزري (٧٠٩هـ): عزا إليه السيوطي كتاب (إيضاح غوامض الإيضاح)^(٦) ويعرف بـ (الإفصاح في غوامض الإيضاح)^(٧).

(١) «إشارة التعيين» (١٧٤)، و«بغية الوعاة» (١٤/١، ١٢٥/٢)، و«هدية العارفين» (٦٤٩/٥).

(٢) عنوان نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم (١٧)، انظر: «البسيط في شرح الجمل» (١١٠٧/٢).

(٣) عنوان نسخة جامع القرويين بفاس رقم (١١٨٩)، انظر: «تاريخ بروكلمان» (١٩٢/٢).

(٤) انظر: «الأشباه والنظائر» (٢٧/١، ٩٥، ١٥٠/٢ - ١٥١، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٩، ٣٣٢، ١٣٦/٣، ٣١/٤ - ٢٣، ٦١، ١١٧، ١٠/٥).

(٥) «بغية الوعاة» (١٤/١)، و«كشف الظنون» (٢١٣/١).

(٦) «بغية الوعاة» (٤٠٦/١).

(٧) «هدية العارفين» (١٨/٥).

وهناك ثلاثة أعلام لم أقف على ترجمات لهم فيما رجعتُ إليه من مصادر، آثرتُ تذييلَ القائمة بهم، وإيرادهم على تسلسلِ حروف أسمائهم، أو كُنَاهم، وهم:

٥٧ - أبو بكر بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الكافي: نسب إليه بروكلمان تصنيف كتاب (شرح الإيضاح)، وأحال فيه على نسخة في مكتبة إسماعيل أفندي برقم (٢)(١).

٥٨ - أبو علي عبد الكريم بن حسن: عزا إليه حاجي خليفة (شرح أبيات الإيضاح)، وأورده في آخر شُراح أبياته (٢).

٥٩ - أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي: قال محقق «شرح شواهد الإيضاح» لابن برّي: «له شرح على الإيضاح مفقود» (٣).

ولا بُدّ من التنبيه في نهاية قائمة الأعلام الذين توفّروا على خدمة (الإيضاح) على أمرٍ ذي بالٍ، وهو أن هناك أربعَ تسمياتٍ لمصنّفاتٍ، تناولت كتابَ أبي عليّ، لكنها وردت غُفلاً من أسماء مؤلّفيها، ثلاث منها نسخ مخطوطة، والرابعة عنوان ورد في أحد المصادر، والوجه في إثبات هذه التسميات هنا احتمالٌ أن تكون لغير المؤلفين الذين سلفت ترجمتهم. أما النسخ فاثنتان منها تحتفظ بهما

(١) «تاريخ بروكلمان» (٢/١٩٢).

(٢) «كشف الظنون» (١/٢١٣).

(٣) وذلك في حاشية علق بها على كلمة (النحوي) في قول ابن برّي (٢٢٦) «قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي: إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها».

دار الكتب المصرية، إحداهما: (شرح الإيضاح) وهي نسخة في مجلدين، رقمها (١٧)، كتبها محمد بن محمود بن بركات بن محسن الشامي سنة (٥٩٠هـ)، وأصلها من خزائن المكتبة الخديوية^(١)، والثانية: (شرح شواهد الإيضاح) وهي نسخة في جزء، رقمها (٤٦١)، كتبت بخط قديم، مخرومة من الأول والآخر^(٢)، والثالثة: (شرح الإيضاح) نسخة تحتفظ بها مكتبة لالهلي في استانبول، رقمها (٣٧١٠)^(٣)، وأما التسمية الرابعة: فهي (الاقتصاد في شرح الإيضاح) ذكرها حاجي خليفة^(٤)، ووعد بأنه (يأتي قريباً)، ولعله نسيه أو سقط من المطبوع، فقد اجتهدت في العثور عليه، ولكن دون جدوى.

ومن تمام الفائدة بعد القائمة المطوّلة من النحاة الذين توفّروا على خدمة كتاب أبي علي (الإيضاح) إيراد جملة ملحوظات وأحكام عامّة، تجمع ما تفرّق على أولئك الأعلام وآثارهم، لزمّت فيها الإيجاز، وتجاوزت التفصيل والتوثيق استغناءً بما تقدم:

١ - حظيت شروح (الإيضاح) بأوفر نصيب من مجموع ما سلف من مؤلفات حول (الإيضاح). فقد انتهت جُمَلتها إلى خمسة وثلاثين

(١) انظر: «فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار» (١٢٤/٢)، و«فهرس المكتبة الخديوية» (٦٥/٤).

(٢) «فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار» (١٢٨/٢).

(٣) «تاريخ الأدب العربي لبروكلمان» (١٩٢/٢).

(٤) «كشف الظنون» (١٣٥/١).

كتاباً. ويمكن أن يضاف إليها ما كان شرحاً في مضمونه، وحمل غير هذا العنوان كالحواشي، وهي أربعة، والإملاءات، وهي اثنان، والتعليقات وهي اثنان أيضاً، والنكت وهي كتاب واحد. وبذلك يكون مبلغ شروح مادة الإيضاح، على اختلاف مسمياتها، أربعة وأربعين كتاباً. تليها شروح الشواهد، إذ وصلت إلى اثني عشر شرحاً، في حين لم تجاوز المختصرات ثلاثة كتب، ومرد ذلك إلى أن (الإيضاح) يُعدّ من المقدمات النحوية مثل (الجمل) للزجاجي، و«المفصل» للزمخشري. وهناك ثلاثة مصنّفات وُضعت على كتب تناولت (الإيضاح) أو شواهدَه. وانفرد ابنُ مَعْقِل الحمصي بنظم (الإيضاح) و(التكملة). ويُعدّ ابنُ الطراوة الوحيد الذي صنّف في الاعتراض على أبي عليّ، فخالف بذلك ما أطبق عليه جمهور أهل العلم، وما انعقدت عليه خناصرهم، وهذه نزعة عنده، عرفها الأقدمون فيه، وكانت مما أخذ عليه^(١).

٢ - لم يجاوز ما طُبع من المصنّفات المتقدّمة - على كثرتها - ثلاثة كتب، واحد منها في شرح (الإيضاح)، وهو (المقتصد) للجرجاني، واثنان في شرح أبياته، وهما (شرح شواهد الإيضاح) لابن برّي، و(إيضاح شواهد الإيضاح) للحسن القيسي. وأما المخطوط فالغالب أنه لا يزيد على عشرة مؤلّفات، يدخل فيها ثلاث

(١) من ذلك ما قاله السيوطي «له آراء في النحو تفرّد بها، وخالف بها جمهور النحاة، وعلى الجملة كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغةً وأدباً، لولا ارتكابه لتلك الآراء». «بغية الوعاة» (٦٠٢/١).

نسخ مجهولة المؤلف، سبعة منها في شرح مادّته، واثنان في شرح أبياته، وواحد في الردّ عليه.

وقد توزّعت هاتيك النسخُ تسعَ مكتبات، تقع في سبعة بلدان، ثلاث منها في تركيا وهي شهيد علي ولاله لي وإسماعيل أفندي، واثنان في المغرب، هما: الزاوية الحمزية وجامع القرويين بفاس، وثلاث نسخ في دار الكتب المصرية، ونسخة واحدة في كل من المكتبات التالية: الأسكوريال في إسبانيا، والأحمدية في حلب، وباتنة في الهند، وما بقي من تلك المصنّفات - وهو ما سوى المطبوع والمخطوط - أعني المفقودَ وما في حكمه، فجمّلته أربعة وخمسون كتاباً، لم أجد فيما اطّلت عليه من مصادر التراث العربي وفهارس المكتبات ما يشير إلى أيّ منها.

٣ - ثمة تفاوت كبير في حجوم شروح (الإيضاح)، فهي بين المطوّل المسهب الذي يقع في أربعين أو ثلاثة وأربعين مجلداً، كما وجدنا في (الشامل) لابن الدهان، وبين الكبير الذي يقع في ثلاثين مجلداً كما تقدم في (المغني) للجرجاني، وبين ما كان دونه، مما يقع في خمسة عشر مجلداً كما في شرح الزهري الأندلسي، وبين المتوسط الذي يقع في مجلدين كما في (المقتصد) للجرجاني، وبين الصغير الذي يقع في مجلد كبير كما في نسخة (شرح الإيضاح) لأبي البقاء العُكبري. وأما شروح الشواهد فهي بين أن تكون في مجلدين أو جزأين، أحدهما: لشواهد (الإيضاح)، والآخر: لشواهد (التكملة). وذلك مثل ما جاء في نسخة (المصباح) لابن يسعون،

وفي مطبوعة (إيضاح شواهد الإيضاح) للقيسي، وبين أن تكون في مجلد واحد كما في مطبوعة (شرح شواهد الإيضاح) لابن برّي.

٤ - تعددت مُسمّيات بعض تلك المصنّفات حتى عُرفَ بعضها بثلاث تسميات، مثل شروح: أبي بكر الخَدَبّ وابن هشام البرَدعي وابن الحاجّ الإشبيلي وابن أبي الربيع. وعُرفَ بعضها بتسميتين، كما في كتب ابن الطراوة وابن الباذش ونصر الفارسي وابن الدّهان وابن الأنباري وأبي البقاء العُكبري والجزري.

ويلاحظ أن هذا التّعّدّد اقتصر على الشروح دون شروح الأبيات، خلا ما وقع من تعدّد في تسمية كتاب ابن يسعون، وأكثر ما وجدنا هذا الاختلاف في تسمية الكتاب الواحد فيما بين كتب الطبقات والمصادر النحوية وما تحمله النسخ الخطية، وهذه ظاهرة فاشية في التراث العربي، نجد أمثلة كثيرة لها في جميع العلوم.

٥ - لم ترد بعض تلك المصنّفات في كتب التراجم والطبقات، وإنما اقتصر ورودها على بعض المصادر النحوية التي نقلت عنها مثل (مغني اللبيب) و(شرح أبيات المغني) و(خزانة الأدب) و(الأشباه والنظائر) وغيرها. ومن أوضح أمثلتها شرح ابن الخباز، وهناك إلى ذلك أسماء لمصنّفات ذكرها بعض المحدثين عُفلاً من التوثيق وهو د. عبد الفتاح شلبي ومحقّق شرح ابن برّي، فأثبتّها في القائمة منسوبةً إليهم، والعهدة في ذلك عليهم، إذ لم أقف في المصادر المعتمدة على أيّ إشارة إليها.

ومن فضول القول في ختام البحث الإشارة إلى أن وفرة

المصنّفات التي تناولت كتاب أبي علي (الإيضاح) تدلّ على أهمية هذا الأثر النحوي النفيس، ورفيع منزلته، وبالغ عناية الأقدمين به، وانصرافهم إلى درسه، وتوفّرهم على خدمته مدة ثلاثة قرون، تحوّل الناس بعدها إلى مؤلّفات نحوية أخرى، ذاعت شهرتها، فاستأثرت بما كان له من نباهة، مثل (المُفَصَّل) للزمخشري، وبعض كتب ابن مالك المشهورة.



تَبَّتِ المصادر والمراجع

١ - المطبوعة:

- ابن الطراوة النحوي، د. عياد عيد الثبتي، السعودية، ١٩٨٢م.
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البناء، تونس ١٩٨٠م.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي، تحقيق د. يحيى جبر، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م.
- الإحاطة في أخبار غزناطة، لسان الدين محمد بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النحاس، القاهرة، ط. أولى، ١٩٨٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق العام نفسه.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. ثالثة، ١٩٦٩م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد، ١٩٩٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، الحسن بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فهدود، ط. أولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- إيضاح المكنون، إسماعيل باشا، مصورة دار الفكر دمشق ١٩٨٢م.

- البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٦٤م.
- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. أولى، ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧٧م.
- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط. أولى، ١٩٨١م.
- الجامع في أخبار أبي العلاء وآثاره، محمد سليم الجندي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٢م.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، وطبعة بولاق، ١٢٢٩هـ.
- الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، صححه محمد القفي، مطبعة السنّة، القاهرة، ١٩٥٢م.
- روضات الجنات، محمد باقر الخوانساري، ط. حجرية، ١٣٠٧هـ.
- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق السقا ورفاقه، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط. أولى، ١٩٥٤م، وتحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- شذرات من كتب مفقودة (من بينها رسالة المستفاد)، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٩٨٨م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. أولى، ١٩٧٣م.
- شرح شواهد الإيضاح، ابن بري، تحقيق عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة، القاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد الشافية، عبد القادر البغدادي، تحقيق فئة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

- طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط. أولى، ١٩٧٢م.
- عصر الدول والإمارات، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط. ثانية.
- غربال الزمان في وفيات الأعيان، يحيى اليماني، تصحيح محمد ناجي العمر، دار الخير، دمشق، ١٩٨٥م.
- فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٤م.
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس، عبد الحفيظ منصور، دار الفتح، بيروت، ط. أولى، ١٩٦٩م.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، مصورة دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها، د. محمد طاهر الحمصي، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٩٦٨م.
- مرآة الجنان، عبد الله بن أسعد اليماني، مطبعة دار المعارف، حيدر أباد الدكن، الهند، ط. أولى، ١٣٩٩هـ.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار، انتقاء الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٩٦٨م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، دار الفكر، بيروت ط. الثالثة، ١٩٧٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.
- نكت الهميان في نكت العميان، خليل بن أيبك الصفدي، طبعه أحمد زكي، المطبعة الجمالية، مصر، ١٩١١م.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، مصورة دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، بيروت، مصورة دار المعرفة.
- الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، اعتناء دوروتيا كرفولسكي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨١م.
- وفيات الأعيان، أحمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢ - المخطوطة :

- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ابن قاضي شهبة، مصورة نسخة مكتبة كوبرلي، محفوظة لدى د. عدنان درويش.
- الإيضاح، أبو علي الفارسي، مصورة عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب، وهي محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية برقم (٨٥١٣).
- الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح «شرح التكملة»، أبو البقاء العكبري، مصورة نسخة مكتبة المتحف البريطاني برقم (أول ٦٤٠).
- شرح الإيضاح، أبو البقاء العكبري، مصورة نسخة مكتبة فاتح في استانبول رقم (٢٩٠٨).
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، نسخة مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.
- المصباح في شرح شواهد الإيضاح، ابن يسعون الأندلسي، مصورة نسخة المكتبة الأحمدية بحلب رقم (١٤٣٤٥).
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام، أحمد أبو اليمن العليمي، مصورة نسخة دار الكتب المصرية، محفوظة لدى الأستاذ محمود الأرنؤوط.

٣ - الدوريات :

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٦٨، الجزء الثاني.
- نشرة أخبار التراث العربي، الكويت، العدد (٢٩)، سنة ١٤٠٧هـ.



٤ - التنبيه على أوهام الباحثين في ذكْرهم مُصنِّفات العُكْبَرِي (١) (القسم الثاني)

نشرت مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق القسم الأول من هذا المقال^(٢) الذي وقفته على تعريف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨/٦١٦هـ)، وبيان مكانته، وتقدمه في علوم العربية والدين، ووفرة مصنّفاته، وتنوعها، متوخّياً في ذلك الإيجاز والتوثيق، ثم أتبعْتُ ذلك بالتنبيه على ضروب من السهو والوهم والخطأ، وقعت في كلام بعض المُحدّثين على مصنّفات أبي البقاء دون ما فشا في كثيرٍ من مؤلّفاته المطبوعة من أخطاء مختلفة، فذلك ما لا سبيل إليه لخروجه عن القصد، وبُعدّه عن الاستقصاء والحصْر. وقد ظهر فيما سبق، وسيظهر فيما يأتي، ما نتج عن وقوع مثل تلك الأوهام في ترجمة آثاره من زيادة مصنّفات، لم تصحّ نسبتها إليه، ومن إسقاط مؤلّفات صحّت نسبتها إليه، وذلك لأسباب

(١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٥)، الجزء الأول، (ص١٦٩ - ١٩٢)، سنة (٢٠٠١م).

(٢) مجلة المجمع، المجلد (٦٨)، الجزء الثالث، (ص٥٢٩ - ٥٤٢).

عدّة من أهمها: فشوّ ظاهرة تعدّد تسميات الكتاب الواحد، واختلافها طولاً وقصراً، وتفاوت المصادر في مَبْلَغ ما تورده، ومنها تعدّد مؤلفاته في الموضوع الواحد مع تقاربها في الغايات، مثل عنايته بتصنيف عدد من كتب المقدمات في النحو والعروض، وباختصاره بعض المطوّلات من أصول المتقدمين، ومنها وقوع بعضهم في وَهْم في فَهْم كلام الأقدمين في حديثهم عن كتبه، ومنها متابعة المُحدّثين فيما وَهْمُوا فيه دون تمحيص أو تدقيق أو تحرير، أو متابعة أخطاء النُّسّاخ التي انتقلت إلى المطبوع من كتب التراجم، وأشياء أخرى تلحق بما سبق.

لقد انتهت جملة ما نبّهت عليه في القسم الأول إلى (١٢) وهماً، لزمّت في عرضها التوثيق بما فيه مَقْنَع، وبما لا يتطرّق إليه الشكّ، وسأتابع هنا من حيث توقفتُ ثمة، ملتزماً في ذلك المنهج نفسه:

اقتصر محقّق الجزء الأول من كتاب «اللباب في علل البناء والإعراب» على إيراد آثار أبي البقاء في النحو، وصدّرها بإثبات جملتها في إحصاء الدكتور عبد الإله نبهان، وهي (٥٥) كتاباً، وأنها بلغت في إحصاء غيره (٥٩) كتاباً، ونصّ بعدها على قصر عنايته على إيراد ما كان منها في النحو، وأنها انتهت في إحصائه لها إلى (١٩) كتاباً، وهذا لفظه أورده بتمامه، ثم أعقّب عليه ببيان ما جانب فيه الصواب، مثبتاً وجه الحقّ في ذلك، ومدلّلاً عليه بما يقتضيه. قال الدكتور عبد الإله نبهان: «خلف أبو البقاء مؤلّفات كثيرة، بلغ

تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلفاً، وأوصلها غيره إلى تسعة وخمسين، ولا يعيننا منها إلا ما ألفه في النحو، أحصينا ما بلغنا من آثار العُكبري في النحو، فتحصّل لنا تسعة عشر كتاباً، ما بين مطبوع ومخطوط ومذكور في كتب التراجم وهي . . .^(١)، ثم سرد تسعة عشر كتاباً مُقتصراً في توثيق أغلبها على (نكت الهميان) و(بغية الوعاة)، وفي بعضها أحياناً على (البلغة) و(إنباه الرواة) و(كشف الظنون)^(٢). ويتّجه على كلام المحقّق الفاضل المتقدّم جملة ملحوظاتٍ، أوجزها فيما يأتي:

أولاً: ثمّة نظرٌ في عدوله عن إيراد جميع مصنّفات أبي البقاء، وترجمتها موثّقة من كتب التراجم والطبقات، والتنبيه على ما وقع فيها من أوهام وتصحيحها، على تفاوت ما بينها من حيث الاستقصاء والدقة والتوثيق، إلى الإحالة على مبلّغها في إحصاء محقّق الجزء الثاني من كتاب «اللباب» الدكتور عبد الإله نبهان في (إعراب الحديث) وعلى مبلّغها عند غيره، وهو الدكتور عبد الرحمن بن عثيمين محقّق (التبيين).

أقول: هذا العدول والإحالة إليهما يعني أنهما كفياه مؤونة ذلك، وأنه يُسلم لهما بصحة ما أورداه، إذ لم يتحقّق، ولم ينبّه على شيء في إحصائهما. والمنهج العلمي يقتضي - فيما أرى - أن يترجم لمصنّفات العُكبري كاملة، ويصحّح ما فات غيره من سهو أو خطأ،

(١) «اللباب في علل البناء والإعراب» (١٦/١).

(٢) انظر تسميات الكتب التسعة عشر وتوثيقها في: «اللباب» (١٦/١ - ١٨).

نتج عنه زيادة كتاب أو نقص آخر، ويفيد مما صدر من كتب محقّقة ومقالات ظهرت بعد هذين المرجعين اللذين أحال عليهما، تناولت آثار العُكبري، ونبه أصحابها على ما شاب تلك الآثار من الأوهام والأخطاء، فالكلام المعزوّ إلى د. عبد الإله نبهان منقول من مقدّمة تحقيق كتاب (إعراب الحديث) طبعة دار الفكر بدمشق (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)^(١)، والمرجع الثاني كتاب (التبيين) الذي صدرت طبعته الأولى عن دار الغرب الإسلامي في بيروت (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

ومن تلك الكتب والمقالات التي تضمّنت تنبيهات على كثير مما شاب آثار أبي البقاء من أوهام كتاب (العكبري: سيرته ومصنفاته) الذي صدرت طبعته الأولى عن دار العروبة في الكويت ودار ابن العماد في بيروت (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م). ومنها القسم الأول من هذا المقال (التنبية على أوهام الباحثين في ذكرهم مصنفات العكبري) الذي نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٦٨، الجزء ٣ عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) ومنها مقدّمة تحقيق كتاب (إعراب القراءات الشواذ) للعُكبري الذي صدر عن عالم الكتب في بيروت (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م) للدكتور محمد السيد أحمد عزوز.

(١) صدرت قبل ذلك طبعتان للكتاب في مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق د. عبد الإله نبهان؛ الأولى (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، والثانية (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، وطبع الكتاب نفسه في مكتبة ابن سينا بالقاهرة (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م) بتحقيق محمد إبراهيم سليم بعنوان: «إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث». كما حققه ودرسه د. حسن موسى الشاعر، وأصدره في طبعتين ثانيهما (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م) عن دار المنارة بجدة.

ثانياً: إن انتهاء مَبْلَغ إحصائه لآثار العُكْبَرِي في النحو إلى (١٩) كتاباً، ما بين مطبوع ومخطوط وغير ذلك^(١)، ليس دقيقاً البتّة، وأحسب أن من جُملة ما قاده إلى هذا عدم استقصائه في ترجمة آثاره، واقتصاره في توثيقها على قَدْر يسير منها، على ما بينها من تفاوت، من حيث عدد المؤلّفات التي يذكرها كل منهم في ترجمته للعُكْبَرِي^(٢). ومما يدلّ على ذلك أن ثمة كتباً أخرى عديدة في النحو والصرف، أوردتها مصادر ترجمته، وسقطت من إحصاء محقّق (اللباب).

- (١) أذكر تماماً للفائدة تسميات الـ (١٩) كتاباً كما وردت عنده:
- «الأربعة في النحو»، «الإشارة في النحو»، «إعراب الحديث»، «إملاء ما منّ به الرحمن»، «الإيضاح عن معاني أبيات الإيضاح»، «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين»، «الترصيف في علم التصريف»، «تلخيص التنبية»، «التلخيص في النحو»، «التلقين في النحو»، «التهذيب في النحو»، «شرح أبيات كتاب سيبويه»، «شرح الإيضاح والتكملة»، «شرح الحماسة وإعرابه»، «شرح لامية العرب»، «شرح اللمع»، «شرح المفصل»، «اللباب في علل البناء والإعراب»، «مقدمة في النحو». انظر: «اللباب» (١٦/١ - ١٨).
- (٢) ترتيب مصادر ترجمته تبعاً لما أوردته من آثاره:
- «الوافي» (٥٠) كتاباً، «النكت وطبقات النحاة» (٤٦) كتاباً، «طبقات المفسرين» (٤٠) كتاباً، «الذيل» (٣٥) كتاباً، «المنهج الأحمد» (٣٤) كتاباً، «البغية» (٢٦) كتاباً، «الشذرات» (٢١) كتاباً، «الإشارة والسير وتاريخ الإسلام» (١٦) كتاباً، «المستفاد» (١٤) كتاباً، «الوفيات» (١٢) كتاباً، «المرأة» (١٠) كتب، «الإعلام» (٩) كتب، «الإنباه» (٨) كتب، «ذيل الروضتين» (٧) كتب، «البداية والغربال» (٦) كتب، «التكملة» (٤) كتب. وانظر: كتاب «العكبري» (ص ١٤٦)، ح (١).

ولا غرابة في ذلك فقد بلغت مصنّفاته الستين، كما نصّ على ذلك بعض المتقدمين^(١)، وكانت علوم العربية أوفرها حظاً؛ إذ وصلت إلى (٤٤) مؤلفاً، جلّها في النحو والصرف.

وسأورد فيما يأتي جملة ملحوظات، يستقلّ كلّ منها باستدراك مؤلّف من آثار العُكبري النحوية التي شرط محقّق (اللباب) على نفسه إيرادها غير أنها سقطت منه:

١ - إعراب القراءات الشواذ:

طبع في مجلدين بتحقيق الأستاذ محمد السيد أحمد عزوز^(٢).

٢ - الإعراب عن علل الإعراب:

ذكره ابن رجب الحنبلي^(٣) والعلمي^(٤) والداودي^(٥). وهو غير كتاب (اللباب عن علل البناء والإعراب) موضوع الكلام خلافاً لما ذهب إليه محقّق (التبيين) الذي عدّهما كتاباً واحداً، وأحال في

(١) انظر مثلاً: قاضي شهبه في «طبقات النحاة» (٣٢٩)، مع أنه لم يذكر منها إلا (٤٦) كتاباً.

(٢) صدرت طبعته الأولى عن عالم الكتب في بيروت (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). وقد شاب ترجمته لآثار العكبري، على تأخره وكبير جهده في استقصاء توثيقها، غير قليل من السهو والخطأ.

(٣) «الذيل» (١١٢/٢).

(٤) «المنهج الأحمد» (١٤٦/٢).

(٥) «طبقات المفسرين» (٢٢٦/١).

الأول على الثاني^(١)، وخلافاً لما ذكره محقق (إعراب الحديث) بعد أن أورده، وأحال فيه على (طبقات المفسرين) قائلاً: «قلت: ولعله هو نفسه كتاب اللباب الذي ورد ذكره في مؤلفاته المطبوعة»^(٢) وخلافاً لما صنعه محقق الجزء الأول من (اللباب) الذي أغفل الإشارة إليه، وأسقطه من جملة مؤلفاته النحوية، وكأنه بذلك يتابع محقق (التبيين) فيما صنع من عدّهما كتاباً واحداً، وكان متوقفاً منه أن ينبّه على ما نتج عن ذلك من لبس أو مجانبة للصواب، مما وقع فيه بعض الباحثين، على تقارب الكتابين في التسمية والموضوع.

ومما يقطع بصحة أن (الإعراب عن علل الإعراب) و(اللباب عن علل البناء والإعراب) كتابان لا كتاب واحد أن المصادر الثلاثة المتقدمة في التوثيق ذكرت الكتابين معاً، ولو كانا مصنفين واحداً لما وقع مثل هذا. ومما يشعر بهذا اختلاف التسميتين مبنى ومعنى، على ما بينهما من اتفاق في علل الإعراب، ومن اختلاف نجاه في تخصيص الأول، وقصره على علل الإعراب، وفي تعميم الثاني، واستغراقه لعلل البناء والإعراب. ومعلوم أن الانتقال من الخاص إلى العام أمر منطقي، لذلك لا يبعد أن يكون (الإعراب) أسبق من «اللباب». ويمكن أن نضيف إلى ما تقدّم ما نعلمه عن مصنفات العُكبري من فشوّ ظاهرة تعدّد المؤلّفات في الموضوع الواحد، مما تقارب في حجمه وغايته، مثل كتب المقدمات التي ترك فيها ثلاثة

(١) «التبيين» (٣٩، ٦٣).

(٢) «إعراب الحديث» (١٦)، ط. دار الفكر.

في الفرائض، هي (الناهض، البلغة، التلخيص) وخمسة في النحو هي: (الإشارة، التلخيص، التلقين، التهذيب، مقدمة في النحو)^(١).

٣ - شرح التلقين:

ذكره ابن رجب^(٢) والعليمي^(٣) والداودي^(٤) وهو في شرح كتابه (التلقين) الذي أورده أكثر مترجميه^(٥) وهما كتابان، لا كتاب واحد خلافاً لمن أثبت الأول وحده، وأسقط الثاني من عدّة مؤلفاته كمحقّق كتابه (إعراب الحديث)^(٦). ومما يؤكّد صحة ذلك ما تقدم من أن الداودي ذكر الكتابين معاً، فقال: «التلقين وشرحه» وقد سبقني إلى التبييه عليه د. ابن عثيمين محقّق (التبيين)^(٧). ولا وجه من الصواب لتشكيك محقّق (إعراب القراءات الشواذ) بعد أن أورد الكتابين منفصلين في قوله عن (شرح التلقين): «ولعله التلقين السابق»^(٨).

(١) «العكبري» (١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٩).

(٢) «الذيل» (١١١/٢).

(٣) «المنهج الأحمد» (٣٤٦/٢).

(٤) «طبقات المفسرين» (٢٢٦/٢).

(٥) انظر توثيق ذلك في: «العكبري» (٩٣).

(٦) وذلك في ثلاث طبعات نشرها للكتاب، طبعة المجمع الأولى (ز - ح - ط) وطبعة دار الفكر الأولى (١٤/١ - ١٩)، وأما طبعة المجمع الثانية فقد قصرها على ذكر ما طُبع من آثاره.

(٧) «التبيين» (٤٦).

(٨) «إعراب القراءات الشواذ» (٤٩/١ و ٥١).

وكتاب (التلقين) الأصل من مؤلفات أبي البقاء المتميزة، يؤكّد ذلك عناية صاحبه به، وتصنيفه شرحاً عليه، وكذلك عناية خالفيه من النحاة الذين توفّروا على شرحه أيضاً. ومن شروحه شرح جمال الدين يوسف بن جامع (٦٨٢هـ)^(١) وشرح إسماعيل بن محمد الغرناطي (٧٧١هـ)^(٢). وتجدر الإشارة إلى أنه تصحّف اسم كتاب (التلقين) في بعض المصادر إلى (التعليقين)^(٣)، مما نتج عنه أن اعتمده بعض المُحدّثين، ونسب إلى السيوطي أنه ذكر لأبي البقاء كتابين سمّاهما (التعليقين)^(٤).

٤ - مسائل الخلاف في النحو:

ذكره بهذه التسمية الصفدي^(٥) وابن قاضي شهبة^(٦). ومما يحسن التنبيه عليه أن مصادر ترجمة العكبري لم تذكر له في الخلاف النحوي إلا هذا الكتاب^(٧). وأما ما حقّقه المرحوم الدكتور محمد

(١) «الذيل» (٣٠٢/٢).

(٢) «الوفيات» لابن رافع السلامي (٣٥/٢) (٨٩٠)، و«الكشف» (٤٨٢/١).

(٣) وقع ذلك في طبعتي كتاب «الأشباه والنظائر»، الطبعة الهندية الثانية (٢٥/٢)، وطبعة «المجمع» (٥٨/٢). انظر: كتاب «العكبري» (ص ٩٤).

(٤) «مسائل الخلافية في النحو» (٢٣).

(٥) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي بالوفيات» (١٤٢/١٧).

(٦) «طبقات النحاة» (٣٢٨).

(٧) لا صحة لما ورد في تحقيق كتاب «مسائل خلافية في النحو» (ص ١٢) معزواً إلى الصفدي من أن لأبي البقاء كتابين في الخلاف النحوي هما «تعليق في الخلاف» و«مسائل الخلاف في النحو»؛ لأن الصفدي لم ينص =

خير حلواني فعنوانه (مسائل خلافية في النحو) وهي تسمية حملتها الورقة الأولى من نسخة الأصل المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو). وبين التسميتين فرق ظاهر، فالأولى تدلّ على استغراق الكتاب لمسائل الخلاف، والثانية تدلّ على تضمّن الكتاب مسائل خلافية قليلة كانت أم كثيرة. وما حققه المرحوم د. الحلواني يشتمل على خمس عشرة مسألة، تطابق المسائل الخمس عشرة الأولى في كتاب (التبيين) الذي يشتمل على (٨٥) مسألة خلافية. وأما تسمية «التبيين» فقد وردت في عنوان النسخة المعتمدة في تحقيقه، وفي بعض مصادر النحو المتأخرة مثل (الأشباه والنظائر) و(تذكرة النحاة)^(١). وهذا التطابق بينهما يؤكّد أن الثاني مجزأ من الأول، ولا يبعد أن تكون هذه سنة أبي البقاء في تجزئة مؤلفاته الصغيرة من أصول كبيرة، إذ تشتمل آثاره على مختصرات لبعض الكتب الكبيرة، مثل: (تلخيص أبيات الشعر لأبي علي) و(لباب الكتاب) و(مختصر أصول ابن السراج) و(المنتخب من كتاب المحتسب). ولهذا وغيره عدّهما غير واحد من الباحثين كتابين اثنين^(٢).

= على أن الأول في الخلاف النحوي، وذكره بتسميته المختصرة، والكتاب الثاني في الخلاف الفقهي بدليل ورود ذلك في تسميته الوافية التي ذكرتها بعض مصادر ترجمته، وهي «التعليق في مسائل الخلاف في الفقه». انظر توثيق ذلك في: «العكبري» (١٢٦).

(١) تفصيل ذلك وتوثيقه تجده مفصلاً في «العكبري» (٧٨، ٨١، ٨٥، ٨٧).

(٢) ذهب إلى ذلك كل من: د. ابن عثيمين في «التبيين» (٦٦ - ٧٢)، =

٥ - مسائل نحو مفردة:

وهو مؤلف صغير، يشتمل على خمس رسائل متفاوتة في الحجم والمادة، نشرت سنة (١٩٨٢م) بتحقيق الأستاذ ياسين السواس^(١)، ولهذا المؤلف تسميتان، وردتا في غير ما مصدر، فيهما اختلاف ذو مغزى، لم يشر إليهما المحقق لاقتصاره في التوثيق على الصفدي في (نكت الهميان) أو لاهما (مسائل نحو مفردة)^(٢)، وثانيهما مختصرة (مسائل مفردة)^(٣).

٦ - لباب الكتاب:

ذكره بهذه التسمية الصفدي^(٤)، والسيوطي^(٥)، والداودي^(٦)،

= ود. محمد السيد أحمد عزوز في «إعراب القراءات الشواذ» (١/٤٧ - ٦٥) ود. عبد الإله نبهان في «إعراب الحديث النبوي» (١٤)، ط. دار الفكر، ود. حسن موسى الشاعر في الكتاب نفسه ٢٧، ط. دار المنارة، وكاتب البحث في كتاب «العكبري» (٧٨ - ٨١).

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية (م ٢٦، ج ٢، ص ٦٢٥ - ٦٤٣). وانظر: «العكبري» (٨٧ - ٨٨).

(٢) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٧/١٤٢)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠).

(٣) «الذيل» (٢/١١٢)، و«المنهج الأحمد» (٢/٣٤٦)، و«طبقات المفسرين» (٢٢٦/١).

(٤) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٧/١٤١).

(٥) «البغية» (٢/٣٩).

(٦) «طبقات المفسرين» (١/٢٢٦).

وحاجي خليفة^(١)، والخوانساري^(٢) والبغدادي^(٣). وذكر اليماني وابن قاضي شبهة تسمية أخرى هي (لُباب شرح الكتاب)^(٤). وبين التسميتين فرق كبير؛ إذ تدلّ الأولى على أن المؤلف اختصار لكتاب سيبويه، وتدلّ الثانية على أنه اختصار لشرح من شروحه، لم يُحدّد صاحبه، ولا يعلم من هو؟ وليس في مصادر ترجمة العُكبري على كثرتها، ولا في تراجم سُراح (كتاب سيبويه) ما يدلّ على أنه اختصر واحداً من شروحه، لذا فالراجع أن تكون لفظة (شرح) مقحمة في تسميته الأخرى التي لم ترد إلا في المصدرين المتقدمين، ولا يبعد أن تكون الكلمة أقحمت في نسخة كتاب اليماني (٧٤٣هـ)، ونقلها ابن قاضي شبهة (٨٥١هـ).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محقق (التبيين) أسقط هذا الكتاب من جملة آثار أبي البقاء، وأحال في موضعه على (شرح الكتاب) الذي نسبه إليه بغير دليل، وشكك في ترجمته متسائلاً: هل هو لباب الكتاب؟ ثم شكك ثانيةً في مضمونه^(٥). وهو بهذا جانب الصواب مرتين: مرة في إسقاطه ما ثبتت نسبته إليه، وهو (لُباب الكتاب)، ومرة ثانية في زيادته ما لم تقم بينة على صحّة نسبته إليه، وهو (شرح الكتاب).

(١) «الكشف» (١٤٢٨/٢).

(٢) «روضات الجنات» (٤٥٤).

(٣) «إيضاح المكنون» (٣٩٩/٢).

(٤) «إشارة التعيين» (١٦٣)، و«طبقات النحاة» (٣٣٠).

(٥) «انظر التبيين» (٥٠).

ولأبي البقاء كتاب آخر، جعل مادّته (كتاب سيبويه)، هو (شرح أبيات كتاب سيبويه) ذكرته أغلب مصادر ترجمته^(١). ولكن سقطت كلمة (أبيات) من تسميته في مطبوعتي (البلغة) و(الهدية)، وآلت إلى (شرح كتاب سيبويه)، وتابعتها محقق (التبيين)، وزاد عليهما فنسب ذلك إلى ابن قاضي شهبة، وليس في كتابه (طبقات النحاة) ما عزاه إليه؛ لأن كلمة (أبيات) ثابتة في هامش نسخة الظاهرية المعتمدة لديه^(٢)، ولكنها مستدركة في الهامش. ولو صح أن للعكبري شرحاً للكتاب لحفل به مترجموه، وقدموه على كثير من مؤلفاته فضلاً عن أنه لم يذكره أحدٌ من المتقدمين والمُحدثين بين مَنْ عُنوا بشرح (كتاب سيبويه)^(٣).

٧ - نُزْهَةُ الظَّرْفِ فِي إِضْاحِ قَانُونِ الصَّرْفِ :

ذكره الصفدي^(٤) وابن قاضي شهبة^(٥)، وحاجي خليفة^(٦)، والبغدادي^(٧). وقد تصحّفت كلمة (الصرف) إلى (الظرف) في مطبوعتي (النكت) و(الهدية). ونقل بعض المُحدثين ما وجدته فيهما

(١) انظر توثيقه في: «العكبري» (١٣٠).

(٢) «طبقات النحاة» (٣٣٠).

(٣) انظر زيادة بيان وتوثيق في: «العكبري» (١٣٠ - ١٣١ و ١٣٥ - ١٣٦).

(٤) «النكت» (١٨٠)، و«الوافي» (١٤١/١٧).

(٥) «طبقات النحاة» (٣٢٨).

(٦) «الكشف» (١٩٤٣/٢).

(٧) «الهدية» (٤٥٩/١).

دونما تنبيه عليه^(١).

٨ - إعراب الحماسة:

صنّف العُكْبَرِي مؤلّفين، جعل مادّتهما كتابَ (الحماسة)، أحدهما: (إعراب الحماسة)، وقد ورد بهذه التسمية في عدّة مصادر، وله تسمية ثانية ذكرتها مصادر أخرى وهي (إعراب شعر الحماسة)^(٢)، وثانيهما: (شرح الحماسة) الذي ورد في أكثر مصادر الترجمة على وفرتها^(٣). ولا ريب أنهما كتابان، يؤكّد ذلك أن بعض مَنْ ترجم للعُكْبَرِي أثبت الكتابين معاً^(٤)، لذا فقد جانب محقّق (اللباب) الصوابَ في جعله الكتابين كتاباً واحداً بتسمية ملفّقة من مجموع التسميتين، ولفظها «١٤ - شرح الحماسة وإعرابها: ورد ذكره في النكت ١٧٦ والبلغة ١٠٨ وغيرهما»^(٥)، ومن المعلوم أن الأول (شرح الحماسة) لا يصحّ إدراجه ضمن مصنّفاته النحوية، ولعله تابع في هذا ما صنعه محقّق (التبيين) إذ أسقط (إعراب

(١) انظر مقدمات تحقيق: «المشوف المعلم» (٢٣/١)، و«التبيين» (٦٨)، وإعراب الحديث، ط. المجمع الأولى، (ح)، وط. دار الفكر، (١٩/١)، وفيه نبه على احتمال تصحيفها عن (الصرف).

(٢) تفصيل ذلك وتوثيقه في «العكبري» (٩١ - ٩٢)، ومجلة المجمع (م٦٨، ج٣، ص ٥٣٢ - ٥٣٣).

(٣) انظر تفصيل ذلك وتوثيقه في: «العكبري» (١١٠ - ١١١).

(٤) تقدم توثيقه في مجلة المجمع (م٦٨، ج٣، ص ١٣٢)، حاشية (٧)، وانظر الحاشيتين السابقتين.

(٥) «اللباب» (١٧/١).

الحماسة) من عدّة مؤلّفات أبي البقاء، وأحال فيه على (شرح الحماسة)، وجعلهما كتاباً واحداً، وقد سبق التنبيه عليه في القسم الأول^(١).

ثالثاً: ثمة تنبيهات أخرى تتعلق ببعض الكتب التي أوردتها محقّق (اللباب) لا تدخل فيما تقدم من تنبيهات، عرضت لما سقط من آثار العُكبري النحوية، مما شرطه على نفسه، أوجزها فيما يأتي:

١ - وهم المحقّق الفاضل فنسب إلى أبي البقاء كتاباً سماه (الأربعة في النحو) وعزاه إلى السيوطي في (البغية) وجعله أول مصنّفاته النحوية ترتيباً، ونصه: «١ - الأربعة في النحو: ذكره السيوطي في البغية ٣٩/٢»^(٢) متابعاً في ذلك محقّق (التبيين) في قوله: «٢ - الأربعة في النحو ذكره السيوطي في البغية ٣٩/٢»^(٣).

وكلاهما بجانب للصواب في نسبه إلى العُكبري ما لم يصنّفه، ثم في نسبه مسؤولية ذلك إلى السيوطي، فالسيوطي لم يذكره لا في (البغية)، ولا في غيره من كتبه، ولم يرد في أيّ من مصادر ترجمته على وفرتها. ومرجع هذا وهم في فهم عبارة السيوطي، على وضوحها وخلوها من اللبس، ولفظ السيوطي ثمة: «الإشارة،

(١) مجلة المجمع (م ٨٦، ج ٣، ص ٥٣٢ - ٢٣٣). وانظر: «العكبري» (٩١ - ٩٢).

(٢) «اللباب» (١٦/١).

(٣) «التبيين» (٣٦).

التلخيص، التلقين، التهذيب، والأربعة في النحو^(١)، فقد سرد أسماء أربعة مؤلفات نحوية صغيرة «من كتب المقدمات» متتابعةً بلا عاطف، ثم نبّه على موضوعها، فقال: «والأربعة في النحو» على عادته في الجمع بين الأشباه والنظائر. وقد تقدّم التنبيه على هذا وعلى نظيره، وهو زيادة كتاب (الثلاثة في الفرائض) وذلك فيما أوردته من تنبيهات على كتاب (التبيين)^(٢).

٢ - ذكر محقق (اللباب) كتاب (إعراب الحديث) وترجم له بالنصّ على محققه، وأنه طبعه طبعين، صدرت ثانيهما عن دار الفكر (١٩٨٦م)، ونصّه: «٣ - إعراب الحديث: حقه الدكتور عبد الإله نبهان، وطبعه طبعين، الثانية منهما تمت في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٦م». والصواب أن الكتاب المذكور طُبِعَ ثلاث طبعات بتحقيق د. عبد الإله نبهان، وهو شريكه في تحقيق الكتاب، فقد صدرت عن مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعتان الأولى (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، والثانية (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ثم أعيد طبعه مرة ثالثة في دار الفكر بدمشق، جاءت موسومة بالطبعة الأولى (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

وللكتاب تحقيقان آخران تقدّمت الإشارة إليهما، أولهما: تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، وقد طبعه طبعين، صدرت الثانية منهما عن دار المنارة في جدة (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، والثاني:

(١) «البعية» (٣٩/٢).

(٢) مجلة المجمع (م ٦٨، ج ٣، ص ٥٣٦)، القسم الأول من البحث.

تحقيق محمد إبراهيم سليم، وقد صدرت طبعته عن مكتبة ابن سينا في القاهرة (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، وحملت هذه الطبعة عنواناً غريباً، هو (إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث)، وذلك لأن هذه التسمية لم ترد في أيّ من مصادر ترجمة أبي البقاء، على وفرتها، واقتصر ورودها على غلاف نسخة الأصل المعتمد المحفوظ في دار الكتب المصرية برقم (٢١٠٦). ولم ينبّه على ذلك محققها، واكتفى بإيراده الكتاب ضمن تصانيف العُكبري بتسميته المشهورة (إعراب الحديث على حروف المعجم). كما لم يشر إلى هذه التسمية الدكتور نبهان محقق الكتاب في طبعاته الثلاث المتقدمة.

وقد ظهر مما تقدم أن أغلب ما وقع في هذا القسم الثاني من تنبيهات على أوهام وأخطاء وسهو شاب كلام بعض المُحدّثين على مصنّفات أبي البقاء العُكبري ورد في مقدّمة تحقيق كتاب (اللباب عن علل البناء والإعراب) لأسباب مختلفة مضى بيانها، وكان المأمول أن يجيء الكتابُ خلوّاً من ذلك؛ لأنه حظي بعناية عالمين فاضلين لكلّ منهما قدمٌ راسخة في باب التحقيق فضلاً عن أن ثانيهما د. نبهان معنيّ بأبي البقاء وآثاره منذ عهد بعيد، فقد سبق إلى تحقيق كتابه (إعراب الحديث النبوي) ولم يقع في كلامه على آثاره ما وقع هنا في (اللباب)، وهو مما جعلني متحيراً في التماس تفسير لذلك، أحسب، وأرجو أن أكون مخطئاً، أنه لم يقرأ ما كتبه شريكه محقق الجزء الأول، أو قرأه متعجلاً، إذ استقلّ كلّ منهما بجزء، وأثبت اسمه عليه وحده تحديداً للمسؤولية، يؤنس بهذا أنه لم ينصّ صراحة فيما كتبه في بداية الجزء الثاني على أنه قرأ عمل

شريكة، فقد اقتصر في «التوطئة» على قوله: «... فقد كنت انفتقت مع أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليمات على منهج ومصادر محددة للعمل في الكتاب، ثم انفرد هو بالعمل في الجزء الأول - بتجزئتنا وقسمتنا - وانفردت بالعمل في الجزء الثاني... لذلك كان من مقتضيات العمل ومستلزماته أن يُصدّر الدكتور طليمات الجزء الأول بما له علاقة بالمؤلف والكتاب، وحسناً فعل، وكان الرأي أن يقتصر على ما قدمه الدكتور طليمات بأسلوبه الرشيق الرصين»^(١)، ثم أتبعه بنحو ذلك تحت عنوان «في حضرة الكتاب»: «لم يعد لي بعد أن استوفى أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليمات الكلام عن أبي البقاء العكبري ومؤلفاته ومنهجه في مقدمته للجزء الأول إلا أن أختصر القول معرفاً برؤوس موضوعات الجزء الثاني»^(٢).

وظاهر ما تقدم لا يدلّ صراحةً على قراءة مُنشئه للجزء الأول، على ما فيه من استحسان لما صنعه شريكه، ووصفه لعمله بالاستيفاء، فالأول أقرب إلى المجاملة، والثاني ليس دقيقاً، يدل على ذلك ما سلف صدرَ البحث من بيان عمل محقق الجزء الأول في ترجمته لآثار العكبري، فقد اقتصر على إيراد جملتها لدى شريكه د. نبهان في (إعراب الحديث) ولدى غيره، وأنه لا يعنيه منها إلا ما ألقه في النحو، وأنه أحصاه، فانتهى إلى (١٩) كتاباً، أوردها مُقتصداً جداً في توثيقها، كما سبق بيانه على الرغم مما

(١) «اللباب» (٥/٢).

(٢) «اللباب» (٧/٢).

أسقطه منها، وذلك ما نبّهت عليه، بل إن أغلب ما وقع من مآخذ في مقدّمة تحقيق الجزء الأول سببها عدم الاستقصاء والاستيفاء في ترجمة مصنّفات العُكبري وفي توثيقها، لذلك فما تقدّم بعيداً جداً من الاستيفاء، وهو أدخل في باب المجاملة، أو التجوّز في العبارة.

وأما ما ذكره شريكه محقق الجزء الأول د. طليمات فيفهم من ظاهره اشتراك المحققين في المسؤولية العلمية عن جميع ما ورد في الكتاب، غير أن التدقيق فيه يوحى بخلاف ذلك، فقد صدره بالإشارة إلى أن اشتراكهما في هذا التحقيق جاء على هدي تجربتهما السابقة في تحقيقهما للجزأين الأول والثاني من كتاب (الأشباه والنظائر)، وأتبعه ببيان وجه القسمة بينهما، واستقلال كل منهما بجزء، ثم دافع عن قسمة الكتاب بين محققين، اتفقا على خطة العمل، وأعقبه بإيراد ما رآه من وجوه الفائدة التي تعود بها المشاركة على الكتاب، وهذا لفظه بتمامه: «بعد أن أنجزت مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان تحقيق الجزأين الأول والثاني من الأشباه والنظائر في النحو سنة ١٩٨٠م، وجدنا الاشتراك في التحقيق أعود بالفائدة على الأثر من أن يحتججه محقق واحد، فوقع اختيارنا على كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العُكبري، وجعلناه شركة نحققه معاً على هدي من تجربتنا السابقة، أخذت الجزء الأول الخاصّ بالنحو، واستقلّ الدكتور عبد الإله بالجزء الثاني الخاصّ بالصرف. وتقسيم الكتاب بين محققين، اتفقا على خطة العمل، لا يضير الكتاب، بل ينفعه، إذ يضعه تحت بصيرين وبصيرتين، فإن

تفلّت الصوابُ من بصر اعتلقه الآخر، وإن عميت إحدى البصيرتين
عن الحق بصّرتها الثانية به...».

وظاهر مما تقدم أنه يخلو من أيّ نصّ يدلّ على أن أحداً
من المحقّقين قرأ أو راجع جزءً شريكه، وما ورد من كلام حول
المشاركة وفوائدها أدخل في باب العموم، إذ يصدق على أيّ كتاب
شبيه بهذا، فضلاً عن أن حقيقة المشاركة السابقة التي جرى التحقيق
على هديها، تدلّ على استقلالية المسؤولية العلمية لكل منهما عن
جزئه فحسب؛ لأن المشاركة في تحقيق كتاب (الأشباه والنظائر)
كانت - كما هو معلوم - بين أربعةٍ من طلاب الدراسات العليا، انفرد
كلّ منهم بتحقيق جزء منه، ونال به درجة الماجستير من جامعة
دمشق.

ومثل هذه المشاركة الجامعية لا تجاوز معالم المنهج الرئيسية؛
لأنها تقتضي تحديد المسؤولية لكلّ من المحقّقين الأربعة بالجزء
الخاص به دون غيره، وهو ما كان في دفاع كلّ منهم عن أطروحته
يوم مناقشته. وهذا دليل على أن مفهوم المشاركة بينهما في كتاب
(اللباب) قريب من هذا المعنى، وإلاّ فمن العسير جداً التماسُ تفسير
لما وقع في كلام محقّق الجزء الأول على مصنّفات أبي البقاء
العُكبري برغم اعتماده على ترجمة شريكه لتلك الآثار في طبعاته
لكتاب (إعراب الحديث النبوي) على خلوها مما وقع فيه، وهو
ما يقتضي إعادة النظر فيما كتبه، وتصحيح ما شابه من سهو وقصور
وأخطاء، والإفادة من الدراسات اللاحقة التي استقصى أصحابها في

ترجمة آثار أبي البقاء العكبري، كما سلف بيانه، وذلك ما يجعل
مقدمة التحقيق مساوقةً لتحقيق نصّ الكتاب دقةً وجودةً، وذلك عهدنا
بالمحققين الفاضلين.



تَبَّتِ المصادر والمراجع

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٤م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م وطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق العام نفسه.
- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط. أولى، ١٣٧٩هـ/١٩٧٧م والثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م وط. أولى، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، وتحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط. ثانية، دار المنارة جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م، وتحقيق محمد إبراهيم سليم مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م عنوانها «إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث».
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط. أولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ابن قاضي شهبه، مصورة عن نسخة مكتبة كوبرلي لدى الدكتور عدنان درويش.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، الحسن بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- إيضاح المكنون، إسماعيل باشا، مصورة دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، بعناية فئة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط. أولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- تاريخ الإسلام، محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- التبیین عن مذاهب النحویین البصریین والکوفیین، أبو البقاء العُکبری، تحقیق د. عبد الرحمن بن عثیمین، دار الغرب الإسلامی، بیروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التکملة لوفیات النقلة، عبد العظیم المنذری، تحقیق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بیروت، ط. ثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الذیل علی الروضتین، أبو شامة المقدسی، تحقیق عزة العطار، دار الجیل، بیروت، ط. ثانية، ١٩٧٤م.
- الذیل علی طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلی، صحّحه حامد الفقی، مطبعة السُّنة، القاهرة، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.
- روضات الجنات، محمد باقر الخوانساری، ط. حجرية، ١٣٠٧هـ.
- سیر أعلام النبلاء، الإمام الذهبی، الجزء ٢٢، تحقیق د. بشار عواد ومحیی هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بیروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شذرات الذهب فی أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلی، مكتبة القدسی، القاهرة، ١٣١٥هـ.
- طبقات المفسرین، محمد بن علی الداودي، تحقیق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط. أولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- طبقات النحاة واللغویین، ابن قاضي شهبة، نسخة مخطوطة فی مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.
- العکبری: سیرته ومصنفاته، د. یحیی میر علم، مكتبة دار العروبة الكويت ودار العماد بیروت، ط. أولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- غربال الزمان فی وفیات الأعیان، یحیی الیمانی، تصحیح محمد ناجی العمر، دار الخیر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- اللباب فی علل البناء والإعراب، أبو البقاء العکبری، تحقیق أ. غازي مختار طلیمات و د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بیروت، ودار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٦٨، الجزء الثالث.
- مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد ٢٦، الجزء الثاني.
- مرآة الزمان وعبرة الیقظان فی معرفة ما یعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد الیمنی، مطبعة دار المعارف النظامية، حیدر آباد الدکن.

- مسائل خلافية في النحو، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. ثانية، بلا تاريخ.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء أحمد بن أبيك الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- المشوف المعلم في ترتيب الإصحاح على حروف المعجم، أبو البقاء العكبري، تحقيق ياسين السواس، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن محمد العليمي، مصورة نسخة مخطوطة لدى الأستاذ محمود الأرنؤوط.
- نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين الصفدي، وقف على طبعه أحمد زكي، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ/١٩١١م مصورة دار المدنية، بلا تاريخ.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، اعتناء دوروتيا كرفولسكي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



ثانياً : قواعد الكتابة والإملاء

١ - نظرات في كتاب «قواعد الإملاء»^(١)

□ توطئة :

يشتمل هذا البحث على مراجعة علمية نقدية لكتاب «قواعد الإملاء» الذي صدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق ضمن مطبوعات سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، وجاء في (٣٩) صفحة مُصَدَّرًا بتقديم، تضمّن جُملةً من القضايا العلمية والمنهجية، يحسن إيرادها موزعةً على موضوعاتها لدواعٍ، يقتضيها البحث لاحقاً في النقد والمعالجة، توخّيت فيها أن تجيء أقرب ما تكون إلى الأصل الذي وردت فيه^(٢):

أ - بيان أسباب النهوض بوضع هذه القواعد، فقد عاين أعضاء المجمع كثرة ما يقع فيه الكاتبون من الأخطاء الإملائية، وتعدّد طرق الكتابة في البلدان العربية، وذلك لاعتماد بعض من وضعوا قواعد الإملاء من المحدثين على طرائق السلف، واتّباع آخرين طرائق بلدانهم، وذلك لعدم وجود قواعد إملائية واضحة متفق عليها،

(١) نُشر المقال في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد الثامن، العدد الرابع، (شوال - ذو الحجة ١٤٢٧هـ/أكتوبر - ديسمبر، ٢٠٠٦م).

(٢) انظر: «قواعد الإملاء» (٣ - ٦) بتصرف يسير.

وما يلقاه الكاتبون من عُسرها، فضلاً عن اختلاف الأقدمين في تلك القواعد.

ب - إيراد أمثلة تشير إلى أصول الأقدمين التي فرضها عليهم خُلُوُّ كتابتهم من الشكل والإعجام كزيادة الألف في (مائة) والواو في (عَمرو) وحذف الألف في مواضع من الأسماء.

ج - بيان الدافع إلى وضع (قواعد الإملاء) والغاية المتوخاة منها، فقد وجد المجمع أن من المفيد وضع قواعد إملائية تتحقق فيها شروط الوضوح والضبط والدقة والإقلال من القواعد الشاذة مع توخي التيسير على الكاتبين في كتابة ما تقع فيه الهمزة والألف اللينة.

د - النصّ على أن لهم مآخذ على كتب قواعد الإملاء التي وضعها المحدثون، تتجلى في وقوع اختلاف كبير فيما بينها، وذلك لأخذ بعضهم بقواعد السلف مع تعديل يسير، وتنگب بعضهم لتلك القواعد، وأخذه بقواعد جديدة غير مألوفة، فضلاً عما تُكَلِّف الآخذين بها من العُسر، وما ينتج عنها من قطع الصلة بالتراث العربي، وجنوح بعضهم إلى كتابة الكلمة كما يُنطق بها، وإلغاء كل الاستثناءات التي تخرج عن القاعدة، وعدم مراعاة الأحوال الخاصة التي تقتضيها.

هـ - تقديرهم لجميع الطرائق والمحاولات التي قام بها الباحثون المحدثون في وضع قواعد الإملاء، غير أنهم لم يجدوا بينها طريقةً واحدةً صالحةً لأن يقع عليها الإجماع بين جميع الكاتبين وبين مختلف الأقطار.

و - إجماع رأي أعضاء المجمع على ضرورة وضع قواعد للإملاء العربي تتحقق فيها الشروط المتوخاة، وهي: تحقيق التوافق ما أمكن بين نطق الكلمة وصورة كتابتها بغية التيسير على الكاتبين والقارئين، ومحاولة عدم قطع الصلة بين كتابتنا وكتابة أسلافنا ما أمكن ذلك، ومراعاة خصوصية اللغة العربية في أصول نحوها وصرفها، وكذلك في قيامها على اتصال حروفها في الكتابة والطباعة، وتوخي القواعد المطردة وتجنّب حالات الشذوذ ما وسعنا ذلك.

وُختم ذلك التقديم بأملهم أن تلقى القواعد التي انتهوا إليها رضا الكاتبين عنها، والأخذ بها، ونشرها في أقطار عربية أخرى، تحظى لديها بمثل ذلك.

لا ريب أن هناك حاجة ماسّة إلى قواعد معيارية وموحّدة للإملاء العربي؛ وذلك لأن موضوع قواعد الإملاء أو قواعد الكتابة العربية يُعدُّ من القضايا اللغوية المُلِحّة التي تعاني منها اللغة العربية، فقد طال الخُلف بين المصنّفين في كثيرٍ من قواعدها قديماً وحديثاً، ولا تزال الأصوات تجأرُ بالشكوى من عُسرِها، ومن كثرة الاختلاف في قواعدها، لذلك حظي الموضوعُ باهتمام المؤسسات التعليمية والعلمية والمجامع اللغوية عامّةً، وباهتمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة خاصّةً^(١)، وما فتئت محاولات الباحثين منذ منتصف القرن

(١) صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراران في قواعد رسم الهمزة، الأول: صدر في (١/٥/١٩٦٠م) ونشر في مجموعة القرارات العلمية =

الماضي تتوالى في تقديم الاقتراحات وصولاً إلى تيسيرها على الكاتبين وتوحيد صورها، كما تنامي عدد الكتب المعاصرة التي وقفها أصحابها على قواعد الكتابة حتى جاوزت العشرات، على ما بينها من تفاوتٍ في: المنهج، والمادة، والشرح، والتوثيق، والتفصيل، ومبْلَغ حَظِّها من الدقَّة والصواب، والزيادة والنقص، والملاحظ التي تتَّجه عليها^(١).

ولمَّا كان بابُ الاجتهاد في هذا الموضوع لا يزال مُشروعاً حتى تُقالَ كلمةُ الفصل فيه، وكنتُ - إلى ذلك - معنياً بموضوع قواعد الكتابة العربية أو الإملاء، فقد نهضت بتدريسها ثلاثة عشر عاماً (١٩٩٣ - ٢٠٠٦م) لطلبة وطالبات قسمي اللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، وبعد معاودة النظر في (قواعد الإملاء) المتقدِّمة التي أصدرها المجمع والتي غدت في أيدي القُرَّاء والمختصِّين، يفيدون منها، ويحتكمون

= من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين (ص ١٨٩ - ١٩٠) بعنوان «قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها» وصدر الثاني في الدورة السادسة والأربعين (١٩٧٨ - ١٩٧٩م) ونشر في ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر (ص ٢٣ - ٢٤) بعنوان «ضوابط رسم الهمزة» وهو المشروع الذي كان اقترحه د. رمضان عبد التواب، واعتمده المجمع بعد مناقشته مع تعديل يسير. انظر القرارين مع التعديل في كتاب: «مشكلة الهمزة العربية» (ص ١٠٩ - ١١٦).

(١) اشتملت قائمة المصادر والمراجع على كثير من تلك الكتب، وقد أفدت منها في إعداد هذا البحث، ورأيت الاقتصاد في الحواشي بعدم الإحالة عليها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

إليها تصحيحاً وتخطئةً، رأيت لزاماً عليّ أن أنهض بواجب العلم أولاً، وبحقّ هذه اللغة الشريفة عليّ ثانياً، فدوّنت ملاحظاتٍ متنوّعةً على (قواعد الإملاء) بياناً لوجه الحقّ، وتصحيحاً لما شابها من ملاحظٍ مختلفة.

وتجدر الإشارةُ إلى أن الملاحظ التي سأتناولها في هذا المقال لن تكون من مواضع الخُلف التي يتسّع فيها باب القول، وبحقّ فيها لكلّ باحثٍ وراسخٍ أن يجتهد، ويأخذ بما يراه صواباً من الآراء، بل ستقتصر على ما يجب إعادة النظر فيه، وتصحيحه، إلّا ما اقتضت الضرورةُ الإشارةَ إليه لداعٍ ما، وعلى الجُملة فالملاحظُ علمية متنوّعة، تصحّح خطأً، أو تنفي شائبةً، أو تستدرِكُ نقصاً؛ أو تنبه على زيادة لا وجه لإيرادها، أو على تنكّبٍ للدقّة؛ أو عدولٍ عن المصطلحات العلمية إلى غيرها؛ فضلاً عن ملاحظٍ أخرى منهجية، تدلّ على خلاف المنهج الصحيح المعتمد في كتب قواعد الكتابة، أو تشير إلى مواضع الاختلاف بين المنهج المرسوم في التقديم والمادة العلمية فيها.

إن النهوض بتصحيح ما جاء من أخطاء متنوّعة في كتاب المجمع (قواعد الإملاء) يكتسب أهميةً كبيرة؛ لأنه صدر عن أعلى الهيئات العلمية المعنية بالحفاظ على اللغة العربية، وصونها مما يتهدّدها، ومعالجة قضاياها المعاصرة، والنهوض بها، وتيسيرها في التعلّم والتعليم، وتنميتها لتواكب التطوّر التقني في جميع ميادين العلوم والفنون، إذ كان ما يصدر عنها من مطبوعات موضع ثقةٍ

وتقدير من الخاصّة والعامّة، ومرجعاً يُحتكم إليه تصحيحاً وتخطئةً، وقدوةً يُؤتمّ بها في السلامة اللغوية، والدقّة العلمية، وعلوّ الأساليب وبيانها، فضلاً عن الأمانة العلمية. ولا ريب أن هذا القدر الكبير من الأخطاء المختلفة التي شابت (قواعد الإملاء) تلك، لو وقعت في أيّ كتاب آخر من كتب قواعد الكتابة التي تصدرها دور النشر، على كثرتها، لما كان لها مثلُ هذا الشأن والأهمية. والنهوضُ بهذا الأمر يصبح إلزاماً وأكيداً إذا علمنا أن إنجاز (قواعد الإملاء) تلك استغرق نحو سنتين من عمل لجنة اللغة العربية وأصول النحو في المجمع، عقدت خلالها ستاً وعشرين جلسة في عام (٢٠٠٣م) مستعينةً بملاحظات بعض أعضاء المجمع وغيرهم، وبالتقرير المقدم من لجنة وزارة التربية، لتطبّع من بعدُ وترسلَ إلى وزارات: الإعلام، والتربية، والتعليم العالي، وغيرها من الجهات المعنية لاعتمادها والتزامها وتطبيقها^(١).

على أنه قبل إيراد تلك الملاحظات يحسن بيانُ الأسس التي يجب أن تُراعى في وضع قواعد موحّدة للإملاء العربي، أهمّها:

أ - الأصل في الإملاء أن يطابق الرسمُ الإملائيُّ (المكتوبُ) المنطوقَ به، ولكن هذا غيرُ متحقّقٍ في جميع اللغات المكتوبة، لذا

(١) انظر: التقرير السنوي لأعمال مجمع اللغة العربية بدمشق، دورة عام (٢٠٠٣م) في مجلة المجمع، المجلد (٧٩)، الجزء (٣)، (ص ٦٧٥). وسيرد النصّ بتمامه مع تفصيل وبيان في الفصل الأول، الملاحظات العامة، رقم (٨).

كان من المعلوم لدى المختصين أنه كلما كان الاختلاف بين المنطوق والمكتوب قليلاً ومضبوطاً ومقنناً كانت اللغة مثاليةً في التعلّم والتعليم والمعالجة الحاسوبية. وكان مما تتميز به اللغة العربية أن هذه الفروق جُدُّ قليلةً، وهي محصورةٌ في حالاتٍ معدودة، أو في بضعةٍ قوانينٍ تنتظمها، مما يجعل إتقانها ومعالجتها أمراً ميسوراً بخلاف ما في اللغات الأخرى.

ب - التقليل من القواعد ما أمكن، وجعلها مطّردةً شاملةً، وحصّر حالات الاستثناء أو الشذوذ أو الخروج عن القاعدة في أضيق الحدود. وقد أثبتت المعالجة الحاسوبية للغة العربية أنها من أمثل اللغات وأكثرها طواعيةً لتلك المعالجة، وذلك لغلبة المعيارية والاطّراد في قواعدها: الصرف، وقواعد الإملاء أو الكتابة، والنحو، والمعاجم. على ما في بعضها من اختلافٍ أو شذوذ، ولا يخرج عن ذلك إلا موضوعُ الدلالة، لخصوصية اللغة العربية، وتعقّد العلاقات الدلالية فيها، والتداخل الكبير بين الحقيقة والمجاز.

ج - عدم الخروج عن الصور المألوفة في الطباعة والكتابة ما أمكن ذلك تحقيقاً لاستمرار الصلة بين القديم والحديث، وتيسيراً لقراءة التراث المطبوع والإفادة منه.

د - الحرص على الربط بين قواعد الإملاء والقواعد النحوية والصرفية تحقيقاً لأهدافٍ تربويةٍ وجيهة، وذلك لارتباط معارف المنظومة اللغوية.

هـ - لا يمكن الوصولُ إلى قواعد إملاء أو كتابة دقيقة وصحيحة وموحّدة (معياريّة)، تتجاوز ما أخذ على ما سبقها من محاولات، سواء أكانت بحوثاً أم كتباً أو مشاريع، ويتحقّق لها الذبوع والانتشار، وتُعتمد في جميع مطبوعات أقطار الوطن العربي وخارجه، ما لم يجرّ تخليصها من الخلافات، والزيادات المقحمة، وتعدّد الوجوه، فضلاً عن الأخطاء العلمية والمنهجية والمصطلحية، مما نجد أمثلته واضحة في كتب غير قليلة من قواعد الكتابة، على ما بينها من تفاوت في المناهج والغايات؛ إذ يتّسم غير قليل منها بالنقل والتكرار والمتابعة في الصواب والخطأ، وإقحام موضوعات صرفية أو نحوية أو لغوية أو سواها، دون أيّ مسوّغ؛ لذا، كان من غير الصواب أخذ جميع ما ورد فيها بالتسليم أو القبول دون تدقيق أو تمحيص؛ لأنّ قدرأ مما جاء فيها لا يعدو أن يكون خلافاً، لا تنطوي على كبير قيمة، أو زياداتٍ من علوم مختلفة، لا وجه لإثباتها. على أنه يجب التنبيه إلى أن ما يجوز إيرادُه في بعضها، مما وُضع مرجعاً للخاصّة والأساتذة، وتغيّاً أصحابه الجمع والاستقصاء لكلّ ما يقع تحت أيديهم، والتوثيق لكلّ شاردة وواردة، بالإحالة على آراء المتقدمين ومقالاتهم وخلافاتهم ونقلها، لا يجوزُ فعلٌ مثله لمن تغيّاً الإيجاز والاقتصاد والإحكام والتقريب والتيسير وتخليص قواعد الإملاء أو الكتابة مما شابها من خلافات، وتعدّد في صور الرسم كما جاء في (تقديم) المجمع لـ (قواعد الإملاء).



الفصل الأول

الملاحظات العامة

□ أولاً: ملاحظات عامة على الأبواب والموضوعات:

جاء ترتيبُ مادةِ (قواعد الإملاء) وتوزيعُها على الأبواب، وتقسيماتها فيها، والتصرفُ في موضوعاتها، بزيادة ما ليس منها، وحذف ما هو منها، مغايراً لما هو مألوفٌ في أغلب كتب قواعد الكتابة، وقد نتج عنه خللٌ منهجي من جهة، وزيادةٌ ونقصٌ من جهة أخرى، ويظهر ذلك جلياً في الفهرس، فقد اشتملت (قواعد الإملاء) المتقدمة على أربعة أبواب، أولها: باب الهمزة بأنواعها الثلاثة: في أول الكلمة، وفي وسط الكلمة، والمنتطرفة، وبعدها ورد تنوينُ الأسماء، وخُتم بهمزة الوصل! وثانيها: باب الألف اللينة موزعةً على ثلاثة أقسام، الأول منها للمتوسطة، والثاني للمتطرفة، والثالث للألف اللينة في الأسماء الأعجمية! وثالثها: باب الزيادة والحذف في الحروف، جاء في قسمين، الأول للزيادة: زيادة الألف، وألف الإطلاق، والواو، والثاني للحذف: حذف الألف، والواو. والباب الرابع: للفصل والوصل والتاء المبسوطة والتاء المربوطة! وخُتمت بالفهرس.

ويتّجه على ما سبق بيانه وترتيبه في الأبواب وعناوينها وموضوعاتها جملةً ملاحظ، هي:

١ - أقحم موضوعُ تنوين الأسماء (ص ١٨) في الباب الأول المخصّص للهمزة، وظاهر أنه لا وجه لهذا الإقحام. وأما زيادة الألف لتنوين النصب وحده فموضعه الباب الثالث في مواضع زيادة الألف طرفاً. ومعلوم أن الهمزة على تعدّد صورها هي حرفٌ صامت غير الألف المدّيّة، وليس لتنوين النصب علاقةٌ برسم الهمزة إلاّ إن كانت متطرفةً مفردةً على السطر، فإنها ترسم شاذةً على نبرة إذا وليها تنوينُ النصب، أو ألفُ الاثنيين، وسبقها حرفٌ اتصال مثل: عبئاً وعبئان، شيئاً وشيئان. وهذا ما لم يرد في الكلام على تنوين الأسماء ثمة.

وفي الباب الأول أيضاً جرى تأخيرُ الحديث عن همزة الوصل إلى نهاية باب الهمزة بعد تنوين النصب (ص ١٩ - ٢٠). وهذا ليس صائباً؛ لأن موضعها في الهمزة التي تقع أول الكلمة، وهي - كما هو معلوم - على نوعين: همزة وصل، وهمزة قطع، على ما بين الهمزتين من التباين في الصورة والماهية والمواضع، وعلى هذا كتب قواعد الكتابة، وسيرد لاحقاً في الملاحظات التفصيلية فضل بيان لما شاب الكلام على الهمزتين من نقصٍ وخلل.

٢ - وفي الباب الثاني اقتطعت الألف اللينة في الأسماء الأعجمية (ص ٢٦) من القسم الثاني الخاصّ بالألف اللينة آخر الكلمة، وذلك في مقابل القسم الأول الألف اللينة في وسط

الكلمة، وجُعِلت قسماً ثالثاً برأسه. وهذا لا يجوز، ولا سابقة له في كتب قواعد الكتابة؛ لأن الألف اللينة لا ترد إلا متوسطة، أو متطرفة في مواضع أو أنواع من الكلمات، أحدها الأسماء الأعجمية.

٣ - سقطت الألفُ التي تُزاد آخر الاسم المنصوب المنون من الباب الثالث الخاصّ بالحذف والزيادة في الحروف دون مسوِّغ، على أهميتها، وكثرة دورانها في العربية. كما أُفردت أَلْفُ الإِطْلَاق (ص ٢٩) بعنوان مستقلّ بعد زيادة الألف في الباب نفسه، ولا داعي لذلك؛ لأنها إحدى ثلاثِ أَلْفَاتٍ تُزاد طرفاً، أولها الألفُ التي بعد واو ضمير الجمع في الأفعال، وثانيها أَلْفُ الإِطْلَاق، وثالثها أَلْفُ تنوين النصب السابقة.

٤ - وفي الباب الرابع الخاصّ بالفصل والوصل أُقحمت فيه التاءُ المبسوطة والتاءُ المربوطة، وهي باب مفردٌ في كتب قواعد الكتابة، والموضوعان مختلفان، ولا رابطٌ يجمع بينهما، ولا سابقة لهذا فيما أعلم.

٥ - أغفلت (قواعد الإملاء) بابَ علامات الترقيم، على أهميته البالغة في تعيين مواضع الفصل، والوقف، والابتداء، وتحديد أغراض الكلام، وأنواع النبرات الصوتية في القراءة. ولا شك أن التزام علامات الترقيم على نحوٍ دقيق يعينُ على دقة إدراك المعاني، وفهم العبارات، عندما تكون تقاسيمُها وأجزاؤها مفصولةً أو موصولةً بعلامات تبين أغراضها، وتوضّح مراميها. لذلك كان بابُ الترقيم وعلاماته في العربية على قدرٍ كبير من الأهمية، وهو ما جعل كُتُبَ

قواعد الكتابة لا تستغني عنه، بل حملت أهميته بعضهم على إفراده بكتاب، كما صنع أديبُ العربية وشيخها أحمد زكي باشا، ومن هذا حذوه من المعاصرين^(١) على أن موضعه جاء في أغلبها آخر الأبواب المتقدمة.

٦ - عدم التزام منهجٍ علميٍّ محدّدٍ في معظم (قواعد الإملاء) وذلك يستغرق: عرضَ المادة العلمية، ومعالجتها، وشرحها، وتفصيلاتها، وأمثلتها، وإيرادَ القواعد العامّة، والتعاريف، والملاحظات. وهذا يتجلّى بعقد موازنة بين ما جاء في أيِّ باب منها وبين نظيرها في كتب قواعد الكتابة المعتمدة التي تقتصر على موضوعات هذا العلم، والتي عُرف أصحابها بالدقّة ورسوخ القدم. ولعلّ خير مثال لذلك الإشارةُ إلى ما أصاب باب الهمزة من ضروب الخلل المنهجي والعلمي. وفي الملاحظ المتقدّمة وفيما سيأتي

(١) مثل: كتاب «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية» قدّم له بمقدمة مهمّة واعتنى بنشره المرحوم عبد الفتاح أبو غدة. انظر الكتاب (ص ٣ - ١٣)، ونحوه كتاب «فنّ الترقيم وأصوله وعلاماته في العربية» لعبد الفتاح الحموز، وكتاب «الترقيم» لعبد الرؤوف المصري، وكتاب «مباحث في الترقيم» لصالح بن محمد الأسمري. وثمة كتب أخرى جعلت الترقيم في عنوانها قسيماً لقواعد الإملاء مثل «نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم» لمصطفى عناني، و«الوجيز في قواعد الكتابة والترقيم» لتوفيق أحمد حمارشة، و«الخلاصة في قواعد الإملاء وعلامات الترقيم» لنبيل مسعد السيد غزي، و«كيف تتعلّم الإملاء وتستخدم علامات الترقيم» لياسر سلامة، و«قواعد الكتابة والترقيم والخط» لسليم سلامة الروسان، وغيرها.

من ملاحظات مفصلة موزعة على الأبواب، غنية عن الإطالة، وتحاشٍ للتكرار، وتوخُّ للاختصار.

٧ - جاء كتابُ (قواعد الإملاء) على كبيرِ أهميته، وخطورة موضوعه، وعظيم الحاجة إلى مثله، وطويلِ انتظاره، دونَ المأمول منه في المادةِ والمعالجةِ والمنهج، يشهد لذلك جميعُ ما في البحث. على أن ملاحظةً عامّةً تتصل بالمنهج، تجلّت في خُلُوه من ذكر أسماء المصادر والمراجع التي جرى الاعتماد عليها، فلم يُشر إلى أيٍّ منها في أيِّ موضع من الكتاب، على مسيس الحاجة إلى مثلها توثيقاً للمادة، وتمكيناً للقارئ من التحقق والتثبت في كلِّ ما يستوقفه، وبخاصّة الاجتهادات والآراء التي جاءت مسبوقهً دون أيِّ إشارة إلى ذلك، خلافاً لما تقتضيه الأمانة العلمية التي يحرص عليها المجمع، ويلتزمها في مطبوعاته ومجلّته، ويلزم بها المؤلّفين فيما ينشره لهم من كتب ومقالات.

٨ - يتصل بالملاحظة السابقة صدورُ (قواعد الإملاء) أيضاً عُفلاً من اسم مَنْ نهض بإعدادها، أو شارك فيها، أو أشرف عليها، أو راجعها، أو نظر فيها، أو كتب ملاحظات عليها، وذلك خلاف ما جاء في التقرير السنوي عن أعمال المجمع في دورة عام (٢٠٠٣م) الذي نُشر في مجلة المجمع، فقد عُزيت فيه تلك القواعد إلى لجنة اللغة العربية وأصول النحو التي «عقدت ستاً وعشرين جلسة أثناء العام (٢٠٠٣م) تمّ فيها ما يلي: أ - وضع (قواعد الإملاء) بالاستعانة بملاحظات بعض أعضاء المجمع، وملاحظات الأستاذ

عاصم البيطار، والدكتور مازن المبارك، والتقارير المقدّم من لجنة وزارة التربية، وإحالتها لتعرض على مجلس المجمع للموافقة على طبعها، ثم إرسالها إلى وزارة الإعلام ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي وسائر الجهات المعنية^(١). على أنني سمعت من الأستاذ الدكتور مازن المبارك خلاف ذلك، فقد قرأ عليه الأستاذ المرحوم عاصم البيطار قدراً ضئيلاً منها في نحو صفحتين من قواعد رسم الهمزة، وتحفّظ على ما ورد فيهما من أخطاء^(٢). وتكرّر هذا العزو إلى اللجنة نفسها في التقرير السنوي عن أعمال المجمع في دورة عام (٢٠٠٤م)، واللفظ ثمة: «كان أهمُّ ما قامت به من أعمال وضع قواعد الإملاء وإحالتها على مجلس المجمع (الذي أقرها في جلسته العاشرة) والاقتراح على المكتب طباعتها في كتيّب وتوزيعه»^(٣).

على أن آخر ما وقفتُ عليه كان جواب الأستاذ الدكتور إحسان النصّ عن سؤالٍ وجهه إليه الأستاذ عادل أبو شنب في لقاء علميٍّ موثّق: «ما الذي تُعدّه الآن؟» قال: «أعددت كتاب (قواعد الإملاء) وأعمل في تصحيح الأخطاء الشائعة وما أكثرها»^(٤).

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٩)، الجزء (٣)، (ص ٦٧٥).

(٢) العبارة المثبتة سمعتها من أستاذنا الدكتور مازن المبارك غير مرة في غير ما مجلس، وقد استأذنته فيما أثبتته بلفظي فأقرّه.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٠)، الجزء (٢)، (ص ٤٧٩ - ٤٨٠).

(٤) مجلة المعرفة، العدد (٥١٤)، ص (٣٢٥) تموز (٢٠٠٦م).

ولا يخفى أن صدورها عُفلاً من الاسم جاء خلاف المألوف في الأعمال العلمية الجادة التي تقتضي تحديداً المسؤولية العلمية. ولا يغني عنه صدورها تحت اسم المجمع وشارته، إذ لو صحّ ذلك لوجدنا نظيراً لها في مطبوعات المجمع السابقة، على كثرة عددها، وجيل قيمتها، وقدم العهد بها. وشهرة هذا الأمر تغني عن نصب الأدلة عليه؛ لأنها تطالع القارئ في كل ما يصدر عن المجمع اللغوية والمؤسسات العلمية والجامعات وجهات النشر المسؤولة الجادة، ولا يلتفت إلى ما قد يخرج عن ذلك لخصوصية فيه، كأن يكون الكتاب سجلاً لقرارات أو قوانين أو لبحوث، قُدمت في ندوات علمية أو مواسم ثقافية أو ما أشبهها. وكذلك لا يغني عنه ما ورد في (قواعد الإملاء) من الحديث بصيغة الجمع في مواضع من تقديمها، أو بصيغة الإجماع في الرأي على ضرورة وضع قواعد للإملاء العربي، تتحقق فيها الشروط المتوخاة، أو في أن تلقى القواعد التي انتهى إليها رضا الكاتبين عنها، أو ما أشبه ذلك؛ لأن جُلّ أعضاء المجمع ليسوا من ذوي الاختصاص في علوم العربية. ومعلوم أن إجماعهم على (قواعد الإملاء) تلك، إن تحقّق، قد ينجح في جعل بعض أهل العلم يتهيبون نقدها أو تصحيحها تقديراً لمكانة المجمع العريقة، ولكنه لا يضيفي الصواب عليها، ولا يرفع من شأنها، ولا يمنحها الشرعية، ولا يكتب لها السيرة في التطبيق أو الاستعمال، إذ لا يجدي في مثل هذا إلا إجماع ذوي الاختصاص.

□ ثانياً: ملاحظات عامة مختلفة:

١ - عدم التمييز بين الحالاتِ الشاذة التي لا تنطبق عليها القاعدةُ، والحالاتِ المعيارية التي تستغرقها القاعدةُ المطردة، وأوضح ما ظهر ذلك في قواعدِ رسمِ الهمزة وسطاً وطرفاً من الباب الأول، وفي قواعدِ رسمِ الألف اللينة طرفاً من الباب الثاني. وسيأتي في الملاحظات التفصيلية الموزّعة على الأبواب فضلُ بيانٍ وتوثيق.

٢ - إيراد السماعي غُفلاً من النصّ أو من التنبيه عليه، إذ كان قليلاً يُحفظ ولا يُقاس عليه، كما في الأسماء السماعية المعدودة المبدوءة بهمزة الوصل (ص ١٩) فقد ذُكرت بعد مواضع همزة الوصل دون أيّ تنبيه أو إشارة إلى ذلك، واللفظ ثمة: «ووقعت هذه الألف في طائفة من الأسماء منها: اسم، اسمان، اثنان، اثنين، اثنتان، اثنتين، ابن، ابنة، امرؤ [امراً وامرئ] امرأة، امرأتان، أيمن الله [ألف هذه الكلمة ألف وصل عند النحاة، وهمزة قطع عند آخرين، أما أيمن الله فهمزتها همزة قطع]».

٣ - مضت الإشارةُ إلى سقوط باب علامات الترقيم من (قواعد الإملاء) وقد لوحظ قلة التزامها أحياناً، أو عدم الدقة في التزامها، على أهميتها الكبيرة التي سلف بيانها^(١)، وفي غير قليلٍ ممّا نقلته

(١) انظر مثلاً: (ص ١٧) الفقرتين ج، د. ونحوه أيضاً كثير فيما نقلته عن «قواعد الإملاء» التي حافظتُ على ما ورد فيها من علامات الترقيم أيّاً كانت صورتها أو قَدَرها.

عن (قواعد الإملاء) ما يشيرُ إلى صحّة ذلك؛ لأنني حافظت فيه على صورته التي ورد بها مطبوعاً، لبيان ما فيه من ملاحظ.

٤ - العدول أحياناً عن المصطلحات العلمية الدقيقة المعتمدة في كتب قواعد الكتابة إلى عباراتٍ عامّة، أو مصطلحاتٍ خاصّة، جاءت غيرَ دقيقة، أو مجانيةً للصواب، وأحياناً لا سابق لها، ومن أمثله:

أ - تسمية الألف الزائدة طرفاً لتنوين النصب بأنها ألف مدّ (ص ١٧) والنصّ بتمامه «إذا لم تتصل الهمزة المتطرفة بما قبلها أو وقع قبلها واو المدّ أو واو ساكنة وكان الاسم منصوباً رُسمت الهمزة منفردة وألحقت ألف المدّ بآخر الاسم». وهذا غير صحيح، فهي ألف زائدة رسماً، ولا تنطق إلاّ عند الوقف، وتسقط من النطق وصلاً، وسيرد في الكلام على الهمزة المتطرفة زيادةً بيان.

ب - استعمال مصطلحات ذاتية أو تعبيرات غير دقيقة، لا تقرّها العربية، ولا أصل لها في كتب الأقدمين، ولا في المعتمد من كتب المعاصرين. وهذا بيّن فيما ورد تحت عنوان (ملاحظة) من تسمية همزة الوصل عند الابتداء بها «ألفاً مهموزة» بدل (تنطق همزة) وجعل رسمها «ألفاً غير مهموزة» بدل (ترسم ألفاً) واللفظ ثمة (ص ١٩): «إذا ابتدئ بألف الوصل نُطقت ألفاً مهموزة، ولكنها تُرسم ألفاً غير مهموزة، وإذا سُبقت بحرف أو اسم أو فعل (في الدرج) رُسمت ولم تُهمز». وظاهر أن الحديث عن نطقها ورسمها بدءاً ووصلاً كان غير دقيق، بل لا سابقة له، ومن المعلوم والمشهور أن في العربية

حرفين: الهمزة والألف، وليس فيها ألف مهموزة، ولا ألف أخرى غير مهموزة، وهذا إن لم يكن خطأً فهو تجوُّزٌ في العبارة غير مقبول.

ج - استعمال مصطلح «رسمت على ياء غير منقوطة» (ص ١٦ و ٢٣) وذلك في بيان صورة رسم الهمزة المتطرفة المكسور ما قبلها بدل: رسمت على صورة الياء، أو رُسمت ياءً، أو رسمت ياءً مُرْسَلَةً، أو مُهْمَلَةً، على حدِّ تعبير بعضهم. وهذا مصطلح مبتدعٌ لا أصل له، إذ ليس في العربية إلا الياء والألف اللينة التي ترسم على صورة الياء، إذا وقعت طرفاً في الأسماء والأفعال في الثلاثي، إن كانت منقلبةً عن ياء، وفيما فوق الثلاثي، أيّاً كان أصلها، ما لم تُسبق بياء، نحو (هُدَى - قَضَى - أعطى - انتهى - استغنى) على تفصيلٍ موضعه في قواعد رسم الألف اللينة طرفاً، وفي الأسماء المقصورة والأفعال المعتلة الناقصة في الصرف. وإن جاز في مثله أن يُقال للشُّداة من المتعلمين تيسيراً وتوضيحاً فلا يجوز إيرادُه في كتاب يصدر عن المجمع، يقتدي به الناس. ومن فضول القول الإشارةُ إلى أنه لا يُلتفت إلى ورود مثله في مصنّفات المحدثين التي حفل بعضها بإيراد الغثِّ والسمين، والصواب والخطأ، مما لا سبيل إلى حصره، ولا فائدة في تتبعه. وسيتكرّر نظيره في مواضع مختلفة، تغني الإشارةُ إليها هنا عن تكرار الحديث عنها.

د - استعمال تعبيرات غير قائمة، تجافي الدقة المتوخاة في كتاب مثله، يعلم أصول الكتابة الصحيحة، مثل قولهم (ص ١٦):

«خضعت لقواعد الهمزة المتوسطة أو فتحضع كتابة الهمزة لقواعد الهمزة المتوسطة». ومعلوم أن استعمال الخضوع للدلالة على رسم الهمزة وفق القاعدة هو خطأ شائع، وغير دقيق، ولو قيل: عُومِلَت معاملة الهمزة المتوسطة، لكان أولى. ومثله عبارة (١٧): «وُضِعَت على نبرة». وظاهر ما في مصطلح الوضع من عموم يجافي الدقة، ومن عدول غير مسوّغ عن المصطلح الشائع والدقيق: رُسِمَت أو كُتِبَت.

هـ - هناك أمثلة لظاهرة عدم إحكام الصياغة، وعدم الدقة أحياناً، والحشو والزيادة، بلا داعٍ أو مسوّغ، وأمثلته ظاهرة في كثير من الفقرات حتى في القواعد العامة، على تفاوتٍ فيما بينها، ومن أمثلة ذلك ما ورد في همزة الوصل (ص ١٩) تحت عنوان (ملاحظة) لدى تفصيل ما قد يسبق همزة الوصل من اسم أو حرف أو فعل، ثم إتباعها بالنص على أنها (في الدرّج) رُسمت، ولم تُهمز في النطق، مع أن مصطلح الدرّج المُعتمَد مُعْنٍ عن جميع ذلك.

و - اشتملت (قواعد الإملاء) على اجتهادات شخصية، وردت في مواضع مختلفة من بابي الهمزة، والزيادة والحذف، جاءت مصدريةً برأي القدماء غالباً، ومتبوعةً أحياناً بـ «والرأي» خلافاً لما ذهبوا إليه، وهي على الجملة: حذف الألف وسطاً من (مئة)، وحذف الواو من (عَمرو)، ورسم الهمزة المتوسطة المفردة بين واوين على واو (وَوُول)، ورسم الهمزة المتوسطة بعد واو ساكنة أو بعد واو مضمومة مشددة على واو (ضَوُّوك - تَبَوُّوك)، وإثبات

الألف المحذوفة وسطاً في أسماء الأعلام (الرحمان - ياسين - الحارث - مالك - إسماعيل - إبراهيم - إسحاق - هارون - وغيرها) ما عدا (الله - طه)، وإثبات ألف (يا) الندائية إذا اتصلت بالأعلام وبعض الأسماء المبدوءة بهمزة (يا أسعد - يا أهل - يا أيها - يا أيّتها)، وإثبات الواو المحذوفة وسطاً إذا سبقت بواو (داوود - طاووس - راووق - ناووس). وهذه الاجتهادات أو الآراء، وإن وافقت الصواب أحياناً، هي مسبقة بما ورد في بعض كتب قواعد الكتابة التي صدرت في النصف الثاني من القرن الماضي، دون أيّ إشارة إلى هذا في أيّ موضع منها^(١).



(١) انظر مثلاً «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» (ص ١٠٩ - ١٢٦)، الباب التاسع الموسوم بـ «قواعد الإملاء على بساط البحث» لعبد العليم إبراهيم. وهي منشورة على موضوعاتها في كتيب «قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية» لمحمد علي سلطاني.

الفصل الثاني

الملاحظات التفصيلية

□ ملاحظات على الباب الأول:

تضمّن هذا الباب الموسوم بـ (الهمزة) قواعد رسم الهمزة موزّعة على ثلاثة أقسام، أولها: الهمزة في أول الكلمة، وثانيها: الهمزة في وسط الكلمة، وثالثها: الهمزة المتطرفة، تلاها تنوين الأسماء، ثم همزة الوصل (ص ٧ - ٢٠). ويتّجه على ما سبق ملاحظٌ مختلفة سترد موزّعة على الموضوعات السابقة.

أولاً: الهمزة في أول الكلمة:

هناك جملةٌ ملاحظٌ على ما ورد في الحديث عن الهمزة أول الكلمة، وهي النوع الأول من باب الهمزة (ص ٧ - ١١):

١ - جاء بناءً الكلام ثمّةً خلاف المألوف الذي جرت عليه كتبٌ قواعد الكتابة من: بيان حقيقة الهمزة التي تقع في أول الكلمة، وأنها على نوعين، الأول: همزة الوصل (تعريفها، مواضعها، القياسية في الأفعال والأسماء والحروف، والسماعية في بضع كلمات، حركتها، حذفها). والثاني: همزة القطع (تعريفها، مواضعها في الأسماء والأفعال والحروف). وأما في (قواعد

الإملاء) فلم يكن حُطُّ همزتي الوصل والقطع فيها إلا بضعةً أسطرٍ من أصل خمس صفحات، جاءت على نحوٍ غير دقيق متداخلةً ومتقطعةً، والباقي تفصيلاتٌ وأمثلةٌ كثيرةٌ مقحمة، ليست من أصل الموضوع، من مثل: اجتماع همزة الوصل مع همزة القطع التي تقع فاءً في الثلاثي المهموز مجرداً، ومزیداً في الخماسي والسداسي، وفي مصادر تلك الأفعال. وموضع هذا كما هو معلوم الهمزة المتوسطة حكماً؛ لأن همزة فاء الكلمة تُعاملُ معاملةً الهمزة المتوسطة (ائت - ائترز - ائتلاف). ومن مثل: اجتماع همزتي قطع في أنواع من الكلمات، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، وما ينتج عنهما من إبدالهما ألفاً ممدودة (آمر - آنسه - آداب - آنية - آكل - آزره). وظاهر أن هذه التفصيلات وأمثلتها لا وجه لإيرادها هنا، ولذلك لم ترد في جُلِّ كتب قواعد الكتابة، إذ كان موضعها كتب الصرف.

٢ - جرى تأخير الكلام المفصل عن (همزة الوصل) وموضوعاتها إلى آخر باب الهمزة (ص ١٩ - ٢٠) أي: بعد تنوين الأسماء، وما سبقه من الهمزة المتطرفة، وقبلها المتوسطة. وهذا خلاف المنطق في الترتيب، وما استقرَّ عليه الأمر في كتب هذا العلم، وقد نتج عنه تجزئة أوصال الموضوع الواحد. على أن تفصيل الحديث عن همزة الوصل ثمة جاء غير منهجي ولا منظم، وتعوزه الدقة والتمام، خلاف ما تورده كتب قواعد الكتابة من موضوعات، تقدّمت الإشارة إليها آنفاً.

فقد اشتمل الحديثُ عنها على كلامٍ عامٍّ في أربعةٍ أسطرٍ عن علةٍ مجيء همزة الوصل، ووقوعها في أمرٍ الثلاثي وما فوق الرباعي في الأفعال والمصادر، ثم أُتبعَت بالأمثلة موزعةً على هذه المواضع الثلاثة، وُختمت بوقوع هذه الهمزة في طائفة من الأسماء، والنصّ في نهايتها على أنها تقع أيضاً في (أل) التعريف، وبعد ذلك ملاحظة عن نطقها بدءاً ووصلاً متبوعةً بأمثلةٍ توضّحها، تلتها ثلاثة أسطرٍ فقط عن همزة القطع مع أمثلةٍ عليها. ويتّجه على ذلك ملاحظٌ، منها:

أ - كان العدولُ عن تعريف همزة الوصل إلى كلامٍ عامٍّ يعلّل مجيئها، دون أن يُحدّد طبيعتها بما يميزها عن همزة القطع، غير صائبٍ وخلاف المألوف والمشهور فضلاً عن المنهج العلمي.

ب - إيجازُ الإشارة إلى المواضع ثم إيرادها مفصلةً تحت الأمثلة، جاء غير سديد، فقد كان الصوابُ إيرادها موزعةً على مواضعها في نوعين: القياسي في الأفعال والأسماء والحروف، ثم السماعي في الكلمات المعروفة.

ج - إهمالُ النصّ على أن ورودها في طائفة من الأسماء هو أمرٌ سماعيٌّ، ولو كان تركُ النصّ عليه مُغنياً عن التصريح به، إذ قد يُفهم استنتاجاً، لما نصّت عليه كتبُ قواعد الكتابة.

٣ - جاء الحديثُ عن همزة القطع غايةً في الإيجاز، وعلى نحوٍ مُخلٍّ (ص ٢٠) فقد سقطت من العنوان المتقدم «همزة الوصل» وكان حظُّها ثلاثة أسطرٍ في نهاية الحديث عن همزة الوصل متبوعةً

ببضعة أمثلةٍ اكتفاءً بما ورد في همزة الوصل؛ لأن الهمزة في غير تلك المواضع تكون همزة قطع، ومع ذلك جاءت غير دقيقة، واقتصرَ فيها على الإشارة إلى أنها ترد «في جميع الحروف باستثناء (أل) التعريف، وفي جميع الأسماء باستثناء الأسماء المذكورة آنفاً». والوجه أن تُذكرَ همزة القطع في العنوان مقرونةً بقسيمتها همزة الوصل، وأن يُذكرَ تعريفها بما يكشفُ عن ماهيتها وصورتها، وأن تُذكرَ مواضعها موزعةً على الأسماء والأفعال والحروف، كما جرى عليه الأمرُ في كتب قواعد الكتابة، وهذا أولى من إقحام ما لا علاقة له بالموضوع. على أن فيها إلى ذلك نقصاً، يبدو جلياً في سقوط الإشارة هنا إلى موضعها في الأفعال في كلِّ من: الثلاثي المهموز الفاء، والثلاثي المزيد بالهمزة في أوله في الماضي والأمر والمصدر (الرباعي): (أمر - أكرم - أكرم - إكرام). وأما عدمُ الدقة فمرده إلى النصّ على أنها تكون في جميع الحروف باستثناء (أل) التعريف، والأولى أن يقال في التعبير عنها: تكون في جميع حروف المعاني المبدوءة بهمزة ما عدا (أل) التعريف.

ثانياً: الهمزة التي في وسط الكلمة:

ثمّة ملاحظٌ على النوع الثاني، وهو (الهمزة التي في وسط الكلمة) فقد استغرق الحديثُ عنها أربع صفحات (١٢ - ١٥) من (قواعد الإملاء):

١ - استُهلَّ بعنوان «القاعدة العامة» وردت تحته ثلاثة أسطر جاءت أقرب إلى الشرح والتفصيل منها إلى القاعدة أو القانون، إذ

اقتُصِرَ فيها على النظر إلى حركة الهمزة وحركة ما قبلها، ثم رسمها في صورة أقوى الحركتين، ثم بيان ترتيب الحركات، تلتها تطبيقاتٌ على القاعدة العامّة في ثلاثة فروع، بينهما ملاحظتان. ويتّجه على ما سُمّي بالقاعدة العامّة نقصٌ وقدرٌ من عدم الدقّة والإحكام، فقد أهملت الإشارةُ إلى التوسط العارض للهمزة، وهو ما يسميه بعضهم بالهمزة شبه المتوسطة، وجاء الحديثُ عنها في الهمزة المتطرفة (ص ١٦) ونُصّ عليه ثمّة أنها تخضع لقواعد الهمزة المتوسطة. والوجهُ النصُّ على التوسط العارض في موضعه من قاعدة الهمزة المتوسطة، وإيرادُ أمثله فيها، كما يجب إعادة النظر في القاعدة العامّة لتكون محكمةً موجزةً، نحو قولنا: تُرسمُ الهمزة المتوسطة على حرف يناسبُ أقوى الحركتين سواء أكان توسّطها أصلياً أم عارضاً.

٢ - وردت ملاحظةٌ في نحو ثلاثة أسطرٍ عن زيادة القدماء الألف في لفظ (مائة) لدواعٍ زالت بإعجام العربية، تلاها اقتراح كتابتها بحذف الألف وفق القاعدة العامّة خلافاً للقدماء، وذلك آخر «تطبيقات على القاعدة العامّة» للهمزة المتوسطة إن كانت مكسورةً أو كان ما قبلها مكسوراً (ص ١٣). وظاهر أن موضوع الملاحظة من قضايا باب الزيادة والحذف في الحروف لدى الحديث عن زيادة الألف وسطاً (ص ٢٨) ولكنه اقتصر ثمّة على زيادة الألف طرفاً، وأغفلت زيادتها أولاً ووسطاً، وذلك خلاف ما في كتب قواعد الكتابة.

٣ - حُتْمُ الكلامِ على الهمزة المتوسطة بـ (ملاحظات) خمس، تضمنت ثلاثاً منها أرقامها (٣ و ٤ و ٥) الحالاتِ الشاذَّة المشهورة في الهمزة المتوسطة، دون أيِّ إشارةٍ إلى أنها تخرج عن القاعدة أو شاذَّة، على ملاحظ فيها سترد قريباً.

أ - خُصِّصَت الملاحظة الأولى منها للهمزة المتوسطة التي تُرسم مفردةً لوقوعها بين واوين كراهيةً توالي الأمثال على رأي القدماء مثل (وؤُول) وكان الرأيُّ كتابتها على واو وفق القاعدة. وهذا اجتهادٌ يخالف المألوف والمشهورَ قديماً وحديثاً من قواعد الكتابة والشروط المتوخَّاة التي مضت في التقديم من الحرص على إبقاء الصلة بين كتابتنا وكتابة الأقدمين. أعتقد أن منهج الأقدمين أولى بالاتباع؛ لأن استكراههم رسم ثلاث واواتٍ له ما يسوغه، وهذا يبدو جلياً بالموازنة بين الصورتين في نحو (مَوْؤُودة - مَوْؤُودة).

ب - وكانت الملاحظة الثانية خاصةً باجتماع الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بفتح مع ألف المدِّ، وإبدالهما مدَّة فوق الألف (شَام - مَال). وهذه لا بأس في إيرادها هنا، وإن كان موضعها كتب الصرف في أحكام التقاء الهمزة والألف.

وأما حالاتُ الشذوذ في الهمزة التي في وسط الكلمة فهي مشهورةٌ، وترتبطُ بحروف المدِّ الثلاثة التي تسبقها، الأولى: الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد ألف ترسم مفردةً مثل (براءة - تساءل). والثانية: الهمزة المتوسطة المفتوحة أو المضمومة بعد واو ساكنة ترسم مفردةً مثل (مروءة - ضوؤه). وهذا خلاف ما ورد في (قواعد

الإملاء) فقد جعلت الشاذة، وهي المتوسطة المضمومة بعد واو ساكنة مع القياسية، وهي المضمومة بعد واو مضمومة مشددة، ونُصّ على أنهما ترسمان على واو (ضَوْوُك - تَنْوُوُنَ - تَبَوُّوُك) ونُصّ على أنه خلاف ما جرى عليه القدماء من رسم الهمزة مفردة. أرى أن الفصل بين حالتي الشذوذ في الهمزة المتوسطة المفتوحة والمضمومة بعد واو ساكنة اجتهادٌ غيرٌ صائب، وإن وافق بعض ما ورد في الكتب. وأما كراهية توالي الأمثال فقد مضى الحديث عن مثله في الملاحظة الأولى بما يغني عن الإعادة. والثالثة: الهمزة المتوسطة المفتوحة أو المضمومة بعد ياء ساكنة تُرسم على نبرة مثل (بَيْئَة - فَيْئَة).

ثالثاً: الهمزة المتطرفة:

كذلك يتّجه على النوع الثالث المخصّص لـ (الهمزة المتطرفة) (ص ١٦ - ١٧) بعض الملاحظات:

- أولها: يتعلق بلفظ القاعدة العامّة، فقد جاء أقرب إلى الشرح منه إلى القاعدة المُحكّمة الموجزة، إذ نصّ على أنها «ترسم بحسب حركة ما قبلها، سواء أكان ما قبلها حرفاً صحيحاً أم معتلاً». وفي هذا إغفالٌ لجوهر القاعدة، وهو الرسم على صورة حرف يناسب حركة ما قبلها، فضلاً عن الحشو عند النص على طبيعة الحرف الذي قبلها، إن كان صحيحاً أو معتلاً؛ لأن القاعدة التي تحكمها هي حركة الحرف الذي قبلها، لا طبيعته صحّة واعتلالاً.

- ثانيها: يتصل بالفقرة (أ) التي تضمّنت شرحاً للقاعدة العامّة

والأمثلة عليها، إذ جاء في آخرها ما لفظه: «فإن كان ما قبل الهمزة المتطرفة ساكناً كتبت مفردةً مهما تكن حركتها، سواء في الاسم أو في الفعل». وهذا مثلاً على زيادة ما لا داعي له من الاحتراز في الحركة أو في نوع الكلمة اسماً كانت أو فعلاً، إذ يكفي أن يقال في القاعدة: «فإن كان ما قبلها ساكناً كُتبت مفردةً. وأما التعبير عن سابقتها بلفظ: «وإن كان ما قبلها مكسوراً رسمت على ياء غير منقوطة». فقد مضى الحديثُ عنه.

- اشتملت الفقرةُ (ب) من الهمزة المتطرفة على الهمزة المتوسطة حُكماً، أو المتوسطة توسطاً عارضاً، أو شبه المتوسطة، مع أمثلتها، وقد مضت الإشارةُ إلى سقوطها من موضعها في الهمزة المتوسطة في التعريف والشرح في الفقرة (أ) من (٣). ويتّجه عليها ملاحظتان، الأولى: علميةٌ، وذلك في التعبير عنها بلغة أقرب إلى الشرح والتفصيل منها إلى القاعدة المُحكّمة، والثانية: منهجية، لإيرادها في الهمزة المتطرفة خلافاً للقاعدة والمشهور والمُعتمَد في قواعد الكتابة، ثم النصّ عليها بأن واحد أنها تخضع لقواعد الهمزة المتوسطة، واللفظ ثمة: «إذا وقع بعد الهمزة المتطرفة ضمير نصب أو ضمير جر أو ياء المتكلم أو واو الجماعة خضعت لقواعد الهمزة المتوسطة». وهذا التفصيلُ حشوٌّ يغني عنه كلمة واحدة آخر تعريف الهمزة المتوسطة بأنها «ترسم على حرف يناسب أقوى الحركتين سواء أكان توسطها أصلياً أم عارضاً». وأما استعمال كلمة (خضعت) فقد مضى بيان ما فيها.

- تضمنت الفقرة (ج) الحالة الشاذة الوحيدة في الهمزة المتطرفة عندما تكون مفردة قبل تنوين النصب، وقبلها حرف يقبل الوصل بما بعده، فإنها ترسم خلاف القاعدة على نبرة، مثل (عَبْنَا - شَيْئًا). وقد جاء لفظ القاعدة غير محكم، ولم يُنصّ فيه على شدوذها، ولفظها ثمة: «إذا سبقت الهمزة المتطرفة بياء المدّ أو ياء أصلية، وكان الاسم منصوباً وُضِعَتْ على نبرة وألحقت بها الألف». والملاحظ أن غياب التفريق بين ما تنطبق عليه القاعدة وما يشذ عنها كان سمةً عامةً في (قواعد الإملاء) وكأن المنهج المتبع هو جمع كلّ التفصيلات والشروح والأمثلة تحت القاعدة موزعةً على فقرات كثيرة بلا منهج ينتظمها، أو يسوّغ تعددها وموضوعاتها، وقد مضى نظيره فيما شذ عن الهمزة المتوسطة، وسيأتي لاحقاً ما يؤكده. وأما استعمال كلمة (وضعت) في التعريف المتقدم موضع المصطلح الشائع المعتمد في كتب قواعد الكتابة (رُسمت أو كُتبت) فقد سبقت الإشارة إليه بما يعني عن تكراره.

- وأمّا الفقرة (د) فقد جاءت في تسعة أسطر، وتضمنت أمرين، لا وجه لإيرادهما:

أولهما: يتناول صورة الهمزة المتطرفة التي ترسم مفردة لسكون ما قبلها، صحيحاً كان أو مدّاً، متبوعةً بتنوين النصب، أو غير متبوعة، مثل (جُزءاً - هُدوءاً - ضوءاً). وهذه حالة تستغرقها القاعدة، لا تحتاج إلى أفرادها بنوع مستقلّ. وأمّا صياغتها فلم تكن محكمة، فضلاً عما فيها من خطأ في المصطلح واللغة، واللفظ ثمة: «إذا

لم تتصل الهمزة المتطرفة بما قبلها أو وقع قبلها واو المدّ أو واو ساكنة وكان الاسم منصوباً رسمت الهمزة منفردةً وألحقت ألف المدّ بآخر الاسم». وظاهر أن تسمية الألف الزائدة لتنوين النصب بأنها (ألف المدّ) كلام غير دقيق، مضت الإشارة إليه.

وثانيهما: كان تكراراً لما سبق في الفقرة السابقة (ج) إذا اتصلت الهمزة بما قبلها، مثل (بُطْناً - شَيْئاً).

- كذلك جاءت الفقرة الأخيرة (هـ) مقحمةً، وهي تخصّ إحدى الحالات الأربع المستثناة من زيادة الألف طرفاً لتنوين النصب، وذلك إذا كانت الكلمة منتهيةً بهمزة بعد ألف، مثل (قضاء). ومعلوم أن هذه الحالات موضعها بابُّ الزيادة والحذف في الحروف (ص ٢٨) وهي في زيادة الألف طرفاً. ولا يسوغُ إيرادها هنا لمجرد التنبيه على أن تنوين النصب يكون فوق الهمزة دون زيادة الألف، ولو صحَّ ذلك لكان الواجبُ الاستقصاءُ بإيراد الحالة الثانية الشبيهة بها، وهي الهمزة المتطرفة فوق ألف، إذا نُوتت تنوينَ النصب، فإن التنوين يرسم فوق الهمزة، ولا تُزاد فيها الألفُ، مثل (ملجاً - نبأً).

لقد سبقت الإشارةُ في صدر الملاحظات العامة إلى أن إيراد (تنوين الأسماء) في الباب الأول المخصص للهمزة عقب الهمزة المتطرفة (ص ١٨) مقحّمٌ لا وجه له، ولا يسوّغه وروده في بعض المصنفات. وأمّا وجودُ علاقةٍ بين تنوينِ النصب ورسمِ الهمزة المتطرفة المفردة، سواء أكان ما قبلها حرفاً مفصلاً أو موصولاً، فقد جرى عرضه مفصلاً مع أمثله في صفحة كاملة (ص ١٧).

□ ملاحظات على الباب الثاني :

اشتمل البابُ الثاني الموسومُ بـ (الألف اللينة) على قواعد رسم الألف اللينة موزعةً على أقسام ثلاثة، أولها: الألف اللينة في وسط الكلمة، وثانيها: الألف اللينة في آخر الكلمة، وثالثها: الألف اللينة في الأسماء الأعجمية (ص ٢١ - ٢٥). ويتجه على ما ورد في هذا الباب جملةً ملاحظ، يمكن إيجازها بما يلي:

١ - جاءت القاعدةُ العامَّةُ للألف اللينة في وسط الكلمة غيرَ دقيقة، وشابها نقصٌ وزيادة، إذ أغفل مصطلحَ التوسُّطِ العارضِ، وأقحم فيها مصطلحَ المحوِّلة عن الأصل، ومصطلحَ الزيادة، ولذلك وردت الأمثلةُ ناقصةً؛ لأنها خلت من أمثلة أنواعِ التوسُّطِ العارضِ في الأفعال والأسماء والحروف، ولفظها «ترسم الألف اللينة التي تقع في وسط الكلمة ألفاً في جميع الأحوال سواء أكان توسُّطها من حيث الأصل أم كانت محوِّلة عن أصل أم زيادة، وسواء أوقعت في اسم أم في فعل». وقد كان يغني عن هذه القاعدة المطوَّلة القول: تُرسم الألف اللينة في وسط الكلمة ألفاً سواء أكان توسُّطها أصلياً أم عارضاً. وأمَّا إقحامُ «المحوِّلة عن أصل» في مقابل الألف اللينة المتوسطة توسطاً عارضاً، فلا وجه له، ولا سابقة له في كتاب معتمد من كتب هذا العلم. وبنحوه إقحامُ مصطلح «المزيدة» مقابل التوسط الأصلي والعارض للألف اللينة، ويصح فيه ما سبق آنفاً، ولا مسوغٌ لذكرها أيضاً؛ لأن ألف الزيادة في مثل «مُتمايز - سابق» صورتها واحدة، ولا أصل لها انقلبت عنه من واو أو ياء، كما في

أنواع الألفات اللينة المتوسطةً توسطاً أصلياً أو عارضاً في الأسماء والأفعال. وأمّا الأمثلة التي أعقبتها فقد زيد فيها أمثلة الألف المزيّدة المتقدّمة التي لا داعي لها، وأسقط منها أمثلة أنواع الكلمات التي يقع فيها التوسُّط العارض، وهي: الأسماء المقصورة المضافة إلى الضمائر، مثل (فتاك - هُداي - رضاك) والأفعال المعتلة الناقصة المتصلةً بضمائر النصب، مثل (يرضاه - يخشاك - هُداني) وبعض حروف الجرّ متصلةً بـ (ما) الاستفهامية، مثل: إلام؟ علام؟ حتّام؟ وهذه الحروف سقطت أيضاً الإشارة إليها في آخر القاعدة التي اقتصر على وقوع الألف اللينة المتوسطة في الاسم أو الفعل.

٢ - اختص النوع الثاني من هذا الباب بالألف اللينة في آخر الكلمة (ص ٢٢ - ٢٥) وقد صُدّر بأن رسمها يخضع للقواعد الآتية، جرى توزيعها على خمسة أقسام أو أحرفٍ بترتيب أبجد، تخللتها ملاحظتان. ويتّجه على تلك القواعد والتفريعات والملاحظات جُملة أمور، أظهرها: أن صياغة تلك القواعد جاءت غير محكمة، فقد اعتورها قَدْرُ من: الحشو، والزيادة في التفرّيع والتقسيم بلا مسوّغ، والنقص، ومجافاة الدقّة، والتباين في المنهج، والتداخل في الموضوعات، وتقطيع أجزاء الموضوع الواحد:

أ - مثال الحشو القاعدتان، الأولى وهي (أ) المعقودة لحروف المعاني المنتهية بألف لينة، والثانية وهي (ب) الخاصّة بالألف اللينة في الأسماء المبنية، حيث أُقحم فيهما النصُّ على عدد الأحرف التي يمكن أن تسبق الألف اللينة. وهو ما لا داعي له، ولا فائدة منه،

ولا يترتب عليه شيءٌ يغيّر من رسمها، ولذلك لم تذكره كتبُ قواعد الكتابة، ثم ما نتج عنه من طول القاعدة بلا مسوّغ، ولفظه (ص ٢٢): «أ - ترسم ألفاً في الحروف مطلقاً سواء وقعت بعد حرف أم حرفين أم ثلاثة أحرف». ومثله أيضاً: «ب - ترسم ألفاً في الأسماء المبنية سواء وقعت بعد حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف». وقد كان يغني في الأولى القول: ترسم الألف اللينة في حروف المعاني ألفاً. وفي الثانية القول: ترسم الألف اللينة في الأسماء المبنية ألفاً.

ب - ومثالُ الزيادة في التفرّيع والتقسيم بلا مسوّغٍ إقحامُ القاعدة الثالثة (ج) المتعلقة بألفِ الثنية بأنها «ترسم ألفاً سواء وقعت في ضمير أو اسم أو فعل». وهذا، على ما فيه من تزيّد في التفرّيع بلا طائل، موضعُ نظر، فالضمايرُ البارزةُ المنتهية بألف نحو (أنتما - هما) تدخل في جملة الأسماء المبنية التي تقدم بيانُ قاعدتها، وألفُ الثنية أياً كانت علامةً أم ضميراً ليست منقلبةً عن أصلٍ كما في أصل الألف اللينة المتطرفة في الأسماء والأفعال، فضلاً عن أنها لا تُرسم إلا بصورةٍ واحدةٍ، ولذلك خلت من ذكرها كتبُ قواعد الكتابة إلا ما ندر وشدّ.

وظاهرٌ ما في العبارة أيضاً من تجوّزٍ بدا جلياً في سقوط همزة التسوية قبل (وقعت) وفي استعمال (أو) بدل (أم) المعادلة لهزمة التسوية، وقد تكرّر نظيره في عدّة مواضع. وهذا - وإن أجازته مجمع اللغة العربية بالقاهرة - هو خلافُ المشهور والأفصح وما عليه

التنزيلُ الحكيمُ وجمهورُ كلامِ العرب، وإن اغتُفِرَ مثله للطلبة وغير المختصين وعامة المثقفين فلا يُغْتَفَرُ لذوي الاختصاص ومن فوقهم من النخبة، ولا شك أن المأمولَ من الهيئات العلمية المعنية بالحفاظ على اللغة العربية كالمجامع اللغوية وغيرها أن يجيء ما يصدر عنها موافقاً لأعلى الأساليب وأفصحها، إذ كانت قدوةً للناس في جميع ما يصدرُ عنها.

ج - ومثالُ التزيّد وعدمِ الدقّة ما جاء في القاعدة (د) (ص ٢٣) المتعلقة بالألف اللينة في الثلاثي من الأسماء والأفعال التي ترسم بحسب أصلها، فقد زيد فيها «أو مصدر» بعد النصّ على الاسم والفعل، وكأنه قسم ثالث، ولا يخفى أن المصدر يندرج في الاسم، وهو من أقسامه، يدلّ على ذلك الأمثلة الكثيرة التي وردت موزعةً على الأصلين الواوي واليائي في الأفعال والأسماء دون المصدر.

د - ومثالُ التداخل مع عدمِ الدقّة والنقصِ إتباعِ القاعدة السابقة ببيان طرق كيفية معرفة الأصل في الفعل، وذلك بإسناده إلى ضمائر الرفع، أو معرفة صيغة مضارعه، أو مصدره، ثم إيراد تطبيق عليها، وإتباعها ببيان معرفة الأصل في الاسم بتثنيته أو بجمعه، ثم ختمه بملاحظة تتعلق برسم الألف اللينة في الأفعال الواوية واليائية. ومعلوم أن هذا موضوعٌ مستقلٌّ عن قواعدِ رسم الألف اللينة طرفاً، ومثله يحتاج إلى عنوانٍ مفردٍ عقبَ تلك القواعد، وإن كان مرتبطاً بواحدة منها، وعلى ذلك كثيرٌ من المصنّفين في قواعد الكتابة. وبنحوه إقحامُ التنبيهِ على الأفعال المشتركة بالواو والياء، والتدليلُ

عليها بأمثلةٍ مختارةٍ في آخر القاعدة تحت عنوان ملاحظة (ص ٢٤) فقد كان الأولى أن تفرّد بعنوان جديدٍ مستقلٍّ بعد تلك القواعد، فضلاً عما وقع في العبارة من ترخّص في استعمال (أو) التي لأحد الشيين موضعَ الواو التي للعطف، وذلك في قوله: «ثمة أفعال تكون واوية ويائية، فتكتب بالألف أو بالياء»؛ لأن استعمال (أو) هنا يدلّ على أنها ترسم بأحد الوجهين لا بكليهما، كما تفيده الواو، يؤكّد ذلك إيرادُ أمثلةٍ أربعةٍ أفعالٍ بالوجهين معطوفةً بالواو. وأما النقصُ فظهر جلياً في قصر معرفة الأصل في الاسم على التثنية والجمع، وإغفال الردّ إلى المفرد، إن كانت الكلمة جمعاً، نحو (قري وقرية).

ولا يخفى ما في عبارة الأصل من تجوّز «ولمعرفة الأصل في الفعل» بدل قولهم: ولمعرفة أصل الألف اللينة في الأفعال المعتلة الناقصة. وفي نظيرها: «ولمعرفة الأصل في الاسم» في موضع قولهم: ولمعرفة أصل الألف اللينة في الأسماء المقصورة.

هـ - ومثال التباين في المنهج ما تلا القاعدة (د) بعد أمثلة الأصل الواوي واليائي في الثلاثي من الأسماء والأفعال، ثم تفصيل كيفية معرفة أصل الألف اللينة فيهما، فقد خُتم بالتنبيه على أنه «إذا كان الاسم اسم جنس أو مصدرًا يرجع إلى فعله». فقد ورد غُفلاً من التديل عليه بأمثلة مع مسيس الحاجة إليه في اسم الجنس خصوصاً، وعدم الحاجة إليه في (الاسم المصدر) لما سبق من أن معرفة المصدر واحدة من ثلاث طرق، يُعرف بها أصل الألف اللينة في الأفعال نحو (سعى: السعي).

و - ومثالُ عدم الإحكام والدقة والحشو والزيادة ما جاء في القاعدة (هـ) (ص ٢٤) الخاصة برسمها فيما فوق الثلاثي من الأسماء والأفعال، فقد ورد لفظها: «إذا وقعت الألف اللينة في نهاية كلمة تجاوز ثلاثة أحرف فعلاً كانت أو اسماً رسمت في صورة الياء». وقد كان في الوسع التعبيرُ عنها بأوجز من ذلك وأدق، كأن يقال في الألف اللينة طرفاً أنها: ترسم ياءً أو على صورة الياء فيما فوق الثلاثي في الأسماء والأفعال. وليس «في صورة الياء» كما ورد. وبنحوه أيضاً ختم القاعدة وأمثلتها (ص ٢٥) بأن «هذه الألف تقلب ياءً في المثنى وفيما يجمع بألف وتاء مزيدتين على صيغة جمع المؤنث السالم».

ولا يخفى أن هذا الكلام مقحمٌ بلا مسوغٍ يقتضيه، وموضعه معلومٌ في كتب الصرف والنحو، كما أنه ليس مقصوراً على الألف اللينة فيما فوق الثلاثي في الأسماء والأفعال، بل ينطبق أيضاً على الثلاثي، فضلاً عما فيه من تكثُرٍ وإطالةٍ بدت واضحةً في النص على اسمين لمسمّى واحد، بما لا لبس فيه، وهو «فيما يجمع بألف وتاء مزيدتين على صيغة جمع المؤنث السالم» وكأنهما متغايران، أو كأن الثاني صيغةٌ من الصيغ التي يرد عليها الأول.

ز - ومثالُ القطع لأجزاء الموضوع الواحد مع عدم الدقة ما ورد في ختم قواعد رسم الألف اللينة تحت عنوان (ملاحظة) (ص ٢٥) ولفظه: «استثناء من القاعدة السابقة ترسم الألف اللينة ألفاً إذا وقع قبل نهاية الفعل ياء» وإتباعها بالأمثلة. وحقّ هذا الاستثناء أن يجيء

في موضعه من قاعدة رسم الألف اللينة ياءً في الثلاثي، إن كانت منقلبةً عن ياء، وفيما فوق الثلاثي، في الأسماء والأفعال معاً، لا في الأفعال وحدها كما ورد في القواعد والأمثلة التي تلتها، نحو (دنيا - ثرياً - يعيا - حياً - استحيا). ولهذا نظائر وردت في مواضع أخرى، جرى فيها فصلُ الاستثناء عن القاعدة، وإفراؤه متأخراً بملاحظة.

ح - ومن أمثلة تباين المنهج إيراد بعض استثناءات تلك القواعد عقب القاعدة وأمثلتها، كما في رسم الألف اللينة في الحروف وفي الأسماء المبنية، وإفراها تحت عنوان (ملاحظة) في رسمها فيما فوق الثلاثي من الأسماء والأفعال. ومعلوم ما يقتضيه المنهج من وجوب أن يجري الأمر على سنن واحد في الاستثناءات.

٣ - أما النوع الثالث من الباب الثاني فقد اختص بالألف اللينة في الأسماء الأعجمية (ص ٢٦ - ٢٧) حيث استهلَّ بالقاعدة العامة وما تلاها من أمثلة، جاءت موزعةً على الحروف الأبجدية: (أ) الثلاثي وما فوقه. (ب) أسماء المدن والقرى في بلاد الشام والعراق. (ج) أسماء القارات والدول والمدن والأعلام الأجنبية. (د) الأسماء المستثناة من ذلك قديمةً وحديثةً. (هـ) استبدال القدماء التاء المربوطة بالألف في الأسماء الأعجمية في الأندلس وغيرها. ويتَّجه على ما سبق الملاحظُ الآتية:

أ - تقدمت الإشارة في الملاحظات العامة (٢) إلى خطأ اقتطاع الألف اللينة في آخر الأسماء الأعجمية من القسم الثاني الخاص بالألف اللينة آخر الكلمة، وجعلها قسماً ثالثاً مفرداً، مع

إسقاط الإشارة إلى موضعها، وهي كلمة (آخر) من العنوان، ممّا نتج عنه تقطيع أوصال الموضوع الواحد بلا وجه مسوّغ، وذلك في مقابل القسم الأول (الألف اللينة في وسط الكلمة).

ب - استغرقت قاعدة هذا النوع وأمثله وتفريعاتها نحواً من صفتين، وقد كان في الوسع تقديم ذلك في بضعة أسطر تتضمن القاعدة والأمثلة المنضبطة والشاذة في موضعها من النوع الثاني الخاص بأنواع الكلمات التي تقع فيها الألف اللينة طرفاً، وذلك بعد حذف ما ورد حشواً أو زيادةً في المادة أو في التفرع والتقسيم بلا داع، مما لا نجد نظيراً له في الكتب المعتمدة، فلا حاجة إلى التنبيه على ما جرى عليه القدماء في رسم الأعلام الأجنبية بالتاء المربوطة في الأندلس والمشرق والمغرب، والحديث عن قاعدة رسم الألف اللينة طرفاً في الأسماء الأجنبية.

□ ملاحظات على الباب الثالث:

استغرق هذا الباب (الزيادة والحذف في الحروف) ست صفحات (ص ٢٨ - ٣٣). ومعلوم أنه من الأبواب المهمة في قواعد الإملاء، وذلك لأن الكتابة العربية تحوي حروفاً تُراد رسماً (كتابةً) ولا يُنطق بها، وحروفاً تحذف رسماً ويُنطق بها، وهي بنوعها قليلة جداً، تحكّمها قواعد مطردة أو معياريةً خلافاً لكثير من اللغات المعاصرة التي تتسع فيها وجوه التباين بين المكتوب والمنطوق به، كما سلفت الإشارة إلى هذا في صدر المقال. وطبيعي أن يجيء هذا الباب في نوعين:

- النوع الأول: (الزيادة في الحروف) (ص ٢٨ - ٢٩) واقتصر فيه على مواضع زيادة حرفي: الألف والواو، وجاءت بينهما ألف الإطلاق (ص ٢٩) بعنوان مفرد. ويتّجه على ما ورد ثمة جُملة ملاحظ:

١ - نُصّر في مستهلّ الحديث عن الزيادة في الحروف على أنه «لا يزداد في الكتابة العربية إلا حرفان هما الألف والواو». وهذا غير دقيق؛ لأن هاء السكت تزداد على أواخر الكلمات المنتهية بحركة بناء لازمة وجوباً أو جوازاً، وهي تُنطق وقفاً، وتسقط لفظاً في درج الكلام، وهذا هو الاختيار عند النحويين، وأجاز بعضهم لفظها وقفاً ودرجاً^(١) نحو (فه - ره - ماليه - سلطانيه - لم يرمه أو لم يرم). فإن اعتُذر عن إسقاطها باختلافها عن الألف والواو في الزيادة، فالجواب عنه أن ألف الإطلاق التي لا وجه لإيرادها أصلاً؛ لأنها تُزاد رسماً ولفظاً، قد وردت في «قواعد الإملاء» كما مضى قريباً، وهي بهذا أولى بالإسقاط من هاء السكت.

٢ - اقتصر في زيادة الألف في الفقرة (أ) على وقوعها طرفاً

(١) «تاريخ الكتابة العربية وتطورها» (٢/٤٠٨ - ٤١٠)، و«أصول الإملاء» (ص ١١٦)، و«فنّ الكتابة» (ص ٤٣)، و«الواضح في الإملاء والترقيم» (ص ٤١)، و«الإملاء الميسر» (ص ٨٢)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٤٥ - ٤٦)، و«الإملاء والخط» (ص ١٠٨ - ١٠٩)، و«تعلم الإملاء وتعليمه» (ص ٤٥ - ٤٧)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٣٩ - ١٤٠)، و«الإملاء المبسط» (ص ٨٢)، و«صوى الإملاء» (ص ١٣٣)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٦١ - ٦٢) (محمود سعيد).

نهاية الكلمة في موضعين، أولهما: أَلْفُ التفریق بعد واو ضمیر الجمع في الماضي والأمر والمضارع منصوباً ومجزوماً، وثانيهما: أَلْفُ الإِطْلَاقِ نهاية البيت المنصوب الرويِّ، مع الأمثلة لكلٍّ منهما.

وهذا أيضاً غيرٌ دقيق، ويشوبه نقصٌ غيرٌ قليل، آيةٌ ذلك أن هناك ثلاثة أنواعٍ من الألفات المزيدة لم ترد هنا في موضعها، وهي:

- الأولى: الألفُ التي تُزاد أولاً في جميع مواضع ألف الوصل (همزة الوصل) في الأفعال والأسماء و(أل) التعريف؛ لأنها في حقيقتها أَلْفٌ زائدةٌ يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن بعدها، تنطقُ همزةً في البدء، وتسقطُ في الدَّرَجِ، وعلى هذا كثيرٌ من كتب قواعد الكتابة.

- والثانية: الألفُ التي تُزاد وسطاً في كلمة (مائة) لعلّةٍ معروفة، والعجيبُ أنها سقطت من موضعها هنا، وأدرجت في الكلام على الهمزة المتوسطة تحت عنوان (ملاحظة) (ص ١٣) نصّها: «كتب القدماء لفظ (مئة) بزيادة ألف قبل الهمزة (مائة) ولم يبق ثمة ضرورة لزيادة الألف لالتزام النقط في كتابتنا اليوم خلافاً للقدماء فتكتب وفق القاعدة العامة». وظاهر أن موضعها في زيادة الألف وسطاً، ولا يُسَوِّغُ نقلَ الحديثِ عنها إلى قواعد رسم الهمزة المتوسطة الاجتهادُ المسبوقُ بحذف الألف، وأنها تكتبُ لذلك وفق القاعدة العامة.

- والثالثة: الألفُ التي تُزاد طرفاً لتنوين النصب، وهي على

شهرتها، وكثرة دورانها في الكلام، وورودها في كتب قواعد الكتابة المعتمدة في هذا الموضع، كان حظها الإغفال هنا، مع أنها أقحمت في نهاية الكلام على الهمزة المتطرفة (ص ١٨). يدلُّ على ذلك أنه نُصِّ فيها ثَمَّة على زيادتها، بلفظ «ويقتضي التنوين زيادة ألف على أواخر الأسماء المنصوبة غير الممنوعة من الصرف نكرة كانت أو علماً يقبل التنوين».

وهذا الكلام - على وروده في غير موضعه - تعوزُه الدقَّة والإحكام، إذ لا داعي لتفسير المراد من «الأسماء المنصوبة» بـ «غير الممنوعة من الصرف نكرة كانت أو علماً يقبل التنوين» فهو حشو، إذ تغني عنه كلمة واحدة هي (المنوَّنة) وصفاً للأسماء المنصوبة، فالنصُّ على التنوين كما هو معلوم يغني عن تقييدها بـ (غير الممنوعة من الصرف) وعن النصِّ على النكرة والعلم؛ لأن الأصل فيهما التنوين الذي لا يكون حيث الإضافة والتعريف بـ (أل). ولا يخفى أن الإشارة إلى مثله تُعدُّ من نافلة القول وفضوله، كما أن شهرتها تغني عن التوثيق.

٣ - وكذلك اقتصر في زيادة الواو (ب) على كلمة (أولى) وممدودها (أولاء - أولئك) وعلى كلمة (عمرو). والكلام في الموضوعين غير قائم، يشوبه نقص، وتعوزُه الدقَّة، كما أن ما صُدِّرَ بأنه «الرأي» في حذف واو (عمرو) يحتاج إلى إعادة نظر. دليل ذلك أن الواو تُزاد وسطاً في ثلاث كلمات، اقتصر «قواعد الإملاء» على واحدة منها (أولى - أولاء) وأسقطت (أولو/أولي) بمعنى

أصحاب، و(أولات) بمعنى صاحبات، دونما مسوِّغ، على شهرتهما في كتب هذا العلم، وكثرة ورودهما في القرآن الكريم. وأمّا زيادة الواو في آخر (عَمرو) فقد كان التعبير عن قاعدتها غير دقيق، فضلاً عمّا صاحبَه من اجتهاد غير صائب، واللفظ ثَمّة (ص ٢٩): «زاد القدماء الواو بعد راء اسم (عَمرو) تفریقاً بين (عَمَر) و(عَمرو). والرأي حذف هذه الواو والاكتفاء بوضع إشارة فتح فوق العين فنكتب (عَمَر)». وذلك لأن زيادة الواو في كلمة (عَمرو) مقيدة بحالتي الرفع والجرّ دونَ النصبِ مع التنوين بضوابط معروفة مشهورة، وجميع ذلك لم يُشرَ إليه، مما جعل حكاية قاعدتها مسرفة في التعميم، وبعيدة عن الدقة العلمية ولغة التخصص.

ونحوه الاجتهاد الذي تصدر به «والرأي» الذي يدلّ مُعرِّفاً بأل على أنه الصواب، مستبعداً غيره من آراء، على ما فيه من مخالفة للمشهور والشائع من قواعد الكتابة وأصول الأقدمين التي نصّت «قواعد الإملاء» في التقديم على شديد حرصها عليها، فضلاً عمّا فيه من تضحية مميزة جليّة تختصُّ بها العربية دون كثير من اللغات الأخرى، وهي ميزة الاقتصاد في الكتابة العربية، إذ تقتصر لغتنا في الأصل والأعمّ الأغلب على كتابة حروف المدّ (المصوّتات الطويلة) دون الحركات (المصوّتات القصيرة) إلا لداعٍ يقتضي الضبط بالشكل كلياً أو جزئياً. أحسب أن الاجتهاد بحذف الواو والضبط بإثبات حركتين: فتح العين وسكون الميم (عَمَر) لا يحلّ مشكلةً، ولا ييسر صعباً، كما أنه لن يُغري أحداً بالأخذ به، والعدول عما جرت به الأقدام، وألفه العام والخاص، وذلك لأمر، أظهرها ما في لغة

هذا «الرأي» من مجافاةٍ للدقة العلمية وعدولٍ عن المصطلحات المشهورة إلى كلام عامّ، ينأى عن لغة التخصص، تجلّى في التعبير عن الضبط بالشكل بفتح العين وسكون الميم في (عَمْر) باللفظ: «والاكتفاء بوضع إشارة فتح فوق العين». أعتقد أن استعمال مصطلح (إشارة فتح) في موضع (حركة الفتح) مبتدعٌ وغير مسبوق.

٤ - جرى إفراد «ألف الإطلاق» بعنوان بالحرف الأسود الفاحم وسط السطر (ص ٢٩) ما بين الحديث عن زيادة الألف وزيادة الواو، وكأنها موضوعٌ مستقلّ، دون أيّ مسوّغ لهذا الإفراد؛ لأنها فرعٌ عن زيادة الألف التي اقتصر فيها على موضعين: الألف التي تلي واو ضمير الجمع، وألف الإطلاق.

- النوع الثاني: اختصّ هذا النوع بالحروف التي تُحذف في الكتابة، غير أن العنوان ثمة اقتصر على كلمة «الحذف» واستغرق نحو أربع صفحات (ص ٣٠ - ٣٣).

ويتّجه عليها جُملةٌ ملاحظ، تؤوّل إلى عدم الدقة، والنقص، والحشو، والأخطاء العلمية والمنهجية، يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - استُهلّ الحديث عن (الحذف) بأنه «يقع الحذف في مذاهب القدماء في حرفين فقط، هما الألف والواو». وهذا القطع بقصر الحذف على حرفين منسوباً إلى مذاهب القدماء لا يُسلم به، فهناك حروفٌ أخرى يقع فيها الحذف لدى القدماء والمحدثين، أشهرها حرفان، هما:

- (أل) التعريف: وذلك في نوعين من الكلمات، أولاهما:

الأسماء المبدوءة باللام إذا دخلت عليها (أل) ثم دخل عليها لامٌ مكسورة أو مفتوحة، نحو: لَلْبَيْنُ - لَلْبَيْنِ، لَلْحَمُ - لَلْحَمِ، لَلَّيْلُ - لَلَّيْلِ. وثانيهما: الأسماء الموصولة التي تكتب بلامين إذا دخلت عليها لامٌ مكسورة أو مفتوحة، نحو: لَلَّذَانِ - لَلَّذَيْنِ - لَلَّتَانِ - لَلَّتَيْنِ.

- النون: تُحذف كتابةً أو رسماً في مواضع، أشهرها وأصحّها^(١):

* من حرفي الجرِّ (مِنْ) و(عَنْ) إذا دخلتا على (ما) و(مَنْ) مثل: مِمَّا وَعَمَّا وَمِمَّنْ وَعَمَّنْ.

* من (إِنْ) الشرطية إذا اتصلت بـ (لا) النافية، أو (ما) الزائدة، مثل: ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] و﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

* من (أَنْ) المصدرية إذا جاءت بعدها (لا) زائدة أو نافية، مثل: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]. ويجب ألا تتأخر.

٢ - اشتمل الحذف الأول «حذف الألف» (ص ٣٠ - ٣٣) على جمع للمواضع التي تُحذف فيها الألف موزعةً على أرقام تسعة، تخللتها بعضُ الاجتهادات، الثلاثة الأولى منها لمواضع مشهورة

(١) ثمة مواضع أخرى تحذف فيها النون، أعرضنا عن إيرادها؛ لأنها نحوية محضة، وإن ذكرتها بعض الكتب المعاصرة تكثيراً أو انسجاماً مع منهجها في الجمع والاستقصاء دون تفريق بين قواعد الكتابة والنحو والصرف واللهجات والرسم القرآني والقراءات.

تُحذف فيها همزة الوصل، ولذلك توردها بعضُ كتب قواعد الكتابة في الحديث عن أحكام حذف همزة الوصل، واثنان (الرابعة والتاسعة) لحذف الألف وسطاً، والأربعة الباقية (الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) لحذف الألف طرفاً. ويتّجه على ما ورد ثمة ملاحظٌ مختلفةٌ من عدم الدقّة، والنقص، وعدم التفريق بين مواضع حذف الألف أولاً ووسطاً وطرفاً، وكذلك بين مواضع الحذف الواجب والجائز، ومن الخلط بين الرسم القرآني والرسم الكتابي المعاصر، والتجوّز في التعبير عن بعض تلك المواضع. بيانها فيما يأتي:

أ - جاء التعبير عن قاعدة حذف الألف من كلمة (ابن) غير دقيق، فقد عُزي الحذف فيها إلى القدماء والمحدثين، وتضمّن بعض شروطها، ثم تلتها الأمثلة متبوعةً بشرطٍ آخر (ص ٣٠) واللفظ ثمة: «تحذف في الكتابة لدى القدماء والمحدثين ألف (ابن) إذا وقعت هذه الكلمة مفردة بين علمين على ألا يفصل بينهما فاصل». أرى إعادة النظر في تحرير القاعدة، وذلك بحذف النصّ على نسبة هذا الحذف إلى القدماء والمحدثين؛ لأنه لا يضيفُ جديداً، إذ كان معظمُ قواعد الكتابة يوافق منهجَ الأقدمين أو أصولهم، ومثله يصحُّ إثباته عندما تنفرد القاعدةُ بوقوع الاتفاق فيها بين القدماء والمحدثين، وهذا ما دعا كتب العلم إلى عدم الإشارة إليه إلا لداعٍ يقتضيه؛ وكذلك بحذف شرط عدم الفصل بينهما؛ كيلا يُتوهّم أن التعريف استغرق الشروط، كأن يقال مثلاً: تُحذف الألف من كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين صفةً مفردةً. ويمكن أن يُشار بعد الأمثلة إلى

شروطٍ أو إلى ضوابطٍ أخرى لحذفها، كما يُشارُ إلى أنّ ما يقال فيها ينطبق على مؤنثها (ابنة).

ب - ومن أمثلة عدم الدقة والحشو بلا داعٍ ما ورد في نهاية قاعدة حذف الألف من (أل) التعريف إذا سبقت باللام مفتوحةً أو مجرورةً (ص ٣١)، فقد خُتم بالنصّ على ما يندرج في القاعدة، مع خلطٍ بحذفٍ آخرٍ ذي قاعدةٍ أخرى، ولفظه ثمّة: «وتحذف كذلك من أسماء الموصول المبدوءة باللام إذا سُبقت بلام، فنكتب: هذا الكتاب لِلَّذِي أَتَاكَ. لِلَّذِينَ أَتَيْكَ. الثَّوَابُ لِلَّذِينَ آمَنُوا». وظاهر أن هذا الكلام لا حاجةً إلى إيراده، وذلك لأن القاعدة السابقة له تستغرق حذف الألف من (أل) التعريف في كلِّ اسم دخلت عليه، أو يبدأ بها، أو جاء مُحلّى بها، أيّاً كان نوعُ هذا الاسم، موصولاً أو غير موصول. ومعلوم أن جميع الموصولات الخاصّة (الذي والتي وفروعهما) تلزمها (أل) التعريف فلا تحتاج إلى تقييد الأسماء الموصولة بـ (المبدوءة باللام). وأما الخلطُ فيظهر في إيراد دخول اللام على الاسم الموصول المثني الذي يكتب بلامين هنا «لِلَّذِينَ أَتَيْكَ» لأنه من بابةٍ أخرى، ولا يصحُّ إثباته هنا، فقد حُذف منه حرفان هما: الألف واللام، يعني: (أل) كاملة، وبقيت اللام الثانية واللام الداخلة عليها، وقد مضى التنبيه على سقوطه من قسم الحذف قريباً.

ج - وكذلك جاء التعبيرُ عن الموضع الثالث لحذف الألف غير دقيق، ولفظه (ص ٣١): «تحذف الألف من كلمة (اسم) في البسمة فقط: بسم الله الرحمان الرحيم، وثبتت في الأحوال الأخرى،

فنكتب: باسمك اللهم. الرئيس يتحدث باسم مرؤوسيه». وذلك لأن النص على أن موضعها في البسملة، يعني: نفي ما سواها، بما يغني عن الحصر بـ (فقط)، ولو وُصفت البسملة بـ (التامة) لكان أولى. وبنحوه التعبير عن ثبوتها في غير البسملة بـ «الأحوال الأخرى» فهي ليست أحوالاً، بل هي صيغٌ للبسملة غير التامة وغيرها.

ومما يلتحق بما سبق ما جاء من مخالفة المتقدمين والمحدثين في كتابة كلمة «الرحمن» في البسملة التامة بإثبات الألف، فهذا غير جائز، وإن وافق اجتهاد «قواعد الإملاء» إثبات الألف في (الرحمن) وأشباهها، فهو مقصورٌ على الأعلام، أمّا رسمها في البسملة التامة فله حكمٌ خاصٌّ.

د - وكذلك شاب التعبير عن الموضع الرابع لحذف الألف غير قليلٍ من مجافاة الدقة، وتنكّب الصواب، والخلط بين قضايا من موضوعات مختلفة، ولفظه ثمة (ص ٣١): «في الكتابة الموروثة عن القدماء وفي رسم القرآن حُذفت الألف المتوسطة في طائفة من أسماء الأعلام وفي الأحرف التي تقع في أوائل السور القرآنية، واستعملت فيما بعد أسماء للأشخاص، ومنها: الله، الرحمن، طه، يس، الحارث (الحارث)، ملك (مالك)، إسماعيل، إبراهيم، إسحق، هرون، وغيرها. والرأي إثبات هذه الألف في جميع هذه الأسماء، باستثناء لفظ الجلالة، وفي لفظ (طه) لشيوع كتابتهما بهذه الصورة: الرحمان، ياسين، الحارث، مالك، إسماعيل، إبراهيم، إسحاق، هارون، وغيرها». ويتّجه على ذلك ملاحظٌ، منها:

- معلوم أن الرسم القرآنيّ أو خطّ المصحف لا يُقاس عليه، وهو أحد أنواع ثلاثةٍ للكتابة العربية، ثانيها: الكتابة العروضية التي تُصوّر المنطوق به، وهذان الخطّان - كما هو مشهور - لا يُقاس عليهما، وثالثها: الكتابة العادية أو المعاصرة التي هي موضوع البحث وقواعد الكتابة أو الإملاء، لذا لم يكن صائباً النصّ على حذف الألف المتوسطة في الرسم القرآني في طائفةٍ من أسماء الأعلام، وفي الأحرف التي تقع في أوائل السور القرآنية، وأنها استُعملت فيما بعد أسماءً للأشخاص. ولو اقتصر على ما صُدّر به الحذف الرابع «في الكتابة الموروثة عن القدماء» لكان أولى، على ما في هذا التعبير من خروجٍ عن المألوف، ونأيٍ عن الدقّة؛ لأنّ التعبير عن مذاهب الأقدمين أو مقالاتهم أو مناهجهم أو طرائق الكتابة لديهم بـ «الموروث عن القدماء» غير مناسبٍ من وجوه، يقدّمها أن الموروث يشمل الغثّ والسمين، والرديء والجيد خلافاً للمذاهب أو المقالات أو المناهج التي تحوي صواباً يحتمل الخطأ.

- يتصل بما سبق من عدم الدقّة ما سلف من تصدير أمثلة أسماء الأعلام بـ «الله، الرحمن» بعد النصّ على أنها «استُعملت فيما بعد أسماءً للأشخاص، ومنها: . . .» وظاهر أن في العبارة سهواً؛ لأنّ لفظ الجلالة - كما هو معلوم - خاصّ به سبحانه وتعالى، والأصل في حذف الألف من (الرحمن) أن تكون معرفة بـ (أل).

- تشترك الأمثلة المتقدّمة في حذف الألف منها وسطاً، بيد أنها ليست جميعاً على درجةٍ واحدة، كما أن حذفها ليس موضعاً

اتفاقٍ لدى المصنِّفين، إذ كان أغلبها لا يُثبت حذفَ الألفِ وسطاً في أكثر الأمثلة؛ لأن مَنْ أوردها منهم تابع فيها الرسمَ القرآني الذي لا يُقاس عليه فيما خالف فيه قواعدَ الكتابة، وإن كان موافقاً لها في معظمه. وأكثر كتب قواعد الكتابة تقتصرُ على إيرادِ بضع كلماتٍ مشهورة، وقع فيها حذفُ الألفِ وسطاً وجوباً، هي (الله - إله - الرحمن - السموات - لكنّ - أولئك - طه). أما الأعلامُ الأخرى التي ذُكر بعضها وغيرها من الأسماء التي جرى بعضُ الأقدمين على حذفِ الألفِ منها وسطاً فهي كثيرة، وثمة اختلافٌ بينهم في حذفها، وقوعاً أو عدماً، ووجوباً أو جوازاً، وفي دواعيه أيضاً^(١). والأمرُ في الكتابة المعاصرة على خلافه.

هـ - اختصَّ الموضوعُ الخامسُ بحذفِ الألفِ طرفاً من (ها) التنبيه في مجموعة من الكلمات، ثم بالتنبيه على ثبوتها في غيرها دونَ إشارةٍ إلى قاعدةٍ تنتظمُ أمثلةَ هذا الحذفِ، واللفظُ ثمة (ص ٣٢): «حذفت الألف في الكتابة السائدة حتى اليوم من (ها) التنبيه في الألفاظ الآتية: هؤلاء، هذا، هذه، هذان، هأنذا، هأنتم. ولا تحذف في: هاته، ها هنا».

(١) انظر مثلاً: «أصول الإملاء» (ص ١٤٥ - ١٤٩)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٦٧ - ٦٩)، و«لآلئ الإملاء» (ص ٩٥ - ٩٩)، و«الواضح في الإملاء العربي» (ص ١٢٢ - ١٢٤)، و«الإملاء العربي» (ص ٧١)، و«تعلم الإملاء وتعليمه» (ص ٩١)، و«الإملاء المبسط» (ص ٨٥ - ٨٧)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٤٨) (محمود سعيد).

وظاهر ما في التعبير عن الحذف من قصور سببه العدول عن القاعدة النازمة إلى الاقتصار على الأمثلة التي يقع فيها الحذف، والتي لم يقع فيها، ولا شك أن حاجة القارئ إلى القاعدة أكبر من حاجته إلى الأمثلة وحدها، وقد كان الأولى أن تُسبق الأمثلة بالقاعدة المشهورة، نحو: تحذف الألف طرفاً من (ها) التنبيه إذا دخلت على اسم إشارة، ليس مبدوءاً بتاء، ولا بهاء، وليس بعده كاف. أما الأمثلة التي أوردتها «قواعد الإملاء» فقد شابها نقص، إذ سقط منها المثال الثالث على عدم حذف الألف مع اسم الإشارة المبدوء بالتاء (هاتان - هاتين) أحسب أنه لو ذكرت القاعدة لكان فيها منبهة على هذا السقط، فضلاً عن أن الأمثلة المذكورة جمعت بين أسماء الإشارة والضمائر التي تباشرها (ها) التنبيه، وقد كان الأولى الفصل بينهما، وذلك لأن حذف الألف من (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة أقوى وأشيع وألزم خلافاً لحذفها مع الضمائر المبدوءة بهمزة، فهو إلى الجواز أدنى منه إلى الوجوب في الكتابة المعاصرة.

و - وأما الموضع السادس فقد خُصص لحذف الألف طرفاً من (ذا) الإشارية إذا اتصلت بلام البعد متبوعاً بالأمثلة، تلاها التنبيه على عدم حذفها إذا تلتها لام الجرّ مكسورة أو مفتوحة، ثم الأمثلة الموضحة (ص ٣٢). والحق أن ما سبق كان إلى الدقة أقرب لولا أن أمثلة القاعدة لم تتجاوز ثلاث كلمات، اقتصرت على الإشارة للمذكر مفرداً ومثنى ومجموعاً. وقد وددت أن تستغرق الأمثلة أسماء الإشارة للمؤنث أيضاً (ذلك، ذلكما، ذلكن) انسجاماً مع منهج

(قواعد الإملاء) في استقصاء الأمثلة، ومنعاً لما قد ينشأ من لبس لدى القارئ بأن القاعدة تقتصر على ما ورد من أمثلة، وأن يشتمل التنبيه، إضافة إلى ثبوت الألف إذا وليتها لام الجر، على صورة أخرى تثبت فيها الألف، وذلك إن اتصلت (ذا) الإشارية بكاف الخطاب دون لام البعد، مثل: ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاكن. وكلاهما مما نجده في كثير من كتب قواعد الكتابة.

ز - استقلّ الموضع السابع بحذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جرّ متبوعاً بأمثلة، والتعقيب بأن الكلمتين حرف الجر و(ما) يصيران كالكلمة الواحدة (ص ٣٢). وهذا حسن، لكن يعوزه التنبيه على شرط في (ما) لا بُدّ منه، ولا يتحقق حذف الألف منها إلا بانتفائه، وهو ألا تُرْكَب (ما) مع (ذا)، فإن رُكِّبَت فلا تُحذف ألفها، مثل: لماذا؟ بماذا؟

ح - وآخر مواضع حذف الألف طرفاً كان الموضع الثامن (ص ٣٢ - ٣٣) الذي نصّ على أنه «جرى بعض القدماء على حذف ألف النداء (يا) إذا اتصلت باسم علم مبدوء بالهمزة، نحو: يأسعد. أو إذا سبقت لفظ (أي) نحو: يأيها الناس، يأيتها المرأة. والرأي إثبات الألف في جميع هذه المواضع مشاكلةً للنطق، فنكتب...». ويتّجه على ما سبق ملاحظ، منها:

- تصدير القاعدة بالعزو إلى ما جرى عليه بعض القدماء من حذف ألف (يا) الندائية، وحصرها في موضعين: اسم علم مبدوء بهمزة، وإذا سبقت لفظ (أي) وكذلك صياغتها، كان غير دقيق،

ويشوبه نقص، ويحتاج إلى إعادة نظرٍ وتحريٍ؛ وذلك لأن نسبته إلى بعض القدماء تعني أنه موضعٌ خُلف بينهم لا موضع اتفاق، وفيه إلى ذلك جمعٌ بين موضعي حذفٍ للألف من (يا) الندائية مختلفين في حكم الحذف، والدقة تقتضي أن يُفرّق بينهما، أو أن يُشار إلى أن حذفها مع الأعلام المبدوءة بالهمزة جائز لا واجب^(١). أعتقد أن الشروط المتقدمة في تصدير (قواعد الإملاء) والغاية المتوخاة من وضعها بأن تكون قواعدً موحدةً معياريةً، تأخذ طريقها إلى الشيوخ، ويلتزمها الناس على اختلاف بلدانهم وطرائقهم، لا يناسبها منهجاً وتطبيقاً إيراد ما كان موضع اختلاف بين الأقدمين أو المعاصرين، بل يناسبها اعتماداً ما كان موضع اتفاقٍ أو إجماع.

- ويظهر عدم الدقة في إغفال التنبيه على أن حذفها مع اسم العلم جائز، وأنه ليس على إطلاقه، بل مشروطٌ بأن يكون العلم غير ممدود، وزائداً على ثلاثة أحرف، ولم يُحذف منه شيءٌ، فلا تُحذف في مثل: يا آدم، يا إسحق. كما يبدو أيضاً في إسقاط الكلمة الثالثة من الموضع الثاني لحذفها، وهي لفظة (أهل) لأن كتب قواعد الكتابة تنص على حذف الألف من (يا) الندائية مع هذه الكلمات الثلاث، فالحكم فيها واحداً، ولا وجه لإيراد اثنتين منها وإهمال الثالثة كما رأينا.

٣ - وقد ختم قسم (الحذف) بالحديث عن الحرف الثاني الذي

(١) انظر: «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» (ص ٧٨)، و«الإملاء المبسط» (ص ٨٦)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٤٨) (محمود سعيد).

يقع فيه الحذف، وهو حرف الواو (ص ٣٣) الذي جاء في ستة أسطر، حوت القاعدة والأمثلة والرأي في هذا الحذف، ولفظه ثمة: «حذف القدمات في كتابتهم واو المدّ في طائفة من الألفاظ إذا وقع قبلها واو كراهية توالي الأمثال. أمثلة: داود، طاؤس، راوق، ناؤس.

والرأي إثبات الواو في جميع هذه الألفاظ مشاكلةً للنطق، فنكتب: داوود، طاووس، راووق، ناووس». وعلى ذلك ملاحظُ تؤول إلى عدم الدقة والخلط بين أمثلة بينها فرقٌ من بعض الوجوه:

- أمّا عدم الدقة فيظهر في نسبة حذف واو المدّ وسطاً في تلك الألفاظ إلى القدمات في كتابتهم معللاً بكراهية توالي الأمثال. وليس الأمر كذلك؛ لأن حذف الواو في تلك الأمثلة، ليس موضع اتفاقٍ حتى يُنسبَ إلى القدمات، فقد نصّ الحريري على أنه مذهب الاختيار عند أهل العلم^(١) ونقل السيوطي عن أبي حيان تجويزَ بعضهم كتابة الواوين على الأصل، وأن ابن الصائغ اختاره، والقياسُ خلافه كراهة اجتماع المثليين^(٢). وهذا يدل على أن «الرأي» الذي أدى إليه الاجتهادُ بإثبات الواو فيها، وإن اختلف وجهُ العلة، فغداً مشاكلةً النطقِ بدلَ كراهية توالي المثليين، ليس جديداً كما توحي بذلك دلالتُهُ وصياغته، بل هو وجهٌ أجازهُ بعضُ الأقدمين، واختاره ابنُ الصائغ من أعلامهم، ولم يقتصر هذا على القدمات بل نصّ على مثله بعضُ

(١) «درة الغواص» (ص ٢٠٥)، وانظر: «أصول الإملاء» (ص ١٤٣).

(٢) «همع الهوامع» (٦/٣٣٤). وانظر: «أصول الإملاء» (ص ١٤٣).

المصنّفين من المحدثين^(١).

- ويتجلى الخلط بين الأشياء المختلفة من بعض الوجوه في الجمع بين أربعة أمثلة متباينة في درجة الحذف وعِلّته، وذلك لأن أكثر كتب قواعد الكتابة تقتصر على المثالين الأولين (داؤد - طاؤس) لاشتراكهما في العلة، وهي الشهرة^(٢) وبعض مَنْ زاد عليهما كلمتين أو ثلاثة من هذه (ناؤس - راؤق - هاؤن) نبّه على أنه حذف جائز تخفيفاً أو كراهة اجتماع المثليين^(٣).

□ ملاحظات على الباب الرابع:

جمع الباب الرابع بين موضوعين مختلفين من مواضع قواعد الكتابة المشهورة التي يستقل كل منها بباب في جميع كتب هذا

(١) ذكرها محمد إبراهيم سليم في كتابه: «معلم الإملاء الحديث» (ص ٧٢) ونصّ على أنها تحذف جوازاً، وعقب عليها بـ «ويقول الإملائيون: والأحسن عندنا إثباتها».

(٢) انظر مثلاً: «المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية» (ص ١٩١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٧٢)، و«أصول الإملاء» (ص ١٤٣)، و«الواضح في الإملاء العربي» (ص ١٣٣)، و«تسهيل الإملاء» (ص ١١١)، و«الشامل في الإملاء العربي» (ص ٧٢)، و«تاريخ الكتابة العربية وتطورها» (٤١٩/٢ - ٤٢٠)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٣٥)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٤٠ - ٤١)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٥٠) (محمود سعيد).

(٣) انظر: «المطالع النصرية في الأصول الخطية» (ص ١٩١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٧٢)، و«أصول الإملاء» (ص ١٤٣)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٣٥).

العلم، وهو أمرٌ غريب، لا سابق له، ولا مسوّغ من صلةٍ أو نسبٍ بينهما. ويتّجه على كلّ منهما ملاحظٌ مختلفةٌ، سترد موزعةً عليهما تبعاً.

أولاً: الفصل والوصل:

أمّا أولهما فجاء موسوماً بـ (الفصل والوصل) وتضمّن أحكاماً كثيرةً تتعلّق بما يوصلُ بغيره من الكلمات، جاءت موزعةً على تسع قواعدٍ في نحو صفحتين ونصف (ص ٣٤ - ٣٦). وقد استُهلّت بالقول: «الأصل في الكتابة أن يستقلّ كلّ لفظ بنفسه، إلّا أن ثمة حالات يتصل فيها الاسم أو الفعل أو الحرف بما قبله أو بما بعده وفقاً للقواعد الآتية...». ويتّجه على ما ورد في هذا الباب جملةً ملاحظٌ مختلفة، تتعلّق بالمنهج، وعدم الدقّة، والنقص، والحشو، والخلط بين أشياء متباينة من بعض الوجوه. يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ - أغفلت (قواعد الإملاء) تعريف كلّ من مصطلحي الفصل والوصل في مستهلّ الباب بما يحدّد معناهما أو دلالتهما، وهذا خلاف ما يقتضيه المنهج العلمي، وما درج عليه أصحاب كتب قواعد الكتابة، إذ ليس كلّ قارئٍ عالماً بمدلول عناوين الأبواب على نحوٍ دقيق. أمّا تعريفهما فالوصل: جعل كلمتين فأكثر بمنزلة كلمة واحدة، والفصل: كتابة الكلمة منفردةً أو مستقلةً عمّا قبلها وعمّا بعدها. وأهمّ مما سبق عدم الإشارة من قريبٍ أو بعيدٍ إلى القاعدة العامة التي تُعدّ معياراً يميّز ما يُكتب مفصلاً ممّا يُكتب موصولاً

بغيره من الكلمات، على شهرتها وأهميتها وسهولتها وكبير الحاجة إليها. وهي أن كل ما يصحُّ الابتداء به والوقف عليه يجب أن يكتب مفصلاً عن غيره، وهو الأصل في الكتابة العربية، وكل ما لا يصحُّ الابتداء به، أو الوقوف عليه، يجب أن يكتب موصولاً بغيره^(١).

٢ - وبنحو ما تقدم إغفال (قواعد الإملاء) لأنواع الكلمات التي تكتب مفصولةً، ولأنواع الكلمات التي تكتب موصولةً، وهما على قدر كبير من الأهمية، إذ يجمعان الأشباه والنظائر في قواعد معدودة، تستغرق ما لا يحصى من الأسماء والأفعال، وهو ما حرص عليه كثير من مصنفي قواعد الكتابة على تفاوت فيما بينهم في المنهج^(١). ولا يغني عنه ما ورد في (قواعد الإملاء) من «حالات يتصل فيها الاسم أو الفعل أو الحرف بما قبله أو بما بعده وفق القواعد الآتية». وهي تسع قواعد مضت الإشارة إليها، وسيرد تفصيل الحديث عنها؛ لأنها اقتصر على أحكام الوصل فيما حقه أن يكتب منفصلاً من الأدوات ذوات الأحكام الخاصة، وهي (من، ما، لا، إذ، ذا [مع حب]) متبوعة بما سمي (ضمائر الوصل).

أمّا ما يكتب مفصلاً لصحة الابتداء به والوقف عليه فهو:

(١) انظر: «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» (ص ٨٥)، و«أصول الإملاء» (ص ٨٩)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٧٦)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٨٥)، و«الآلئ الإملاء» (ص ١٤٩)، و«الإملاء العربي» (ص ٨٧)، و«تاريخ الكتابة وتطورها» (٤١٣/٢)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٦٧ - ١٧٢)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٥١ - ٥٣)، و«صوى الإملاء» (١٣٩ - ١٤٠)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٦٣ - ٦٥) (محمود سعيد).

الأسماء الظاهرة، والأفعال، والضمائر المنفصلة، والحروف الموضوعية على حرفين فأكثر. وأمّا ما يكتب موصولاً، فهو أحد نوعين، أولهما: ما لا يصحُّ الابتداءُ به، فيجب وصله بما قبله، وهو: نونا التوكيد، وعلاماتُ التثنية والجمع السالم مذكراً ومؤنثاً، والضمائرُ البارزة المتصلة بأنواعها رفعاً ونصباً وجرّاً، وتاءُ التأنيث. وثانيهما: ما لا يصحُّ الوقفُ عليه، فيجب وصله بما بعده، وهو: حروفُ المعاني المفردة (الموضوعية على حرف واحد) والمركَّب تركيباً مزجياً، وما رُكِّب مع المئة من الآحاد، ولفظُ (أل) والظروفُ المضافة إلى (إذ). وظاهر مما سلف أن كلاً من النوعين يجب وصله؛ لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق، والكتابة - كما هو معلوم - على تقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها.

٣ - مضت الإشارةُ إلى أن القواعدَ التسعَ تضمّنت حالاتٍ يتصل فيها الاسمُ أو الفعلُ بما قبله أو بما بعده، وهذا يدلُّ على أنها اقتصرَت على أحكام الوصل دونَ الفصلِ إلّا في القليل الذي اقتضى التنبيه عليه. وفي هذا قدرٌ من النقص، وإن كنا نعلم أن الأصلَ هو الفصلُ، وأن الوصلَ أكثرُ حاجةً إلى البيان والتفصيل. أمّا القواعدُ التسعُ فقد جمعت بين كلماتٍ تدرجُ فيما يوصل من الكلمات؛ لأنه لا يُبتدأُ بها، وهي القواعدُ ذوات الأرقام (١) و (٢) و (٩) يقابلها تبعاً (إذ، ذا، ضمائر الوصل) وقد كان يغني عن إيرادها إثباتُ أنواع ما يكتب موصولاً من الكلمات. وانفردت القواعدُ الستُ الباقيةُ بأحكام وصل الأدوات الخاصة (من، ما، لا) على تفصيل يبيّن ما شابها، سيرد قريباً.

٤ - تكرر في نهاية القواعد (٣ و ٤ و ٧ و ٨) الخاصة بالأدوات (مَنْ، ما، لا) عبارة جاءت شبه لازمة، لفظها «وتراعى عند الوصل في هذه الأحوال قواعد الإدغام» أو «مع مراعاة قواعد الإدغام» أو «في حالة الإدغام». وذلك عندما تُوصلُ هذه الأدوات بـ (مِنْ، عَن، أَنْ، إِنْ) وهذا حشوٌ لا داعي له؛ لأن ما يطرأ من تغييرٍ على رسم الكلمة في تلك الأدوات لدى اتصالها بأحد هذه الحروف، هو موضوعُ بابٍ آخرَ من أبواب قواعد الكتابة، وهو حذفُ النون (رسماً أو كتابةً) من باب الحذف والزيادة، وأكثرُ كتبِ هذا العلم على ذلك. وأمّا مَنْ يُسمي ذلك إدغاماً فقد أصاب في علمي التجويد والصرف؛ لأن الإدغامَ وأحكامه، وما يجري فيه من إبدالِ الحرفِ الأولِ حرفاً من جنس الحرف الثاني، ثم إدغامه فيه، هو من موضوعات هذين العِلْمين، ولكنه جانب الصوابِ في قواعد الكتابة؛ لأن الإدغام ليس من أبواب هذا العلم، ولا من موضوعاته، ولو كان في إثبات مثله فائدةً في هذه المواضع لما أغفلتها كتبُ قواعد الكتابة.

٥ - اختصت القاعدةُ الثالثةُ بـ (مَنْ) وأنها ترد استفهاميةً وموصولةً، وتوصل بحرفي الجرِّ (مِنْ - عَن). وهذا على الجملة صحيح، وهو الغالبُ في الاستعمال، ولو استقصيت حالات (مَنْ) أو أنواعها، وما يتصلُ بها من الحروف، لجاؤ الكلام أدنى إلى الدقة والاستيفاء. وذلك لأن ما يدخل عليها من حروف الجرِّ هو ستة أحرف (مِنْ - عَن - فِي - الباء - اللام - الكاف) نحو: مِمَّنْ - عَمَّنْ - بِمَنْ - لِمَنْ - فِيمَنْ - كَمَنْ. ومعلوم أن أشهرها (مِنْ - عَن) ولهما أحكامٌ مختلفةٌ عند اتصالهما بـ (مَنْ) هي: حذفُ النون رسماً،

وإبدالها ميماً، ثم إدغامها في الميم الثانية كما سبق. كذلك لا يقتصر الأمر على نوعي (مَنْ) الاستفهامية والموصولية المشهورين، فهناك نوعان آخران، هما (مَنْ) الشرطية التي توصل بحروف الجرّ مع ما لها من حُكم الصدارة، مثل: مِمَّنْ تتعلَّمْ أتعلَّمْ. وعَمَّنْ تصفحْ أصفحْ. و(مَنْ) الموصوفة: نحو: عجبت مِمَّنْ مُحِبِّ لك يضرك؛ أي: من رجلٍ محبِّ. وسنرى في الملاحظة التالية حرصَ (قواعد الإملاء) على إيراد هذا المعنى في الأداة (ما) على قلته.

٦ - كانت (ما) أوفرَ الأدواتِ حُظًّا من القواعد، فقد استقلّت بأربعٍ منها، هي (٤ و ٥ و ٦ و ٧). أمّا القاعدةُ الرابعةُ فكانت خاصّةً بـ (ما) الاستفهامية والموصولية والنكرة الموصوفة. ويتّجه على ما ورد ثمة ملاحظ:

أ - اقتصر في صياغتها على أنها «توصل (ما) الاستفهامية بحرف الجرّ الذي يسبقها في حالة الإدغام» واقتصر في المثال على حرف الجرّ (عن) ولم يُنصَّ على ما يتصل بها من حروف الجرّ وهي: (مِنْ - عَنْ - فِي - إِلَى - حَتَّى - عَلَى - كَيْ) نحو: مِمَّ؟ عَمَّ؟ فِيمَ؟ إلامَّ؟ حتّامَّ؟ علامَّ؟ كيممَّ؟ لِمَ؟ ولممَّ؟ كذلك لم يُنصَّ على حذف الألف منها كما سبق في مواضع حذف الألف طرفاً. وأمّا تقييدُ وصلها بحرف الجرّ في حالة الإدغام فحشو، لا داعي له، فضلاً عن أنه لا يصحّ إلّا في الحرفين الأولين (مِنْ - عَنْ) كما هو واضح.

ب - تضمّن الشطرُ الثاني من القاعدة نفسها أحكامَ وصل (ما) الموصولة والنكرة الموصوفة. على أن صياغتها لم تكن دقيقةً،

ولم تخلُ من الخطأ، واللفظ ثَمَّة (ص ٣٥): «وكذلك وصل (ما) سواء أكانت موصولة أم نكرة مقصودة بحروف الجر التي تسبقها مع مراعاة قواعد الإدغام، نحو: أبحث عما يمكنني عمله. وتوصل كذلك في كلمة (لا سيّما)». وظاهر ما في النصّ من خطأ في موضعين: (وصل) في موضع (توصل)، و(مقصودة) بدل (موصوفة)، ومن مجافاة للدقّة، والنقص، وذلك يتجلّى في قصر ما يتصل بـ (ما) على حروف الجرّ، والصواب أنها توصل بالكلمات (من - عن - في - سيّ - نعم بكسر العين) مثل: سُررتُ ممّا عملته، اسألُ عما يعينك، فكّرت فيما سمعت، يحبّ الناسُ الدنيا لا سيّما المال، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يُعْظِمُ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]. ولا يخفى أن الدقّة العلمية تقتضي أن يُجمع الحديثُ عما يوصل بـ (ما) في مكان واحد، تليه الأمثلة، ولو تحقق ذلك لأغنى عن استدراك وصلها بـ (لا سيّما) بعد المثال.

ج - استقلّت القاعدةُ الخامسةُ بـ (ما) المصدرية، ونصّ على أنها تتصل بالظرف الذي يسبقها: حينما، ريثما، وقتما، وكُلّ (منصوبةً على الظرفية). وهذا صحيح إلى حدّ ما، لكن يشوبه نقصٌ في موضعين، وفيه زيادة، وذلك يبدو واضحاً في قصر ما توصل به (ما) المصدرية على هذه الظروف الأربعة؛ لأن الذي عليه كتب قواعد الكتابة أنها توصل بـ (ريث، حين، مثل، قبل، كُّلّ الظرفية) وقيل: الوصل والفصل جائزان في (ريثما ومثلما)^(١). وعلى هذا

(١) انظر: «المطالع النصرية» (ص ٥٦ - ٥٧)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٩٠)، =

فالناقص من الكلمات التي توصل بها (ما) المصدرية كلمتان، هما: (قبل - مثل) والمقحّم فيها (وقت). ولم أر - فيما رجعت إليه من المراجع - مَنْ ذكرها من المصنّفين. وأكبر من هذا نقص آخر، وهو إغفال اتصالها بالحروف المفردة وضعاً، مثل الباء في: ﴿سَلَّمَ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] والكاف في ﴿ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] واللام في: أكبرته لما وفي بعهد^(١).

د - أمّا القاعدة السادسة فقد جاءت وقفاً على أحكام وصل (ما) الكافّة، ونصّ فيه ثمة على أنه (ص ٣٥) «توصل (ما) الكافّة بالحروف المشبهة بالفعل التي كُتبت بها عن العمل، نحو: إنّما، أنّما، كأنّما، ليتّما، لكنّما. وكذلك توصل في كلمة (رُبّ)». وظاهر ما في الكلام المتقدّم من نقص وتجوّز؛ آية ذلك إسقاط (لعلّ) من الحروف المشبهة بالفعل أو الناسخة، وقصرها أيضاً على

= و«أصول الإملاء» (ص ٩٣ - ٩٤)، و«معلّم الإملاء الحديث» (ص ٧٨)، و«قواعد الإملاء» (ص ٥٦)، و«آلئ الإملاء» (ص ١٥١)، و«الواضح في الإملاء العربي» (ص ١٥٠ - ١٥٢)، و«الشامل في الإملاء العربي» (ص ٨٥)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٩٢)، و«مذكّرة في قواعد الإملاء» (ص ٤٧)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٥٣)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧٠) (محمود سعيد).

(١) انظر: «المطالع النصرية» (ص ٥٢ - ٥٣)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٩١)، و«معلّم الإملاء الحديث» (ص ٧٩)، و«أصول الإملاء» (ص ٩٢)، و«الواضح في الإملاء» (ص ١٤٧ - ١٤٨)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٩٠ - ٩١)، و«الشامل في الإملاء» (ص ٨٤)، و«آلئ الإملاء» (ص ١٥٠)، و«قواعد الإملاء» (هارون) (ص ٥٦)، و«الإملاء العربي» (ص ٨٩).

المذكور من تلك الحروف وعلى (رُبّ)، وأخيراً إغفال أنواعٍ أخرى من الكلمات التي توصل بها، وهي:

- الأفعال (طالما، قلّما، جلّما، وكثُرما) التي تكفّها عن رفع الفاعل [يجوز أن تكون (ما) هنا مصدرية، وهي والفعل بعدها في تأويل مصدرٍ يقَعُ فاعلاً]. والغريبُ أن وصلها بهذه الأفعال لم تُشِرْ إليه «قواعد الإملاء» في (ما) المصدرية أيضاً.

- الظروف (حينما، بينما، قبلما، بعدما، عندما، حيثما، إذما) وبعض حروف الجر، على خلاف بينهم فيها (رُبّ، الكاف، الباء، اللام، مِنْ) التي تكفّها عن الجر^(١).

هـ - انفردت (ما) الزائدة بالقاعدة السابعة، وكان الحديثُ عنها غيرَ دقيقٍ لما شابهه من نقص، واللفظ ثَمّة (ص ٣٥) «توصل (ما) الزائدة بما يسبقها حرفاً كان أو اسماً مع مراعاة قواعد الإدغام، نحو: حيثما، أينما، إمّا، أمّا، كيما» تلاها شاهد على (أينما). بيان ذلك ما نراه من نقصٍ في تحديد ما توصل به، ومن تعميمٍ في

(١) انظر: «المطالع النصرية» (ص ٥٣ - ٥٤)، و«أصول الإملاء» (ص ٩٢ - ٩٣)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٩١ - ٩٢)، و«معلّم الإملاء الحديث» (ص ٨٠ - ٨١)، و«تسهيل الإملاء» (٩١)، و«آلئ الإملاء» (ص ١٥٠ - ١٥١)، و«الواضح في الإملاء» (ص ١٤٩)، و«الشامل في الإملاء العربي» (ص ٨٤)، و«قواعد الإملاء» (ص ٥٦ - ٥٧) (هارون)، و«مذكرة في الإملاء» (ص ٤٨)، و«الإملاء العربي» (ص ٩٠)، و«موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء» (ص ٢٤٠)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٥٢ - ٥٣)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧١) (محمود سعيد).

الكلام على ما توصل به اسماً كان أو حرفاً، ومن العدول عن الدقة العلمية المعتمدة في كتب هذا العلم التي تنص على أنواع ما توصل به من الكلمات؛ لأن مواضع (ما) الزائدة غير الكافية:

- بعد أدوات الشرط: (إن، أين، أي، كيفما، حيثما).
 - بين الجار والمجرور: إذ توصل بـ (من) و(عن) وتُحذف النون منهما كتابةً، مثل ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] و﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

- بين المتضايفين: مثل ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

- بعد (كي): أنفق كيما تسعد.

يُضاف إلى ما سبق أن الأمثلة المذكورة في الكلام المنقول اقتصر على أدوات الشرط، ومع ذلك جاءت ناقصةً، إذ سقط منها (كيفما، أيما)، وأقبحَ فيها خطأً (أمّا) ولا أدري من أين أخذت طريقها إلى هذه القاعدة، على خلوّ كتب قواعد الكتابة منها.

٧ - أمّا القاعدةُ التاسعةُ الأخيرةُ فقد أخلصتها (قواعد الإملاء) للضمائر المتصلة، غير أن التعبير عنها لم يكن دقيقاً، ولفظه ثمة (ص ٣٦) «توصل ضمائر الوصل بما قبلها حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً، إذا كان الحرف الذي قبل الآخر قابلاً للوصل نحو: له، كتابها، رأيتهم». ولا يخفى ما في العدول عن المصطلح النحوي المعتمد الشائع، وهو (الضمائر المتصلة) إلى مصطلح خاصّ للدلالة

عليها (ضمائر الوصل) غير المعروف في كتب العربية والمصادر النحوية، من تنكّب للدقّة العلمية، فالوصلُ والفصلُ من مصطلحات قواعد الكتابة، والضمائر البارزة المنفصلة والمتصلة مع ضمير الفصل المعروف من مصطلحات النحو، وكأن هذا المصطلح تركيبٌ إضافي، جزؤه الأول من النحو، والثاني من قواعد الكتابة، فضلاً عما بين المصطلحين: (الضمائر المتصلة) و(ضمائر الوصل) من فرق في الدلالة. وأمّا اشتراطُ وصلٍ ما سمّي بضمائر الوصل بما قبلها بـ «إذا كان الحرف الذي قبل الآخر قابلاً للوصل» فحشو لا داعي له؛ آية ذلك أن الضمائر المتصلة تتصل بأنواع الكلمة: الفعل والاسم والحرف، كائناً ما كان الحرف الذي تنتهي به الكلمة من حروف الوصل أو القطع، نحو (دار: داري، دارك، داره. أعطى: أعطانا، أعطاكم، أعطاهم. رجا: رجّوه، رجّوك، رجّونا. إلى: إليك، إلينا، إليهم).

ثانياً: التاء المبسوطة والتاء المربوطة:

هذا هو الموضوع الثاني من موضوعي الباب الرابع الذي ضمّ بايين مختلفين مستقلين من أبواب قواعد الكتابة، دونما رابط بينهما يسوّغه خلاف ما عليه الأمر في مصنّفات هذا العلم قديماً وحديثاً، فإن كان وراء ذلك الحرص على الإيجاز وتقليل الأبواب في الفهرس فاجتهادٌ في غير محلّه؛ لأن إضافة باب خامس لفهرس (قواعد الإملاء) أولى من مخالفة المنهج السديد المتبع قديماً وحديثاً في التصنيف. وقد جاء عرضُ هذا الموضوع مختصراً في نحو صفحة

واحدة (ص ٣٧) على أنها لم تسلم من جُملة ملاحظٍ مختلفةٍ، تؤوُلُ إلى أخطاءٍ منهجيةٍ ولغويةٍ وحشوٍ، يقابله نقصٌ في إيرادٍ ما له داعٍ يقتضي إثباته. يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ - تسميةُ هذا الموضوع في الأصل لدى الأقدمين ومن تبعهم من المحدثين المعتمدة كتبهم (باب هاء التأنيث وتائه)^(١). وظاهر ما في التسمية من الدلالة على التأنيث بحرفيه: الهاء مربوطةً، والتاء مفتوحةً (مبسوطة). وهو ما دعا بعضهم إلى تسمية الباب بـ (تاء التأنيث)^(٢). ومن المصنِّفين من حافظ على هذه التسمية، ولكن قيدها بالوصف الذي يشير إلى صورتها رسمها (تاء التأنيث المفتوحة والمربوطة)^(٣). أمّا (قواعد الإملاء) فقد تبعت من عدل من المصنِّفين^(٤) عن مصطلح الأقدمين إلى تسمية الباب بما يدلُّ على

(١) انظر مثلاً: «المطالع النصرية» (ص ١٤١)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٩٣)، و«قواعد الإملاء» (ص ٥٩).

(٢) انظر مثلاً: «أصول الإملاء» (ص ١٦٣)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٧٩).

(٣) انظر مثلاً: «معلم الإملاء الحديث» (ص ٨٩)، و«الشامل في الإملاء» (ص ٧ - ٩)، و«الإملاء العربي» (ص ١١ - ١٤)، و«الواضح في الإملاء وعلامات الترقيم» (ص ٣٥)، و«الإملاء المبسط» (ص ٧٦ - ٧٩)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧٤ - ٧٨) (محمود سعيد). وانفرد صاحب كتاب «الإملاء الميسر» (ص ١٥) بتسميتها (التاء المقفلة والتاء المفتوحة).

(٤) انظر مثلاً: «لآلئ الإملاء» (ص ١٩ - ٢٢)، و«الواضح في الإملاء العربي» (ص ١٣ - ٢١)، و«مذكرة في قواعد الإملاء» (ص ٤١ - ٤٣)، و«موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء» (ص ١٨٧ - ١٩٢)، و«تاريخ =

صورتني رسم هاء التأنيث «التاء المبسوطة والتاء المربوطة» مع تقديمها (المبسوطة) على (المربوطة) التي هي الأصل في الدلالة على التأنيث خلاف الشائع في كتب العلم. أحسب أن الرغبة في تيسير القاعدة وتقريبها حمل على اعتماد الشائع عنواناً للموضوع والتوضيح بمصطلح الأقدمين. ومثل هذا، إن كان مقبولاً من بعض المصنِّفين، فهو غير مقبول من المجمع؛ لأن ما يصدر عنه يُقتدى به، ويُتلقى بالتسليم والقبول، ويُحتكم إليه تصحيحاً وتخطئةً.

٢ - استغرق الحديث عن (التاء المبسوطة) بدءاً من القاعدة العامة وانتهاءً بالأمثلة جُلَّ الكلام أو الصفحة المشار إليها آنفاً، على أن صياغة تلك القاعدة خرجت عن المأمول والمألوف من توخي الإيجاز والدقة، وعدلت عما يُؤدَّى بأوجز عبارة وأسهلها، إلى كلامٍ شابه حشوً وتجاوز لغوي، واللفظ ثمة: «القاعدة العامة: التاء التي تقع في آخر الكلمة إذا وقف عليها بلفظها ولم تبدل هاءً عند الوقف كتبت مبسوطة سواء كانت للتأنيث أو كانت أصلية، وهي تلحق الأسماء والأفعال». ولا يخفى ما في الكلام السابق من حشو؛ لأن لفظ «إذا وقف عليها» يعني عما تقدّمه «التاء التي تقع آخر الكلمة» إذ لا يكون وقفٌ في المشهور إلا على الحرف الأخير. وكذلك فإن ما تقدّم يستغرق جميع مواضعها بما يغني عن القول: «سواء كانت

= الكتابة العربية وتطورها» (٣٣٣/٢ - ٣٣٤)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٢٦ - ١٣٢)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٢٤ - ٢٧)، و«صوى الإملاء» (ص ١٠٣ - ١١٣).

للتأنيث أو كانت أصلية». وأمّا التجوّزُ فظاهرٌ في إسقاط همزة التسوية بعد (سواء) وفي استعمال (أو) بدل (أم) المُعادلة للهمزة، وقد مضى الحديث عنه في ملاحظات الباب الثاني، وسيكرر مثله قريباً في التاء المربوطة. ومثله التعقيب على القاعدة بأنها «تلحق الأسماء والأفعال» كان غيرَ دقيق، يؤكّد هذا ما جاء في آخر الكلام من أنها تلحق أربعة أحرف، وردت متبوعةً بأمثلتها، بلفظ: «وتلحق التاء المبسوطة أربعة أحرف هي: رُبٌّ: رُبَّةٌ، ثُمَّ (العاطفة): ثُمَّةٌ، لَاتٌ، لَيْتٌ» وكان الأولى أن يقال: تلحق جميع أنواع الكلام، كما في الكتب المعتمدة^(١).

٣ - أثرت «قواعد الإملاء» إجمالاً الإشارة إلى موضوعين، الأول: مواضع (التاء المبسوطة) بأنها تلحق الأسماء والأفعال، وأتبعها بأمثلة كثيرة استغرقت تلك المواضع، والثاني: مواضع (التاء المربوطة) التي لم تحظْ مع أمثلتها إلا بنحو ثلاثة أسطر، ولفظها ثمة «وترسم تاء التأنيث مربوطةً إذا وُقف عليها بالهاء، سواء لحقت المؤنث أو المذكّر...».

وهذا حسن، ولكن الأحسن منه ما جرى عليه كثيرٌ

(١) انظر مثلاً: «الإملاء والترقيم» (ص ٩٣)، و«قواعد الإملاء» (ص ٦٢) (هارون)، و«لآلئ الإملاء» (ص ٢١)، و«موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء» (ص ١٩٢)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٢٦)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٢٤ - ٢٥)، و«صوى الإملاء» (ص ١٠٥ - ١٠٦)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧٦ - ٧٨) (محمود سعيد).

من المصنّفين^(١) من تعداد مواضع كُلِّ من هاءِ التانيث التي تكتب مربوطةً، وتاءِ التانيث التي تكتب مفتوحةً أو مبسوطةً مقرونةً بالأمثلة الموضحة لكلِّ منهما.

* كلمة أخيرة:

لا شك أن ما تقدّم من ملاحظٍ مختلفةٍ لا يقلُّ من أهمية موضوع (قواعد الإملاء) ودراسته التي صدرت عن مجمع اللغة العربية بدمشق، بل يسعى - كما مضى - إلى تصحيحها ونفي ما شابها من سهوٍ أو خطأ، لتكون أدنى إلى الكمال، تحقق الغاية التي أُعدت من أجلها، ولن يتحقق ذلك إلا بالإفادة من ملاحظات ذوي الاختصاص من المهتمين والمشتغلين والباحثين في قواعد الكتابة والإملاء والترقيم. وليس هذا بدعاً من الأمر، إذ كان من المسلّم به أنه: «لم يَعرَ خَلْقٌ من السهو والغلط، فالكمال لله وحده، والنقص شامل للمخلوقين»^(٢).

(١) «المطالع النصرية» (ص ١٤١ - ١٤٥)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٩٣ - ٩٤)، و«أصول الإملاء» (ص ١٦٣ - ١٦٨)، و«معلّم الإملاء الحديث» (ص ٨٩ - ٩٨)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٧٩ - ٨١)، و«قواعد الإملاء» (ص ٦١ - ٦٣) (هارون) و«الواضح في الإملاء» (ص ١٣ - ٢١)، و«مذكرة في الإملاء» (ص ٤١ - ٤٣)، و«الإملاء العربي» (ص ١٢ - ١٤)، و«موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء» (ص ١٨٧ - ١٩٢)، و«المغني في قواعد الإملاء» (ص ١٢٦ - ١٣٢)، و«تعلّم الإملاء وتعليمه» (ص ٢٤ - ٢٧)، و«الإملاء المبسط» (ص ٧٦ - ٧٩)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧٤ - ٧٨) (محمود سعيد).

(٢) مقدمة «الإيضاح في علل النحو» (ص ٣٩ - ٤٠).

أقترح أن يقوم مجمع اللغة العربية بدمشق، في ضوء ما ورد هنا في هذا البحث، وما قد يكون ورده مكتوباً، أو نُشِرَ مطبوعاً، من ملاحظات المختصين والمهتمين بهذا العلم من أعضاء المجمع وغيرهم، بإصدار طبعةٍ جديدةٍ منقحةٍ ومزيدةٍ من (قواعد الإملاء)، تنهض بها لجنةٌ من ذوي الاختصاص المشتغلين في هذا العلم، تتجاوز هذه الطبعة ما أخذ على سابقتها، وتصحح جميع ما ورد فيها سهواً أو خطأً، وتستدرِك ما شابها من نقص، لتكون دليلاً موجزاً، يتضمّن الصحيح من قواعد الكتابة والإملاء والترقيم، ويتجاوز ما خالط كثيراً من كتب هذا العلم من موضوعات صرفية ونحوية ولغوية وغيرها مما يتصل باللهاجات والقراءات وتاريخ الخطّ والكتابة وسواها، ويتجاوز كذلك ما اشتملت عليه تلك المصنّفات من خلافات كثيرة، تُرسخ التعدّد في صور الكتابة العربية، وتزيد من التباين فيما بين الكاتبين من أهل العربية على تباعد بلدانهم، وتنوّع قواعدهم، وهو ما لا يكاد يبرأ منه إلا عددٌ قليل من المصنّفات المفردة في هذا العلم. وهذا إن تحقّق فإنه سيضيف خدمةً جليّةً للغة وأهلها، يفيد منها أهلُ العربية وعمومُ المثقفين والدارسين والمعلّمين، وتكون ماثرةً كريمةً في سجلِّ إنجازات المجمع في خدمة لغة الضاد.

وقد رأيت من تمام الفائدة إتباع البحث بملحقين، أولهما: جدولٌ يشتمل على قواعد رسم الهمزة، يستغرق جميع مواضعها بدءاً ووسطاً وطرفاً، وحالاتها القياسية والشاذة، وضعه الأستاذ مروان البواب، ورد في نهاية الطبعة السادسة لـ (القاموس المحيط) ضمن

«قواعد الإملاء والعدد وعلامات الترقيم» إعداد د. محمد حسان الطيان و أ. مروان البواب؛ وذلك لاعتقادي أنه من أفضل ما اطلعتُ عليه في هذا الباب، أفدت منه ثلاثة عشر عاماً في تدريس قواعد رسم الهمزة للمختصين وغيرهم، وقد عرضته على كثير ممّن يشاركني في تدريس هذا العلم في بعض الجامعات، فلم أسمع منهم اعتراضاً أو استدراكاً عليه. وثانيهما: ملحقٌ ضمّ مراجعَ أخرى غيرَ مصادر البحث ومراجعته، اجتهدت في جمعها من أماكن مختلفة: المكتبات، والمراجع المختصة، ومعارض الكتب، ومواقع عدّة في الشبكة العالمية (الشابكة/ الإنترنت) تعين المهتمّين والباحثين والمصنّفين في تتبع قضايا هذا العلم.

أرجو في الختام أن يكون فيما قدّمت ما يفي بكبير حقّ اللغة العربية عليّ. على أن هذا ما أدّى إليه النظرُ والاجتهادُ، ووسّعَه الجهدُ، وسمح به الوقتُ، وطبيعيّ ألاّ يكون مثلاً هذا البحث مبرراً من لوازم النقص البشري. والله أعلم.



المصادر والمراجع

- أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط. ثالثة، ١٩٩٤م.
- الإملاء التعليمي، د. شوقي المعري، دار الحارث، ط. أولى، دمشق، ٢٠٠٣م.
- الإملاء العربي، أحمد قبش، مطبعة زيد بن ثابت، ط. ثانية، دمشق، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- الإملاء المبسط، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، ط. ثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الإملاء الميسّر، زهدي أبو خليل، دار أسامة، عمان، ط. أولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- الإملاء والخط، فهد خليل زايد، دار النفائس، عمان، ط. أولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.
- تاريخ الكتابة العربية وتطورها وأصول الإملاء العربي، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤م.
- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، أحمد زكي باشا، تقديم وعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. ثالثة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- تسهيل الإملاء، فهد أحمد الجباوي، دار القلم، دمشق، ط. ثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تعلّم الإملاء وتعليمه في اللغة العربية، نايف محمود معروف، دار النفائس، ط. سادسة، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- دراسة في قواعد الإملاء، د. عبد الجواد الطيب، دار الأوزاعي، ط. ثانية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- دلائل الإملاء وأسرار الترقيم، عمر أوكان، أفريقيا الشرق.
- الشامل في الإملاء، د. محمد حسن الحمصي، دار الرشيد، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- صوى الإملاء لطلاب الحلقتين الإعدادية والثانوية، محمود الصافي، دار الإرشاد، حمص، ط. الثالثة، ١٩٨٤م.
- فن الإملاء في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، جزءان، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط. أولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- فن الكتابة، عبد المعطي شلبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط. أولى، ٢٠٠١م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. سادسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ملحق قواعد العدد والإملاء، لوحة الهمزة.
- قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، دار إيلاف الدولية، الكويت، ط. أولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- قواعد الكتابة العربية، لجنة من الأساتذة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، ١٩٨٥م.
- قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية، د. محمد علي سلطاني، دار الفكر، ط. أولى، دمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- كيف تكتب الهمزة؟ د. سامي الدهان، دار الشروق العربي، بيروت وحلب، بلا تاريخ.
- لآلئ الإملاء، محمد مامو، اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ط. رابعة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- مذكرة في قواعد الإملاء، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ٢٠٠٢م.
- المرشد في الإملاء، محمود شاكر سعيد، ط. الثالثة، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨م.
- المرشد في الإملاء، د. نبيل أبو حلتيم، دار أسامة، عمان، ط. رابعة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٧هـ.
- المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، أبو الوفاء نصر الهوريني، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، ط. أولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- معلّم الإملاء الحديث للطلاب والمعلمين والإعلاميين، محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨٧م.
- المغني في قواعد الإملاء، د. خليل إبراهيم، الأهلية للنشر ودار الوراق ودار النيريين، عمان، ط. أولى، ٢٠٠٢م.
- موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء، موسى حسن الهديب، دار أسامة، الأردن، عمان، ٢٠٠٢م.
- الواضح في الإملاء العربي، محمد زرقان الفرخ، دار هدى وهبة، ط. أولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الواضح في الإملاء وعلامات الترقيم، يوسف عطا الطريفي، دار الإسراء، عمان، ط. أولى، ٢٠٠٥م.



قواعد رسم الهَمْزة

في آخر الكلمة				في وسط الكلمة				في أول الكلمة								
بعضها ألف	غيره	غيره	المهملة	مكسورة	مضمومة	مفتوحة	ساكنة	المهملة	مكسورة	مضمومة	مفتوحة	المهملة	مكسورة	مضمومة	مفتوحة	المهملة
تتبعه الاسم	بالصبي	بالصبي	وقلمها					وقلمها				وقلمها				وقلمها
عَيَّان	عَيَّنَا	عَيَّنَهُ	ساكن	أَسْنَدَةٌ - حَيْثُ	مَسْزُول - عَوَّان	مَرَأَى - نَسَاءٌ - عَهَاءٌ	(لا زء)	ساكن	إِجَابَةٌ	أَقْبَلُ	أَقْبَلْتُ	(لا شيء)	أَقْبَلُ	أَقْبَلْتُ	أَقْبَلْتُ	أَقْبَلْتُ
جَزَّان	جَزَّيْنَا	جَزَّيْنَاهُ	ساكن	جَزَّيْتُ - يَسْتَمُّ	جَزَّوِيَّة - يَسْتَمُّون	جَزَّاءٌ - جَزَّالِيْنَ - يَسْتَأْجِلُ		ساكن	وَاجِبَةٌ	أَكَلْتُ	أَكَلْتُ		أَكَلْتُ	أَكَلْتُ	أَكَلْتُ	أَكَلْتُ
مَلَجَّان	مَلَجَّانَا	مَلَجَّانَاهُ	مفتوح	حَيْثُ - تَسْتَمُّ - يَسْتَمُّون	زُرُوف - تَزُوس - تَزُوسُ	تَأْتَأُ - سَأَلٌ - فَرَأَا		مفتوح	وَاجِبَةٌ	وَأَكَلْتُ	وَأَكَلْتُ	مفتوح	وَأَكَلْتُ	وَأَكَلْتُ	وَأَكَلْتُ	وَأَكَلْتُ
تَبَاهَرَان	تَبَاهَرَا	تَبَاهَرَاهُ	مضموم	فُجِعَ - تَبَاهَرُ	فُزُوس - تَبَاهَرُوا	فُزَادٌ - أَلَاوَرَةٌ		مضموم	وَاجِبَةٌ	بَأَمَدٌ	بَأَمَدٌ	مضموم	بَأَمَدٌ	بَأَمَدٌ	بَأَمَدٌ	بَأَمَدٌ
قَرَّان	قَارَا	قَارَاهُ	مكسر	قَارِيَةٌ - قَارِيَةٌ	قَارُون - تَبْرَانَا	وَأَمٌ - قَفَةٌ		مكسر	أَجَابَةٌ	أَكْبَلْتُ	أَكْبَلْتُ	مكسر	أَكْبَلْتُ	أَكْبَلْتُ	أَكْبَلْتُ	أَكْبَلْتُ
جَيَّان	جَاءَ	جَاءَهُ	ألف	قَالَه - قَرَّانِيْنَ	تَبْرَانَا - قَرَّانِيْنَ	مَسَاءَةٌ - قَرَّانَةٌ	(لا زء)	ألف								
ضَوَّان	ضَوَّيْنَا	ضَوَّيْنَاهُ	وار ساكنة	ضَوَّيْتُ - وَضُوهُ	ضَوَّوِيَّة - وَضُوهُون	سَسَوَّانٌ سَوَّانَةٌ ضَوَّوِيَّةٌ	(لا زء)	وار								
مَشْجُوْرَان	مَشْجُوْرَانَا	مَشْجُوْرَانَاهُ	وار ساكنة	مَشْجُوْرِيْنَ	مَشْجُوْرِيْنَ	مَشْجُوْرَةٌ وَضُوهُونُ فَوْهَةٌ	(لا زء)	ساكنة								
عَيَّان	عَيَّنَا	عَيَّنَهُ	ياء ساكنة	عَيَّنْتُ - يَسْتَمُّون	عَيَّنْتُ - يَسْتَمُّون	عَيَّنْتُ - رَجِيْبَةٌ	(لا زء)	ياء								

القاعدة: تكتب المهملة على ما يناسب حركة ما قبلها، ويستحق:

(١) المهملة المفردة قبل توكين الصب أو ألف الاثنين فككتب على يرة إذا سقطت حرف يصل بما بعده.

(٢) المهملة فوق الألف وسطها ألف الاثنين تطلبان مئة لفروق الألف، إذا كانت الكلمة منها.

القاعدة: تكتب المهملة على حرف يناسب التوكين (حركها وحركة ما قبلها)، سواء كان وسطها أصلاً أو عرضياً، ويستحق من ذلك:

(١) المهملة المفردة بعد ألف، والمهملة المفردة أو المضمومة بعد واو ساكنة فككتب على السطر.

(٢) المهملة المفردة أو المضمومة بعد ياء ساكنة فككتب على يرة.

القاعدة: تكتب المهملة فوق الألف إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وتحت الألف إذا كانت مكسورة، سواء سقطت حرف أو لا.

وتحت الألف أيضاً (مؤنّاة).



الملحق رقم (٢)

- مراجع أخرى مفردة في الإملاء والكتابة العربية والترقيم:
- أساسيات في تعلم مبادئ الإملاء والترقيم، سليم سلامة الروسان، ط. ثانية، ١٩٨٩م.
 - أصول الكتابة العربية، الباجقني.
 - الإملاء الصحيح، عبد الرؤوف المصري، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦٨م.
 - الإملاء العام، إلياس نصر الله، بيروت، ١٩٩٥م.
 - الإملاء العربي، خالد يوسف، ط. ثانية، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨م.
 - الإملاء العربي الميسر الشامل المجدول، فيصل حسين طحيمر العلي، مؤسسة علوم القرآن ودار ابن كثير، عجمان وبيروت، ١٩٩٠م.
 - الإملاء المبسّط، خالدية شيرو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠١م.
 - الإملاء الميسّر، يحيى يحيى، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
 - الإملاء وتمارين الإملاء، الشيخ حسن والي، مصر ١٣٢٢هـ.
 - الإملاء والخطّ في الكتابة العربية، حلمي محمد عبد الهادي، ط. أولى، ١٩٨٥م.
 - الإيجاز في الإملاء العربي، ريم نصوح الخياط ويوسف علي البديوي، ط. أولى، ٢٠٠٥م.
 - تحفة المراكز العلمية في القواعد الإملائية، عبد القوي العديني.
 - الترقيم، عبد الرؤوف المصري، مكتبة الاستقلال، عمان، ١٩٢١م.
 - تطور الكتابة العربية، السعيد الشرباصي، مصر، ١٩٤٦م.
 - التقرير النهائي لتجربة تيسير الكتابة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٦ و ١٩٧٧م.
 - تقويم اليد واللسان، رفيق فاخوري ومحبي الدين درويش، ذكره صلاح الدين زعلالوي في «معجم أخطاء الكتاب» في كلامه على (هذا ضوؤه) (نقلًا عن الأستاذ مروان البواب).
 - تيسير الكتابة العربية، مجمع فؤاد الأول، ١٩٤٦م، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٦١م.
 - تيسير كتابة الهمزة، د. عبد العزيز نبوي ود. أحمد طاهر، القاهرة، ١٩٨٩م.

- الخلاصة في قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، نبيل مسعد السيد غزي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- دراسات في علم الكتابة العربية، د. محمود عباس حمودة، مكتبة غريب، القاهرة.
- دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية، فتحي الخولي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- رسالة في تيسير الإملاء القياسي، إلياس عطا الله، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٥م.
- رسالة في الكتابة العربية المنقحة، أنستاس الكرمللي، بغداد، ١٩٣٥م.
- سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، مصطفى طوموم، مصر، ١٣١١هـ، مصورة دار البصائر بدمشق عن طبعة بولاق، ط. ثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- علم الإملاء، أحمد عبد الجواد، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٩٨٢م.
- فنّ الكتابة الصحيحة، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- فنّ الكتابة وأساليبها، د. رشدي الأشهب، مؤسسة ابن رشد، القدس، ١٩٨٣م.
- في أساسيات اللغة العربية، الكتابة الإملائية والوظيفية، عبد العزيز نبوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- القاعدة في تعليم القراءة والكتابة، معمر القدسي.
- قاعدة الأقوى لكل الهمزات، بشير محمد سلمو، القاهرة، ١٩٥٣م.
- قاموس الإملاء، عبد الحميد بدران، مصر، ١٣٣٠هـ.
- قصّة الإملاء، أحمد الخوص، دمشق، ١٩٩٥م.
- قواعد الإملاء العربي، محيي الدين درويش، حمص، ١٣٥٢هـ.
- قواعد التحرير، أمين كيلاني، حماة، ١٣٤٣هـ.
- قواعد الكتابة الإملائية: نشأتها وتطورها، محمد شكري وأحمد الفيومي، دار القلم، ط. ثانية، دبي، ١٩٨٨م.
- قواعد الكتابة العربية، خير الدين الأسدي، حلب، ١٣٤١هـ.
- قواعد الكتابة والترقيم والخط، سليم سلامة الروسان، عمان، ط. أولى، ١٩٨٩م.
- الكامل في الإملاء، كمال أبو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت، ط. أولى، ١٩٧٣م.

- كتاب الإملاء، الشيخ حسين والي، القاهرة، ١٩١٣م، ودار العلم، بيروت، ط. أولى، ١٩٨٥م.
- الكتابة وقواعد الإملاء، عبد الله علي مصطفى، دار القلم، ط. أولى، دبي، ١٩٩٠م.
- كيف تتعلم الإملاء وتستخدم علامات الترقيم، ياسر سلامة، دار عالم الثقافة، عمان، ٢٠٠٣م.
- اللغة العربية ومشاكل الكتابة، البشير بن سلامة، الدار التونسية، ١٩٧١م.
- مباحث في الترقيم، صالح بن محمد الأسمرى، دار ابن الأثير، الرياض، ٢٠٠٢م.
- مراقي النجاة، عبد السلام القويسني، مصر، ١٣٢٧هـ.
- مرجع الطلاب في الإملاء، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- المرجع في قواعد الإملاء، راجي الأسمر، جروس برس، ط. أولى، طرابلس - لبنان.
- مرشد الطلاب، أحمد عباسي، مصر، ١٣٣٢هـ.
- المرشد في كتابة الهمزات، جلال صالح، دار الزيدي، الطائف، ط. أولى، ١٩٧٩م.
- المستشار في الإملاء والخط العربي، يوسف بدوي ويوسف الحاج أحمد وأحمد محمد السيد، دار ابن كثير، دمشق، ط. أولى، ١٩٩٤م.
- معجم الإملاء، محمد محيي الدين مينو، دبي، ٢٠٠٣م.
- معجم الإملاء، أدما طريه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠م.
- معجم الإملاء العربي، غريد الشيخ، دار الراتب الجامعية، ط. أولى، ٢٠٠٦م.
- معجم الهمزة، أدما طريه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠م.
- المفرد العلم في رسم القلم، أحمد الهاشمي، مصر، ١٣١٩هـ.
- ملخص قواعد الإملاء، إبراهيم بن سليم.
- المنار في الإملاء العربي، سعاد الصايغ.
- الموجز، جميل سلطان، دمشق، ١٣٥١هـ.
- المورد في الإملاء، ياسين محمد سبيناتي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. أولى، ١٩٩٧م.

- موسوعة الإملاء العربي، نظام معتمد في أكثر من ٤٥ مدرسة ومعهد في عُمان، (الشبكة العالمية).
- موسوعة الإملاء كتابة ولفظاً، عبد المجيد الحرّ، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- نتيجة الإملاء، مصطفى عناني وعطية الأشقر، مصر، ١٣٥٠هـ.
- نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، مصطفى عناني، دار النفائس، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- نحو تقويم جديد للكتابة العربية، د. طالب عبد الرحمن، ط. أولى، ١٩٩٩م.
- نخبة الإملاء، عبد الفتاح خليفة، مصر، ١٣٤٥هـ.
- الهداية إلى ضوابط الكتابة، إبراهيم عبد المطلب، بلا تاريخ.
- الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحلّ، د. أحمد الخراط.
- الهمزة في اللغة العربية، دراسة لغوية، مصطفى التوني، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الهمزة مشكلاتها وعلاجها، د. أحمد شوقي النجار، الرياض، ١٩٨٤م.
- الوجيز في قواعد الكتابة والترقيم، د. توفيق أسعد حمارشة.



٢ - نظرات في لوحة «الألف»^(١)

□ أولاً: التوطئة:

يشتمل هذا المقال على مراجعة نقدية لما ورد في اللوحة الموسومة بـ «الألف» التي صدرت عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، والتي تضمنت قواعد رسم كلٍّ من: الهمزة (الألف اليايسة) بنوعيهما همزة الوصل وهمزة القطع، والألف اللينة متوسطةً ومتطرفةً، ومواضع الهمزة: مبتدأةً، ومتوسطةً، ومتطرفةً، وما يتفرّع عن كلٍّ منها من حالات وأحكام.

وقد جاءت هذه المراجعة في أربعة أقسام، وقفتُ أولها على توطئة مهمّة، تناولت ظاهرة الضعف في اللغة العربية عامّة، وفي قواعد الإملاء خاصّةً، وأهمية العناية بالعربية، والارتباط الوثيق بين علوم العربية وعلوم الدين، والجهود المبذولة في ذلك، وأهمية قواعد الإملاء ومنزلتها بين علوم العربية، على كثرة الاختلاف فيها، وما تجب مراعاته لدى وضع قواعد للإملاء وجعلت ثانيها للحديث عن لوحة الألف من حيث مادّتها وأهميتها وقيمتها وجمعت في ثالثها

(١) نشر البحث في الشابكة (الإنترنت) سنة (٢٠٠٧م) في موقع الألوكة وغيره من المواقع المتخصصة.

الملاحظات التي أخذتها على لوحة الألف على اختلاف أنواعها علميةً ومنهجيةً، وأوردتها مفصّلةً ومعززة بالأدلة، مع التحليل والمناقشة والتوثيق بالإحالة على كتب قواعد الكتابة أو الإملاء، وأمّا رابعها فقد أخلصته للمقترحات، وأتبع ذلك بالحواشي، ثم بالمصادر والمراجع، وختمتها بملحقين، تضمن الأول صورة لوحة الألف موضوع المقال، وحوى الثاني قواعد رسم الهمزة على اختلاف أنواعها.

١ - الضعف في اللغة العربية عامّةً وفي قواعد الإملاء خاصّةً:

لعل من نافلة القول وفضوله الإشارة إلى أهمية اللغة في حياة الأمم، وارتباط تطور اللغة بتطور أهلها، وما آل إليه أمر اللغة العربية من ضعفٍ عامّ تجاوز الطلبة في جميع مراحل التعليم وعامة المثقفين وغير المختصين إلى كثير من ذوي الاختصاص في علوم العربية وعلوم الدين، مما لا يكاد يبرأ منه إلا مَنْ رحم ربُّك، وقليلٌ ما هم. آية ذلك انتشارُ الأخطاء اللغوية الشائعة في الكتابة والنطق، على اختلاف أنواع الكتابة، وتفاوت مستويات أصحابها، وفشو العاميّات، مع كبير قصورها عن التعبير العلمي الدقيق، واستثارتها بغير قليل من الاهتمام والذيق في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، فضلاً عمّا تلقاه من دعم جهاتٍ كثيرة لدواعٍ عدّة، بل تعدّى استعمالها الأمور الحياتية إلى كثير من الفصول والقاعات الدراسية في جميع مراحل التعليم وفي غير قليل من البلدان العربية، ممّا أسهم في زيادة ضعف الطلبة في لغتهم الوطنية الأم التي يتعلمون بها ويعبرون. على أن أكثر ما يتجلّى به الضعف بالعربية هو الأخطاء الكتابية الناتجة عن عدم

معرفة أصول الكتابة الصحيحة أو الإملاء، أو عن تلقّيها خلاف الصواب عمّن لم يتقن مهاراتها، ممّن نهض بتدريس اللغة العربية. وموضوع ذلك هو ما يسمّى بقواعد الكتابة العربية أو الإملاء، التي تشتمل غالباً على خمسة أو ستة موضوعات أو أبواب رئيسية، يتصدّرها باب الهمزة، ويليه غالباً باب الألف اللّينة^(١).

٢ - أهمية العناية باللغة العربية والجهود المبذولة في ذلك:

وإزاء ذلك الضعف العامّ في اللغة العربية، وما نتج عنه من آثار سلبية على تحصيل العلوم العربية والإسلامية عامّةً، وعلى فهم القرآن الكريم والحديث الشريف خاصّةً، فقد سعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت جاهدةً إلى معالجة هذا الضعف، واستدراك جوانب النقص، وبذلت جهوداً كبيرةً في خدمة اللغة العربية التي شرفها الله تعالى فاخترها لساناً للوحي الكريم، وللتنزيل الحكيم، ولرسوله محمد عليه الصلاة والسلام، ولأهل

(١) على هذا جلّ كتب قواعد الإملاء والترقيم المعاصرة، وما زاد على ذلك إضافات بسبب منها أو بغير سبب، انظر مثلاً فهارس الكتب التالية: «المطالع النصرية» (ص ١٢ - ١٦)، و«أصول الإملاء» (ص ٢١٥ - ٢٢٣)، و«قواعد الإملاء» (ص ٦٧ - ٦٨) (هارون)، و«تسهيل الإملاء» (ص ١٣٧ - ١٤٠)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ١٩٧ - ٢٠٢)، و«موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء» (ص ٣٠١ - ٣٠٤)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٩٧)، و«لآلئ الإملاء» (ص ٢١٢ - ٢١٦)، و«الشامل في الإملاء العربي» (ص ٩٠ - ٩١)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧٩ - ٨٠)، و«كيف تكتب الهمزة» (ص ١٣٣ - ١٣٦).

الجنة، وحرصت على تيسيرِ تعلّمها وتعليمها، وتقريب علومها ومعارفها من المهتمين بها، والارتقاء بمستويات الطلبة وعامة المثقفين والدارسين لعلوم العربية وعلوم الدين، وغيرهم.

وقد تنوّعت تلك الجهود، وتبدّت في مظاهرٍ شتى مثل إقامة دورات في العلوم الإسلامية، وفي علوم اللغة العربية: النحو والصرف والبلاغة والفصاحة والعروض وغيرها، أو في قراءة أو دراسة المشهور من المصنّفات في بعض تلك العلوم، مما درجت الوزارة على تنظيمها في المساجد وغيرها، ووفّرت لها أسباب نجاحها، وعهدت إلى نخبة متميزة من أهل العلم والخبرة وذوي الاختصاصات العلمية من أبناء الكويت وغيرهم للنهوض بها على خير وجه، فضلاً عن المنتديات الأدبية والثقافية والدينية، وغير ذلك من الأنشطة التي تغني الإشارة إليها عن استقصائها.

والحقّ أن اهتمام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باللغة العربية وعلومها يستأهل ما يستحق من الثناء والتقدير والدعم والمؤازرة، لتستمرّ صُعداً في بذل مثل هذه الجهود الطيبة التي يعرفها ويراها جليّة كلُّ ذي بصر وبصيرة، فضلاً عن كاتب هذه السطور. ولا ريب أن تلك الجهود الكبيرة والمتنوعة تهدف أساساً إلى خدمة هذه اللغة الشريفة والناطقين بها من أبنائها وغيرهم، مما لا يستغني عنه أيّ مسلم في إقامة شعائر دينه من الصلاة، وقراءة القرآن، وتعلم علوم الدين من فقه وتفسير وحديث وعقيدة وسيرة وغيرها، فضلاً عن الحرص على الارتقاء بمستوى بعض القائمين على شؤون المساجد من الخطباء والأئمة والمؤذنين وغيرهم.

٣ - الارتباط بين علوم العربية والدين نشأة ودراسة واهتماماً:

لا بدّ من الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين علوم العربية وعلوم الدين، وإلى اعتماد كل منها على الآخر، وإلى حاجة كلٍّ مختصّ في علوم الشريعة إلى إتقان العربية، ومعرفة علومها وأسرارها ونظامها، وكذلك الإشارة إلى حاجة المختصين في العربية إلى علوم الشريعة وصولاً إلى إتقان العربية والتمكن منها. وهذا الارتباط بين علوم العربية والدين من الشهرة بمكان، ومثله لا يحتاج إلى التذليل عليه، وإن حدث ذلك فهو من فضول القول، حسبنا في ذلك أن نشأة علوم العربية كانت في الأصل خدمةً للقرآن الكريم، وأن جُلّ أعلام العربية وأئمتها في اللغة والنحو والصرف والأدب والشعر، من المتقدمين والمتأخرين والمُكثرين والمُقلّين، كانوا من الأعلام أيضاً في علوم الدين، وتركوا مصنفات في كلا النوعين، فضلاً عن مشاركات بعضهم في علوم أخرى، يقدمهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي والأخفش والفراء والكسائي والمبرد وأبو عمرو بن العلاء وابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جنبي والرماني والزمخشري وأبو البقاء العكبري وابن مالك وابن يعيش وأبو حيان الأندلسي وغيرهم كثير.

٤ - أهمية موضوع قواعد الإملاء والاختلاف فيها:

يُعَدُّ موضوع قواعد الإملاء أو قواعد الكتابة العربية من القضايا اللغوية المُليحة التي تعاني منها اللغة العربية، فقد طال الخُلف بين المصنّفين في كثيرٍ من قواعدهما قديماً وحديثاً، ولا تزال الأصوات

تجأراً بالشكوى من عُسرِها، ومن كثرة الاختلاف في قواعدها، لذلك حظي الموضوعُ باهتمام المؤسسات التعليمية والعلمية والمجامع اللغوية عامّةً، وباهتمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة خاصّةً^(١)، وما فتئت محاولاتُ الباحثين منذ منتصف القرن الماضي تتوالى في تقديم الاقتراحات وصولاً إلى تيسيرها على الكاتبين وتوحيد صورها، كما تنامي عددُ الكتب المعاصرة التي وقفها أصحابُها على قواعد الكتابة حتى أربت على مئة كتاب، على ما بينها من تفاوتٍ في: المنهج، والمادة، والشرح، والتوثيق، والتفصيل، ومبَلِّغ حَظِّها من الدقّة والصواب، والزيادة والنقص، والملاحظ التي تتّجه عليها^(٢).

ولمّا كان بابُ الاجتهاد في كثير من قضايا قواعد الكتابة

(١) صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراران في قواعد رسم الهمزة، الأول: صدر في (١٩٦٠/١/٥م) ونشر في مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين (ص١٨٩ - ١٩٠) بعنوان «قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها» وصدر الثاني في الدورة السادسة والأربعين (١٩٧٨ - ١٩٧٩م) ونشر في ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر (ص٢٣ - ٢٤) بعنوان «ضوابط رسم الهمزة» وهو المشروع الذي اقترحه د. رمضان عبد التواب واعتمده المجمع بعد مناقشته مع تعديل يسير، انظر القرارين مع التعديل في كتاب: «مشكلة الهمزة العربية» (ص١٠٩ - ١١٦).

(٢) اشتملت قائمة المصادر والمراجع على كثير من تلك الكتب، وثمة مراجع أخرى في ملحق نهاية مقال «نظرات في قواعد الإملاء» ضمن كتاب «العربية والتراث».

العربية لا يزال مُشرعاً حتى تُقالَ كلمةُ الفصل فيه، وبعد معاودة النظر في لوحة «الألف» المتقدّمة التي تغياً من نهض بها تيسير قواعد الإملاء على المتعلمين والطلبة وعامة المثقفين وغير المختصين وسواهم، رأيت لزماً عليّ أن أنهض بواجب العلم فدوّنت ملاحظاتٍ متنوعةً، تصحّح ما ورد في اللوحة مجاناً للصواب، بياناً لوجه الحقّ، ورغبةً في نفي ما شابها من ملاحظٍ مختلفة، وحرصاً على أن تخرج تلك اللوحة في طبعةٍ ثانيةٍ أدنى ما تكون إلى الكمال.

٥ - ما تجب مراعاته لدى وضع قواعد للإملاء:

على أنه يحسن قبل إيراد تلك الملاحظات بياناً جُملياً من الأسس التي يجب أن تُراعى في وضع قواعد للإملاء العربي، على أيّ صورة كانت، سواء استغرقت أبواب هذا العلم أم اقتصرت على بعضها دون بعض، كما في لوحة «الألف»، وأهمّها: الحرص على مطابقة المنطوق للمكتوب ما أمكن؛ لأنه الأصل في الإملاء، والتقليل من القواعد إلى أدنى قدر، وجعلها مّطرّدة وموحّدة (معيارية)، وتقليل حالات الاستثناء والشذوذ أو الخروج عن القاعدة إلى الحدّ الأدنى، وعدم الخروج عن الصور المألوفة في الكتابة تحقيقاً لاستمرار الصلة بين القديم والحديث، والحرص على الربط بين قواعد الإملاء والقواعد النحوية والصرفية دون الخلط فيما بينها تحقيقاً لأهدافٍ تربويةٍ وجيهة.

وعلى ذلك فإنه لا يمكن الوصول إلى قواعد للإملاء أو الكتابة الدقيقة والصحيحة والموحّدة، تتجاوز ما أخذ على ما سبقها

من محاولات، ما لم يَجْرِ تخليصُها من الخلافات، والزيادات المقحمة، وتعدّد الوجوه، فضلاً عن الأخطاء العلمية والمنهجية، مما نجد أمثلته واضحةً في كتبٍ غير قليلة من قواعد الكتابة، على ما بينها من تفاوت في المناهج والغايات؛ إذ يتسم غيرُ قليلٍ منها بالنقل والتكرار، وإهمال التوثيق، والمتابعة في الصواب والخطأ، وإقحام موضوعات صرفية أو نحوية أو لغوية أو سواها، دون أيّ مسوّغ.

لذا، كان من غير الصواب أخذُ جميع ما ورد فيها بالتسليم أو القبول دونَ تدقيقٍ أو تمحيصٍ؛ لأنّ قدرماً مما جاء فيها لا يعدو أن يكونَ خلافاتٍ، لا تنطوي على كبيرِ قيمةٍ، أو زياداتٍ من علوم مختلفة، لا وجهَ لإثباتها.

على أنه يجب التنبيه إلى أن ما ورد في بعضها، مما وُضع مرجعاً للخاصّة والأساتذة، وتغيّاً أصحابه الجمع والاستقصاء لكلّ ما يقع تحت أيديهم، والتوثيق لكلّ شاردةٍ وواردةٍ، بالإحالة على آراء المتقدمين ومقالاتهم وخلافاتهم ونقلها، لا يجوزُ فعلُ مثله لمن تغيّاً الإيجاز والاقتصاد والإحكام والتقريب واليسير، وتخليص قواعد الإملاء أو الكتابة مما شابها من خلافات، وتعدّد في صور الرسم، مما تطالعنا أمثلته في عدد غير قليل من الكتب المطبوعة، وفي المواقع المعنيّة بعلوم العربية في الشبكة (الإنترنت). ولا ريب أن تحقيق هذا الأمر يصبح أكد في مثل لوحة «الألف» موضوع المقال.

□ ثانياً: لوحة «الألف» مادةً وأهميّة

ومما يندرج في تلك الجهود أيضاً حرصُ الوزارة على دعمِ

العربية الفصحى، كما تُستعمل استعمالاً صحيحاً ودقيقاً كتابةً وحديثاً، وعلى تقديم كلِّ ما من شأنه أن يحقق السلامة في كتابتها، وينأى بها عن الأخطاء اللغوية عامّةً، وعن الأخطاء الناتجة عن عدم مراعاة أصول الكتابة العربية أو الإملاء خاصّةً. وكان من الثمرات الطيبة لتلك الجهود إصدارُ مكتب التوجيه الفني بإدارة الدراسات الإسلامية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لوحّة (الألف) بنوعيها: الألف اليابسة (الهمزة) والألف اللينة (ألف المدّ) وذلك في إخراج جميل، على كرتون ملون بمقاس 48×68 سم، جاءت مذيلاً بإعداد الأستاذ عبد العزيز فاضل العنزي الموجه الأول لقسم القرآن الكريم، وبتحيات مراقبة الأنشطة والخدمات المساندة، وبالإحالة على موقعها في الشبكة (الإنترنت) غير أنها جاءت عُفْلاً من تحديد تاريخ الإصدار، على أنني رأيتها معلّقةً على لوحات الإعلان في بعض المساجد خلال سنة (٢٠٠٦م).

وقد تضمّنت اللوحّة المذكورة بابين من أصل خمسة أو ستة أبواب مشهورة، عليها مدارُ أكثر مصنّفات قواعد الكتابة أو الإملاء. أولهما: باب الهمزة أو الألف اليابسة بفرعيها: همزة الوصل (أنواعها، وحذفها، وسبب تسميتها) وهمزة القطع (تسميتها، وتعريفها). وأما قواعد رسم الهمزة فقد جاءت في النصف الأدنى من اللوحّة تحت عنوان (مواضع الهمزة) موزّعةً على ثلاثة مواضع، الأول: الهمزة المبتدأة، وردت فيها حالاتها مجتمعةً مع همزة الاستفهام مفتوحةً ومكسورةً ومضمومةً. والثاني: الهمزة المتوسطة، موزّعةً على صور كتابتها الأربع، على الألف، والواو، والياء،

والمفردة على السطر. والثالث: الهمزة المتطرفة، وضمت كذلك حالاتها موزعةً على صور كتابتها الأربع، على الألف، والواو، والياء، والمفردة على السطر. وثانيهما: باب الألف اللينة التي لا تكون إلا مدّاً.

والحق أن اقتصار اللوحة على بابي الهمزة والألف اللينة دون غيرهما من أبواب قواعد الكتابة يدلّ فيما أرى على دقّة في تشخيص مواضع الضعف المتقدّمة ومعالجتها، كما يدلّ على إدراك صحيح لخطورة هذا الموضوع، وعلى مقدار الحاجة إلى قواعد ميسرة وموحّدة لأهم أبواب الإملاء العربي: باب الهمزة، وباب الألف اللينة، آية ذلك أن مجمع اللغة العربية بدمشق الذي أصدر كتاب (قواعد الإملاء) سنة (٢٠٠٤م)^(١) قد نصّ في تقديمه له على أهمية هذين البابين، وأنه توخّى التيسير على الكاتبين في كتابة ما تقع فيه الهمزة والألف اللينة^(٢). ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الدكتور رمضان عبد التواب أفرد كتاباً مهماً للهمزة سمّاه (مشكلة الهمزة العربية)^(٣).

□ ثالثاً: الملاحظات على لوحة «الألف»:

يظهر جلياً لأيّ مطلع على لوحة «الألف» مبلغ ما بُدّل في

(١) لكاتب المقال مراجعة نقدية لهذا الكتاب، نشرت في مجلة الدراسات اللغوية، العدد (٤)، المجلد (٨)، (ص ١٣١ - ١٩٤)، وانظر كتاب: «العربية والتراث» (ص ١٠٣ - ١٧٠).

(٢) «قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية بدمشق» (ص ٤).

(٣) تقدمت الإحالة عليه قريباً، وسترد لاحقاً، وفي قائمة المراجع.

إعدادها من جهد ووقت كبيرين، لذا فإن ما سيأتي من ملاحظ متنوعة تتجه عليها لا يقلل من شأنها، ولا من قيمة ما ورد فيها، وحسبها الريادة والسبق، ولولا قيمتها لما نظر فيها أهل العلم، ولما تجشموا عناء تدقيقها وتصحيحها ونقدها نقداً علمياً، يجبر النقص، ويقوم المعوج، ويصلح المناد، إذ كان من المعلوم أن جودة العلم لا تتكون إلا بجودة النقد، والغاية من هذا المقال - كما سبق - تصحيحها ونفي ما شابها من سهو أو خطأ؛ لتكون أدنى إلى الكمال، تحقق الغاية النبيلة التي أعدت من أجلها، ولن يتحقق ذلك إلا بالإفادة من ملاحظات ذوي الاختصاص من المهتمين والمشتغلين والباحثين في قواعد الكتابة والإملاء والترقيم، وليس هذا بدعاً من الأمر، فمن المسلم به أنه «لم يَعْرِ خَلْقٌ من السهو والغلط، فالكمال لله وحده، والنقص شامل للمخلوقين»^(١).

ويمكن تلخيص ما يتجه من ملاحظ على ما جاء في لوحة «الألف» بما يأتي:

١ - لم تستكمل لوحة «الألف» ما يقتضيه المنهج العلمي من التدقيق والمراجعة لتخرج صحيحةً أدنى ما تكون إلى الإتيان والتجويد، فلم تُعرض قبل الطباعة على أحد المختصين أو المهتمين بهذا العلم، ممن عانوا موضوعاته وقضاياها تدريساً أو بحثاً، لينظروا فيها، وينفوا عنها ما قد يشوبها من ضروب السهو أو الخطأ أو الزيادة أو النقص أو التكرار أو مخالفة المنهج أو غيرها، وذلك لدواعٍ

(١) مقدمة كتاب «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي (ص ٣٩ - ٤٠).

عدّة، تقتضيها أهمية الموضوع، وطبيعة هذا العلم، إذ لا يخفى أن معرفة كثير من المختصّين في علوم العربية والشريعة بهذا العلم لا تجاوز الخبرة العملية المتحصّلة من ممارسة الكتابة، فهي لا تبلغ حدّ الدراية الدقيقة بموضوعات قواعد الكتابة ومسائلها وأصولها ومواضع الاختلاف فيها، لذلك ليس غريباً ألا يكون في وسع كثير منهم أن ينهضوا بالتصنيف المتقن في هذا العلم، ولا أن يكونوا من الراسخين في هذا العلم، ومن أقدم على ذلك دون أن يكون معنياً بهذا العلم تديساً أو بحثاً، ودون أن يمتلك الأدوات اللازمة، شاب عمله ضروباً من الخلل والخطأ غير قليلة، آية ذلك قلّة عدد الصحيح والمُعتمد من كتب قواعد الكتابة المعاصرة على وفرتها، واختلاف مقاصدها وغاياتها، وكذلك كثرة ما يؤخذ عليها من ملاحظ مختلفة، تتناول: المادة العلمية، والمنهج، والقواعد، والعرض، والشرح، والأمثلة. لذا، كان من الضرورة بمكان حسن الاختيار لدى اقتناء أيّ منها، أو الاعتماد عليه، فضلاً عمّا نراه من أخطاء لدى غير قليل من ذوي الاختصاص، وذلك لعدم إتقان مهارات قواعد الكتابة وأصولها الصحيحة.

٢ - غياب القاعدة الكلية الأساسية في رسم الهمزتين:

المتوسطة والمتطرفة، والإسهاب في إيراد تفصيلات تدرج في كلّ منهما، بلا استقصاء في أيّ منهما، فضلاً عن عدم إحكام صياغة قاعدة الهمزة المبتدأة، ونقص ما ورد فيها، وإقحام ما ليس من قواعد الإملاء. فقد تضمن الحديث عن الهمزة «المبتدأة» قاعدة رسمها، وتحتها حالاتها مع همزة الاستفهام مفتوحةً في ثلاث لغات،

ومكسورةً في أربع لغات، ومضمومةً في مثل ذلك. وكان الأولى إحكام صياغة قاعدتها كأن تكون مثلاً: (ترسم الهمزة في بداية الكلمة فوق الألف مفتوحةً أو مضمومةً، وتحت الألف مكسورةً، سواء أُسبقت بحرف أم أكثر)^(١)؛ لأن صياغتها في الأصل وردت ناقصة، ولفظها ثمة: «تكتب ألفاً مطلقاً نحو: أخ، أخت، إخوة». وكذلك لم تُشر إلى حكم رسم الهمزة المبتدأة مع ما قد يدخل عليها (السوابق) وهي كثيرة، وأيضاً لم ترد أمثلتها الموضحة. ولا شك أن إيراد ذلك هو من أصل القاعدة وتامها، وهو أولى من إقحام تفصيلات الهمزة المبتدأة مع همزة الاستفهام بحالاتها الثلاث مع ما يتفرّع عن كلٍّ منها من لغات^(٢)، مما لا تحتمله اللوحة، إذ كان الواجب أن تقتصر على الضروري والمهم من قواعد رسم الهمزة والألف اللينة.

٣ - خلّوها من ذكر أسماء المصادر أو المراجع التي جرى الاعتماد عليها في وضعها، على مسيس الحاجة إلى مثلها توثيقاً للمادة، وتمكيناً للقارئ من التحقق والتثبت، في كلِّ ما يستوقفه من مواضع فيها لبس أو خلاف أو سهو أو خطأ. وهذا عمل غير

(١) «الإملاء والترقيم» (ص ٤٣)، و«قواعد الإملاء» (ص ١١) (هارون)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٣٦ - ٣٦).

(٢) ولذلك لم ترد حالات اجتماع همزة القطع مع همزة الاستفهام وتفصيلاتها في كثير من كتب قواعد الكتابة، مثل «قواعد الإملاء» (ص ١١ - ١٢) (هارون)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٤٣ - ٤٥)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٣٦).

سديد؛ لأن في التوثيق تحديداً للمسؤولية العلمية، وإبراءً للذمة، وأخذاً بمنهج علميٍّ مستقرٍّ، وعزواً للفضل إلى أهله، والأمر في هذا العلم أكد، لما سبقت الإشارة إليه من كثرة وقوع الخلاف فيه، واشتمال كثير من مصنّفاته على ملاحظ غير قليلة، تجعل نصيب أصحابها من الصّحة متفاوتاً بتفاوت أقدارهم، ورسوخ أقدامهم في العلم. ولن يضير هذه اللوحة أن يُحال في ذيلها على المراجع التي استقت منها ما حوته من تفصيلات كثيرة في قواعد رسم الهمزة والألف اللينة، بل ذلك يرفع من شأنها، ويزيد من مصداقيتها، إذ كان جُلُّ مَنْ يطلع عليها، من غير ذوي الاختصاص، لا يعرف المراجع التي صدرت عنها على أيّ وجه نقلاً أو اختصاراً أو إفادةً.

٤ - مجيئها دون المأمول منها في المادّة والمنهج على كبير أهميّتها، وخطورة موضوعها، وعظيم الحاجة إلى مثلها، فقد شاب مادّتها وتوزيعها وتقسيماتها وعناوينها، وما جاء تحتها من تفصيلات كثيرة، ملاحظٌ مختلفة من زيادة ما لا داعي إليه في مواضع، ونقص ما له داعٍ يقتضيه، ومجافاة الدقة أحياناً في المصطلحات والأمثلة، وعدم التزام منهج علمي في عرض المادّة، وتوزيعها، وتقسيماتها، وإيراد تفصيلاتها، وسيرد لاحقاً فضل بيان وتوثيق لجميع ذلك.

٥ - التداخل فيما بين الحالات القياسية والشاذّة في إيراد تفصيلات كثيرة من قواعد رسم الهمزة والألف اللينة، مما يدلّ على عدم التمييز بين الحالات الشاذّة التي تكون خلاف القاعدة، والحالات المعيارية التي تستغرقها القاعدة المطردة. وهذا، وإن كان

فيه متابعة لما ورد في بعض كتب قواعد الكتابة، هو مخالف للمنهج العلمي من حيث وجوب تقديم القاعدة العامة المعيارية التي تستغرق أمثلة الظاهرة، على ما سواها، مما ورد السماعُ به خلافها، وهو كذلك لا يناسب لوحة «الألف» والغاية المتوخاة منها، وما تقتضيه من وضوح وإيجاز وتيسير، ومن ضرورة تجنّب ما كان مسرفاً في التفصيل، أو مجافياً للوضوح، أو جالباً للتعسير، بخلاف الكتب التي قد تُعنى بإيراد تفصيلات كثيرة، وبتوثيق المادة والنقول والآراء، وبالاستقصاء والاستيعاب، توافق ما تغيّاه الكاتب، ونصّ عليه في مقدّمته^(١). ومن أمثلة ذلك:

أ - الخلط فيما بين أنواع من الهمزات، من ذلك إيراد أنواع من الهمزات المتطرفة في الهمزات المتوسطة. فقد جاء في مواضع الهمزة المتوسطة المفردة ما نصّه: «٥ - إذا كانت مفتوحة وقبلها ساكن، وهذا الساكن من حروف الاتصال، وبعدها ألف التنوين أو ألف المثني، نحو: جُزءاً، جُزءان». وهذا مجانب للصواب؛ لأن تنوين كلمة (جُزء) رفعاً ونصباً وجرّاً لا يخرجها عن حكمها في التصنيف آخر الكلمة، وكذلك تشنيتها (جُزءان) فإنه لا يخرجها عن التطرف موقعاً، يشهد لهذا صورة رسمها، ولو صحّ أنها متوسطة لكان رسمها على غير هذه الصورة، ولا يصحّ عدّها من الحالات

(١) مثل كتاب «أصول الإملاء» للدكتور عبد اللطيف الخطيب. على أن أجمع كتاب لقضايا الهمزة وقواعد رسمها عند المتقدمين والمحدثين ومناقشتها هو «مشكلة الهمزة العربية» للمرحوم الدكتور رمضان عبد التواب.

الشاذة للهمزة المتوسطة؛ لأنها مقصورة على حروف العلة السابقة لها، وهي: المفتوحة بعد ألف، مثل (قراءة)، والمفتوحة أو المضمومة بعد واو ساكنة، مثل (ضوءه - ضوؤه)، والمفتوحة أو المضمومة بعد ياء ساكنة، مثل (فيئه - فيئه).

على أن في النص بالإضافة إلى ذلك خطأ في القاعدة، وهو اشتراط أن يكون «الحرف الساكن من حروف الاتصال». والصحيح أن يكون من حروف الانفصال التي لا تتصل بما بعدها، مثل (ر، ز، د، ذ، و، ا) يؤكد ذلك المثال الذي تبعتها (جزءاً، جزءان) كما يؤكده تكرار النص في الحالة الأخرى على أنه «إن كان الساكن من حروف الاتصال» مما يرجح أن يكون ما وقع خطأ طباعياً.

ب - وأعجب مما سبق إيراد الحالة الأخرى في فقرة جديدة تحت الهمزة المتوسطة التي تكتب مفردةً بلفظ: «وإن كان من حروف الاتصال كتبت على ياء (نبرة) نحو: دِفْئاً». وهذا غير سديد من وجوه:

- لا يجوز إثباتها في هذا الموضع من صور الهمزة المتوسطة المفردة مع النص على أنها تكتب على ياء (نبرة) فالتناقض جلي لا يخفى.

- تنوين النصب في الهمزة المتطرفة المفردة لا يخرجها - على الصحيح - عن تطرفها موقعا^(١)، سواء أكان ما قبلها حرف انفصال،

(١) خلافاً لما ورد في القرار الثاني لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو ما لم يكن في القرار الأول، ولا في أصل القرار الثاني الذي قدمه =

مثل (جزءاً، ضوئاً، هدوءاً) أم كان حرف اتصال، مثل (دِفْئاً، عِبْئاً).

أما الأولى المسبوقه بحرف انفصال فهي على الأصل في الهمزة المتطرفة، ترسم على السطر إن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً أو علةً كما سلف، وأمّا الثانية المسبوقه بحرف اتصال فهي حالة شاذة مشهورة في الهمزة المتطرفة، ترسم خلاف القاعدة على نبرة، مثل (شَيْئاً، هَنْئاً).

٦ - افتقارها إلى المنهجية أحياناً، مما يعني عدم التزام منهج

= الدكتور رمضان عبد التواب، وناقشه المجمع ثم أقرّه مع تعديل طفيف بإضافة بضع كلمات، نبّه عليها د. رمضان في كتابه، كان منها إضافة «ألف المنصوب» إلى اللواحق [اللواحق] التي تتصل بآخر الكلمة، وتعدّ منها. وقد مضى في الحاشية (١) (ص ١٧٥) أن للمجمع قرارين في موضوع رسم الهمزة، وفيما يلي نصّ أولهما على ما يُعدّ من الهمزة المتوسطة، ولم يذكر منها «ألف المنصوب»: «٥ - تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسماً كالضمائر وعلامات التثنية والجمع، مثل: جزأين، وجزاؤه، وبدوون، وشيوه». وقد زيد في نصّ ثانيهما على ذلك «ألف المنصوب» ولفظه ثمّة: «تُعدّ من الكلمة اللواحق التي تتصل بآخرها، مثل: الضمائر وعلامات التثنية والجمع وألف المنصوب». انظر قراري المجمع وأصل طريقة د. رمضان عبد التواب المقدمة للمجمع في كتاب «مشكلة الهمزة العربية» (ص ١٠٩ - ١١٦ و ١١٢ - ١١٤). وعلى هذا كتب قواعد الكتابة المعتمدة مثل «الإملاء والترقيم» (ص ٦١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٦٤). على أن هناك من أوردتها في نهاية قواعد رسم الهمزة المتوسطة ضمن الصور الأربعة لـ (رسم الهمزة مع ألف التنوين) الخاصة باجتماع الهمزة المتطرفة مع تنوين النصب. انظر: «أصول الإملاء» (ص ٦٣).

واحد في تقسيماتها وتفرعاتها وتفصيلاتها، وأمثلة ذلك عديدة،
منها:

أ - التباين في إيراد القواعد والعناوين والمصطلحات واستعمال
أحجام الحروف والألوان. وقد اجتمع كل ذلك في بيان نوعي
الألف اللينة المتوسطة، أولهما عنوانه «بالأصالة» وتحتته وردت
القاعدة في رسمها بأنها «تكتب ألفاً» بلا تعريف، وثانيهما عنوانه
«عرضاً» متبوعاً بتعريفها، وتحتته القاعدة في رسمها «وتكتب ألفاً»
باللون الأخضر العريض المخصّص للعنوان، بخلاف قاعدة النوع
الأول التي جاءت تحت العنوان بالحرف الأسود دون تعريف
يسبقها.

ومن المعلوم أن المنهج العلمي يقتضي ذكر قاعدة رسم الألف
اللينة وسطاً وهي «ترسم ألفاً» تحت العنوان مباشرة وقبل إيراد
تفصيل نوعي التوسط: الأصلي والعارض، بما يغني عن تكرار
قاعدة رسمها في النوعين، ولا ريب أن تقديم القاعدة الناظمة
لنوعين يجعلها أكثر وضوحاً، وأثبت في الذاكرة، فضلاً عن أنه
ينسجم مع المنهج المتبع في مواضع من اللوحة مثل النصّ على
صور رسم الألف اللينة طرفاً ثم إتباعها بالتفصيلات، ومثل النصّ
على قاعدة رسم الهمزة المبتدأة ثم إتباعها بحالات اجتماعها مع
همزة الاستفهام. ولا يخفى ما في عنواني الألف اللينة المتوسطة
من عدم التناظر، فقد كان الأولى تقسيمها إلى توسط (أصلي)
(وعارض)، أو (أصالة) و(عرضاً) بدل «بالأصالة» و«عرضاً».

- ب - التباين في إيراد التعاريف في غير ما موضع، منها:
- إيراد تعريف همزة الوصل بلا عنوان بين الفرعين: «أنواعها» و«حذفها» متبوعاً بالفرع الثالث «سبب التسمية» بخلاف ما جاء في همزة القطع من إيراد «تعريفها» مستقلاً في القسم الثاني.
- إيراد القسم الأول من لوحة «الألف» الموسوم بـ«الهمزة أو الألف اليابسة» موزعةً على قسمين: «همزة الوصل» و«همزة القطع» بلا تعريف، بخلاف ما جاء في القسم الثاني المسمى بـ«الألف اللينة» من إثبات تعريفها تحتها بلا عنوان.
- ج - عدم الإشارة إلى بعض مواضع الخلاف مع الاهتمام به، وإيراده في مواضع من اللوحة، منها ما جاء في همزة المتوسطة، فقد نصّ على مذهبين في رسم همزة في الفعل (قرأاً) وما شابهه، وعلى ثلاثة مذاهب في همزة المتوسطة التي يلزم من كتابتها على واو اجتماع واوين مثل (شؤون، مسؤول). ومن مواضع الخلاف التي وردت في اللوحة غُفلاً من الإشارة إلى ذلك القاعدةُ الثانية في رسم همزة المتطرفة على واو إذا كان ما قبلها واواً مشددة نحو (التَّبَوُّؤ - التَّضَوُّؤ) مع أن الخلاف فيها مشهور منصوص عليه في كثير من الكتب^(١).

(١) حكى د. عبد اللطيف الخطيب اختلافهم فيها، وانتهى إلى أن رسمها على واو (التَّبَوُّؤ - التَّضَوُّؤ) هو القياس والصواب والأقوى، وأنه لا لبس فيه، وعدّ رسمها على السطر خلاف القاعدة، ونقل في الحاشية عن مصطفى العناني في كتابه «نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم» (ص ٨) ترجيحه =

د - إيراد «سبب التسمية» في همزتي الوصل والقطع معنوياً تحت تفریع مستقل، وإهمال ذلك في الألف اللينة، على أهمية ذلك فيها.

هـ - إيراد تفصيلات غير مهمّة في مواضع، لا مسوّغ لها، ولا تناسب المقام، أعني حجم اللوحة، وفي المقابل إهمال إيراد أشياء مهمّة في مواضع، من ذلك عدم إيراد أنواع أو مواضع التوسط العارض للألف اللينة اكتفاءً بالأمثلة التي استغرقتها، والتي جاءت تحت تعريف «المتوسطة عرضاً» من أنها «هي التي كانت متطرفة، واتصل بها ما جعلها متوسطة».

و - تقديم السماعي على القياسي في همزة الوصل، وهذا خلاف المنهج العلمي والتربوي الذي يقتضي تقديم القاعدة المعيارية التي تستغرق أمثلة الظاهرة، على الكلمات السماعية المحفوظة التي لا تجاوز أصابع اليدين، فضلاً عن أن المستعمل منها والمشهور دون هذا كما هو معلوم من أمر تلك الكلمات العشر، وهذا خلاف

= ما ذهب إليه. انظر: «أصول الإملاء» (٤٨ - ٤٩). وممن ذهب إلى رسم الهمزة فيهما على السطر الهوريني في «المطالع النصرية» ص ٨٣، قال: «ومن ذلك المصادر التي جاءت على التفعّل أو التفاعل، مما لامها همزة، مثل: التباطؤ، والتخاؤ، والتلكؤ، والتفییؤ، والتوضؤ، والتبرؤ، والتجرؤ، فكّلها ترسم فيها الهمزة واواً إلا ما كان قبلها واو مشددة كالتبؤ، فإن كراهة اجتماع المثلين تقتضي عدم رسمها، وإن لم يذكروا هذا المثال». وكذلك عبد العليم إبراهيم في «الإملاء والترقيم» (ص ٦١)، والمرحوم عبد السلام هارون في «قواعد الإملاء» (ص ١٢).

القاعدة، وذلك لأن مواضع همزة الوصل القياسية في أنواع الكلمات: (أل) التعريف في الحروف، والأمر من الفعل الثلاثي، وماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما، تخرج عن الحصر، ولولا الإطالة لكان في الوسع التدليل على صحة ذلك بإيراد مبلغ الأفعال الثلاثية المجردة التي يشتق الأمر من مضارعها، ومبلغ الأفعال الخماسية والسداسية التي تبدأ بهمزة وصل لمعرفة جملتها في الماضي والأمر والمصدر، ولكن في الإحالة عليه غنية عن إثباته^(١).

ز - إيراد صور رسم الهمزة المتطرفة تحت عنوان «حالات همزة القطع المتطرفة» وصور الهمزة المبتدأة تحت عنوان «حالات الهمزة المبتدأة مع همزة الاستفهام» في حين جاء نظيرهما في صور رسم الهمزة المتوسطة الأربع أو حالاتها غُفلاً من أيّ عنوان، وهذا خلاف الشائع والمألوف والمعتمد في كتب قواعد الكتابة^(٢).

٧ - نقصان في إيراد معلومات أساسية مهمّة في مواضع، في حين ثمة إسراف في إيراد تفصيلات وتفرّيعات لا داعي لها في مواضع أخرى، ومن أمثلة ذلك:

(١) انظر إحصاءات حاسوبية لما سبق مع النسب المئوية في كتاب: «المعجم الحاسوبي: إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي» (ص ٢٠ و ٢١ و ٤١٥).

(٢) انظر حالات الهمزة المتوسطة في: «الإملاء والترقيم» (ص ٥٤ - ٥٥)، و«قواعد الإملاء» (ص ١٤ - ١٨) (هارون)، و«أصول الإملاء» (ص ٤٧ و ٥١)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٢٩).

أ - الاقتصار في همزة القطع على «سبب التسمية» و«تعريفها» وإغفال أو إسقاط (مواضعها في كلّ من: الأسماء، والأفعال، والحروف) مع أمثلتها، كما جاء في همزة الوصل تحت مسمى «أنواعها» [وهو غير دقيق كما سيأتي لاحقاً] بقسميها: السماعي والقياسي .

ب - عدم الإشارة إلى كيفية معرفة ألفات أو همزات القطع في الأسماء والأفعال، أو ما يُستدلّ به عليها، إذ كان يُستدلّ عليها في الأسماء بثبوتها في التصغير، مثل (أَخِيّ، أُمَيْمَة) وفي الأفعال بانضمام ياء المضارعة (يُعْنِي، يُسْمَعُ) فيدلّ ذلك على قطع ألفاتها في صيغتي الماضي والأمر. وأمّا ألفات الأصل فيستدلّ عليها بثبوتها في صيغتي الماضي والمضارع، مثل (أَخَذَ يَأْخُذُ، أَمَرَ يَأْمُرُ)^(١).

ج - إسقاط الحديث عن طريقة معرفة أصل الألف اللينة في كلّ من الأسماء والأفعال، على أهميتها، وفرط احتفال كتب قواعد الكتابة بها، وإفرادها بعناوين مستقلة^(٢)، وكبير عناية بعض أصحاب المعاجم بها، مثل الفيرروزآبادي في «القاموس المحيط». إذ كان يُعرف أصل الألف اللينة سواء أكانت منقلبةً عن واو أم عن ياء أو كانت منقلبة عن الواو والياء معاً بإحدى ثلاث طرق في كلِّ

(١) «أصول الإملاء ص ٤٣»، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٥٩).

(٢) «المطالع النصرية» (ص ١١٦ - ١١٧)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٧٢ -

٧٤)، و«قواعد الإملاء» (ص ٢٧) (هارون)، و«أصول الإملاء» (ص ٨٢ -

٨٦)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٨٧ - ٩٢)، و«معلم الإملاء

الحديث» (ص ١٠٨ - ١١٠).

من النوعين، أما الألف اللينة في الأسماء فيُعرف أصلها فيها بـ: التثنية مثل (عصا: عصوان، وفتى: فتیان)، وبالجمع بالألف والتاء مثل (مها: مَهَوَات، حصى: حَصِيَّات) وِبِرْدَ الجمع إلى المفرد مثل (عدا: عَدُوٌّ، قُرَى: قرية). وأمّا أصلها في الأفعال فيُعرف بـ: صيغة الفعل المضارع مثل (سما: يسمُو، قضى: يقضي)، وبإسنادها إلى ضمائر الرفع متحرّكةً مثل (عَزَوْتُ ونَهَيْتُ) وساكنةً مثل (عَزَا: عَزَوا، هَدَى: هَدَيَا)، وأمّا ما كان أصله مشتركاً فهو منقلب عن الحرفين: الواو والياء معاً مثل (جبا، جبي - نما، نَمَى) وقد جُمعت أفعال كلِّ من الأنواع الثلاثة المتقدّمة في منظومات مشهورة، وردت في غير قليل من كتب النحو والصرف وقواعد الكتابة أو الإملاء، أحدها للأفعال الواردة بالواو غالباً، وثانيها للأفعال الواردة بالياء غالباً، وثالثها للأفعال الواردة بالواو والياء، وأتبعها بعضهم بما زادوه عليها أو استدركوه^(١). ومنهم مَنْ أوفى على الغاية في العناية بها، فأتبع كلَّ نوع من الأسماء والأفعال بمعجم هجائي يبيّن معنى كلِّ اسم أو فعل منها بحسب أصل الألف اللينة^(٢). والملاحظ على تلك العلامات أنها جليّة ومطرّدة في الأفعال، وخفيّة وعصيّة وغير مطّردة في غير المعروف من الأسماء.

(١) «المطالع النصرية» (ص ١٣٠ - ١٣١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ١٣٠ - ١٣٤)، و«الشامل في الإملاء العربي» (ص ٥٧ - ٦٢)، و«تاريخ الكتابة العربية وتطورها» (٢/٤٤٥ - ٤٥٠)، و«المعجم المفصل في الإملاء» (ص ٥٥ - ٥٧)، و«لآلئ الإملاء» (ص ١٧٤ - ١٧٨).

(٢) «معلم الإملاء الحديث» (ص ١٢١ - ١٢٩ و ١٣٤ - ١٤٤).

د - نقصان بيان حركة همزة الوصل التي تكون مكسورةً أو مفتوحةً أو مضمومةً، فضلاً عن كلمات يجوز فيها أكثر من حركة، وهو ما نجده في كثير من كتب قواعد الكتابة^(١)، ولا ريب أن بيان ما سبق أولى من حشو لوحة الألف بتفصيلات، لا داعي لها، مثل وجوه اجتماع همزة القطع مع همزة الاستفهام مفتوحةً ومضمومةً ومكسورةً، وما في كلٍّ منها من اللغات.

هـ - عدم الإشارة إلى ما استثنى من قاعدة رسم الألف اللينة ياءً فيما فوق الثلاثي من الأسماء والأفعال، وذلك إذا سُبقت بياء؛ كيلا يتوالى مثلاًن أو ياءان، نحو: أحياء، حيّاء، محيّا، استحيا، ثُريّا، دُنيا، . . . مع شهرة مثل هذه الكلمات، وشيوع استعمالها، ونصّهم عليها^(٢)، وعلى فرط العناية بإيراد تفصيلات لا داعي لها.

٨ - عدم الدقّة في مواضع، منها:

أ - ما نجده في بعض الأمثلة، نحو ما جاء في الألف اللينة المنقلبة عن الأصليين: الواو والياء «حشا، حشى» «جثا، جثى» «رعا، رعى» فقد كان المأمول أن تكون الأفعال الثلاثة معروفةً أو مشهورةً أو متداولةً بالوجهين الواو والياء، وهذا غير متحقّق في الفعلين الثاني

(١) «أصول الإملاء» (ص ٣٤ - ٣٦)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٣٢ - ٣٤)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ١٨ - ٢١)، و«الشامل في الإملاء» (ص ١٣).

(٢) «الإملاء والترقيم» (ص ٧٢)، و«أصول الإملاء» (ص ٧٤)، و«قواعد الإملاء» (ص ٢٣) (هارون) و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٧٩)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٧١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ١١١).

والثالث؛ لأن (جثى) لم يذكره الفيروزآبادي بالياء أصلاً، بل صدره بالواو قبل المادّة، واكتفى في الشرح بالإشارة إلى الأصلين بإيراد الباب التصريفي لكلّ منهما قال: «وجثا: كدعا ورمى، جُثُوًّا وجُثِيًّا». وأمّا الثاني (رعا) فهو - وإن أفردته الفيروزآبادي بالواو - قليل، ولم ينصّ على مجردة الثلاثي مستعملاً، واقتصر على إيراد بضع كلمات، هي (الرّعو والرّعوة والرّعوى والارعواء والرّعيا) في حين أسهب في شرح المادّة بالياء^(١). وقد كان في الوسع اختيار أفعال مشهورة أو مستعملة بالوجهين، مما أوردته بعض كتب الصرف وقواعد الإملاء، أو مما أوردته الفيروزآبادي في معجمه مصدراً بحرف الياء (ي) والواو (و) منفردين، أو متصلين (يو).

ب - إثبات (أل) التعريف مفردةً مفصولةً دون قطع همزتها «ال» في النوع الأول من القياسي من أنواع همزة الوصل، وهذا خلاف المعلوم والمنصوص عليه في كتب قواعد الكتابة^(٢)، من أن همزتها تُقطع إذا كانت مفردةً علماً عليها. وثمة خلاف قديم بين العلماء في أصل بنائها، فهي مبنية من حرفين على رأي الخليل وابن كيسان وصحّحه ابن مالك، وهمزتها عندهم قطع، صارت وصلاً تخفيفاً، وهي مبنية من اللام وحدها على رأي البصريين والكوفيين أو جميع

(١) «القاموس المحيط» (جثا، رعى).

(٢) انظر مثلاً: «أصول الإملاء» (ص ٣٢)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٣٧)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٢١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٣٩)، و«الآلئ الإملاء» (ص ٤٠).

النحويين، يقدمهم سيويوه، وهمزتها وصل زائدة^(١).

ج - إيراد الاستثناءات من بعض قواعد رسم الألف اللينة ألفاً طويلة، وذلك برسمها على صورة الياء، مصدرّةً بكلمة «نحو» مع النصّ على عدد كلّ منها، إذ كانت محددةً ومقصورةً على أربع كلمات متفق عليها، واللفظ ثمة في موضعين، الأول: «٣ - ستة أسماء أعجمية، نحو: موسى، عيسى، كسرى، بخارى، كُمثرى، متى. على خلافٍ في الأخير». والموضع الثاني: «٤ - خمسة أسماء مبنية، نحو: لدى، أنى، متى، أولى (اسم إشارة) الألى (اسم موصول)». وظاهر أن هذا غير دقيق من جهتين، الأولى: أن كلمة «نحو» تستعمل تمثيلاً للقليل الذي يغني عن الكثير، بيد أنها لا تصلح للقليل الذي تُذكر أمثله كاملةً لقلتها، سواء أنصّ على العدد، كما تقدّم في اللوحة، أم لم يُنصّ. والثانية: أن النصّ على العدد وحكاية الاختلاف غير دقيقة، فالعدد المتفق عليه من الكلمات المستثناة من رسم الألف اللينة ألفاً طويلةً، ومن رسمها على صورة الياء، هو أربع كلمات في كلّ من: حروف المعاني، والأسماء المبنية، والأسماء الأعجمية، وما زاد عليها هو موضع خلاف^(٢).

(١) تفصيل حكاية اختلافهم في مبناها وهمزتها في: كتاب «أصول الإملاء» (ص ٣١ - ٣٣).

(٢) انظر مثلاً: «الإملاء والترقيم» (ص ٧٠)، و«قواعد الإملاء» (ص ٢٣ - ٢٤) (هارون) و«أصول الإملاء» (ص ٧٠ - ٧٢)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٢)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٦٩ و ٧٢ - ٧٣)، و«الشامل في الإملاء» (ص ٣٤ - ٣٥).

٩ - اشتمالها على غير قليل من التكرار في التفصيلات، على حين هي أحوج ما تكون إلى الإيجاز أو الاختصار، من ذلك تكرار ما استثنى من أنواع الكلمات الثلاثة التي ترسم فيها الألف اللينة المتطرفة ألفاً طويلةً، وهي الحالات الشاذة عن القواعد الثلاث الأولى، وفيما يلي نصّ ما جاء في اللوحة من التكرار بموضعين متجاورين، أو صفحتين متقابلتين، أثبتهما في جدول طلباً للتوضيح:

الألف اللينة: متطرفة

تكتب ياءً	تكتب ألفاً
٧ - في أربعة أحرف هي: إلى، على، حتى، بلى (في الجواب).	١ - إذا كانت في حرف، نحو: لولا، كلا، خلا. إلا في أربعة أحرف: إلى، على، حتى، بلى (في الجواب).
٤ - خمسة أسماء مبنية، نحو: لدى، أنى، متى، أولى (اسم إشارة)، الألى (اسم موصول).	٢ - في الاسم المبني، نحو: أنا، إذا، مهما، ما، ذا. إلا في خمسة أسماء: لدى، أنى، متى، أولى (اسم إشارة)، الألى (اسم موصول).
٣ - في ستة أسماء أعجمية، نحو: موسى، عيسى، كسرى، بخارى، كمثرى، متى (على خلاف في الأخيرة).	٣ - في الاسم الأعجمي المعرب، نحو: آغا، كتبغا، بيغا، لوقا، تمليخا، يهودا، بحيرا، موسيقا، أريحا، طنطا، شبرا، أمريكا، فرنسا، يافا. إلا: موسى، عيسى، كسرى، بخارى، كمثرى، متى (على خلاف في الأخيرة).

١٠ - غلبة التكثر والتطويل وعدم الدقة في مواضع غير قليلة، وقد تجلّى ذلك في صور شتى، منها مجافاة الدقة في استعمال المصطلحات العلمية المألوفة والمشهورة، أو العدول عن الصياغة اللغوية الدقيقة، أو التكثر من الشروط والاحترازات التي لا تناسب المقام، ولا تحقّق الغاية من عمل اللوحة، وقد سبقت أشياء تتصل بهذا، ومن أمثلة ذلك:

أ - الكلام على حذف همزة الوصل في كلمة (ابن وابنة) جاء مطوّلاً في ستة أسطر، ومجاوياً للدقة، حيث تضمن شروط حذفها المعروفة، ولكن بتعبير غير دقيق، واللفظ ثمة: «٤ - من كلمة ابن وابنة إذا وقع أحدهما مفرداً نعتاً بين علمين مباشرين، أولهما غير منون، وثانيهما مشهور بالأبوة أو الأمومة، ولو ادّعاء بشرط ألا يكون أول السطر، وكذلك إذا دخلت عليها (يا) التي للنداء، نحو: يابن آدم، أو دخلت عليها همزة الاستفهام، نحو: أبنتك هذا؟ أبنتك هذه؟». ولا يخفى ما في الكلام السابق من تطويل وتعقيد، وقد كان يغني عنه القول (تحذف الألف من ابن وابنة إذا وقعت بين علمين متصلين صفة مفردة، ولم تقع في أول السطر، أو تدخل عليها همزة الاستفهام، أو (يا) الندائية). على أن وصف العلمين اللذين تقع بينهما لفظة (ابن) بـ (مباشرين) لا أراه دقيقاً؛ لأن المراد أن يكون العلمان متصلين أو متناسبين، ثانيهما أبّ للسابق، وكلاهما دقيق ومألوف ودائر في كتب القوم^(١). وسبب هذا فيما أرى متابعة ما جاء

(١) «المطالع النصرية» (١٧١ - ١٧٩)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٧٥ - ٧٦)، =

في أحد كتب الإملاء، ونقل جُلّ كلام صاحبه بلفظه دون تدقيق، أو مقارنة بما عند غيره، أو عزو إليه^(١).

ب - الحديث عن حذف همزة الوصل من (اسم) في البسمة، جاء مثل سابقه أدنى إلى التطويل والتعقيد، واللفظ ثمة: «٥ - من كلمة (اسم) في بسم الله الرحمن الرحيم. بشرط أن تذكر كلّها، ولا يذكر معها متعلق، أمّا إذا ذكر المتعلق فإنّ الهمزة تثبت كقولك: باسم الله الرحمن الرحيم كتابتي». وظاهر أنه لا داعي لهذا الكلام الطويل المعقّد؛ لأنّ المشهور والدائر في معظم كتب قواعد الإملاء أوجز وأدقّ وأيسر، وهو أن همزة (اسم) تحذف في البسمة الكاملة أو التامة^(٢)، ولا ريب أن اللوحة أليقّ بالاختصار والإيجاز من تلك الكتب.

ج - إثقال اللوحة بإيراد تفصيلات أو وجوه أو لغات لا داعي لها، إثباتها وإسقاطها سواء، فهي لا تنطوي على كبير فائدة ولا صغیرها، آية ذلك إيرادها في اللوحة، ثم النصّ على أنها ضعيفة، أو لا أصل لها عند المتقدمين، وذلك بعد النصّ على الصحيح وتقديمه، مثل ما جاء في رسم الهمزات المتوسطة:

= «أصول الإملاء» (ص ١٣١ - ١٣٥)، و«تاريخ الكتابة العربية وتطورها» (٣٩٣/٢ - ٣٩٤).

(١) «المطالع النصرية» (ص ١٧١) وما بعدها.

(٢) «أصول الإملاء» (ص ٤٠)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٢٤)، و«تسهيل الإملاء» (ص ٢٩)، و«تعلم الإملاء وتعليمه» (ص ٦٥).

- التعقيب على الحالة الثالثة من الهمزات المتوسطة التي تكتب ألفاً بإيراد مذهبين في رسم الهمزة في الفعل (قرأ) مسنداً إلى ألف التثنية، أولهما: بإثبات الألفين (قرأ) أتبعه بأنه «وهو الصحيح» وثانيهما: بحذف ألف المثني والتعويض عنها بمدة (قرأ) أتبعه بأنه «لا أصل له عند المتقدمين». وقد كان الواجب أن يقتصر على إيراد الأول؛ لأنه الصحيح والمعتمد والمشهور، ويسقط الثاني لأنه غير صحيح، وإن ورد شذوذاً في كتاب؛ لأن إبدال الحرفين: الهمزة المتطرفة وألف التثنية بعدها ألفاً فوقها مدة - كما هو مشهور - مقصور على الأسماء دون الأفعال، مثل (ملجان، منشآن، نبآن) فضلاً عن أن التعبير المتقدم عن التغيير بما ورد في اللوحة جاء غير دقيق، ولفظه بحروفه: «حذف ألف المثني والتعويض عنها بمدة هكذا: قرأ». فالصواب إبدال صورتني حرفي الهمزة وألف المثني بصورة الألف فوقها مدة (آ)، لذا فالمدة ليست عوضاً عن حذف ألف المثني كما ظهر.

١١ - اشتمالها على بعض الأخطاء العلمية، تجلّت في غير ما صورة، مثل العدول عن المصطلحات العلمية المستقرة إلى غيرها، ومن أمثلة ذلك:

أ - ما جاء في قواعد رسم الهمزة المتطرفة تحت عنوان «حالات همزة القطع المتطرفة» عمودياً وإلى جانبها صور كتابتها الأربع. إنّ عدّ الهمزة في آخر الكلمة بأنها همزة قطع، ثم وصفها بالمتطرفة، أمر غريب، وغير دقيق، ومجانب للصواب، ومخالف للمشهور والمستقرّ من مصطلحات قواعد الإملاء قديماً وحديثاً، إذ

كان مصطلح «همزة القطع» قصراً على الهمزة المبتدأة التي تثبت في الابتداء والوصل في مقابل مصطلح «همزة الوصل» التي تنطق همزةً في بدء الكلام، وتسقط في درجه. ولو صحَّ ما ورد في اللوحة، وسَلِمَ المنهَجُ المُتَّبِعُ، لكان ينبغي أن يرد مثله في الهمزة المتوسطة، فقد وردت صور كتابتها أو حالاتها غُفلاً من أيِّ عنوان، فلم يذكر فيها (حالات همزة القطع المتوسطة) على حدِّ تسمية نظيرها في المتطرفة. وإن تعجب فالعجب في إهمال اللوحة استعمال مصطلح «همزة القطع» في موضعه المُعْتَمَدُ، وهو الهمزة المبتدأة، فقد كان عنوانها ثَمَّة «حالات الهمزة المبتدأة مع همزة الاستفهام». ولا شك أن مثل هذا الخروج عن المصطلحات المألوفة والمشهورة لا مسوِّغ له في هذه اللوحة، فضلاً عن أن مثله يجب ألا يخلو من تنبيهٍ إلى المرجع أو المصدر، إن وجد.

ب - ومن ذلك ما جاء في عناوين قواعد رسم كتابة كلِّ من الهمزتين المتوسطة والمتطرفة أو صورها بأنها «تكتب ألفاً» بدل (على ألف) و«تكتب واواً» بدل (على واو) و«تكتب ياءً» بدل (على ياء). وفي هذه عدول غير صائب عن المصطلحات المعاصرة المعتمدة والمشهورة والمفهومة والدقيقة^(١) إلى مصطلحات مُلبِسة،

(١) انظر قواعد رسم الهمزة المتوسطة والمتطرفة في: قراري مجمع اللغة العربية بالقاهرة في كتاب «مشكلة الهمزة العربية» (ص ١٠٩ - ١١٦)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٤٥ - ٥٩)، و«أصول الإملاء» (ص ٤٦ - ٦٠)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٦٢ - ٦٦)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٣٤ - ٥٠).

وإن وردت عند بعض الأقدمين، أو من تابعهم من المحدثين^(١)، فلا ينبغي أن تؤخذ مقتطعةً من سياق عام لنظريتهم في رسم الهمزة، إذ كانت ترسم أو تكتب على ما تُبدل به عند الوقف أو التسهيل. ووجه اللبس فيها أو عدم الدقة أن المصطلحات المتقدمة نفسها قد وردت في اللوحة في عناوين القسم الثاني المتضمن قواعد رسم الألف اللينة بأنها «تكتب ألفاً» و«تكتب ياءً»؟! ولا يخفى أن التفريق جدُّ ضروري في مصطلحات قواعد رسم كلٍّ من الألف اللينة والهمزة المتوسطة والمتطرفة.

ج - إيراد قواعد رسم الهمزة بأقسامها أو أنواعها الثلاثة: المبتدأة والمتوسطة والمتطرفة وما يتفرع عن كلٍّ منها من تفصيل في صور رسمها تحت عنوان أو مصطلح «مواضع الهمزة» وهو ما شغل النصف الأدنى من اللوحة، واشتمل على أهم ما فيها، مما تزداد حاجة المتعلمين إلى مثله، لكثرة ما يقعون فيه من الأخطاء، ومما يقتضي أن يكون العنوان دقيقاً في الدلالة على ما تحته، ولذلك كان عنوان اللوحة «مواضع الهمزة» غير دقيق، بل غير صحيح، فهو لا يدلّ على موضع ورود الهمزة، بل على قواعد التفصيلية وصور رسمها، وهذا ما جعل كتب قواعد الإملاء المعاصرة تؤثر عناوين أخرى مثل: قواعد رسم الهمزة، أو أقسامها، أو أنواعها. لذلك أرى أن يكون العنوان الرئيس للنصف الثاني من اللوحة هو قواعد رسم الهمزة موزعةً على

(١) «قواعد الإملاء» (ص ١٤ - ١٦) (هارون).

أقسامها أو أنواعها أو حالاتها^(١).

١٢ - إيرادها زيادات وتفصيلات بلا داع أو مسوِّغ، وبما لا يناسب اللوحة، بل يجافي الغاية منها، من ذلك مثلاً موضعان، فقد جاءت قاعدة الألف اللينة المتطرِّفة المنقلبة عن واو في الثلاثي من الأفعال والأسماء المعربة في قاعدتين منفصلتين، الأولى «٤ - كلّ اسم ثلاثي ألفه منقلبة عن واو، نحو: عصا، قفا». والثانية «٥ - كلّ فعل ثلاثي ألفه منقلبة عن واو، نحو: دعا، عفا، علا». وكذلك جاءت قاعدة الألف اللينة المتطرِّفة المنقلبة عن ياء في الثلاثي من الأفعال والأسماء المعربة في قاعدتين متباعدتين، الأولى «١ - كلّ اسم ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء، نحو: فتى، هدى». والثانية «٥ - كلّ فعل ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء، نحو: سعى، مشى، وعى، رمى». وقد كان الأولى والأيسر والأخفّ والأنسب للوحة جمع كلّ منهما في قاعدة واحدة، كأن يكون لفظ الأولى (الثلاثي من الأفعال والأسماء المعربة المنتهية بألف لينة منقلبة عن واو، نحو..). ويكون لفظ الثانية (الثلاثي من الأفعال والأسماء المعربة المنتهية بألف لينة منقلبة عن ياء، نحو..).

١٣ - حشدها قدرًا كبيراً من قواعد رسم كلّ من الهمزة والألف اللينة التي أوردتها بعض كتب قواعد الكتابة أو الإملاء، على ما فيها من تفصيلات واختلافات وتفريعات وغيرها.

(١) «أصول الإملاء» (ص ٥١)، و«الإملاء والترقيم» (ص ٥٤ - ٥٥)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ٤١).

ولا أعتقد أن هذا يحقق الغاية المتوخاة من اللوحة، وهي الجمع والاختصار والتيسير والجدة في العرض وصولاً إلى تقريبها من المتعلمين، وإعانتهم على فهمها، واستيعاب ما فيها، وإلى نفي ما شابها في الكتب من صعوبة بسبب كثرة قواعدها واختلافهم في غير قليل منها. ومثل هذا لن يتحقق بالتكثّر من القواعد والتفصيلات وعرض الآراء والاختلافات، بل يتحقق بالسعي إلى التقليل ما أمكن من القواعد، وحذف ما لا طائل تحته من التفصيلات، وتجاوز الخلافات وتعدد الآراء، مما قد يناسب بعض الكتب المفردة في هذا العلم التي تغيا أصحابها الاستقصاء والتفصيل كما مضى، وذلك باختيار أقواها وأصحها واعتماده، والإشارة إلى هذا المنهج في موضع ما من اللوحة.

لذا أرى حذف تلك الخلافات والآراء والأحكام التي تضمنتها اللوحة، والتي جاء التعبير عنها في صور مختلفة، من نحو: «وهو الصحيح» و«وهو ضعيف» و«لا أصل له» و«يجوز فيها السموأل» و«لا أصل له عند المتقدمين» و«فيه مذهبان» و«فيها قولان» و«قول البصريين» و«قول الكوفيين».

□ رابعاً: المقترحات:

أقترح أن تقوم الجهة المعنية بإصدار لوحة «الألف»، في ضوء ما ورد هنا، وما قد يكون اجتمع لديها من ملاحظات وتصويبات، بإصدار طبعة جديدة منقحة ومزينة من لوحة «الألف» تتجاوز ما أخذ على سابقتها، وتصحح جميع ما ورد فيها سهواً أو خطأً، وتستدرك

ما شابها من نقص، على أن تتضمن الصحيح من قواعد رسم الهمزة والألف اللينة، وتتجاوز ما خالطهما من موضوعات وزيادات وتفصيلات، ليست من صميم قواعد الكتابة، وما اشتملت عليه من خلافات وآراء، تُرسخ التعدد في صور الكتابة العربية، وتزيد من التباين فيما بين الكاتبين من أهل العربية، وتنوع قواعدهم.

ولا شك أن هذا - إن تحقق - فإنه سيضيف خدمةً جليلةً لهذه اللغة الشريفة وأهلها، يفيد منها أهل العربية وعموم المثقفين والدارسين والمعلمين، وتكون ماثرةً كريمةً تضاف إلى سجل إنجازات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في خدمة اللغة العربية وأهلها والناطقين بها والعلوم الإسلامية، وهي أحقّ بها وأهلها.

ورأيت من تمام الفائدة إتباع المقال بملحقين، أولهما: صورة لوحة «الألف» موضوع المقال، كما أصدرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، توثيقاً لما تقدّم من ملاحظات عليها، وتصحيحاً لما ورد فيها، وتعميماً للانتفاع بها على الوجه الصحيح. وثانيهما: جدولٌ يشتمل على قواعد رسم الهمزة، يستغرق جميع مواضعها بدءاً ووسطاً وطرفاً، وحالاتها القياسية والشاذة، صنعة الأستاذ مروان البواب، ورد في نهاية الطبعة السادسة المحققة لـ «القاموس المحيط» ضمن ملحق «قواعد الإملاء والعدد وعلامات الترقيم» إعداد د. محمد حسان الطيان، وأ. مروان البواب^(١)، وذلك لاعتقادي أنه

(١) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. سادسة، ملحق قواعد العدد والإملاء، لوحة الهمزة.

من أفضل ما اطلعتُ عليه في كتب قواعد الكتابة أو الإملاء، وأنه سيفيد في إعادة إخراج لوحة «الألف» بعد تصحيحها، وأنه يتسم بالدقة والوضوح والاستقصاء وسرعة المراجعة فيه لذوي الاختصاص وغيرهم من العلميين وعمامة المثقفين، ممن لا وقت لديهم لقراءة تفصيلات قواعد الإملاء.



المصادر والمراجع

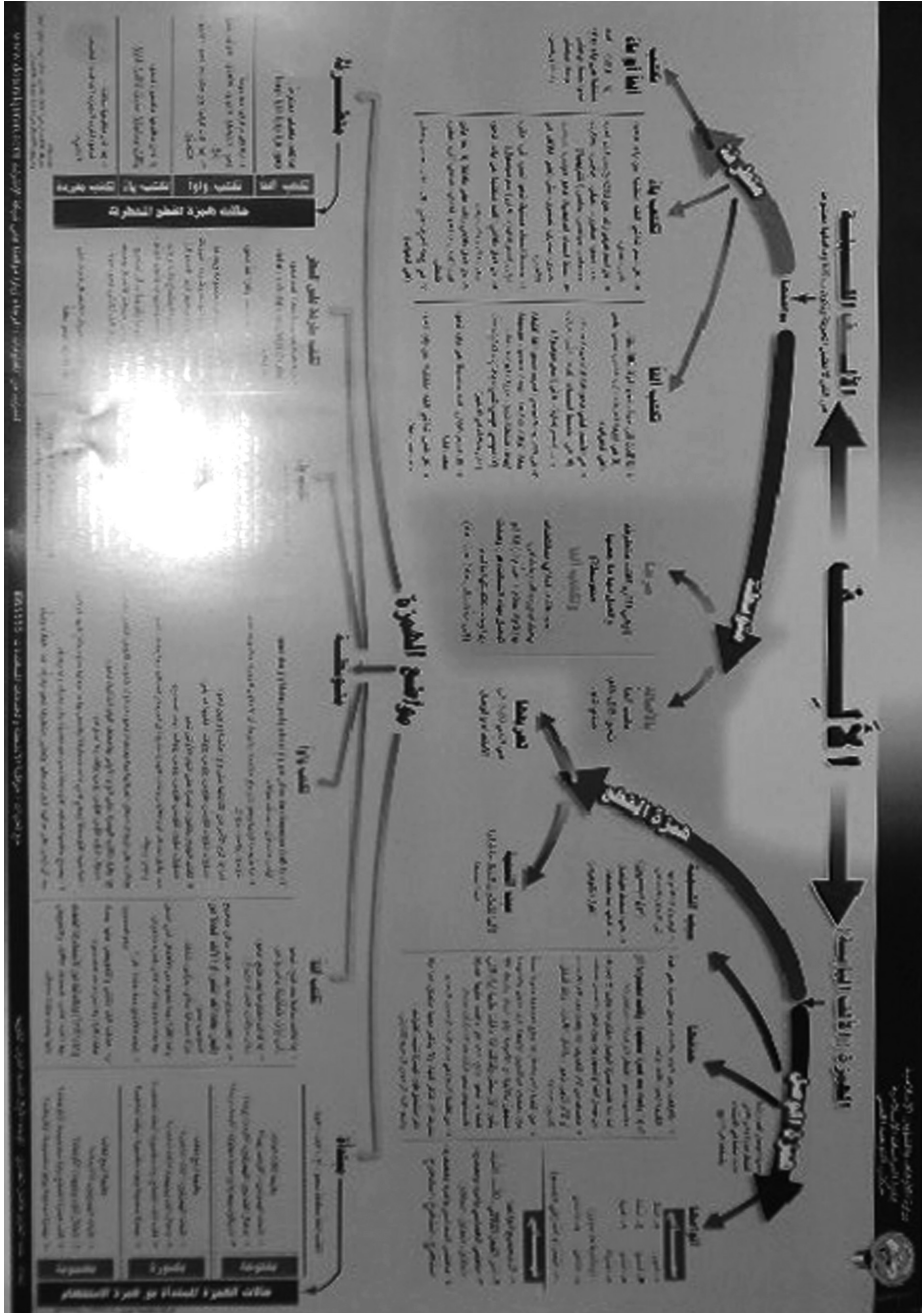
- أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط. الثالثة، ١٩٩٤م.
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- تاريخ الكتابة العربية وتطورها وأصول الإملاء العربي، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤م.
- تسهيل الإملاء، فهد أحمد الجباوي، دار القلم، دمشق، ط. ثانية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- تعلم الإملاء وتعليمه، د. نايف معروف، دار النفائس، عمان، ط. سادسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الشامل في الإملاء، د. محمد حسن الحمصي، دار الرشيد، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. سادسة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ملحق قواعد العدد والإملاء، لوحة الهزمة.
- قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، دار إيلاف الدولية، الكويت، ط. أولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- قواعد الكتابة العربية، لجنة من الأساتذة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، ١٩٨٥م.
- كيف تكتب الهزمة؟ د. سامي الدهان، دار الشروق العربي، بيروت وحلب، بلا تاريخ.
- لآلئ الإملاء، محمد مامو، اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ط. رابعة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- لوحة الألف، مكتب التوجيه الفني، إدارة الدراسات الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٦م.

- المرشد في الإملاء، محمود شاكر سعيد، ط. الثالثة، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨م.
- مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، أبو الوفاء نصر الهوريني، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، ط. أولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- المعجم الحاسوبي: إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي، أ. مروان البواب ود. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم و د. محمد حسان الطيان، مكتبة لبنان، ط. أولى، بيروت، ١٩٩٦م.
- معلّم الإملاء الحديث للطلاب والمعلمين والإعلاميين، محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨٧م.
- موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء، موسى حسن هديب، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٢م.
- نظرات في قواعد الإملاء، التي صدرت عن مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٤م، مقال نشر في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد (٤)، المجلد (٨)، شوال - ذو الحجة سنة ١٤٢٧هـ، أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٦م.



الملحق رقم (١): لوحة الألف

مكتب التوجيه الفني - إدارة الدراسات الإسلامية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية



الملحق رقم (٢): جدول قواعد رسم الهززة

قواعد رسم الهززة

في آخر الكلمة				في وسط الكلمة				في أول الكلمة								
بمعها ألف	بغير الاسم	بغير الهززة	بألف الهززة	مكسورة	مضمومة	مفتوحة	ساكنة	الهمزة	مكسورة	مضمومة	مفتوحة	الهمزة	مكسورة	مضمومة	مفتوحة	الهمزة
عَتَان	عَتَان	عَتَان	عَتَان	أَسَانَة - عَتَانَة	مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَوَالِي - مَسَالَة - عَتَانَة	(لا تزد)	ساكن	أَجَانَة	أَلَاة	أَلَاة	(لا شيء)	أَجَانَة	أَلَاة	أَلَاة	أَلَاة
جَوَان	جَوَان	عَبَة - جَوَان	سَاكن	جَوَانَة - مَسْوَال	جَوَانَة - مَسْوَال	جَوَانَة - جَوَانِي - مَسَال	(لا تزد)	ساكن	أَجَانَة	أَلَاة	أَلَاة	(لا شيء)	أَجَانَة	أَلَاة	أَلَاة	أَلَاة
فَلَتَان	فَلَتَان	فَلَتَان	مَفْرَح	جَنِينَة - مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَسْوَال - مَسْوَالَة	رَأْس - مَسَال - فَوَال	مَفْرَح	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	مَفْرَح	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة
كِبَابَان	كِبَابَان	كِبَابَان	مَضْمُون	مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَسْوَال - مَسْوَالَة	مَضْمُون	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	مَضْمُون	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة	وَأَجَانَة
قَارَان	قَارَان	قَارَان	مَكْسُور	قَارَانَة - قَارَانِي	قَارَان - قَارَانِي	قَارَان - قَارَانِي	قَارَان - قَارَانِي	مَكْسُور	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	مَكْسُور	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة
حَبَان	حَبَان	حَبَان	أَلِف	قَالَة - قَارَان	قَارَان - قَارَانِي	قَارَان - قَارَانِي	(لا تزد)	أَلِف	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	أَلِف	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة
ضَوَان	ضَوَان	ضَوَان	وَار	ضَوَانَة - مَسْوَال	ضَوَان - مَسْوَال	ضَوَان - مَسْوَال	(لا تزد)	وَار	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	وَار	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة
مَسْجُونَان	مَسْجُونَان	مَسْجُونَان	وَار	مَسْجُونَة - مَسْوَال	مَسْجُون - مَسْوَال	مَسْجُون - مَسْوَال	(لا تزد)	وَار	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	وَار	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة
مَسَان	مَسَان	مَسَان	بَاء	مَسَانَة - مَسْوَال	مَسَان - مَسْوَال	مَسَان - مَسْوَال	(لا تزد)	بَاء	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	بَاء	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة	أَجَانَة

القاعدة: تكتب الهمزة على ما يناسب حركة ما قبلها، ويستثنى:
 (١) الهمزة المفردة قبل تعين الضب أو ألف الاثنين فككتب على نبرة إذا سقطت حرف يصل بما بعده.
 (٢) الهمزة فوق الألف ويهذف الألف الاثنين تقلبان مائة لسوق الألف، إذا كانت الكلمة أهياً.

القاعدة: تكتب الهمزة على حرف يناسب أقصى الحركين (حركتها وحركتها ما قبلها)، سواء كان وسطها أصلاً أو حرفاً. ويستثنى من ذلك:
 (١) الهمزة المفردة بعد الألف، والهمزة المفردة أو المضمومة بعد واء ساكنة فككتب على السطر.
 (٢) الهمزة المفردة أو المضمومة بعد باء ساكنة فككتب على نبرة.

القاعدة: تكتب الهمزة فوق الألف إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وتحت الألف إذا كانت مكسورة، سواء سقطت حرف أو لا.
 ومثل (أَلَاة) تكتب فوق الألف.

ح

٣ - قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين^(١)

□ أولاً: المقدمة:

من نافلة القول الإشارة إلى أهمية اللغة في حياة الأفراد والأمم، إذ كان تطوّر أيّ لغة رهناً بتطوّر أهلها في جميع الميادين العلمية والحضارية، ثم ما يقابل ذلك من ارتباط ضعف أيّ لغة أو إضعافها أو إقصائها بالتخلّف التقني والحضاري للناطقين بها على اختلاف بلدانهم، وتفاوت مستوياتهم، وتباين أعراقهم. وقد نتج عن التخلّف الحضاري لأهل العربية ضعف لغوي عام، تجاوز الطلبة في جميع مراحل التعليم وعمامة المثقفين وغير المختصين إلى غير قليل من ذوي الاختصاص في علوم العربية وعلوم الدين، مما لا يكاد يبرأ منه إلا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ. آية ذلك انتشارُ الأخطاء اللغوية الشائعة في الكتابة والنطق، على اختلاف أنواع الكتابة، وتفاوت مستويات أصحابها، وفسوّ العاميّات، مع كبير قصورها عن التعبير العلمي الدقيق، واستئثارها بغير قليل من الاهتمام والذووع في وسائل

(١) أُعدّ البحث للمؤتمر السنوي السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق (التجديد اللغوي) (١٨ - ٢٠/١١/٢٠٠٨م). وقد تفضّل بتقديمه الأستاذ الفاضل مروان البواب عضو المجمع مشكوراً.

الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، بل تعدى استعمالها الأمور الحياتية إلى كثير من الفصول والقاعات الدراسية في جميع مراحل التعليم وفي غير قليل من البلدان العربية، مما أسهم في زيادة ضعف الطلبة في لغتهم الوطنية الأم التي يتعلمون بها. على أن أكثر ما يتجلّى به الضعف في العربية هو الأخطاء الإملائية الناتجة عن عدم معرفة أصول الكتابة الصحيحة، أو قواعد الإملاء، أو عن تلقّيها خلاف الصواب عمّن لم يتقن مهاراتها، ممّن نهض بتدريس اللغة العربية، وذلك لدواعٍ شتى، لا يسمح المقام بالحديث عنها.

يهتمّ (علم الإملاء) من بين علوم العربية بأصول الكتابة الصحيحة، ويهدف إلى عصمة القلم من الوقوع في الخطأ، وقد عُرف قديماً بغير ما تسمية، مثل علم (الرسم، الخطّ، الكتابة، الهجاء، تقويم اليد، إقامة الهجاء) غير أن (الإملاء) أكثرها شيوعاً في العصر الحديث، وقد استعمله بعض الأقدمين^(١). وهذا العلم، على أهميته، لم يحظَ بما يستحقه من العناية لدى الأقدمين من علماء العربية مقارنةً بعلومها الأخرى كالنحو والصرف وغيرهما، إذ كان الدافع إلى نشأة علوم العربية خدمة القرآن الكريم الذي التزم العلماء

(١) زيادة بيان وتفصيل وتوثيق لهذه المصطلحات والمؤلفات التي حملت تسميتها في كتاب «فن الإملاء في العربية» (١٧/١ - ٤٠). وانظر كذلك بحث «قواعد الإملاء عند القدماء والمحدثين» لأستاذنا الدكتور مازن المبارك ضمن كتاب «مقالات في العربية» (ص ١٣١ - ١٦٣). وفي قائمة المراجع نهاية البحث قدرٌ غير قليل من التسميات التي حملت تلك المصطلحات.

رسمَ الكُتْبة الأولى في المصحف الإمام، فأدى ذلك إلى انفصال الإملاء عن علوم القرآن. ومن المعلوم أن عناية الأقدمين بقواعد الإملاء كانت متفاوتةً، فقد كانت قواعده في البداية مبثوثة في بعض كتب النحو واللغة مثل (أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(الجمل) للزجاجي، و(شرح المفصل) لابن يعيش، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان الأندلسي، و(همع الهوامع) للسيوطي، وغيرها. وإن كان بعضهم قد أفردوا بكتب مثل أبي بكر الصولي (٣٣٦هـ) في (أدب الكتاب) وأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ) في (عمدة الكتاب) وابن درستويه (٣٤٧هـ) في (كتاب الكتاب) وغيرهم.

وقد حظيت قواعد الإملاء بغير قليل من الاختلاف، إذ طال الخلف بين المصنِّفين في كثيرٍ من قواعدها قديماً وحديثاً، ولا تزال الأصوات تجارُّ بالشكوى من عُسرها، ولم تُقل كلمة الفصل في كثير من قضاياها، كما أن الباب ما زال مُشرعاً للمجتهدين وصولاً إلى كلمةٍ سواءً، تجمع الكاتبين من أبناء العربية والناطقين بها والدارسين لها على قواعدٍ معياريةٍ وموحَّدة للإملاء العربي، وتحافظ على الأصول والمبادئ، وتتسم بالسهولة والمرونة واليسير والتجديد، وتتجاوز مواضع الاختلاف الكثيرة، وتلغي تعدد صور الرسم للكلمة الواحدة.

ظهر ممَّا سبق أن قواعد الإملاء أو الكتابة من قضايا اللغة العربية المعاصرة التي تقتضي دراستها ومعالجتها، كيما تبقى اللغة العربية حيةً، يستعملها أبناؤها كتابةً وحديثاً، وتعلماً وتعليماً،

وتواكب التطور التقني، وتلبي حاجات الناطقين بها، وتكون لغة العلم في جميع المجالات.

□ ثانياً: مادة البحث:

١ - موضوعات قواعد الإملاء وتفاوتها في الأهمية:

من المعلوم أن جملة الموضوعات أو الأبواب التي تشتمل عليها معظم كتب قواعد الإملاء أو الكتابة العربية لا تجاوز ستة أبواب، هي (الهمزة، والألف اللينة، والزيادة والحذف، والفصل والوصل، وهاء التانيث وتاؤه، وعلامات الترقيم) على قدر من التفاوت في ترتيب هذه الأبواب فيما بينها. وإن كان بعضها - وهو جد قليل - اقتصر على الأبواب الخمسة الأولى، وأهمل الباب السادس، وهو باب علامات الترقيم، على كبير أهميته في تفصيل الكلام، وبيان أغراضه ومراميه^(١). ولما كان بابُ الهمزة أكثرها أهميةً، وخطراً، وتفصيلاً في الرسم، ودوراناً في الكتابة، وكثرةً في الخطأ، وتعدداً في صور رسم الهمزة، وحيزاً في حجم القواعد، وأثراً في الكاتبين، واحتياجاً إليها، رأيناه قد تصدر معظم كتب قواعد الإملاء، ويليه غالباً بابُ الألف اللينة^(٢).

(١) من ذلك كتاب «قواعد الإملاء» مجمع اللغة العربية بدمشق، «الفهرس» (ص ٣٨ - ٣٩).

(٢) على هذا جلّ كتب قواعد الإملاء والترقيم المعاصرة، وما زاد على ذلك إضافات بسبب منها أو بغير سبب. انظر مثلاً فهارس الكتب التالية: «المطالع النصرية» (ص ١٢ - ١٦)، و«أصول الإملاء» (ص ٢١٥ - ٢٢٣)، =

٦ - ما تجب مراعاته في وضع قواعد موحّدة للإملاء:
ثمة مبادئ أساسية لا بدّ من توقّفها في وضع أيّ قواعد للإملاء العربي أو للكتابة العربية، أهمّها:

أ - مطابقة المنطوق للرسم الإملائيّ (المكتوب) ما أمكن ذلك، مع الإقرار بأن هذا غير متحقّق في جميع اللغات المكتوبة. لذا كان من المعلوم أنه كلّما كان الاختلاف بين المنطوق والمكتوب قليلاً ومضبوطاً ومقنناً كانت اللغة أدنى إلى المثالية في التعلّم والتعليم والمعالجة الحاسوبية. وكان مما تتميز به اللغة العربية أن هذه الفروق جدّ قليلة، وهي محصورة في حالات معدودة، أو في بضعة قوانين تنتظمها، مما يجعل تعلّمها وإتقانها ومعالجتها ممكناً خلافاً للشائع بين عامّة المثقفين.

ب - التقليل من القواعد ما أمكن، وجعلها مطّردة وشاملة، وحصّر حالات الاستثناء أو الشذوذ أو الخروج عن القاعدة في أضيق الحدود.

ج - عدم الخروج عن الصور المألوفة في الطباعة والكتابة

= و«قواعد الإملاء» (ص ٦٧ - ٦٨) (هارون)، و«تسهيل الإملاء» (ص ١٣٧ - ١٤٠)، و«قواعد الكتابة العربية» (ص ١٩٧ - ٢٠٢)، و«موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء» (ص ٣٠١ - ٣٠٤)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٩٧)، و«لآلئ الإملاء» (ص ٢١٢ - ٢١٦)، و«الشامل في الإملاء العربي» (ص ٩٠ - ٩١)، و«المرشد في الإملاء» (ص ٧٩ - ٨٠)، و«كيف تكتب الهمزة» (ص ١٣٣ - ١٣٦)، و«الإملاء بين النظرية والتطبيق» (ص ٩٤ - ٩٥).

ما أمكن ذلك تحقيقاً لاستمرار الصلة بين القديم والحديث، وتيسيراً لقراءة التراث المطبوع والإفادة منه.

د - الحرص على الربط بين قواعد الإملاء والقواعد النحوية والصرفية تحقيقاً لأهداف تربوية وحيية، وذلك لارتباط معارف المنظومة اللغوية فيما بينها، واعتماد بعض قواعد الإملاء على معارف نحوية وصرفية، كما في بعض قواعد رسم الهمزة والألف اللينة.

هـ - تخليص قواعد الإملاء من الخلافات، والزيادات المقحمة، وتعدّد الوجوه، فضلاً عن الأخطاء العلمية والمنهجية والمصطلحية، مما نجد أمثله واضحة في كتب غير قليلة من قواعد الكتابة، على ما بينها من تفاوت في المناهج والغايات؛ إذ يتسم غير قليل منها بالنقل والتكرار والمتابعة في الصواب والخطأ، وبإقحام موضوعات صرفية أو نحوية أو لغوية، دون أيّ مسوغ.

٣ - مشكلات الإملاء العربي:

مضت الإشارة إلى أن العربية كغيرها من اللغات تفتقر إلى التطابق التام بين صورتها المنطوق والمكتوب، فضلاً عن أنها تشمل على تعدد لصور الحرف الواحد بحسب موضعه في السياق، وعلى أحكام خاصة للفصل والوصل، والزيادة والحذف، وعلى التعدد في أنواع الهمزات وصورها، وعلى ارتباط بعض قواعد الإملاء بمعارف نحوية أو صرفية أو لغوية، وعلى حذف بعض الحروف في مواضع لدواعٍ تقتضيها، مثل التقاء الساكنين، وعلى ازدواجية الفصحى

والعاميات واللهجات، تؤدّي إلى أخطاء إملائية، وعلى وجود لبس بين الحروف المتقاربة في المخارج أو الصفات، وعلى فشو الأخطاء الشائعة في الإملاء وغيره. لذا كان من أهم مشكلات الإملاء العربي:

أ - اختلاف المكتوب عن المنطوق: وهو ما يتجلى في حذف بعض الحروف المنطوق بها من الكتابة مثل الكلمات (هذا، هذه، هؤلاء، الرحمن، السموات، ...). وفي زيادة بعض الحروف في الكتابة دون النطق بها مثل (مائة، عمرو، أولو، أولات، كتاباً، حفظوا، ...).

ب - التعدّد في رسم صور بعض الحروف، مثل:

- الهمزة (أ، إ، و، ئ، ء، ؤ).

- الألف اللينة (دعا، رمى، قال).

- الهمزة في بداية الكلمة (استغفر، أكرم، إحسان، آمن).

ج - أحكام الوصل والفصل والحذف في بعض الكلمات

أو التراكيب (من، ما، لا) مثل (مما، مم، عمّا، عمّ، إمّا، ألّا، أن لا، إلّا، إلّا، علام، ..).

د - التعدّد في رسم أنواع من الهمزات لدواعٍ مختلفة مثل

(مسئول - مسؤل) (قرأوا - قرؤوا - قرؤوا - قرؤوا).

هـ - اعتماد رسم أنواع من الكلمات على بعض معارف النحو

والصرف (بعض الهمزات، والألف اللينة المتطرفة، والتاء المربوطة)

مثل (بناؤه، بناءه، بنائه) (دعا، سعى، قضى، أحيا، دنيا، استحيا،

جبا، جبي) (رحمة، رحمت، قضاة، حكمة).

و - حذف حروف العلة لالتقاء الساكنين في كلمة واحدة، وذلك في مواقع من الكلمات مثل (سَعَتْ، سَعَتَا، سَعُوا، يَسْعُونَ، تَسْعُونَ) (غَزَتْ، غَزَتَا، غَزُوا، يَغْزُونَ، تَغْزُونَ) (رَضُوا، يَرْضُونَ، تَرْضُونَ، تَرْضِينَ) (مَشَتْ، مَشَتَا، مَشُوا، يَمْشُونَ، تَمْشُونَ).

ز - ازدواجية اللغة بين الفصحى والعامية أو اللهجة لدى كثير من المتعلمين، وما ينتج عنه من انحسار الفصحى وإقصائها، وإيثار استعمال العامية لشيوعها وسهولتها، وكذلك شيوع بعض اللهجات، وما يؤدي إليه من الخلط بين الحروف المتقاربة في المخارج أو الصفات مثل (العين والغين، والذال والزاي، والقاف والكاف، والهمزة والعين، والياء والجيم، والغين والقاف..).

ح - الخلط بين الحروف المتشابهة في الصورة أو الرسم، مثل الألف المقصورة والياء، وذلك عند كتابة الياء طرفاً بلا إعجام، وما ينتج عنه من لبس في مواضع، أو إعجام الألف المقصورة مثل الياء، نحو (الفتي - الفتى، المُعْطِي - المُعْطَى، المُجْتَبِي - المُجْتَبَى).

ط - فُشُوُّ الأغلط اللغوية الشائعة بأنواعها الإملائية والنحوية والصرفية لدى عامّة المثقفين، وكثير من غير المختصين من الأساتذة والمعلمين، وبعض ذوي الاختصاص فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة.

٤ - جهود المعاصرين في قواعد الإملاء تقريباً وتيسيراً وتجديداً:
لقد حظي موضوعُ قواعد الإملاء باهتمام المجامع اللغوية

والمؤسسات التعليمية والهيئات العلمية المختصة بالعربية وقضاياها، فضلاً عن المختصين من أهل العربية، والمهتمين بقواعد الإملاء والكتابة. وما فتئت محاولات الباحثين منذ مطلع القرن الماضي تتوالى في تقديم الاقتراحات على اختلاف أشكالها (كتب، بحوث، مقالات، مقترحات) وصولاً إلى تيسيرها على الكاتبين وتوحيد صورها. كما تنامي عدد الكتب المعاصرة التي وقفها أصحابها على قواعد الكتابة حتى أربت على مئة وخمسين كتاباً، على ما بينها من تفاوتٍ في: المنهج، والمادة، والشرح، والتوثيق، والتفصيل، والحجم، وحظها من الدقة والصواب، والزيادة والنقص، والنقل والمتابعة والتكرار، ومبلغ عنايتها بالاختلافات وتعدد الآراء والصور، وحجم الملاحظ التي تتجه على كل منها.

على أن موضوع (قواعد رسم الهمزة) قد حظي منها بنصيب وافر من الاهتمام والعناية، والبحث، والاختلاف، وتعدد الصور، ووفرة الآثار المفردة التي وقفها أصحابها على الهمزة وقواعد رسمها وقضاياها. وقد تجلّى ذلك في إفرادهم الهمزة بمؤلفات عدّة، فضلاً عن البحوث والدراسات والمقالات والقرارات، مما سيرد في البحث وفي المراجع لاحقاً. ومن أشهر تلك المؤلفات: بحث «قاعدة الأقوى لكلّ الهمزات» لبشير محمد سلمو (١٩٥٣م)، و«كيف تكتب الهمزة؟» لسامي الدهان (١٩٧١م)، و«المرشد في كتابة الهمزات» لجلال صالح (١٩٧٩م)، و«الهمزة: مشكلاتها وعلاجها» لشوقي النجار (١٩٨٤م)، و«الهمزة في الإملاء العربي: الحل، والمشكلة» لأحمد الخراط (١٩٨٧م)، و«تيسير كتابة الهمزة»

لعبد العزيز نبوي وأحمد طاهر (١٩٨٩م)، و«الهمزة في اللغة العربية: دراسة لغوية» لمصطفى التوني (١٩٩٠م)، و«مشكلة الهمزة العربية» للمرحوم رمضان عبد التواب (١٩٩٦م)، و«معجم الهمزة» لأدما طريبه (٢٠٠٠م). ومن الدراسات «الهمزة والألف ومدلولهما عند القدماء» لأستاذنا الدكتور مازن المبارك (١٩٩٠م).

ولمّا كانت جهود تقريب قواعد الإملاء وتيسيرها وتجديدها، على اختلاف صورها المتقدّمة، هي من الكثرة بمكان، اقتضى ذلك الاقتصارَ على أبرز تلك الجهود وأهمّها استغناءً بها عن سواها مما هو دونها شأنًا وأهميةً وأثرًا، سواء أكانت تلك الجهود صادرةً عن هيئات علمية، أم عن اجتهادٍ بعض أهل العلم:

أولاً: الهيئات العلمية وقواعد الإملاء:

- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

عُني مجمع اللغة العربية بالقاهرة مبكراً بقواعد الإملاء عامّةً وقواعد رسم الهمزة خاصّةً، وظهر ذلك في محاضر جلساته وندواته ومؤتمراته المنعقدة ما بين (١٩٤٧ - ١٩٦٠م). وكان من أهمّها قراران، يتضمنان قواعد رسم الهمزة، الأول: صدر في (١/٥) ١٩٦٠م) ونُشر في مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين (ص ١٨٩ - ١٩٠) بعنوان «قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها». وصدر الثاني: في الدورة السادسة والأربعين (١٩٧٨ - ١٩٧٩م) ونُشر في ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر (ص ٢٣ - ٢٤) بعنوان «ضوابط رسم الهمزة» وهو المشروع

الذي اقترحه المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب، واعتمده المجمع بعد مناقشته مع تعديل يسير. ويبان ذلك مفصلاً على النحو التالي:

- قرّر المجمع في الجلسة الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٧م) من الدورة الرابعة عشرة تشكيل لجنة من أ. علي الجارم والشيخ محمد الخضر حسين و د. منصور فهمي و أ. زكي المهندس و د. أحمد أمين و أ. حسن حسني عبد الوهاب، عقدت عدة جلسات، وأعدت تقريراً لمؤتمر المجمع، ضمّ إليه قرارات المؤتمر الثقافي للجامعة العربية المتعلقة بالإملاء.

- قرر مجلس المجمع في الجلسة الثانية (١١ أكتوبر ١٩٤٨م) من الدورة الخامسة عشرة إحالة قرارات لجنة الإملاء وقرارات المؤتمر الثقافي للجامعة العربية وملحوظات لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي وأساتذة اللغة العربية في دار المعلمين العالية إلى لجنة الإملاء التي عقدت عدّة جلسات، ثم رفعت تقريرها إلى المجلس (١٩٤٨م) الذي اتخذ فيها بعض القرارات، ثم إحالة جميع ذلك إلى مؤتمر المجمع.

- قرر المجمع في سنة (١٩٤٨م) تأليف لجنة لرسم الحروف، تضمّ إضافة إلى الأعضاء السابقين: إبراهيم المازني ومحمد رضا الشيببي و خليل السكاكيني و ه. أ. رجب و ل. ماسينيون.

- توصل المجمع في سنة (١٩٦٠م)؛ أي: بعد ثلاث عشرة سنة من الدورة الرابعة (١٩٤٧م) إلى وضع قواعد لكتابة الهمزة، والألف اللينة، والفصل والوصل بين الكلمتين. حدّد فيها قواعد

رسم الهمزة أولاً ووسطاً وطرفاً بما لا يخرج في جملته عن المشهور من قواعد الأقدمين والمحدثين .

أما قرارات لجنة الإملاء في الدورة الرابعة عشرة فقد دعت إلى :

- الصدق والسهولة في تصوير الحروف، لتسهيل القراءة والكتابة .

- التجديد والتيسير في رسم الحروف، لتسهيل الكتابة على المبتدئين الذين ينفرون من اختلاف قواعدها، وتعدّد وجوه رسم الكلمة الواحدة، وذلك للمحافظة على رسم المصحف الإمام، ولربطهم الرسم بالصرف والنحو .

- إعادة الألفات المحذوفة وسطاً ما عدا (الله - إله) وحذف الواو الزائدة وسطاً وطرفاً (عمرو - أولئك) تحقيقاً للمطابقة بين المنطوق والمكتوب ما عدا همزة الوصل واللام الشمسية وهمزة (ابن) .

- رسم الهمزة في بداية الكلمة على ألف مطلقاً، وإلى كتابة الهمزة المتوسطة والمتطرفة على حرف من جنس حركتها، ما لم تكن الهمزة المتطرفة مسبوقه بألف، فترسم مفردةً كيلا تجتمع ثلاث ألفات (سماًءاً) . وأما الهمزة الساكنة متوسطةً ومتطرفةً فترسم على حرف من جنس حركة ما قبلها .

- الفصل في رسم كلّ كلمتين متصلتين؛ لأنه الأصل والقياس، ما عدا (أل التعريف) وما تتصل به، والكلمتين اللتين بينهما إدغام، أو كانت إحداهما على حرف واحد .

- رسم التنوين ألفاً في النصب ما لم تكن الكلمة منتهية بتاء مربوطة .

درست لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية القرارات الصادرة عن المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية وملحوظات لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي وأساتذة اللغة العربية في دار المعلمين العالية ببغداد، وانتهت إلى ما يلي :

- كتابة (الذين) بلام واحدة؛ لأن الحرف المشدّد يُعدّ حرفاً واحداً .

- عدم استثناء (عَمرو - عُمَر) من مطابقة المنطوق للمكتوب كما اقترح أساتذة العربية في دار المعلمين العالية .

- موافقة اللجنة دار المعلمين ببغداد فيما استثنته من كتابة الألف اللينة طويلةً تحقيقاً للمطابقة بين المنطوق والمكتوب .

- إصرار لجنة الإملاء على وجوب رسم الهمزة المتطرفة الساكن ما قبلها على حرف من جنس حركتها خلافاً لكلّ من المؤتمر الثقافي الذي قال برسمها وفق الشائع، والمجمع العلمي العراقي الذي دعا إلى رسمها مفردة أياً كانت حركة ما قبلها .

- دعوة علي الجارم إلى رسم الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف على ألف أيضاً، على أن تحذف ألف التنوين كيلا يتوالى ثلاث ألفات .

- تركت اللجنة لمجلس المجمع الفصل في اقتراح أساتذة

معهد دار المعلمين العالية ببغداد استثناء الحروف من كتابة الألف اللينة طويلة.

- موافقة اللجنة دار المعلمين في وجوب وصل الكلمات بـ (ما) استثناءً.

- تحقيق أمن اللبس الناشئ عن رسم (ذُكْرَى) بالألف الطويلة و(ذُكْرًا) المنصوبة المنونة برسم علامة تنوين النصب فوق ألف التنوين.

- رفضت اللجنة اقتراح لجنة المعجم الكبير بوضع حرف للهمزة، يكون صورةً واحدة لها كغيرها من الحروف، إذ كان ذلك يفوّت ما حرص عليه الأقدمون من رسمها على صورة ما تُسهّل عليه.

وبالجملة فقد صدر عن المجمع بحوث ومقالات وتوصيات وقرارات تتعلق بقواعد الإملاء، لم تأخذ طريقها إلى التطبيق، إذ اقتصر بعضهم على الإشارة إليها دون الأخذ بها والتزامها، مثل عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)، وعبد السلام هارون في كتابه (قواعد الإملاء)، وعبد العليم إبراهيم في كتابه (الإملاء والترقيم في الكتابة العربية).

إن هذا الاهتمام المبكر بقواعد الإملاء، على أهميته، لم يكن شاملاً لقواعد الإملاء من جهة، ولم يسلم من بعض الملاحظ من جهة أخرى. من ذلك اختلاف في بعض قرارات المجمع في الموضوع الواحد، ففي حكم اجتماع تنوين النصب والهمزة

المتطرفة، صدر عنه قراران، حدّد في الأول اللواحق التي تتصل بالهمزة المتطرفة، فتحولها إلى متوسطة، ولم يذكر بينها ألف المنصوب، لفظه: «٥ - تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسماً كالضمائر وعلامات التثنية والجمع، مثل: جزأين، وجزاؤه، ويبدوون، وشيؤه». وهذا خلاف ما ورد في القرار الثاني لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو ما لم يكن في القرار الأول، ولا في أصل القرار الثاني الذي قدّمه المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب، وناقشه المجمع ثم أقرّه مع تعديل طفيف بإضافة بضع كلمات، نبّه عليها المرحوم الدكتور رمضان في كتابه المذكور، كان منها إضافة «ألف المنصوب» إلى اللواحق [اللواحق] التي تتصل بآخر الكلمة، في حين عدّها المجمع منها في قراره الثاني، ولفظه ثمة: «تعدّ من الكلمة اللواحق التي تتصل بآخرها، مثل: الضمائر وعلامات التثنية والجمع وألف المنصوب، ولا يُعدّ منها ما دخل عليها من حروف الجرّ والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم». ويتبين ذلك بمقارنة نصّ قرار المجمع الثاني بالأصل الذي قدّمه لهم المرحوم د. رمضان عبد التواب، ولفظه: «تعدّ من الكلمة اللواحق التي تتصل بآخرها، مثل: الضمائر وعلامة التثنية والجمع، ولا يُعدّ منها ما دخل عليها من حروف الجرّ والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم»^(١).

(١) انظر قراري المجمع وأصل طريقة المرحوم د. رمضان عبد التواب =

إنّ تنوين النصب في الهمزة المتطرفة المفردة لا يخرجها - على الصحيح - عن تطرفها موقعاً، سواء أكان ما قبلها حرف انفصال مثل (جزءاً، ضوئاً، هدوءاً) أم كان حرف اتصال مثل (دِفئاً، عِبئاً). أما الأولى المسبوقة بحرف انفصال فهي على الأصل في الهمزة المتطرفة، ترسم على السطر إن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً أو علةً كما سلف، وأمّا الثانية المسبوقة بحرف اتصال فهي حالة شاذة مشهورة في الهمزة المتطرفة، ترسم خلاف القاعدة على نبرة، مثل (شَيْئاً، هُنئاً).

- مجمع اللغة العربية في دمشق:

تتابعت الجهود الطيبة لمجمع اللغة العربية بدمشق في خدمة لغة الضاد، وصونها مما يتهدها، ومعالجة قضاياها المعاصرة، والرفع من شأنها، والنهوض بها، وتيسيرها في التعلم والتعليم، وتنميتها لتواكب التطور التقني في جميع ميادين العلوم والفنون خدمةً للناطقين بها على اختلاف شرائحهم، وتفاوت مستوياتهم، وتباعد بلدانهم. وقد تنوعت تلك الجهود، وتبدت في مظاهر شتى كالمؤتمرات العلمية السنوية التي درج المجمع على تنظيمها، وتوفير

= المقدمة إلى المجمع في: كتاب «مشكلة الهمزة العربية» (ص ١٠٩ - ١١٦ و ١١٢ - ١١٤). وعلى هذا كتب قواعد الكتابة المعتمدة مثل «الإملاء والترقيم» (ص ٦١)، و«معلم الإملاء الحديث» (ص ٦٤). على أن هناك من أوردتها في نهاية قواعد رسم الهمزة المتوسطة ضمن الصور الأربع لـ (رسم الهمزة مع ألف التنوين) الخاصة باجتماع الهمزة المتطرفة مع تنوين النصب. انظر: «أصول الإملاء» (ص ٦٣).

أسباب نجاحها، وجمع الكفايات العلمية المتخصصة؛ لتناقش أهمّ قضايا اللغة العربية المعاصرة، فضلاً عن الندوات الثقافية، ومطبوعات المجمع العلمية إضافةً إلى مجلته العلمية الفصلية العريقة. ومما يندرج في تلك الجهود حرصُ المجمع على دعم العربية الفصحى؛ كيما تُستعملَ استعمالاً صحيحاً ودقيقاً، وعلى تقديم كلِّ ما من شأنه أن يحقق السلامة في كتابتها، وينأى بها عن الأخطاء اللغوية عامّةً، وعن الأخطاء الناتجة عن عدم مراعاة أصول الكتابة العربية أو الإملاء خاصّةً. وكان من الثمرات الطيبة لتلك الجهود إصدارُ المجمع كتاب (قواعد الإملاء) ضمن مطبوعات سنة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، جاء في (٣٩) صفحة، مصدراً بتقديم، اشتمل على جُملةٍ من القضايا والآراء العلمية المهمّة، وهي^(١):

- بيان أسباب النهوض بوضع هذه القواعد. فقد عاين المجمعُ كثرةً ما يقع فيه الكاتبون من الأخطاء الإملائية، وتعدّد طرق الكتابة في البلدان العربية، وذلك لاعتماد بعض مَنْ وضعوا قواعد الإملاء من المحدثين على طرائق السلف، واتّباع آخرين طرائق بلدانهم، وذلك لعدم وجود قواعد إملائية واضحة متفق عليها، وما يلقاه الكاتبون من عُسرهما، فضلاً عن اختلاف الأقدمين في تلك القواعد.

- بيان الدافع إلى وضع (قواعد الإملاء) والغاية المتوخّاة منها. فقد وجد المجمعُ مفيداً وضعَ قواعد إملائية، تتحقّق فيها شروط

(١) «قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية بدمشق» (ص ٣ - ٦) بتصرف يسير.

الوضوح والضبط والدقة والإقلال من القواعد الشاذة مع توحي التيسير على الكاتبين في كتابة ما تقع فيه الهمزة والألف اللينة.

- النصّ على مآخذ للمجمع على كتب قواعد الإملاء التي وضعها المحدثون. تتجلى في وقوع اختلاف كبير فيما بينها، وذلك لأخذ بعضهم بقواعد السلف مع تعديل يسير، وتنكب بعضهم لتلك القواعد، وأخذه بقواعد جديدة غير مألوفة، فضلاً عما تُكَلِّف الآخذين بها من العُسْر، وما ينتج عنها من قطع الصلة بالتراث العربي، وجنوح بعضهم إلى كتابة الكلمة كما يُنطق بها، وإلغاء كلّ الاستثناءات التي تخرج عن القاعدة، وعدم مراعاة الأحوال الخاصّة التي تقتضيها.

- تقدير المجمع للطرائق والمحاولات التي قام بها الباحثون المحدثون في وضع قواعد الإملاء، غير أنه لم يجد بينها طريقةً واحدةً صالحةً لأن يقع عليها الإجماعُ بين جميع الكاتبين وبين مختلف الأقطار.

- إجماع رأي السادة الأجلاء أعضاء المجمع على ضرورة وضع قواعد للإملاء العربي تتحقق فيها الشروط المتوخّاة، وهي: تحقيقُ التوافق ما أمكن بين نطق الكلمة وصورة كتابتها بغية التيسير على الكاتبين والقارئين، ومحاولة عدم قطع الصلة بين كتابتنا وكتابة أسلافنا، ما أمكن ذلك، ومراعاة خصوصية اللغة العربية في أصول نحوها وصرفها، وكذلك في قيامها على اتصال حروفها في الكتابة والطباعة، وتوحي القواعد المطردة وتجنب حالات الشذوذ ما وسعنا

ذلك راجين أن تلقى القواعد التي انتهوا إليها رضا الكاتبين عنها، والأخذ بها، ونشرها في أقطار عربية أخرى، تحظى لديها بمثل ذلك.

إنّ كتاب المجمع، على كبير أهميته، وخطورة موضوعه، وعظيم الحاجة إلى مثله، وطويل انتظاره، وحميد سعيه إلى جمع الكاتبين على كلمة سواء في قواعد إملائية موحدة، تتجاوز ما أخذ على جهود الآخرين، وتستدرك ما فاتهم، وتصحح ما وقع لهم من ضروب السهو والأخطاء، مع المحافظة على الأصول والثوابت، لم يبرأ - شأن أيّ كتاب - من لوازم النقص البشري، فقد شابه قدرٌ من السهو والخطأ، حال دون بلوغه الغاية المتوخاة منه. ومما يتجه عليه من ملاحظ^(١):

- مغايرة ما هو مألوفٌ في أغلب كتب قواعد الكتابة في ترتيب مادة القواعد، وتوزيعها على الأبواب، وتقسيماتها فيها، والتصرف في موضوعاتها بزيادة ما ليس منها، وحذف ما هو منها. فقد أقحم موضوعُ تنوين الأسماء في باب الهمزة، وجرى تأخير الحديث عن همزة الوصل إلى نهاية باب الهمزة بعد تنوين النصب، واقتطعت

(١) زيادة بيان وتفصيل وتوثيق في «نظرات في قواعد الإملاء» التي صدرت عن «مجمع اللغة العربية بدمشق» (٢٠٠٤م)، د. يحيى مير علم، مقال نشر في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد (٤)، المجلد (٨)، (ص ١٣١ - ١٩٤) (شوال - ذو الحجة سنة ١٤٢٧هـ/أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٦م).

الألف اللينة في الأسماء الأعجمية من قسم الألف اللينة آخر الكلمة، وجُعِلت قسماً ثالثاً برأسه، كما سقطت الألف التي تُزاد آخر الاسم المنصوب المنون من باب الحذف والزيادة، وأُفردت ألف الإطلاق بعنوان مستقل بعد زيادة الألف في الباب نفسه، وأقحمت التاء المبسوطة والتاء المربوطة في باب الفصل والوصل، وأهمل باب علامات الترقيم، على كبير أهميته.

- خلو الكتاب من التوثيق، فلم تُذكر أسماء المصادر والمراجع التي جرى الاعتماد عليها، ولم تحدّد المسؤولية العلمية، فلم يُذكر اسم من نهض بإعداده، أو شارك فيه، أو أشرف عليه.

- عدم التزام منهج علمي محدّد في معظم (قواعد الإملاء). وذلك يستغرق عرض المادة العلمية، ومعالجتها، وشرحها، وتفصيلاتها، وأمثلتها، وإيراد القواعد العامة، والتعاريف، والملاحظات.

- عدم التمييز بين الحالات الشاذة التي لا تنطبق عليها القاعدة، والحالات المعيارية التي تستغرقها القاعدة المطردة، وإيراد السماعي غفلاً من النص أو من التنبيه عليه، إذ كان قليلاً يُحفظ ولا يُقاس عليه.

- العدول أحياناً عن المصطلحات العلمية الدقيقة المعتمدة في كتب قواعد الكتابة إلى عبارات عامة، أو مصطلحات خاصة، لا أصل لها في كتب الأقدمين، ولا في المُعتمد من كتب المعاصرين.

- تضمن اجتهادات شخصية، وردت في مواضع مختلفة من بابي الهمزة، والزيادة والحذف، جاءت مصدرةً برأي القدماء غالباً، ومتبوعةً أحياناً بـ «والرأي» خلافاً لما ذهبوا إليه، وهذه الاجتهادات أو الآراء - وإن وافقت الصواب - مسبوقةٌ بما ورد في بعض كتب قواعد الكتابة.

- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي في

الكويت:

أنجز المركزُ دراسةً مهمّةً تقع في (١٥٣) صفحة، سُمّيت بـ (دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية) صدرت طبعتها الأولى في (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، وهي إحدى وثائق المنهج الشامل الموحد في اللغة العربية لمراحل التعليم العام في الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، أعدّها فريق من خبراء المناهج في المملكة العربية السعودية.

وقد تضمنت الدراسة بعد فهرس المحتوى تقديم مدير المركز أ.د. مرزوق يوسف الغنيم، بيّن فيه أن المركز اقترح إجراء دراسة تضع المتعلّم في الصفوف الابتدائية أمام نموذج موحد لرسم الكلمات العربية، فإذا ما تطوّرت دراسته أمكن بعد ذلك أن يتبين النماذج الأخرى، وله أن يأخذ بها أو ببعضها، فاعتمد المؤتمر العام برامج المكتب في دورته الـ (١٧) السعودية ٨ - ٩ محرّم ١٤٢٤هـ/ ١١ - ١٢ مارس ٢٠٠٣م) برامج المكتب، وكان من بينها برنامج ٧/ك (توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية).

وتلا ذلك مقدمةً مهمّةً تناولت مشكلات الكتابة العربية، والدافع وراء إعداد هذه الدراسة، إذ كانت إسهاماً من مكتب التربية لدول الخليج ممثلة في المركز العربي للبحوث التربوية في حلّ مشكلات الكتابة العربية، يأتي هذا الدليل لمعالجة بعض الإشكالات والصعوبات التي تواجه المعلمين والمتعلمين وغيرهم من الكتاب، وتبع ذلك بيان أهمية الدليل، ثم النصُّ على أهدافه. فالدليل يهدف بصفة عامّة إلى توحيد الضوابط المستخدمة في الكتابة العربية، والوصول من خلال ذلك إلى توحيد الرسم الكتابي للكلمات العربية في الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج وفي الوطن العربي، ويسعى إضافة إلى ما سبق إلى تحقيق أهداف تفصيلية ثلاثة، هي:

- تيسير الإملاء على الناشئة.
 - وتجنّب الخطأ في نطق الكلمات لدى الناشئة بسبب مخالفتها للمكتوب.
 - تأصيل القواعد الإملائية للكلمات المُختلفة في كتابتها.
- وأعقب ذلك توضيح منهجية إعداد الدليل، وهو يتألف من ثلاثة أقسام:

الأول: أعلى الصفحة، ويتضمّن خلاصة الضوابط للكتابة، وأمثلة عليها توضّحها، يسبقها رسمٌ تشجيري، وُحتمت بمسرد للكلمات المُمثّلة للقاعدة.

الثاني: هوامش، تتضمن ما قيل عن القضايا الإملائية

من تفصيلات وخلافات وأسباب اختيار الفريق لها، ليطلع عليها المختصون والراغبون بذلك.

الثالث: ملحق الدليل، ويتضمّن مَسْرَدًا ببعض الكلمات الشائعة الممثلة لجميع الضوابط الكتابية مرتبةً هجائياً، إضافةً إلى جداول مُلخّصة لموضوعات الدليل.

- وكان لا بدّ بعد ذلك من بيان ما روعي في إعداد الدليل، وهو:
- النصّ على أن التجديد لم يكن غايةً، لصعوبة الخروج عن المألوف من صور الرسم.
- اقتصار إيراد تفصيلات القضايا الإملائية على ما تدعو الضرورة إليه.
- السعي إلى جعل القواعد مطّردة.
- الحرص على التنوّع والشمول في الأمثلة.
- إهمال بعض المسائل والأمثلة نادرة الاستعمال.
- إيراد أبرز الآراء وموازنتها وترجيحها، وتجاوز الآراء الأخرى، بله تنفيذها.
- محاولة إبعاد الآراء النحوية والصرفية عن الرسم ما أمكن.
- تعليل ما اختير من مصطلحات إن تعدّدت، وعدم الحاجة إلى التعليل عند استعمال الشائع.
- وختم فريق الإنجاز المقدّمة بما تمنّوه من أن تكون هذه الدراسة دليلاً مرجعياً معتمداً لدى الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج.

لقد اشتملت مادة الدليل على اثني عشر موضوعاً، هي: الهمزة في أول الكلمة، والهمزة المتوسطة، والهمزة في آخر الكلمة، والهمزة الممدودة، والألف المتطرفة، والحذف، والزيادة، والوصل، والتاء آخر الكلمة، والهاء المتطرفة، و(أل) التعريف، وعلامات الترقيم، وملاحق الدليل التي تضمنت: القضايا الإملائية في جداول، ومسرد بكلمات ممثلة للقضايا الإملائية، وحثم الدليل بالمراجع العربية والأجنبية والدوريات.

والحق أن الدليل كتابٌ كبير في جهده، عميمٌ في نفعه، شريفٌ في غايته، وهو إلى ذلك مزوّد برسوم تشجيرية ملونة، تجمع المتفرّق من القواعد، وتُدني البعيد الشارد، تصدّرت جميع أبواب قواعد الإملاء، وبرسوم أخرى تلخيصية، وردت في الملحق نهاية الكتاب، ومزوّد بهوامش كثيرة مطوّلة، غصّ بها الدليل، اختصّت بالتفصيلات والآراء والمناقشات والأدلة والتوثيق، وظهر فيها جلياً عنايةً بالاستقصاء في إيراد المصطلحات، والموازنة فيما بينها، ومناقشتها، وتفضيل ما أدّى إليه النظر، والتدليل عليه، فضلاً عن تزويده بقائمة ضمت بيانات مفصلة بأسماء المراجع العربية القديمة والحديثة والأجنبية والمجلات.

بيد أن هذا الدليل، على ما فيه من مميزات، لم يسلم من بعض الملاحظ، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- الخروج عن المألوف والشائع في مواضع عديدة من أبواب الإملاء، منها مثلاً: رسم الهمزة المتوسطة المفردة المفتوحة بعد

ألف مدّة مثل (جزآن)، ورسم تنوين النصب على الهمزة المتطرفة بعد ألف على ألف، مثل (مساءً).

- العدول عن الشائع من المصطلحات إلى أخرى غير شائعة، من ذلك تسمية الألف اللينة بالألف المتطرفة، وتسمية الألف التي عليها علامة المدّ بالهمزة الممدودة.

- إقحام ما لا صلة له بقواعد الإملاء في مادة الكتاب، من مثل الحذف النحوي في المعتل الناقص الذي يكون علامةً للجزم في المضارع، وعلامةً للبناء في الأمر.

- تضخيم حجم الدليل بما لا ينطوي على كبير فائدة، فقد تضمّن مسرداً ألفبائياً بكلمات ممثلة للقضايا الإملائية، شغلت من صفحاته ما بين (١١١ و ١٤٤) وردت ضمن الملحق.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت:

أصدر مكتب التوجيه الفني بإدارة الدراسات الإسلامية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (لوحّة الألف) بنوعيتها: الألف اليابسة (الهمزة) والألف اللينة (ألف المدّ) في كرتون ملون بمقاس ٤٨ × ٦٨ سم، إعداد الأستاذ عبد العزيز فاضل العنزي الموجّه الأول لقسم القرآن الكريم، غير أنها جاءت عُفْلاً من تحديد تاريخ الإصدار، وهو على التقريب نهاية سنة (٢٠٠٦م).

وقد تضمنت اللوحّة المذكورة بابين من أصل ستة أبواب مشهورة، عليها مدارٌ موضوعات أكثر مصنّفات قواعد الكتابة أو الإملاء، مضت الإشارة إليها. أولهما: باب الهمزة أو الألف

اليابسة بفرعيها: همزة الوصل التي تضمنت (أنواعها، وحذفها، وسبب تسميتها) وهمزة القطع التي اقتصرت على (تسميتها، وتعريفها). وأما قواعد رسم همزة فقد جاءت في النصف الأدنى من اللوحة تحت عنوان (مواضع همزة) موزعةً على ثلاثة مواضع، الأول: همزة المبتدأة، وردت فيها حالاتها مجتمعةً مع همزة الاستفهام مفتوحةً ومكسورةً ومضمومةً، والثاني: همزة المتوسطة، موزعةً على صور كتابتها الأربع، على الألف، والواو، والياء، والمفردة على السطر، والثالث: همزة المتطرفة، وضمت كذلك حالاتها موزعةً على صور كتابتها الأربع، على الألف، والواو، والياء، والمفردة على السطر. وثانيهما: باب الألف اللينة التي لا تكون إلا مدًّا.

والحق أن اقتصار اللوحة على بابي همزة والألف اللينة دون غيرهما من أبواب قواعد الكتابة يشير إلى دقة في تشخيص مواضع الضعف المتقدمة ومعالجتها، كما يدلُّ على إدراك صحيح لخطورة هذا الموضوع، وعلى مقدار الحاجة إلى قواعد ميسرة وموحدة لأهم أبواب الإملاء العربي: باب همزة، وباب الألف اللينة، آية ذلك أن مجمع اللغة العربية بدمشق الذي أصدر كتاب (قواعد الإملاء) سنة (٢٠٠٤م) قد نصَّ في تقديمه له على أهمية هذين البابين، وأنه توخَّى التيسير على الكاتبين في كتابة ما تقع فيه همزة والألف اللينة^(١).

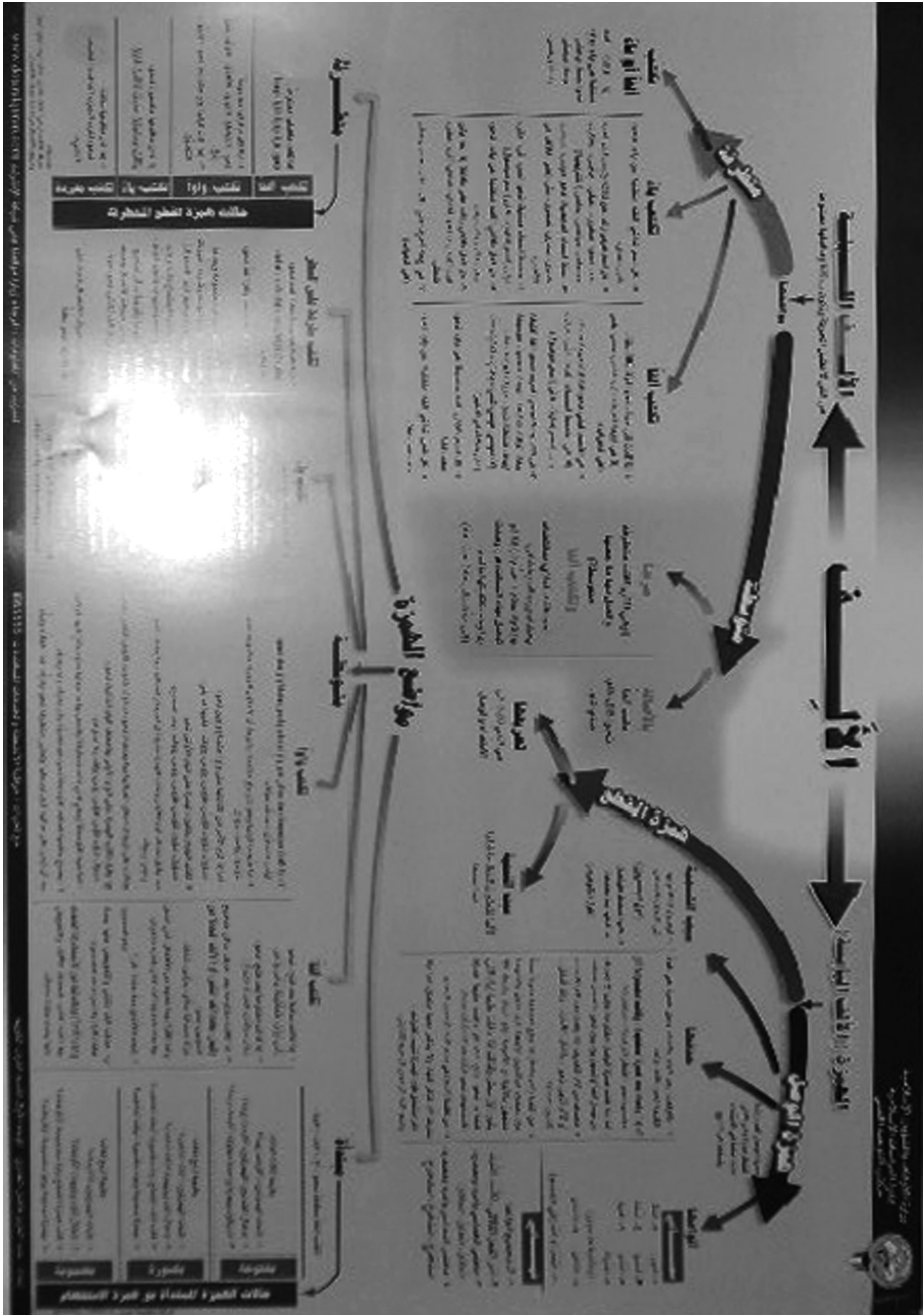
(١) «قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية بدمشق» (ص ٤).

أعتقد أنّ (لوحة الألف) لم تحقّق الغاية المتوخّاة منها، وهي تيسير قواعد رسم الهمزة والألف اللينة على الطلبة وعامة المثقفين، إذ شابها قدرٌ غيرٌ قليل من الأخطاء المختلفة العلمية والمنهجية، فلم تستكمل ما يقتضيه المنهج العلمي من التدقيق والمراجعة، وأغفلت القاعدة الكلية الأساسية في رسم الهمزتين: المتوسطة والمتطرّفة، وأسهبّت في إيراد تفصيلات تدرج في كلّ منهما، وخلت من ذكر أسماء المصادر أو المراجع التي جرى الاعتماد عليها في وضعها، وافتقرت إلى المنهجية، فلم تلتزم منهجاً واحداً في تقسيماتها وتفريعاتها وتفصيلاتها، وظهر فيها التداخل فيما بين الحالات القياسية والشاذّة في إيراد تفصيلات كثيرة من قواعد رسم الهمزة والألف اللينة، وغلب عليها التكرّر والتطويل وعدم الدقّة في مواضع غير قليلة، واشتملت على بعض الأخطاء العلمية، تجلّت في غير ما صورة، وتضمّنت زيادات وتفصيلات بلا داع أو مسوّغ، وبما لا يناسب اللوحة، بل يجافي الغاية منها، وحشّدت قدراً كبيراً من قواعد رسم كلّ من الهمزة والألف اللينة، واحتوت على غير قليل من التكرار في التفصيلات. والأمثلة على ما سلف كثيرة، لا يسمح المقام بإيرادها، وهي مفصّلة في دراستي الموسومة بـ «نظرات في لوحة الألف»^(١).

(١) نُشرت في مواقع عدّة على الشبكة (الإنترنت) مثل موقع (الألوكة) وموقع (الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب) (واتا) وغيرهما.

لوحة (الألف)

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت ٢٠٠٦م



- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الكويت :

اشترك مجموعة من أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها في معهد التربية للمعلمين والمعلمات التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في وضع كتاب (قواعد الكتابة العربية) وهم: د. عبد المنعم أبو ماضي و د. فتحي الدجني و د. عبد اللطيف الخطيب و د. توفيق أسعد. وقد نصّوا في مقدّمة الكتاب على أنهم حرصوا في إنجازهم على تبسيط مسائل الكتابة العربية بأسلوب سهل، وعلى تزويده بالأمثلة المألوفة، وبنصوص التدريب المختارة التي تجمع القواعد المتفرقة آخر كل باب، وبالحواشي للتوضيح والتفصيل والتوثيق والاستدراك. وقد صدرت طبعة الكتاب الأولى عام (١٩٨٦م). وجرى الأمر على اعتماده كتاباً مقرّراً على طلبة وطالبات قسمي اللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية في مقرر (قواعد الكتابة العربية) في معهد التربية للمعلمين والمعلمات سابقاً، واستمرّ العمل على هذا بعد تطوير معهد التربية المذكور وتحويله إلى كلية التربية الأساسية لاحقاً. وكان لكاتب البحث شرف المشاركة في تدريس المقرر والكتاب لطلبة القسمين منذ العام الدراسي (١٩٩٣ - ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م).

والكتاب على الجملة من أحسن كتب قواعد الإملاء أو الكتابة المعاصرة، غير أنه يحتاج إلى إعادة نظر في المنهج والمادة والعرض. فقد مضى على إصداره أكثر من عقدين، نُشر خلالها عشرات الكتب في موضوعه، تفاوتت في مناهجها، وطرق عرضها، ومقدار إفادتها من مقترحات تيسير الكتابة وتقريبها

وتجديدها، قدّمها أفرادٌ وجهاتٌ علمية متخصصة مثل مجامع اللغة العربية وغيرها.

- المجمع العلمي العراقي :

وضعت لجنة اللغة العربية ملحوظاتٍ على مشروع لجنة الإملاء وتقرير اللجنة الثقافية في المؤتمر الثقافي العربي الأول في جامعة الدول العربية، وأهم ما فيه من استدراك أو زيادة:

- رسم الهمزة المتطرفة مفردةً مطلقاً، أيّاً كان ما قبلها متحركاً أو ساكناً، طلباً للتيسير بإلغاء الأوجه.

- عدّ الهمزة المتطرفة مع الضمير متوسطةً في حكم رسمها.

- المؤتمر الثقافي للجامعة العربية ١٩٤٨م:

انتهت اللجنة الثقافية في الجامعة العربية إلى قرارات غير مُلزِمة، تحتاج إلى عرض على الهيئات المختلفة كالمجامع اللغوية، وهي لا تخرج عن مشروع لجنة الإملاء إلّا في رسم (إذن) ونون التوكيد الخفيفة، وقد أكّدت:

- أهمية تحقيق التطابق بين المنطوق والمكتوب، على أن يستثنى من ذلك الإدغام والتنوين وألفات الوصل (أل التعريف) غير مسبوقة بلام.

- رسم الهمزة في أول الكلمة على ألف مطلقاً، ورسم الهمزة المتوسطة على حرف من جنس حركتها متحركةً، ومن جنس حركة ما قبلها ساكنةً، ورسم الهمزة المتطرفة على حرف من جنس ما قبلها، ومنفردة إن كان ما قبلها ساكناً. وهذا خلاف رأي لجنة

الإملاء في المجمع القاضي برسم الهمزة المتطرفة الساكن ما قبلها على حرف من جنس حركتها.

- الفصل بين الكلمتين المتصلتين ما لم تكن الأولى (أل التعريف)، أو إحداهما على حرف واحد، أو الثانية ضميراً.

- رسم الألف اللينة في الأسماء والأفعال فوق الثلاثية طويلة (عصوية).

- رسم التنوين ألفاً في النصب إلا إن انتهت الكلمة بتاء مربوطة، أو ما يشبهها من الكلمات.

- كتابة (إذن) ونون التوكيد الخفيفة بالنون.

أمّا تقرير لجنة الإملاء التي شكلها المؤتمر الثقافي بالجامعة العربية في (١١ ديسمبر ١٩٤٨م) والتي عقدت عدة جلسات، ناقشت فيها مقترحات اللجنة وملحوظات بعض الأعضاء، فاقترص على رسم الهمزة، وردّ ثانية إلى اللجنة، إذ رأى بعض أعضاء المؤتمر أنه لم يحقق التسهيل المنشود، على أن تبحث في اقتراح رسم الهمزة على ألف مطلقاً. فانتهت بعد البحث إلى آراء ثلاثة، وعدلت عن وضع قواعد شاملة للكتابة إلى حصر الألفاظ موضع الخلاف في الرسم الإملائي بين البلدان العربية، لاختيار أيسرها. وكان أهم ما خلصت إليه في أمر كتابة الهمزة:

- رسم الهمزة في أول الكلمة ألفاً مطلقاً، ورسم الهمزة المتطرفة على حرف من جنس حركتها، فإن كان ما قبلها ساكناً رسمت مفردةً، ورسم الهمزة المتوسطة وفق الشائع في الكتابة

المعاصرة إلا الهمزة المكسور ما قبلها، فذهبوا إلى أنها ترسم على واو (مؤون) خلاف الكثير الشائع في رسمها على ياء مهملة.

أما الآراء الثلاثة فهي:

- بقاء قواعد كتابة الهمزة على ما هي عليه، وشرط وجود بعض التغيير ألا ينفر منه جمهور الكتبة.

- كتابة الهمزة على ألف أيًا كانت حركتها أو حركة ما قبلها على رأي الفراء.

- كتابة الهمزة بلا صورة (ء) دائماً، فإن كان ما قبلها من حروف الاتصال رسمت على المطة، أو المتسع (نبرة)، فإن كان غير ذلك رسمت مفردة في الفضاء.

وظاهر أن الرأي الأول أيسر وأقرب إلى المؤلف، وإن لم يحقق ما يريده المجمع من التيسير، والرأيان الثاني والثالث يخالفان المؤلف، ويزيدان في لبس الكتابة العربية، وإن كان فيهما توحيد للرسم.

- أساتذة اللغة العربية في معهد دار المعلمين العالية ببغداد:

وضع هؤلاء الأساتذة ملحوظات على مشروع لجنة الإملاء وتقرير اللجنة الثقافية في المؤتمر الثقافي العربي الأول في جامعة الدول العربية، وأهم ما فيه من استدراك أو زيادة على ما سبق:

- استثناء ما فيه لبس لعدم التطابق فيه بين المنطوق والمكتوب (عمرو - عَمَر).

- كتابة الشدة علامة الإدغام في (اللذين).

- استثناء الحروف المنتهية بألف لينة مما يجب رسمها طويلة على مذهب أبي علي الفارسي.
- وجوب رسم الكلمات مع (ما) موصولة بها.
- تساؤل حول كيفية رفع اللبس الناشئ عن التوافق اللفظي بين كلمات منتهية بألف مقصورة وكلمات منصوبة منونة (ذُكِرَ - ذُكِرًا). [منع الصرف في الأولى، والصرف في الثانية].
- ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم قبل الجامعي بالرياض:

عُقدت الندوة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في رجب عام (١٤٠٥هـ)، وتضمّنت موضوعين:

- قواعد الإملاء ورسم الكلمات، والخطة المقترحة لتدريس تلك القواعد، والأسس التي تُبنى عليها.
 - أخطاء التلاميذ في الإملاء، وأسبابها، وعلاجها.
- وانتهت الندوة إلى التوصيات التالية:

- ضرورة توحيد قواعد الإملاء في البلدان العربية على أسس علمية مثل دراسة د. محمد علي سلطاني.
- عدم الموافقة على المنهج المُقترح في دراسة المنظمة، والتوصية بحذفه أو إصلاح منهجه.
- حذف ما يتصل بالحروف اللاتينية وتعدّد صور الحروف.
- الاستفادة من خبرات الدول العربية في الإملاء لدى تعديل البحث.
- تمديد تدريس الإملاء والخَطّ حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

- كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:
- أوصت كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أساتذتها:
- التزام إعجام الياء آخر الكلمة تحقيقاً للمطابقة بين المنطوق والمكتوب.
- إثبات ألف ياء النداء أيّاً كان المنادى بعدها.

ثانياً: الأفراد وقواعد الإملاء:

عُني كثيرٌ من الأعلام المحدثين بقواعد الإملاء والكتابة والترقيم، وكانت لبعضهم نظراتٌ أو آراءٌ أو مقترحاتٌ مهمّة، أخذت صوراً مختلفة، وامتدت على مساحة زمنية كبيرة، لعلّ أقدمها ما سطره الشيخ نصر الهوريني في كتابه المشهور (المطالع النصرية)، وقد تنامي عدد آثارهم في النصف الثاني من القرن الماضي حتى زادت على ١٥٠ كتاباً، تفاوتت في مناهجها، وحجومها، وغاياتها، وحظوظها من الصواب والخطأ، وأثرها في خالفها. وإن اتسم معظمها بالنقل والمتابعة وإهمال التوثيق للآراء والمذاهب، والتخفف من التفاصيل والاختلافات. على أن بينها كتباً مهمّة، غدت مدارس، وذلك لبعيد أثرها في خالفها، جعلت بعضهم أسيراً لها، يدور في فلكها، ولا يكاد يخرج عن مدارها. وسنقتصر فيما يأتي على أهمّ تلك الجهود، وأبعدها تأثيراً في صياغة المؤلف من قواعد الكتابة المعاصرة، أو في تشكيل المعرفة اللغوية للطلبة والمثقفين والمعلمين في دراستهم الجامعية أو ما قبلها.

- (المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية)

للشيخ نصر الهوريني ١٢٩١هـ:

يتميّز هذا الكتاب بأنه من أقدم كتب المتأخرين، وأكثرها استيعاباً ودقّة وشمولاً، وأحسنها عرضاً، وأبعدها أثراً في خالفه من المصنّفين الذين اقتفوا أثره، ونهلوا من معينه. طُبِع الكتاب وصوّر غير مرّة، وقد حصر الشيخ الهوريني فيه رسم الهمزة في أربعة أحوال:

١ - ترسم ألفاً: في أول الكلمة مطلقاً، وفي الحشو مفتوحةً أو ساكنة بعد فتح فيهما (سأل - رأس).

٢ - ترسم ياءً: إذا كانت ساكنة أو مفتوحة بعد كسر فيهما (ذئب - رثال).

٣ - تصوّر واواً: إذا كانت ساكنة أو مفتوحة بعد ضمّ (يؤمن - الدُّولي).

٤ - لا تصوّر بواحدة من الثلاث، بل تحذف ولا يوضع محلها شيء، كما كان المصحف في عهد الخلفاء الراشدين قبل اختراع أبي الأسود الدؤلي للشكل. وأما وضع القطعة في محلّها إذا حُذفت أو فوق الياء والواو المصوّرتين بدل الهمز فذلك حادث بعد حدوث الشكل مراعاة لتحقيق الهمز مثل (تثاءب - رءوس - توءم) (شاء - جزاء - هنيء - وضوء - وطء).

كما تنبّه إلى قاعدة كراهية توالي الأمثال فنصّ على حذف كل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها (قرءوا)، وعلى أن الكتابة العربية

مبنية على الوقف، فالحرف المتطرف من الكلمة يعتبر بتقدير الوقف عليه. وقد نبه على الهمزة المتطرفة التي تتصل بها هاء التأنيث (فجأة - فجاءة - سوءة - هيئة) أنها تكتب ألفاً في الصحيح، ولا تصوّر بصورة في المعتل. ولاحظ شذوذ بعض الأمثلة عن القواعد العامة، نتج عنها جعل الهمزة لا صورة لها (تفاعل - توءم - خطيئة) (فيء: فيئه) رفعاً ونصباً وجرأً. ووافق الحريري في «درة الغواص» على أن الأحسن رسم (قوول وشوون) بواوين منعاً للبس بـ (نوم وقول) وعنايته بدفع الالتباس جعلته يقول برسم الهمزة المضمومة بعد فتح على الواو (يوول ويووب) كيلا يلتبس الأجوف بالمضعف.

- (مشكلة الهمزة العربية) للدكتور رمضان عبد التواب ١٩٩٦م:

يدلّ هذا الكتاب على أن صاحبه المرحوم د. رمضان عبد التواب كان أكثر المصنّفين المُحدّثين عنايةً بموضوع الهمزة، وتتبعاً لأحكامها وقضاياها، ودُنُوّاً من الشمول والاستقصاء، على ما فيه من استطراد، آية ذلك ما ذكره تحت العنوان في صفحة الغلاف الداخلية توضيحاً وبياناً لمادة الكتاب «بحث في تاريخ الخط العربي، وتيسير الإملاء، والتطور اللغوي للعربية الفصحى».

لقد اشتمل الكتاب على ثلاثة فصول، جعل أولها لتاريخ الهمزة، ووقف ثانياً على تيسير تعليم الهمزة، فتحدث عن قواعد كتابة الهمزة عند القدماء: ابن قتيبة (٢١٣هـ) في (أدب الكاتب)، والصولي (٣٣٦هـ) في (أدب الكُتّاب)، والزجاجي (٣٤٠هـ) في (الجمل)، وابن دُرستويه (٣٤٧هـ) في (كتاب الكُتّاب)، وابن جنّي

(٣٩٢هـ) في (عقود الهمز)، وأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) في كتابي (المُحَكَّم في نقط المصاحف) و(المقنع في رسم مصاحف الأمصار)، والقلقشندي (٨٢١هـ) في (صبح الأعشى). وأتبع ذلك بالحديث عن قواعد كتابتها عند المحدثين: (المطالع النصرية) للهوريني (١٢٧١هـ)، و(كتاب الإملاء) لحسين والي (١٣٢٢هـ)، وكتاب (قاعدة الأقوى لكلّ الهمزات) لبشير محمد سلمو، و(الهمزة: مشكلاتها وعلاجها) لشوقي النجار، و«تيسير كتابة الهمزة» لعبد العزيز نبوي وأحمد طاهر، و(الهمزة في اللغة العربية: دراسة لغوية) لمصطفى التوني، و(دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية) لفتحي الخولي (١٩٧٣م)، و(الإملاء والترقيم في الكتابة العربية) لعبد العليم إبراهيم (١٩٧٥م)، و(قواعد الإملاء) لعبد السلام هارون (١٩٦٧م). وأورد بعد ذلك قراري المجمع المتقدمين، ثم ختم ما سبق ببيان طريقته الجديدة في تيسير تعليم الهمزة. وأمّا الفصل الثالث فعقده لأثر ترك الحجازيين للهمز في التطور اللغوي.

تضمن كتاب (مشكلة الهمزة العربية) طريقةً جديدةً في تيسير تعليم الهمزة، قدّمها إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الـ ٤٦ لعام (١٩٧٨ - ١٩٧٩م) واعتمدها بعد مناقشات ومداومات وتعديلات، ونشرت في ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر (ص ٢٣ - ٢٤) بعنوان «ضوابط رسم الهمزة»^(١). وقد وصف طريقته

(١) انظر طريقته الجديدة ونصّ القرارين مع التعديل المذكور في: كتاب «مشكلة الهمزة العربية» (ص ١٠٩ - ١١٦).

بأنها تحافظ على التراث الإملائي، وأنها تستند إلى دعائم مستنبطة من أقوال الرسم العربي، وهي:

- سكون أواخر الكلمات؛ لأن الخط العربي مبني على الوقف.
- كراهة العربية لتوالي الأمثال، لذلك كُتِب المضعّف حرفاً واحداً، و(داوود) بواو واحدة.
- تُعَدّ من الكلمة اللواحق التي تتصل بآخرها.
- ترتيب الحركات والسكون على ما هو معروف: الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون.

أما القاعدة فهي: تكتب الهمزة في أول الكلمة بألف مطلقاً، أما في الوسط أو في الآخر فإنه ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها، وتكتب على ما يوافق أقوى الحركتين من الحروف. وتكتب على السطر إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالي الأمثال (يتساءلون - رءؤس) فإن كان ما قبلها يوصل بما بعده فتكتب على نبرة (بطئاً - شئون).

ويستثنى من القاعدة:

- الهمزة في أول الكلمة وبعدها ألف مدّ، تبدلان ألفاً فوقها علامة المدّ (آدم).
- تُعَدّ الفتحة بعد الواو الساكنة بمنزلة السكون، وتُعَدّ الياء الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة الكسرة، فتكتب الهمزة مفردة (مروءة - هيئة - يئس).

وقد نصّ على أن طريقته سهّلت تعلّم قواعد كتابة الهمزة على

النشء، وقضت على تعدّد صور رسم الهمزة في بعض الكلمات (يقرأون - يقرؤون - يقرءون) فأبقت الثالثة وألغت الأولى والثانية. غير أن طريقته لم تسلم من الملاحظات، إذ تناولها بالنقد غير واحد من الأعلام، منهم:

- د. مصطفى التوني في كتابه «الهمزة في اللغة العربية: دراسة لغوية» فقد رأى أن الجديد لديه تضمّنه بحث بشير محمد سلمو، بل فاقه بأن تميّز بميزات. منها استغراق قاعدة الأقوى لكل الهمزات والحركات وسكون الصوامت، واطراد قاعدته، وخلوّها من استثناءات د. رمضان، وأخذ على قرار المجمع اعتماده على بحث د. رمضان دون بحث بشير محمد سلمو مع شموله واطراده.

- د. عبد الفتاح الحموز في كتابه (فنّ الإملاء) وانتهى إلى أن دوره لا يتعدّى التهذيب والترتيب لما ورد في كلام الأقدمين من قواعد واستثناءات وضوابط، وأنه تناسى الكلام على (رئيس - لئيم) و(قرأاً - يقرأان) و(تبوّؤ) وأمثالهما^(١).

- د. أحمد الخراط في كتابه (الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل): فقد وجّه له جُملةً من الملحوظات^(٢).

- (الإملاء والترقيم في الكتابة العربية) لعبد العليم إبراهيم: كان الأستاذ عبد العليم إبراهيم رائداً في تنبّهه إلى ضرورة

(١) كتاب «فنّ الإملاء» (٣١٤ - ٣١٦).

(٢) كتاب «الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل» (ص ٥٢ - ٥٣).

تيسير قواعد الإملاء وتقريبها، ولذلك أفرد لهذا الموضوع الباب التاسع الذي ختم به كتابه، وهو (قواعد الإملاء على بساط البحث)^(١). وقف فيه وقفة تأمل وبحث ومناقشة، وضمّنه بعض القواعد الإملائية التي عرضها في الكتاب، وقد استهله بإيراد المسوّغات الوجيهة التي يتصدرها: أن هذه القواعد ليست موضع اتفاق بين العلماء قديماً وحديثاً، وأنها لم تُقل فيها كلمة الفصل بعد، وأن محاولات تيسير قواعد الإملاء وتوحيدها قام بها بعض الأفراد والهيئات العلمية المختصة، وعلى رأسها مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي درس خلال ١٢ عاماً ما بين (١٩٤٧ و ١٩٦٠م) عدّة مقترحات من أعضائه وقرارات وملاحظات لهيئات علمية مثل: المؤتمر الثقافي للجامعة العربية، ولجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي، وأساتذة اللغة العربية بدار المعلمين العالية ببغداد، وأساتذة اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم بمصر، ومع أن قراره الحاسم في تيسير الإملاء قد تأخر حتى الجلسة (١٢ من يناير ١٩٦٠م) التي وافق فيها على ما أقرته لجنة الأصول من قواعد رسم الهمزة، غير أن تلك القواعد لم تأخذ طريقها إلى التطبيق في جميع المجالات، وأن الخلاف فيها ما زال قائماً بين أبناء البلدان العربية، بل بين أبناء البلد الواحد. وأتبع ذلك بيان المبادئ التي التزمها فيما أورده، وهي:

- تحقيق الهدف الأول للإملاء بأن يكون الرسم الإملائي مصوراً للمنطوق.

(١) كتاب «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» (ص ١٠٩ - ١٢٦).

- الإبقاء على رسم المصحف على صورته، واقتراح كتابة الآيات للطلبة بالرسم الإملائي المعاصر.
- عدم اقتراح صور جديدة للإملاء العربي، تبتعد كثيراً عن الصور المألوفة في التراث العربي.
- عدم إجازة أيّ رسم إملائي لكلمة تخرج به عن القاعدة المقررة.
- ألا تخرج المقترحات عن التوجيهات النحوية المرتبطة بها.
- الاسترشاد بآراء الأئمة السابقين، وبما استندوا إليه في ربط القواعد الإملائية والقواعد الصرفية والنحوية.
- ثم أتبع ذلك بالمواضع التي ناقشها موزّعة على أبواب الإملاء: الهمزة بحسب موضعها، والألف اللينة، والزيادة والحذف في الحروف، وختمها بكلمة أخيرة كرّر فيها ما التزمه.

- كتاب (الإملاء) لحسين والي ١٣٥٤هـ:

نصّ صاحبه على أن الأصل في الهمزة أن تكتب بصورة الألف حيثما وقعت؛ لأنه مذهب أهل التحقيق والفراء، وإنما رسمت مرة واواً ومرة ياءً ومرة محذوفةً بلا صورةٍ على مذهب أهل التخفيف والتسهيل في لغة أهل الحجاز. وفي أيام الخلفاء كانت الهمزة المحذوفة لا يوضع في محلّها شيء. وأما وضع القطعة في محلّها عند الحذف كوضعها فوق الواو أو الياء بدل الهمزة فهو حادث بعد حدوث الشكل مراعاة لتحقيق الهمزة.

وأورد قواعد رسم الهمزة وفق موقعها أولاً، وطرفاً على السطر إن سكن ما قبلها أو كان واواً مشدّدةً مضمومة، أو تُبدل وترسم حرفاً

من جنس حركة ما قبلها، إن كان ما قبلها متحركاً، وليس واواً مشدّدة أو مضمومة، ووسطاً تُبدل وترسم ألفاً في ثلاثة مواضع، وتُبدل وترسم واواً في أربعة مواضع، وتُبدل وترسم ياء في أربعة مواضع، وتُكتب قطعة غير مصوّرة بحرف (مفردة) في ستة مواضع.

- قاعدة (الأقوى لكل الهمزات) لبشير محمد سلمو ١٩٥٣م:

كان بشير محمد سلمو رائداً بحق في اكتشاف القاعدة التي تحكم رسم كل الهمزات في وسط الكلمة وفي آخرها. وقد نشر بحثه في عام (١٩٥٣م)^(١) وعلى أهمية قاعدته لم يشر إليه أحد ممن كتبوا في قواعد رسم الهمزة. ونصّ المرحوم د. رمضان عبد التواب أنه لم يطلع على مختصره الحاوي لكثير من الفوائد، وأن محمد أمين شوقي عضو المجمع عرفه بالبحث، وصوّره له، ثم نشره مع قرار المجمع الذي تبني فيه مقترحه.

وتتلخص قاعدة (الأقوى) بـ: رسم الهمزة في الابتداء بالألف، أما الهمزة المتوسطة والمتطرفة فينظر لحركتها وحركة ما قبلها ويحكم للأقوى (الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون للحرف الصحيح) ويرتب المعتل بحسب الأقوى أيضاً. ويصبح الترتيب بالجمع بين الحركة والسكون والصحة والاعتلال على النحو التالي: (سكون الياء - الكسرة، سكون الواو - الضمة، سكون الألف - الفتحة، سكون الصوامت) كما أن الهمزة في آخر الكلمة تُعدّ ساكنة. وقد أخذ المرحوم د. رمضان عبد التواب ملاحظاتٍ على

(١) انظر نص القاعدة وبيانها في: «تيسير كتابة الهمزة» (ص ٥٥ - ٦٢).

قاعدته من مثل: استفاضته في تفصيل الهمزة التي قبلها ساكن معتل، وأنه لم يتنبه إلى موضوع كراهية توالي الأمثال، فوقع في مخالفات لما هو شائع في رسم الهمزة، فكثرت تنبيهاه واستثناءاته، من ذلك عدّه (رءوف) و(بدووا) أنهما استثناء من القاعدة، وكذلك كتابته (يقرآن) بألفين، إذ لم يفطن لتوالي الأمثال في ثلاثتها، وسكوته عن كتابة (شئون) وعن كتابة مثل (بطئاً).

- (قواعد مقترحة لتوحيد الكلمة العربية) للدكتور محمد علي

سلطاني:

صدرت هذه القواعد في كتيب، في ثلاث طبعات، حملت عنوانين متقاربين، أحدهما: المُثَبَّت في العنوان، وقد حملته الطبعة الأولى الصادرة عن دار الفكر بدمشق (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) مُصدَّرَةً بتقديم الأستاذ عز الدين البدوي النجار، وقد نصّ صاحبها د. سلطاني في ختم مقدّمته على «أن هذا البحث قد نال موافقة بالإجماع مع التوصية باعتماده أساساً لتوحيد قواعد الكتابة والإملاء من الوفود العربية المشتركة في ندوة مناهج اللغة العربية للتعليم ما قبل الجامعي التي انعقدت بالرياض في رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في شهر رجب من عام (١٤٠٥هـ)». وثانيهما: «القواعد الموحدة في الكتابة والإملاء» حملته كلّ من الطبعة الأولى الصادرة عن مطبعة سفير، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٨٩م) وطبعة المكتب الإسلامي في بيروت، ودار النفائس بالرياض (١٩٨٩م).

والكتاب أو الكتيب تضمن ما سُمِّي بدءاً بـ «القواعد الموحدة

في الكتابة والإملاء» بالتعريف ثم بـ «قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية» بالتنكير. وهي في صورتها جملة من قواعد الكتابة، قامت على بعض الأسس، هي: عدم احتذاء الرسم القرآني، ومجانبة الرسم العروضي، ومحاكاة الرسم للصوت في الإثبات لا في الإسقاط، والتزام القواعد واطّرادها، ونبذ الاستثناءات.

على أن قواعد رسم الهمزة في الكتيّب بدءاً ووسطاً وطرفاً، وإن وافقت المشهور من القواعد، انتهت إلى شذوذات كثيرة في رسم الهمزات المتوسطة والملحقة بها والمتطرفة، مما لا نظير له عند المحدثين والأقدمين، من مثل (عَبَّأَيْنِ - هَيَّأَ - حُطِّيئَةً - شَيئاً - شَيئَيْنِ - هنيئاً - مروأته - هُدوَاهُ - بيأة - وضوَأً - عبأً - فيأً - فيآن - شيآن - ضوآن - يقرآن - لم يبدآ - شآأ - هيآت - بريآن...) فضلاً عن عدم الدقة في المصطلحات وبعض العبارات من مثل (الكسرة مَقْعَدُ همزتها الياء، الضمة مَقْعَدُ همزتها الواو، الفتحة مَقْعَدُ همزتها الألف). ومثل النصّ على أن من مواضع همزة الوصل (أمر بعض الأفعال الثلاثية). ومثل الحديث عن مواضع حذف همزة الوصل تحت عنوان (أحكام رسمها). كما تضمن كذلك دعوة إلى إثبات الحروف التي تنطق ولا تكتب كالألف وسطاً في الكلمات المعروفة ما عدا (الله - إله - البسملة) وطرفاً (هاذا - ذلك - هاذه) فضلاً عن كتابة (ابن - ابنة) بالألف، والواو الثانية في (داوود) واللام الثانية في الأسماء الموصولة التي تكتب بلام واحدة، ودعوته إلى حذف الواو من (عمرو). ولم يشفع لهذه القواعد شرف الغاية ونبيل المقصد، وما تقدّم من الموافقة عليها بالإجماع، والتوصية باعتمادها أساساً

لتوحيد قواعد الكتابة والإملاء، ولم يكن حظُّها أحسنَ مما تقدّمها من محاولات التيسير والتوحيد، فلم تأخذ طريقها إلى الاستعمال بله التوحيد والجمع على كلمة سواء.

- (فنّ الإملاء في العربية) للدكتور عبد الفتاح الحموز:

يُعَدُّ هذا الكتاب أوسعَ كتب قواعد الإملاء والكتابة المعاصرة حجماً، وأكثرها تضخيماً وتفصيلاً وتوثيقاً ورصداً، ومناقشةً لجهود الأقدمين وآرائهم ومقالاتهم، ولجهود المُحدّثين من هيئات وأفراد، ولمحاولاتهم معالجة مشكلات قواعد الإملاء وصولاً إلى تقريبها وتيسيرها وتجديدها. فقد جاء في جزأين كبيرين مبلغهما (١٠٧٠) صفحة، وظاهر أن مردّ هذا يعود إلى إقحام موضوعات من علوم أخرى ليست من موضوعات قواعد الإملاء التي درج عليها معظم المحدثين على اختلاف مناهجهم ومشاربهم وبلدانهم وقواعدهم، فضلاً عما فيه من تضخيم وتكرار، ظهر جلياً في فهرس المحتوى الذي استغرق (٥٠) صفحة، وفي قائمة المصادر والمراجع التي سبق معظمها على صورته في الفصل الأول (١/٢٤ - ٤٠).

اشتمل الكتابُ على تقديم أخذ فيه مؤلّفه على من سبقه من المحدثين أنهم عدلوا عن العودة إلى ينابيع الأقدمين، وآثروا النقل ممن تقدّمهم، وأنهم جعلوا عمدهم بعض المصنّفات مثل (المطالع النصرية) لنصر الهوريني، و(نتيجة الإملاء) لمصطفى عناني، و(سراج الكتبة) لمصطفى طوموم، و(الإملاء والترقيم) لعبد العليم إبراهيم، ثم عدّد ماآخذه على جهودهم جاعلاً منها دوافعه لتصنيف كتابه، وهي أن

أكثر مؤلفاتهم: أهملت الحديث عن الخط العربي وقضاياها، وعن أثر الرسم القرآني في رسمنا الاصطلاحي، وخلت من التعليقات والتأويلات، وتناست الحديث عن مشكلات هذا الفن، ومحاولات الإصلاح قديماً وحديثاً وتقريباً وتجديداً، وعن العودة إلى المنابع القديمة استغناءً بالمظان الحديث، وعن إسهام أجدادنا القدماء في فن الترقيم وأصوله وعلاماته، مثل الفاصلة المثناة وغيرها، وعن قضايا أخرى تدور في فلك هذا الفن كالضبط والنقط والأرقام العربية، وأن أحداً من المحدثين لم يستقصِ مظان الخط والإملاء العربيين قديمها وحديثها، وأنه يجب التصدي لبعض دعوات التيسير والتقريب التي تحمل في طياتها التخريب، وأن شيوع الأغلط الكتابية لدى الطلبة ينفرهم منها، مما اقتضى منه اختيار وجه إملائي واحد تحقيقاً للتيسير والتقريب، وأنه مقتنع بأن نجاح أي محاولة للتيسير والتقريب مرتبط بإصدار قرار سياسي عربي واحد، تُجمع عليه الدول العربية، وأن جميع ما سبق يقتضي أن يكون في المكتبة العربية مؤلف جامع شاف يجمع مسائل هذا الفن المختلفة، ويغني عن غيره من المظان.

وقد جعل مادة الكتاب في مقدمة وثلاثة أبواب، أمّا المقدمة فضمنها دوافعه إلى وضعه الكتاب، وأمّا الباب الأول فوقفه على الخط وقضاياها موزعة على فصلين، وجعل الباب الثاني لمشكلات الخط والإملاء العربيين ومحاولات التيسير والتقريب والتجديد قديماً وحديثاً موزعة على فصلين، وخصّ الباب الثالث بمسائل الإملاء المختلفة تعليلاً وتحليلاً، وضمّنه أبواب قواعد الكتابة في ستة فصول، هي عمدة هذا الكتاب وأصله، وأضاف فصلاً سابعاً ضمّ شتات مسائل

متفرقة. وأودع الخاتمة أهم ما توصل إليه مفيداً من خبرته في تدريس هذا الفن، وعودته إلى منابع الأولى، ومنهجه في التعليل والتأويل.

وأما آراء الدكتور عبد الفتاح الحموز في تيسير قواعد الإملاء وتقريبها وتجديدها فقد بثها في الباب الثاني من كتابه (فن الإملاء) الذي ضمّنه فصلين، عقد أولهما لمشكلات الإملاء والخط العربيين، وجعل ثانيهما لمحاولات التيسير والتقريب والتجديد قديماً وحديثاً، وقد نشر كثيراً منها في رصده لمحاولات المحدثين ممن صنّفوا في الرسم الإملائي^(١). كما نجد آراء د. عبد الفتاح الحموز مركزة في محاضرة قدّمها في الموسم الثقافي الثاني والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني (قضايا الكتابة العربية: الإملاء والشكل والخط)^(٢) تضمنت ما تواجهه العربية من تحديات، وما ينقّر المتعلمين منها، ومشكلات الرسم الإملائي وصعوباته من مثل: حذف كتابة بعض الحروف المنطوقة، وزيادة كتابة بعض الحروف غير المنطوقة، وتعدّد صور رسم الهمزة، ومثلها الألف اللينة، والفصل والوصل، وتشابه بعض الأصوات في المخارج أو الصفات، وحذف بعض الحروف لدواع مختلفة كالتقاء الساكنين، وتعدّد الرسم الإملائي لبعض الكلمات المهموزة، ثم ما يزيد من تلك المشكلات من ضعف القائمين على تدريس قواعد الإملاء، وعدم تنبهم إلى مواضع الأخطاء الإملائية،

(١) كتاب «فن الإملاء» (١/٣٠١ - ٣٢٧).

(٢) مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الثاني والعشرون، موقع المجمع على الشبكة (الإنترنت).

وضعف معرفتهم بأصول النحو والصرف، وازدواجية اللغة: الفصحى والعامية، وشيوع اللهجات، وقصر تعليم الإملاء على المرحلة الابتدائية، وعدم اهتمام عامة المثقفين بالأخطاء الإملائية، وتأثر الطلبة والمدرسين برسم المصحف، في الزيادة والحذف، والتاء المربوطة والمفتوحة، وإسهام وسائل الإعلام في إشاعة الغلط. كما تناول الكتاب أهم محاولات تيسير الرسم الإملائي، من مثل: استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، والفصل في كتابة الحروف العربية، وإلغاء الأوجه المتعددة في رسم الهمزة والألف اللينة، والزيادة، والفصل والوصل، واختيار مذهب من مذاهب الأقدمين. وأتبع ذلك برصد محاولات تيسير الرسم الإملائي وتقريبه.

وأهم آرائه في تيسير قواعد الإملاء:

١ - كتابة الألف اللينة طويلة (عصوية) أيّاً كان أصلها تحقيقاً للتطابق بين المنطوق والمكتوب، وهو رأي أبي علي الفارسي.

٢ - إلغاء الحروف المزيدة في الرسم الإملائي غير المنطوق بها، مثل: الواو في (عَمَرُو) كما نادى به ابن درستويه وعبد العليم إبراهيم، ومثل الواو في (أولو - أولي - أولئك) كما نادى بهذا مصطفى جواد ومحمد بهجة الأثري وعبد العليم إبراهيم، ومثل الألف (همزة الوصل) التي تزداد كتابةً في بدء الكلام تخلّصاً من صعوبة النطق بالساكن.

٣ - كتابة المحذوف في الرسم الإملائي تحقيقاً لمطابقة المنطوق للمكتوب، كما في (الذي - التي - الذين) قياساً على التثنية فيهما.

٤ - حذف بعض الأحرف كتابةً لا نطقاً: كالواو في (داوود)، وحذف ألف التنوين في مثل (رداءً) وحذف ألف (اسم - ابن - استكتب - انطلق) وحذف ألف البسمة.

٥ - عدم حذف ألف من كلِّ من (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة، ومن (ذلك) وأخواتها، ومن (لكن) وغيرها.

٦ - الفصل والوصل في الألفاظ المركبة، والأسماء المعربة، والأعداد.

٧ - رصد محاولات التيسير في رسم الهمزة، وتتلخص بـ:

- لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٤٧م) أوصت أن تكتب الهمزة في أول الكلمة ألفاً مطلقاً، وفي وسط الكلمة على حرف مجانس لحركة ما قبله، وعلى ياء إن كانت متوسطة مكسورة، وعلى حرف من جنس ما قبلها إن كانت متطرفة.

- المجمع العلمي العراقي: أوصى برسم الهمزة المتطرفة منفردةً مطلقاً.

- لجنة الإملاء في المؤتمر الثقافي في الجامعة العربية: أوصت برسم الهمزة بدءاً ووسطاً وطرفاً وفق الشائع في الكتابة.

- إسهامات أخرى: دعت إلى أن تبقى أصول الهمزة كما هي، وأن تكتب بألف مطلقاً على مذهب الفراء، وأن تكتب بلا صورة دائماً، فإن سبقها حرف اتصال كتبت على مطة (نبرة).

ثم بيّن الأسباب المختلفة وراء تعدّد الأوجه في كثير من الكلمات العربية، وأرجعها إلى الاعتداد بالعارض وعدمه،

أو تحقيق أمن اللبس، أو كثرة الاستعمال، أو كراهية توالي الأمثال، أو الخلافات النحوية والصرفية، أو مسائل أخرى مثل: الشذوذ، والضرورة، والتفخيم، والتوكيد، والإشباع، والغلط، والألغاز والأحاجي، أو رسم المصحف.

ودعا د. عبد الفتاح الحموز إلى ضرورة التخلص من تعدد الأوجه، والاقصار على واحد منها توحيداً لقواعد الرسم، وذلك بـ:

١ - رسم الهمزة على ألف أيّاً كان نوعها: مبتدأة أو متوسطة أو متطرفة، وأيّاً كانت حركتها وحركة ما قبلها.

٢ - التخلّص من توالي الأمثال تحقيقاً للتطابق بين المنطوق والمكتوب.

٣ - كتابة الألف اللينة طويلة (عصوية) أيّاً كان نوعها وموضعها.

٤ - إلغاء الزيادة في الحروف ليطابق المنطوق المكتوب.

٥ - إلغاء الحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال أو لتوالي الأمثال ليطابق المنطوق المكتوب.

٦ - كتابة الحرفين المدغمين حرفاً واحداً في الكلمة الواحدة.

٧ - قصر الفصل والوصل على المواضع القياسية في أشياء كثيرة ذكرها.

٨ - كتابة التاء المربوطة هاء في كل الأسماء.

٩ - كتابة (إذْن) بالنون.

١٠ - قصر قطع همزة الوصل على المواضع التي يطابق فيها المنطوق المكتوب.

١١ - نقط الياء المعجمة ليطابق المنطوق المكتوب.

- ١٢ - كتابة الألف المبدلة من ياء المتكلم طويلة (عصوية).
 ١٣ - كتابة كلٍّ من الألف والواو والياء التي تحذف لالتقاء الساكنين.
 ١٤ - إلغاء الألغاز والتعمية في الكتب.
 ١٥ - التنبيه على الأغلاط الإملائية الناشئة عن اللهجات.

- جدول قواعد رسم الهمزة للأستاذ مروان البواب:

جدولٌ يشتملُ على قواعد رسم الهمزة، ويستغرقُ جميعَ مواضعها بدءاً ووسطاً وطرفاً، وحالاتها القياسية والشاذة، ويتسم بالاستقصاء والشمول لجميع الحالات، وضعه الأستاذ مروان البواب عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، وقد نشرت مؤسسة الرسالة هذا الجدول في ملحق نهاية الطبعة السادسة لكتاب الفيروزآبادي الـ (القاموس المحيط) ضمن «قواعد الإملاء والعدد وعلامات التقييم» اشترك فيه د. محمد حسان الطيان و أ. مروان البواب، وقد أفردته بالحديث لأنه - فيما أرى - أفضل ما أُطلعتُ عليه في كتب هذا الفن لدى المعاصرين عامّةً، وفي قواعد رسم الهمزة خاصّةً، كما أفدت منه في تدريس قواعد رسم الهمزة ضمن مقرر (قواعد الكتابة العربية) للمختصين من طلبة قسمي اللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية في كلية التربية الأساسية بالكويت ما بين (١٩٩٣ و ٢٠٠٨م) ولسواهم من طلبة جميع التخصصات الأخرى في هذه الكلية ضمن مقرر «التدريبات اللغوية»، وكذلك استحسنه وأفاد منه كثيرٌ من أهل الاختصاص الذين يدرّسون هذا العلم في بعض الجامعات، على أنني رجوت كثيرين منهم بيان ما قد يعرّن لهم من ملاحظات على الجدول، فلم أسمع منهم اعتراضاً أو استدراكاً عليه.

- (الهمزة: مشكلاتها وعلاجها) لشوقي النجار ١٩٨٤م:

نُشر الكتاب في الرياض (١٩٨٤م)، ودعا فيه صاحبه إلى توحيد رسم الهمزة، والتخلّص من تعدّد صورها، وذلك بكتابتها على ألف مطلقاً (أيّاً كانت حركتها أو حركة ما قبلها، وأياً كان ترتيبها) على أن يصحب ذلك ضبط الهمزة لتسهيل قراءتها، معتمداً في هذا على ما عمله الصحابي عبد الله بن مسعود فيما حكاه الفراء عنه في كتابه (معاني القرآن). وقد أخذ عليه د. أحمد الخراط نسبة رسم الهمزة على ألف إلى السلف، فهو مذهب لبعضهم كالفراء، أمّا الجمهور فليس كذلك. وهذه الطريقة على ما فيها من شذوذ وإلغاء للأصول والقواعد المعتمدة تحتاج إلى ضبط لكلّ همزة في العربية تحاشياً للتعثر في القراءة، ودفعاً لالتباس^(١). وقد صرح د. عبد الفتاح الحموز أنه لا يرى في الضبط مشكلة، إذ يمكن التغلّب عليه بوضع علامة، لكن لا بدّ من تعميمها على الكتابة في الوطن العربي، وعبر عن إعجابه بهذه الطريقة مع إقراره بما فيها من مخالفة لرسم المصحف والكتابة العربية في جميع العصور، وذلك «لأن الرغبة في التيسير والتوحيد تشفع لها وتسوغها، إن كان ذلك مطلبنا وضالتنا»^(٢).

وقد أثنى د. شوقي النجار على قاعدة المرحوم د. رمضان عبد التواب وعدّها من أفضل تلك المحاولات لعلاج مشكلة الهمزة،

(١) كتاب «الهمزة في الإملاء العربي» (ص ٤٧ - ٤٨).

(٢) كتاب «فن الإملاء» (٣١٧/١).

ثم نقدها بعشر ملاحظات، من مثل: افتقارها إلى الجديد، فقد اعتمدت على ما عرفه القدماء من سكون الآخر، وتوالي الأمثال، ووجود استثناءات، وعدم الشمول لإغفالها قاعدة الهمزة المفردة، وعدم اطراد فكرة توالي الأمثال مثل (أُوؤدِّبُه) وبقاء مشكلة تعدد صور رسم الهمزة، غير أن المرحوم د. رمضان لم يوافق على هذا، بل ردّها وفنّدها^(١).

- (تيسير كتابة الهمزة) للدكتورين عبد العزيز نبوي وأحمد طاهر حسنين:

تضمن الكتابُ قواعدَ رسم الهمزة كما جاءت في قاعدة المرحوم د. رمضان عبد التواب إلى حدّ بعيد، ثم أورد مؤلّفنا الكتاب بعد ذلك قرارَ المجمع لعام (١٩٦٠م)، وأتبعاه بمقترحين لكتابة الهمزة، أحدهما: للأستاذ حامد عبد القادر، والثاني: للأستاذ إبراهيم مصطفى، وقرار المجمع لعام (١٩٨٠م) الذي اعتمد القاعدةَ الميسرةَ المقدّمة إلى لجنة الأصول التي وافقت عليها، ثم وافق عليها مجلس المجمع والمؤتمر في (٢٤/٣/١٩٨٠م)، وتلا ذلك تقريرُ الأستاذ شوقي أمين «الجديد في تنظيم الهمزة»، ثم أعقبه «تاريخ الهمزة وقواعد رسمها في العربية»، وختم الكتاب بـ «قاعدة الأقوى لكل الهمزات» لبشير محمد سلمو. على أنني أرى أن قيمة هذا الكتاب تكمن فيما نقله من قرارات ومقترحات وقواعد أكثر مما ورد في مادّته وتدريباته.

(١) كتاب «مشكلة الهمزة العربية» (ص ٩١ - ٩٥).

- (الهمزة في اللغة العربية، دراسة لغوية) للدكتور مصطفى

التوني ١٩٩٠م:

اعتمد صاحبُ هذا الكتاب قاعدة بشير محمد سلمو، وعدّها أفضلَ المحاولات في كتابة الهمزة في العصر الحديث، ونقد قاعدةَ المرحوم د. رمضان عبد التواب بأن العنصر الأساسي الجديد لديه تضمّنه بحث بشير محمد سلمو، بل فاقه بأن تميّز بميزات، منها استغراق قاعدة الأقوى لكل الهمزات والحركات وسكون الصوامت، واطرادُ قاعدته وخلوّها من استثناءات د. رمضان عبد التواب. وأخذ على قرار المجمع اعتماده على بحث د. رمضان دون بحث بشير محمد سلمو مع شموله واطراده.

- (دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية) لفتحي الخولي

١٩٧٣م:

اعتمد قرار المجمع الأول في قواعد كتابة الهمزة، وأخذ بقاعدة الأقوى في رسم الهمزة المتوسطة، ولكنه لم يطبقها في كتابه. وقد لخص قواعد رسم الهمزة بحسب موضعها بدءاً ووسطاً وطرفاً تحت عنوان «موجز أحوال الهمزة».

- (قواعد الإملاء) للمرحوم عبد السلام هارون ١٩٨٨م:

يعدّ هذا الكتابُ من كتب العلم الموجزة والمُحكّمة، اقتصر فيه مؤلّفه على الأبواب الستة المشهورة، وأورد قواعد رسم الهمزة في نحو (١٥) صفحة، أكثر فيها من التفصيل والتشعيب، وذكرها وفق موضعها في الكلمة: بدءاً وطرفاً ووسطاً، ولم يأخذ بقاعدة

كراهة توالي الأمثال في (قرأ - يقرأ - يوضؤون) مَعْتَمِداً في هذا على (كتاب الإملاء) للشيخ حسين والي.

- (أصول الإملاء) للدكتور عبد اللطيف الخطيب:

صدرت للكتاب ثلاث طبعات، الأولى سنة (١٩٨٣م)، والثانية (١٩٨٦م)، والثالثة (١٩٩٤م). واقتصرت مادته على أبواب الموضوعات المشهورة، ونص مؤلفه في مقدمته على أنه نظر في كتب المعاصرين فوجدها يكمل بعضها بعضاً، على أن لديه ما أخذ عليها جميعاً، من مثل: افتقارها إلى التوثيق بالإحالة على كتب المتقدمين، أو النقل عنهم، وإهمال الإشارة إلى الخلافات، وعدم التدليل على الآراء، والنقل والمتابعة والنسخ دون التثبت من مؤلفات الأقدمين. وذكر أنه جمع مادته من كتب النحو والصرف واللغة مُلتزماً بإيراد القاعدة، ثم إتباعها بما ورد فيها من النصوص عند المتقدمين، ثم توضيحها بالأمثلة، مهتماً ببيان ما ورد فيها من خلاف، ومعنياً بنسبة الفضل إلى ذويه في المتن، وبتوثيقها في الحواشي، ومنبهاً على ما وجده لدى المعاصرين من أخطاء أو خروج على القاعدة. ونص على أن الكتاب محاولة لا تدعي الاستقصاء، غايتها تقليل الخطأ في كتابة النشء قَدْرَ المستطاع. والكتاب على الجملة من أحسن كتب الإملاء المعاصرة، وأكثرها جمعاً وتفصيلاً وتوثيقاً غير أنه يحتاج إلى إعادة نظر.

- (الهمزة في الإملاء العربي، المشكلة والحل) للدكتور أحمد

الخرائط:

تضمن هذا الكتابُ جُملةَ أمور:

- بيان أسباب تعثر الطلبة وغيرهم في قواعد الإملاء والكتابة، وهي: كثرة الآراء وتعددها، وعدم استقرارها، وقصر تدريس الإملاء على المرحلة الابتدائية، وإهمال التطبيقات عليها، وأثر الرسم القرآني في كلمات تخالف الرسم الاصطلاحي.

- تقديم مقترحات تُسهّم في حلّ مشكلة كتابة الهمزة، وذلك بأن:

أ - نجيز في كتاباتنا وجهاً واحداً للتغلب على تعدد الأوجه والآراء، وذلك باعتماد مذهب من مذاهب القدامى، كأن نجيز رسم الهمزة على واو في نحو (رؤوس - قرؤوا) على ما فيه من توالي المثليين طرداً للقاعدة، وتخلصاً من تعدد الأوجه، وتسهيلاً للقواعد، وموافقة لآراء كثير من القدامى والمحدثين، فضلاً عن أن ثمة فرقاً بين الهمزة، وهي تكأة، والواو.

ب - نتخفّف قدر الإمكان من إحكام القاعدة، ووضع ضوابطها قليلاً للشواذ والاستثناءات والحالات الخاصة.

- (وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها)

للدكتور مصطفى جواد:

عدّ د. مصطفى جواد مشكلة رسم اللغة من أعوص المشكلات، وذلك في بحثه «وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها». ورأى أن إصلاح الرسم يكمن في كتابة الألفاظ العربية كما تلفظ، تحقيقاً للمطابقة بين المنطوق والمكتوب، على أن يُستثنى من ذلك ما يجعل بعض الحروف متوسطةً توسطاً عارضاً مثل

(الاختيار - الاستعلام) إذ لا بدّ من إثبات ألف الوصل فيهما لثبوتها في أول الكلام، وكذلك لا يُلتفت إلى تأثير الإدغام في الحروف الشمسية لأنه عارض. ولا بدّ لهذا من:

- إهمال كتابة التنوين؛ لأنه ليس من أصل الكلمة.
- زيادة الألف المحذوفة كتابةً من بعض الكلمات (هاذا - هاذة - هاؤلاء - أولائك - لاكن - ذلك).
- كتابة الهمزة في أول الكلمة على ألف، وكتابة غيرها على حرف من جنس حركتها (يقروون - تقرئين) فإن كانت ساكنة رسمت على ما تُسهل عليه (لم يقرأ [لم يقرأ] - أوماً [أوما]).
- (رأي في إصلاح قواعد الإملاء) للمرحوم محمد بهجة الأثري:

دعا محمد بهجة الأثري في بحثه «رأي في إصلاح قواعد الإملاء» الذي أعده لمجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى:

- قطع صلة الكتابة بأقيسة النحاة وأصول الصرفيين ولهجات القبائل، وإقامتها على أساس التطابق بين الأصوات، ورسم صورها أو رموزها، على أن يُستعان بالشكل فيما لا تستبين فيه القرينة.

- رسم الهمزة على ألف بصورة واحدة في جميع أوضاعها كبقية الحروف، وهو مذهب الفراء من الأقدمين، والاستعانة بالحركات فيما أشكلت قراءته أو خفيت قرينته.

- كتابة الألف اللينة فيما فوق الثلاثي وغيره طويلة (عصوية)، وهو

مذهب أبي علي الفارسي، وقد عدّه الشيخ زكريا الأنصاري هو القياس.

- مقترحات أخرى:

كانت هناك محاولات لباحثين آخرين سعوا جاّدين إلى توحيد قواعد رسم الهمزة بالاختصار على وجه واحد، والاستغناء عما سواه، ومنهم:

- الأستاذ راضي دخيل دعا إلى توحيد قواعد كتابة الهمزة اعتماداً على قاعدتين: رسمها ألفاً في الابتداء، ورسمها في غير الابتداء على حرف من جنس حركة ما قبلها إن كانت ساكنة، وعلى حرف من جنسها إن كانت متحركة^(١).

- د. إبراهيم مذكور: دعا إلى الاختصار على رأس العين (ء) رمزاً للهمزة أنى وقعت.

- الشيخ عبد الله العلايلي: دعا إلى كتابة الهمزة على حرف يجانس حركتها إن كانت متحركة، وعلى حرف يجانس حركة ما قبلها إن كانت ساكنة، وسطاً أو آخراً.

- د. أميل يعقوب: يرى إمّا تكبير حجم الهمزة، أو رسمها على الألف دائماً.

(١) «مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق»، مجلد (٩٠)، (١٩٢٩م)، (ص ٧٦٤ - ٧٦٥). وقد عدّه د. عبد الجبار جعفر القزاز أقرب الاقتراحات إلى القبول، انظر: كتابه «الدراسات اللغوية في العراق» (ص ٢٣٣).

٥ - التجديد اللغوي الحاسوبي في قواعد الإملاء:

حققت المعالجة الحاسوبية للغة العربية إنجازاتٍ مهمّة، استغرقت علومَ اللغة أو مستوياتها، على تفاوتٍ فيما بينها، فقد تمّ إنجازُ معاجمٍ حاسوبيةٍ، ووضعُ أنظمةٍ ل: التحليل الصرفي، والنحوي، والدلالي، والتدقيق الإملائي واللغوي، وتحويل الكلام المكتوب إلى منطوق، والمنطوق إلى مكتوب، وتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة، وتطوير برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بها وغيرهم، والترجمة الحاسوبية من العربية وإليها.

إنّ إنجاز المصحح الإملائي الحاسوبي المُعتمَد في نظام الـ word وما يقابله في نظام الماكتوش، وتطويره لاحقاً، جعله بحقٍّ من أهمِّ وسائل أو أدوات توحيد الرسم الإملائي لدى مستخدمي هذا النظام من أبناء العربية، وغيرهم من الناطقين بها جزئياً، والدارسين لها لغةً ثانيةً، على اختلاف شرائحهم ومستوياتهم، وذلك لانتشار استعمال الحاسوب، واعتماد جميع أولئك على نظام الـ word.

أ - الأساس الذي يقوم عليه التدقيق الإملائي الحاسوبي:

يقوم نظام التدقيق الإملائي الحاسوبي على قاعدة من المعطيات أو البيانات، يعتمد عليها المصحح الإملائي، وهي تتضمن:

- قواعد الإملاء المشهورة: وتشتمل على قواعد رسم الهمزة بدءاً ووسطاً وطرفاً، وقواعد رسم الألف اللينة وسطاً وطرفاً، والحروف التي تُزاد في الكتابة ولا تُنطق، والحروف التي تُزاد نُطقاً ولا تُكتب، وما يكتب مفصلاً من الكلمات والأدوات، وما يكتب

موصولاً بغيره، وأنواع الكلمات التي ترسم التاء فيها مربوطة، وأنواع الكلمات التي ترسم فيها التي مبسوطة.

إن قواعد الإملاء موجودة حاسوبياً في التدقيق الإملائي، آية ذلك اختيار المحلل الصرفي رسم الكلمات المهموزة صحيحة اعتماداً على مُعالجات خاصة فيه، إذ يقوم باختيار الصورة المناسبة للحرف حسب موضعه في الكلمة بدءاً ووسطاً ونهايةً، كما يرسم الهمزة على الصواب وفق القاعدة التي تنتظمها، مراعيًا في ذلك موقعها وحركتها في بدء الكلمة، وموقعها وحركتها وحركة ما قبلها في وسط الكلمة، وموقعها وحركة ما قبلها في آخر الكلمة، مثل: (أخذ - أم - إكرام) (سؤال - سُئِلَ - سُؤْل - قراءة - مروءة - هيئة - ملجان) (بدأ - تكافؤ - قارئ - شيء - شيئاً - شيئان) على المشهور من قواعد الإملاء المعاصرة، فإن ورد رسم الكلمة خلاف ما جاء في تلك القواعد الإملائية المعتمدة، نبه الحاسوب على ذلك، برسم خط أحمر متعرج.

- قواعد الضبط بالشكل: يعتمد التدقيق الإملائي الحاسوبي على قواعد عامة تحكم إجراءات الضبط بالشكل الصحيح، من مثل:

- جميع حروف الكلمة تقبل الضبط بالحركات الثلاث (الفتحة والضممة والكسرة) والسكون والشدة، ما عدا الحرف الأول، فإنه لا يقبل الضبط بالسكون، ولا بالشدة، ولا بعلامة التنوين.

- الألف المدية ساكنة أبداً، لا تقع أولاً، ولا تقبل الضبط بأي حركة (الفتحة - الضمة - الكسرة) ولا بعلامة الشدة (س).

ولا بتنوين الرفع والجر (ُ). وهي تحمل علامة تنوين النصب إذا وقعت طرفاً تجاوزاً؛ لأن الأصل في موضع رسمه على الحرف الذي يسبق التنوين (١).

- لا يتكرر الحرف الأول في أصل حروف الكلمة، فلا يكون الحرفان الأول والثاني من جنس واحد، مثل: (تتر - ققد - ثثس - ييص - ششر - ممص) ما لم يكن الحرف الأول من السوابق أو حروف المعاني المفردة، مثل (ففرح - ووعد - للحم - ككرسي - أنت - ببراعة - ييسر).

(١) وهو مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه، ورجّحه د. إبراهيم بن سليمان الشمسان في مقال بعنوان «مراجعة بعض ما جاء في رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية» نشر في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثامن، العدد الرابع، (ص ١٩٥ - ٢١١)، سنة (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، وأستاذنا الدكتور مازن المبارك في بحث «التنوين وكتابه» ضمن كتاب «نظرات وآراء في العربية وعلومها» (ص ١٢٦ - ١٢٩)، والأستاذ مروان البواب في مقاله «رأي في رسم تنوين النصب» مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٣)، الجزء الثاني، (ص ٤٥٧ - ٤٦٦)، ربيع الأول (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). ومذهب اليزيدي والداني والثمانيني وأهل التحقيق والضبط والجمهور من أهل النقط، وعليه نُقِطَت المدينة والكوفة والبصرة وكثير من المحدثين أن تنوين النصب يرسم على الألف المبدلة وقفاً، وهو ما رجّحه د. سعود بن عبد الله آل حسين في مقالين نشرهما في مجلة الدراسات اللغوية، الأول «رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية» المجلد الثامن، العدد الثاني، (ص ١٨٥ - ٢٢٠)، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، والثاني «ردّ على مراجعة وتعقيب» المجلد التاسع، العدد الأول (٢٠٣ - ٢٢٤).

- مخالفة الأصول الفنية الطباعية، مثل: عدم ترك فراغ بين الكلمات مثل (هذا ردّ محكم: هذا ردّ محكم).
- نقصان بعض حروف الكلمة، مثل (درسو - لم يدرسو - ادرسو).
- التكرار في الحروف ضمن الكلمة، وفي الكلمات ضمن الجملة، مثل (سمع - عرف).
- زيادة حرف أو أكثر على حروف الكلمة لخطأ طباعي أو غيره، مثل (فيلسوف - المعاجم).
- القوانين الصوتية الناظمة لنسج الكلمة العربية: اقتران الحروف (ائتلافها) أو عدم اقترانها (تنافرها) ضمن الكلمة سواء وقع ذلك مباشراً بلا فاصل بين الحرفين، أم بفاصل بينهما. وهي على الجملة قوانينٌ محدّدة ومقنّنة، مبلغها نحو مئة قانون صوتي، تنتظم أحكامَ نسج الكلمة في العربية. وهذه القوانين - وإن عرف أكثرها الأقدمون من علماء العربية مثل: أصحاب المعاجم وأرباب البلاغة والمُعَرَّب - استقصى جمعها ودرستها أصحابُ التعمية واستخراج المعنى، يقدمهم الفيلسوف الكندي في مؤلّفه «رسالة في استخراج المعنى» التي تُعدّ بشهادة كبير مؤرّخي التعمية في العالم ديفيد كان David Khan أقدمَ مدوّنَةٍ في تاريخ حضارات العالم.
- يبين الجدول الآتي ما لا يأتلف من الحروف في «رسالة الكندي في استخراج المعنى»^(١):

(١) كتاب «علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب» (٢/١٥٠)، وبنحوه ما جاء في «رسائل ابن الديرهم» (١/١٩١) و«ابن دنيير» (٢/١٤٧ - ١٤٩).

الثنائيات - عديمة الائتلاف						ما لا يتألف معه					الرمز	الحرف
	س	ظ									↔	س
	ث	س	ص	ص	ص							
س	ث	ظ	ص	ص	ص	س	ظ	ص	ص	ز	↔	ث
					ث						←	ث
	س	ظ									↔	ذ
	ذ	ظ	ص	ص	ص	س	ظ	ط	ص	ز	↔	ذ
					ذ						←	ذ
	س	ظ									↔	ز
					ز						←	ز
					ز						←	ز
					ز						→	ز
	ص	ظ	ص	ص	ص				ظ	ط	↔	ص
					ص						←	ص
					ص						→	ص
	ص	ظ	ص	ص	ص				ظ	ط	↔	ص
					ص						←	ص
					ص						→	ص
	ص	ظ	ص	ص	ص				ظ	ط	↔	ص
					ص						←	ص
					ص						→	ص
	ظ	ظ	ج	ظ	ظ				د	ج	↔	ظ
					ظ						←	ظ
					ظ						↔	ج
					ظ				ق	غ	↔	ج
	ح	ظ	ع	ح	ح				غ	ع	↔	ح
					ح						↔	ح
					ح						→	ح
					ح					ط	←	د
					ح						→	ش
					ح						↔	ع
					ح						→	غ

ما لا يأتلف بالتقديم والتأخير	↔
ما لا يأتلف بالتقديم	→
ما لا يأتلف بالتأخير	←

- قوائم بالكلمات المكتوبة مرتبةً على حروف الهجاء، أو حسب أطوالها، ثم تجري مطابقة أو مقابلة كلمات النصّ بها، وما لم يرد في قاعدة المعطيات هذه فإنه يُعدّ خطأً، مثل الكلمات التالية التي وردت في تضاعيف البحث، فقد نبّه التدقيق الإملائي على أنها خطأ برسم خط أحمر تحتها، ثم جرى تزويد القاموس بها، فأصبحت صحيحة معروفة (حاسوبياً - الحاسوبي - الحاسوبية - الأقدمون - بينهما - مائة - النَّصْفَة - الاختصاصية - إعجام - فُشُو الأغلط - مير - كيما - موضوعات - بيلوغرافيا - تنامي - تنتظمها - والزيادات - السموات - أولات - والمصطلحية - مسؤُول - قرؤًا - ...).

ب - مميزات التدقيق الإملائي الحاسوبي :

يتميّز المدقق الإملائي الحاسوبي بـ:

١ - اشتماله على تدقيقين، أحدهما: إملائي، والآخر: نحوي، ويقوم بالتدقيق وفق رغبة المستعمل بتطبيق النظامين الإملائي والنحوي منفردين أو مجتمعين. ففي التدقيق الأول الإملائي يقوم بالتنبيه على ما كان خطأً برسم خط أحمر متعرّج تحت الكلمة، وينصّ على أنها ليست في القاموس المعتمد لديه، ويقدم ثلاثة خيارات: التجاهل مرة واحدة، أو تجاهل الكلّ، أو الإضافة إلى

القاموس. وهذه الثالثة ميزة مهمة، تجعل القاموس لديه قابلاً للإغناء والإثراء من المستخدمين على تفاوت مستوياتهم. ويتبع ما سبق بعض الاقتراحات: التغيير، أو تغيير الكل، أو تصحيح تلقائي.

وفي التدقيق الثاني النحوي يقدم في الذيل إمكانية إجراء تدقيق نحوي، وعند اختياره ينبه على الخطأ بكتابة الكلمة باللون الأخضر، مع تقديم خيارين: التجاهل مرة واحدة، أو الانتقال إلى الجملة التالية. ويعطي في الاقتراحات تحتها خيارى التغيير أو التفسير، على أنه قد يقف عند كلمات صحيحة معلقاً عليها بـ «ربما تحتاج هذه العبارة إلى مراجعة». وفي أحيان غير قليلة ربما لا يقف عند الخطأ النحوي الجلي، ولا ينبه عليه، وذلك لصعوبة اكتشافه بسبب ارتباطه بالدلالة والمعنى والإعراب، ومثله كثير.

ولا يخفى على ذوي الاختصاص وغيرهم من المستخدمين ما يميّز به نظام التدقيق الإملائي من الدقة والفاعلية خلافاً لنظام التدقيق النحوي، وذلك لانضباط الأول في قواعد إملائية ولغوية وصوتية محددة، وتعقيد الثاني وصعوبته وارتباطه بما تقدّم.

٢ - ارتباط نظام التدقيق الإملائي بأنظمة التحليل النحوية والصرفية الحاسوبية، يؤكد ذلك ارتباط بعض قواعد الإملاء بالمعارف النحوية والصرفية واللغوية، وأكثر ما يتجلى ذلك في رسم الهمزة المتطرفة المفردة إذا اتصل بها ضمير، فترسم على ثلاث صور بحسب موقع الكلمة في السياق، أو حالتها الإعرابية، مثل (بناء - مساء - دواء...) تقول في مثل ذلك: (بناؤه عالٍ، وشاهدتُ

بناءه، وأعجبت بنائه) و(طاب مسأؤكم، وأسعد الله مساءكم، وأكرم بمسائكم) و(دواؤك ناجع، وتناولت دواءك، وحافظ على دوائك).

ج - ما يحتاجه نظام التدقيق الإملائي الحاسوبي :

لا شك أن عمل مدقق الإملاء الحاسوبي يحتاج إلى إنجاز عدة أنظمة لغوية حاسوبية، يعتمد في أدائه عليها، يتصدرها :

- وجود نظام تشكيل آلي للنصوص، يقوم الحاسوب فيها بضبط النصوص بالشكل التام، وهو ما لم يتحقق على نحو دقيق، وذلك لأن قواعد رسم الهمزة تعتمد على الضبط بالشكل، أي على معرفة الحركات، إذ كان رسمها أولاً يرتبط بمعرفة حركتها، وكان رسمها وسطاً يرتبط بمعرفة حركتها وحركة ما قبلها، وكان رسمها طرفاً يعتمد على معرفة حركة ما قبلها. ولما كانت العربية تتسم بالاختزال والاقتصاد في نظام الكتابة؛ لأنها تقتصر على كتابة حروف المدّ (المصوّتات الطويلة) وحدها، خلافاً للغات الأجنبية، لذلك تكتب في الأصل غير مضبوطة بالشكل إلاّ لداع يقتضي الضبط بالشكل كلياً أو جزئياً، تحقيقاً للدقة في القراءة، ونفياً لما قد يشوبها من لبس ونحوه. وما سبق يجعل ذلك التدقيق الإملائي ليس دقيقاً. وأمّا السياق فهو، وإن كان بعيد الأثر في فهم النصّ، والمساعدة في ضبطه بالشكل، لن يمكّننا وحده من اكتشاف الوجه الصحيح لضبط الكلمات.

- اعتماد النظام الحاسوبي للضبط بالشكل على فهم النصوص ودلالاتها، وعلى معارف نحوية للضبط الإعرابي لأواخر الكلمات

المعرية، وعلى معارف لغوية وصرفية لضبط الأبنية والأوزان في الأسماء والأفعال، وهو ما لم يتحقق على نحوٍ دقيق.

- وجود نظام يقوم بتحويل الكلام المنطوق إلى كلام مكتوب آلياً، وهذا يعتمد على الضبط بالشكل التام للكلام المنطوق، كما يخرج مكتوباً وصحيحاً وفق قواعد الإملاء المعاصرة الموحدة أو الشائعة في أقلّ الحدود.

- وجود أنظمة تحليل نحوية وصرفية ودلالية، وذلك لارتباط معارف المنظومة اللغوية، وارتباط بعض قواعد الإملاء ببنية الكلمة صرفياً، وبوظيفتها في السياق نحويّاً، وبالمعنى الذي تدلّ عليه أو تحتمله دلاليّاً.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن في العربية أنظمةً للتحليل الصرفي (مُحلّلات صرفية) تتعرّف بنية الكلمة، وما طرأ عليها من تغيير حذفاً وزيادةً وتبديلاً اعتماداً على قاعدة معطيات، تتضمن الجذور. أمّا أنظمة التحليل النحوي فلم تبلغ هذا المستوى المتقدّم، وذلك لما تقدّم من صعوبة التحليل النحوي، واعتماده على المعنى والصرف والدلالة. وأمّا أنظمة التحليل الدلالية فما زالت ضعيفة، وهي تقتصر على دلالات بعض الحقول العلمية في تطبيقات المعالجة الحاسوبية للغة العربية مثل الترجمة الآلية.

د - ملاحظات على التدقيق الإملائي الحاسوبي:

ثمّة ملاحظ تؤخذ على نظام التدقيق الإملائي الحاسوبي،

يتصدّرها:

- قصور كبير في اكتشاف أخطاء الضبط بالشكل إملائية كانت أو لغوية أو نحوية مثل (سَمَعَ - فَتَحَ - قرأتُ كتابك - بالعلمُ نرفعُ مجدنا - أنتي سعيدة).

- مجانية الصواب في كثير من الأخطاء التي يشير التدقيق الإملائي الحاسوبي إليها، لأسباب عديدة، منها: عدم وجود الكلمة على صورة تطابق صورتها المخزنة في المعجم (قاعدة المعطيات) أو زيادة حرف أو أكثر، أو نقصان حرف أو أكثر، عما في المعجم لاعتبارات فنية محضة.

- احتياجه إلى نظام حاسوبي يكشف الأخطاء اللغوية الشائعة في الكتابة على مستوى المفردات والتراكيب، ويقوم بتحديدتها، وتصحيحها، وتقديم البدائل الممكنة.

هـ - الشبكة (الإنترنت) وقواعد الإملاء:

هناك مواقع كثيرة على الشبكة (الإنترنت) تعنى بتعليم قواعد الإملاء، وهي بلا ريب ذات أثر كبير في توحيد الرسم الإملائي، ونشر الكتابة الصحيحة والوعي اللغوي، وتقليل الأخطاء لدى الكاتبين من طلبة ومثقفين، لعل من أهمها:

- الشامل في الإملاء: يتضمن عرضاً ببرنامج البوربوينت power point وهو يشمل معظم قواعد الإملاء في العربية.

- موقع ملتقى التربية والتعليم على الرابط:

- أسطوانة تعلّم الإملاء: من شركة صخر على الرابط:

www.arabswell.com/vb/

www.zshare.net/download/7374220dc2a199/

www.zshare.net/download/73749830142dbe

- مواقع أخرى كثيرة مهتمة بعرض قواعد الإملاء على الشبكة، يمكن انتخابها من نقاط الربط الكثيرة المتعلقة بقواعد الإملاء والكتابة العربية في محركات البحث المشهورة مثل google فقد انتهى مبلغ روابط مصطلح «قواعد الإملاء» فيه إلى ٢٦٥٠٠ موضع. وبلغت جملة روابط مصطلح «قواعد الكتابة» فيه ٩١٣٠ موضعاً.

وأما مصطلح «قواعد الكتابة العربية» فبلغ ٥١ موضعاً. ومعلوم أن هذه الأرقام تشير إلى عدد مرات دوران هذا المصطلح في مدونة محرّك البحث على أيّ صورة كان ذلك، سواء وقع ذلك في عنوان بحث أم موقع أو مادة، مع ما قد يقع فيها من تكرار. وظاهر أن استعراضها يقف الباحث على أسماء المواقع التي عُنت بتعليم قواعد الإملاء أو تيسيرها أو تجديدها، وهي غير قليلة، تجاوز العشرات.

- النقطة والفاصلة: قواعد الكتابة العربية باستعمال برمجيات معالجة النصوص.

جرافيكس للعرب www.graphics4arab.com

برعاية مؤسسة الحرف العربي.

كلية المعلمين في مكة المكرمة، التعليم الألكتروني ٢٠٠٧م.

- موسوعة الإملاء العربي: إعداد مجموعة من المختصين، على أسطوانة CD إصدار ٢٠٠٥م، خليفة للكمبيوتر، القاهرة. ويُعدّ هذا البرنامج من الوسائل التعليمية المتطورة والأدوات التعليمية غير التقليدية، وهو يقوم بتعليم الأطفال قواعد الإملاء في اللغة العربية بأسلوب يتميز باليسر والسهولة. ويتميز بـ:

وفرة مادّته العلمية، ودقّة اختيارها من متخصصين وتربويين، وهو يمكن الطالب من الإملاء والكتابة والتصحيح، ويشرح بالصور الموضّحة جميع قواعد الإملاء، ويتضمن تطبيقات شاملة على كلّ الدروس في خمسة مستويات متدرّجة الصعوبة، بالصوت والصورة، وجرى تزويده بقطع إملائية، يمكن الإضافة عليها بصوت المستخدم، وهو إلى ذلك يناسب كلّ الأعمار والمراحل، وجرى تعميمه على ٤٥ مدرسة في عُمان.

- المدقق الإملائي العربي الحر: Aspell المدقق الإملائي الحر

الآخر [٢].

le Lun kebdani Soumis par

[١] مشروع أيسبل: يهدف إلى إنشاء قاموس عربي للتدقيق

الإملائي وتطوير وظائف برمجية، تعالج رقمياً خصوصيات اللغة العربية الاشتقاقية. يعتمد المشروع على خوارزم البرنامج الحر هانسبل Hunspell الذي يظهر تلائماً مع خصائص اللغة العربية أفضل من الذي تقدمه أسبل [١]. موقع مؤقت:

المدونة:

<http://perso.menara.ma/~kebdani/ayaspell - dic/>

/القائمة البريدية:

<http://ayaspell.blogspot.com>

<http://groups.google.com/group/ayaspell - dic>

[٢] أهم برامج التدقيق الإملائي الحرة:

<http://groups.google.com/group/ayaspell - dic>

unspell (us): <http://hunspell.sourceforge.net>

Aspell us: <http://aspell.sourceforge.net>

- مشروع غوغل للمدقق الإملائي العربي:

[/spell-http://sourceforge.net/projects/arabic](http://spell-http://sourceforge.net/projects/arabic)

٦ - سُبُل توحيد قواعد الإملاء حسب القواعد المعيارية:

تبيّن مما سبق أن توحيد قواعد الإملاء في ضوء الجهود السابقة للهيئات العلمية والأفراد، على اختلاف صورها، هو مطلب في غاية الأهمية، بل يتصدّر قائمة قضايا اللغة العربية المعاصرة، وأن الاختلاف لدى الأقدمين والمحدثين أكثر ما وقع في قواعد رسم الهمزة، ولو رصد المتتبع آراء الفريقين ومذاهبهم في رسم الهمزة لاجتمع لديه قدرٌ كبير من الآراء، بدءاً من رسمها على الأصل وفق ما تسهّل عليه، ومروراً برسمها على ألف أنى وقعت، وفاقاً للصحابي ابن مسعود فيما نقله الفراء عنه في (معاني القرآن)، أو رسمها قطعةً مفردة (ء) في جميع المواضع، أو على قاعدة

الأقوى في الهمزات المتوسطة والمتطرفة، أو على حرف يناسب أقوى الحركتين في المتوسطة، ويناسب حركة ما قبلها في المتطرفة، أو على ما يناسب حركتها إن سكن ما قبلها، أو على ما يناسب حركة ما قبلها إن سكنت، إلى غير ذلك من الآراء الأخرى. وقد ظهر جلياً أن بعض تلك الجهود تضمنت مقترحات مهمّة، يمكن أن تكون مع غيرها أساساً لقواعد إملائية موحّدة ومعيارية، تيسّر قواعد الإملاء، وتنفي عنها ما شابها من المشكلات التي تقدّمت، وتحافظ على المبادئ والأصول التي يجب أن تراعى في وضعها، وتتجاوز الموروث من تعدّد الأوجه والآراء، باختيارها وجهاً واحداً، والاحتفاظ بغيره من الوجوه والآراء والتفصيلات لذوي الاختصاص وغيرهم من المهتمين. على أن ذلك وغيره لن يكون كافياً لتحقيق التوحيد، إذ لا بدّ له من قرار سياسي مُلزم، تصدره سلطة سياسية عليا.

أما الأسس التي يمكن توحيد قواعد الإملاء وفقها بحسب القواعد المعيارية فهي:

١ - الإفادة من جميع الآراء الصائبة التي وردت في المقترحات، كتباً كانت أو بحوثاً أو قرارات، واختيار أفضلها، مما يحقّق التوحيد، ولا يخرج على المألوف، ولا يخالف الأصول التي يجب أن تراعى.

٢ - اختيار وجه واحد، على أن يكون الأسهل، وترك الوجوه الأخرى للمختصين وسواهم.

- ٣ - السعي إلى تحقيق التطابق بين المنطوق والمكتوب ما أمكن ذلك.
- ٤ - الحرص على جعل القاعدة مطّردة، وقصر حالات الشذوذ عن القاعدة على أقلّ عدد ممكن.
- ٥ - المحافظة على صور الرسم المألوفة ما أمكن ذلك، وصلاً للحاضر بالماضي.
- ٦ - عدم الفصل بين قواعد الإملاء وغيرها من علوم العربية في المواضع التي تعتمد فيها عليها.
- ٧ - تجنّب الآراء الشاذة، وإن قال بها أحد الأقدمين، كيلا يؤدي ذلك إلى الإخفاق في توحيد قواعد الإملاء.
- ٨ - تقديم الأشيع استعمالاً في البلدان العربية مشرقها ومغربها، مما وافق الأسس المتقدّمة، والأخذ به.
- ٩ - اعتماد قواعد الإملاء من الهيئات العلمية المختصة، ثم استصدار قرار سياسي يفرض التزامها وتطبيقها.

□ ثالثاً: خلاصة ومقترحات:

اقتصر الحديث فيما سبق على أبرز جهود المحدثين استغناءً بهم عمّن وراءهم ممّن هم دون ذلك، وقد بدا واضحاً أن قواعد الإملاء أو الكتابة شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام المحدثين، أفراداً كانوا أو هيئاتٍ علمية، وأن جهودهم على اختلاف صورها المتقدّمة، وعلى وفرة عددها، وتباين حجومها، وتنوع أهدافها وغاياتها، سواء أكانت تقريباً لقواعد الإملاء، أم تيسيراً أم تجديداً،

لم تسلم من النقد، ولم ترقَ إلى أن تكون معيارية أو موحّدة، تجمع الكاتبين والمتعلّمين والمعلّمين على كلمةٍ سواء، ولم تأخذ طريقها إلى التطبيق والتنفيذ في البلد الذي صدرت فيه، بله بقية البلدان العربية، ولم تكن شاملة؛ لأنها لم تستغرق جميع أبواب قواعد الإملاء وقضاياها ومشكلاته، ولم يحظ أيُّ منها بقرار مُلزم من سلطة سياسية عليا في بلد أو في مجموعة بلدان، أو في عموم الدول العربية، فضلاً عما بين المُحدّثين من تفاوت في حظوظهم من حيث التوفيق والإخفاق، والصواب والخطأ، والزيادة والنقص، والشهرة وعدمها.

وظهر جلياً أن معظم تلك الجهود التي سعى أصحابها إلى تقريب قواعد الإملاء أو تيسيرها أو تجديدها كانت تنغيّاً غايةً تسعى وراءها، تلتمس تحقيقاً لها، وتأييداً، وضبطاً، وشواهد، مثل: تحقيق المطابقة بين المنطوق والمكتوب، أو النظر في مذاهب الأقدمين، واختيار واحد منها أو ردّها، أو تجنب الوقوع في مكروه لا ممنوع، إذ كان لا مفرّ منه في مواضع، وهو كراهية توالي الأمثال، أو الرغبة في الوصول إلى توحيد لقواعد الرسم الإملائي، تضع نهاية لتعدّد الصور، والوجوه، والاختلافات، أو الحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، أو تحقيقاً لأمن اللبس، أو تخليصاً للقواعد من الصعوبة والتعقيد والتداخل فيما بينها، أو الرغبة في التجديد أو التيسير أو التقريب، أو إثارة متابعة رسم المصحف لدواعٍ شتى مع الإقرار بما لخطّي كُلِّ من المصحف والعروض من خصوصية، جعلتهما لا يقاس عليهما.

إن كثرة مشكلات الرسم الإملائي التي مضت الإشارة إليها، وصعوبتها، وقدمها، وتتابع عدم نجاح محاولات إصلاحها، لا يعني ذلك وغيره أنها غير قابلة للحلّ، أو مستحيل حلّها، فالعربية، وإن كانت مثل غيرها من اللغات الحية المعاصرة، تفتقر إلى التطابق التام بين صورتها المنطوق والمكتوب، لوجود حروف تزداد كتابةً ولا تلفظ، وأخرى تزداد نطقاً ولا تكتب، غير أنه في العربية قليل ومنضبط، قادرة على معالجة مشكلات الرسم الإملائي الأخرى، وعلى رأسها تعدّد صور رسم الهمزة بحسب موقعها، وتعدّد وجوه الرسم الجائزة في طوائف من الكلمات، وكثرة الاختلافات والآراء، وحذف بعض الحروف أو زيادتها، أو وجود أحكام خاصّة بالفصل والوصل بين بعض الكلمات، وارتباط بعض قواعد الإملاء بمعارف نحوية أو صرفية أو لغوية، وكثرة الأخطاء الإملائية الشائعة بسبب تأثير العاميات واللهجات في الفصحى منافسةً أو إضعافاً أو إقصاءً، ووجود اللبس الناشئ عن الحروف المتقاربة في المخارج أو الصفات.

أعتقد أن التوصل إلى قواعد موحّدة ومعيارية للإملاء العربي هو غاية مهمة بل استراتيجية، يجب تحقيقها على نحو مختلف عمّا سبق من جهود المحدثين هيئات وأفراداً، فالعربية ملك لجميع الناطقين بها، ولن يتحقق ذلك إلا بـ:

- وجود إيمان بضرورة توحيد قواعد الإملاء العربي، وعزيمة صادقة وماضية لدى المعنيين بالشأن اللغوي والقيادات السياسية العليا في البلدان العربية كلّها.

- تشكيل لجنة من الخبراء في هذا الموضوع لا من ذوي المناصب الإشرافية، تجتمع دورياً، وتضع منهجاً دقيقاً، أساسه الاطلاع على جهود الأقدمين والمحدثين في قواعد الإملاء، والإفادة منها ما أمكن.
- إقرار القواعد من الجهات العلمية المختصة باللغة العربية، ثم إقرارها من الجامعة العربية، وتحديد آلية تنفيذها في جميع البلدان العربية، وعلى جميع المستويات والأصعدة. والله أعلم.



مراجع البحث^(١)والمراجع المفردة المعاصرة في قواعد الإملاء
والكتابة العربية والترقيم (البيبلوغرافيا)

- الأخطاء الإملائية في الكتابة العلمية، د. جمال عبد العزيز أحمد.
- الأخطاء الشائعة في الإملاء، حسن شحاته.
- أدب المملي، جمعية تأليف الكتب العربية، مصر، ١٣٣٠هـ.
- أساسيات في تعلم مبادئ الإملاء والترقيم، سليم سلامة الروسان، ط. ثانية، ١٩٨٩م.
- * أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط. الثالثة، ١٩٩٤م.
- أصول الكتابة العربية، الباجقني.
- ألف باء في قواعد الإملاء، محمد بن سليمان البلوي وسلمان بن مسلم البلوي، ط. أولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الأمالي المبتكرة لتعليم الهمزة، سامي الدهان، المكتبة العصرية، حلب، ١٩٣٥م.
- * الإملاء بين النظرية والتطبيق، أحمد محمد هريدي وأبو بكر علي عبد العليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٩٦م.
- الإملاء التعليمي، د. شوقي المعري، دار الحارث، ط. أولى، دمشق، ٢٠٠٣م.
- الإملاء الصحيح، عبد الرؤوف المصري، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦٨م.
- الإملاء العام، إلياس نصر الله حداد، بيروت، المطبعة الشويرية ١٩٥٠م، وطبعة ١٩٩٥م.
- * الإملاء العربي، أحمد قبش، مطبعة زيد بن ثابت، ط. ثانية، دمشق، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، دار الرشيد، دمشق وبيروت، ١٩٨٤م.

(١) وردت مراجع البحث مميزة بنجمة تصدرها دفعاً للتكرار ضمن المراجع الشاملة (البيبلوغرافيا) للكتب والبحوث والمقالات والقرارات.

- الإملاء العربي، خالد يوسف، ط. ثانية، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨م.
- الإملاء العربي، زين العابدين التونسي، المكتبة الهاشمية، دمشق، ١٣٤٧هـ.
- الإملاء العربي الميسر الشامل المجدول، فيصل حسين طحيمر العلي، مؤسسة علوم القرآن ودار ابن كثير، عجمان وبيروت، ١٩٩٠م.
- الإملاء الفريد، نعم جرجيس زرازير، مطابع النعمان، النجف، ط. خامسة، ١٩٧٣م.
- الإملاء المبسّط، خالدية شيرو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠١م.
- الإملاء المبسّط، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، ط. ثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الإملاء الميسّر، زهدي أبو خليل، دار أسامة، عمان، ط. أولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الإملاء الميسّر، يحيى يحيى، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- * الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- * الإملاء وتمارين الإملاء، الشيخ حسن والي، مصر، ١٣٢٢هـ.
- الإملاء والخط، فهد خليل زايد، دار النفايس، عمان، ط. أولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.
- الإملاء والخط في الكتابة العربية، حلمي محمد عبد الهادي، ط. أولى، ١٩٨٥م.
- الإيجاز في الإملاء العربي، ريم نصوح الخياط ويوسف علي البديوي، ط. أولى، ٢٠٠٥م.
- تأويل ما له أكثر من وجه إملائي في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، مجلة الضاد، بغداد، الجزء الثاني، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- تاريخ الكتابة العربية وتطورها وأصول الإملاء العربي، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤م.
- تحفة المراكز العلمية في القواعد الإملائية، عبد القوي العديني.
- الترقيم، عبد الرؤوف المصري، مكتبة الاستقلال، عمان، ١٩٢١م.
- الترقيم: تاريخه وماهيته وتطور علاماته، مورييس أبو السعد ميخائيل، مجلة الرياض، مجلد ١٠، جزء ١، ص ١٤٥ - ١٦٤، شعبان ١٤٦٥هـ/يناير ١٩٩٥م.

- * الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، أحمد زكي باشا، تقديم وعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. ثالثة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- تسهيل الإملاء، عارف النكدي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٨، ج ٤، ١٩٦٣م، ص ١١١ - ١٢١.
- * تسهيل الإملاء، فهد أحمد الجباوي، دار القلم، دمشق، ط. ثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تسهيل الإملاء، عمر يحيى وأسعد طلس ولطفي الصقال، مطبعة جريدة الشام، دمشق، ١٩٣٨م.
- تسهيل قواعد الإملاء العربي، عبد المجيد حسن ولي، بغداد، منشورات مكتب آفاق عربية، ١٩٨٥م.
- تطور الكتابة العربية، السعيد الشرباصي، مصر، ١٩٤٦م.
- تعلّم الإملاء بنفسك، د. محمد علي الخولي، طبعة دار العلوم، الرياض ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، وطبعة دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨م.
- تعلّم الإملاء وتعليمه في اللغة العربية، نايف محمود معروف، دار النفائس، ط. أولى، والطبعة السادسة، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- التقرير النهائي لتجربة تيسير الكتابة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٦م و١٩٧٧م.
- تقويم اليد واللسان، رفيق فاخوري ومحبي الدين درويش، ذكره صلاح الدين زعلابوي في «معجم أخطاء الكتاب» في كلامه على «هذا ضؤؤه» الفقرة (٦٠٩) ص ٣٥٩ - ٣٦٠.
- تيسير الإملاء العربي، محمد بهجة الأثري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٢، ١٩٦٠م، ص ١٠٩ - ١١٤.
- تيسير الكتابة، يونس عبد الرزاق السامرائي، مطبعة الرسالة، بغداد ١٩٥٥م.
- تيسير الكتابة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٤٦م.
- تيسير الكتابة العربية، مجمع فؤاد الأول، ١٩٤٦م. ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٦١م.
- تيسير الكتابة العربية وضبط قراءتها باستعمال الحروف اللاتينية، داود الجليبي الموصلي، مطبعة آل حداد، الموصل، ١٩٤٥م.
- * تيسير كتابة الهمزة، د. عبد العزيز نبوي و د. أحمد طاهر، القاهرة، ١٩٨٩م.

- تيسير الهجاء العربي، أحمد الإسكندري، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١، ص ٣٦٩ - ٣٨٠، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.
- الجديد في الإملاء، صالح عبد الرحمن الراشد، مكتبة الرياض، السعودية.
- الحروف اللاتينية لكتابة العربية، عبد العزيز فهمي باشا، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٤٤م.
- حول الألف اللينة، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٤٨، ص ٢١ - ٢٤، ١٩٨١م.
- خلاصة الإملاء، مجيد شاكر، مطبعة النهضة الأدبية، ط. ثانية، القاهرة، ١٩٣١هـ/١٩١٣م.
- الخلاصة في قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، نبيل مسعد السيد غزي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- دراسات في علم الكتابة العربية، د. محمود عباس حمودة، مكتبة غريب، القاهرة، بلا تاريخ.
- دراسة الأخطاء الإملائية، مجموعة من الأساتذة، وزارة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج.
- دراسة في قواعد الإملاء، د. عبد الجواد الطيب، دار الأوزاعي، ط. ثانية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، فاطمة النجار، دار البيان العربي.
- دلائل الإملاء وأسرار الترقيم، عمر أوكان، أفريقيا الشرق، بيروت، ١٩٩٠م.
- دليل الإعراب والإملاء، أحمد أبو سعد، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٨٤م.
- دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية، فتحي الخولي، القاهرة، ١٩٧٣ م، والطبعة الخامسة، جدة ١٤٠١هـ/١٩٨٢م، مكتبة المنهل، جدة، ومكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٨م.
- دليل الإملاء والكتابة، د. عامر سعيد، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.
- * دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الكويت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- رأي في إصلاح قواعد الإملاء العربي، محمد بهجة الأثري، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٤، ١٩٦٥م، ص ٣٢٠ - ٣٢٦، وانظر «الدراسات اللغوية في العراق» ص ٢١٥ - ٢١٦ د. عبد الجبار جعفر القزاز.

- رسالة في تيسير الإملاء القياسي، إلياس عطا الله، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت ٢٠٠٥م.
- رسالة في الكتابة العربية المنقحة، أنستاس الكرملي، بغداد، ١٩٣٥م.
- * سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، مصطفى طوموم، مصر، ١٣١١هـ، مصورة دار البصائر بدمشق عن طبعة بولاق، ط. ثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- * الشامل في الإملاء، د. محمد حسن الحمصي، دار الرشيد، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- * صوى الإملاء لطلاب الحلقتين الإعدادية والثانوية، محمود الصافي، دار الإرشاد، حمص، ط. الثالثة، ١٩٨٤م.
- طريقة تصحيح الإملاء وتأثيرها في أداء التلاميذ الإملائي، د. أمين الكخن، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ع ١، سنة ١٩٨٣م.
- علم الإملاء، أحمد عبد الجواد، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- علم الإملاء: قواعد وأمثال وحكم، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق، بلا تاريخ.
- علم كتابة اللغة العربية والإملاء، د. حسني عبد الجليل يوسف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط. أولى، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- علم نفسك قواعد الإملاء، حسن سعد، دار اللطائف للنشر والتوزيع، مصر.
- فاكهة الإملاء العربية، عرفات منصور، مطبعة الإخوان، سنغافورة، ١٣٣٤هـ.
- * فن الإملاء في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، جزءان، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط. أولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- فنّ الترقيم: أصوله وعلاماته في العربية، عمان، دار عمار للنشر، ط. أولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٢م.
- فنّ الكتابة، عبد المعطي شلبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط. أولى، ٢٠٠١م.
- فنّ الكتابة الصحيحة، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- فنّ الكتابة وأساليبها، د. رشدي الأشهب، مؤسسة ابن رشد، القدس، ١٩٨٣م.

- في أساسيات اللغة العربية، الكتابة الإملائية والوظيفية، عبد العزيز نبوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- في تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٦، ١٩٦٣م، ص ٨٧ - ٩٠.
- في قواعد الكتابة والأخطاء الشائعة فيها، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- * قاعدة الأقوى لكل الهمزات، بشير محمد سلمو، القاهرة، ١٩٥٣م، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلد ١٢، ص ١٢٠ - ١٢٢، وانظر نص القاعدة وبيانها في كتاب «تيسير كتابة الإملاء» ص ٥٥ - ٦٢.
- القاعدة في تعليم القراءة والكتابة، معمر القدسي.
- قاموس الإملاء، عبد الحميد بدران، مصر ١٣٣٠هـ.
- قصّة الإملاء، أحمد الخوص، المطبعة العلمية، دمشق، ط. أولى ١٩٨٩م، وط. ثانية، ١٩٩٢م، وط. ثالثة، ١٩٩٥م.
- قصة الكتابة العربية، جمعة إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٧م.
- القضايا الإملائية وطرق تدريسها في المرحلة الابتدائية، د. محمود شاكر سعيد.
- * قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، مكتبة الأمل، الكويت، ط. ثانية، ١٩٦٧م. وط. الثالثة، مكتبة الخانجي ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م وط. الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، وطبعة دار إيلاف الدولية، الكويت، ط. أولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- * قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- قواعد الإملاء، د. كافية رمضان، وحسن شحاته، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٨٣م.
- قواعد الإملاء، إبراهيم بن محمد الدوخي، وعبد العزيز بن محمد الفتوخ، ط. سابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- قواعد الإملاء، حسين والي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- قواعد الإملاء، محمود معلا محمد، نشر المؤلف، ط. أولى، ١٩٩٧م.
- قواعد الإملاء، د. محمد عبد الغفار حمزة.
- قواعد الإملاء، رشدي عبد الغني المصري، مراجعة محمد علي الموافي، إشراف عبد العزيز بن مانع و د. عز الدين إبراهيم، وزارة التربية والتعليم، قطر، ط. حادية عشرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

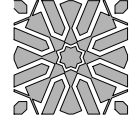
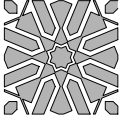
- قواعد الإملاء العربي، محيي الدين درويش، حمص ١٣٥٢هـ.
- قواعد الإملاء العربي: نظرات في غابرها وحاضرها، د. عمر الدقاق، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج ٤، ص ٩٢٣ - ٩٤٥، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- * قواعد الإملاء عند القدماء والمحدثين، د. مازن المبارك، دار البشائر، ضمن كتاب «مقالات في العربية» دمشق، ط. أولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ١٣١ - ١٦٣.
- القواعد الإملائية، نبيل المغربي، الكتاب في الشبكة، موقع جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة، مراكش، المغرب ٢٠٠٦، وانظر موقع: www.darcoran.net
- قواعد التحرير، أمين كيلاني، حماة، ١٣٤٣هـ.
- القواعد الغراء في تميم خلاصة الإملاء، الشيخ شيخ بن علي بابصيل، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- قواعد الكتابة الإملائية: نشأتها وتطورها، محمد شكري وأحمد الفيومي، دار القلم، ط. ثانية، دبي، ١٩٨٨م.
- قواعد الكتابة العربية، خير الدين الأسدي، حلب، ١٣٤١هـ.
- * قواعد الكتابة العربية، لجنة من الأساتذة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، ١٩٨٥م.
- قواعد الكتابة العربية والإنشاء، د. عبد الواحد حسن الشيخ، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.
- قواعد الكتابة والترقيم، يوسف سحيمات ود. عيسى فارس وياسين عايش، جامعة القديس المفتوحة، ١٩٩٢م.
- قواعد الكتابة والترقيم والنخط، سليم سلامة الروسان، ١٩٨٢م، بلا مكان طبع، وطبعة عمان الأولى، ١٩٨٩م.
- * قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية، د. محمد علي سلطاني، دار الفكر، ط. أولى، دمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٥.
- * القواعد الموحدة في الكتابة والإملاء، د. محمد علي سلطاني، مطبعة سفير، الرياض، ط. أولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، وط. المكتب الإسلامي، بيروت، ودار النفائس، الرياض، ١٩٨٩م.
- الكافي في الإملاء والترقيم، د. جمال عبد العزيز أحمد.
- الكافي في قواعد الإملاء، حسني شيخ عثمان.
- الكامل في الإملاء، كمال أبو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت، ط. أولى، ١٩٧٣م.

- كتاب الإملاء، الشيخ حسين والي، القاهرة، ١٩١٣م، ودار العلم، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- كتاب الإملاء، كمال اليازجي، دار الكتب العلمية، ودار الجيل، بيروت، ١٩٨٦م.
- الكتابة الصحيحة، زهدي جار الله، المكتبة الأهلية، بيروت، ط. الثالثة، ١٩٧٧م.
- كتابة الهمزة، راضي دخيل، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٩، ١٩٣٩م.
- الكتابة وقواعد الإملاء، عبد الله علي مصطفى، دار القلم، ط. أولى، دبي، ١٩٩٠م.
- كيف تتعلم الإملاء وتستخدم علامات الترقيم، ياسر سلامة، دار عالم الثقافة، عمان، ٢٠٠٣م.
- * كيف تكتب الهمزة؟ د. سامي الدهان، دار الشروق العربي، بيروت وحلب، بلا تاريخ.
- كيلا نخطئ في الإملاء وعلامات الترقيم، حسن شيخ عثمان، دار المنارة للنشر والتوزيع.
- * لآئى الإملاء، محمد مامو، الإمامة للنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ط. رابعة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- باب الإملاء، عبد الله جاد وعبد الفتاح خليفة، مطبعة أحمد كرامة، القاهرة.
- اللغة العربية أداءً ونطقاً وإملاءً وكتابةً، فخري محمد صالح، المنصورة، دار الوفاء، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- اللغة العربية إملاءً وكتابةً، فخري محمد صالح، دار الوفاء، المنصورة.
- اللغة العربية ومشاكل الكتابة، البشير بن سلامة، الدار التونسية، تونس، ١٩٧١م، وط. دار التراث الإسلامي، ١٩٧٥م.
- مباحث في الترقيم، صالح بن محمد الأسمري، دار ابن الأثير، الرياض، ٢٠٠٢م.
- المبسط في الإملاء، فؤاد فيصل الربيعان، مراجعة د. عبد اللطيف الخطيب، ط. ثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- * مذكرة في قواعد الإملاء، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ٢٠٠٢م.

- مراقي النجابة، عبد السلام القويسني، مصر، ١٣٢٧هـ.
- مرجع الطلاب في الإملاء، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- المرجع في قواعد الإملاء، راجي الأسمر، جروس برس، ط. أولى، طرابلس - لبنان.
- المرشد إلى معرفة الإملاء، عبد الكريم الدجيلي، بغداد، ١٩٤٩م.
- مرشد الطلاب، أحمد عباسي، مصر، ١٣٣٢هـ.
- مرشد الطلبة والباحثين في أعراف الكتابة والرقانة والطباعة، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٨٥م.
- * المرشد في الإملاء، محمود شاكر سعيد، ط. الثالثة، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨م.
- * المرشد في الإملاء، د. نبيل أبو حلتم، دار أسامة، عمان، ط. رابعة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- المرشد في كتابة الهمزات، جلال صالح، دار الزيدي، الطائف، ط. أولى، ١٩٧٩م.
- مسالك التراث في النحو والصرف والإملاء، ياسين طربوش دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٨م.
- المستشار في الإملاء والخط العربي، يوسف بدوي ويوسف الحاج أحمد وأحمد محمد السيد، دار ابن كثير، دمشق، ط. أولى، ١٩٩٤م.
- مشروع تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٥٥م، ص ٩٥ - ١٠٥.
- * مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- * المطالع النصيرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، أبو الوفاء نصر الهوريني، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع ط. أولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- معالم الإملاء، دويدري وسطل، دار الحكمة، دمشق.
- معجم الإملاء، أدما طريبه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠م.
- معجم الإملاء، محمد محيي الدين مينو، دبي، ٢٠٠٣م.
- معجم الإملاء العربي، أكرم جميل قنيس، دار الوسام، الشارقة.
- معجم الإملاء العربي، غريد الشيخ، دار الراتب الجامعية، ط. أولى، ٢٠٠٦م.

- المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م و١٩٩٩م.
- معجم الهمزة، أدما طريه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠م.
- * معلّم الإملاء الحديث للطلاب والمعلمين والإعلاميين، محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨٧م.
- المغني في قواعد الإملاء، د. خليل إبراهيم، الأهلية للنشر ودار الوراق ودار النيريين، عمان، ط. أولى، ٢٠٠٢م.
- المفرد العلم في رسم القلم، أحمد الهاشمي، مصر، ١٣١٩هـ. والمطبعة التجارية، ط. خامسة عشرة، ١٩٤٨م، وطبعة بيروت، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ.
- مقارنة تاريخية لعلامات الترقيم، عبد الستار محمد العوفي، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع ٢، ص ٢٦٥ - ٣١٨، ١٩٩٧م.
- * ملحق قواعد العدد والإملاء، لوحة الهمزة، القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. سادسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ملخص قواعد الإملاء، إبراهيم بن سليم.
- المنار في الإملاء العربي، سعاد الصايغ، مطبعة شوقي، عمان، ١٩٧١م.
- المنصف في الإملاء، عبد الجليل محمد زكريا، دار الإرشاد، حمص، ط. أولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الموجز، جميل سلطان، دمشق، ١٣٥١هـ.
- الموجه في الإملاء، فاطمة النجار، جدة، دار البيان العربي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المورد في الإملاء، ياسين محمد سبيناتي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. أولى، ١٩٩٧م.
- موسوعة الإملاء العربي، نظام معتمد في أكثر من ٤٥ مدرسة ومعهد في عُمان، (الشبكة العالمية).
- موسوعة الإملاء كتابة ولفظاً، عبد المجيد الحرّ، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء، موسى حسن الهديب، دار أسامة، الأردن، عمان، ٢٠٠٢م.
- نتيجة الإملاء، مصطفى عناني وعطية الأشقر، مصر، ١٣٥٠هـ.

- نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، مصطفى عناني، مطبعة حجازي، القاهرة، ط. خامسة، ١٩٣٧م، وطبعة دار النفائس، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- النجابه في قواعد الكتابة، الشيخ مصطفى السفطي، ١٩٠٣م.
- نحو تقويم جديد للكتابة العربية، د. طالب عبد الرحمن، ط. أولى، ١٩٩٩م.
- نخبة الإملاء، عبد الفتاح خليفة، مصر، ١٣٤٥هـ.
- * «نظرات في قواعد الإملاء» مراجعة لطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٤م، د. يحيى مير علم، مقال نشر في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد (٤)، المجلد (٨)، شوال/ذو الحجة سنة ١٤٢٧هـ، أكتوبر/ديسمبر ٢٠٠٦م.
- * «نظرات في لوحة الألف» مكتب التوجيه الفني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت نهاية ٢٠٠٦م، د. يحيى مير علم، الشابكة (الإنترنت) موقع (الألوكة)، ٢٠٠٨م وغيره.
- الهداية إلى ضوابط الكتابة، إبراهيم عبد المطلب، ط. سابعة، شركة مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٧٢م.
- الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل، د. أحمد الخراط، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م وط. دار القلم، دمشق، ودار العلوم، بيروت، ١٩٨٧م.
- الهمزة في اللغة العربية، دراسة لغوية، مصطفى التونسي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الهمزة مشكلاتها وعلاجها، د. أحمد شوقي النجار، الرياض، ١٩٨٤م.
- * الهمزة والألف ومدلولهما عند القدماء، د. مازن المبارك، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، الإمارات العربية، ع٢، ١٩٩٠م.
- الواضح في الإملاء العربي، محمد زرقان الفرخ، دار هدى وهبة، ط. أولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الواضح في الإملاء وعلامات الترقيم، يوسف عطا الطريفي، دار الإسرائ، عمان، ط. أولى، ٢٠٠٥م.
- الوجيز في قواعد الكتابة والترقيم، د. توفيق أسعد حمارشة.
- وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، د. مصطفى جواد، دمشق، المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية، ١٩٥٦م، وانظر «الدراسات اللغوية في العراق» ص٢١٣ د. عبد الجبار جعفر القزاز.
- يَسْرُوا النحو والكتابة، د. طه حسين، مجلة الآداب اللبنانية، السنة الرابعة.



الباب الثاني

التراجم في التراث العربي

- ١ - نظرات في كتاب (أعلام التراث في العصر الحديث).
- ٢ - ابن وحشية النبطي وريادته في كشف رموز هيروغليفية في كتابه (شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام).
- ٣ - معجم أعلام التعمية واستخراج المعنى في التراث العربي والإسلامي.



١ - نظرات في كتاب

(أعلام التراث في العصر الحديث)^(١)

صدرت الطبعة الأولى من كتاب (أعلام التراث في العصر الحديث) عن دار العروبة بالكويت ودار ابن العماد في بيروت (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م) تأليف الأستاذ محمود الأرنؤوط، والكتاب يقع في جزء متوسط، جملته (٢٥٢) صفحة.

ويحوي الكتاب بين دفتيه الإهداء الذي وقفه مؤلفه على قائمة مختارة من أربعة وثلاثين علماً من أعلام التراث الأحياء الذين خدموا التراث العربي الإسلامي اعترافاً منه بفضلهم، يليه تقديم الكتاب بقلم العلامة الدكتور شاعر الفحام رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، جاء في نحو ثلاث صفحات ونصف، ثم يليه تقديم ثانٍ للكتاب بقلم العلامة الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، وكان في زهاء صفحتين ونصف، ويتبع ذلك مقدمة المؤلف التي جاءت مطوّلة في ما يزيد على عشر صفحات. ثم يلي ذلك مادة الكتاب التي اشتملت على تراجم لثمانين علماً، اختارهم المؤلف من أعلام التراث في

(١) نشر المقال في مجلة (عالم الكتب) بالرياض، المجلد (٢٥)، العددان (١ و٢)، (ص ١٥٦ - ١٨٢)، سنة (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

العصر الحديث، استغرقت من الصفحات ما بين (٢٣ و ٢٣٦).
 وُختم الكتاب بقائمة المصادر والمراجع في ثماني صفحات (ص ٢٣٧ -
 ٢٤٤) ثم بفهرس لأسماء الأعلام المترجم لهم (ص ٢٤٥ - ٢٥٢)
 جاء على ترتيبين، الأول: وفق ترتيبها الزمني في الكتاب على الأقدم
 وفاةً، فالذي يليه حتى يكون آخرهم أحدثهم وفاةً، والثاني: وفق
 ترتيبها الهجائي.

والكتاب المذكور من الأهمية بمكان؛ لأنه يندرج في فنّ
 التراجم والطبقات الذي يُعدُّ مع الأحداث العامة الأساس الذي قام
 عليه علمُ التاريخ عند المسلمين. ومعلوم أن المكتبة العربية تغصّ
 بكتب التراجم على اختلاف مناهج بنائها، سواء أكان ذلك على
 القرون أم العلوم، أو الفنون، أو الأسماء، أو الأجناس،
 أو البلدان، أو الأنساب، أو الضبط للأعلام والكنى والألقاب
 والأنساب، أو الفهارس والأثبات والبرامج، أو المناقب، أو غير
 ذلك مما يتصل بالحضارة العربية الإسلامية، وأمثلة ذلك جلية تغني
 الإشارة إليها عن تفصيل القول فيها. والكتاب المذكور يُصنّف في
 كتب التراجم على القرون؛ لأن جميع المترجم لهم فيه ممّن عاشوا
 في القرن الرابع عشر الهجري حتى العقد الثاني من القرن الخامس
 عشر، أي ما يستغرق القرن العشرين في التقويم الميلادي بتمامه.

□ أولاً: مادة الكتاب ومنهجه:

حوى الكتاب، على حدّ قول مؤلّفه، تراجم لـ «أعلام التراث
 وشيوخ العلم من المحقّقين والناشرين والمستشرقين الذين كانوا

السبب في إخراج ونشر معظم ما نشر من كتب التراث بتحقيقهم له أو بسعيهم في أمر تحقيقه ونشره، أو بتخريجهم لمن قام بخدمته وإخراجه للناس... ممن رحلوا عن الدنيا وخلفوا لنا ولأبناء الأمة أعمالاً ومآثر جليلة تذكّر لهم على مر الأيام^(١). ومما تجدر الإشارة إليه أن للكتاب قصة لخصها المؤلف بقوله: «ونشرت معظم تراجمهم على حلقات في صحيفة (الأسبوع الأدبي) التي يصدرها اتحاد الكُتّاب العرب بدمشق خلال عامي (١٤١٩ - ١٤٢١هـ/ ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) على هامش عملي كأمين لتحرير (مجلة التراث العربي). ثم جمعت تلك التراجم في هذا الكتاب، وأجريت عليها قلم التحقيق والتدقيق والتوثيق والتعليق رغبة بأن يكون لأهل التراث مصنّف خاص بهم أسوةً بأرباب الفنون الأخرى، وكان بوّدي أن أترجم لعدد آخر من أعلام التراث الذين عرفهم العصر الحديث في مختلف أرجاء العالم الإسلامي وخارجه، ممّن لهم فضل على نشر التراث وإحيائه لولا كثرة الأعمال التي بين يدي، فعسى أن يهيئ الله تعالى من يستكمل العمل في تدوين تراجم من لم أترجم له منهم»^(٢).

وقد أكّد المؤلف حرصه على الإنصاف والموضوعية، واستشهد لذلك بالمقالة المشهورة للإمام مالك رحمته الله، وبكلام لحاجي خليفة ينصّ فيه على ما اشترطه فيمن يكتب التاريخ والتراجم، وفيمن يكتب من عند نفسه، سأورده بلفظه وتامه، على

(١) «أعلام التراث» (ص ١٥).

(٢) «أعلام التراث» (ص ١٦).

صورته؛ لأهميته ولدواع أخرى، سيأتي بيانها في النقد، قال: «حرصت على إنصاف الأعلام الذين كتبت تراجمهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، رغبة في أن أكتب ما يُقرأ ويُحمد في أيامنا والأيام القادمة إن شاء الله، من أبناء جيلنا وأبناء الأجيال اللاحقة من المهتمين بأعلام هذا الفن الراقي، وبروح حيادية متجردة، ولم أنصب من نفسي حكماً على أولئك الأعلام، فكتبت عمّن أتفق معه وعمّن أخالفه الرأي والاعتقاد بنفس واحد، ابتغيت منه وجه الله وتدوين الحقائق بعيداً عن العصبية التي أمقتها وأمقت أهلها، وعن العواطف والمحاباة أيضاً، غير ناسٍ قول الإمام مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي قال فيه: ما منّا إلا من ردّ أو ردّ عليه إلا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقول العلامة حاجي خليفة في مقدمته لكتابه الهام (سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول): اشترطوا فيمن كتب التراجم والتاريخ شروطاً، منها الصدق، وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى، وأن يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة وكتبه بعد ذلك، وأن يسمّي المنقول عنه. فهذه شروط أربعة فيما ينقله. ويشترط فيه أيضاً لما يترجمه من عند نفسه، ولما عساه يطوّل في التراجم من المنقول ويقصر، أن يكون عارفاً بحال صاحب الترجمة علماً ودينياً وغيرهما من الصفات، وهذا عزيز جداً، وأن يكون حسن العبارة، عارفاً بمدلولات الألفاظ، وأن يكون حسن التصور حتى يتصور حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص، ويعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه ولا تنقص عنه، وألاً يطلبه الهوى فيخيّل إليه هواه الإطناب في

مدح من يحبه والتقصير في غيره...»^(١).

وقد نصّ الكاتب مرتين على مراده من هذا الكتاب بقوله: «أردت لهذا الكتاب أن يكون أنموذجاً بين أيدي الدارسين عن فهمي لفن التراجم والتاريخ، وللمعاني التي أراها في هذا الفن الجليل عند المسلمين السابقين واللاحقين من المنصفين»^(٢).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أيضاً أن الكاتب أجاب عما يستوقف الناظر في هذا الكتاب من غلبة تراجم السوريين والمصريين، ومن عدم إيراد تراجم لبعض المشاهير من أعلام التراث في هذا العصر. فأجاب عن الأول بما هو معلوم من كون مصر وسورية أكثر البلدان اهتماماً بشؤون التراث تحقيقاً ونشراً ودراسةً وإخراجاً، وبأن له معرفة شخصية بمعظم من ترجم لهم، أو بمن عرفهم عن قرب، وهو ثقة لديه، منبهاً في الحاشية على مخالفته للمرحوم الدكتور محمود الطناحي فيما ذهب إليه في كتابه (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي) لإطنابه في الإشارة إلى فضل علماء مصر، وإخلاله بالكلام على فضل علماء سورية والبلدان الأخرى. وأجاب عن الثاني بما تقدّم من مراده من كتابه أن يكون أنموذجاً بين أيدي الدارسين^(٢).

كما نبّه الكاتب في فقرة مطوّلة من مقدمته على منهجه فيمن ترجم لهم من المستشرقين والمشتغلين بشؤون التراث العربي

(١) «أعلام التراث» (ص ١٧).

(٢) «أعلام التراث» (ص ١٨ و ١٩).

الإسلامي من غير المسلمين بأنه ترجم لمن «اعتقد أنه لا يصح إسقاط أمثالهم من كتاب كهذا يعنى بالترجمة للأعلام الذين خدموا التراث، وأسهموا بإحياء آثاره وما يتصل بها، بغض النظر عما يمكن أن يقال في الغايات والأهداف التي عملوا من أجل تحقيقها وإيصالها للدارسين العرب والمسلمين، فلا يصح في نظري انتقاص جهودهم النافعة...»^(١).

أما عدمُ اشتغال الكاتب بالترجمة للأحياء من أعلام التراث فاعتذر عن ذلك بقوله: «صرفت النظر عن الترجمة لأعلام التراث الأحياء، أطال الله أعمارهم ونفعنا بهم؛ لما للترجمة للأحياء من الحرج للكاتب والمكتوب عنه سواء بسواء، فقد تفهم الترجمة للواحد منهم على أنها من باب التملُّق، وأنا أكره التملُّق، وأبغض أهله، والراضين عنه، أيّاً كان موقع الواحد منهم، من أهل عصره»^(٢).

□ ثانياً: مؤلّف الكتاب:

وأما مؤلّف الكتاب فهو الأستاذ الفاضل المحقّق محمود الأرنؤوط، باحث جادّ دؤوب منقطع إلى الاشتغال بالتراث تحقيقاً ونشراً وإخراجاً، غزير الإنتاج العلمي، عصامي النشأة والتكوين ثقافةً وعلماً، وهو فوق كلّ ذلك صديق قديم. وعلى الجملة فهو

(١) «أعلام التراث» (ص ١٩).

(٢) «أعلام التراث» (ص ٢٠).

معروف لدى كثير من المشتغلين بالتراث العربي الإسلامي، ولولا أن المقام لا يسمح بالحديث عنه وعن جهوده في خدمة التراث، وأني سأتهم بالعصبية ومجافاة الموضوعية، وأن في الكتاب، موضوع البحث، قدرًا غير قليل من التعريف به وبسيرته الذاتية والعلمية وبفضله وقدره وأعماله، وردت في صور مختلفة، لكان لزاماً عليّ بيان ذلك. وأعتقد أنني كُفيت مؤونة ذلك بما ورد في تقديم أستاذنا العلامة الدكتور شاكر الفحام رئيس مجمع اللغة العربية، فقد حظي الكاتب بقسط وافر من تقديمه للكتاب، تشجيعاً منه للكاتب، وذلك العهد به مع جميع الطلبة والباحثين والعاملين في العربية والتراث. وهذا خلق علمي أصيل يتحلّى به، ويشهد له به كل من عرفه وأفاد منه. كما حظي الكاتب بنحو ذلك في تقديم والده الأستاذ الشيخ المحدّث عبد القادر الأرنؤوط، وكذلك بما ورد على لسان المؤلّف نفسه في مقدّمته، وفي مواضع كثيرة من التراجم والحواشي، ممّا كان له به أدنى ملابسة. فقد نصّر في مقدّمته على انصرافه إلى خدمة كتب التاريخ والرجال مدة عشرين عاماً، انتهت جملة أعماله فيها إلى ستين كتاباً، مرّ فيها بأدوار مختلفة، ثم عدّ منها ستة عشر كتاباً بين كبير وصغير، أوردتها مفصّلة في المتن، وموثّقة بإسهاب في حواشي المقدّمة. لذا، وجدت في جميع ما ذكرته غنيّة لي، تحاشياً للتكرار، وطلباً للإيجاز، ولزوماً للموضوعية.

وقد رأيت أن لمؤلّف الكتاب الصديق الأستاذ محمود الأرنؤوط حقاً في عنقي، يجب أدائه نهوضاً بأمانة العلم أولاً، وواجب النصح ثانياً، ونزولاً عند رغبته ثالثاً في ألاّ يبخل عليه أحد

من أهل العلم بملاحظاتهم وتوجيهاتهم حيث قال: «هذا ما أردته من تألّيفي لهذا الكتاب، فإن أحسنت فذلك ما عملت له جاهداً، وإن غفلت وأخطأت، فأنا معترف بوهمي وضعفي وتقصيري وقلة تحصيلي، والمأمول من أهل هذا الفن أن لا يبخلوا علي بملاحظاتهم وتوجيهاتهم السديدة للأخذ بها في طبعات الكتاب القادمة، فقديمًا قال كاتب العراق في عصره إبراهيم بن العباس الصولي: المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل فيه من منثئه»^(١).

لذا، صحّ العزم مني بعد قراءة الكتاب ومعاودة النظر فيه أن أكتب مقالاً يتناول الكتاب وقيّمته، ومنهج مؤلّفه فيه، وبينّه على ما ورد فيه من سهو أو خطأ أو وهم، أو مخالفة للمنهج المرسوم، أو مجانبة للموضوعية، أو غير ذلك مما يجب بيانه، على أن ذلك، على أهميته، لا يقلل من شأن الكتاب، ولا من قيمة صاحبه، بل سيجعل طبعة الكتاب القادمة أدنى إلى الكمال، إذا أفاد المؤلف منها، وأخذ بما صحّ فيها، فضلاً على أنه يصحح كثيراً مما تداوله الناس في هذه الطبعة. فـ «النقد يجبر النقص، ويقوم المعوجّ، ويصلح المناد» و«جودة العلم لا تتكون إلا بجودة النقد، ولولا النقد لبطل كثير علم، ولاختلط بالعلم اختلاطاً لا خلاص منه، ولا حيلة فيه»^(٢). وليس هذا المقال بدعاً من الأمر، فقد تعقّب الأستاذ أحمد العلاونة كتاب (الأعلام) للمرحوم خير الدين الزركلي في كتابه (ذيل

(١) «أعلام التراث» (ص ٢٠).

(٢) «مقالات الطناحي» (٢/٥٩٢) نقلاً عن المرحوم العلامة محمود شاكر.

الأعلام) وذكر مأخذه عليه، وأضاف إليها مأخذَ الشيخ محمد أحمد دهمان والقاضي إسماعيل الأكوخ. على أنني لا أزعم لما صنعت استقصاء، بل هو جهد المُقِلِّ، ولعلَّ غيري من أهل العلم يستدرك ما فاتني التنبيهُ عليه. وسأورد ملحوظاتي موزَّعةً على ما ينتظمها من معانٍ تحقيقاً للإيجاز، مع الحرص على توثيقها بنقل كلام المؤلف نفسه.

□ ثالثاً: المآخذ على الكتاب:

وقفني النظرُ في الكتاب على قدر كبير من المآخذ، رأيت إثباتها موزَّعة على الملحوظات العامة التي تستغرق مجموع ما ورد فيه، وعلى ما جاء في كُلِّ من: المقدمة، والتراجم، والحواشي، ومنهج الكتاب. وختمت ذلك بما وقفت عليه من أخطاء أخرى، جلَّها مردّه إلى الطباعة.

1 - ملحوظات عامة:

لا يخفى على أحد أهمية اللغة في ثقافة أيِّ أمة من الأمم، كما لا يخفى أيضاً شأنُ اللغة، وضرورة إتقانها في كتابة التاريخ والتراجم، فهي الأداة التي يُعبّر بها عنهما. وطبيعي ألا تتحقّق الدقّة في أداء أيِّ معنى لحدث أو ترجمة إلّا إذا تحقّق إتقان الكاتب للغة، فاستكمل الأدوات اللغوية اللازمة، من الدراية العامة بأسرار العربية وعلومها وأساليبها وقوانينها، لذا كان اشتراطهم تحقّق ذلك فيمن يكتب التراجم والتاريخ أمراً مفروغاً منه، بل تعدّى الأمر ذلك إلى اشتراطهم مثله فيمن ينظر في كتب القوم.

يشهد لهذا ما قرّره الحافظ المزّي في مقدّمة كتاب له في التراجم، قال: «وينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حصّل طرفاً صالحاً من علم العربية، نحوها ولغتها وتصريفها، ومن علم الأصول والفروع، ومن علم الحديث، والتواريخ وأيام الناس. فإنه إذا كان كذلك كثر انتفاعه به، وتمكّن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك خصوصية المحدث التي من نالها، وقام بشرائطها ساد أهل زمانه في هذا العلم»^(١).

كما يشهد بصحته ما نقله المؤلّف نفسه عن حاجي خليفة في مقدمته لكتابه (سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول) وضمّنه مقدّمته، سبق أن أوردته بتمامه، بيّن فيه ما اشترطه فيمن يكتب التراجم والتاريخ، وما يُشترط فيمن يكتب من عنده، ولا بأس هنا من إعادة ما يتصل باللغة منه، قال: «.. وأن يكون حسنَ العبارة، عارفاً بمدلولات الألفاظ، وأن يكون حسنَ التصرّوّر حتى يتصرّوّر حال ترجمته الشخصَ جميعَ ذلك، ويعبّر عنه بعبارة لا تزيد عنه، ولا تنقص عنه..»^(٢). وظاهر أن مراده بحسن العبارة دقّتها، وهذا لا يتحقّق إلا إذا كان عارفاً بمدلولات الألفاظ، فضلاً عما هو مطلوب من الدراية بالعربية وأساليبها ونحوها وتصريفها.

والحق أن الناظر في الكتاب يرى واضحاً ما يدلّ على عدم تحقّق ذلك، وقد تجلّى ما سبق في صور شتّى، منها:

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/١٥٦).

(٢) «أعلام التراث» (ص١٧).

١ - شيوع لغة الصحافة في جميع الكتاب:

لغة الكتاب جاءت أقرب ما تكون إلى لغة الصحافة بكل ما تحمله من أخطاء لغوية وشائعة، وركاكة في الأسلوب، وتجوّز في استعمال الدارج والعامي من التعبيرات، وحشو وتزيّد، لا مسوّغ له إلا ملء صفحات تزيد من حجم الكتاب، ولا تفيد القارئ شيئاً، وقد تنتهي بالمؤلف إلى الانقياد إلى العاطفة والهوى والذاتية وإقحام قناعاته الشخصية، وربما قاداته إلى الخطابية والوعظ والتنظير. كلّ ذلك نرى أمثلة له في هذا الكتاب الذي يُفترض أن يكتب بلغة سليمة، ودقيقة، لا زيادة فيها ولا نقص، فضلاً على الموضوعية والإنصاف. سأقتصر على أمثلة من ذلك مما ورد في مقدّمة المؤلف، والتراجم، والحواشي، توخياً للإيجاز، والدلالة بها على غيرها:

أ - الأخطاء اللغوية:

اشتمل الكتاب على قدرٍ غير قليل من ضروب الأخطاء اللغوية الشائعة، والتعبيرات الصحفية التي تشوبها أوضارُ الركاكة والضعف والعامية، وعدم الدقة في التعبير عن المعاني، ونحو ذلك. سأثبت بعض ما وقفت عليه من أمثلة كلّ منها، مصدرّة برقم الصفحة، ومتبوعةً بلفظ المؤلف في الكتاب:

استعماله الكاف في موضع الحال:

- (ص ١٦): «.. وذلك على هامش عملي كأمين تحرير مجلة التراث العربي..». الصواب: عملي أميناً لتحرير.

- (ص ٦٣): «.. وحين بلغ الثلاثين اختارته جامعة بلرم عاصمة صقلية للعمل كأستاذ فيها..».
- (ص ١٦٥): «.. وأزيح عن عمله كرئيس للمشيخة الإسلامية..».
- (ص ١٠٨): «.. ودُعي للتدريس كأستاذ زائر..».
- (ص ١٢٣): «.. فاختر للعمل كأستاذ في الجامعة السورية..».
- تعديته (تكلم، والكلام) بـ (عن) في موضع (على):
- (ص ١٦): «شاركت في الكلام عن بعضهم..» و«تكلمت عن معظمهم في برنامج..».
- (ص ١٤٤، ح ١): «.. وقال فيه أحد العلماء الذين تكلموا عنه..».

استعماله (التنويه) في موضع (التنبيه):

- (ص ١٩): «.. ولا بدّ لي من التنويه إلى أنني..» وهي من الأخطاء الشائعة، ومعلوم أن بينهما فرقاً كبيراً، ف (التنويه) مصدر للفعل نوّه، والتنويه بالشيء: الإشادة به ورفع ذكره ومدحه وشهره. وأما (التنبيه) فهو مصدر للفعل (نبّه)، ومنه نبّه فلاناً للشيء أو على الشيء: إذا أطلعه عليه.

- استعماله (بشكل خاص) في موضع (خاصةً، بخاصةً، على نحو خاص، بوجه خاص):

- (ص ١٨): «.. الأول عدد تراجم السوريين والمصريين الكبير بشكل خاص..».

- (ص ٨٣): «.. وكان يشجع الشبان بشكل خاص، ويأخذ بأيديهم ويدفع بهم خطوات إلى الأمام..».

- (ص ١٧٦): «.. وكانت له صلوات بعلماء مصر وأدبائها بشكل خاص..».

استعماله (بشكل عام) في موضع (عامّة/بعمامة/على نحو عام/
بوجه عام):

- (ص ١٣٣): «.. واعترف له الخصوم قبل الأحاب بالعلم والفضل وسعة الدائرة في النحو خاصة وفي العربية بشكل عام». وفي عبارته إلى ذلك شاهد آخر على لغة الصحافة في تعبيره عن تمكّن المترجم من علم النحو وعلو كعبه فيه: «وسعة الدائرة في النحو».

- (ص ٧٥): «.. وهو من خيرة ما كتب في هذا الموضوع على أيدي المستشرقين بصورة عامة.. وكان مرجعاً للباحثين والدارسين في مجال الاستشراق في روسيا وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق بصورة عامة..».

تعديته الفعل (أفاد) بالباء:

ومعلوم أنه متعدّد بنفسه إلى مفعول واحد أو مفعولين، نحو قولك: أفاد فلانٌ علماً: استفاده وكسبه. وأفاد فلانٌ فلاناً علماً: أكسبه إياه. نحو قوله:

- (ص ١٠٨، ح ١): «.. وأفدت بالكثير مما ورد في هذه الترجمة منه..» الصواب: أفدت الكثير.

تعديته الفعل (أكد) بـ (على):

ومعلوم كذلك أنه يتعدى بنفسه، قال:

- (ص ١٨٩ - ١٩٠): «.. وأيد ذلك وأكّد عليه الأستاذ

الفاضل..». والصواب: (وأكّده).

استعماله (بينما) في غير محلّها، إذ لها الصدارة في الجملة:

- (ص ٣٦): «.. ولهذا اعتبره بعضهم من رواد الفكر النير..

بينما قال فيه آخرون..» والصواب: (على حين، في حين) قال فيه آخرون.

استعماله (تواجد) بمعنى الوجود:

- (ص ١٩٢): «.. ولا غنى لباحث ومحقق ومهتم بشؤون

المخطوطات العربية ومراكز تواجدها عنه».

ومعلوم أن هذا خطأ شائع؛ لأن (تواجد) تظاهر بالوجد، وهو

الحب الشديد أو الحزن.

استعماله (حيثما) في غير الشرط والظرفية المكانية:

- (ص ٢٠٧): «.. ويقرّع المتهاونين منهم حيثما أتاحت

الفرصة له ذلك». وهي اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية

المكانية، مثل: حيثما تقرأ تجد خطأ.

جمعه في الاستعمال بين الفعل المجهول الفاعل وبين الدلالة

على فاعله:

- (ص ٦٩): «.. وانتقد من قبل الدارسين العرب..».

الصواب: وانتقده الدارسون العرب.

- (ص ٢٣٥): «.. وأصبح من أهم الخبراء في شأنها، يُسأل عنها من قبل العلماء والطلبة..». الصواب: يسأله عنها العلماء والطلبة.

استعماله (يتلمّس) في موضع (يلمس):

- (ص ١٢٥): «.. فكان يقدمها لمن يتلمّس منه العلم والفهم..». الصواب: لمن كان يلمس فيه. وذلك لأن تلمّس الشيء: تطلّبه مرة بعد مرة، واللمس: المسّ باليد. ولا يخفى أن استعماله في المعاني مجاز.

- (ص ١٥٩): «.. ويأخذ بيد مَنْ يتلمّس فيه الاستعداد منهم..». الصواب: مَنْ يلمس فيه.

تعديته الفعل (شارك) بالباء بدل (في):

- (ص ١٤): «.. الذي بلغ منزلة لم يشاركه بها أحد..».

- (ص ٢٠٩): «.. شارك خلالها بتأسيس رابطة العالم الإسلامي».

تعديته الفعل (تردد) بـ (على) بدل (إلى):

- (ص ٢٠٩): «.. وتردد أثناء وجوده في مصر على العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري». يقال: تردّد إلى فلان: رجع إليه مرة بعد أخرى.

ب - تعبيرات صحفية أقرب إلى لغة العامة:

وأمثلتها فاشية تطالع القارئ في كثير من تراجم الكتاب،

نحو:

- (ص ٥٧): «.. وهي من أهم المجموعات النفيسة التي تفتخر بها تلك المكتبة الكبرى، وترفع الرأس بها عالياً..».
- (ص ٢٣١): «.. ولقي مساندة غير عادية من الأستاذ زهير الشاويش..». وظاهر أن وصفه (مساندة) بأنها (غير عادية) في موضع كبيرة أو قوية، جعل العبارة صحفية أقرب إلى كلام العامة.
- (ص ١١٦): «.. ويصوم دون أن يتناول الطعام في السَّحور..» في موضع: دون سحور، أن يتسحَّر. وذلك لأن (السَّحور) ما يؤكل في السَّحَر ويشرب، و(تَسَحَّر): أكل السَّحور، و(السَّحَر): قبيل الصبح، ولعله أراده، فعبر عنه بـ (السَّحور). وبينهما فرق كبير لا يخفى، ولا يجوز هذا الجمع في عبارته بين (يتناول الطعام) و(السَّحور)؛ لأن كليهما يدل على الطعام.
- (ص ١٥١): «.. وخلف مؤلفات وأبحاثاً كثيرة ذوات صلة حميمة بالتراث العربي والإسلامي».
- (ص ٢٢٩): «.. وخلف مؤلفات وتحقيقات وتعليقات كثيرة ذوات صلة حميمة بالتراث العربي والإسلامي..».
- وغير خافٍ أن وصفه لصلة أعمال المترجم له بالتراث بأنها (ذوات صلة حميمة بالتراث) يتجاوز لغة الصحافة والأخطاء الشائعة إلى الدلالة على ما هو أبعد من ذلك، فالصلة لا توصف بالحميمة إلا إذا كانت في دائرة العلاقات الإنسانية بين القرابة أو غيرهم، والصلة في غير ذلك توصف بأنها قوية أو متينة أو وثيقة أو وشيجة أو نحو ذلك.

ج - عدم الدقة في التعبير عن المعاني :
حوى الكتاب قدراً من أمثلة هذا النوع .

من ذلك تعبيره عما أفاده السلف من ترجمة أمهات الكتب في العلوم والفلسفة والحكمة من اليونان والفرس والرومان في عهد الخليفة المأمون وما بعده حين نشطت حركة الترجمة والنقل ، بقوله :
- (ص ١٩) : «ولقد أفاد الأسلاف القدامى من اليونان والفرس والرومان في أمور دنيوية كثيرة» .

ولا ريب أن ترجمة الأقدمين لكتب الطب والهندسة والرياضيات والفلك والفلسفة والحكمة وغيرها أجلّ من أن يعبر عنها بـ (أمور دنيوية كثيرة) . فإن كان مراده بذلك جميع العلوم والفنون ما خلا العقائد والإلهيات ؛ لأنها تخالف عقيدة التوحيد في ديننا الحنيف ، وغالب الظن أن يكون هذا مراده ، فالعبارة غير دقيقة علمياً .

ونحو ذلك تعبيره عن المجالات العلمية التي أفادها المجمع من العلامة المرحوم أحمد راتب النفاخ بكلام عام ، لا يدلّ على شيء محدّد ، أو اختصاص علمي ، أو مجال أسهم فيه ، قال :

- (ص ١٨٤) : « . . فانتفع العاملون في المجمع من خبرته في أمور مختلفة . . » . فضلاً على ما في تعبيره عن أعضاء المجمع بـ (العاملون في المجمع) وهم الإداريون على اختلاف وظائفهم وشرائحهم ، من تجوّز .

ومثله تعبيره عن كثرة من انتفع بعلمه ، رَحِمَهُ اللهُ ، بعبارة ، صدرها

من مآثور التراث، وعجزها كلام عادي أقرب ما يكون إلى حديث العامة، إضافةً إلى أنه كلام لا يصحّ عقلاً ولا واقعاً، ولفظه: «.. وأكل الناسُ بعلمه، ولم يأكل هو وأهل داره منه شيئاً». ومعلوم لذوي الاختصاص أن أصل العبارة كلمة للنضر بن شُمَيْل في شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي: أكلنا الدنيا بعلم الخليل، وهو في حُصِّ بالبصرة لا يُشعر به. وفرق ما بين العبارتين مما لا يخفى على أحد.

ومن ذلك تعبيره عن الإنصاف والموضوعية بقوله:

- (ص ١٧): «.. وبروح حيادية متجردة..». ولا ريب أن هذا التعبير يتجاوز لغة الصحافة والأخطاء الشائعة والتعبيرات العامية إلى ما هو أبعد دلالة من ذلك، فالروح لا توصف بالحيادية، ولا بالمتجرّدة، كما أن معناها اللغوي لا يستقيم مع ما يريده الكاتب ضمن هذا السياق.

ومن المعلوم أن (الحياد، الحيادية) مصطلح سياسي يدلّ على عدم الميل إلى أيّ طرف في النزاع. وأن (المتجرّدة) مؤنث اسم الفاعل من (تجرّد) الرجل من ثيابه إذا تعرى، ولو أن الكاتب قيدها بحرف الجر ومجروره لخرج من هذا المحذور، كأن يقول مثلاً: مجردة من الهوى.

٢ - شيوع ظاهرة الحشو والتزيّد في الكلام في جميع الكتاب:

وأمثلة ذلك تطالع القارئ في مواضع من المقدمة ونهايات التراجم خاصة دونما وجه يسوّغ ذلك، ممّا نتج عنه زيادةٌ في عدّة

صفحات الكتاب، وخروجُ الكاتب عن الموضوعية والإنصاف إلى الإنشائية أو الخطابية أو الوعظ أو التنظير أو انتقاص الآخرين أو الاستسلام للهوى والقناعات الشخصية والإعجاب بنفسه الذي تجلّى بصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة. ولا ريب أن جميع ذلك لا موضع له في كتابة التراجم لمجافاته الدقّة والموضوعية. وسأقتصر من ذلك على أمثلة، تشهد لما تقدم، وتدلل على ما وراءها:

ختمه تراجمَ الكتاب إلا ما ندر «تراجم غير المسلمين» ببضعة أسطر يؤرّخ فيها لوفاة المترجم له، ويتبعها ببيان أثرها في نفوس طلابه وقربته ومحبيه وبلده وأهل العلم وغيرهم، ثم الدعاء له بالرحمة وسكن فسيح الجنان، وإثابته بحسن الجزاء وغير ذلك. وهي عبارات كثيرة جاءت متقاربة غالباً، ومتطابقة أحياناً. وكان في وسع الكاتب أن يسلك طريق الدقّة والإيجاز، ويختصر بضعة أسطر من نهاية كل ترجمة، لا يعني القارئ مما ورد فيها إلا تاريخُ الوفاة. وقد نتج عن هذا في تقديري زيادة نحو كراستين في حجم الكتاب. بيان ذلك أن أغلب التراجم جاءت في نحو صفحتين وبضعة أسطر من الصفحة الثالثة، تشتمل على ما تقدّم بيانه من ضروب التكرّر والحشو، ثم يلي ذلك بياضٌ في معظم تلك الصفحات. ولو اقتصر الكاتب على تاريخ الوفاة، وأسقط ما سواه مما ذكرت، ما لم تدعُ إلى ذلك ضرورة، لاستغنى عن الصفحة الثالثة في معظم تلك التراجم، وربما أعانه على ذلك إسقاطُ أشباه ذلك من التراجم^(١).

(١) انظر مثلاً نهايات التراجم في الصفحة الثالثة لكل من التراجم الآتية: =

ولم يقتصر ذلك على ما كان من التراجم في نحو صفحتين أو زيادة بضعة أسطر مما أشرنا إليه وأحلنا عليه في الحاشية، بل نجد نظيره فيما ورد في نهايات التراجم الأخرى التي استغرقت ثلاث صفحات^(١)، وهي أقل مما تقدم، ونجده أيضاً فيما جاء من التراجم في أربع صفحات^(٢)، وهو نادر.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في ختام ترجمة الدكتور طه حسين بعد تأريخ وفاته، قال:

- (ص ١٣٢): «.. فكان لنبأ وفاته وقع الصاعقة على الرؤوس بمصر والعالم العربي ومواطن الاستشراق. رحمه الله برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جنانه، وجزاه عن أمته وطلبة العلم فيها خير الجزاء».

وهذا يكاد يطابق في لفظه ما أورده في ختام ترجمة المرحوم خير الدين الزركلي بعد تسع صفحات من سابقه، ونصه:

- (ص ١٤١): «.. فكان لنبأ وفاته وقع الصاعقة على رؤوس أهل العلم والأدب والشعر في الوطن العربي والعالم الإسلامي

= (ص ٢٥، ٤٥، ٤٨، ٦٥، ٧٠، ٧٣، ٧٦، ٨٤، ٨٧، ١٠٠، ١٠٦، ١١٩، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٤، ١٥٢ - ١٥٧، ١٦٣، ١٧١، ١٧٤، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤).

(١) انظر نهايات التراجم في الصفحات الآتية: (ص ١٣٥، ١٤١، ١٨٥، ٢١٧، ٢٣٦).

(٢) ولعلها الترجمة الوحيدة. انظر: «أعلام التراث» (ص ٢٣٢).

ومواطن الاستشراق، رحمه الله برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جنانه، وجزاه عن طلبه العلم خير الجزاء». ولا ينقض ذلك التقارب والتطابق زيادةً كلمة أو نقصاناً أخرى، ولا تقديم كلمة أو تأخير أخرى، ليكون ذلك فارقاً يسيراً يناسب الترجمة وخصوصيتها.

ومن أمثلة ما سبق أيضاً ما نراه في ختام ترجمة سعيد الكرمي، قال:

- (ص ٥٩): «.. وكان لنبأ وفاته بالغ الأثر في نفوس أصحابه وأحبابه وتلامذته وأهل العلم عموماً، وعرفوا فضله وشعروا بالفراغ الكبير الذي خلفه برحيله عن الدنيا، رحمه الله برحمته الواسعة وجزاه عن العلم وأهله خير ما يجزي عباده الصالحين». [كذا في الأصل (وعرفوا) ولعل الصواب: ممن عرفوا].

وهذا شبيهه جداً بما ورد في ختام ترجمة عبد الله الأنصاري، قال:

- (ص ١٨٢): «.. فكان لنبأ وفاته بالغ الأثر في نفوس تلامذته وأحبابه وأهل بلده والبلدان الخليجية الأخرى، وفي كل مكان عرف به من أطراف العالم العربي والعالم الإسلامي، رحمه الله برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جنانه، وجزاه عن أمته وطلبة العلم فيها خير ما يجزي عباده الصالحين المخلصين».

ولا ريب أن ما تقدّم من الحشو والتزيّد والتكثّر والإنشائية لا موضع له في كتابة التراجم، وهو كذلك لا علاقة له بالتدين والحرص على الثواب، وما أشبه هذا مما قد يُعْتَدَر به، وهو مما

لا يحتاج إليه القارئ والباحث، فضلاً على أن التشابه والتقارب والاتفاق فيها يجعل واحدةً منها تصلح لجميع المواضيع، إن لم يكن فيها خصوصيةً في كلمة أو كلمتين، وكل ذلك مما يجب إسقاطه. والعجيب أن المؤلف الكريم عدّ المرحوم خير الدين الزركلي صاحب (الأعلام) واحداً من أربعة أثاروا فيه، ونص على أنه: «.. بلغ منزلةً لم يشاركه بها أحدٌ من المعاصرين المشتغلين بهذا الفن، وتأثر به جميع من عمل بفرنّ التراجم في الأقطار العربية من بعده»^(١). ومع ذلك لم يتخذ إماماً له في الدقة والإيجاز، وتجنب الحشو وفضول الكلام، ولزوم الإنصاف والموضوعية.

٣ - المبالغة في الحديث عن الذات والأعمال وإقحام الآراء الخاصة:

ثمّة ملحوظةٌ جاءت غايةً في الوضوح، وهي إسراف الكاتب في الاهتمام بذاته، وفي سرد أعماله وتوثيقها وأخبار مشاركاته، وصدقاته ولقائه، وإقحامه لآرائه وقناعاته ومبادئه، وغلوه في تعظيم ما أضافه إلى نفسه، أو ما كان له به أدنى ملابسة، أو ما كان منه بسبب، سواء أكان قرابة أم غيرها، وجميع ذلك وأمثاله من الخروج إلى الوعظ والتنظير والإنشائية وانتقاص الآخرين، مما تجلّى في صور مختلفة، قاده إلى ضروب من الحشو والتزيّد والتكثّر، وإقحام ما لا ينبغي أن يذكر في المقدمة ولا في التراجم ولا في الحواشي، وجعله أسيراً للهوى والعاطفة، مجاناً للإنصاف والموضوعية، متنكباً للمنهج العلمي ولما سطره في مقدمته من أنه

(١) «أعلام التراث» (ص ١٤ - ١٥).

أخذ نفسه به، مما سبق في صدر المقال لدى الحديث عن منهجه. وأمثلة ذلك فاشية في الكتاب جميعه: المقدمة والتراجم والحواشي، سترد أمثلة كثيرة لما تقدّم موزعة على كلّ منها.

2 - ملحوظات على المقدمة:

مضت الإشارة إلى أن مقدّمة المؤلّف استغرقت نحو عشر صفحات (١١ - ٢٠). تضمنت أشياء مهمّة تتصل بالمنهج المتّبع، والغاية المتوخّاة، وشكر ذوي الفضل، غير أنها حوت كثيراً مما لا ينبغي أن يكون مثله في أيّ مقدّمة. وسيرى القارئ أن أكثر ما جاء في المقدّمة مما هذه سبيله، وإليك بيانه:

أ - حوت المقدّمة قائمةً مطوّلةً بستة عشر كتاباً للمؤلّف في التاريخ والتراجم: ولم يقتصر الأمر على ذلك بل جاءت موثّقة غايةً التوثيق، فاستغرقت ما يزيد على ثلاث صفحات.

ب - اشتملت المقدّمة على (٢٩) حاشية: جلّها توثيق لأعمال المؤلّف، ونشاطاته الإعلامية وقناعاته الذاتية، ليس فيها إلا حاشية واحدة (ص ١٥، ح ٣) تبين منهج ترتيب الأعلام المترجم لهم، وما سوى ذلك لا شأن للمقدّمة به. مثل قوله:

- (ص ١٧، ح ١): «وكم دفعت ثمن الإنصاف فيما تقدم من سنوات الحياة، وأعلم علم اليقين بأنني سأدفعه فيما سيأتي من السنوات القادمة، ولكنني لن أتراجع عن الإنصاف ما حييت، ولن أعبأ بأولئك الذين لا يرون إلا أنفسهم، ولا يرضيهم إلا المنطق المعكوس».

- (ص ١٨، ح ١): في تعليقه على الآية ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] وذلك في حاشية من خمسة أسطر، ضمّنها تفسير ابن كثير.

ج - تكرار حديث المؤلّف عن ذاته ومبادئه وقناعاته: وما يحبه وما يبغضه، وتعجبه ممن لا يتحلّى بالإنصاف مثله، وحضه عليه، ووعظه وتذكيره لهم، وكأنه في مجلس وعظ، لا في مقدّمة كتاب في التراجم:

- (ص ١٧): «.. ولم أنصب نفسي حكماً على أولئك الأعلام، فكتبت عن أتفق معه، وعن أخالفه الرأي والاعتقاد بنفس واحد، ابتغيت منه وجه الله، وتدوين الحقائق، بعيداً عن العصبية التي أمقتها، وأمقت أهلها وعن العواطف والمحابة... ولا ينقضني عجبي ممن بلغ منزلة عالية في العلم، ولم يعرف الإنصاف إلى نفسه سيلاً، فينظر فيمن يريد الترجمة له بعين واحدة، فتراه إما مادحاً مدح عاشق، أعمى العشق قلبه وبصيرته، وإما ذاماً ذمّ من استغلق أمر الحقيقة عليه، فراح يكيل التهم لمن لا يتفق معه في اعتقاد أو مذهب أو رأي أو اختصاص، قد يشترك معه فيه بشكل أو باخر متناسياً قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فالإنصاف للإنصاف يا أهل المروءات، فاليوم دنيا ونعيم زائل، وغداً آخرة ونعيم لا يزول لمن جاء الله بقلب سليم من الغل والحسد والبغضاء والتحامل، والتجنّي على الآخرين بغير حق».

ثم كرّر شيئاً مما تقدّم في آخر المقدّمة، قال:

- (ص ١٩ - ٢٠): «.. ولقد أفاد الأسلاف القدامى من اليونان والفرس والرومان في أمور دنيوية كثيرة، فما بالنا نحن في هذه الأيام نبالغ في ذم من يقتضي منطق الإنصاف ذكره وشكره على ما قدم من أعمال نافعة جادة... ولا بد لي من الإشارة إلى أمر هام جداً ألا وهو أنني صرفت النظر عن الترجمة لأعلام التراث من الأحياء - أطال الله أعمارهم ونفعنا بهم - فقد تفهم الترجمة للواحد منهم على أنها من باب التملق، وأنا أكره التملق، وأبغض أهله، والراضين عنه، أيّاً كان موقع الواحد منهم من أهل عصره».

3 - ملحوظات على التراجع:

اشتملت تراجم الكتاب على ملحوظات غير قليلة، سأقتصر على إيراد نماذج منها موزّعة على عناوين تجمعها، وهي ظاهرة:

أ - الحشو والتزيّد في كتابة التراجم:

وأمثلة ذلك كثيرة، تجلّت في صور مختلفة، منها:

تفصيله ما هو معلوم بالإجمال لدى الشُّداة وعامّة المثقفين ومن لديهم أدنى مُسكة من العلم، فضلاً على المختصّين من الباحثين وأهل العلم. من مثل تعداده الكتب الستة مفصّلة بعد إجمال الإشارة إليها:

- (ص ١٩٩): «.. فكان يقرأ على الطلبة من الكتب الستة في

الحديث النبوي وهي: (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) و(سنن

أبي داود) و(سنن الترمذي) و(السنن الصغرى) للنسائي و(سنن ابن ماجه). ومعلوم أن مصطلح (الكتب الستة) إذا أُطلق فلا يُراد به غير هذه الكتب، وهو ما يعني أيضاً عن تقييدها بأنها «في الحديث النبوي» وعن سردها مفصلة. ولم يقتصر على ذلك بل كررها ثانيةً بعد نحو ثلاث صفحات (ص ٢٠٢).

فشو ظاهرة الحشو والتكثّر والتزيّد في متن الكتاب «التراجم» وفي الحواشي، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

- (ص ٤١): «وكان عزباً، لم يتزوج، ولم ينجب لانصرافه للعلم، وطلبة العلم، والعمل على نشر العلم».

وظاهر أن نصّه على أنه كان عزباً يعني عن أنه لم يتزوج، وعن أنه لم يُنجب، فضلاً على أن نفي الإنجاب يكون لمن تزوّج، لا لمن لم يتزوَّج، كما أن في تكرار كلمة (العلم) ثلاث مرات في تعليل ذلك حشواً وليناً للعبارة.

- (ص ٥١): «ولا ينكر فضله على العلم في بعض ما خلفه إلا خصومه ومن سلك مسلكهم، ولا ينتصر له إلا أحبابه ومن سلك مسلكه، وهذا حال الكبار من الناس في كل زمان ومكان».

- (ص ١٥٤) في ترجمة الشيخ عبد الله النوري: «.. و(خالدون في تاريخ الكويت) وهو من أهم مؤلفاته، تحدث فيه عن رجالات الكويت في فترات مختلفة ومن شرائح مختلفة، فإنك تجد فيه ترجمة الأمير والعالم والأديب والشيخ الكبير، وقد اقتضت حكمة الله تعالى أن ينتقل إلى جوار الله تعالى دون أن يراه منشوراً، فنشرته بعد وفاته

شركة ذات السلاسل في الكويت وألحقت بآخره ترجمته، وقد كتبها الأستاذ فرحان عبد الله أحمد الفرحان، وتولى التقديم له تلميذه الدكتور عبد العزيز المنصور».

ولا يخفى أن مثل هذا الإسهاب والحشو في الحديث عن أهمية الكتاب وموضوعه، وقصة طباعته، وما تضمنته، وغير ذلك مما لا يجوز أن يكون مثله في حاشية كتاب في التراجم، بله أن يُقحم في متن الترجمة، فضلاً على ما فيه من خروج على المنهج، ولو جاز الكلام على مؤلفات المترجم لهم بنحو ذلك لجاء هذا الكتاب في أجزاء.

عدوله عن وصف مؤلفات كثير من المترجمين بأنها (تراثية) إلى وصفها بعبارة ركيكة، أصبحت شبه لازمة له، نحو قوله:

- (ص ٢٤): «وقد خلف الكثير من المؤلفات والمصنفات ذوات الصبغة التراثية الصرفة».

وقد تكررت هذه العبارة كثيراً في الكتاب. انظر نحو ذلك في الصفحات (٥٠، ٥٥، ٥٩، ١٢٩، ١٣١، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٢، ١٧٦). وقد انتهى ولعُ الكاتب بتكرار هذه إلى أن يستعملها في وصف مؤلفات غير تراثية، من ذلك ما ورد في:

- (ص ٢١٣، ٢١٤): «وكان مقلاً من التأليف، فلم يؤلف سوى ثلاثة مؤلفات ذوات صبغة تراثية، هي: منسك مختصر للحج، ومنسك مطول للحج، وورد مختصر من كلام الله تعالى وكلام سيد البشر...».

على أن الكاتب هنا قد جانب الصواب في وصفه للمؤلفات الثلاثة بأنها (ذوات صبغة تراثية)، فليس لها أدنى علاقة بالتراث، بل لا وجه لإيراد صاحب الترجمة في الكتاب، وهو، على جلاله قدره وعلمه، لم يخطّ سطرًا في التراث. وسيأتي زيادة بيان لهذا.

ب - شيوع التعبيرات الصحفية في كلامه على التراجم:

ولمّا كانت هذه التعبيرات جدّ متباينة اقتضى ذلك التّدليل عليها بإيراد نماذج متعدّدة منها، نحو قوله:

- (ص ٥٠): «وكان متقناً، ضابطاً، شديد الولع بإخراج مؤلفاته مشكولة شكلاً تاماً نتيجة تمكنه من العربية تمكناً بعيد المدى». وفي العبارة، إلى ذلك، خطأ علمي، وذلك في تعليقه ولوع المترجم له بالضبط التام لمؤلفاته، فهو يرى أن ذلك يعود إلى غاية تمكّنه من العربية!؟ وهذا غريب، إذ يلزم عنه أن كلّ مَنْ يفعل ذلك، فيسرف في ضبط كتبه، يكون قد بلغ الغاية في التمكن من العربية!

- (ص ٢٤): «.. ما استطاع إلى ذلك سبيلاً...». وقد تكرّر نظيرها في (ص ٩١ و ٢٩٩).

- (ص ١٢٣): «.. رحّالة، محب للتراث إلى أبعد الحدود». وبنحوه ما ورد في (ص ٢١٠): «.. والحرص على دفع أهل العلم من الشبان خطوات إلى الأمام».

- (ص ١٣١): «.. يحل لهم مشاكلهم، ويأخذ بأيديهم إلى شاطئ الأمان».

- (ص ٢٠٤): «.. وتأثر به إلى أبعد حدود التأثر».
- (ص ٢٠٥): «وخلف عدداً كبيراً من المؤلفات والتحقيقات ذوات الشأن العالي في نظر جماهير المشتغلين بالتراث العربي الإسلامي».
- (ص ٢٠٧): «فقد كان في عداد فرسانه الكبار على الساحة العربية».
- (ص ٢٣٣): «وقد تأثر بمنهجه عدد كبير من المشتغلين بالحديث النبوي على الساحة العلمية في أيامنا».
- اشتملت التراجم على كثير من الآراء الذاتية والقناعات الشخصية للكاتب: تجلّت في صور مختلفة، وقد مازجها قدرٌ غير يسير من الإنشائية والهوى والذاتية، مما لا يجوز مثله في التراجم. حسبي هنا أن أذكر أمثلةً لذلك، تضاف إلى ما سبق:
- (ص ١٧٦): «.. وكان أبي النفس كريمها بعيداً كل البعد عن التزلف، حريصاً على المال بسبب نشأته العصامية، وعدم اعتماده على أحد غير الله تعالى في جمع ما جمع، وبناء ما بنى».
- وظاهر أن ما أورده المؤلف من تعليل حرص المترجم على المال قناعة ذاتية، لا يُسلم له بها، ولو صحّ ما قاله لكان الحرص على المال لازماً لكلّ مَنْ كانت نشأته عصامية، فضلاً على ما فيها من حشو.
- (ص ٥٩): «.. وهو في غاية النفاسة، ولعل الله أن يقيض له

من يخرج له لأول مرة في طبعة جديدة متقنة مدققة مفهرسة، لما للرجل من فضل على العربية والفقهاء والفتوى والعلم في ديار العرب بصورة عامّة، والمأمول أن تتصدر الكتاب، في حال خروجه على أيدي الدارسين، دراسة وافية تتناول سيرة الرجل وأخباره بشيء من التفصيل».

ج - عدم الدقة في ترجمة بعض الأعلام:

وقد تجلّى ذلك في صور عدّة، من زيادة أو نقص أو إنشائية، أو غير ذلك. سأعرض أمثلةً منها، ثم أعقب عليها بما يوضّحها:

- (ص ١٨٣): «.. هو أحمد راتب بن مرسي النفاخ، علامة، محقق، أستاذ جيل من طراز رفيع».

- (ص ٢٠٦): «.. هو سعيد بن محمد أحمد الأفغاني الدمشقي، علامة، باحثة، محقق، مربّ من طراز نادر».

- (ص ٢١٥): «.. هو محمود بن محمد شاكر المصري، علامة كبير، محقق عظيم، أستاذ جيل من طراز نادر».

- (ص ٢٢٣): «.. هو حماد بن محمد التادمكي الخزرجي الأنصاري المدني، علامة، محدث، محقق، مرب من طراز نادر».

- (ص ٢٢٥): «هو محمود بن محمد الطناحي المصري، عالم بالعربية، خبير كبير بشؤون التراث العربي، محقق من طراز رفيع».

- (ص ١٧٥): «.. هو أحمد بن محمد حسن بن يوسف عبيد الدمشقي، عالم، شاعر، محقق، وراق من طراز نادر».

وظاهر ما في الأوصاف المتقدّمة لكلّ من المترجم لهم من تقارب أو تشابه أو تطابق، على ما بينهم من تباين وتفاوت في الأقدار والاختصاصات، وعلى ما فيها من نقص أو زيادة.

من ذلك أنه اقتصر في وصف المرحوم الأستاذ أحمد راتب النفاخ على ثلاثة أوصاف «علامة، محقق، أستاذ جيل من طراز رفيع» وهي لا تدلّ على الاختصاص الذي عُرف به، إذ كان شيخ العربية في بلاد الشام، ومن أعلم الناس بالقراءات. وقل مثل ذلك في صفات المرحوم الأستاذ محمود شاكر، فلا يكفي أن يصفه بأنه «علامة كبير، محقق عظيم، أستاذ جيل من طراز نادر» ولم يخبر القارئ أنه شيخ العربية في مصر، وأديب وناقد ولغوي ومفكر.

ومن أمثلة ما تقدم أيضاً وصفه بعض الأعلام بأوصاف متقاربة أو متطابقة، على ما بينهم من تفاوت كبير في الأقدار والاختصاصات، نحو وصفه المترجم بأنه من نوادير الدهر، أو نوابغه، أو أفراد، علماء أو فضلاً أو فهماً أو خبرةً. وفيما يلي أمثلة تتضمن ما قاله في ترجمة بعض الأعلام:

- ص ٨٢: «هو محمد بن عبد الرزاق بن محمد كرد علي، علامة، مؤرخ، محقق، كبير الشأن، أحد أفراد الدهر علماً وفضلاً وأثراً في العصر الحديث».

- ص ١٠٩: «هو يوسف بن رشيد العش الطرابلسي الحلبي الدمشقي، عالم، أديب، ألمعي، من نوادير بلاد الشام في العصر الحديث علماً وفهماً».

- ص ١٥٧ في ختام ترجمة محمد أبو الفضل إبراهيم: «.. وبالجملة فقد كان نادرة من نوادر الدهر علماً وخبرة وفضلاً».
- ص ١٥٨: «هو شكري بن عمر فيصل الدمشقي، عالم، أديب، باحث، محقق، أستاذ كبير، ونادرة من نوادر الدهر خلقاً وفضلاً في الشام».
- ص ١٦٤: «هو أحمد بن علي إسماعيلوفيتش، عالم، باحث، مفكر، من نوادر الدهر في العصر الحديث علماً وفضلاً وألمعية».
- ص ٢٠٤: «هو محمد بهجة بن محمود بن عبد القادر الأثري العراقي، علامة، أديب، محقق، من نوابغ الدهر علماً وفضلاً في العصر الحديث».

وواضح مما تقدّم أن الصفة الأخيرة التي أضفها على الأعلام، على ما فيها من تشابه أو مطابقة، فيها قدرٌ كبيرٌ من المبالغة، وذلك عندما يمنحها الكاتبُ لمن هو دون الشهرة، ولم يلحق بركب الكبار، ممّن لهم جهود عظيمة في خدمة التراث العربي، بل لمن إثباته ضمن (أعلام التراث) هو موضع نظر في أحسن الأحوال، وفي أسوأها لا يجوز إدراجه فيهم، إذ لم يترك أحدهم بشهادة المؤلف إلا كتاباً في الاستشراق وعدداً من المقالات، نسبت إليه بلا توثيق، أعني الدكتور أحمد إسماعيلوفيتش الذي بالغ الكاتبُ في إعجابه به، لداع ما من هوى أو عصبية، فعده «من نوادر الدهر في العصر الحديث علماً وفضلاً وألمعية». وأسهب في ترجمته والرفع من شأنه. وسيأتي فضل بيان لهذا.

ومن أمثلة ذلك أيضاً وَلَعُ الكاتب بعقد مقابلة بين الخصوم والأحباب في حديثه عن بعض التراجم، بما يظهر المترجم كأن له خصوماً، اصطرعوا مع أحبابه، وقد لا يكون ثمة شيء من ذلك، نحو:

- (ص ٥١ في ترجمة يوسف النبهاني): «.. ولا ينكر فضله على العلم في بعض ما خلفه إلا خصومه ومن سلك مسلكهم، ولا ينتصر له إلا أحبابه ومن سلك مسلكه..».

- (ص ١٣٣ في ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد): «.. واعترف له الخصوم قبل الأحباب بالعلم والفضل..».

- (ص ١٩٦ في ترجمة عبد الفتاح الحلو): «.. وكان نشاطه ودأبه مما يشهد به خصومه قبل أحبابه..».

- (ص ٢١٠ في ترجمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة): «.. والحق أنه كان في موقع متوسط بين ما كان يرفعه إليه أحبابه، وما كان ينزل به إليه خصومه..».

- (ص ٢٢٨ في ترجمة الشيخ عبد العزيز بن باز): «.. وقد أجمع على فضله وعلو منزلته خصومه وأحبابه».

- (ص ٢٣٣ في ترجمة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني): «ورفعه أحبابه فوق قدره، ونزل به خصومه إلى درك لا يليق بأمثاله، والحق أنه كان في منزلة بين المنزلتين، فلم يبلغ ما رفعه إليه أحبابه، ولم ينزل إلى الدرك الذي أنزله إليه خصومه... ولم يملك أدوات الفقه باعتراف أحبابه قبل خصومه... ولا حترمه خصومه قبل أحبابه».

د - حرص الكاتب على نقد الكبار:

ولعلّه استند في ذلك إلى ما ذكره في المقدمة من التزامه الإنصاف والحياد والتجرد، كما تقدّم بيانه. وقد بدا ذلك النقد في صور عدّة، أظهرها ما كان في سياق مدح قليل أو كثير، مثل:

- (ص ١٦٨ في ترجمة عمر رضا كحالة): «وخلف مؤلفات وتحقيقات تدل على تضلعه في المكتبة العربية الإسلامية، ولكنه لم يكن ضابطاً الضبط الذي كان عليه العلامة خير الدين الزركلي». والنقد هنا، كما هو ظاهر، جاء استدراكاً على مديح تقدّمه، ومعتمداً أسلوب الموازنة بين المترجم وغيره.

- (ص ١٨٤ في ترجمة العلامة المرحوم أحمد راتب النفاخ): «وكان طيب القلب، حادّ الطبع، سريع الغضب، كثير الانتقاد للمشتغلين غير المتقنين لصناعة التحقيق، وما كان منهم في نظره من استوفى شروط العمل في صناعة التحقيق إلا النزر اليسير».

وقد جاء النقد هنا مثل سابقه في سياق المدح، اقتصر فيه المؤلف على أنه «كان طيب القلب» على كثرة الصفات الكريمة التي كان يتحلّى بها، رَحِمَهُ اللهُ، مما شاع أمره، وانعقدت عليه خناصر أهل العلم، ونصّ عليه ذووه في غير ما مناسبة، ونُشر على صفحات مجلة المجمع وغيرها (مثل ما قيل في حفل استقباله عضواً في المجمع، وفي حفل تأيينه، وما نُشر عنه في الصحف والمجلات). على حين انتقده بثلاث: حِدّة الطبع، وسرعة الغضب، وكثرة الانتقاد للمشتغلين غير المتقنين لصناعة التحقيق، وأتبع الأخيرة بما يؤكّد أنها

قدح لا يحتمل المدح، أن النزر اليسير فقط هم الذين استوفوا شروط التحقيق في نظره. والحق أن في هذه العبارة، زيادة على ما سبق، إعداراً لمن كان، رَحِمَهُ اللهُ، ينتقدهم من المحققين غير المتقنين. ومعلوم أن أكثر مَنْ كان ينتقدهم كانت قناعته فيهم توافق قناعة كثير من أهل العلم.

- (ص ٢٠٧ في ترجمة المرحوم العلامة سعيد الأفغاني):
«وكان في البحث والتأليف أفضل حالاً منه في الضبط والتحقيق على كثرة علمه وبعد صيته».

وظاهر أن النقد هنا اعتمد الكاتب فيه الموازنة بين حال المترجم في البحث والتأليف وحاله في الضبط والتحقيق، وأنه كان في الثانية دون الأولى، يفتقر إلى الإتقان والتجويد في الضبط والتحقيق. وفي هذا ما فيه من الجرأة في النقد والغلو فيه، ومجافة الإنصاف والموضوعية، مع أن الكاتب يفتخر في غير ما موضع بأن المترجم له شيخه وأستاذه، ومن مصادره الموثوقة في المشافهة!

- (ص ٢٠٩ في ترجمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة): «وأتقن إلى أبعد الحدود إخراج كتب مصطلح الحديث النبوي الشريف، ولكنه لم يتصدّ لتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدھا، والحكم عليها من جهة الصحة والحسن والضعف، مع أنه يمتلك أدوات ذلك الأمر».

والنقد هنا كما سلف جاء استدراكاً على امتداحه بإتقان إخراج كتب مصطلح الحديث، فانتقده لأنه لم يتصدّ، على حد تعبيره، إلى

تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد والحكم عليها مع امتلاكه الأدوات، دون أن يلتمس له عذراً في ذلك، من ورع أو هيبة أو خوف من أن يجانبه الصواب في الحكم. ولا يخفى أن الكاتب بهذا العمل ترك للقارئ الاستنتاج بالمخالفة أن مَنْ يتصدى إلى تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد هو أعلى مقاماً، وأكثر جرأة، وأغزر علماً وكفاية.

وربما سلك الكاتبُ طريقاً غير مباشرة في إيراد نقده للمترجم: فلا يصرِّح بنقده، بل يفهم ذلك من خلال ردّه على من ينتقده ودفاعه عنه، وإسهابه في الاعتذار له، نحو قوله:

- (ص ١٣٥ في ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد): «ولا ينتقص من قدره ما قيل عنه بأنه كان لا يعمل بيده في شؤون التحقيق في آخر عمره، بل كان يعتمد في ذلك على مجموعة من طلابه؛ لأنه كان فوق أولئك الطلاب علماً وفهماً وفضلاً، وكانوا يرجعون إليه في حل المشكلات وفهم المعضلات، والوصول إلى جادة الصواب».

ولا يخفى أن هذا الكلام لا يدلّ على نقد المؤلف للمُترجم له، بل هو دفاع عنه، وإعذار له ورفع لما قد يتّجه عليه، فضلاً على ما يتضمّنه من إعلام بأنه راضٍ بهذا المنهج، من حيث اعتماد المحقّق على آخرين يفوقهم علماً وفهماً وفضلاً، حسبه أنهم يرجعون إليه في حلّ المعضلات والمشكلات.

وقد يسوق الكاتب النقد على سبيل الإخبار، بما يشعر ضمناً

أنه لا علاقة له به، وأنه غير موافق عليه، ثم يُتبع ذلك ما يعزّزه، من الإشادة بالمُترجم له، وكيل المديح له، والدفاع عنه، نحو قوله: - (ص ٨٩ في ترجمة حبيب الزيات): «وقد أخذ عليه الكثيرون تعصبه للنصرانية، واهتمامه الخاص بتتبع آثار أتباعها على نحو لم يسبق إليه، ومع ذلك فإن له جهوداً هامة في خدمة التراث العربي الإسلامي، تذكر له ويشكر عليها، وكانت له جهود مشكورة في مجال الصحافة العلمية الراقية، لا ينكرها عليه إلا من لم يرزق أيّ قدر من الإنصاف، كما كانت له مع العصامية صولات وجولات، فقد أنشأ نفسه بنفسه، وكون ثروة بجهده وتعبه».

وظاهر ما في الكلام المتقدم من التنكب للموضوعية والإنصاف، والمبالغة في الإطراء، وإقحام معلومات شخصية، لا علاقة لها بالترجمة، ولا تهّم القارئ، وقد لا تثبت صحّتها عند التحقيق، وأنّى للكاتب أو غيره أن يعلم على وجه اليقين مصادر ثروات الآخرين؟ كل ذلك بغية الوصول إلى إثبات خلاف ما أخذه عليه الكثيرون.

هـ - تصحيحات لأخطاء وقعت في التراجم:

اشتملت بعض التراجم على معلومات شابها قدرٌ من الخطأ، يمكن إرجاع أكثره إلى السرعة أو غيرها، من ذلك مثلاً:

- (ص ١٣٥ في ترجمة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد نص الكاتب على أن الزركلي امتدحه، قال: «وقد امتدحه من ترجم له من العلماء كالعلامة خير الدين الزركلي...»).

والواقع خلاف ما قال، وذلك لأن الزركلي نصّ على أنه «اشتهر بتصحيح المطبوعات أو تحقيقها، فأشرف على طبع عشرات منها». ومردّد ذلك إلى تسرّع المؤلّف في فهم كلامه الذي أغضب المرحوم الدكتور محمود الطناحي، فردّ على الزركلي وانتصر للشيخ محيي الدين، قال: (ولم ينصفه الزركلي رَحِمَهُ اللهُ حين ترجم له في (الأعلام) (٩٢/٧) ترجمة موجزة، قال فيها: (واشتهر بتصحيح المطبوعات أو تحقيقها فأشرف على طبع عشرات منها). وهذه كلمة قليلة في حقّ الشيخ محيي الدين، لا تفي بعلمه وجهوده، ثم إنها قد تلتقي مع الذين يهونون من أثر الشيخ وجهوده، مع أن الزركلي رَحِمَهُ اللهُ من المؤرخين المنصفين العارفين للناس أقدارهم، ثم إنه خالط علماء مصر زمناً أيام إقامته بالقاهرة، ثم هو أديب ناقد، يعرف فرق ما بين الطبقات، ويستطيع أن يميز الخبيث منها من الطيب»^(١).

- (ص ١٣٤ في ترجمة محيي الدين عبد الحميد):
«... والإنصاف في شؤون الخلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين لابن الأنباري». والصواب: الإنصاف في مسائل الخلاف.

- (ص ٢١٧ في ترجمة المرحوم محمود شاكر) «فمن مؤلفاته: مع المتنبي...».

والصواب: (المتنبي). وهذا الخطأ نبّه عليه أحمد العلوانة في مراجعته لكتاب (إتمام الإعلام) ضمن ما أخذه على مؤلّفيه: د. نزار

(١) «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» (ص ٧٧).

أباظة، ومحمد رياض المالح^(١). وقد تابعهما المؤلف في ذلك.

و - نقص في مصادر ترجمة بعض الأعلام:

جاءت مصادرُ ترجمة الأعلام متفاوتةً في حجمها وقدرها تبعاً لشهرة أصحابها، ومكانتهم، وكثرة آثارهم، وقدم وفاتهم، وغير ذلك، على أن أكثر الأعلام المترجمين جاءت مصادر ترجماتهم متوسطة الحجم، في حين كانت مصادر ترجمة بعضهم غنية^(٢)، في حين كانت مصادر ترجمة بعضهم الآخر فقيرة جداً، اقتصر على مرجع أو مرجعين^(٣). وسيرد لاحقاً زيادةً بيانٍ وتفسيرٍ لذلك. ومما يتّجه على توثيق المؤلف لبعض الأعلام المترجم لهم وجودُ نقص في مصادر ترجماتهم، مع توفر تلك المصادر بين أيدي الناس. من ذلك مثلاً:

- (ص ٤٠): أورد قائمة بمصادر ترجمة الشيخ عبد القادر بدران، وهي، على كثرتها، وتفاوت قيمتها، خلت من كتاب مهم، وقفه صاحبه على حياة المترجم وآثاره، أعني كتاب (علامة الشام عبد القادر بدران الدمشقي: حياته وآثاره) بقلم محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

- (ص ٤٦): كذلك لم تشتمل قائمة مصادر ترجمة العلامة

(١) مجلة عالم الكتب، المجلد (٢٢)، العددان (٥، ٦) (ص ٥٢٥)، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

(٢) «أعلام التراث» (ص ٤٠، ٨٢، ٩٨، ١٤٢، ١٥٨، ١٧٥).

(٣) «أعلام التراث» (ص ١٣٦، ١٦٤، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٣).

أحمد تيمور باشا على كتاب (حياة العلامة أحمد تيمور باشا: ذكريات شخصية) بقلم محمد كرد علي، ويليهِ (مقالات بأقلام معاصريه) جمعها واعتنى بها محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

- (ص ٢٣٠): ترجم للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، واقتصر في توثيق ترجمته على ما جاء في مجلتي (تراثنا) الكويتية و(الأصالة) الأردنية، وعلى ما كُتب عنه في بعض الصحف العربية، ومشافهة الكاتب للشيخين المُحدّثين: عبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط، وللمرحوم الشيخ أمين لطفي. وهذا بلا ريب جدُّ قليل، لا يناسب شهرة المترجم له، ومكانته العلمية، وكثرة آثاره، وذيوع صيته، وانتشار طلبته ومحبيه والآخذين بمنهجه في العالم الإسلامي. ومعلوم أنه لا يجوز للكاتب أن يهمل الاطلاع على ما صُنّف في المترجم من كتب مفردة، ويسقط الإشارة إليها، كائنة ما كانت قناعتُه فيها، وفي أصحابها، وفي المترجم له، من ذلك كتاب (حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه) تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني جزءان في (٩١٤) صفحة، وكتاب (محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني) بقلم سمير محمد الزهيري في (١٠٦) صفحة، وكتاب (محمد ناصر الدين الألباني: محدث العصر وناصر السنّة) تأليف إبراهيم محمد العلي في (١١٩) صفحة.

ز - حقيقة مشافهات الكاتب في توثيق ترجمة بعض الأعلام:

اعتمد الكاتب في توثيق بعض التراجم على مشافهات، جاءت

متفاوتة كثيرة وقلة، بحسب معرفته بعدد مَنْ كان له صلة بالمترجم له، ممن يثق به، من أساتذته وأصدقائه^(١). وقد أغفل الكاتب أيّ إشارة، في المقدمة أو غيرها، إلى حقيقة مثل هذا التوثيق، هل وجه إلى هؤلاء المذكورين أسئلة محددة، تتعلق بالمترجم له، وأجابوه عنها، فيتحملوا بذلك مسؤوليتها؟ أم أنه أطلعهم على ما كتب ووافقوا عليه بعد أن أجروا عليه ما ينبغي من التعديل أو الحذف أو الزيادة؟ أم أنه أجاز لنفسه أن يثبت أسماءهم تكثراً وتقوية، معتمداً في ذلك على صلته بهم، أيّاً كانت درجتها واهية أو قوية، وعلى معرفتهم بالمترجم له، دون أن يسألهم عن أيّ شيء محدد، ودون أن يقرؤوا ما نسب إليهم، ودون أن يؤخذ رأيهم في إثبات أسمائهم؟ وفي هذه الحالة فإنهم لا يتحملون مسؤولية ما نسب إليهم في التراجم.

أخشى أن تكون جميع مشافهات الكاتب من النوع الأخير، يشهد لذلك أن كاتب هذا البحث صديق للمؤلف، وقد عدّه ممن يثق بهم، وذكر اسمه مرتين في توثيق المرحومين: الدكتور شكري فيصل، والعلامة أحمد راتب النفاخ، وثالثة في جملة تلامذته المقربين منه^(٢). وعلى الرغم من علمه أنني سعدت بصحبتني لأستاذنا شيخ العربية في بلاد الشام المرحوم أحمد راتب النفاخ نحو عقدين من الزمن، أفدت فيها من غزير علمه وفضله، لم أسأل عن أيّ شيء

(١) «أعلام التراث»، التراجم: (٥١) (ص١٥٨)، (٦٠) (ص١٨٣)، و(٧٠) (ص٢٠٦)، و(٧٣) (ص٢١٥).

(٢) «أعلام التراث» (ص١٥٨، ١٨٣، ١٨٥).

محدّد يتعلّق به ولا بغيره، ولم أعلم بأمر الكتاب إلا بأخّرة حين أهدانيه المؤلّف مشكوراً في (١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ). على أني لست الوحيد في هذا، فقد أخبرني بنحو هذا بعض الزملاء الأفاضل الذين عدّهم المؤلّف من مصادر مشافهاته، وهم من الشهرة بمكان، توقفوا مثلي عند هذا الأمر. لذا كنت أتمنى على الكاتب أن يحدد حقيقة تلك المشافهات، وأن ينصّ على حدود مسؤولية أصحابها، وأن يطلعنا على ما يعيننا من أمر التراجم قبل إصدار الكتاب، فنكون مسؤولين عما ورد في تلك التراجم، وهذا بلا ريب سيعود بالنفع على الكتاب دقّة وشمولاً، ولا بأس إذا رأى غير ذلك أن ينصّ على عدم مسؤوليتهم عما ورد في التراجم التي ذكروا في مصادر توثيقها.

4 - ملحوظات على الحواشي:

كذلك تضمّنت حواشي التراجم قدراً غير قليل مما لا ضرورة لتوجب إيّادّه من توثيق لمعلومة أو خبر، أو تفصيل لمجمل، أو شرح لغامض، أو ما أشبه ذلك. وجُلُّ حواشي التراجم كانت توثيقاً مسهباً لأعمال المؤلّف، أو ما كان منه بسبب أو صلة من قرابة أو صداقة أو معرفة بالمحقّق أو المراجع، أو دار النشر، أو بقصة الطبعة، أو بما وقع من خلاف بين المحقّقين، أو بينهم وبين دار النشر، أو ما أشبه ذلك^(١). على أن توثيق المطبوع من آثار المترجم لهم

(١) «أعلام التراث»، حواشي الصفحات: (٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٥٠، ٦١، ٨٩، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٠، ١١٨ - ١١٩، ١٣١ - ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠ - ١٤١، ١٤٤، ١٥٦).

وتحقيقاتهم، وإن لم يُشر المؤلف إلى منهجه فيه في المقدمة، لا يحتمله كتابٌ في التراجم يغصُّ بأسماء الكتب، ولكثير منها طبعات عديدة، لا سبيل إلى استقصائها أو إثباتها، ولهذا وغيره اقتصر المرحوم الزركلي في (الأعلام) على الإشارة بالرمز إلى ما كان مطبوعاً أو مخطوطاً. وسيرد فضلُ بيان لهذا في الملحوظات المنهجية. ومن أمثلة ما تقدم من ضروب الحواشي:

- (ص ١٣٧ - ١٣٨، ح ١): في تعليق المؤلف على تأسيس الدكتور حسن كليشي فرع الاستشراق بجامعة برشتنا، ورعايته لجيل من دارسي الاستشراق: «والتحق بتلك المجموعة سنة (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) صديقي وابن عمي الدكتور محمد موفق الأرنؤوط، الذي تابع مراحل دراسته الجامعية العالية في تلك الجامعة بعد أن تخرج في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق، ومارس التدريس في ذلك الفرع بجامعة برشتنا سنوات عديدة، وكتب من هناك في الصحافة العربية، ونشر بعض مؤلفاته وترجماته ومقالاته من هناك، ثم غادر فرع الاستشراق والإقليم وعاد إلى دمشق حين بدأت الإشكالات العرقية مع بداية الثمانينات، وانتقل منها إلى الأردن، وعمل في جامعة اليرموك أولاً، ثم في جامعة آل البيت، وهو الآن مدير لمعهد بيت الحكمة التابع لتلك الجامعة وأحد أعضاء هيئة التدريس فيها».

ولا يخفى على أحد أن هذه الحاشية المطولة بتمامها لا موضع لها في كتاب للتراجم، وقفه مؤلفه على الأعلام الراحلين، واعتذر عن الترجمة للأحياء حتى لا تكون تملقاً، فهو، على ما ذكر، يكره

التملق، ويبغض أهله، والراضين به. والحاشية خلاف ذلك، فهي أشبه أن تكون سيرة ذاتية وعلمية لصديقه وابن عمته محمد موفق الأرنؤوط، المعروف سابقاً بـ (محمد مفاكو)^(١) فضلاً على أسفاره وأعماله الوظيفية، وآخر منصب شغله.

- (ص ١٣٤، ح ١) في تعليقه على كتاب: (المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد) للعلّيمي في حاشية مطوّلة: «وقد أخرج النصف الأول منه وصدر في القاهرة. ثم أعاد إخراج ذلك القسم الأستاذ عادل نويهض في طبعة سقيمة كثيرة الخطأ والسقط والتحريف، وليته أبقاه على حاله التي تركه عليها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، واكتفى بإعداد الفهارس له. ثم قمت بالاشتراك مع الأساتذة رياض عبد الحميد مراد، ومحيي الدين نجيب، وإبراهيم صالح، وحسن إسماعيل مروة، بإعادة تحقيق ذلك القسم، وإتمام تحقيق ما لم يحقّق منه، بإشراف والدي وأستاذي المُحدّث الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، الذي تولّى علاوة على الإشراف على تحقيق الكتاب تخريج الأحاديث الواردة فيه، وتولّت نشره دار صادر ببيروت، ودار البشائر بدمشق سنة (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م). وكان هذا الكتاب أهمّ إنجازات مكتب ابن عساكر لتحقيق وتصحيح كتب التراث بدمشق الذي أسسته وأخرجت فيه عدداً كبيراً من الأعمال العلمية، والحمد لله».

(١) مؤلّف كتاب «الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية» سلسلة عالم المعرفة، العدد (٦٨)، (آب/أغسطس ١٩٨٣م).

وفي الحاشية المتقدّمة من ضروب الحشو ما لا يخفى، وما لا ترى نظيراً له في كتب التراجم.

- (ص ٩٦ - ٩٧، ح ٢): في تعليقه على «صحيح ابن حبان»: «ثم تصدت مؤسسة الرسالة ببيروت لإعادة تحقيق الجزء الأول منه، وإتمام تحقيق الأقسام الأخرى، فصدر الجزء الأول منه عنها في طبعته الأولى بتحقيق أستاذنا المحدث الشيخ شعيب الأرنؤوط، والأستاذ المحقق حسين سليم الأسد الداراني بعد تكليفهما من قبلها بتحقيقه وقيامهما بمعظم أمور تحقيق الكتاب، ثم أعادت إصدار الجزء الأول وباقي أجزاء الكتاب في طبعة جديدة، حملت اسم أستاذنا المُحدِّث الشيخ شعيب الأرنؤوط بمفرده عقب خلاف جرى بينه وبين شريكه في تحقيق الكتاب، فيما يتصل بأسلوب إخراجه، ومن الذي سيكون من حقه البتّ الأخير بدرجة كل حديث ورد في الكتاب من خارج الصحيحين».

وظاهر ما في الحاشية من فضول القول، وتفصيل الخلاف، مما لا يحسن إيراداً مثله في الكتب المحقّقة بله التراجم التي لا تحتمل مثل هذا الإسهاب في التوثيق في كلّ كتاب محقق. وقد أحسن المؤلّف إذ قصر هذا وأمثاله على ما كان منه بسبب دون غيره من المطبوع.

- (ص ٢٧، ح ١): في تعليقه على كتاب (المرآة الوضية في الكرة الأرضية): «وهو بالغ الأهمية، وكنت اقتنيت نسخة منه ثم قدمتها هدية لمكتبة الأسد الوطنية بدمشق لتُحفظ فيها مع الكتب النادرة».

وفي الحاشية ما لا يخفى مما لا يجوز أن يرد في أيّ كتاب؛ لأن المؤلف وغيره من أهل العلم، ممن يعمل في تحقيق كتب السنّة النبوية والتراجم والرجال والتاريخ، هم أكثر الناس إفادة من مخطوطات المكتبة الظاهرية التي آلت إلى مكتبة الأسد الوطنية، والتي تُعدّ أغنى مكتبات العالم بهذه الآثار. لذا فإن إهداء كتاب مطبوع إليها، سواء أكان طوعاً وابتداءً أم تبادلاً وضرورةً، مع جليل خدماتها لأمثاله من الباحثين، أهون من أن تُفرد له حاشية، حتى لو كان المُهدى مكتبةً كاملة، وأُفرد بحاشية، لكانت في غير موضعها الصحيح.

- (ص ١٤٠ - ١٤١، ح ١): في تعليقه على كتاب خير الدين الزركلي (الإعلام بمن ليس في الأعلام) الذي استدرك فيه التراجم التي فاتته في كتابه «الأعلام» ثم ألحقه بطبعته الرابعة التي نشرت بعد وفاته، وذلك في حاشية مطوّلة بلغت (٢٤) سطراً، حوت توثيق الطبعة المذكورة، وماآخذه عليها، والتدليل على صحة ما قاله، وحاجتها إلى خبير يحسن صنعها، ثم عرض بإسهاب أربعة ذيول، وضعت على كتاب (الأعلام)، ولم ينس الكاتب الإعلام بمن يُعدّ لإصدار الطبعة الثانية من أصدقائه، ولا التنبيه على سبّقه إلى الدعوة إلى إتمام (الأعلام) معزّزاً بالإحالة على مجلة وكتاب له، وثق طبعاته في نحو ثلاثة أسطر، مع أن ذلك سبق في المقدمة (ص ١٤) وسيأتي للمرة الثالثة في المصادر والمراجع (ص ٢٤١). وهذه أطول حاشية في الكتاب، وقد حوت قدرًا غير قليل من الملاحظ، فاقتضى ذلك إيرادها بتمامها بياناً لما سبق، وتدليلاً عليه. ونصّها:

- (ص ١٤٠ - ١٤١، ح ١): «وقد أشرف على طبعها الأستاذ زهير فتح الله، وأصدرتها دار العلم للملايين ببيروت، وقد حصلت فيها أخطاء كثيرة، وسقطت منها تراجم وإحالات عديدة، وأقحمت فيها تراجم لا علاقة للزركلي بها، وهو ما لم يكن مأمولاً من دار مثلها تتمتع بسمعة عريضة في الأوساط العلمية، مثال ذلك ترجمة الأديب العالم الحقوقي الأستاذ ظافر القاسمي الذي توفي بعد الزركلي سنة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، وهو مما لا يجوز فعله بأيّ حال، ولذلك كلّه فالكتاب بأمسّ الحاجة إلى إعادة إخراجة على يد من يحسن هذا الفن، ويتمسك بأصوله، وشروط العمل به، ثم صدرت أربعة ذيول لكتاب الأعلام في الآونة الأخيرة، وهي:

أ - (تتمة الأعلام) للأستاذ محمد خير رمضان يوسف، ونشرته دار ابن حزم ببيروت.

ب - (ذيل الأعلام) للأستاذ أحمد العلاونة، ونشرته دار المنارة بجدة.

ج - (إتمام الأعلام) لصديقي الدكتور نزار أباطه، والأستاذ محمد رياض المالح، رَحِمَهُ اللهُ، ونشرته دار صادر ببيروت، وهو أكثر الذيل الثلاثة التزاماً بمنهج العلامة الزركلي في كتابه.

ويقوم الدكتور نزار أباطه الآن بإعداد الطبعة الثانية من (إتمام الأعلام) منفرداً، وقد أضاف إليها عدداً كبيراً من التراجم للأعلام الراحلين إلى نهاية القرن العشرين، وسيصدر في مستهلّ عام (٢٠٠١م) إن شاء الله.

د - (فوات الأعلام مع الاستدراكات والإسهام في إتمام الأعلام) للأديب السعودي الكبير الأستاذ عبد العزيز الرفاعي، رَحِمَهُ اللهُ، ونشرته دار الرفاعي بالرياض وسوف أقوم بإتمام ما بدأ به الأستاذ الرفاعي بعون الله تعالى.

وكنت أول مَنْ دعا إلى تصنيف (ذيل) لكتاب (الأعلام) أو «مستدرک» عليه من خلال مقالتي عن الزركلي وكتابه (الأعلام) المنشورة في مجلة الثقافة الأسبوعية الدمشقية سنة (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م) ثم في كتابي (الكشكول الصغير) الصادر عن مؤسسة الرسالة في بيروت سنة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) ثم عن مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع بالكويت، ودار ابن العماد ببيروت سنة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)».

وفي الحاشية المتقدمة مواضع كثيرة تستأهل النظر والتنبيه، غير أن المقام لا يسمح بذلك، وهي على الجملة لا تخرج عن نظائرها فيما تقدّم من ملاحظ.

5 - ملحوظات على المنهج:

تقدم في صدر المقال ما ذكره المؤلف في مقدمته مما يتصل ببيان منهجه في الكتاب الذي وقفه على تراجم أعلام التراث وشيوخ العلم من المحققين والناشرين والمستشرقين؛ لأنهم كانوا وراء معظم ما نشر من التراث، أو لأنهم سَعَوْا في تحقيقه ونشره، أو خرّجوا من قام بخدمته، ممن رحلوا وخلفوا أعمالاً جليّة، وأنه اقتصر على ثمانين منهم، ينتمون إلى أكثر من عشرين بلداً، وأنه رغب عن

الترجمة للأحياء لما فيها من حرج للمترجم والمترجم له، وأنه التزم الإنصاف والموضوعية، وأنه تغياً من كتابه أن يكون أنموذجاً بين أيدي الدارسين عن فهمه للتراجم والتاريخ، وما رآه فيهما من المعاني لدى المنصفين من المسلمين^(١). ويمكن إيجاز الملحوظات المنهجية فيما يأتي:

أ- اشتمال الكتاب على تراجم لغير أعلام التراث:

ما تقدم على إيجازه يدلّ على أن الكتاب وقفه مؤلّفه على أعلام التراث وشيوخ العلم من ثلاثة أصناف: المحقّقين والناشرين والمستشرقين، وما يأتي بعد ذلك من كلامه هو زيادة بيان وتفسير وقيود. وهذا يعني أن الأعلام على اختلاف أقدارهم واختصاصاتهم ونفعهم وأثرهم، إن لم يكونوا من أعلام التراث: محقّقين أو ناشرين أو مستشرقين، لا موضع لهم في تراجم الكتاب.

والحق أن جُلّ من أورده المترجم من الأعلام كان من هذه الأصناف الثلاثة، وهذا حسن، غير أن الناظر في الكتاب يرى بجلاء أن بعض المترجم لهم لا صلة لهم بالتراث، وإن وجدت صلة بينهم وبين التراث فهي جدّ واهية، لا ترقى بهم إلى أن يُعدّوا من أعلام التراث، وهم في أحسن الأحوال من الأعلام غير النابهين. آية ذلك انعدام آثارهم التراثية، أو قلّتها، وعدم اشتهارهم، بل عدم معرفة جمهور العاملين في التراث بهم.

وسأقتصر على أمثلة من ذلك، مستغنياً بإثبات رقم الصفحة

(١) انظر مقدمة المؤلف (ص ١٥ - ٢٠).

والترجمة عن التصريح بالاسم لدواعٍ شتى، لا تخفى على القارئ، ومدلاً على صحة ذلك بما ورد في الترجمة. قال:

- (ص ١٠٤ ترجمة ٣١) نصّ المؤلف فيها على أن المترجم: «لم يخلف من الآثار العلمية ما ينسجم ومكانته المرموقة وتحصيله العالي، فقد انصرفت جهوده في معظمها نحو التعليم والدعوة إلى دين الله ﷻ. فمن آثاره: (ثبته) المخطوط المحفوظ في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (١١٢٢٣) عام. ويقع في (٣٨) ورقة، وكتاب في (الإصلاح) وهو مخطوط أيضاً، وبعض الرسائل الصغيرة». وما تقدم يظهر بوضوح أنه ليس من أعلام التراث بأصنافهم الثلاثة، وما خلفه على قلته لا صلة له بالتراث المحقق، ولا يرقى به حتى يسلك في أعلام التراث. على أن ما سبق لا يقلل من شأن المترجم له، ولا من كبير منزلته، ووفرة إجازاته، وحميد أخلاقه، وكثرة من يقبل يده في الطريق.

- (ص ١٢٥، ترجمة ٣٩) نص المؤلف على أن صاحبها: «لم يعمل في التأليف والتحقيق بنفسه، لكنه كان السبب في تأليف وتحقيق العشرات من الكتب النافعة». وهذا كلام عام يجب توثيقه على الأقلّ بإيراد أسماء أشهر تلك الكتب التي وصفها بأنها نافعة، لينسجم مع كبير حرصه على وصف مؤلفات المترجم لهم بأنها تراثية أو ذوات صبغة تراثية. وكذلك لتسويغ إيراده في تراجم الكتاب، وهو لم يخطّ سطرًا في تأليف أو تحقيق. وطبيعي ألا يُقلل هذا من شأن المترجم له ورفيع منزلته، وكريم خصاله، وكثرة إنفاقه، وضخامة مكتبته، وغير ذلك.

- (ص ١٦٤، ترجمة ٥٣): نصّ المؤلّف فيها على أن المترجم له: «خلف العديد من البحوث والمقالات إضافة إلى كتابه (فلسفة الاستشراق في الأدب العربي المعاصر)». وظاهر مما سبق أن المترجم له لم يخلف إلا أطروحة الدكتوراه في الاستشراق، وما عبر عنه، بلا توثيق من إحالة على مجلة أو غيرها، بـ «العديد من البحوث والمقالات». وجميع ذلك لا صلة له بالتراث؛ لأن المترجم له، وإن درس فلسفة الاستشراق، فإنه لم يحقّق أو يفهرس شيئاً من التراث. ولا يغيّر من ذلك ما عبّ به الكاتب من قناعة ذاتية، ترفع من شأن أطروحة الدكتوراه. لذا لا يصحّ بحال من الأحوال أن يُدرج أمثاله في تراجم أعلام التراث. على أن في ترجمته ما هو أعظم خطراً من هذا الخطأ المنهجي، وهو وصف المؤلّف له بأنه «من نوادر الدهر في العصر الحديث علماً وفضلاً والمعية»؟! وهو دون ذلك بكثير. ولا يخفى على أيّ قارئ تفسير إقحام الكاتب للمترجم له في الكتاب، وغلوّه في وصفه، فليس وراء ذلك إلا الهوى والعصبية، وفي هذا ما يجافي الإنصاف والموضوعية، وما يخرج عن المنهج المرسوم.

- (ص ٢١٢، ترجمة ٧٢) نصّ المؤلّف فيها على أن المترجم له: «كان مقلداً من التأليف فلم يؤلّف سوى ثلاثة مؤلفات ذوات صبغة تراثية هي: (منسك مختصر للحج) و(منسك مطول للحج) و(ورد مختصر من كلام الله تعالى وكلام سيد البشر)». وظاهر أن الثلاثة، على قصرها، ليست تراثية كما وصفها المؤلّف، إذ لا يعقل أن ينظم في سلك أعلام التراث كلُّ من صنّف رسائل صغيرة في

الفقه أو غيره من علوم الشريعة أو غيرها، ولو صحَّ هذا لخرج مَبْلَغُهُم عن الحصر، وكان موضعُ ترجمتهم كتبَ الأعلام أو المؤلِّفين. وجميع ما سبق لا ينتقص من قدر المُترجم له، ولا من شهرته في بلده، ولا من كريم أخلاقه، ولا من حرصه على تصحيح الكتب. فالمترجم له بشهادة أقرب الناس إليه، ممن أعلم، لم يخطَّ سطرًا في التراث تحقيقًا أو نشرًا.

- (ص ١٣٦، ترجمة ٤٣): لم ينصَّ الكاتب في هذه الترجمة على أن لصاحبها مؤلِّفات أو مقالات، بل اقتصر في أثناء تفصيل حياته ودراسته وتنقلاته على خبر حصوله على الدكتوراه بموضوع (أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في مقدونيا) وأنه أسَّس فرع الاستشراق في جامعة برشتينا، واختار مَنْ يساعده من الشباب في التدريس. وعلَّق عليه بحاشية مطوَّلة ترجم فيها لأحدهم، وهو كما تقدم صديقه وابن عمته، وأنه ترجم مختارات من الأدب العربي إلى القُراء الألبان واليوغسلاف، وأن له دراسات متخصصة مثل (الوجه الآخر للاتحاد والترقي) و(الحاج جليبي) و(المعجم العربي الصربوكرواتي). وجميع ما سبق لا يسوغ للمؤلِّف إدراج صاحب الترجمة في أعلام التراث، فهو على كونه مستشرقًا ليس له مما يتصل بالتراث إلَّا موضوع أطروحة الدكتوراه، ولا يغير شيئًا من ذلك وصفُ المؤلِّف له بأنه (من كبار المستشرقين بالبلقان في العصر الحديث)! ولا من إسهابه في ترجمة حياته ودراسته، ومن ساعده ممن يلوذ بالكاتب. ولو صحَّ أنه من كبار المستشرقين في العصر الحديث لتعددت مصادرُ ترجمته، وهي تقتصر على مجلة أردنية،

وعلى مقدمة كتابه (الوجه الآخر للاتحاد والترقي). أخشى أن يكون لإقحام ترجمته في أعلام التراث حظُّ من الهوى والعصبية، كما وجدنا نحو ذلك في غيره.

ب - الخروج عن الموضوعية والإنصاف في بعض التراجم:

حرص الكاتب في غير ما موضع من المقدمة على تأكيد التزامه الإنصاف والموضوعية، وقد نجح في هذا على الجملة، بيد أنه خرج عن ذلك أحياناً، تجلّى ذلك في صور متعدّدة، مضى شيءٌ منها في مواضع مختلفة من البحث، وقد راوح ما بين إفراطه في الإعجاب لداعٍ ما، حمله على الغلوّ في سرد تفاصيل، ليست بذات شأن كبير ولا صغير، والتماس الأعذار لما قد يتّجه على المترجم له، وإقحام الآراء الشخصية والقناعات الخاصّة، للرفع من شأنه، وما بين تفريطه في حقّ المترجم له، بالتركيز على ما يؤخذ عليه، وعرضه بلسان خصومه، مما يغيب معه أيُّ أثر للموضوعية والإنصاف.

وأظهر ما بدا ذلك في ترجمة الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ص ٢٣٠ - ٢٣٣)، فقد ترجم له المؤلف في نحو أربع صفحات، وهي أطول تراجم الكتاب، غير أنها اشتملت على مواضع تدلّ في مجموعها على أن ترجمته كانت أدنى إلى تشويه صورته بدلَ إنصافه، فقد نثر في مواضع من الترجمة قدراً من المآخذ، وردت بصور عدة، من نحو: «وحبب إليه الجدل والنقاش.. وهو الذي أحب الجدل والنقاش يافعاً...» .

وأخذ يطالب والده بالدليل لآراء المذهب الحنفي، فكان والده

يسخر منه ويقول له: «الحديث مهنة المفاليس» وتطوّر ذلك إلى شيء من الخلاف بينهما لفترة طويلة.. واعترض عليه كثيرون من أهل العلم في الشام وسواها أول الأمر، وناصره قلة من المتعلمين وطلبة العلم.. وكان شديداً على خصومه إلى حد بعيد، ينقدهم بلا هوادة، ولا سيما في مقدمات كتبه».

ولم يكتف بذلك بل أفرد له فقرةً مطوّلة وقفها على بعض ما يؤخذ عليه خلافاً لمنهجه في جميع تراجم الكتاب، من حيث قصر الإشارة إلى المآخذ، وتجشّم عناء الاعتذار للمتّرجم له، حتى جاءت تلك الفقرة أشبهً بلائحة اتهام. ولفظه فيها: «ومما يؤخذ عليه: عدم التزامه بمذهب من المذاهب المعتمدة، وإقحام نفسه في أمور الفقه، ولم يكن فقيهاً لدرجة تجعله مرجعاً في الفقه، ولم يملك أدوات الفقه باعتراف أحبائه قبل خصومه، مما أوقعه بأخطاء ومخالفات كثيرة، لا تليق بمن كان في منزلته، وإطلاق لسانه بأئمة العلم من فقهاء الأمة كإمام الفقهاء أبي حنيفة النعمان، وتشدده في مناظرة خصومه، وعدم احترامه لهم، ودفعه بالشباب ممن أخذوا به إلى الاعتراض على من هم أعلى منهم شأنًا في العلم من غير كفاية. ولولا هذه الأمور التي أخذت عليه لكان له شأن آخر، ولاحترمه خصومه قبل أحبائه، والكمال لله وحده».

إن قراءة مدققة لما سبق من كلام المؤلف في صاحب الترجمة يدل على مخالفته المنهج الذي رسمه في المقدمة من التزام الإنصاف والموضوعية، وعلى تنكّبه لهما، وإلحاحه على إبراز المآخذ، وتكرارها، وعرضها بما يحمل القارئ على السخرية، مُستظهِراً

بسخرية والد المترجم له، ومقالته العامية له: «الحديث مهنة المفاليس» ونصّه على خلافه مع والده مدة طويلة، واعتراض كثير من أهل العلم عليه، وكثرة ذمّيه، وشدّته على خصومه، ثم إفراده فقرّة مطوّلة، وقفها على بعض ما يؤخذ عليه (ومما يؤخذ عليه) ثم عدوله عن لغة المترجم المنصف الموجز في المآخذ إلى لغة الخصم الذي يتكثّر منها، ويدلّل عليها، ويبالغ فيها، ويختار لها الألفاظ المناسبة، ويسوقها على أنها حقائق مُسلمٌ بها، لا تستأهل النظر فيها ومناقشتها، بله الاعتراض عليها، والدفاع عنه، أو الاعتذار له.

وهل يُعقل أن يؤخذ على مثله عدم التزامه مذهباً من المذاهب المعتبرة، وقد أنفق نحو سبعين سنةً من حياته في خدمة حديث رسول الله ﷺ ومصادر السُنّة النبوية، فأخرج ما يزيد على مئة كتاب، وانتهت إليه الأستاذية والمشيخة في اختصاصه بشهادة المُنصفين من أهل العلم في العالم الإسلامي، وقد سمعت ذلك غير مرة، وفي غير ما مناسبة من الشيخين الفاضلين المُحدّثين المحقّقين: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، اللذين يدين لهما المؤلّف بتكوينه العلمي، ولا يرقى أحد إلى درجة ثقته بهما، ولا حصر لعدد مرات دوران اسميهما في الكتاب، وإن كان هذا لا يعني موافقتهما له في كلّ ما اجتهد به، مما جانب فيه الصواب. فالتزام أحد المذاهب الأربعة ليس مأخذاً في حقّ أمثال المترجم له ممن بلغوا درجته من العلم، ووقفوا على الأدلّة، ودرسوا الأسانيد، وعرفوا أحوال رجالها جرحاً وتعديلاً، وإن كان ذلك مأخذاً في حقّ غيره ممن هم دونه، وممن لا يملكون أدوات النظر في الأدلّة.

يؤكد ذلك ويدلّ عليه ما قاله الشيخ المحقق المُحدّث شعيب الأرنؤوط في ختام مقدّمة تحقيق أول كتاب له (سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م): «.. وقبل أن أختم كلمتي لا بدّ لي من إزجاء الشكر الجزيل للأستاذ المحقق الشيخ ناصر الدين الألباني الذي كان له الفضل في استخراج هذا الكنز النفيس من كنوز أجدادنا العظماء والإشارة بطبعه»^(١).

وللقارئ أن يقيس بقية المآخذ على ما سلف، ليقف على أمثال ذلك، إذ كان في وسع المؤلف الاقتصار على بيان حال المترجم له في الفقه بأنها دون منزلته في الحديث، ولكنه عبر عنها مُسهباً بلغة الخصم، مختاراً لها ما يناسب غرضه من العبارات، من أنه أقحم نفسه في أمور الفقه، وأنه ليس مرجعاً فيه، وأنه لا يمتلك أدواته بشهادة أحبابه قبل خصومه؟! وأنه وقع لذلك في أخطاء ومخالفات كثيرة لا تليق به. ولا عجب، فثمة مآخذ أخرى مسوقة بلغة أكثر دلالة على ذلك، من مثل استعماله تعبير إطلاق لسان المترجم له بالأئمة، وضربه مثلاً لذلك بإمام الفقهاء أبي حنيفة.

فإذا أضفت إلى ما تقدم مآخذ أخرى من التشدد في مناظرة خصومه، وعدم احترامه لهم، ثم ختمه بما هو أدهى وأعظم، وهو تحميل المؤلف للمترجم له مسؤولية دفع الشباب المفتونين به إلى الاعتراض على مَنْ فوقهم دون كفاية. وليس في هذا أدنى قدرٍ من الإنصاف والموضوعية، إذ لا تخلو مدرسة فكرية أو جماعة دينية

(١) انظر: «مسند أبي بكر الصديق» (ص ٩).

سلفيةً كانت أم صوفيةً من نماذج شاذة، تغلو في قناعاتها أو سلوكياتها، فيصدر عنها ما لا يرضى من قول أو عمل، لذا كان من غير الإنصاف تحميل المترجم له مسؤولية مَنْ شذَّ من الآخذين بمنهجه. وددتُ بحق أن يسلك المؤلفُ منهجَ الحافظ الذهبي الذي عدّه في المقدمة واحداً من أربعة أثروا فيه، حين ترجم للحجاج، وهو مَنْ هو ظلماً وجوراً، فقال: «وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة»^(١).

ج - الاختلاف في منهج إيراد تفصيلات الترجمة للأعلام:

يرى القارئ بجلاء أن الكاتب التزم منهجاً عاماً في الترجمة للأعلام، يتصدّر كلاً منها العنوان، وفوقه رقم الترجمة، وتحت اسم المترجم له موثقاً مصادر ترجمته في الحاشية، وتحت اسم بلده. ثم تبدأ الترجمة باسم المترجم له ونسبته وأبرز صفاته. ويتبع ذلك في فقرة ثانية ولادته وتنقلاته ودراسته أو شهادته أو إجازاته، ويليهما ما عُرف به، ثم تعقبها آثاره ومؤلفاته، ويختمها بتاريخ وفاته وأثرها في الآخرين والدعاء له. وهذا مما يُحمد للكاتب.

وقد وددت أن يكون هناك منهجٌ يجري وفقه إيراد تفصيلات تراجم الكتاب، فتكون على نسق واحد، من حيث الإيجاز والإسهاب، والطول والقصر، في إيراد المعلومات التفصيلية لحياة المترجم له ونشأته ودراسته وتنقلاته وشهادته وأخباره وشيوخه وتلامذته ومن أثنى عليه، وغير ذلك. وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب:

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٤٣).

- من ذلك أنه يسرف أحياناً في معلومات جزئية تتصل بحياة بعض المترجم لهم ودراساتهم وتنقلاتهم وشهاداتهم ودرجاتها، وغالباً ما يكون ذلك في التراجم المغمورة^(١) تعويضاً عن نقص مادة ترجمتهم، لتخرج في نحو صفحتين، على حين تجيء غايةً في الإيجاز في تراجمٍ أخرى، كالتراجم المشهورة.

- ومن ذلك أنه يسهب أحياناً في ترجمة العلم، فيسرد أسماء أشهر تلاميذه موزعين على بلدانهم^(٢)، ولا يذكر في المقابل أحداً ممن تخرج على غيره حتى ولو كان بينهم أعلامٌ بلغوا الغاية في الشهرة^(٣).

- ومن ذلك تفاوت منهجه في الحديث عمّن أثنى على المترجم له، فقد لا يذكر شيئاً من ذلك، على شهرته، ورفيع منزلته، وكثرة مادحيه^(٤)، وقد يوجز فيذكر واحداً ممن أثنى عليه^(٥)، وقد يسهب

(١) «أعلام التراث»، التراجم: (٥٣) ص ١٦٤، و(٤٣) ص ١٣٦، و(٧٢) ص ٢١٢.

(٢) «أعلام التراث»، الترجمة (٧٣) (٢١٥).

(٣) «أعلام التراث»، الترجمة (٥٢) (ص ١٦١). وقد تخرّج عليه كثيرون يقدمهم: الشيخ المحدث شبيب الأرنؤوط، والشيخ المحدث عبد القادر الأرنؤوط، والشيخ عبد الرزاق الحلبي، والشيخ أديب الكلاس، وأنجال الشيخ المترجم رَحِمَهُ اللهُ: منهم الشيخ الدكتور عبد اللطيف الفرفور، والشيخ الدكتور حسام الدين الفرفور.

(٤) «أعلام التراث»، الترجمة (٧٨) (ص ٢٢٨).

(٥) «أعلام التراث»، الترجمة (٥٩) (ص ١٨٢).

فيسرد أسماء كثيرة، معظمهم من ذوي المناصب والجاه^(١).

- ومن ذلك ما نراه من تفاوت أحياناً في حجم فقرات التراجم، فقد تطول الفقرة حتى تستغرق الترجمة كاملةً أو معظمها: حياة المُترجم له ودراسته ومؤلفاته ووفاته وأثرها في الآخرين، فتملاً صفحتين أو أكثر^(٢)، وبالمقابل نجد تراجم تقصر فيها الفقرات حتى تغدو سطراً أو دونه، فتتعدّد هذه الفقرات، وتتقطع أوصال الترجمة، ممّا ينتج عنه زيادة عدد الأسطر أو الفقرات^(٣).

- ومن ذلك عدمُ نسبته بعض المُترجم لهم إلى بلدانهم أو مدنهم كما هي عادته، فقد درج على نسبة المترجمين السوريين إلى مدنهم التي ولدوا فيها، وعلى نسبة غيرهم إلى بلدانهم^(٤)، إلا ثلاثة أعلام، لم ينصّ على نسبتهم عقب إيراده أسماءهم^(٥).

- ومن ذلك ما يراه القارئ أحياناً من التكرار في توثيق بعض كتب المؤلف وغيرها، فقد تكرر ثلاث مراتٍ توثيق كتابيه الصغيرين:

-
- (١) «أعلام التراث»، الترجمة (٨٠) (ص٢٣٦).
 - (٢) «أعلام التراث»، الترجمتان (١) (ص٢٣ - ٢٥)، و(٨٠) (ص٢٣٤ - ٢٣٦).
 - (٣) «أعلام التراث»، الترجمتان (٤٥) (ص١٤٢ - ١٤٣)، و(٧٢) (ص٢١٢ - ٢١٣).
 - (٤) ما عدا اثنين من المُترجمين، نسبهم إلى مدنهم، انظر: الترجمتين (٤٧) (ص١٤٧)، و(٣٩) (ص١٢٥).
 - (٥) «أعلام التراث»، التراجم (٢٣) (ص٨٢)، و(٦٠) (ص١٨٣)، و(٧٥) (ص٢٢٠).

«الكشكول الصغير»^(١)، و«عناقيد ثقافية»^(٢) وتكرّر مرتين كتابه الثالث «زهرات الياسمين»^(٣). كما تكرّر تنبيهه في الحاشية على منهجه في ترتيب المترجمين^(٤).

أخطاء أخرى دون ما تقدّم:

ثمّة أخطاء مختلفة، جلّها مردّه إلى الطباعة، وهي يسيرة الشأن، وقفت عليها في قراءة الكتاب، فرأيت مفيداً وضعها في آخر البحث، وهي:

- (ص ١٢٣): «.. فاختر للعلم..». والصواب: فاختر.
- (ص ١٢٤): «.. وقد صف فيه حياته». والصواب: وصف.
- (ص ١٣٦): «.. الألباني الأصل المقدوني الكوسوفاري اليوغسلافي». والصواب: الكوسوفي.
- (ص ١٨٤): «.. وربطته في أثناء ذلك صداقة حميمة أستاذنا العلامة..». والصواب: بأستاذنا.
- (ص ١٨٤): «.. رحمة الله». الصواب: رحمه الله.
- (ص ٢٠٥): «.. يحاكي فيما كتبه كبار القدماء من الأدباء والأئمة، وتواضع وعفة وحرص على الإتقان». وظاهر أن عجز العبارة

(١) «أعلام التراث» (ص ١٤، ١٤١، ٢٤١).

(٢) «أعلام التراث» (ص ١٤، ٨٩، ٢٤١).

(٣) «أعلام التراث» (ص ١٤، ٢٤٠).

(٤) «أعلام التراث» المقدمة (ص ١٥)، و«الفهرس» (ص ٢٤٥).

منقطع عن صدرها، والمعنى يقوم بتغيير يسير، نحو: مع تواضع.

- (ص ٢٤٩): «أحمد إسماعيلوفيتش البوسنة ١٦١».

والصواب: (١٦٤).

- (ص ٢٥١): «محمد صالح الفرفور سورية ١٦٤» والصواب:

(١٦١).

- (ص ٢٥٢): «محمد نصيف السعودية ١٢٨». والصواب:

(١٢٥).

- (ص ٩٤) قال في ترجمة كارل بروكلمان: «وصنع فهرسان

للمخطوطات العربية بمديتي برسلا وهامبورك». والصواب: وصنع

فهرسين. . وأحسب أن مردّ هذا الخطأ يعود إلى نقل العبارة

من «الأعلام» للمرحوم الزركلي دون مراعاة ما يقتضيه السياق الذي

وضعت فيه، وعبارة الأصل ثمة «ولبروكلمان تاريخ الشعوب

الإسلامية. . . وفهرسان لخزانتني برسلا وهامبورغ، يعرفان

بمخطوطاتهما العربية»^(١).

- (ص ٦٩): «.. وهو ما لم يكن يُأمل من مثله من كبار

الدارسين». والخطأ هنا في الرسم، والصواب: يُؤمل.

□ رابعاً: المقترحات:

ثمة جملة من المقترحات أضعها بين يدي المؤلف الكريم

(١) كتاب «الأعلام» للزركلي (٢١٢/٥).

إضافةً إلى جميع ما تقدّم من ملحوظات ومآخذ، وردت في المقدمة والتراجم والحواشي، أحسبها تفيد الكتاب في الطبقات القادمة، وتجعله أدنى إلى الإتقان والتجويد، يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ - عدم الاقتصار على تأريخ المولد والوفاة بالسنة، بل تقييده باليوم أو الليلة والشهر والسنة ما أمكن ذلك، وهذا إن بدا صعباً في تحديد المولد لبعده، فهو يسير في الوفاة لقرب العهد بها غالباً.

٢ - إغناء الكتاب بإضافة صورة صغيرة لكل مترجم له في زاوية رأس الصفحة، وبإضافة صورة لخطّه إن أمكن أيضاً.

٣ - حذف اسم البلد المثبت تحت اسم المترجم له، إذ لا فائدة منه، فهو منسوب إلى بلده عقب إيراد اسمه، وغالباً ما يتكرّر ذلك في الفقرة التالية لدى تأريخ ولادته وتفصيل حياته ودراسته^(١)، أقترح أن يُثبت في موضعه تاريخُ الولادة والوفاة بالهجري والميلادي كما صنع المرحوم الزركلي في «الأعلام». وهذا يناسب منهج المؤلف في ترتيب الأعلام على الأقدم وفاة، مما يسهّل على الباحث والمطالع الظفر سريعاً بطلبته بدل أن يقرأ الترجمة، ويستخرج وفاته منها.

٤ - إعادة النظر في قائمة الإهداء التي ضمت أربعة وثلاثين اسماً «أعلام التراث الأحياء» لحذف اسم من لبّي نداء ربه، وأصبح في عداد الراحلين، وكذلك لحذف من ليس من أعلام التراث

(١) «أعلام التراث»، الترجمة (٧) (ص ٢٠٠). ومثلها كثير من التراجم.

بأصنافهم الثلاثة: «المحققين والناشرين والمستشرقين» على حدّ ما رسمه المؤلّف في منهجه، وإن كان مشهوراً في اختصاصه، رفيعاً في منصبه، جليلاً في قدره.

ولا يفوتني في الختام أن أهنيء المؤلّف الكريم على إنجازهِ هذا الكتاب، وأرجو أن أرى طبعة الكتاب الثانية وغيرها من أعماله النافعة خلوّاً من الملاحظ المتقدّمة وأمثالها. وهي على كثرتها لا تقلل من شأن الكتاب، ولا من قدر مؤلّفه، بل ترقى بالكتاب، إن أخذ بها، إلى أن يدنو من الكمال، ولولا واجب النهوض بأمانة العلم، وكبير ثقتي بالكاتب، وعلمي أنه يرحّب بالنقد، ولا يرى بأساً به، بل يراه ضرورياً لتطوير نفسه وإتقان عمله، لما جسّمت نفسي عناء هذا البحث. آية ذلك تواضعه ورجاؤه وحضّه لأهل العلم في المقدّمة أن ينهضوا بمسؤولياتهم في قوله: «.. وإن غفلت وأخطأت فأنا معترف بوهمي وضعفي وتقصيري وقلة تحصيلي، والمأمول من أهل هذا الفن أن لا يبخلوا علي بملاحظاتهم وتوجيهاتهم السديدة للأخذ بها في طبعات الكتاب القادمة، فقديمًا قال كاتب العراق في عصره إبراهيم الصولي: المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل فيه من منشئه»^(١).

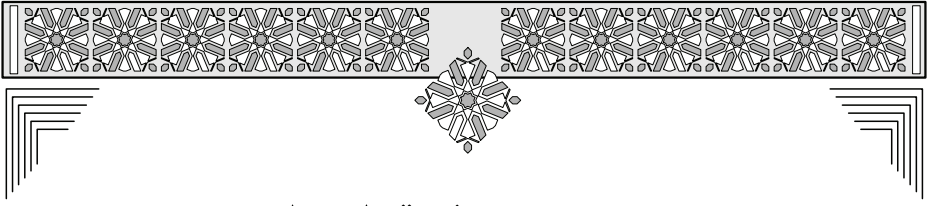


(١) «أعلام التراث» (ص ٢٠).

المراجع

- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. عاشر، ١٩٩٢م.
- أعلام التراث في العصر الحديث، تأليف محمود الأرنؤوط، مكتبة دار العروبة بالكويت ودار ابن العماد في بيروت، ط. أولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. سادسة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، د. محمد موفاكو، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٦٧)، آب/أغسطس ١٩٨٣م.
- حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني، جزءان، الدار السلفية، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، تحقيق فئة من الأساتذة، إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- مجلة عالم الكتب، المجلد (٢٢)، العددان (٥ و٦)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني، بقلم سمير بن محمد الزهيري، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ط. أولى، ١٤٢٠هـ.
- محمد ناصر الدين الألباني محدث العصر وناصر السنّة، تأليف إبراهيم محمد العلي، دار القلم، سلسلة «علماء ومفكرون معاصرون»، دمشق، ط. أولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- مسند أبي بكر الصديق، تصنيف أحمد بن علي المروزي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط. ثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- مقالات محمود محمد الطناحي، دار البشائر الإسلامية، ط. أولى، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.





٢ - ابن وحشية النبطي

وريادته في كشف رموز هيروغليفية

في كتابه

(شوق المُستَهام في معرفة رموز الأقالام)^(١)

غايةً هذا البحث بيانُ ريادة ابن وحشية في كشف بعض رموز اللغة المصرية القديمة الهيروغليفية قبل المستشرق الفرنسي شامبليون بأكثر من ألف عام، وذلك من خلال إيراد ترجمة موثقة له، ولشخصيته العلمية، ولآثاره التي خلفها، على كثرتها وتنوعها وفقدان كثير منها، وكذلك من خلال عقد دراسة موجزة لكتابه (شوق المُستَهام في معرفة رموز الأقالام) الذي تضمّن نحواً من تسعين قلماً من أقلام اللغات القديمة وأقلام التعمية التي لغز أو رمز بها الأقدمون بعض علومهم، اشتملت على بيان موضوعه، ونُسَخه، وسبب تأليفه، ومادته العلمية، ومنهجه في تصنيفه، وقيّمته العلمية.

(١) نُشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٩)، الجزء الرابع، (ص ٧٣٥ - ٧٦٤)، سنة (٢٠٠٥م).

□ أولاً: شخصيته العلمية:

هو أبو بكر أحمد بن علي بن قيس بن المختار^(١) المعروف بابن وحشية النبطي^(٢) والكلداني^(٣) والكسداني (النبطي)^(٤).

مجهول المولد والوفاة، وإن كان بعضهم قدّر وفاته أنها بعد سنة (٣١٨هـ) أو قريباً من سنة (٣٥٠هـ)، غير أن الراجح بقرائن عدّة

(١) ثمة خلاف بين المراجع في أسماء بعض أجداده العربية والنبطية ترتيباً وكتابةً. انظر: بيان ذلك في «الفهرست» (ص ٤٣٣ و ٥٠٤)، و«الفلاحة النبطية» (٣/١ و ٥)، و«تاريخ التراث العربي» (٧/٢٣٩)، و«معجم المطبوعات العربية والمعربة» (١/٢٨١) وغيرها.

(٢) نسبة إلى النبط، وهم قوم من العجم سكنوا العراق، ثم استعملت الكلمة في أخلاط الناس وعوامهم، ومنه كلمة نبطية أي: عامية، وشعر نبطي أي: عامي.

(٣) نسبة إلى الكلدانيين، وهم من الأقوام الذين كانت لهم دولة في بابل بالعراق قبل الميلاد، وبعضها امتد إلى شمال سورية.

(٤) مصادر ترجمته: «الفهرست» (ص ٤٣٣ و ٥٠٤ - ٥٠٥)، «هدية العارفين» (١/٥٥)، «إيضاح المكنون» (٤/٥٩)، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، القسم الثاني (٣ - ٤ ص ٧٢٨ - ٧٣١)، «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٧/١٠٧ - ١١٠)، «دائرة المعارف الإسلامية»، الترجمة العربية (١/٣٠٠ - ٣٠١)، «أعلام الحضارة العربية والإسلامية في العلوم الأساسية والتطبيقية» (١/٨٧ - ٩٧) «دائرة المعارف» للبهستاني (٤/١٣٢ - ١٣٥)، «الأعلام» (١/١٧٠ - ١٧١)، «معجم المؤلفين» (١/٢١٢) (١٥٥٨)، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (١/٢٨١)، علم الفلك: «تاريخه عند العرب في القرون الوسطى» (ص ١٩٦ - ٢١٠)، مقدمة تحقيق «الفلاحة النبطية» (١/٧ - ٨ و ٣ - ٩) وغيرها.

أنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. كان عالماً بالفلاحة والكيمياء والسموم والفلك والأقلام القديمة والسحر والحيل وغيرها. ولد في قُسين من نواحي الكوفة بالعراق. وقد وصفه ابن النديم بالساحر لعمله الطَّلَّسَمَات والصنعة، وترجم له في موضعين، أولهما: في تراجم أصحاب السحر والشعبذة والعزائم، وأخبر أنه كان له حظٌ من ذلك. وثانيهما: في تراجم أهل الصنعة (الكيمياء)، وعدَّ له فيهما ما يزيد على ثلاثين مصنفاً^(١).

إن ما عدّه له ابنُ النديم في الموضعين المشار إليهما، على أهميته واستقصائه، إذ كان أكثرَ مصادر ترجمته استيفاءً لآثاره فيما أعلم، لا يدلّ على حقيقة مجموع آثاره، بقدر ما يدلّ على ما انتهى علمه إلى ابن النديم، فقد بلغت جملة آثاره المؤلَّفة والمترجمة الواردة في مجموع المصادر والمراجع، فيما وقفت عليه، اثنين وخمسين كتاباً، على اختلاف أحجامها، وتنوع موضوعاتها، مع تعذّر الفصل في تحديد بعضها، وعلى تعدّد مسميات بعضها، مع اعتماد الأشهر أولاً متبوعاً بغيره، أو الإحالة في غيره عليه.

بيد أن بعض مَنْ ترجم له، أو درس بعض كتبه مثل (الفلاحة النبطية) من العرب والمستشرقين، شكَّكوا في صحّة نسبة قدرٍ منها إليه، وعدّوها مترجمةً أو منقولةً عن البابلية القديمة^(٢). لكن هذا

(١) «الفهرست» (ص ٤٣٣ و ٥٠٤ - ٥٠٥).

(٢) تفصيل ذلك موثقاً مع بيان اختلاف علماء المشرقيات في ذلك في «الموسوعة الإسلامية» الترجمة العربية (١/٣٠٠).

لم يفت على المتقدمين، فقد نبّه بعض مَنْ ترجم له منهم على قَدْرٍ منها^(١)، ولم ينكر ابنٌ وحشية نفسه ذلك، إذ نصّ في بعض كتبه على ترجمته أو نقله لبعض الكتب عن اللغة النبطية التي صنّفها قبل الإسلام أجداده الكلدانيون القدامى وعن غيرها من اللغات^(٢)، لذلك وجدنا بعض الباحثين^(٣) ينبّه على خطأ بعض الدراسات الحديثة في نسبة تصنيف مثل تلك الكتب إلى ابن وحشية، أو إلى تلميذه أحمد بن الحسين بن علي بن أحمد الزيات. وهذا ليس على إطلاقه؛ لأن بعض المصادر القديمة نسبتها إلى ابن وحشية، وعدّها من كتبه. وقد اتهمه بعض الباحثين من مستشرقين وغيرهم بالشعوبية، أو بسوء العقيدة، أو بالتزييف لبعض الأسماء أو الكتب، أو بانتحال بعض الآثار التي نقلها عن غير العربية، مستدلّين على ذلك بكلام له ورد في بعض كتبه^(٤).

- (١) مثل ابن النديم في «الفهرست» (ص ٤٣٣ و ٥٠٤ - ٥٠٥).
- (٢) مثل مقدمة «الفلاحة النبطية» (٨/١)، و«تاريخ التراث العربي» (١٠٨/٧)، وخاتمة «شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام» (ص ٢٠٥)، ط. دار الفكر.
- (٣) مثل د. فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٧/٢٤٠).
- (٤) لابن وحشية كلام صريح ومطوّل ورد في مقدمة كتابه «الفلاحة النبطية» (٥/١ - ٨) جلّه في حوار مع مَنْ وجد عنده كتب أسلافه الأقدمين من بقايا الكسدانيين، كتبت بالسريانية القديمة (الآرامية) صرّح فيها غير مرّة بأن غرضه من ترجمة ما اندرس من آثارهم إلى العربية، ونشرها بين الناس لينتفعوا بما فيها من علوم، إنما هو لإظهار محاسنهم، وبيان فضلهم على غيرهم، وتقدّمهم في تلك العلوم، وتعظيمهم في نفوس =

آثاره:

مضت الإشارة قريباً إلى تفاوت المصادر والمراجع في مقدار ما أوردته من كتب ابن وحشية المؤلِّفة والمنقولة عن النبطية وغيرها من اللغات القديمة التي كان يعرفها، ولما كانت مُصنِّفاته كثيرةً، وكان توثيقُ كلِّ منها بالإحالة على الكتب التي أوردته لا يحتمله البحث، وقد لا ينطوي على كبير فائدة، فضلاً على ما سيكون فيه من تكرار، إذ كان مجموع آثاره لا يخرج عمّا جاء في تلك المصادر والمراجع أو في بعضها، مما ورد في توثيق ترجمته وآثاره في صدر الحواشي، رأيت مفيداً أن أقتصر فيما يأتي من الحواشي على الإشارة إلى ما دعت إليه الضرورة في توثيق بعض المصنِّفات. وهذه آثاره مرتبةً على حروف الهجاء^(١):

- = الآخرين، لما في ذلك من الفخر بهم، والتنبيه على فضلهم، إذ كانت هذه العلوم غير جارية مجرى الدين والشريعة، ولا داخلية في الوصية والكتمان، فهو على مذهبهم في كتمان الدين واستعمال الشريعة. وأما سوء عقيدته فهو يرى أن كافة الناس في زمانه على فرط من الجهل، وأن الشرائع والأديان الظاهرة فيهم أدخلت عليهم من العياء والغفلة حتى صاروا كالبهائم أو شراً منها في بعض الأحوال!؟
- (١) انظر آثاره في: «الفهرست» (ص ٤٣٣ و ٥٠٤ - ٥٠٥)، «هدية العارفين» (٥٥/١)، «إيضاح المكنون» (٥٩/٤)، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، القسم الثاني (٣ - ٤ ص ٧٢٨ - ٧٣١)، «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١٠٧/٧ - ١١٠)، «دائرة المعارف الإسلامية» (٣/ ٩٦٣ - ٩٦٥)، ط. لندن، والترجمة العربية (١/ ٣٠٠ - ٣٠١)، «أعلام الحضارة العربية والإسلامية في العلوم الأساسية والتطبيقية» (١/ ٨٧ - ٩٧)، «دائرة المعارف» للبيستاني (٤/ ١٣٢ - ١٣٥)، «الأعلام» (١/ ١٧٠ - ١٧١)، =

١ - (الأدوار)، أو (الأدوار الكبير) على مذهب النبط: ويتألف من تسع مقالات، ترجمه ابن وحشية عن اللغة النبطية^(١).

- (الأسرار) = (طرد الشياطين).

٢ - (أسرار الشمس والقمر)، أو (التعفين)، أو (التعفينات): وهو من الكتب التي نقلها ابن وحشية.

٣ - (أسرار عطارذ): استشهد به أبو مسلمة المجريطي في كتابه (غاية الحكيم) فقد ذكر ابن وحشية في كتابه (أسرار الفلك)

= «معجم المؤلفين» (٢١٢/١) (١٥٥٨)، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢٨١/١)، «علم الفلك: تاريخه عند العرب في القرون الوسطى» (ص ١٩٦ - ٢١٠)، «مقدمة تحقيق الفلاحة النبطية» (١/م ٧ - ٨ و ٣ - ٩)، «دراسة ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب» (ص ٣٦ - ٣٧)، «مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق»: (م ٣، ج ٢، ص ٣٦٥، و: (م ٥، ج ١، ص ٥٥)، و: (م ٧ ج ١٠ ص ١٠٤ و ٤٤٨)، و: (م ١١، ج ٩ ص ١٩٣ و ١٩٦)، و: (ج ١٠، ص ٦٨٤)، و: (م ١٧، ج ١، ص ٦٣)، و: (م ٢١، ج ١٠، ص ٤٦٤)، و: (م ٢٧، ج ٣، ص ٣٧٢)، و: (م ٣٤، ج ٤، ص ٥٦٧)، و: (م ٣٥، ج ٤، ص ٥٣٥)، و: (م ٣٨، ج ١، ص ١). «تاريخ العرب والشعوب الإسلامية» (٢٥٩/١)، «فهرس مخطوطات الظاهرية في العلوم والفنون المختلفة عند العرب» (ص ٤٢١ - ٤٢٣)، «موسوعة العلوم الإسلامية والعلماء المسلمين» (١/١٨٢)، «صبح الأعشى» (١/٤٧٥ - ٤٧٦) وغيرها.

(١) انظر كلام ابن وحشية في: مقدمة «الفلاحة النبطية» (٨/١)، ونحوه ما ورد في «تاريخ التراث العربي» (١٠٨/٧) حاشية (١). وسيرد النص قريباً.

تلميذَه ابن الزيات بأنه وعده أن يصنّف كتاباً في (أسرار عطارد)، وأنه بعد فراغه من الترجمة سيُفي بوعده، ونبّهه على أهميته، وضرورة الحرص عليه^(١).

٤ - (أسرار الفلك في أحكام النجوم)، أو (ذواناي): نصّ ابنٌ وحشية في مقدمة (الفلاحة النبطية) أنه أول كتاب ترجمه من اللغة النبطية، وأنه كتاب ضخم في نحو ألفي ورقة أو ألف وخمسمئة ورقة، مما اضطره إلى الاقتصار على ترجمة صدرٍ منه مع كتب أخرى^(٢)، ويستفاد مما أورده ثمّة أن (ذواناي) هو الاسم الحقيقي لهرمس الثاني، ويعني منقذ الإنسانية، وهو ما يطلق عليه المصريون وأهل الشام هرمس البابلي.

(١) انظر: «تاريخ التراث العربي» (٢٤٠/٧) حاشية (١)، ولفظه ثمّة: «وقد كنت وعدتك يا بني أبا طالب أني أملي عليك كتاباً أسميه بسرائر عطارد [كذا] أنا أفعل ذلك بعد فراغي من إملاء هذا الكتاب الذي هو أسرار الفلك لِدواناي، فاحتفظ بكتاب أسرار عطارد وعجائبه أكثر من احتفاظك بكلّ ما يحتفظ به...».

(٢) مقدمة «الفلاحة النبطية» (٨/١). وبنحوه ما جاء في «تاريخ التراث العربي» (١٠٨/٧)، ولفظه في الأول: «أول كتاب نقلته إلى العربية كتاب ذواناي البابلي في أسرار الفلك والأحكام على الحوادث من حركات النجوم، وهو كتاب عظيم المحلّ والقدر نفيس، ولم يستو لي نقله كلّ، بل نقلت منه صدرًا [كذا في الأصل]؛ لأنني وجدته في نحو ألفي ورقة فعجزت - والله - يابني عن استتمام نقله لطوله فقط، لا لغير ذلك، ونقلت معه كتابهم في الأدوار، وهو (الأدوار الكبير)، ونقلت هذا الكتاب مع غيره بعد عدّة كتب، أعني بهذا الكتاب، كتاب (الفلاحة) ونقلته كلّ على تمامه وكماله».

- ٥ - (أسرار الكواكب).
- ٦ - (الأسماء).
- ٧ - (الإشارة): في السحر.
- ٨ - (الأصول الصغير): في الصنعة الشريفة (الكيمياء).
- ٩ - (الأصول الكبير)، أو (أصول الحكمة): في الصنعة أيضاً، عن حجر الحكماء. ومنه نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع رقمه (٩٧٦٩)^(١).
- ١٠ - (الأصنام).

١١ - (أفلاح الكرم والنخل): ذكره ابن وحشية في نهاية كتابه (شوق المستهام) ونصّ على أنه كان عنده بالشام مع كتاب (علل المياه) وأنه ترجمه من لسان الأكراد، من أصل ثلاثين كتاباً رآها في بغداد في ناووس، وذلك في تعقيبه على قلم قديم عجيب، فيه حروف زائدة عن القواعد الحرفية، نسب إلى الأكراد أنهم ادّعوا أن بينوشاد وماسي السوراتي كتبا فيه جميع علومهما وفنونهما^(٢).

١٢ - (الأقلام التي يكتب بها كتب الصنعة والسحر): ذكره ابن النديم بعد الكتاب الذي يحتوي على عشرين كتاباً مصدراً بقوله: «وعلى الولاء نسخة الأقلام التي يكتب بها كتب الصنعة والسحر» ونصّ على أن ابن وحشية ذكرها، وأنه قرأها بخطه، وأنه قرأ نسخة

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في «العلوم والفنون المختلفة عند العرب» (ص ٣٢١ - ٣٢٣).

(٢) كتابه: «شوق المستهام»، ط. دار الفكر، (ص ٢٠٥).

هذه الأقلام بعينها في جملة أجزاء بخط أبي الحسن بن الكوفي، فيها تعليقات مختلفة وقعت لأبي الحسن بن التنج من كتب بني الفرات، وأن هذا من أظرف ما رآه بخط ابن الكوفي بعد كتاب (مساوي العوام) لأبي العنيس الصيمري، ثم يعدد بعض حروف الأقلام التي تُصاب بها العلوم القديمة في البرابي مثل حروف العنث، وحروف المسند، وحروف الفايطوس. ونص على أن هذه الخطوط ربما وقعت في كتب العلوم التي ذكرها في الصنعة والسحر والعزائم باللغة التي يحدثها أهل العلم فلا تُفهم^(١).

١٣ - (بالينوس الحكيم).

(التعفين) = (أسرار الشمس والقمر).

١٤ - (حنا طوئي أماعي الكسداني): اختلفت المراجع في كتابة اسم هذا الكتاب لِعجمته، وقد نقله ابن وحشية، وهو في النوع الثاني من الطَّلَّسَمَات. وسترده قريباً كتب أخرى له في هذا العلم. والطلَّسَمَات نوع من السحر، يبحث عن كيفية تركيب القوى السماوية الفعالة مع القوى الأرضية المنفعلة في الأزمنة المناسبة للفعل والتأثير المقصود، والطلَّسَم في الأصل: العقد الذي لا ينحل.

- (الحكمة في الكيمياء) = (كنز الأسرار)، أو (كنز الحكمة).

١٥ - (الحياة والموت في علاج الأمراض): وهو مُترجم عن كتاب لراهط بن سموطان الكسداني.

(١) «الفهرست» (ص ٥٠٤ - ٥٠٥).

١٦ - (خواصّ النبات والأحجار المعدنية): كتاب لدوشام الكاهن، ذكره ابن وحشية في كتابه (شوق المستهام) في صور الأشكال المعدنية التي اصطلح عليها الهرامسة الإشراقية والمشائية، ونصّ على أن دوشام الكاهن ذكرها في كتابه الذي وضعه في خواصّ النبات والأحجار المعدنية، وأنه جعله خاصاً مكتوباً بهذا القلم، وحضّ على معرفته وكتمه؛ لأنه من الأسرار المخزونة في صور الأشكال المعدنية^(١). وعلى الرغم من أن ابن وحشية لم يصرّح بنقله للكتاب، فإنّ حديثه الدقيق عنه، وحضّه على معرفته وكتمه، ونقله عنه صور الأشكال المعدنية، يجعل ذلك وغيره من الممكن أن يكون الكتاب ممّا ترجمه ونسي الإشارة إليه، أو أشار إليه في كتاب لم يصلنا، إذ لم يصرّح بجميع الكتب التي نقلها من اللغات الأخرى، وكذلك لم يَسْتَوْفِ أيُّ من المصادر إيراداً جميع آثاره.

- (ذواناي) = (أسرار الفلك في أحكام النجوم).

١٧ - (رسالة في الصناعة) أو (الصباغة الكيماوية).

١٨ - (الرُقَى والتعاويد).

١٩ - (الرياسة في علم الفراسة).

٢٠ - (السحر الصغير).

٢١ - (السحر الكبير).

٢٢ - (سِدْرَةُ الْمُنتَهَى): عدّه المستشرق جوزيف همّر في مقدّمة

(١) «شوق المستهام» (ص ١٨٨)، ط. دار الفكر.

تحقيقه لـ(شوق المستهام) مترجماً عن النبطية. ووصفه بروكلمان بأنه حديث مع المغربي القمري عن مسائل تتعلق بالدين وفلسفة الطبيعة^(١) ونصّ إسماعيل باشا على أنه في الكيمياء^(٢).

٢٣ - (سحر النبط).

٢٤ - (السموم)، أو (السموم والترياقات): ترجمه إلى الإنكليزية م. ليفي M.levy بعنوان (علم السموم عند العرب في القرون الوسطى) ونشرته الجمعية الفلسفية الأمريكية^(٣).

٢٥ - (شمس الشمس وقمر الأقمار في كشف رموز الهرامسة وما لهم من الخفايا والأسرار): نصّ ابن وحشية على ترجمته من لسان قومه، وأحال عليه للاطلاع على أسرار الهرامسة^(٤).

٢٦ - (الشواهد في معرفة الحجر الواحد): لم ترد في تسميته عند بروكلمان كلمة (معرفة) وأحال على نسخة أخرى باسم (كتاب الهياكل والتماثيل)^(٥) مع أن غيره أورد الكتابين معاً.

٢٧ - (شوق المُستَهام في معرفة رموز الأقلام): وهو موضوع البحث وبيت القصيد. سيرد الحديث عنه مفصلاً.

(١) «تاريخ الأدب العربي»، القسم الثاني (٣ - ٤ ص ٧٣١).

(٢) «هدية العارفين» (٥٥/١).

(٣) «أعلام الحضارة العربية الإسلامية» (٩٣/١)، ومقدمة تحقيق «الفلاحة النبطية» (٧/١ م).

(٤) «شوق المستهام» (ص ١٧٨)، ط. دار الفكر.

(٥) «تاريخ الأدب العربي»، القسم الثاني (٣ - ٤، ص ٧٣١).

٢٨ - (الطبيعة).

٢٩ - (طبّقانا)، أو (طابّقانا): وهو في الطَّلَّسَمَات، ترجمه ابن وحشية بعنوان (كتاب طبّقاني) وأصل الكلمة غير معروف، بيد أنه يُستفاد من حاشية لأبي مسلمة المجريطي الذي انتفع من الكتاب في مُصَنَّفه (غاية الحكيم) أنها تعني بالضرورة فعل صور الكواكب على الكون والفساد الأرضيين^(١).

٣٠ - (طرد الشياطين)، أو (الأسرار).

٣١ - (الطَّلَّسَمَات).

٣٢ - (علل المياه وكيفية استخراجها واستنباطها من الأراضي المجهولة الأصل): مضت الإشارة إلى أن ابن وحشية ذكره مع كتاب (أفلاح الكرم والنخل) وأنهما كانا عنده في الشام، وأنه ترجمهما من لسان الأكراد، وهما من أصل ثلاثين كتاباً رآها في ناووس في بغداد^(٢).

٣٣ - (غاية الأمل في التصريف والمعاناة).

٣٤ - (الفلاحة).

- (الفلاحة الصغير): ذكره بعضهم^(٣) ولعله كتاب (الفلاحة)

المتقدّم.

- (الفلاحة الكبير): ذكره بعضهم، ولعله كتاب (الفلاحة

النبطية) الآتي.

(١) «تاريخ التراث العربي» (٧/١١٠).

(٢) «شوق المستهام» (ص ٢٠٥)، ط. دار الفكر.

(٣) «الفهرست» (١/٦٢٨)، و«هدية العارفين» (١/٥٥).

٣٥ - (الفلاحة النبطية): وهو كتاب مشهور، ذاع صيته، وضخم حجمه، وتعددت نسخته، وكثر اختلافهم في تحديد مؤلف الأصل، وفي زمنه. له طبعة مشهورة حققها الدكتور توفيق فهد، صدرت عن المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق (١٩٨٨م). ويتضمن شرحاً لأساليب ونظريات الزراعة عند البابليين والآشوريين والمسلمين.

أما مؤلف الأصل فقد أرجعه أرنست رينان إلى توتامي الكوكاني خلال القرن الميلادي الأول. وأرجعه شورلستون في دراسته للكتاب سنة (١٨٥٩م) إلى القرن الثاني قبل الميلاد. وقد نصّ ابن وحشية على أنه نقله من لسان الكسدانيين، وهي اللغة السريانية القديمة (الآرامية) إلى العربية سنة (٢٩١هـ)؛ أي: زمن الخليفة المكتفي العباسي (ت ٢٩٥هـ)^(١)، وأنه أملاه على تلميذه أبي طالب علي بن محمد الزيات عام (٣١٨هـ/٩٣٠م)، وأنه وصّاه ألا يمنع أحداً يلتمسه، مع وصيته له بكتمان أشياء أحر غيره، وأنه وجد الأصل منسوباً إلى ثلاثة من الحكماء الكسدانيين، فقد ابتدأه ضغريث، ثم أضاف إليه بينوشار، ثم تمّمه قوثامي، وأن بين هؤلاء الثلاثة آماداً متطاولة، تبلغ آلاف السنين.

وثمة رواية أخرى ذهب إليها نولدكه^(٢)، تشير إلى أن الكتاب لتلميذه السابق الزيات نقله إلى العربية في السنة المذكورة آنفاً. وقد

(١) وهو الخليفة السابع عشر من خلفاء بني العباس، دامت خلافته ست سنوات (٢٨٩هـ/٩٠١م - ٢٩٥هـ/٩٠٧م).

(٢) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، القسم الثاني (٣ - ٤ ص ٧٢٩).

سلف قريباً بياناً غرضه من ترجمة هذا الكتاب وغيره من علوم أسلافه الأنباط.

هذا وقد اهتمَّ المتقدِّمون بالكتاب لشهرته وكبير أهميته في بابهِ، فاختره بعضهم، ووضع عليه آخرون تقييدات^(١).

٣٦ - (الفوائد العشرون): وهو في الكيمياء.

٣٧ - (في صور درج الفلك وما تدلُّ عليه من أحوال المولودين): وأصله لتنكلوشا البابلي القوقاني. وثمة شكٌّ في صحَّة نسبة الكتاب إلى مؤلِّف الأصل، وفي الاسم المنسوب إليه، فقد ذكر بروكلمان أن هذا الكتاب من تزيف تلميذ ابن وحشية أحمد بن الحسين الزيات^(٢). وانتهى إلى مثل ذلك الإيطالي كارلو نلِّينو في محاضراته التي ألقاها في الجامعة المصرية عن تاريخ علم الفلك عند العرب، وذلك بعد أن حكى اختلاف علماء المشرقيات في (تنكلوش/تنكلوشا). فقد صدَّق خولسن ما ذكره ابن وحشية من أن تنكلوشا أحد حكماء البابليين الأوائل، وأنكره كتشمند (جتشمند) متهماً ابنَ وحشية بوفرة الكذب، وجاء بعده ستينشنيدر فزعم أن

(١) توثيقها مفصَّلة في مقدمة تحقيق الكتاب (١/م ٧ - ٨)، و«أعلام الحضارة العربية الإسلامية» (١/٨٩ - ٩١)، و«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، القسم الثاني (٣ - ٤، ص ٧٢٩ - ٧٣٠). وانظر حول «الفلاحة النبطية» مقال (ابن وحشية وكتابه في الفلاحة وهو من أقدم الكتب في العربية) د. عبد الحلیم منتصر، مجلة العربي، ع (٢٠٠)، (ص ١٨ - ١٩)، ومقال «كتب الفلاحة العربية وألفاظها المولدة» الأمير مصطفى الشهابي، مجلة المجمع، (م ٣٥، ج ٤، ص ٥٢٩ - ٥٤٠).

(٢) «تاريخ الأدب العربي»، القسم الثاني (٣ - ٤، ص ٧٣٠).

تنكلوشا اسم اخترعه ابنٌ وحشية، وأن كتاب توكرس الحقيقي نقل من اليونانية^(١).

٣٨ - (في معرفة الأحجار) أو (الحجر).

٣٩ - (القرابين).

٤٠ - (كشف الرموز وإشارات الحكماء إلى الحجر الأعظم): وهو في الصنعة.

٤١ - (كنز الأسرار)، أو (الحكمة في الكيمياء)، أو (كنز الحكمة): سمّاه بروكلمان (كنز الحكمة) أو (نواميس الحكيم) وأورد (كنز الأسرار) مسبقاً بعلامتي =؟ مما يشعر بأنه شكك في كونهما كتابين أو كتاباً واحداً^(٢).

- (كنز الحكمة) = (كنز الأسرار).

٤٢ - (ما يتصرّف من علوم الرياضيات).

٤٣ - (المدرجة في الكيمياء).

٤٤ - (مذاهب الكلدانيين في الأصنام).

٤٥ - (المذاكرات في الصنعة).

٤٦ - (مطالع الأنوار في الحكمة): ذكر بروكلمان أن الإسماعيلية استعملوا هذا الكتاب كثيراً، وأن حسين بن نوح أفاد منه

(١) «علم الفلك: تاريخه عند العرب في القرون الوسطى» (ص ١٩٦ - ١٩٩).

(٢) «تاريخ الأدب العربي»، القسم الثاني (٣ - ٤، ص ٧٣١).

في كتاب «الأزهار»^(١).

٤٧ - (مفاوضات)، أو (مفاوضة ابن وحشية مع أبي جعفر الأموي وسلامة بن سليمان الإخميمي في الصنعة والسحر).

٤٨ - (مفتاح الراحة لأهل الفلاحة): ذكره أحد الباحثين في مقال له^(٢)، ولم أجد غيره ذكره فيما رجعت إليه من المصادر والمراجع.

٤٩ - (مناظرات ابن وحشية مع عثمان بن سويد الإخميمي في الصنعة): مترجم إلى العربية.

٥٠ - (نزهة الأحداق في ترتيب الأوفاق).

- (نواميس الحكيم) = (كنز الأسرار).

٥١ - (الهيكل والتمثيل): تقدّمت الإشارة إلى إيراد بروكلمان له في (الشواهد في معرفة الحجر الواحد) وإلى أن غيره أثبت الكتابين منفصلين معاً، وهو ما سوّغ إفراده هنا.

٥٢ - (الواضح في ترتيب العمل الواضح).

ما سبق هو مجموع ما أوردته المصادر والمراجع من كتب منسوبة لابن وحشية تأليفاً أو ترجمةً، بغضّ النظر عن تشكيك

(١) «تاريخ الأدب العربي»، القسم الثاني (٣ - ٤، ص ٧٣١).

(٢) ورد الكتاب في مقال للمهندس الزراعي وصفي زكريا حول كتاب «الأشجار والأنجم المثمرة» لمصطفى الشهابي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٥)، الجزء (١)، (ص ٥٥).

بعضهم في تأليفه أو ترجمته لها عن اللغات القديمة، أو صحّة نسبتها إلى المؤلف الأصلي إن كانت مترجمة. على أنني لم أجد أحداً من الأقدمين أو المُحدّثين من أوردتها جميعاً أو استوفأها، وقد مضت الإشارة إلى أن ابن النديم زاد ما أورده منها على ثلاثين كتاباً، ومع ذلك لا يبعد أن تكون له كتبٌ أخرى، لم تسعفنا المصادرُ المتاحة بمعرفتها، قد تكشف عنها قادماتُ الأيام وجهودُ الباحثين.



□ ثانياً: كتابه «شوق المُستَهام في معرفة رموز الأَقلام»^(١):

١ - موضوعه:

يُعدُّ كتابُ ابن وحشية (شوق المستهَام) أشهرَ ما انتهى إلينا من كتب الأَقلام وأقدمها.

ولا يخفى ما لدراسة الأَقلام من أهمية بالغة في مجالات عِدَّة

(١) تحقيق هذا الكتاب ودراسته دراسة علمية مفصّلة ستكون موضوع الجزء الثالث من كتابنا «علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب» تحقيق ودراسة: د. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان. وقد صدر ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول في سنة (١٩٨٧م)، والثاني سنة (١٩٩٧م)، وتفضّل أستاذنا الدكتور شاكر الفحام رئيس المجمع بالتقديم للجزأين المتقدمين، والجزء الثالث قيد الإنجاز. وتقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية بإصدار ترجمة بالإنكليزية للجزأين الأول والثاني، وإصدارها في سلسلة علمية تتكون من تسعة أجزاء، يستقلّ كلٌّ منها بترجمة تحقيق إحدى المخطوطات ودراستها. صدر منها ثلاثة أجزاء، الأول بعنوان «رسالة الكندي في استخراج المعنى» ليعقوب بن إسحاق الكندي (٢٠٠٣م)، والثاني «رسالة المؤلّف للملك الأشرف في حلّ التراجم» لعلّي بن عدلان (٢٠٠٣م)، والثالث «مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز» لعلّي بن الدرّيهَم (٢٠٠٤م). والثلاثة بتحقيق ودراسة كلّ من: د. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان، وترجمة الأستاذ سعيد الأسعد، ومراجعة كلّ من: د. محمد بن إبراهيم السويّل، ود. إبراهيم بن عبد الرحمن القاضي والأستاذ مروان البواب. وأمّا باقي الأجزاء التسعة فتصدر تباعاً إن شاء الله.

مثل: الكشف عن اللغات البائدة، ودراسة تاريخ اللغات، والآثار، والترجمة، والتاريخ، وغيرها.

ومن المعلوم أن هذه الأقلام إمّا أن تكون أقلاماً للغات طبيعية، وهي رموز تصور اللغة المحكية مكتوبةً، كرموز الفينيقية والعربية والسريانية والعبرية والفهلوية والهيروغليفية وغيرها، وإمّا أن تكون أقلاماً للتعمية، كأقلام الحكماء والفلاسفة وذوي الصنعة (الكيمياء) والعلوم الخفية، وغيرهم من العلماء الذين رمزوا بها علومهم أو بعضها لدواعٍ عديدة معروفة.

بدأت الحاجة واضحة لقيام الدواوين بغية الكتابة والتراسل فيما بين أطراف الدولة منذ قيام الخلافة الإسلامية، ثم بدأت الترجمة إلى العربية من اللغات السائدة والبائدة في دار الخلافة آنذاك مثل اليونانية والسريانية في بلاد الشام، والفهلوية الفارسية في العراق وإيران، واللغات الهندية المختلفة في الهند، والقبطية في مصر، والبربرية في شمال أفريقيا وغيرها.

وكان بعض ما كتب في هذه اللغات مكتوباً بحروف معمّاة أو برموز بدل حروف اللغة، مما يعرفه الخاصة، وهذا ما سمي بالأقلام.

وتجدر الإشارة إلى أن العلماء العرب المسلمين قاموا بدراسات مهمّة للغات السائدة في عصرهم، وللغات القديمة التي اطلعوا عليها، فتحدّثوا عن مختلف نظم الكتابة اليونانية والسريانية والمصرية القديمة (الهيروغليفية) والهندية والفارسية وغيرها. وكان

مما دعا إلى نشأة علوم الكتابة ودراسة الأقلام لديهم: تعريب الدواوين، وازدهار حركة تعريب العلوم، وانتشار الكتابة والقراءة بسبب حض الإسلام عليهما، وتشجيع الخلفاء وغيرهم من أولي الأمر والأعيان للعلماء والمتعلمين والمؤلفين. كما درس العلماء العرب أقلام التعمية، ووضعوا مصنّفات فيها، وكان مما ساعد في ذلك:

أ - وجودُ نصوص معمّاة في الكتب المنقولة من اللغات الأخرى إبان حركة الترجمة إلى العربية، وعلى نحو خاصّ كتب الحكمة والصنعة والفلك والروحانيات وغيرها، مما اقتضى حلّ رموز تلك الأقلام.

ب - الحاجةُ إلى فهم المكتوب على المواقع الأثرية كالبرابي والأهرامات والنواويس والكنوز والخفايا والدفائن وغيرها، ومعلوم أن بعضها كان مكتوباً بقلم معمّي.

٢ - نُسَخُه:

تحتفظ عدّة مكتبات تتوزعها بعضُ الدول بنسخ مخطوطة من كتاب (شوق المستهام) منها:

- نسخة المكتبة الوطنية في باريس برقم (٦٨٠٥/١٣١).

- نسخة المكتبة الوطنية في النمسا برقم (٦٨).

- نسخة مكتبة عالي سبسهاالار في إيران. نشرها مصوّرة عن الأصل الأستاذ إياد الطباع ملحقاً بكتابه (منهج تحقيق المخطوطات) وأثبت تحت عنوانه «ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز

الأقلام»^(١). ولم يذكر رقمها فيها، وقد صدرها بفهرسٍ للفصول والأبواب في ست صفحات (١١٩ - ١٢٤) شاب آخره بعضُ الاضطراب والخطأ (ص ١٢٤). وأتبعه بمقدمة للمعني بالكتاب في ست صفحات، تحدث فيها باختصار عن الكتاب والنسخة المصوّرة التي شغلت من صفحات الكتاب ما بين (ص ١٣١ - ٢٠٥).

- طبعة المستشرق النمساوي جوزيف همّر التي صدرت في لندن (١٨٠٦م). وهي تعدّ أقدم طبعة للكتاب، تضمنت النصّ العربي لمخطوط (شوق المستهام) في (١٣٦ ص)، وترجمته إلى الإنكليزية في (٥٤ ص). وقدّم لها بدراسة لابن وحشية ومصنفاته وكتابه (شوق المستهام) وقيّمته العلمية والأدبية، وأثره فيمن بعده، والأبجديات القديمة والأقلام البائدة، جاءت في (ص ٢٠). وقد نصّ المستشرق همّر في مقدمته للطبعة على أنه وجد نسخة الأصل المعتمدة في القاهرة، وأنها سلّمت من أيدي الفرنسيين الذين اشتهروا بجمع الكتب الشرقية والمخطوطات القيمة، وذلك خلال حملتهم المشهورة على مصر، وتحتفظ بأصل هذه النسخة مكتبة المتحف البريطاني تحت رقم (440.H.173)^(٢). ولا يخفى أن هذه الطبعة عزيزة نادرة الوجود لقدمها وأهميتها، إذ لا تكاد تقع على نسخة مطبوعة منها إلا

(١) صدر الكتاب عن دار الفكر بدمشق، ط. أولى (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

(٢) نصّ على ذلك د. موفق عبد القادر في كتابه «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» (ص ١٠)، ونقله عنه المحقق الأستاذ إياد الطباع في كتابه «منهج تحقيق المخطوطات» (ص ١٢٦)، وإن كان المستشرق جوزيف همّر لم يذكر ذلك.

في قليل من المكتبات العريقة، منها نسخة في مكتبة المتحف الوطني بدمشق (دار الآثار العربية).

- ثَمَّة نُسَخُ أُخْرَى فِي مَكْتَبَاتٍ عَامَّةٍ أَوْ خَاصَّةٍ، مِنْهَا وَاحِدَةٌ لَدَى الْأَسْتَاذِ عَدْنَانَ جَوْهَرَجِيِّ بَدْمَشَقٍ.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع النسخ المتقدمة تُعدُّ متأخرة، فقد نقلت عن نسخة، كُتِبَتْ سَنَةَ (١١٦٦هـ) أَوْ (١١٦٥هـ)، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ عَنْ نَسْخَةٍ كُتِبَتْ سَنَةَ (٤١٣هـ)، وَهَذِهِ مَنْقُولَةٌ عَنْ نَسْخَةٍ أَصْلُ ابْنِ وَحْشِيَةِ الْمَكْتُوبَةِ سَنَةَ (٢٤١هـ).

٣ - سبب تأليفه:

قَدَّمَ ابْنُ وَحْشِيَةِ لِكِتَابِهِ (شَوْقُ الْمَسْتَهَامِ) بِمَقْدَمَةٍ مَوْجُزَةٍ نَصَّ فِيهَا عَلَى السَّبَبِ الَّذِي دَعَاهُ لِتَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ، وَعَلَى الْغَايَةِ الَّتِي رَمَى إِلَيْهَا مِنْ وَضْعِهِ، وَعَلَى مَنْهَجِهِ الَّذِي سَلَكَ فِي إِعْدَادِهِ، فَقَدْ أَلْفَهُ نَزُولاً عِنْدَ رَغْبَةٍ مَنْ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُ، وَتَغْيَاً مِنْهُ انْتِفَاعُ الطَّالِبِينَ وَالرَّاعِبِينَ بِالْعُلُومِ الْحَكْمِيَّةِ وَالْأَسْرَارِ الرَّبَانِيَّةِ، وَالتَّزَمَ إِثْبَاتَ كُلِّ قَلَمٍ بِقَدِيمِ رَسْمِهِ، وَمَشْهُورِ اسْمِهِ، وَذَكَرَ تَحْتَهُ مَا يُقَابِلُهُ بِالْعَرَبِيَّةِ بِالْحُمْرَةِ تَمِيِزاً لَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى أَبْوَابٍ، وَخَتَمَ مَقْدَمَتَهُ بِالنَّصِّ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ الْكِتَابِ. وَلَفْظُهُ فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ: «... وَبَعْدَ، فَإِنَّهُ لَمَّا سَأَلَنِي مَنْ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُ أَنْ أَجْمَعَ لَهُ أَصُولَ الْأَقْلَامِ الَّتِي تَدَاوَلَتْهَا الْأُمَمُ الْمَاضِيَّةُ مِنَ الْفُضَلَاءِ وَالْحُكَمَاءِ السَّالِفِينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ الْعَارِفِينَ، فِيمَا رَمَزُوا بِهَا كِتَبَهُمْ وَعُلُومَهُمْ، لِيَنْتَفِعَ بِهَا الطَّالِبُونَ وَالرَّاعِبُونَ لِلْعُلُومِ الْحَكْمِيَّةِ وَالْأَسْرَارِ الرَّبَانِيَّةِ ذَاكِرًا الْقَلَمَ بِرَسْمِهِ الْقَدِيمِ وَاسْمِهِ

المشهور، وشرح حروفه، وسمّيته (شوق المستهام في معرفة رموز الأعلام)^(١).

٤ - مادته العلمية:

مضت الإشارة إلى أن كتاب ابن وحشية (شوق المستهام) تضمّن نحواً من (٩٠) قلماً، وهي في إحصائي (٨٩) قلماً برسومها وصورها وما يقابلها في اللسان العربي إن كان، وجميعها من الأعلام القديمة التي استعملتها الأمم الماضية، أو ممّن غبر من الحكماء والفلاسفة والملوك وغيرهم، جُلّها من الأعلام التي لغزوا أو رمزوا بها كثيراً من علومهم وفنونهم في الحكمة والعقائد والطب والفلك والكيمياء والعلوم الخفية مثل: السحر والطلّسمات والحيل والأوقاف والسيمياء والنيرنجات والقلفطريات وغيرها، وما وضعوه أو صنعوه من كنوز وبرابٍ ونواويس ودفائن وتراكيب وأخلاق وترياقات وغيرها.

وقد جاء الكتابُ في مقدمة موجزة وثمانية أبواب، اشتمل كلّ منها على فصول تقلّ وتكثر وفقّ موضوع الباب الذي يتّظّمها:

فقد حوى البابُ الأول ثلاثة فصول، جاءت موزّعةً على ثلاثة أقلام، هي: الكوفي السوري، والمغربي الأندلسي، والهندي بأنواعه الثلاثة.

وتضمن البابُ الثاني سبعة فصول، انفرد كلّ منها بأحد الأعلام

(١) «شوق المستهام» (ص ١٣٢)، ط. دار الفكر.

السبعة المشهورة: السرياني، والنبطي القديم، والعبراني، والبرباوي، والقمّي، والمسند، وقلم الحكماء.

وأما البابُ الثالث فقد جعله لأقلام الحكماء السبعة المشهورين. فجاء في سبعة فصول، استقلّ كلّ منها بقلم حكيم منهم، وهم: هرمس، وأقليمون، وأفلاطون، وفيثاغورث، وأسقليبوس، وسقراط، وأرسطوس.

وأفرد الباب الرابع لأقلام الحكماء التي ظهرت بعد السبعة المتقدمة مقرونةً بأسماء واضعيها من الحكماء المتقدمين المشهورين بالمعارف والعلوم، وقد جاء هذا الباب كبيراً في (٢٤) فصلاً، توزّعت على أربعة وعشرين قلماً، هي أقلام: بليناس، والبرباوي، وفرنجيوش، والمعلّق، والمربوط، والجرجاني، والنبطي القديم، والأحمر، والظّلسمي، والرمزي، وقسطوجيس، وهرمس أبوطاط، وسوريانيوس، وفيلاوس، والمشجر، والداودي، وديمقراطيس، وقفطريم، والفراقاني، وزوسيم العبري، ومارشول، وأفلاطون.

وأما البابُ الخامس فوقفه ابنُ وحشية على أقلام الكواكب السبعة: زحل، والمشتري، والمريخ، والشمس، والزهرة، وعطارد، والقمر.

وجعل البابُ السادس لأقلام البروج الاثني عشر بأصولها كما في كتبهم وذخائرهم: الحمل، والثور، والأسد، والسنبلة، وعطارد، والميزان، والعقرب، والقوس، والجدي، وزحل، والدلو، والحوث.

وعقد الباب السابع لأقلام ملوك السريان والهرامسة والفرعنة والكنعانيين والكلدانيين والنبط والأكراد والكسدانيين والفرس والقبط، وهي أقلام: بروديس، ورسوت، وكيماس الهرمسي، ومهراريش، وطبرينوسن، وريوس موسن المصري، وبرهيموس، وصاآ، وبلبيس، وقفطريم.

وأما الباب الثامن الأخير فجعله للمشهور من أقلام الهرامسة، وقد جاء هذا الباب في فصول، ومراتب ثلاث، وخاتمة، جعل أولها لقلم الحكيم هرمس الأكبر، ونبه على أنه مرتب على رموز وإشارات لا تُعدّ ولا تُحصى، وأن له قاعدة يُستدل بها على المطلوب، شرحها في ثلاث مراتب، بدأها بصور أشكال المراتب العلوية الهرمسية، وقد اشتملت المرتبة الأولى على الأسماء الحيوانية وأشكالها، والثانية على الأشكال النباتية، والثالثة على الأشكال المعدنية، وختم كتابه بمجموعة أقلام قديمة استعملت قبل الطوفان، وأخرى للكلدانيين وغيرهم.

٥ - منهجه:

يرى القارئ لكتاب (شوق المستهام) أن مؤلفه ابن وحشية كان بصيراً بمادته العلمية التي جمعها، دقيقاً في منهجه الذي التزمه، موضوعياً إلى حدٍ كبير فيما عرضه وناقشه وعالجه.

ويمكن تلخيص أهم معالم منهجه في الملاحظات التالية:

أ - توزيعه لمادة الكتاب العلمية على الأبواب والفصول كان موفقاً ودقيقاً ومستوعباً، فقد وزع المادة، كما تقدّم، على ثمانية

أبواب وخاتمة، ينتظم كلُّ منها عدداً من الأقلام، أفرد كلاً منها بفصل، مراعيًا في جمعها وتنظيمها التسلسل التاريخي، وما يجمع بينها من خصائص وروابط، حيث عقد الباب الأول لثلاثة أقلام، والثاني للأقلام السبعة المشهورة، والثالث لأقلام الحكماء السبعة المشهورين، والرابع للأقلام التي تلت السبعة المتقدمة، والخامس لأقلام الكواكب السبعة، والسادس لأقلام البروج الاثني عشر، والسابع لأقلام الملوك المتقدمين، والثامن لصور الآثار العلوية، تلتها ثلاث مراتب: للأسماء الحيوانية وأشكالها، ثم الأشكال النباتية، ثم الأشكال المعدنية، ثم الخاتمة التي ضمت مجموعة أقلام قديمة.

ولا ريب أن مثل هذا التوزيع لمادة الكتاب يدلُّ على منهج محكم، وعقل راجح، وخبرة مديدة بالأقلام بنوعيتها: أقلام الأبيديات، وأقلام التعمية التي رمزوا أو لغزوا بها كثيراً من آثارهم.

ب - وضعه عناوين للأبواب تدلُّ على ما حوته، فقد اشتملت عناوين بعض الأبواب على أسماء الأقلام أو أصحابها مجموعةً، ثم جاءت مفصلةً موزعةً على الفصول، كما في الأبواب: الأول والثالث والخامس والسادس، وأما باقي الأبواب فقد اقتصر على عناوين تشير بالإجمال إلى ما فيها من الأقلام، مثل الأبواب: الثاني والرابع والسابع والثامن.

ج - دقته في التزامه منهجاً محدداً في توزيع المادة، وإيرادها مفصلةً أو مشروحةً أو مجملَةً، والتعليق عليها تصحيحاً أو تضعيفاً

أو تنبيهاً على قيمتها العلمية، أو توثيقاً وتفصيلاً بالإحالة على مصادر مهمة مقرونة بأسماء مؤلفيها، وكان إلى ذلك يذكر القارئ بمنهجه في مواضع من الكتاب، كما في فاتحة الباب الرابع.

د - استقصاؤه في الحديث عن أصحاب الأقلام من حكماء وفلاسفة وملوك وغيرهم، وذلك بإيراد أهم صفاتهم، وما اصطلحوا عليه في كتبهم من الأقلام، وما لغزوا بها من كتب الحكمة أو العقائد أو العلوم المختلفة كالكيمياء والسيماء والطب والفلك وأسرار النجوم والكواكب والظلمات والسحر والرصد والشعبذة والدك والقلفطريات وغيرها، وما صنعوه أو وضعوه بها من: الكنوز، والبرابي، والنواويس الكاهنية، والدفائن والمطالب والخبايا، والدخانات العجيبة، والتراكيب الغريبة، والنيرنجات، وخواتيم الكواكب وتسخير روحانيتها وجلبها ودعواتها، والترياقات الملوكية، والأدوية العجيبة، والأخلاق، وغيرها.

هـ - حرصه على الاستيفاء في حديثه عن الأقلام، وذلك بعزوها إلى أصحابها أو مصادرهما، وتحديد العلوم التي كتبت أو رُمزت بها، وبيان خواصها وشهرتها، وتداولها بين الحكماء والفلاسفة والأجناس والأمم والبلاد، وجُملة ما كُتب بها من العلوم، وما كُتب بها عليه من برابٍ وهرمات [جمع استعمله ابن وحشية في كتابه] ونواويس وأحجار وهياكل قديمة، ومنهج ترتيبها على الحروف أو على غيرها من رموز وإشارات قليلة أو كثيرة، والقاعدة في ذلك، وما كان منها مستعملاً قبل الطوفان، أو مهملاً أو منسياً.

وكان إلى ذلك ينص على ما في الأقلام من آراء للمتقدمين،

وكيفية قراءتها، وقواعدهم في ذلك، وعدد حروفها، وما ليس في العربي منها، وترتيبها، معلّقاً عليها ببيان رأيه فيها، وتصحيح ما شابها من أخطاء، وغير ذلك.

فالقلم المُشجّر للحكيم ديسقوريدوس كتب به كتاب الأعشاب والنبات وخواصّها ومنافعها ومضارها وأسرارها، وقد تداولته الحكماء من بعده في الكتب^(١). والقلم الداودي كان كثير الاستعمال ببلاد الهند، استعمله الحكماء في الطب والحكمة والسياسة، وهو مشهور. وقلم ديموقراطيس كان مقبولاً عند حكماء اليونان، يُلغزون ويرمزون به كتبهم، ويزعمون أن روحانية عطاردهم أهدته له في السرب المظلم^(٢). وقلم حكماء الأقباط أكثر ما رمزوا به كتب الدفائن والمطالب والكنوز والخبايا وكتب الصنعة الشريفة الإلهية^(٣). والقلم الفرقاني اخترعه سبعة من حكماء الروم، وكتبوا به كتباً كثيرة في علم السيمياء والكيمياء والطب، وكان رئيسهم ديوجانس الأكبر ملك الروم، وقد اشتهر في زمانه ونسي. وقلم زوسيم العبري اصطلح عليه حكماء العبرانيين من القدماء، ورمزوا به كتب الحكمة الشريفة، وكانت موجودة في القدس^(٤). وقلم قلفطريوس تداولته الحكماء والفلاسفة في كتبها وعلومها دون غيره من الأقلام بكثرة

(١) «شوق المستهام» (ص ١٥٠)، ط. دار الفكر.

(٢) المرجع السابق (ص ١٥١).

(٣) المرجع السابق (ص ١٥٢).

(٤) «شوق المستهام» (ص ١٥٣).

خواصها^(١). وقلم قسطوجيس اليوناني كتب به ثلاثمئة وستين كتاباً في علم الصنعة الإلهية وعلم الطَّلسم والنيرنج والسحر ودعوات الكواكب والنجوم وتسخير الروحانية^(٢).

والقلم المُشَجَّر الطبيعي لأفلاطون، جرّبه فوجد لكلّ حرف خواصّ ومنافع لأموّ شتى^(٣). وقلم برج العقرب كان من جملة الأقلام المكتومة في ذخائر الكلدانيين، وقد رمزوا به كتب الأرصاء والأسرار^(٤). وقلم برج الجدي وُزِحَل مِمّا اختصّ به حكماء بابل والفرس، أخفوه ثم ظهر بعد انقراضهم في كتب أسرارهم وخبايا كنوزهم التي نهبتها اليونان، ثم استعمله حكماء مصر في علم الفلك^(٥). وقلم برج الدلو كان من جملة الأقلام المنسوبة للكلدانيين والصابثيين، وبه رتّبوا كتب صلواتهم ودعواتهم وأسرار نواميسهم الخاصة^(٦). وقلم هرمس الأكبر مكتوبٌ على البرابي والهرمات والنواويس والأحجار والهيكل القديمة من زمن الفراعنة الأوّل، وليس كغيره مرتباً على الحروف بل هو رموز وإشارات مستخرجة بحسب اصطلاحه، لا تُعدّ ولا تحصى، ولها قاعدة^(٧). وقلم الملك

(١) المرجع السابق (ص ١٤٨).

(٢) المرجع السابق (ص ١٤٦).

(٣) المرجع السابق (ص ١٥٥).

(٤) المرجع السابق (ص ١٦٢).

(٥) المرجع السابق (ص ١٦٣).

(٦) «شوق المستهام» (ص ١٦٤).

(٧) المرجع السابق (ص ١٧٢).

كيماس الهرمسي الذي كتب به نحو مئتي كتاب في الفلك والأسرار الطبيعية وخواصّ النباتات والعقاقير^(١).

و - عنايته بالكشف عمّا في الأقلام من روابط النسب والقُربى، وما كان منها أصلاً أو فرعاً، أو مستنبطاً من غيره. فالقلم الكوفي تنوع إلى تسعة أقلام، الأصل فيها المُسمّى بالسوري^(٢). والقلم الهندي على ثلاثة أنواع^(٣). والقلم الكوفي مستنبط من السرياني، والعبراني من الكلداني، واللاتيني من اليوناني، وغيرها من الأقلام الأصلية والفرعية، فإنها في الغالب على هذا النمط^(٤).

ز - دقته العلمية وأمانته، وقد تبدّى ذلك في صور عدّة، أوضحها توثيقه المادّة العلمية بالإحالة على مصادرهما التي استوفت الحديث عنها، وتعليه لهذا، وقد سلفت الإشارة إلى ما أحال عليه من مصادر تقدّمته، أو كتب صنّفها أو ترجمها عن غير العربية. فقد أحال في كتابه (شوق المستهام) على:

- كتاب (حلّ الرموز ومفاتيح الكنوز) لجابر بن حيّان الصوفي، وذلك للاطلاع على حقائق فنّ الأقلام، فإنه استوفى ما يلزم هذه الصناعة من اللوازم تفصيلاً وإجمالاً^(٥).

(١) المرجع السابق (ص ١٦٧).

(٢) المرجع السابق (ص ١٣٣).

(٣) المرجع السابق (ص ١٣٤).

(٤) المرجع السابق (ص ١٧٢).

(٥) «شوق المستهام» (ص ١٧٢).

- كتابه المترجم من النبطية (شمس الشمس وقمر الأقمار في كشف رموز الهرامسة وما لهم من الخفايا والأسرار) وذلك للاطلاع على أسرار الهرامسة؛ لأنه جمع فيه ما لا بد منه لمن أراد الوقوف على أسرارهم^(١).

- كتاب دوشان الكاهن في خواصّ النبات والأحجار المعدنية، وذلك عند حديثه عن صور الأشكال المعدنية. ولم يكتفِ ابن وحشية بذلك، بل نصّ على أن دوشان ذكرها في كتابه، وأنه جعله خاصاً مكتوباً بهذا القلم، ويطلب من القارئ أن يعلم ذلك ويكتمه، ويعلل ذلك بأنه من الأسرار المخزونة في صور الأشكال المعدنية التي اصطلح عليها الهرامسة الإشرافية والمشائية^(٢).

- مجموعة كتب ذكرها لدى حديثه عن أسلافه الكلدانيين الذين رفع من شأنهم، وحظّ من شأن مَنْ سَمَّاهم «الأكراد الأول» الذين رأى أنهم تشبّهوا بهم فيما برعوا فيه، وقصره براعتهم على صناعة الفلاحة والنبات، ونفى عنهم ما ادّعوه أنهم من أولاد بينوشاد، وأنه وصل إليهم أسفار: الفلاحة لآدم، وضغريث، وقوثاي. ونفى عنهم كذلك صحّة ادّعائهم معرفة كلِّ من الأسفار السبعة، ومصحف ذواناي، والسحر، والطلاسم. ثم عاد إلى انتقاصهم ثانيةً في كلامه على أحد الأقلام القديمة، يشتمل على حروف زائدة على القواعد الحرفية، فقد ذكر ادّعاءهم وزعمهم أنه القلم الذي كتب به بينوشاد

(١) المرجع السابق (ص ١٧٨).

(٢) المرجع السابق (ص ١٨٨).

وماسي السوراتي جميع علومهما وفنونهما وكتبهما بهذا القلم^(١).

- جملة كتب بلغت ثلاثين كتاباً، صرّح باسمي اثنين منها، وذلك في تعقيبه على قلم آخر فيه حروفٌ زائدة على القواعد الحرفية، رآها في بغداد في ناووس من هذا الخطّ، وأنه كان عنده بالشام كتابان منها، هما: كتاب في (أفلاح الكرم والنخل)، وكتاب في (علل المياه وكيفية استخراجها واستنباطها من الأراضي المجهولة) ونصّ على أنه ترجمها من لسان الأكراد لينتفع بهما الناس^(٢).

٦ - قيمته العلمية:

ينطوي الكتاب على قيمة علمية كبيرة تشمل عدّة مجالات أو ميادين علمية، يمكن إيجازها فيما يأتي:

أ - الكشف عن أقلام الأبيديات القديمة واللغات البائدة، وأقرب مثال على ذلك أثر كتاب ابن وحشية (شوق المستهام) في كشف بعض رموز اللغة الهيروغليفية بعد أكثر من ألف عام على يد عالم المصريات الفرنسي جان فرانسوا شامبليون سنة (١٨٢٢م) الذي قام بفكّ رموز حجر رشيد الذي عثر عليه في مدينة رشيد شمال مصر على بعد (٦٥) كم شرق الإسكندرية، وتضمن نصوصاً بالهيروغليفية واليونانية القديمة. ولا ريب أنه أفاد من طبعة المستشرق النمساوي

(١) «شوق المستهام» (ص ٢٠٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٠٤ - ٢٠٥).

جوزيف همّر لهذا الكتاب التي صدرت في لندن عام (١٨٠٦م)، أي قبل اكتشافه بنحو (١٦) عاماً، وقد مضت الإشارة إلى بعض ميزات هذه الطبعة، وأهمية الدراسة التي صدرها ناشرها بها، وبين فيها قيمة الكتاب العلمية، ووجوه الإفادة منه في الكشف عن اللغات القديمة وغيرها.

ب - الكشف عن أقلام التعمية التي لغز أو رمز بها الحكماء والفلاسفة وغيرهم بها علومهم وفنونهم وآثارهم في الحكمة والطب والكيمياء والفلك والعقائد والعلوم الخفية كالتعمية واستخراجها والسيمياء والحيل والطلّسمات والسحر والصنعة وغيرها.

ج - الكشف عن جوانب مهمة من تاريخ تلك الحضارات البائدة، وعن جوانب منسية من تاريخ العلوم القديمة لدى حضارات العالم القديم فضلاً على تاريخ العلوم العربية والإسلامية.

د - ومما يزيد من قيمة الكتاب أن مؤلفه ابن وحشية كان مختصاً بالأقلام، وممارساً للكتابة بها، ومطالِعاً لها في أماكنها المكتومة وغير المكتومة. وقد مضت الإشارة إلى ما أورده في مقدّمة كتابه (الفلاحة النبطية) من كبير معاناته في محاولته إقناع مَنْ وجد عنده من قومه النبط كُتُبهم المكتومة والمضنون بها، وصولاً إلى تمكينه من الاطلاع عليها خدمةً لقومه ومآثرهم، وبياناً لفضلهم على غيرهم، وتخليداً لهم.

ومّا يدلّ على ذلك هنا ما ذكره في فاتحة الباب الثامن من كتابه (شوق المستهام) اطلاعه على أقلام الهرامسة في كتب

القدماء، وأن لكلّ منهم قلماً، اصطُح عليه منعاً لغير أبناء الحكمة من معرفة ما فيها، وأنه قلّ في زمانه مَنْ يعرفها لاعتمادها هيئة الرسم والمثال، وأنها من الكثرة بمكان، كأقلام الهند والصين التي تختلف في ترتيبها واصطلاحاتها عمّا هو عليه الأمر لدينا^(١).

ومن ذلك ما أورده في ختم الباب السادس من أن أقلام البروج التي ذكرها هي وَفُق ما اصطُح عليه القدماء، ممّا وجدناه في كتبهم وذخائرهم، ووضعناه في هذا الكتاب ليقتبس منه كلُّ طالب لبيب ما يخصّه من الأسرار والنكت^(٢).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عن أحد الأقلام القديمة أن فراعنة مصر كانت تزعم أنه استُعمل قبل الطوفان، وأنهم كانوا يتبرّكون به، ويكتبون به كتب دعواتهم المقررة أمام هياكل أصنامهم، وأنه رأى بأرض الصعيد نواويس وبرابي وأحجاراً مرقومة بهذا القلم، وأنه يحتمل أن يكون هذا النبط والكلدانين^(٣).



(١) «شوق المستهام» (ص ١٧١).

(٢) المرجع السابق (ص ١٦٥).

(٣) المرجع السابق (ص ١٩٣).

المصادر والمراجع

أ - المطبوعة :

- أطوار الثقافة والفكر في ظلال العروبة والإسلام، علي الجندي ومحمد صالح سمك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. أولى، ١٩٥٩م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. الثالثة ١٩٦٩م، ط. خامسة.
- أعلام الحضارة العربية الإسلامية في العلوم الأساسية والتطبيقية، زهير حمدان، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار ود. السيد يعقوب بكر ود. رمضان عبد التواب، إشراف د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.
- تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، جامعة الملك سعود، ترجمة عبد الله حجازي، مراجعة محمود فهمي حجازي.
- تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، كلود كاهن، ترجمة د. بدر الدين القاسم، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٢م.
- دائرة المعارف، أفرام البستاني، بيروت ١٩٦٢م.
- دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس ومحمد ثابت الفندي، مراجعة د. محمد مهدي علام، القاهرة، ١٩٣٣م.
- دراسة ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب، د. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. أولى، ١٩٨١م.
- شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، ابن وحشية النبطي، نشر وترجمة جوزيف همّر، لندن، ١٨٠٦م، نسخة مكتبة المتحف الوطني بدمشق، دار الآثار العربية.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، مصورة عن الطبعة الأميرية.
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، الجزء الأول، د. محمد مراياتي، محمد حسان الطيان، يحيى ميرعلم، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، الجزء الثاني، د. محمد مراياتي، د. يحيى ميرعلم، د. محمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٧م.
- علم الفلك: تاريخه عند العرب في العصور الوسطى، كارلو نلّينو، ط. روما، ١٩١١م.
- الفلاحة النبطية، ابن وحشية، تحقيق توفيق فهد، الجزء الأول، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ط. أولى، دمشق، ١٩٩٣م.
- الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بلا تاريخ. وط. المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: العلوم والفنون المختلفة عند العرب، مصطفى سعيد الصباغ، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠م.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلدات: ٣ و ٥ و ٧ و ١١ و ١٧ و ٢١ و ٢٧ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ١٩٩٣م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمع يوسف سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، مصورة بلا تاريخ.
- منهج تحقيق المخطوطات ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأفلام لابن وحشية النبطي، إياد خالد الطباع، دار الفكر بدمشق، ط. أولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- موسوعة العلوم الإسلامية والعلماء المسلمين، مكتبة المعارف، بيروت.
- موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. أولى، ١٩٨٤م.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا، دمشق، ١٩٨٢م.

ب - المخطوطة :

- شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، ابن وحشية النبطي، نسخة المكتبة الوطنية في باريس رقم (١٦٠٥/١٣١).
- شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، ابن وحشية النبطي، نسخة المكتبة الوطنية في النمسا رقم (٦٨).

ج - المراجع الأجنبية :

- **Ancient Alphabets and Hicroglyphic characters explained**, in Arabic language by Abu Beker Bin Wahshih and in English by Joseph Hammer, London 1806.
- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volume One, KFCRIS & KACST, Riyadh 2003.
- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volume Two, KFCRIS & KACST, Riyadh 2003.
- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volume Three, KFCRIS & KACST, Riyadh 2004.
- **The Encyclopaedia of Islam**, volume III. P. 963 - 965, London 1969.



٣ - معجم أعلام التعمية واستخراج المعمى في التراث العربي والإسلامي^(١)

يشتمل هذا البحث على معجم يتضمّن تراجم أعلام التعمية واستخراج المعمى في التراث العربي الإسلامي، ممّن صنّف في هذين العلمين، أو في أحدهما، أو في التعمية بالأقلام المشهورة أو اللغات البائدة التي استعملتها حضارات الأمم السابقة، أو في التعمية الأدبية البديعية وحلّها، ممّا حفلت به العصور المتأخّرة، سواء أكان المؤلف مفقوداً، أم محفوظاً في مكتبة عامّة أو خاصّة، أو مطبوعاً، أو مصوّراً، وكذلك ممّن نسب إليه أنه كان مشاركاً فيهما، أو بارعاً، أو إماماً، أو رأساً، على اختلاف مصطلحات المتقدمين في التعبير عن هذين العلمين.

وقد جعلت هذا البحث في قسمين، اختصّ أولهما: بالكشف عن أهمية التعمية واستخراجها (الشفيرة وكسر الشيفرة) في الحضارة المعاصرة لمجتمع المعرفة وثورة المعلومات في جميع الميادين

(١) أُعدّ البحث للمؤتمر الدولي الأول في تاريخ العلوم عند العرب والمسلمين «أثر العلوم العربية والإسلامية في مسيرة الحضارة الإنسانية» الذي انعقد في الدوحة (ما بين ٢٤ و ٢٧/٣/٢٠٠٣م).

والمجالات، وعلى اختلاف المستويات، أثبتت ريادة العلماء العرب والمسلمين فيهما، وسبقهم الغربيين بنحو ستة قرون، وعن شهادات أعلامهم من المُنصّفين بهذا، وأتبع ذلك بيان أهم إنجازاتهم في التعمية واستخراج المُعمّى، ثم بإيراد قائمة تضمّنت ما صدر من آثارهم مطبوعاً أو محققاً أو مُترجماً أو مُصوّراً، وما قُدّم من بحوث في ندوات أو مؤتمرات علمية متخصصة في التراث العربي أو تاريخ العلوم العربية والإسلامية، وما نُشر من مقالات في مجلات محكمة، أو في مواقع متخصصة أو عامّة على الشبكة (الإنترنت) بالعربية أو غيرها من اللغات. وأمّا القسم الثاني: فقد أفردته لمادّة المعجم، وصدّرتَه بالحديث عن المنهج المتّبع في ترجمة أعلام التعمية واستخراجها، وفي توثيق ترجماتهم وآثارهم المخطوطة والمطبوعة، وفي إعداد الموادّ العلمية للتراجع، وفي بيان ما أفدته من جهود مشتركة في تحقيق مخطوطات التعمية ودراستها وتحليلها مع الأستاذين الفاضلين: أ. د. محمد مراياتي ود. محمد حسان الطيان.



القسم الأول

أهمية التعمية واستخراجها قديماً وحديثاً

استعمال التعمية واستخراج المعمى (الشيفرة وكسر الشيفرة) حاجةٌ حضارية، عرفتْها جميعُ الحضارات القديمة ممارسةً واستعمالاً؛ لأن ثمة دواعي مختلفة تحمل على إخفاء المعلومات عن الآخرين شخصيةً كانت أم غير شخصية، أمّا تدوين مؤلفٍ مفرد في التعمية واستخراجها، يجمع الأصول والطرائق والمنهجيات والقواعد، فقد كان لعلمائنا العرب قصبُ السَّبْق إلى ذلك، إذ كانوا أول مَنْ أرسى أصول هذا العلم، وصاغ قواعده، وطوّره، ووضع مصطلحاته، وابتدع منهجياته ومبادئه، وهو ما شهد به المُنصفون من مؤرّخي علم التعمية في العالم، يقدّمهم كبيرُ مؤرّخي هذا العلم ديفيد كهن Devid Kahn.

□ أولاً: تعريف علم التعمية واستخراج المعمى:

يقوم علم التعمية Cryptology (الشيفرة) على ركيزتين أساسيتين، هما التعمية (التشفير) واستخراج المعمى (كسر الشيفرة). أما التعمية (Cryptography أو Encipherment أو Encryption) فهي تحويل نصّ واضح (Plaintext أو Cleartext) إلى نصّ معمى غير مفهوم (Ciphertext أو Cryptogram) وذلك باستعمال طريقةٍ محدّدة (Cipher method) يستطيع مَنْ يعرفها أن يفهم النصّ الأصلي.

وقد دلّ العلماء العرب على مصطلح التعمية بأسماءٍ متعددة، وبعضهم أطلق عليه أكثر من تسمية واحدة؛ فقد سمّاه الكندي (تعمية الحروف)، وسمّاه الفراهيدي والسجستاني وابن كيسان وابن طباطبا

وابن دُنَيْنِير (المُعَمَّى)، وسَمَاه ابن طباطبا وابن عَدْلَان (المُتَرْجِم)،
وسَمَاه ابن وَهَب الكاتب وابن دُنَيْنِير وابن الدَّرِيْهِم والقلقشندي
(التَّرْجَمَة)، وسَمَاه ابن وهب الكاتب (الكتابة الباطنة).

وأما استخراج المعَمَّى (Cryptanalysis) فهو تحويل النصّ
المعَمَّى إلى نصّ واضح لِمَنْ لا يعرف طريقة التعمية المستعملة. فإذا
ما عُلِمَتْ طريقة التعمية، فيسمّى تحويل النصّ المعَمَّى إلى النصّ الواضح
بحلّ المعَمَّى (حلّ الشيفرة أو فكّها أو كسرّها) Decipherment.

وقد تعدّدت مصطلحات العلماء في الدلالة عليه، إذ سمّاه
الكندي وابنُ إسحاق التنوخي وابن طباطبا ومحمد بن سعيد
الموصللي وابن وهب الكاتب وابن دُنَيْنِير (استخراج المعَمَّى)، وسَمَاه
الكندي وابن زيدون وأحمد الشنتمري (فكّ المعَمَّى)، وسَمَاه غيرُهُم
(استنباط الحروف المعمّاة) و(استنباط المعَمَّى) و(استخراج الكلام)
و(استخراج الكلّم) و(حلّ الترجمة) و(حلّ التراجم) و(حلّ المُتَرْجِم)
و(حلّ المُعَمَّى) و(حلّ التعمية) و(حلّ المُبْهَم) و(كشف المُعَمَّى)
و(كشف التراجم) و(إخراج المكتوبات) و(إيضاح المُعَمَّى) و(إيضاح
المَرْمُوز). . . . إلخ.

□ ثانياً: أهمية علم التعمية:

تنبع أهمية علم التعمية من تطبيقاته الحيوية التي استغرقت
جميع العلوم والمجالات وجوانب حياتنا المعاصرة، فضلاً عن النظم
الأمنية والعسكرية، ومن أهم تلك المجالات:

- النظم الحاسوبية (computer Systems Security): غدت

حماية المعلومات على اختلاف أنواعها ضرورةً ملحةً لمنع الوصول إليها، ومعرفة مضمونها، أو العبث بها أو تخريبها. وتصنّف الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك صنفين أساسيين، هما: التعمية بالمفتاح الخصوصي Private Key Encryption، والتعمية بالمفتاح العمومي Public Key Encryption.

- الشبكة (الإنترنت) (Internet Security): وذلك للخدمات الجلي التي توفرها مثل التجارة الإلكترونية (Commerce - E) والبريد الإلكتروني (mail - E) وتبادل الملفات (FTP) File Transfer Protocol والولوج إلى حاسوب آخر عن بعد (Telenet) والمحادثة الفورية (Electronic Chat) والبحث عن المعلومات (Searching) والاتصالات الهاتفية عبر الإنترنت (Internet Phone) والمؤتمرات المرئية (Video Conference) والإعلانات الإلكترونية (BBS Bulletin Board Service) وشبكة الأخبار (Network News) . . . وغيرها.

- قنوات البث الفضائية: التي تعتمد هذه القنوات إلى تعمية برامجها التلفزيونية الموثوقة كيلا يشاهدها إلا المشتركون الذين يدفعون اشتراكاتٍ مقابل المفتاح الذي يسمح لهم بفك التعمية ومشاهدة هذه البرامج المعمّاة.

- المصارف: إن الحسابات المصرفية وتحويلاتِها واتصالاتِها والتحكّم في عملياتها عن بُعد، أظهر الحاجة الماسّة إلى تعميّتها خوفاً من العمليات غير المشروعة في الحصول عليها.

- الكشف عن اللغات القديمة البائدة: كان لطرائق استخراج

المعمى أكبر الأثر في كشف رموز اللغات الهيروغليفية وغيرها من اللغات المسمارية كالحثية والفارسية والكلدانية.

وأما ما يتعلق بصلة علم التعمية بغيره من العلوم التي أسهمت في تطوره، وتنامي التصنيف فيه، فحسبنا أن نشير إلى صلته الوثيقة بعلوم اللغة العربية على اختلاف مستوياتها: الأصوات والنحو والصرف والدلالة والعروض والمعاجم والإحصاء، فضلاً عن صلته بعلوم الرياضيات، والإدارة، وحركة الترجمة.

□ ثالثاً: ريادة العرب وأسبقيتهم في علم التعمية:

علم التعمية واحدٌ من علوم كثيرة تدين للعرب ولادةً ونشأةً وتطوراً، وهو ليس كغيره من العلوم التي ترجم العربُ بعضَ أصولها، ثم أغنوها وطوّروها كالرياضيات والفيزياء والفلسفة، وإنما هو علمٌ عربيٌّ المولد، يعود الفضلُ إلى العرب في ابتكاره، ووضع أسسه ومصطلحاته، وإرساء قواعده ومنهجياته، وتطويره إلى أن بلغ مرحلةً ناضجةً. وغداً ما وضعوه فيه مرجعاً قَبَسَ منه المشتغلون بالتعمية من بعدُ.

فالعربُ أوّلُ مَنْ كتب في طرائق التعمية الرئيسية التي ما انفكَّ العالمُ يَستخدم بعضها حتى يومنا هذا، وهم أوّلُ مَنْ وضع المنهجياتِ الأساسية في استخراج المعمى، ودوّنوا فيهما مصنفاتٍ مستقلةً على غاية من الأهمية منذ القرن الثالث الهجري، فسبقوا بذلك الغربيين نحواً من سبعة قرون.

ولقد اطلع كبيرُ مؤرخي التعمية في العالم ديفيد كَهْن على بعض ما كتبه العرب في هذا العلم، فقال في كتابه «Kahn on Codes»

(ص ٢٨٤): «لقد طوّر المسلمون معرفةً نظريّةً في استخراج المعمّي تنمّ عن ممارستهم العملية لاعتراض المراسلات واستخراج تعميّتها، وذلك على الرغم من تشكيك بعض الباحثين في ذلك». وقال في الكتاب نفسه (ص ٢١): «اطّلعْتُ على مقالٍ نُشر في مجلة الدراسات الساميّة . . . بين المقال أن العربَ مارسوا استخراج المعمّي قبل الغرب بزمن طويل . ووقّر لي المقال ما أعدّه أكبر فتح تاريخي في كتابي كله». ثم قال في الكتاب نفسه أيضاً صفحة (٤١): «كانت طريقة التعمية التي استعملها قيصر كافيةً لعصره؛ لأن أوائل مستخرجي التعمية لم يظهروا إلا بعد عدة قرون منه . فالعرب هم الذين اكتشفوا مبادئ استخراج المعمّي، إلا أن معرفتهم تقلّصت مع أفول حضارتهم، ولم يكتشف الغربُ استخراج المعمّي من جديد إلا في عصر النهضة». وقال في كتابه الآخر، وهو من أشهر كتب التعمية وتأريخها على مستوى جميع حضارات العالم «The Code Breakers» (ص ٩٣): «وُلِدَ علم التعمية بشقّيّه بين العرب، فقد كانوا أوّل من اكتشف طرق استخراج المعمّي ودونها».

هذا ويمكن أن نوجز السّبق الذي حقّقه العلماء العربُ المسلمون في هذا العلم بالنقاط الآتية:

١ - الكندي (٢٦٠هـ) يُعدّ:

أ - أوّل مَنْ كَتَبَ مخطوطةً في استخراج المعمّي، وذلك في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، أي قبل أكثر من ستة قرون من الإيطالي ألبيرتي (Alberti) الذي يصف مؤرّخو الغرب كتابه بأنه أوّل مخطوطة في هذا العلم.

ب - أوَّلَ مَنْ فرَّق بوضوح بين طريقتي التعمية الأساسيتين :
الإبدال والقلب، أي قبل بورتا (Porta) بنحو سبعة قرون .
ج - أوَّلَ مَنْ استخدم فكرة الكلمة المُحتملة التي تُنسب خطأً
إلى بورتا (Porta) .

٢ - ابنُ عدلان (٦٦٦هـ) يُعدّ:

- أوَّلَ مَنْ استخدم النصوص بدون فاصل، وأسمائها المُدمج،
وذلك قبل بورتا (Porta) بثلاثة قرون

٣ - ابنُ الدريهم (٧٦٢هـ) يُعدّ:

أ - صاحبَ فكرة جدول فيجونيير (Vigenere) المشهور، وذلك
قبل فيجونيير بقرنين .

ب - أوَّلَ مَنْ عرض طريقة التعمية باستعمال شبكة بسيطة،
وذلك قبل كاردانو (Cardano) بقرنين أيضاً .

□ رابعاً: طرائق التعمية Cipher methods :

وهي الخوارزميات أو العمليات التي تطبَّق على النص الواضح
لتحويله إلى نصٍّ معمّى . وأهمّ طرائق التعمية : التعمية بالقلب
أو البعثرة، والتعمية بالإبدال أو الإعاضة .

١ - التعمية بالقلب أو البعثرة **Transposition** : تقوم على تغيير
مواقع حروف النصّ الواضح وفق قاعدة معينة . سمّاها ابن وهب
الكاتب (تغيير مراتب الحروف)، وسمّاها ابن الدُرَيْهِم (باب المقلوب)
أما الكندي فقد سمّاها (لا بتغيير حليّة الشكل وبتغيير الوضع) .

٢ - التعمية بالإبدال أو الإعاضة **Substitution**: وأبسط طرائقها أن يُستبدل بكل حرفٍ شكلٌ أو رمز وفق قاعدة محدّدة، كأن يُستبدل بكلّ حرفٍ الحرفُ الذي يليه على حسب ترتيب حروف (أبجد هوز) أو باستعمال حساب الجمّل... إلخ ويمكن أن يُستبدل بأحد الحروف أكثر من حرف واحد، وهو ما يقابل Homophones. وقد سمّاها ابن وهب الكاتب (التبديل)، وسمّاها ابن الدريهم (الإبدال).

٣ - التعمية المركبة (**Super Encipherment** أو **Composite Cipher**):

وتكون باستعمال طريقتين أو أكثر من طرائق التعمية الثلاث السابقة، وينتج عن تطبيق ذلك عدد كبير جداً من أساليب التعمية.

□ خامساً: مبادئ استخراج المعمّي:

يعود استخراج المعمّي إلى ثلاثة مبادئ أساسية، يمكن إيجازها بما يلي:

١ - استعمال الصفات الكمية للحروف (**Quantitative**):

ويقوم على معرفة تواتر الحروف (أو دورانها) في النصوص (**Frequency Count**) أي معرفة مراتب تلك الحروف في الاستعمال، لتقابل بمراتب الرموز المستعملة في الرسالة المعمّاة.

وقد أجرى بعض علماء التعمية إحصاءاتٍ للحروف بأنفسهم، وقسموا الحروف إلى ثلاث مراتب: كثيرة الدوران، ومتوسطة، وقليلة. إن هذا المبدأ هو مما سبق إليه العرب، فقد كان الكندي

أول مَنْ كتب عن هذا المبدأ في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أي قبل ألبيرتي بستة قرون، فلم يُكتب عنه لدى الغربيين إلا في القرن الخامس عشر الميلادي، عندما وضع ألبيرتي (Alberti) أول رسالة له في التعمية.

٢ - استعمال الصفات الكيفية للحروف (Qualitative):

يقوم هذا المبدأ على معرفة أحكام بنية الكلمة (نَسْجها) وما يكون من حروفها أصلياً أو زائداً، وما يقارن غيره من الحروف وما لا يقارنه تقديماً وتأخيراً (ما يأتلف وما لا يأتلف) وما يكثرُ دورانه من الثنائيات (أزواج الحروف) Diagram والثلاثيات Trigram وما يكثر دورانه في أوائل الكلمات (كالواو، وأل التعريف، والباء...) وفي أواخرها (كالألف، والهاء، والنون...) وغيرها.

٣ - استعمال الكلمة المحتملة (Probable Word):

يقوم هذا المبدأ على الاستفادة من معرفة الكلمات التي يُحتمل وجودها في النص، ومن ذلك فواتح الرسائل وخواتمها. ويُعدّ الكنديُّ أول مَنْ نبّه على هذه الفواتح، ليُستعان بها على استخراج جميع حروف النص، ثم جاء ابنُ عدلان فأكد أهميتها وشرح المقصود منها. على أن هذا المبدأ لم يعرفه الغربيون حتى القرن السادس عشر عندما وضع بورتا (Porta) رسالته في التعمية.

وتجدر الإشارة إلى أن استخراج المعمى المنظوم (الشعر) يقوم على ما سلف من المبادئ، إضافة إلى مبادئ أخرى تتصل بمعرفة القوافي والعروض والرؤي والتشاطر، وعدد حروف البيت، والحروف الصامتة (الخُرس) وما يليها من مصوِّتات (الحركات وحروف المد).

□ سادساً: التعمية والأقلام:

تُعَدُّ دراسةُ الأقلامِ *grammatology* من العلوم المهمة في مجالات عدة مثل: اللغويات، والآثار، والترجمة، وتاريخ اللغات، وكشف اللغات غير المعروفة أو البائدة *decipherment of lost writings* وعلم التاريخ. والأقلام كما هو معلوم على نوعين: أقلام اللغات الطبيعية أو الألسن كرموز الهيروغليفية والفينيقية والعربية والسريانية والفهلوية والعبرية... إلخ، وأقلام التعمية كأقلام الحكماء والفلاسفة والسيمياء وغيرها. ويُعَدُّ النوعُ الأولُ تعميةً إذا كانت اللغةُ أو حروفها غيرَ معروفة، لذلك لا بدَّ من استخراج تعمية ذلك اللسان كما فعل شامبليون في الهيروغليفية، وكيرشر في البابلية. أما النوع الثاني فهو عملية تعمية بالتبديل البسيط إذا كان القلمُ وحيدَ الألفبائية *mona alphabetic* أو تعمية بالتبديل المركَّب إذا كانت التعميةُ متعددةَ الألفبائيات *alphabetic Poly*.

لقد قام العرب بدراسات مهمة للغات السائدة في عصرهم، وللغات القديمة التي اطلعوا عليها، فتحدَّثوا عن مختلف نُظُم الكتابة اليونانية والسريانية والمصرية القديمة (الهيروغليفية) والهندية والفارسية وغيرها، كما درسوا نظم الكتابة *Writing Systems* وبذلوا جهوداً كبيرة في جمع النقوش، وقراءة الكتابات على البرابي، وتدوين المخطوطات بالأقلام واللغات المختلفة، ونجحوا في استخراج تعمية عدد من الأقلام، كما حاولوا وضع دراسات مقارنة في الأبجديات وفي تاريخ اللغات.

القسم الثاني

تراجم أعلام التعمية واستخراج المعمى

يُعَدُّ فُنُّ التراجم والطبقات مع تدوين الأحداث العامة الأساس الذي قام عليه علمُ التاريخ عند المسلمين.

ومن نافلة القول الإشارةُ إلى أن المكتبة العربية الإسلامية تغصُّ بكتب التراجم على اختلاف مناهج بنائها، سواء أكان ذلك على القرون، أم العلوم، أو الفنون، أو الأسماء، أو المذاهب، أو الطرائق، أو الأجناس، أو البلدان، أو الأنساب، أو العاهات، أو المناقب، أو الوفيات، أو الضبط للأعلام والكنى والألقاب والأنساب، أو الفهارس والأثبتات والبرامج، أو غير ذلك.

وأدنى نظرة إلى تلك المكتبة تبين بجلاء الحيزَ الكبير الذي تشغله كتبُ التراجم أو الطبقات لكلِّ من: اللغويين والنحويين والأدباء والشعراء والمُحدِّثين والمفسرين والفقهاء والمؤرِّخين والأطباء والعُميان والمُعَمَّرين، وغيرهم. لذا كان في الإلماع إلى ذلك غُنية عن تفصيل القول فيه، وضرب الأمثلة له.

وظاهر مما تقدّم أن (معجم أعلام التعمية واستخراج المعمى في التراث العربي الإسلامي) يندرج تصنيفه في كتب التراجم على العلوم والفنون؛ لأن جميع المُترجم لهم فيه هم مِمَّنْ أُلِّفَ في هذين العِلْمين، أو في أحدهما، أو في التعمية بالأقلام المشهورة أو اللغات البائدة، أو في المعمى البديعي وحلّه، ممّا حفلت به العصور المتأخّرة، سواء أكان المؤلفُ مفقوداً، أم محفوظاً في مكتبة عامّة

أو خاصّة، أو مطبوعاً، أو مصوّراً، وكذلك ممّن نُسِبَ إليه أنه كان مشاركاً فيهما، أو بارعاً، أو إماماً، أو رأساً، أو ممارساً للتعمية واستخراجها أو لأحدهما، أو ممن كان سبباً في التصنيف فيهما من الخلفاء أو الولاة أو القادة أو غيرهم من الأعيان، أو ممن كان دافعاً أو مُشجّعاً للتأليف فيهما، أو ارتبط اسمه بالتعمية واستخراجها على نحوٍ ما.

□ منهج ترتيب المعجم:

التزمْتُ في ترتيب تراجم أعلام المعجم منهجاً محدّداً، يلائم موادّه وطبيعة موضوعه، وهو في الجُملة لا يخرج عن المألوف من مناهج معاجم التراجم العامّة، ومعاجم التراجم الخاصّة في القديم والحديث، إلّا في القليل وفق ما تقتضيه موادُّ التراجم، وما يحقّق الغاية المتوخّاة من وضعه على الوجه المرضي. ويمكن اختصار معالم ذلك المنهج بالأُمور التالية:

١ - ترتيب التراجم هجائياً (ألفبائياً) على الأسماء، وقد أثبتتها وسط السطر بالخط الأسود مسبوقاً برقم الترجمة المتسلسل. فإن كان العلم مشهوراً بكُنية أو لقبٍ أو إضافةٍ إلى أب فقد أحلتُ في مثل هذه المواضع الفرعية على الاسم دون رقم، وإن وردت الترجمة بغيره فذلك لانعدام المعرفة بالاسم، وثمة تراجم قليلة وردت عُفلاً من الاسم والكُنية واللقب وغيرها؛ لأن المصادر والمراجع لم تُسعف في معرفة صاحب الترجمة، فاقترنت على إضافة كلمة (صاحب...) مضافة إلى الكتاب الذي عُرف به.

٢ - إثبات سنة المولد والوفاة تحت الاسم لكل ترجمة بالتاريخين الهجري والميلادي، وما كان مجهولاً منهما رمزت إليه بوضع ثلاث نقط متتابعة، وإن كان المترجم مجهول المولد والوفاة، أفدت من القرائن التي تشير إلى القرن الذي عاش فيه، واجتهدت في تحديده على نحو تقريبي، وأشارت أيضاً إلى ما كان من التراجم مجهولاً، لإغفال المصادر تحديد مولده ووفاته، أو لأنه مجهول الشخصية، فلم لم أصب له ترجمة في أي كتاب.

٣ - أتبع اسم المترجم وتاريخ المولد والوفاة بإيراد ترجمة موجزة له، حرصت على أن تكون موثقة بإثبات مصادر الترجمة لمن يرغب بالزيادة والتفصيل، ووقفت عند أهم مؤلفاته، مهتماً بما كان منها ذا صلة بالتعمية واستخراجها، أو بالأفلام، أو بالعلوم الخفية، فاقتصر على إيراده مرتباً ومرقماً ومميزاً بالحرف الأسود.

مثال مما ورد في تراجم المعجم:

اشتملت مادة المعجم في المرحلة الأولى على نحو من خمسين ترجمة، جاءت متفاوتة في حجمها تبعاً لتفاوت الأعلام المترجمين في الأهمية والشهرة والآثار والأخبار والإسهامات وتأثيرهم فيمن جاء بعدهم من العلماء العرب والغربيين.

فمن التراجم من كان من كبار أعلام التعمية، وخلف مؤلفات، كانت بعيدة التأثير في خالفيه، فاقتضى ذلك استيفاء ترجمته، وفاءً بحقه، وبياناً لفضله، وتحقيقاً للغاية من المعجم، فكانت ترجمته في بضع صفحات. ومنهم من كان مجهولاً، أو نزر الأخبار، أو قليل الخطر، أو مُقِلّ التأليف، فاقتضى ذلك أن تقتصر ترجمته على بضعة أسطر.

ولمّا كانت مادّة المعجم كبيرة، لا تحتمل إيراد جميع التراجم في مثل هذا البحث المقيّد بضوابط ملزمة، رأيت مفيداً الاقتصار على مثال لترجمة أحد أعلام التعمية، وهو ابن الدُّرَيْهِم، وهذه صورتها كما جاءت في المعجم:

٤ - علي بن محمد بن عبد العزيز تاج الدين

(المعروف بابن الدُّرَيْهِم)

(٧١٢ - ٧٦٠ أو ٧٦٢هـ/١٣١٢ - ١٣٥٩ أو ١٣٦١م)

وُلِدَ بالموصل، ونشأ فيها يتيماً ذا ثروة، درس على كثير من علماء عصره، وتنقّل تاجراً بين دمشق والقاهرة غير ما مرة، ورُتّب مدرساً في الجامع الأمويّ بدمشق، ثم دخل مصر سنة (٧٦٠هـ/١٣٥٩م)، فبعثه السلطان الملك الناصر رسولاً إلى ملك الحبشة، فتوجّه غير منشرح، فوصل إلى قوص، ومات بها. كانت له مشاركة في علوم عدّة كالفقه والحديث والأصول والقراءات والتفسير والحساب، وذلك إضافة لما عُرف به من براعة في الأحاجي والألغاز وحلّ المترجم والأوراق والحروف وخواصّها. وخلف في هذا مصنّفات كثيرة تشهد بعُلُوِّ كعبه فيها وتمكّنه منها.

□ مُصَنَّفَاتُهُ :

أفاد ابن الدُّرَيْهِم من حياته التي لم تتجاوز الخمسين سنة في التأليف أيّما فائدة، فجاءت مصنّفاتُه كثيرةً متنوّعةً تنوع ثقافته الموسوعية، وذلك بالإضافة إلى تقدّمه في العلوم الخفية كالمترجم

والأحاجي والألغاز والحروف والأوفاق وغيرها. وقد وجدنا الصفديّ أكثر مترجميه استقصاءً لمؤلّفاتِه، إذ عدّ له نحواً من ثمانين مؤلّفاً، جُلّها لم تذكره مصادرُ ترجمته المطبوعة. ويزيدُ من قيمة ترجمة الصفديّ أنّه نصّ في بدئها على أنّه نقلها من خطّه. وسنقتصر على إيراد ما كان من كتبه في التعمية واستخراجها، أو في العلوم الخفية:

١ - (اقتناع الحُذّاق في أنواع الأوفاق): كذا ورد اسمه في (أعيان العصر) (٩٥/ب)، وهو في (الدرر الكامنة) (١٠٧/٣) و(كشف الظنون) (ص١٣٩) و(هدية العارفين) (ص٧٢٣) و(الأعلام) (٦/٥): «إقناع الحُذّاق...». وذكر صاحب (هدية العارفين) قبله (اتساق الحُذّاق...) وجعلهما كتابين، وظاهر أنهما كتاب واحد.

٢ - (إيضاح المُبهم في حلّ المُترجم): كذا وردت التسمية في مقدمة رسالته (مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز). انظر (علم التعمية) (٣٢١/١) ومثله ما ورد في (كشف الظنون) (ص٢٠٩) و(هدية العارفين) (ص٧٢٣). وهي في (أعيان العصر) (٩٥/ب) و(الدرر الكامنة) (١٠٧/٣) و(هدية العارفين) (ص٧٢٣): «المُبهم في حلّ المُترجم».

٣ - (إيقاظ المصيب في الشطرنج والمناصب): كذا ورد اسمه في (أعيان العصر) (٩٥/ب)، وهو في (الدرر الكامنة) (١٠٧/٣) و(كشف الظنون) (ص٢١٤) و(هدية العارفين) (ص٧٢٣) و(الأعلام) (٦/٥): «إيقاظ المصيب في ما في الشطرنج من المناصب».

٤ - (تصاريف الدهر في تعاريف الزجر): انظر (أعيان العصر) (٩٥/ب)، و(الدرر الكامنة) (٣/١٠٧)، و(كشف الظنون) (ص ٤١٠)، و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣) و(معجم المؤلفين) (٤/٢١٠) وتصحّفت فيه «الزجر» إلى «الأجر».

٥ - (سبر الصرف في سرّ الحرف): كذا ورد اسمه في (أعيان العصر) (٩٥/ب)، و(الدرر الكامنة) (٣/١٠٧)، وهو في (كشف الظنون) (ص ٩٨٧) و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣): «سرّ الصرف في علم الحرف». وجاء أيضاً في (كشف الظنون) (ص ٤٨٥) و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣): «تمييز الصرف في سرّ الحرف». والراجع أنهما كتاب واحد، يعضد ذلك أن الصفدي معاصر ابن الدريهم الذي نقل مصنّفاته من خطّه لم يذكر هذا الكتاب، ومثله ابن حجر في (الدرر الكامنة).

٦ - (سَلَم الحراسة في علم الفراسة): كذا ورد اسمه في (أعيان العصر) (٩٥/ب)، و(الدرر الكامنة) (٣/١٠٧) و(البدر الطالع) (١/٤٧٧) و(الأعلام) (٥/٦)، وهو في (كشف الظنون) (ص ٩٩٧) و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣): «سَلَم الحداسة في علم الفراسة».

٧ - (غاية الإعجاز في الأحاجي والألغاز): انظر (أعيان العصر) (٩٥/ب)، و(الدرر الكامنة) و(٣/١٠٧)، و(البدر الطالع) (١/٤٧٧)، (كشف الظنون) (ص ١١٩٠)، و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣)، و(الأعلام) (٥/٦)، و(معجم المؤلفين) (٤/٢١٠).

٨ - (غاية المَعْنَم في الاسم الأعظم) نسخة مخطوطة منه في مكتبة حاج محمود ضمن المكتبة السليمانية باستانبول رقمها (٦٢٧). وتقع في مجلد صغير يشتمل على (٢٠٩) أوراق، يتضمن رسالتين: الأولى في الأدعية، وتشغل منه (١٤٩) ورقة، والثانية هي (غاية المَعْنَم في الاسم الأعظم). تبدأ بالورقة (١٥٠) وتنتهي بالورقة (٢٠٩)، نحفظ بمصوِّرة عنها، وما تبقى من المجلد يتضمن فوائد مختلفة، يعود تاريخ نسخها إلى سنة (١١٢٩هـ)، والمجلد مكتوب بخطٍ نسخي جميل. وانظر (الدرر الكامنة) (٣/١٠٧)، و(كشف الظنون) (ص ١١٩٤)، و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣)، و(الأعلام) (٥/٦)، و(تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان، الذيل (٢/٢١٣) ط. الألمانية، وتصحَّف الاسم في (البدر الطالع) (١/٤٧٧) إلى «غاية النعم في الاسم الأعظم».

٩ - (قصيدة في حلِّ رموز الأقلام المكتوبة على البرابي): ذكرت في مقال «رسائل نادرة» لمحمد أحمد دهمان نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٥٤)، العدد الثاني، (ص ٣٦٠). والقصيدة من رسائل مجموع رقمه (١٣٩). وهو مما حوته مكتبة المرحوم أحمد تيمور باشا بالقاهرة التي زارها الأستاذ دهمان، وأثبت في المقال بعض ما اختاره من مجاميعها. ولم نُصِب للقصيدة ذِكراً في أيِّ مصدرٍ آخر.

١٠ - (غاية الإعجاز في الأحاجي والألغاز).

١١ - (كنز الدرر في حروف أوائل السور): انظر (أعيان

العصر) (٩٥/ب)، و(الدرر الكامنة) (٣/١٠٧) و(البدر الطالع) (١/٤٧٧) و(كشف الظنون) (ص١٥١٤) و(هدية العارفين) (ص٧٢٣) و(الأعلام) (٦/٥).

١٢ - (مختصر المُبْهَم في حلِّ المُتَرْجَم): ذكره في مقدّمة رسالته (مفتاح الكنوز). انظر (علم التعمية) (١/٣٢١). وكذلك أورده الصفدي في (أعيان العصر) (٩٥/ب)، أمّا مصادر ترجمته المطبوعة فلم تذكره.

١٣ - (مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز): نشرت دراسةً وتحقيقاً في كتاب (علم التعمية) (١/١٥٧ - ١٩٥ و ٣٠٩ - ٣٦٥). وتعدّ هذه الرسالة أوسع ما عثرنا عليه من مخطوطات وأكثرها تفصيلاً في هذا العلم، وهي إلى ذلك تدلّ على أن ابن الدريهم عانى هذا العلم ومارسه، يؤيد ذلك أنه عمل في خدمة بعض الملوك كالمملك الناصر. وقد اشتملت الرسالة على عدّة مواضيع، أهمّها: ضروبُ التعمية، ومنهجية حلّ التراجم، ومقدّمةٌ صرفية، وما لا بدّ منه لمن يعاني حلّ الترجمة، وختمها بمثالين عمليّين في حلّ الترجمة. كما نشرت ترجمته إلى الإنكليزية في الجزء الثالث من سلسلة أصول التعمية عند العرب التي صدرت عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، سنة (٢٠٠٤م).

١٤ - (نظم لقواعد فنّ المُتَرْجَم وضوابطه): ذكره أيضاً في مقدّمة رسالته (مفتاح الكنوز). انظر (علم التعمية) (١/٣٢٢). وفي

خزانة المرحوم أحمد تيمور باشا أرجوزة «بيّن أوصافها، وعدد أبياتها، وما بها من التحريف والمسخ، وما بها من الرموز الاصطلاحية، وما إلى ذلك، وذكر بعض الطرق التي بينت في تلك الأرجوزة...». انظر مقال محمد مصطفى هلالى «الجفر والشفرة والرسائل السرية عند المسلمين» مجلة الفيصل، العدد (١٢٣)، السنة الحادية عشرة (١٩٨٧م)، (ص ٣٢ - ٣٤).

ترجمته في:

(أعيان العصر وأعوان النصر) (٩٤/ب - ٩٥/ب). وهي نسخة مصوّرة عن مخطوطة منه لدى الشركة المتحدة بدمشق، وانظر (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) (٣/١٠٦ - ١٠٨)، و(البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) (١/٤٧٧)، و(كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) (ص ١٠٣ و ١٣٩ و ١٨٢ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢٤٥ و ٣٩٤ و ٤١٠ و ٤٨٠ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٩٧٢ و ٩٨٧ و ٩٩٧ و ١١٩٠ و ١١٩٤ و ١٥١٤ و ١٧٧٠ و ١٩٥١ و ١٩٦٩)، و(هدية العارفين) (ص ٧٢٣)، و(الأعلام) (٦/٥)، و(معجم المؤلفين) (٤/٢١٠)، و(تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان «الذيل» (٢/٢١٣).



المصادر والمراجع

□ أولاً: المخطوطة:

- دلائل الإعجاز في الأحاجي والمُعَمَّى والألغاز، أحمد بن عبد اللطيف البربر، مجموع في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقمه (عام - ١٠٠٤٩).
- رسالة أبي الحسن بن طباطبا في استخراج المُعَمَّى، نسخة ضمن مجموع في التعمية، تحتفظ به مكتبة فاتح المودعة بالمكتبة السليمانية في استانبول، رقمه (٥٣٥٩).
- رسالة في استخراج المُعَمَّى، يعقوب بن إسحاق الكندي، ضمن مجموع محفوظ في مكتبة آيا صوفيا المودعة ضمن المكتبة السليمانية في استانبول، رقمه (٤٨٣٢).
- رسالة في استخراج المُعَمَّى من الشعر، مجهولة المؤلف، ضمن مجموع التعمية المتقدم وصفه.
- رسالة في المُعَمَّى، عبد المعين بن البكاء البلخي، ضمن مجموع في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقمه (عام - ٦٢٥٧).
- شرح المُعَمَّى المنسوب إلى العاملي، علي القارصي، نسخة ضمن مجموع محفوظ في مكتبة الحميدية باستانبول، رقمه (١٤٤١).
- شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، أحمد بن علي بن وحشية النبطي، نسخة في المكتبة الوطنية بباريس، رقمها (٦٨٠٥)، ونسخة المكتبة الوطنية في النمسا رقم (٦٨).
- الطراز الأسمى على كنز الأسماء، عبد المعين بن البكاء البلخي، نسخة ضمن مجموع في المكتبة الظاهرية، رقمه (عام - ٧٦٧٧).
- غمز العين إلى كنز العين، محمد بن إبراهيم الحنبلي، نسخة في المكتبة الظاهرية، رقمها (عام - ٧٩٢٢).
- كنز الأسمى في كشف المعمى، محمد بن أحمد القطب المكي، نسخة في مكتبة حفيد أفندي باستانبول، رقمها (٢٩٦).

- المؤلف للملك الأشرف، علي بن عدلان النحوي، نسخة ضمن مجموع التعمية المتقدّم وصفه.
- مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز، علي بن الدريهم، مجموع في مكتبة أسعد أفندي بالمكتبة السلیمانیة في استانبول، رقمه (٣٥٥٨).
- مقاصد الفصول المترجمة عن حلّ الترجمة، إبراهيم بن محمد بن دُنينير، رسالة ضمن مجموع التعمية المتقدّم وصفه.
- المقالة الأولى في جمل القول على حلّ التراجم المسهلة المستحسنة إلى الخروج، مجهولة المؤلف، ضمن مجموع التعمية المتقدّم وصفه.
- المقالة الثانية في استنباط التراجم العويصة الغامضة المسددة وفي كيفية وضعها، مجهولة المؤلف، ضمن مجموع التعمية المتقدّم وصفه.
- نتيجة الحجا والإلغاز في المعنى والأحاجي والألغاز، قاسم محمد البكره جي، نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقمها (عام - ٨٤٤٥).
- نور مصباح الدياجي في المعنى والأحاجي، صلاح الدين بن محمد الكوراني، مجموع في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقمه (عام - ٦٢٥٧).

□ ثانياً: مراجع متخصصة في التعمية والأقلام:

- ابن الدريهم وجهوده في علم التعمية، د. محمد حسان الطيان، مجلة البيان، الكويت، العدد (٣٦٢)، سبتمبر، ٢٠٠٠م.
- الجفر والشفرة والرسائل السرية عند المسلمين، محمد مصطفى هلالى، مجلة الفيصل، العدد (١٢٣)، سنة ١١، ١٩٨٧م، (ص٣٢ - ٣٤).
- إسهامات علماء التعمية في اللسانيات العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٩)، الجزء الثالث، (ص٥٢١ - ٥٤٦).
- إسهامات علماء التعمية في اللسانيات العربية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٣م، الاحتفال بإصدار سلسلة الترجمة الإنكليزية لكتاب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، وتكريم المؤلفين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.
- أصالة العرب في علم التعمية واستخراج المعنى، الندوة العالمية الرابعة لتاريخ العلوم عند العرب، حلب، ١٩٨٧م.
- أصالة العرب في علم التعمية واستخراج المعنى، ندوة التراث العلمي العربي في العلوم الأساسية، ١٧ - ٢٠/١٢/١٩٩٠م، طرابلس.

- اكتشاف مخطوطات التعمية والجهود المبذولة فيها، د. محمد حسان الطيان، ندوة علمية متخصصة في التعمية على هامش حفل إصدار الجزء الأول من الترجمة الإنكليزية لكتب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ١٧ - ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
- حفل إصدار سلسلة ترجمة كتب علم التعمية عند العرب والمسلمين (باللغة الإنكليزية) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ١٨ - ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
- ريادة العرب في علم التعمية واستخراج المعنى (الشفرة وكسرهما)، د. محمد حسان الطيان، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، العدد (٥٧)، يونيو ٢٠٠٧م/ جمادى الأولى، ١٤٢٨هـ، (ص ٨٠ - ٨٥).
- ريادة العرب في علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، دراسة بالمشاركة، أعدت بطلب من مجلة عالم الفكر الكويتية، ١٩٨٩م.
- رسالة في استخراج المعنى لابن طباطبا، د. محمد بن عبد الرحمن الهدلق، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثاني، الجزء الأول، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- ستة أجزاء من الترجمة الإنكليزية لسلسلة أصول التعمية عند العرب، صدرت عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧م.
- شوق المستهام في معرفة رموز الأفلام: أقدم مخطوط كشف رموز الهيروغليفية، لابن وحشية النبطي، د. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان ود. محمد مراياتي، الندوة العالمية الثامنة لتاريخ العلوم عند العرب، الجوانب المجهولة في تاريخ العلوم، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٤م.
- علم التعمية واستخراج المعنى بين الأصالة والمعاصرة وجذور الحضارة العربية الإسلامية المتأصلة فيه، د. لحسن عبد الله باشيوه، جامعة بجاية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد (٢٥)، تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠٠٥م. الشابكة، الموقع: www.uluminsania.net
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، الجزء الأول، دراسة وتحقيق د. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧م.

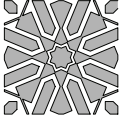
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، الجزء الثاني، دراسة وتحقيق د. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩٧م.
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، د. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان، الندوة العلمية الرابعة لتاريخ العلوم عند العرب معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب ٢١ - ٢٥ نيسان ١٩٨٧م.
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، د. مكي الحسني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٣)، الجزء الأول، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، (ص ١٥٩ - ١٧٦).
- في حروب التعمية: الكل مبصرون، مجلة التدريب والتقنية، العدد (٨٨)، مايو ٢٠٠٦م.
- قصيدة ابن الدريهم في حل رموز المكاتبات وفهم أقلام الأقدمين، د. محمد حسان الطيان، الندوة العالمية الثامنة لتاريخ العلوم عند العرب: الجوانب المجهولة في تاريخ العلوم العربية، مكتبة الإسكندرية ٢٨ - ٣٠/٩/٢٠٠٤م.
- مخطوطات التعمية في تراثنا، د. محمد حسان الطيان، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (٤٧)، الجزء الثاني، رمضان ١٤٢٤هـ، نوفمبر ٢٠٠٣م.
- مقاصد الفصول المترجمة عن حل الترجمة، لابن دنينير بحث أعد بالمشاركة للندوة العالمية السادسة لتاريخ العلوم عند العرب، رأس الخيمة ١٩٩٦م، ثم نشر في مجلة التاريخ العربي في الرباط العدد (٤)، ١٩٩٧م.
- نظم الاستخبارات عند العرب والمسلمين، عارف عبد الغني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٩٩١م.
- ابن وحشية النبطي وريادته في كشف رموز هيروغليفيه في كتابه شوق المُستَهام في معرفة رموز الأقلام، د. يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٩)، الجزء الرابع، (ص ٧٣٥ - ٧٦٤).

□ ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- **Histoire de Philosophie, volume Kahn on codes**, David Kahn, New York, 1983.
- **Series on Arabic origins of Cryptology, volume One**, KFCRIS & KACST, Riyadh 2003.
- **Series on Arabic origins of Cryptology, volume Ttwo**, KFCRIS & KACST, Riyadh 2004.

- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volume Three, KFCRIS & KACST, Riyadh 2004.
- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volum Four, KFCRIS & KACST, Riyadh 2005.
- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volume Five, KFCRIS & KACST, Riyadh 2004.
- **Series on Arabic origins of Cryptology**, volume Six, KFCRIS & KACST, Riyadh 2007.
- **The Code breakers, Daivd Kahn**, New York, 1976.
- **The Encyclopaedia of Islam**, volume III. P. 963 - 965, London 1969.
- **The Encyclopedia of Philosophy**, Paul Edwards, volume, U.S.A.,.
- **The New Encyclopedia Britannica**, volume - U.S.A.





الباب الثالث

المعاجم واللسانيات

- ١ - الرباعي المضاعف والثلاثي المضعّف.
- ٢ - قراءة في القاموس المحيط (الطبعة المحققة).
- ٣ - إسهامات علماء التعمية في اللسانيات العربية.



١ - الرُّبَاعِي المُّضَاعَف والثَّلَاثِي المُّضَعَّف

بحث في اشتقاقهما، ومذاهب الأئمة فيهما، وإحصائهما

تواجه الباحث في المعاجم ظواهر لغوية عديدة، بعضها من الأهمية بمكان، مع أن كلمة الفصل لم تُقل فيه حتى يومنا هذا، وأكثر ما تعترض تلك الظواهر من يأخذ على عاتقه القيام بدراسات إحصائية لغوية. وقد سبق لي أن عانيت شيئاً من هذا في دراسة إحصائية معجمية^(١).

(١) نهضت بدراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، اعتمدت فيها على ما ورد من جذور عربية في معاجم خمسة أصول، هي: «جمهرة اللغة»، و«تهذيب اللغة»، و«المحكم»، و«لسان العرب»، و«القاموس المحيط» ونلت بهذه الدراسة درجة (الماجستير) من قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق سنة (١٩٨٤م) بإشراف الأستاذ الدكتور شاکر الفحام. وتحسن الإشارة إلى أن الدكتور علي حلمي موسى سبقني إلى نشر ثلاث دراسات إحصائية للجذور في المعاجم: «الصحاح» (١٩٧١م)، و«لسان العرب» (١٩٧٢م)، و«تاج العروس» (١٩٧٣م) (بالاشتراك مع د. عبد الصبور شاهين). وقد عرضت في دراستي إلى ما شاب هذه الدراسات من أوهام وأخطاء - كما في الدراستين الأولى والثانية، وذلك لخلل منهجي في تناول المواد اللغوية، وبخاصة فيما يتعلق بالرباعي المضاعف والثلاثي المضعف - أو من ملاحظات وهنات =

لذا يمكن القول: إن من أوضح تلك الظواهر وأهمّها ما تشتمل عليه المعاجم من جذور رباعية مضاعفة وثلاثية مُضَعَّعة. وأحسب أن الوقوف عند هذه الظاهرة، وإمعان النظر فيها، يفيدان في الكشف عن ماهية الصلة بينهما، ودلالات أمثلة كلٍّ منهما ومعانيه، وتعليل اختصاص الرباعي المُضَاعَف بأحكام خاصّة، ينفرد بها دون غيره من الجذور. وسيأتي بيان ذلك مفصّلاً في موضعه من هذا البحث.

اصطلحتُ بدءاً على تسمية ما ضُعب ثانيه من الأفعال بالثلاثي المُضَعَّف نحو: مَدَّ، عَدَّ، سَدَّ. وتسمية ما كُرِّر حرفاه الأول والثاني بالرباعي المُضَاعَف نحو: جَلَجَل، رَقَّرَق، دَمَدَم. وذلك لأن تسمية

= كما في الدراسة الثالثة. وهناك عدد من الدراسات الإحصائية الأخرى، بعضها تناول القرآن الكريم وبعضها تناول الكلام العادي مجردة ومزيده، قامت بها بعض المؤسسات العلمية أو الجامعية في العالم العربي وخارجه، سبقت أعمال د. موسى ولكنها لم تنشر لأسباب عدة. أما الفضل الحقيقي في نشأة هذا العلم (الإحصاء اللغوي) فيعود إلى المتقدمين من العلماء والقراء الذين عنوا بخدمة الكتاب العزيز فأحصوا حروفه وكلماته وآياته وسوره. انظر: الإحصاءات وما ورد فيها من روايات في كتاب «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» (١/٥٥٨ - ٥٦٦) وهناك مصنفات كاملة في هذا الموضوع ما زالت مخطوطة) ثم جاء من بعدهم أصحاب علم التعمية (المُترجم) الذين أحصوا حروف الكلام في نصوص معينة توصلوا إلى حل المُترجم مثل الكندي (ت ٢٦٠هـ) في «رسالة في استخراج المعنى» وابن دنينير (ت ٦٢٧هـ) في رسالته «مقاصد الفصول المترجمة عن حل الترجمة» وغيرهما. انظر قائمة بالمصادر المخطوطة بهذا العلم في كتابنا: «علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب» (١/٣٧٩ - ٣٨٠).

المتقدمين لهذين النوعين من الأفعال جاءت مختلفة، كذلك الحال في تصنيف أصحاب المعاجم لهما.

فقد دعاهما الخليل بن أحمد بالثلاثي المثلث وبالْمُضَاعَفِ الحكاية^(١). ودعاهما ابن دريد بالثنائي الصحيح وبالرباعي المَكْرَر^(٢)، وخصَّ كلاً منهما بباب جمع فيه ما كان منه في اللغة، مما انتهى إليه، واستهلَّ معجمه بالأول منهما، ثم أتبعه بالثاني. ونعتهما سيبويه بمضاعف بنات الثلاثة، وبمضاعف بنات الأربعة^(٣). ومثله نعت ابن جني لهما بمُضَاعَفِ الثلاثة وبمُضَاعَفِ الأربعة^(٤). وسماهما ابن فارس المُضَاعَفِ والمُطَابِقِ، فالأول للثنائي الذي ضَعَّفَ حرفه الثاني، والثاني لما تضاعف من الكلام مرتين، وقد فسره بقوله: «. . . وطابقت بين الشئيين إذا جعلتهما على حذو واحد، ولذلك سمينا ما تضاعف من الكلام مرتين مطابقاً مثل: جَرَجِرٌ وَصَلْصَلٌ»^(٥).

أما الأزهري في (تهذيب اللغة) وابن سيده في (المحکم) فقد أوردا المُضَعَّفِ والمُضَاعَفِ ضمن أبواب المضاعف في ائتلاف كل من الحروف مع غيره المُضَعَّفِ أولاً، ثم المضاعف، والتزم الجوهري في (الصحاح) وتبعه ابن منظور في (لسان العرب) بإيراد

(١) «العين» (٦٠/١ - ٦٤).

(٢) «جمهرة اللغة» (١٣/١ و ١٢٤).

(٣) «الكتاب» (٢٩٤/٤)، ط. بولاق (٣٣٨/٢).

(٤) «سر صناعة الإعراب» (١٩٧/١).

(٥) مقدمة تحقيق «مجلد اللغة» (١٠٩/١) نقلاً عن «مقاييس اللغة» (٤٤٠/٣).

الرباعي المضعف ضمن الثلاثي المضعف، إن كان الأخير مستعملاً، وأفردا من الرباعي المضاعف ما لم يُستعمل منه ثلاثي مضعف. واستنّ الفيروزآبادي بابن منظور، فصنّفه قريباً منه في (القاموس المحيط) على هُنات له فيه^(١).

ثم جاء المحدثون فورثوا هذا التباين في التسمية، فدعاهما بعضهم بالمضعف الثلاثي، وبالمضعف الرباعي^(٢). وفرّق بعضهم بينهما، فجعل الأول مضعفاً ثلاثياً، والثاني مضعفاً رباعياً^(٣). وهو ما ارتأيته في دراستي المذكورة صدر هذا البحث.

مضت الإشارة إلى أن الجذور الرباعية المضعفة تختص بأحكام، تنفرد بها دون غيرها من الجذور، لذا فقد أجازوا في بنائها من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل، ومن الدُّق والشفوية والصُّم، وترخّصوا في نسج حروفها ما لم يترخّصوا به في نسج حروف غيرها من الجذور، قال صاحب (العين) في حدّها وبيان كُنْهها، وما لها من أحكام خاصة بها: «والمضاعف في البيان

(١) وهي مما أخذه عليه الشدياق في «الجاسوس على القاموس» (ص ٢٩٣) قال: «وأما تخليطه في إيراد الرباعي المضاعف فأمر يطول شرحه ويعول برحه، فإنه تارة يورده في الثلاثي على مذهب الكوفيين كما في (شلسل) وتارة يفرد له مادة على حدثها كما في (سلسل) مع أن المسافة ما بين الكلمتين قريبة جداً».

(٢) انظر: كتاب «الفاعل زمانه وأبنيته» د. إبراهيم السامرائي، (ص ١١٥ و ١٩٥).

(٣) انظر: كتاب «المنهج الصوتي للبنية العربية» د. عبد الصبور شاهين، وكتاب «دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس» له بالاشتراك مع د. علي حلمي موسى، (ص ٦٦ - ٦٨).

ما كان حرفاً عجزه مثلَ حرفي صدره، وذلك بناءً يستحسنه العرب، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتلّ، ومن الدُّلق والشفوية والصُّثم. وينسب إلى الثنائي لأنه يضاعفه، ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول: صلصل اللجام، وإن شاء قال: صل. مخففة مرة اكتفاءً بها، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك، فيقول: صل صل صل. يتكلف من ذلك ما بدا له.

ويجوز في الحكاية المضافة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أن الضاد والكاف إذا أُلِّمَّا فبُدئ بالضاد فقليل: ضك. كان تأليفاً لم يحصل في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصلاً بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر من ذلك، نحو: الضنك، والضحك، وأشبه ذلك، وهو جائز في المضاعف، نحو: الضكضكة من النساء، فالمضاعف جائز فيه كلُّ غثٍّ وسمينٍ، من المفصول والأعجاز والصدور، وغير ذلك^(١). ومثله ما ذكره ابن جني قال: «فأما قولهم: حَاحَاتُ بالكبش، إذا دعوته، فقلت: حوحو. وهَاهَاتُ بالإبل إذا قلت لها: هَاهَا. فإنما احتُمل فيه تأخيرُ الهمزة عن الحاء والهَاءِ لأجل التضعيف، فإنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره»^(٢).

□ اشتقاق الرباعي المضاعف ومذاهبهم فيه:

والرباعي المضاعف على استحسان العرب له، وفشُوّه في

(١) «العين» (٦٢/١ - ٦٣). ونقله عنه الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤٦/١).

(٢) «سر صناعة الإعراب» مخطوطة المكتبة الظاهرية، الورقة (٤٣٤).

اللغة، وترخّصهم في أحكام نسجه وبنائه، فإن أصل اشتقاقه ما زال موضع خُلف بين أهل اللغة.

ولذا فإن أصحاب المعاجم، كما تقدم، لم يلتزموا إيرادَه في باب بعينه، ولكنهم أدرجوا كثيرَه في الثلاثي المُضَعَّف إمّا كان له، وأفردوا قليله الذي لم يُستعمل له ثلاثي مُضَعَّف بموادّ رباعية مستقلة.

لقد فرّق الخليل بن أحمد بين الرباعي المُجَرَّد أو المُنبَسِّط وبين المُضاعَف الحكاية، التي ربما كانت مؤلَّفة، نحو: دَهْدَق، وربما كانت مُضاعَفة نحو: صَلَّصَل. وظاهر أن المؤلَّفة يوافق حرف صدرها حرف صدر ما ضُمَّ إليها في عجزها، وهو قليل، ورأى أن الرباعي الحكاية بنوعيه: المؤلَّف والمُضاعَف، بناءً مستقل. قال: «لأن الحكايات لا تخلو من أن تكون مؤلَّفة أو مُضاعَفة، فأما المؤلَّفة فعلى ما وصفت لك، وهو نزرٌ قليل، وأمّا الحكاية المُضاعَفة فإنها بمنزلة الصَّلُصلة والزَّلُزلة. فهم يتوهّمون في حسّ الحركة ما يتوهّمون في جرس الحكاية نفسها، فتدخل في التصريف»^(١).

والذي يفهم من كلام سيبويه أيضاً أنه يرى المضاعف بناءً مستقلاً خِلاً من الزوائد، مثله مثل مُضَعَّف بنات الثلاثة، قال: «. . ولا نعلم في الكلام على مثال فعلال إلاّ المضاعف من بنات

(١) «العين» (١/٦١ - ٦٢).

الأربعة، الذي يكون الحرفان الآخرا منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد، كما أنه ليس في مُضَاعَف بنات الثلاثة نحو: رَدَدْتُ، زيادة ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: الزلزال، والجشجات، والجرجار، والرمرام، والدهداء. والصفة نحو: الحثحات، والحقحاق، والصلصال، والقسقاس، ولم يلحق به من بنات الثلاثة شيء..»^(١).

وقد دفع ابنُ جنِي وشيخُه أبو علي الفارسي أن يكون الرباعي المُضَاعَف مشتقاً من الثلاثي المُضَعَّف، وجاءت نظرة ابن جنِي في التفريق بينهما صوتيةً بحتةً، فالحاء بعيدة من الثاء، ولا يمكن أن تكون في (حَثَّح) ثالثةً بدلاً من الثاء المتوسطة في (حَثَّ) قال: «فأما قولُ مَنْ قال في قول تَأَبَّطُ شراً:

كَأَنَّمَا حَثَّحُوا حُصّاً قَوَادِمُهُ أَوْ أُمَّ حِفِّ بَدِي شَثَّ وَطَبَّاقٍ

إنه أراد: حَثَّوَا. فأبدل من الثاء الوسطى حاءً، فمردودٌ عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون وأبو بكر بن السراج أيضاً معهم، فسألت أبا علي عن فساده فقال: العلة في فساده أصل القلب في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والثاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجُه. فأما الحاءُ فبعيدةٌ من الثاء، وبينهما تفاوتٌ، يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، قال: وإنما حَثَّحَ أصل رباعي،

(١) «الكتاب» (٤/٢٩٤ - ٢٩٥)، ط. بولاق (٢/٣٣٨).

وَحَثَّ أصل ثلاثي، وليس واحدٌ منهما من لفظ صاحبه، إلا أن حَثَّ من مُضَاعَفِ الأربعة، وحَثَّ من مُضَاعَفِ الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا، ألا ترى أن أبا العباس قال في قول عنترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ بَكْرٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهِمِ

ليس ثَرَّةٌ عند النحويين من لفظ ثرثرة، وإن كان من معناها، هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا، على أن أبا بكر محمد بن السري قد تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم. وإنما هذه أصول تقاربت ألفاظها، وتوافقت معانيها، وهي مع ذلك مُضَعَّفَةٌ. ونظيرها من غير التضعيف قولهم: دمث ودمثر. . وإذا قامت الدلالة على أن حَثَّ ليس من لفظ حَثَّ، فالقول في هذا وفي جميع ما جاء منه واحد، وذلك نحو: تَمَلَّمَ وتَمَلَّلَ، ورَفَّرَقَ ورَفَّقَ، وصرَّصرَ وصرَّرَ. .^(١).

كما عرض ابن جنِّي إلى مسألة تداخل هذين الأصلين في كتابه «الخصائص» خلال مناقشته مذهب أبي إسحاق الزجاج في أصل الرباعي المضاعف، قال: «ومن الأصلين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قرق وقرقر وقرقوس. وقولهم: سلس وسلسل، وقلق وقلقل. وذهب أبو إسحاق في نحو: قلقل وصلصل

(١) «سر صناعة الإعراب» (١/١٩٧ - ١٩٨) ومقالة المبرد في «الكامل» (١/٦ - ٧). وانظر: «التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه» (ص ٢٣ - ٢٤) أورد فيه مؤلفه طرفاً من النص لدى معالجته قانون المماثلة.

وَجَرَجَرَ وَقَرَقَرَ. إلى أنه فَعَقَلَ، وأن الكلمة لذاك ثلاثية.. . وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب، ألا ترى إلى كثرته في نحو: زلز وزلزل.. . ومنه: صَلَّ وَصَلَّصَل، وَعَجَّ وَعَجَّعَج، ومنه: عين ثرة وثرثارة.. . فارتكب أبو إسحاق مركباً وعرأً، وسحب فيه عدداً جمّاً، وفي هذا إقدام وتعجرف»^(١).

ولا يكتفي ابن جني بما سبق بل يُتبع ذلك عقد باب «في المثليين كيف حالهما في الأصلية والزيادة، وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو؟» قال: «.. . فأما إذا كان معك أصلان، ومعهما حرفان مثلان، فعلى أضرب: منها أن يكون هناك تكرير على تساوي حال الحرفين، فإذا كانا كذلك كانت الكلمة كلها أصولاً، وذلك نحو: قلقل وصعصع وقرقر.

فالكلمة إذاً لذلك رباعية، وكذلك إن اتفق الأول والثالث، واختلف الثاني والرابع، وذلك نحو: فرفخ وقرقل وزهزق وجرجم، وكذلك إن اتفق الثاني والرابع، واختلف الأول والثالث، نحو: كبرر وقسطاس وهزنبزان وشعلع. فالمثلان أيضاً أصلان، وكل ذلك أصل رباعي.. .»^(٢).

وقريب مما سبق ما ذكره في موضع آخر بعد أن أورد بيت تأبط شراً السابق قال: «.. . وحذحاذ، وإن لم تكن من لفظ أحد، فإنها قريبة منه، ولا تجد هذين اللفظين إلا بمعنى واحد، وذلك

(١) «الخصائص» (٢/٥٢ - ٥٣).

(٢) «الخصائص» (٢/٥٦ - ٥٨).

نحو: مَلَمَلْتُ وَمَلَلْتُ، وَرَفَّرْتُ وَرَفَّقْتُ. ألا ترى أن اتفاق معنيهما قد حمل البغداديين على أن قالوا: إن الأصل في حَحَّحْتُ: حَشَّشْتُ، وفي رَفَّرْتُ: رَفَّقْتُ»^(١).

ظهر مما تقدّم أن البصريين لم يفرّقوا بين الرباعي المجرّد وبين نظيره المُضَاعَف، إذ كلاهما بناءً مستقل، وهو خلاف مقالة الكوفيين الذين فرّقوا بينهما، وارتأوا أن المضاعف الذي يبقى بعد سقوط ثالثة محتفظاً بالمعنى الذي كان له قبل سقوطه، أو مناسباً لمعناه مناسبة قريبة، هو مكرر الفاء زائدها، نحو: زَلَزَل مشتق من زَلَّ، وَصَرَّصَر من صَرَّ، وَدَمَدَم من دَمَّ. أما ما لم يحتفظ بالمعنى ولا بمقاربه فلا يقولون بزيادة الفاء المكررة فيه.

أما الصرفيون فلم يرتضوا مقالة الكوفيين تلك، ودفعوا أن يكون في المُضَاعَف ما هو مكرّر الفاء زائدها؛ لأنه «لا يُفصل بين الحرف وما كُرّر منه بحرف أصلي»^(٢).

والذي يبدو أن ردّ الكوفيين اشتقاق بعض المُضَاعَف إلى المُضَعَّف الثلاثي ممّا لم يمنعه الخليل، وإن كان يرى أن كلاً منهما

(١) «سر صناعة الإعراب» (٢٠٤/١). وشبيه بمقالة البغداديين هذه ما أورده ابن منظور في (سغسغ) قال: «وأصله سغغته بثلاث غينات، إلا أنهم أبدلوا من الغين الوسطى سيناً فرقاً بين فعلل وفعلل، وإنما أرادوا السين دون سائر الحروف؛ لأن في الحرف سيناً، وكذلك القول في جميع ما أشبهه من المضاعف، لقلق وعثعث وكعكع». وبنحوه ما ذكره في مادة (كعع).

(٢) «شرح الشافية» (٣٦٧/٢).

في صورته الأخيرة بناءً مستقلٌ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، فيرى أن أصلهما معاً هو الثنائي الخفيف قال: «والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية للمضاعف من بناء الثنائي المُثَقَّل بحرفي التضعيف ومن الثلاثي المعتل..»^(١).

□ الرباعي المضاعف والثلاثي المضعف في الإحصائيات الحديثة:

استبان مما تقدّم أن كثيراً من أصحاب المعاجم العربية أدرج الرباعي المضعف ضمن المضعف الثلاثي، ولم يفرده بموادّ مستقلة إلا عندما لا يكون له ثلاثي مُضَعَّف مستعمل^(٢)، وجُلّ ما ورد من المضعف هو من نوع المُدرَج في الثلاثي المضعف، وما تبقى هو المفرد الذي لم يُستعمل له ثلاثي مُضَعَّف، وعدده قليل. لقد انتهى مبلغ الجذور الرباعية في دراستي المشار إليها إلى (٣٧٣٩) جذراً، وهذا يعدل نسبة (٣٢,٩٥٪) من مجموع الجذور بأنواعها والبالغة (١١٣٤٧) جذراً. وتستأهل مثل هذه النسبة العالية أن تكون الجذور الرباعية موضعَ دراسة لغوية تحليلية، تكشف لنا عمّا تشتمل عليه من ظواهر لغوية، لا نجد نظيراً لها في الجذور الأخرى، من نحو: امتناع دخول الياء والواو في بناء الرباعي المجرد غير المضاعف^(٣)،

(١) «العين» (٦٣/١) و«تهذيب اللغة» (٤٦/١).

(٢) انظر المضعف الثلاثي والمضاعف الرباعي في المعاجم: «الصحاح» و«التكملة» و«لسان العرب» و«القاموس».

(٣) لم يشذ عن القاعدة سوى (١٤) جذراً، اشتركت الواو في بناء خمسة منها، واشتركت الياء في بناء التسعة المتبقية، وجميع هذه المواد موضع =

وشذوذ وقوع الهمزة فيه أولاً^(١)، وفُشُو ظاهرة المُضَاعَف فيه، فقد وصل مبلغ ما ورد منها في هذه الدراسة (٤١٦) جذراً متماثلاً الحرفين، أي نسبة (١١,١٢٪) بالنظر إلى جملة ما ورد في الرباعي. أمّا الثلاثي المُضَعَّف فقد انتهت جملته إلى (٥٢٠) جذراً أي بنسبة (٧,٢٢٪) من مجموع الثلاثي، وينتج عن طرح المُضَاعَف من المُضَعَّف عدد الجذور الثلاثية المُضَعَّفة التي لا مُضَاعَف لها، والبالغة (١٠٤) جذور^(٢).

والحق أن التزام المعاجم بما أخذته على نفسها من نهج في

= خلف بين أهل اللغة من حيث صحتها أو أصالة حروفها. يخرج من الحكم السابق ما جاء من رباعي مضاعف دخل في بنائه واو أو ياء، وهو قدر لا بأس به، مبلغه (٢٥) جذراً، ويعدل هذا نسبة (٦٪) من مجموع الرباعي المضاعف. وتفصيل ذلك أن الواو اشتركت في بناء واحد وعشرين جذراً هي (بوب، وتوت، وثوث، جوجو، وخوخ، وذوذ، ورور، وزوز، وسوس، وشوش، وصوص، وطوط، دعوع، عوعو، قوق، وكوك، ولول، مومو، وهوه، وأوأ). واشتركت الياء في بناء أربعة جذور، هي: (يعي، يليل، ييهه، يأيأ). وهذا يعضد ما سلف من نقول عن الخليل وابن جني تدل على ترخصهم في نسجه.

(١) الهمزة ضعيفة الدوران في الجذور الرباعية، ولا يزيد مبلغ ترددها فيها على (١٠٨) مرات، قرابة نصفها في الرباعي المضاعف، فهي ترد ثمانية ورابعة في (٢٥) جذراً، ولا تقع أولاً في الرباعي المجرد إلا شذوذاً في سبع مواد لا تثبت على نظر. وقد نص سيبويه على زيادتها إذا وقعت أولاً رابعة فصاعداً، انظر: «الكتاب» (٣٠٧/٤)، ط. بولاق (٣٤٣/٢).

(٢) انظر الجدول المقارن لنتائج المضعف والمضاعف والرباعي في هذه الدراسة ولدى د. موسى. (ص ٢١).

إيراد المضعّف والمضاعف لم يكن دقيقاً، فقد تطرّق إليه بعض الخلل^(١)، لذا كان على الدراسات الإحصائية اجتناب هذه الملاحظات المنهجية في معجمات المتقدمين، ولا يكون هذا إلا بتناول موادّ المعجم بتمامها؛ لأن الاقتصار على العناوين المثبتة في الهوامش يفوّت جميع الرباعي المضاعف الذي أُدرج في المضعّف الثلاثي، وهذا بعينه ما وقع في الدراسات الإحصائية التي قام بها الدكتور علي حلمي موسى لجذور معجمي (الصحاح) (١٩٧١م) و(لسان العرب) (١٩٧٣م). فقد اكتفى باستلال ما أثبت من موادّ في هامش المعجمين كليهما دونما اعتماد ما تحت العنوان من شرح، فاعتدّها صحيحةً، على ما تضمنته من ملاحظات لغوية ومنهجية، قصد لبعضها أصحابها أم لم يقصدوا^(٢).

(١) من أمثلة ما ورد في «الصحاح» مضعفاً ثلاثياً ثم اقتصر في شرحه على المضاعف الرباعي المستعمل منه نحو: (هث، وح) ونظير هذا في «لسان العرب»: «ذخخ، وذذ». وأشار إلى هذا الخطأ في «اللسان» مؤلفاً «الدراسة الإحصائية لجذور معجم تاج العروس» ومثلاً لهذا بإيراد اثنتي عشرة مادة ثلاثية. أقول: ومثل هذه الأخطاء أثرها مضاعف في الإحصاء إذ فيها زيادة مادة ثلاثية غير مستعملة، ونقص مادة رباعية مستعملة، ومعلوم أن أي خطأ بهذا الحجم في أية دراسة إحصائية ينسحب على جميع النتائج، انظر: «إحصاءات معجم تاج العروس» (ص ٦٢). وعجبت لسقوط مادة (تحتح) من «إحصائيات جذور معجم لسان العرب»، للدكتور موسى (ص ٥٣)، جدول رقم (١٠) مع أن ابن منظور أفرد لها مادة رباعية مستقلة.

(٢) هناك جملة ملاحظات منهجية تخص «لسان العرب» على جلالته =

وهذا ما جعل تعداد الرباعي المُضاعَف عنده في «الصحاح» لا يجاوز (٣٣) جذراً^(١)، وهو في «لسان العرب» لا يجاوز (٦٠)

= وإعجابي به، سأكتفي بإيرادها مدلاً على كل منها بذكر بعض المواد، تاركاً الشرح والتفصيل فيها إلى بحث آخر، مشيراً إلى أن أكثر ما تظهر به تلك الأخطاء معارضة ما في «اللسان» بما في الأصول التي نقل عنها. من ذلك المواد التي وردت مصحفة عن أصولها نحو: (زرأ، غمرط، سليج، شعبد، عزهم). ومن ذلك أيضاً المواد التي وردت في غير ما موضع نحو: (أره، مرفن، أصطبة، أتيج، أسبذ، دمقس، صطخم، عطود). ومنها المواد التي وقع فيها اختلاف بين العنوان والشرح فقد أثبت في الهامش كلاً من (ران، سهه، جلحد، دغس، طرطس، دأك، جواً) وشرح - على التوالي - كلاً من (أرن، سته، جلحد، دغمس. طرطيس، دكأ، جأو). ومنها المواد التي ذكرت ضمن غيرها ولم تفرد وحدها، وكثير منها لغات في مواد أخرى، مع أنه يفرد في كثير من الأحيان ما كان من هذا القبيل، فقد أورد (دلغ) في (لغف)، و(ليه) في (لوه)، و(ليع) في (لوع) و(حثف) و(فتح) و(ثحف) جميعها في (حفت)، وذكر (نحق) في (دعر) و(ضوض) في (ضوا). ومنها المواد التي وردت في غير موضعها لاعتبار ما، كأن ترد تنبيهاً على خطأ لأحدهم فيها، أو تكراراً لإيرادها مرة ثالثة وأخرى رباعية، أو غير ذلك، وأمثلة هذا كثيرة من نحو (دلنظي، أثرندي، بينيث، ستهم، زرقم، ضيثم، جيعم، درحي، شنظي، تكأ، تقى، تطأ، مرنب. .). وجميع هذه المواد وردت على صورتها هذه بعجزها وبجرها في إحصائيات «لسان العرب» و«الصحاح»، وأكبر من ذلك أنك تجد أدوات مركبة احتسبت في الجذور الثلاثية مثل (تلك، تيا، لقد) انظر: الجدولين (٣٤ و ٥٤) من «إحصاء اللسان».

(١) «دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح» (ص ٣٠).

جزراً^(١). وهذان الرقمان يمثلان حقيقةً المُضَاعَفَ المفردَ المستقلَّ، الذي لم يستعمل له مُضَعَّفٌ ثلاثي.

وكنت أودُّ أن يكون في الوسع إحصاءٌ جميع ما سقط من المُضَاعَفِ في إحصاء الدكتور موسى لجذور معجم (الصحاح) ولكنه متعذّر، فالمعجم لم يكن مما اعتمده في دراستي من معاجم، ويكفي دلالة على صحّة ما سبق أن ما سقط من مُضَاعَفِ حرف الباء وحده بسبب ما ذكرت بلغ (١١) جزراً^(٢). وقد اعتذر الدكتور موسى عما يُظنُّ أنه رباعي مُضَاعَفٌ غير وارد في المعجم بقوله: «وقد يتبادر إلى الذهن أن هناك عدداً آخر من تلك الجذور غير وارد بالمعجم، مثل: بلبل، تلتل، جمجم، حمحم. ولكن الواقع أن هذه الكلمات ومثيلاتها كلمات رباعية مكونة من مقطعين متماثلين وليست جذوراً، فهي مشتقة من جذور ثلاثية هي: بلل، تلل، جمم، حمم»^(٣).

إن نهج الدكتور موسى في استلال المواد اللغوية من المعجم هو الذي حمله على القول بأن (بلبل وتلتل وجمجم وحمحم) ليست جذوراً رباعية لاندراجها في المواد الثلاثية، وكان قد رأى أن هذه الكلمات ومثيلاتها كلمات رباعية ذات مقطعين متماثلين، وقد فاتته أنه قرر قبلها بثلاث صفحات: «.. كما أن الجذور الرباعية هي

(١) «إحصائية جذور معجم لسان العرب» (ص ٢١).

(٢) هي (ربرب، زيزب، سببب، صببب، ضببب، طببب، ععبب، غببب، كبكب، لبلب، ههبب).

(٣) «دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح» (ص ٣٠).

الوحيدة التي يمكن أن تحتوي على جذور مكونة من مقطعين متماثلين تماماً مثل: «ججمع»^(١). فأَيُّ فرق بين تلك الأفعال الأربعة التي أوردتها سابقاً وبين هذا الفعل؟

ينضاف إلى ما سلف أن الفارق بين مَبْلَغ الرباعي المَضَاعَف في دراستي، وهو (٤١٦) جذراً، وبين مَبْلَغه في إحصاء الدكتور موسى لجذور معجم «لسان العرب»، وهو (٦٠) جذراً، كان فارقاً كبيراً، وصل إلى (٣٥٦) جذراً، ومما يؤكّد صحةً منتهاه في هذه الدراسة أن جُملة المَضَاعَف في إحصائه نفسه لجذور معجم (تاج العروس) بلغ (٤٢٠) جذراً. ولا يعقل أن يقتصر (لسان العرب) على (٦٠) جذراً منها، وهو ما هو منزلةٌ وحجماً في المكتبة العربية، وهذا يؤكّد صواب الاجتهاد بأنه اعتدّ في إحصائه (تاج العروس) بالمَضَاعَف المُنْدَرَج في الثلاثي إضافةً إلى الرباعي المَضَاعَف المستقلّ «الذي ليس له ثلاثي مستعمل». وهو بهذا يخالف نهجَه في إحصائه لجذور معجمي (الصحاح) و(لسان العرب) ويقع في خلل منهجي يجعل من العسير الاعتذار له، ولا يخفى أن الأخطاء المنهجية في أيّة دراسة إحصائية يجعلها تستغرق جميع نتائج الدراسة^(٢)، مما قد يحمل على زعزعة ثقة الباحثين بدقّة نتائج هذين

(١) المرجع السابق (ص ٢٧).

(٢) يصدق هذا الكلام ما قرره الدكتور موسى في «دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس» (ص ٥) قال: «.. بحيث أن أي خطأ في المادة التي يغذى بها الكمبيوتر يترتب عليه خطأ في كل ما يصدر من نتائج، =

المعجمين^(١).

ورأيت من تمام الفائدة أن أضمن هذا البحث جدولاً أعرض فيه مَبْلَغ كلِّ من الثلاثي المَضَعَّف والرباعي المَضَاعَف، والنسبة المئوية لكلِّ منها في دراسات د. موسى للمعاجم الثلاثة، وفي معاجم هذه الدراسة. وسيظهر الجدول الآتي للقارئ حجم الخطأ المنهجي الذي جعل نسبة المَضَاعَف في «الصحاح» أقلَّ من واحدٍ بالمئة، وفي «لسان العرب» قرابة عشرة بالمئة^(٢)، في حين ارتفعت النسبة المئوية في «تاج العروس» إلى عشرة بالمئة، وفي معاجم هذه الدراسة إلى أحد عشر بالمئة، وكلتاهما نسبة مقبولة تمثل واقع هذه الظاهرة المعجمية الهامة.

= ومن هنا كان من الضروري تحري الصواب فيما يقدم لذاكرة الكمبيوتر من جزئيات ومعلومات ضمن البرنامج المعد للمشروع، وتلك بديهة يعرفها أهل الاختصاص».

(١) لم يُنَبِّه على شيء من هذه الأخطاء الدكتور إبراهيم أنيس في تقديمه للجذور الثلاثية في معجم «الصحاح» ولا في مقالته: «مسطرة اللغوي» التي صدر بها العدد (٢٩) من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص ٧ - ١٢)، ومقالة: «النظام الإلكترونية تحصي مفردات اللغة العربية» في مجلة اللسان العربي، المجلد العاشر، الجزء الأول، (ص ٢٠٧ - ٢١١). وكذا لم ينبه عليها الأستاذ عبد السلام هارون في تقديمه للجذور غير الثلاثية في «الصحاح» وفي تقديمه بعده للدراسات الإحصائية لجذور معجم «لسان العرب».

وكذلك فقد غفلت عن هذه الأخطاء ليلي الحريري في مقالها «الكمبيوتر يتكلم العربية» وضمنته مقابلة مع الدكتور موسى، انظر: مجلة الدوحة، العدد (٨٩)، رجب (١٤٠٣هـ/ مايو ١٩٨٣م، ص ٨٦ - ٩٠).

(٢) سلف قريباً بيان الأسباب التي نتج عنها هذا الخطأ.

وبهذا يكون الرباعيّ المُضاعَف ظاهرةً لغويةً فريدةً جديدةً بالدراسة والبحث بُغية الوقوف على أحكام نسجه التي يخالف في بعضها نظيره الرباعي المجرد، وبغية الكشف عن دلالات أمثلته ومعانيها، وبيان ماهية الصلة بينه وبين الثلاثي المُضَعَّف التي ردّ الكوفيون اشتقاق بعضه إليها، وبينه وبين الثنائي الخفيف التي لم يمنعها الخليل، وكلّ ذلك سلف في مواضعه^(١).

جدول مقارنة نتائج إحصائيات جذور كلٍّ من الثلاثي المُضَعَّف والرباعي المُضاعَف

الجذور الرباعية		الجذور الرباعية المضاعفة		الجذور الثلاثية المضعّفة		الجذور	
النسبة المئوية	عددتها	النسبة المئوية	عددتها	النسبة المئوية	عددتها	المعاجم	
٪١٧,٥٨	٧٦٦	٪٠,٤٣	٣٣	٪٨,٧٦	٤٢٢	الصحاح	إحصائيات اسمها تسمى على البحر
٪٢٦,٥٠	٢٤٥٨	٪٢,٤٤	٦٠	٪٧,٤٣	٤٨٦	لسان العرب	
٪٣٤,٠٧	٤٠٨١	٪١٠,٢٩	٤٢٠	٪٧,٠٦	٥٣٧	تاج العروس	
٪٣٢,٩٥	٣٧٣٩	٪١١,١٢	٤١٦	٪٧,٢٢	٥٢٠	المعاجم الخمسة	هذه الدراسة

(١) انظر: كتاب «الفاعل زمانه وأبنيته» (ص ١٩٥ - ١٩٩) فقد تتبع فيه المؤلف بعض معاني أمثلته.

مراجع البحث ومصادره

أ - المطبوعة :

- إحصائيات جذور لسان العرب، د. علي حلمي موسى، جامعة الكويت، دار السياسة، ١٩٧٢م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، القاهرة والرياض، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٩٨١م.
- الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، القسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى.
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، د. علي حلمي موسى، والدكتور عبد الصبور شاهين، جامعة الكويت، دار السياسة، ١٩٧٣م.
- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح، د. علي حلمي موسى، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.
- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق لجنة من الأساتذة، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإسترابادي، تحقيق عدد من الأساتذة، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، دراسة وتحقيق د. مرياتى، وميرعلم، والطيان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- العين، الخليل بن أحمد، تحقيق عبد الله درويش، الجزء الأول، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧م.
- الكامل، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د. زكي مبارك، الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- الكتاب، عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- مجلة الدوحة، العدد (٨٩)، مايو ١٩٨٣م، (ص ٨٦ - ٩٠)، وزارة الإعلام، قطر.
- مجلة اللسان العربي، المجلد العاشر، الجزء الأول، (ص ٢٠٧ - ٢١١) مكتب تنسيق التعريب. الرباط، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٢٩)، (ص ٧ - ١٢).
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق هادي حسن حمودي، معهد المخطوطات العربية الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، يحيى مير علم، أطروحة ماجستير مطبوعة بالمرقنة، إشراف د. شاكر الفحام، جامعة دمشق، ١٩٨٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

ب - المخطوطة :

- رسالة في استخراج المعنى، يعقوب بن إسحاق الكندي، نسخة ضمن مجموع قديم يشتمل على رسائل مختلفة للكندي.
- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، نسخة في المكتبة الظاهرية، رقمها (١٥٠) وهي منسوخة من نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٦ ش لغة).
- مجموع في التعمية يشتمل على رسائل مختلفة في هذا العلم، منها رسالة لابن دنيير، تحتفظ به مكتبة فاتح المودعة ضمن المكتبة السليمانية برقم (٥٣٥٩). لدينا مصورة عنه مهداة من الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ، كان قد أرسلها إليه الدكتور الفاضل فؤاد سزكين.



٢ - قراءة في القاموس المحيط

(الطبعة الجديدة)^(١)

صدرت الطبعة الأولى من (القاموس المحيط) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة (٨١٧هـ) عن مؤسسة الرسالة في بيروت (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) بتحقيق مكتب تحقيق التراث، فيها، جاءت في مجلد واحد، أوفى على الغاية جودة وإخراجاً، فكانت بحق كما وُصفت (طبعة فنية مرقمة مصححة).

و(القاموس المحيط) كما هو معلوم من أشهر المعاجم العربية رزق من الذبوع، وبعُد الصّيت ما ضنّت به الأيام على كثير من المعاجم الأخرى، وذلك لما تميّز به من انتظام في الترتيب الداخلي للموادّ وعلاجها، ومن إيجاز واستقصاء وعناية بالأعلام - على اختلافها - والطبيات والمصطلحات، ومن اهتمام بالمؤلّد والأعجمي والغريب، ومن دقّة في الضبط الذي جاء نصّاً بالعبارّة، أو بالتمثيل بلفظ مشهور، أو ضبط قلم بالحركات، فغدا لهذا وغيره موضع اهتمام العلماء، ومادّة تأليف لهم شرحاً أو تهذيباً أو استدراكاً

(١) نشر المقال في مجلة المعجمية بتونس، العدد الرابع، سنة (١٩٨٨م).

أو نقداً أو تحشيةً أو اختصاراً أو غير ذلك^(١). وليس من شأن هذا البحث إشباع القول في هذا الأمر، فله موضعٌ آخر، فالمقصدُ الأساسي هنا طرحُ جملة ملاحظاتٍ وآراءٍ وتصوبياتٍ تتعلق بـ: (القاموس المحيط).

إن القيام بأيِّ عملٍ معجمي سواء أكان تحقيقاً لمعجم قديم أم وضعاً لمعجم حديث عامٍّ أو متخصصٍ يتطلب دقّةً بالغةً، وكفايات علمية، وسلامة في المنهج، وقدراً كبيراً من الرويّة والأناة، يفوق ما يستلزمه أيُّ عملٍ علميٍّ آخر تحقيقاً أو تأليفاً، فما يُغتفر في غير المعاجم من هنّات وأخطاء صغيرة لا يُغتفر مثله في المعاجم؛ لأنها المورد الذي ينهل منه الباحثون، والمفزع الذي إليه يحتكمون تصحيحاً وتخطئةً. من هنا كان جُلُّ مَنْ يُطالع فيها ويُراجع يتلقّى رَسْمها وضبطها بالتسليم المطلق، وينزله منزلة النصِّ في الاعتماد عليه، والاحتجاج به، ولهذا وذاك وغيرهما كانت المعاجم حريّةً أن تجيء طبعاتها خلواً من الأخطاء العلمية والمنهجية والطباعية، ومن شوائب التصحيف والتحريف والوهم، وهو ما لا يكاد يسلم منه معجم عربي. وما كتب في تصحيح المعاجم العربية - على تفاوتٍ فيما بينها - هو من الكثرة بمكان.

إن ما سيطالعه القارئ في هذا البحث لا يحطُّ من شأن هذه الطبعة، إذ فيها من الحسنات والميزات ما هو بادٍ لكل ذي عين،

(١) في «المعجم العربي» (٥٧٥/٢ - ٦٣٨) للدكتور حسين نصار ترجمة حافلة لـ: «القاموس» ولكثير مما يتصل به.

وليس وقوع مثل هذه الهنات، وذلك اللمم، إلا من لوازم النقص البشري الذي لا يكاد يبرأ منه كتابٌ، ورحم الله المُزني صاحب الإمام الشافعي حين قال: «لو عُرض كتابٌ سبعينَ مرةً لُوْجِدَ فيه خطأ، أبا الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غير كتابه».

اشتملت الطبعة المذكورة على مقدمة، عالج فيها القائمون عليها أمرين:

أحدهما: أهمية (القاموس)، وبعض خصائصه ومزاياه.

والثاني: الباعث على هذه الطبعة، وما تميّزت به، فذكروا سببين لهذا:

أولهما: خلوّ الطبعات السابقة من علامات الترقيم التي جرى الاصطلاح عليها، والعُرف بها، مما سبّب عزوفَ الباحثين والطلبة عن (القاموس).

ثانيهما: ما تضمّنته هوامشُ تلك الطبعات من حواشٍ، نبّه فيها العلماء على ما طغى به قلمُ الفيروزآبادي من وهم أو خطأ، فأثبتوا الصواب في تلك الحواشي دونما إشارة في النصّ إلى موضع التصحيح أو النقد أو الاستدراك، مما نتج عنه مرورُ القارئ على النص دون الرجوع إلى تصويبه في الحاشية؛ لانعدام وجود ما ينبّهه على ذلك، ثم أتبعوا ذلك بسرد ما تميّزت به الطبعة، وهو ينحصر في تسع موادّ^(١)، وتحدّثوا بعد ذلك عن جهدهم الذي أودعوه،

(١) «القاموس المحيط» (ص ٨ - ٩).

والمنهج الذي سلكوه، فاتخذوا من الطبعة الحسينية المطبوعة في مصر سنة (١٣٣٠هـ) أصلاً قامت عليه، قابله على طبعة بولاق المطبوعة سنة (١٢٧٢هـ)، وهي التي أشرف على تصحيحها الشيخ العالم نصرُ الهوريني والشيخ محمد قطة العدوي، ونصّوا إثر ذلك على أن معولهم في التصحيح كان الرجوع إلى الأمهات اللغوية، ك: (تهذيب اللغة) و(الصحاح) و(مجمع الأمثال) و(أساس البلاغة) و(النهاية) و(معجم البلدان) و(المصباح) و(التاج)، وقد يسّر لهم هذا تصحيح الأخطاء المطبعية في الطبعتين: الحسينية والبولاقية دونما إشارة إلى مواضعها فيهما علاوة على ما جمعه المرحوم أحمد تيمور من أخطاء في رسالته (تصحيح القاموس المحيط)^(١). أما الأخطاء التي وقعت للمجد في المتن فقد حافظوا عليها، واكتفوا بالإشارة إليها في الحاشية، ثم أتبعوا ذلك بترجمة الفيروزآبادي، وكتابه (القاموس)، وسردوا بقية مؤلفاته موزعةً على المواضيع.

لقد حرص القائمون على الطبعة على ألا يخلو تقديمهم من بعض ما حافظت عليه الطبعات السابقة، فذكروا فوائد في معرفة اصطلاحات (القاموس) مأخوذة من مقدمة الشيخ نصر الهوريني مع شيء من التصرف والاختصار، فبدؤوا ببيان الاصطلاحات التي

(١) طبع الكتاب سنة (١٣٤٣هـ)، بالمطبعة السلفية، قصد فيه مؤلفه تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التي وقعت في مطبوعة بولاق سنة (١٣٠٣هـ)، واعتمد في تصحيحه على ثماني نسخ، أربع منها خطية، وأربع مطبوعة، انظر: «المعجم العربي» (٦١٧/٢ - ٦١٨).

ذكرها المؤلف في مقدمة الكتاب، وأتبعوها بإيراد الاصطلاحات التي هي ضمن (القاموس)، ولم يذكرها المصنّف في مقدمته، ثم ذكروا بعدها أموراً أخرى غير عامّة، وختموا تقديم الطبعة الذي استغرق نحواً من ثلاثين صفحة بذكر فائدة في كيفية الكشف عن لفظة في (القاموس)، وطريقة استخدامه، تكون عوناً للمطالع فيه، وتلا ذلك إثبات نصّ ما ورد في الصفحة الأولى من الطبعة الحسينية، وهو ما وسم بـ (ميزات هذا المطبوع).

هنالك جملة أمور يحسن التنبيه عليها هنا قبل الشروع في الملاحظ، أحسبها ذات شأن في التوطئة، وتوضيح الصورة، وتحديد المنهج، وهي:

١ - أن جميع ما سيرد من مآخذ بأنواعها، وردت في هذه الطبعة، هو في الطبعات السابقة إلا ما كان خلاف ذلك، فقد نبّهت عليه في مواضع دفعاً للتكرار، وإيثاراً للاختصار.

٢ - قصرت الكلام في المآخذ على ما لم يُشر إليه في حواشي هذه الطبعة، وعلى هذا فلن يجد القارئ مادّةً نُبّه عليها فيما سأعالجه من مواد، وفي هذا دلالة على قصور بعض تلك الحواشي، وعدم استقصائها، وخطأ الاعتماد في التحقيق على المطبوع وحده، وأخذ جميع ما ورد فيه بالتسليم المطلق.

٣ - سلكت في تصويب ما سيأتي بيانه من موادّ نهجاً يتساقق وطبيعة الموضوع، فبدأت بإثبات نصّ (القاموس) طبقاً لما ورد في هذه الطبعة رسماً وضبطاً، وأتبعته ببيان ما فيه من إشكال أو خطأ،

وققيت ذلك بإيراد الصواب، ودلت عليه بنقول عن الأئمة من أصحاب المعاجم وكتب البلدان والمشتبه وغيرها، وقد كان في الوسع الاكتفاء بإثبات نصّ القاموس، وبيان الصواب، والإحالة على مواضعه في كتب القوم، لو لم يكن الكتاب - موضع البحث - معجماً، تستلزم مخالفة ما فيه التوثيق بالأدلة والشواهد.

٤ - لم أكن أول من تكلم عن خطأ بعض ما ورد في طبعات (القاموس) السابقة أو تصحيفه، فقد سبقني إلى ذلك بعض محققي طبعات المعاجم أو مصححيها، كما هو الحال في (التكملة) و(المُحكّم) و(اللسان)، فقد سبقوا إلى التنبيه على مخالفة ما في (القاموس) لما عندهم، أو تصحيفه، أو خطئه.

٥ - لست أزعم لهذا الحديث الاستقصاء والشمول لكل ما يمكن أن يحويه المعجم من ملاحظ وأخطاء، فضخامة القاموس تجعل تحقيق ذلك مرهوناً بتوفر سعة في الوقت، وانقطاع للعمل، وتتبع، ومقابلة بما في معاجم الأئمة، وذلك مما يعزّ وجوده في مثل هذه الأيام.

أملى التنوع في مواضيع الملاحظات أن تُسلك في ثلاث زُمر، تتعلق أولها بمقدمة هذه الطبعة وما تبعها، وتختصّ ثانيها بنصّ (القاموس)، وتتصل ثالثها، وهي أقلها شأنًا، بأخطاء الطباعة.

□ أولاً: ما يتعلق بمقدمة الطبعة وما تبعها (التقديم):

١ - ذكر الشيخ نصر الهوريني فيما جمعه من تقييدات على (ديباجة القاموس) أن الفيروزآبادي أودع (القاموس) ستين ألف مادة،

فزاد على الجوهري عشرين ألفَ مادّة، وأن ابن منظور زاد عليه عشرين ألفاً.

ونصه: «... قال شيخنا: وإنما سمّي كتابه هذا (القاموسَ المحيطَ) على عادته في إبداع أسامي مؤلفاته لإحاطته بلغة العرب كإحاطة البحر للربيع المعمور. قلت: أي فإنه جمع فيه ستين ألفَ مادّة، زاد عليه ابنُ منظور الإفريقي في (لسان العرب) بعشرين ألفَ مادّة...»^(١).

وحكى هذا المعنى الشدياق قائلاً: «... فقد قالوا: إن (الصحاح) اشتمل على أربعين ألفَ مادّة، زانها الحسنُ والصحة والبيان، وأن صاحب (القاموس) توسّع فجمع ستين ألفَ مادّة، و(لسان العرب) اشتمل على ثمانين ألفَ مادّة...»^(٢).

وتكرر هذا المعنى في مقدّمة الطبعة غير مَعزُوِّ لأحدٍ، ونصّه: «... فجاء في ستين ألفَ مادة». والاعتراض يكمن في تحديد مفهوم المادّة ضمن ما تميّزت به هذه الطبعةُ بأنه المدخل الذي تتفرّع عنه ألفاظُ المادّة التي ميّزت بالحُمْرة ولفظه: «وضع كلّ مادة جديدة من أول السطر، وتمييزُ ألفاظِ المادّة باللون الأحمر»^(٣)؛ لأن القائلين بجُملة ما تضمنته تلك المعاجم من موادّ لم يحدّدوا مدلولَ المادّة، مما يجعل تحديدَ مفهومِها في هذه الطبعة بعد

(١) «القاموس المحيط» ط. حسينية، (ص ٦٦).

(٢) «الجاسوس على القاموس» (ص ١٠٦).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٨).

حكاية مقالة المتقدمين في مَبْلَغ موادّ (القاموس) غير صحيح من وجوه:

أ - أن اشتمال (القاموس) على ستين ألفَ مادةٍ بمدلولها في هذه الطبعة غلُظٌ نَبّه على هذا الشدياقُ في معالجته موضوعَ عَدِّ موادّ اللغة، ونقضَ ما نسبوه إلى (القاموس) من جمعه ستين ألفَ مادةٍ بمفهومها المشار إليه.

قال: «.. وهنا ملاحظة من عِدّة أوجه:

أحدها: أن قول المُحسّي وغيره أن (القاموس) جمع ستين ألفَ مادةٍ فيه نظرٌ؛ لأنهم إن أرادوا بالموادّ كأب وكبب وكتب وكثب، فهذا المقدارُ، أعني الستين ألفاً كثيراً، فإنني تتبعْتُ (القاموس) من أول حرف الهمزة إلى آخر حرف الظاء، وهو نصف حجمه تقريباً، فلم أجد سوى خمسة آلاف وأربعمائة وإحدى وخمسين مادةً، من جملتها الموادّ الزائدة على (الصحاح)، ولا شك أن الباقي أقلّ، وذلك لطول الموادّ فيه! فربما ملأت المادةُ الواحدة منها صفحتين، وإن أرادوا المادةَ وما يُشتقّ منها، فذلك فوق العادة، فربما أناف على مليون»^(١).

ب - لم يجاوز عددُ الجذور العربية على اختلاف أنواعها (تراكيب ثنائية، وجذور ثلاثية، ورباعية، وخماسية) (١١٣٤٧) جذراً، تشمل جميع ما ورد في خمسة معاجم، هي (تهذيب اللغة)،

(١) «الجاسوس على القاموس» (ص ١٠٨ - ١٠٧).

و(جمهرة اللغة)، و(المحكم)، و(لسان العرب)، و(القاموس المحيط)^(١).

وهذا المبلغ يزيد بالتأكيد على ما تضمّنه القاموسُ وحده، وقد أجاز عقدَ هذه المقارنة تطابقَ مفهومِ المادّة في هذه الطبعة مع مدلول الجذر في الدراسة المشار إليها، مما يجعل ما نُسب إلى (القاموس) بذلك المفهوم يزيدُ على نتائج الدراسة الإحصائية الحاسوبية بخمسة أضعاف، وهذا لا يصحّ.

ج - إن الوقوف على خطأ ما نُسب إلى (القاموس) - أعني مجيئه في ستين ألفَ مادّة بمدلولها في هذه الطبعة - هو من السهولة بمكان، وفي وُسع كلِّ قارئ أن يقوم به، وذلك بأن يُعدّ ما في عشر صفحات من موادّ - في غير ما موضع - أثبتت بدء كلِّ سطر وإلى جانبها نقطةٌ مدورةٌ (●) أو نجمةٌ مدورةٌ (*) فيعرف من بعدُ أن متوسّط ما في الصفحة الواحدة من هذه الطبعة، لا يزيد على ثماني موادّ، ثم يضرب هذا الرقم بمبلغ صفحات المعجم، وهو (١٧٥٠) صفحة، فيكون الناتج (١٤,٠٠٠) مادة، وهذا قريب من مَبْلَغ الجذور في الدراسة الإحصائية، وهو (١١٣٧٤) جذراً، ولكن شتّان ما بينهما وما بين الستين ألفَ مادّة!

٢ - حوى تقديمُ طبعة بولاق المطبوعة سنة (١٢٧٢هـ) مقدّمةً

(١) في دراسة إحصائية عنوانها «المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية» قدّمها الكاتب إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

جليلةً، سَطَّرها الشيخ نصر الهوريني الذي أشرف على تصحيحها مع الشيخ قطة العدوي، أودعها خلاصةً علمه باللغة، وتجربته في تصحيح (القاموس)، وهو ما جعل سائر الطبقات تحافظ عليها لعلَّو قدرها، وعظيم فائدتها^(١)، وقد تضمَّنت تلك المقدمة ثلاثة أشياء مهمَّة، هي:

أ - تقييدات على (ديباجة القاموس) جمعها الهوريني من شرحي المناوي والمرتضى الزبيدي، ومما أفاده من شروح القرافي والكجراتي وابن الطَّيب الصميلي المغربي.

ب - فوائد وقواعد في معرفة اصطلاحات (القاموس).

ج - المقصد في بيان الأمور التي اختصَّ بها (القاموس).

وذلك ما هيَّأ لها أن تغدو مرجعاً رئيسياً لكلِّ مراجع وباحث في هذا المعجم، وليست هي بدعاً في هذا، فمقدمات المعاجم لا تقلُّ أهميةً عمَّا تحويه من اللغة؛ لأنها المفتاح الذي يمكِّن الباحث في المعجم من الإفادة منه على الوجه المطلوب خصوصاً في معجم كهذا، يكاد يكون الغاية في غزارة موادّه، وشدَّة اختصاره، وكثرة اصطلاحاته.

(١) تحسن الإشارة هنا إلى أن طبعة الطاهر أحمد الزاوي التي جاء فيها (ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة) حافظت عليها أيضاً، فشغلت اصطلاحات (القاموس) للهوريني من الصفحات (ما بين ١٠ و ٢٧)، أما (شرح ديباجة القاموس) فقد جاءت موزَّعةً في الحواشي على مقدِّمة الفيروزآبادي، وملأت من الصفحات (ما بين ٣٠ و ٩٥).

أما هذه الطبعة فقد تخففت من التقييدات التي جمعها الهوريني من شروح عديدة على (ديباجة القاموس)، فأسقطتها خلافاً للمألوف، وعمدت إلى فوائد الهوريني وقواعده في معرفة اصطلاحات (القاموس)، ومقصده في بيان الأمور التي اختص بها، فعرضت جُلّها موسومةً بـ «فوائد في معرفة اصطلاح (القاموس) مأخوذة من مقدمة الشيخ نصر الهوريني». وقد كان المأمول أن تحافظ هذه الطبعة على ما حرصت عليه الطبعات السابقة، فتجري في خُطتها على سننٍ واحدٍ من حيث الحرص على المحافظة على ما في الأصلين المعتمدين، وهو ما تبدى في عدة أشياء، منها مثلاً إثباتها نصّ مميّزات المطبوع الذي ورد في الصفحة الأولى من الطبعة الحسينية بعد التقديم وقبل مقدمة المؤلف (ص ٣٠).

٣ - نُصّ في تقديم الطبعة على أنه جرى تصحيح ما كان من أخطاء مطبعية في الطبعتين الحسينية والبولاقية بالإضافة إلى الأخطاء التي جمعها العلامة المرحوم أحمد تيمور في رسالته (تصحيح القاموس المحيط) دونما إشارة إلى مواضعها في تينك الطبعتين «وأما الأخطاء التي وقعت للفيروزآبادي في قاموسه، فقد بقيت في المتن كما هي، وأشير إلى الصواب في الحاشية»^(١).

أقول: إن الأصل في المعاجم، أيّاً كانت لغتها، أن تحوي الصحيح وحده، وأن تكون خلوّاً من شوائب التصحيف والخطأ والوهم، ومن هنا كان الأصل في المطالع فيها أن يتلقّى رسمها

(١) الحاشية رقم (٣) من الصفحة التاسعة.

وضبطها بالتسليم المطلق، وينزله منزلة النصّ في الاعتماد عليه، والاحتجاج به، وذلك ما لم تَقُمْ بَيِّنَةٌ على خلافه. أما أن يحافظ على أخطاء المعجم في المتن، ويكتفى بالإشارة إلى الصواب في الحواشي، مع قيام الأدلة القاطعة على الخطأ تحرجاً من تغيير النصّ، وتمسكاً بمنهج بعض المتقدّمين في إصلاح الخطأ وتقويمه^(١)، فذلك يتنافى وطبيعة المعاجم ومهمّتها، وهذا أحد المآخذ على معاجمنا القديمة.

أحسب أن إصلاح ما تشكو منه معاجمنا، لتواكب حاجة الناس ومتطلبات العصر، أولى من الأخذ بالآراء المتشدّدة التي ذهب إليها بعضُهم، على ما نكّنه لهم من احترام، خصوصاً وأن مثل هذا الصنيع رَغِبَ عنه نفرٌ من أهل صناعة التحقيق في غير المعاجم، ممّا يُلْزِمُ المُراجِعَ في المعجم، الذي يهجم بصره بادئ ذي بدء على ما في المتن، بقراءة الخطأ فيه، ثم التنقيب عن الصواب في الحواشي، سواء أثبت له ما ينبّهه على ذلك في المتن أم لا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإشارة إلى مواضع الأخطاء المطبعية في الطبعتين المعتمدين أصلاً، وكذلك الإشارة إلى الأخطاء التي صحّحها المرحوم تيمور، هي من الأهمية بمكان

(١) لا يتسع المقام هنا لمناقشة هذه القضية، وبيان اختلاف الناس فيها قديماً وحديثاً. انظر تفصيل ذلك في: مقال الأستاذ مطاع طرابيشي «تعليقات على تحقيق السير للذهبي»، وفي تعليق الدكتور شاکر الفحام عليه، وذلك في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (م ٥٨، ج ٢، ص ٢٧٧ - ٣٤٢).

في مثل هذا التحقيق، فالإشارة إلى مواضعها تلك تفيد مَنْ عكفوا طويلاً على اعتماد تينك الطبعتين، وما صُورَ عنهما في تصحيح نسخهم، بالإضافة إلى أن في ذلك مَنْبَهَةٌ على حجم تلك الأخطاء، والجهد المُودَع في كشفها وتصحيحها، وإشراكاً له في تدقيق النظر فيها، وما أظن محققاً حالفه الصوابُ في جميع ما خطه قلمه، فقد يكون بعضُ تلك الأخطاء الطباعية في المعاجم من الخفاء والدقة لدرجة لا يهتدي إليها المحقق، والأصولُ الخطيئةُ مبذولةٌ بين يديه، فكيف يتسنى له أن يقف على جميع أخطاء الطباعة، وهو لم يعتمد أصلاً خطياً منها.

٤ - وُسِّمَت هذه الطبعةُ على غلافها الداخلي بأنها (تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة) وكتب تحتها بالحُمْرة (طبعة فنية مرقّمة مصحّحة) ويرد على هذا جُملةٌ ملاحظ:

أ - إثبات كلمة (تحقيق) على الكتب التراثية يحمّل صاحبها مسؤوليةً كبيرةً، تستوجب منه أن يكون على يقينٍ من صحّة كلّ كلمة، ترد فيها، يقف على حقيقتها، ويكشف غامضها، ويعزوها إلى مصدرها، فيمكن بهذا وغيره القارئ من أن يعود إلى النصّ، يقرّؤه ويفيد منه دونما مشكلٍ يعترضه، ولا نَصَبٍ يتعناه، وقد أحسّ بهذا نفرٌ من كبار العلماء فعدّلوا - اقتصاداً وتواضعاً - عن وصف أعمالهم بالتحقيق إلى القراءة، أو التصحيح، أو الاعتناء، أو ما أشبه ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدلالة الاصطلاحية العُرفية لكلمة (تحقيق) حالة إثباتها على أغلفة الكتب التراثية ارتبطت

لدى جمهرة المحققين بالأصول المخطوطة، ونظرةً عجلية إلى غالبية الكتب المحقّقة، وإلى ما كتبه ذوو الخبرات المديدة في هذا الفن عن أصول تحقيق النصوص وضبطها، وما أكثرها، تشهد لصحة ما سبق.

إن عدم اعتماد هذه الطبعة أيّ أصل خطيّ، يدفع أن يكون المراد بكلمة (تحقيق) المثبتة على غلافها الداخلي هذا المعنى. وقد نتج عن هذا انتقالُ جملةٍ من أخطاء الطبعيتين المعتمدتين إلى هذه الطبعة، لاقتصارها على المطبوع وحده.

أما إذا أُريد بالتحقيق تحلية النصّ بعلامات الترقيم، وتخريج الآيات القرآنية وقراءاتها وتبيين الشاذّ منها، والتعويل في التصحيح على الرجوع إلى الأمهات اللغوية، وإضافة مميّزات فنية وطباعية، فجميع ذلك قائم في هذه الطبعة، كما نصّ عليه في ميزاتها^(١)، ولكنه دون معنى التحقيق بدلالته الاصطلاحية لا اللغوية. ولا شكّ في أن الجهد العلمي الكبير المُودع في الطبعيتين المُعتمَدَتين أساساً في إخراج هذه الطبعة، يقوم به معنى التحقيق وجوهره أيضاً، وإن قصّرت به تقنيات الطباعة آنذاك، فالذين قاموا على إخراج تلك الطبعات أحكموا عملية التصحيح، وهي تقابل اليوم التحقيق شكلاً ومضموناً، فاعتمدوا على أصول خطية جيدة، ودقّقوا في مقابلتها ومعارضتها، وتثبتوا من صحّة ما فيها، وأعانهم على ذلك تقدّمهم

(١) «القاموس المحيط» مقدمة التحقيق (ص ٨).

في علوم العربية عموماً، واللغة والمعاجم خصوصاً، فجاءت طبعاتهم صحيحةً في الجملة، قليلة التصحيف والخطأ، وذلك ما جعلها موضع ثقة عند أهل العلم، فاعتمدوا عليها، وأفادوا منها زمناً طويلاً، والشيء نفسه هو الذي جعل هذه الطبعة تعتمدها أساساً في عمل التحقيق.

ب - لا يخفى أن الأساس في الكتب التراثية المحققة - سواء أكانت معاجم أم غيرها - هو صحة العمل وجودته، ومما يثلج الصدر أن هذا متحقق في هذه الطبعة، والحمد لله، ولكن إغفال إثبات أسماء مَنْ قاموا بتحقيق (القاموس) وتصحيحه - والكلام من الناحية العلمية - ليس صائباً، وهو نهج مبتدع غير سديد، ولا يغني عنه عزو بعضهم المسؤولية العلمية إلى الجهة المصدرة أو الناشرة، ففي هذا تضييع لتلك المسؤولية - وهي أجدراً ما تكون في صناعة المعاجم وتحقيقها ونشرها - ومجانبةً طريقٍ لاحبٍ، سلكه جمهور أهل العلم، وما وقع خلاف هذا شاذّ ونادر لا يُلتفت إليه.

إن في إثبات أسماء ذوي الجهد العلمي، سواء أكانوا مغمورين أم مشهورين، تحديداً للمسؤولية العلمية، ووضعاً للأمر في نصابها، وموافقةً لمنهج ارتضاه أهل العلم قديماً وحديثاً، تطالعنا أمثلته في الكثرة الكاثرة من مصادر التراث العربي.

أحسب أن ظروفًا حالت دون فعل ذلك، فالمؤسسة الناشرة درجت على خلاف هذا فيما أخرجته من مصادر جليلة، أغنت بها المكتبة العربية في ألوان مختلفة من كتب التراث العربي ومصادره.

□ ثانياً: ما يتعلّق بنص (القاموس):

أرى أن هناك سببين رئيسين يرجع إليهما ما شاب هذه الطبعة من ملاحظ وماغذ، هما:

١ - اقتصار الاعتماد في إخراج هذه الطبعة المحقّقة المصحّحة على المطبوع وحده، وعدم الاعتماد على أصولٍ خطيّة، وهي كثيرة مبذولة.

٢ - عدم مقابلة موادّ القاموس بتمامها على المعاجم التي عوّل عليها في عملية التصحيح، مثل شرحه (تاج العروس)، والمطبوع من (المحكم) و(العباب) (المطبوع منه، والموجود من أصوله) فقد ضمّنه المجدّ خلاصة ما فيهما، ومثل (التكملة) و(لسان العرب) وكتب البلدان وضبط الأعلام وغيرها. ولو تحقّق ذلك لازدادت الطبعة دُنوّاً من الجودة والإتقان، وتخفّفت من تلك الأخطاء، وأمکن الوقوف على أخطاء أخرى في الطبعات السابقة ل: «القاموس»، نبه عليها محقّقو بعض تلك المعاجم ومصحّحوها، وعلى موادّ كثيرة مشكلة، لم يعلّق عليها، ولم ينبّه على ما فيها من إشكال، وهي أولى بهذا من حواشٍ كثيرة غير مستقصاة منقولة من الطبعتين، أثقلت بها الحواشي، يحسن تدقيّتها على ما توفرّ لدينا من مصادر لغوية جديدة.

تقدّم في صدر البحث أن المادّة التي سأتناولها بالمعالجة - على اختلاف موضوعاتها - ممّا لم يُشر إليه في حواشي هذه الطبعة، بعضُها اجتمعت الأدلة على وَهْم فيه، أو تصحيف، أو خطأ، وبعضها مشكّل، خالف فيه (القاموس) كثيراً من الأصول، وهو ممّا

يجب التنبيه عليه، أو هو مشكّلٌ اختلفت المعاجم في إيرادها أو ضبطها، وهو ممّا يحسن التنبيه عليه.

وإذا كان من غير الممكن عرض جميع ما سبق من ملاحظ وآراء، ومعالجة ما أمكنني الوقوف عليه من موادّ، فقد رأيت أن أصدر ملاحظاتي في قسمين، أفردت كلاً منهما بمقال، اجتزأت في الأول منهما - إضافةً إلى ما سلف - بمعالجة المواضيع الجامعة لتلك الملاحظ، والتدليل عليها بأمثلة مختارة. وسأقف القسم الثاني على ما لديّ من موادّ وملاحظات، أسردها معالجةً موثّقةً على ترتيب ما. وفيما يلي المواضيع التي وجدتها تنتظم ما لديّ من مواد:

أ - أسماء المواضيع والبلدان:

شاب هذه الطبعة تصحيف في ضبط أسماء مواضع عديدة، خالف (القاموس) في ضبطها أو رسمها كتب فنّ البلدانيات - وهي الأساس في تصحيح مثل هذه الأسماء - بالإضافة إلى مخالفته ما في المعاجم الأصول.

ومن أمثلة هذا النوع:

١ - قال الفيروزآبادي في باب الميم فصل الدال (م ن د):
«... مُنَدَّد: ع...».

قلت: هي بفتح الميم في كتب البلدان والمعاجم. وقد نُصِّ على ضبطها كذلك بالعبارة في غير ما مصدر.

قال الأزهري في (تهذيب اللغة) (١٤/١٤٧): «مَنَدَد: اسم موضع، ذكره تميم بن أبيّ [بن] مُقْبِل، فقال:

عفا الدارَ من دهماً بعدَ إقامةٍ عَجَاجٌ بِخَلْفِي مَنَدَدٍ مُتَنَاوِحٌ
مَنَدَدٌ: موضع.

وضبطه البكري نصّاً بالعبارة في (معجم ما استعجم)
(١٢٦٩/٤) «مَنَدَدٌ: بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده دالان مهملتان،
الأولى مفتوحة: واد باليمن.

قال ابن مُقْبِل:

عفا الدارَ مِنْ دهماً بعدَ إقامةٍ عَجَاجٌ بِخَلْفِي مَنَدَدٍ مُتَنَاوِحٌ
قال ابن الأحمر:

وللشيخ تبكيه رُسومُ إقامةٍ تراوحها العَصْرَيْنِ أرواحُ مَنَدَدٍ
وكذلك جاء ضبط ياقوت لها قال في (معجم البلدان)
(٢٠٩/٥) «مَنَدَدٌ بالفتح ثم السكون وفتح الدال، وهو من نَدَّ يَنَدُّ
بكسر النون؛ لأنه لازم، فاسم المكان مَنَدَدٌ بكسر الدال قياساً، إلا
أننا هكذا وجدناه مضبوطاً في النسخ، وهو اسم مكان باليمن...»
ثم يورد بيت ابن مقبل. وتابعه مختصره البغدادي في
(مراصد الاطلاع) (١٣١٩/٣).

قال: «مَنَدَدٌ: بالفتح ثم السكون...». وُضِبْتُ بالقلم كذلك
في (لسان العرب) (م ن د) حيث نقل فيه ابن منظور ما جاء في
(تهذيب اللغة)، وقد مضى. وتبع شارحُه الزبيدي ما جاء في
(القاموس) بضمّ الميم، ونسبه إلى (التهذيب) دونما إشارة إلى
الأصول التي نصّت على ضبطه بالعبارة خلاف ما أورده قال:

«وَمَنْدَدٌ بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّلَاثِ (ع) ذَكَرَهُ تَمِيمُ بْنُ أَبِي مُقْبِلٍ فَقَالَ:
عَفَا الدَّارَ مِنْ دَهْمَاءَ بَعْدَ إِقَامَةِ عَجَاجٍ بِخَلْفِي مَنْدَدٍ مُتَنَاوِحٍ
وَكَذَا فِي (التَّهْذِيبِ).

٢ - وَقَالَ: فِي بَابِ اللَّامِ، فَصَلِّ الصَّادَ (ص ل ل)
«صَلَّاصِلٌ: مَاءٌ لِبَنِي أَسْمَرَ مِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ حَنْظَلَةَ».

قُلْتُ: (صَلَّاصِلٌ) بِالضَّمِّ عِلْمٌ عَلَى هَذَا الْمَاءِ لَيْسَ صَوَابًا، فَهِيَ
بِفَتْحِ الصَّادِ كَذَا جَاءَتْ فِي (التَّكْمِلَةِ) (٥/٤١٥).

قَالَ الصَّاعِقَانِيُّ: «وَصَلَّاصِلٌ: مَاءٌ لِبَنِي أَسْمَرَ مِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ
حَنْظَلَةَ».

وَضَبَطَهَا الْبَكْرِيُّ فِي (مَعْجَمِ مَا اسْتَعْجَمَ) نَصًّا بِالْعِبَارَةِ قَالَ:
«صَلَّاصِلٌ: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَبِصَادٍ أُخْرَى مَهْمَلَةٌ قَبْلَ اللَّامِ عَلَى بِنَاءِ
الْجَمْعِ: مَاءٌ لِبَعْضِ بَنِي عَمْرٍو بْنِ حَنْظَلَةَ... قَالَ جَرِيرٌ:
عَفَا قَوْوٌ، وَكَانَ لَنَا مُحَلًّا إِلَى جَوِّي صَلَّاصِلٍ مِنْ لُبَيْنِي».
وَهِيَ كَذَلِكَ فِي (مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ).

قَالَ يَاقُوتٌ: «صَلَّاصِلٌ: بِالْفَتْحِ... وَهُوَ مَاءٌ لِبَنِي أَسْمَرَ مِنْ بَنِي
عَمْرٍو بْنِ حَنْظَلَةَ... قَالَ السَّكْرِيُّ فِي شَرْحِ قَوْلِ جَرِيرٍ:

عَفَا قَوْوٌ وَكَانَ لَنَا مُحَلًّا إِلَى جَوِّي صَلَّاصِلٍ مِنْ لُبَيْنِي».

وَذَكَرَ يَاقُوتٌ قَبْلَهُ مَوْضِعًا آخَرَ بِهَذَا الْاسْمِ، نَصَّ فِيهِ عَلَى ضَمِّ
أَوَّلِهِ، وَلَكِنَّهُ عِلْمٌ عَلَى مَاءٍ آخَرَ، قَالَ:

«صُلاصِلُ: قالها أبو محمد الأسود، هو بضم الصاد عن أبي الندى.. قال: هو ماء معدن في واد، يقال له: الجوف...».

٣ - وقال في باب الدال، فصل القاف (ق د د): «وكفُلُفُلٍ: جبل به معدن البرام».

قلت: ضبطه للكلمة تنظيراً بـفُلُفُلٍ جاء خلاف ما وجدته في المعاجم وكتب البلدان، فهي بالكسر والتكرير، قَدُقِد.

كذا وردت في (التكملة) (٣١٧/٢) قال الصاغاني: «وقَدُقِدُ: جبل فيه معدن البرام».

وضبطها كذلك ياقوت نصّاً بالعبارة، قال في (معجم البلدان): «قَدُقِدُ بالكسر والتكرير: جُبيل قرب مكة، فيه معدن البرام، وهو من الجبال التي لا يوصل إلى ذروتها عن نصر. وقد ضُبط عن غيره قَرُقِد بالراء».

أما شارحه الزبيدي فقد ذكر ما أورده (القاموس) دونما تعقيب، قال: «(و) قَدُقِدُ: (كفُلُفُلٍ: جبل به معدن البرام) بالكسر جمع بُرْمَة».

٤ - وقال في باب الذال، فصل العين (ع و ذ): «ومَعَاذَةُ: ماء لبني الأقيشر».

قلت: المشهور في ضبطها ضمّ الميم لا فتحها، ولم أقف على مصدره فيما أثبت. كذا أوردها الصاغاني في (التكملة) (٣٨٥/٢) قال: «ومُعَاذَةُ: ماء لبني الأقيشر وبني الضباب».

وضبطها ياقوت كذلك نصّاً بالعبارة، قال في (معجم البلدان):
 «مُعَاذَة: بالضم والذال معجمة، كأنه البقعة التي يعاذ إليها: ماءة لبني
 الأقيشر وبني الضباب فوق قرن ظبي والسعدية، عن
 الأصمعي...».

ومثله ما ذكره البغدادي في (مراصد الاطلاع) قال: «مُعَاذَة
 تَأْنِيث ما قبله [مُعَاذ]: ماء لبني الأقيشر وبني الضباب...».

وقد ذكرها شارحه الزبيدي كما جاءت في (القاموس) دونما
 تعقيب، قال: «ومُعَاذَة: ماءة لبني الأقيشر، مرّة».

٥ - وقال في باب اللام، فصل الراء (ر م ل): «وَتُرَامِلُ
 بالضم: واد».

قلت: يغلب على الظنّ أن التاء مصحفة عن الياء - بالمشناة
 التحتية - فهي كذلك في غير ما مصدر.

قال الصاغاني في (التكملة) (٥/٢٦٧): «وَيُرَامِلُ: واد».

وقد ضبطها البكري في (معجم ما استعجم) نصّاً بالعبارة،
 قال: «يُرَامِلُ بضم أوله^(١)»:

بلد. قال ابن مُقْبِلٍ يصف حماراً: ... مما يقيظ بأظرب فيُرَامِلُ».

ومثله ما ذكره ياقوت في (معجم البلدان)، قال: «يُرَامِلُ بالضم
 وكسر الميم: اسم واد في لامية ابن مُقْبِلٍ».

(١) وكذا في المطبوع، وثبه محققه على ما في «معجم البلدان».

ولم يعقب شارحه الزبيدي على ما جاء في (القاموس)، قال: «وِيرَامِل بِالضَّم: واد...».

ب - ما ورد في موضعين:

وجدت في هذه الطبعة كلماتٍ قليلةً، ذكرت في موضعين مختلفين لاعتبارٍ ما، وردت في أحدهما على الصّحّة، وفي الثاني خلافاً للصواب، وفي هذا ما يكفي دلالة على الخطأ في أحدهما، بالإضافة إلى مخالفة الخطأ لما في المعجم وكتب الفن. ومن أمثلة هذا النوع:

١ - قال في باب القاف، فصل الزاي (ز ه ق): «وأزاهيق: فرسُ زياد بن هنداية، وهي أمه، وأبوه حارثة».

وقال في باب الباء، فصل الهاء (ه ن د ب): «وهندابَةُ بالكسر: أم أبي^(١) هندابة الكندي الشاعر».

قلت: إيرادُه (هندابة) - بالباء الموحّدة من تحت - في موضعها من باب الباء فصل الهاء في كلِّ من (القاموس) وشرحه (تاج العروس) يؤكّد أن مجيئها بالياء المثناة التحتيّة في (ز ه ق) تصحيف، كما يعضد ذلك أنها جاءت صواباً في المعاجم.

قال ابن دريد في (جمهرة اللغة) (٣/٣٠٤): «وهندابة: اسم امرأة، وهي أم ابن هندابة، أحد فرسان العرب، أمه سوداء، وهي كندة».

(١) كذا في المطبوع وصوابه: ابن.

ونحوه ما ذكره الصاغانى فى (التكملة) (٧٦/٥): «أزاهيق: فرس ابن هندابة، وهى أمه، وكانت سوداء، واسمه زياد بن حارثة بن عوف».

والغريب أن شارحه الزبيدى تابعه فى إيرادها بالموضوعين دونما تعقيب، أو تنبّه.

٢ - وقال فى باب الحاء، فصل الفاء (ف ر ح): «والفُرْحَانَةُ: الكمأة البيضاء».

وذكرها ثانية فى فصل القاف من الباب نفسه، ونصّ على أنها بالضم قال: «... والفُرْحَانُ بالضم: ضربٌ من الكمأة، الواحد: أقرح، أو قُرْحَانَةٌ...».

قلت: ضبط (القرحانة) بفتح الفاء، بجانب للصواب، بدليل نصّه على الضمّ فى لغة القاف، وهى كذلك بالضم فى الحرفين الفاء والقاف فى (لسان العرب). قال مصنّفه فى الأولى «الفرحانة: الكمأة البيضاء عن كراع».

قال ابن سيده: والذى رويناه: قُرْحَان، بالقاف وسنذكره».

وقال فى الثانية: «والقُرْحَان: ضرب من الكمأة بيض صغار، ذوات رؤوس كرؤوس الفطر، قال أبو النجم:

وأوقَرَ الظُّهْرَ إِلَيَّ الجَانِي مِنْ كَمَاءِ حُمُرٍ وَمِنْ قُرْحَانٍ
واحدته قُرْحَانَةٌ، وقيل: واحدها أقرح».

وتابعه شارحه الزبيدى فى هذه أيضاً، فذكرها بالفاء والقاف

كما جاءت في اللسان نقلاً عن ابن سيده دون أيّ تعقيب، أو تنبيه على خطأ ضبط الفاء بالفتح.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحوم أحمد رضا ضبطها في متن اللغة بالضم في الموضعين، ومعجمه - كما هو معلوم - استوعب ما ورد في (لسان العرب) و(تاج العروس) معاً بالإضافة إلى ما اختاره وصحّ لديه مما ورد في أحدهما، وهو في الضبط والتحري ما هو.

٣ - وقال في باب الراء، فصل النون (ن ط ر): «والنّطرون بالفتح: البورق الأرمني».

وقال في (ب ر ق): (والبُورق) في الموضع الأول ليس صواباً بدلالة تقييد المجد له بالضمّ نصّاً بالعبارة في (ب ر ق). ويشهد لهذا ما ورد في (التكملة) (٢١٢/٣): «النّطرون بالفتح: البورق الأرمني».

ولم يعقب شارحه الزبيدي على ما جاء في (ن ط ر) بل نقله على صورته قال: «والنّطرون بالفتح: البورق الأرمني، وهو نوع منه، كما ذكره صاحب (المنهاج) وغيره...». ونقل ما ورد في (ب ر ق) دونما إشارة أو تنبيه على الفتح فيها قال: «(والبُورق بالضم) الذي يجعل في العجين، وهو (أصناف) أربعة (مائي وجبلي وأرمني ومصري، وهو النّطرون)... أجوده الأرمني، وقال: الإطلاق يُخصّ به لتولّده بها أولاً، ويُسمّى الأرمني بورق الصاغة؛ لأنه يجلو الفضة جيداً، والأغبر منه يُسمى بورق الخبازين. وأما النّطرون فهو الأحمر منه...».

٤ - وقال في باب اللام، فصل الجيم (ج ع د ل): «الجَعْدَلُ كجعفر والجَعْدَلُ كَكَنْهَبَلٍ وَجَبَعْتَنَ: الصلب الشديد».

وقال في باب النون، فصل الخاء (خ ب ع ث ن) «الخُبَعِثَنَةُ كقُدْعَمِلَةَ: الرجل الضخم الشديد والأسد، والخُبَعِثَنُ كقُدْعَمِلٍ وَسَفْرَجَلٍ».

قلت: إيراده «جُبَعِثَنُ» - بالجيم الموحدة من تحت - في الأول تصحيف عن الخاء بدلالة إثباته لها في موضعها من باب النون فصل الخاء، بالإضافة إلى أنها كذلك في معاجم الأئمة.

قال ابن دريد في (جمهرة اللغة) (٣/٣٧١): «وَحُبَعِثَنُ وَحُبَعِثَنُ: صفة من صفات الأسد». ونحوه ما ذكره ابن فارس في (مجل اللغة) (٢/٢٤١): «والخُبَعِثَنَةُ من الرجال: الشديد، وبه شبه الأسد». ومثلهما ما أورده الصاغاني في «التكملة» (٥/٢٩٨): (ج ع د ل): «وقال ابن دريد: الجَعْدَلُ بالفتح والجَنَعْدَلُ، قال غيره الجَنَعْدَلُ مثال حَبَعْتَنَ: الصلب الشديد».

وجاء كذلك في (لسان العرب) قال ابن منظور: «والخُبَعِثَنُ أيضاً من الرجال: القوي الشديد، أبو عبيدة: الخُبَعِثَنَةُ من الرجال، الشديد الخلق العظيمه...». ويشهد لصحة ما سبق أن الزبيدي أوردها صواباً وقيدتها ضبطاً بالعبارة، قال: «وأما حُبَعِثَنُ فإنه وزن غريب، ينبغي تقييده، هو بضمّ الخاء المعجمة وفتح الموحدة وسكون العين المهملة ثم ثاء مثلثة مكسورة».

٥ - وقال في باب الظاء، فصل القاف (ق ي ظ): «ومخلاف قيطان باليمن قرب ذي جبلة».

وقال في باب اللام فصل الجيم (ج ب ل): «وذو جبلة بالكسر ع باليمن».

قلت: نصّه على ضبطها بالعبارة على أنها بالكسر في (ج ب ل) يصحّ خطأ ضبطها بالقلم محرّكةً بفتحتين في الأول، وقد جاءت على الصواب مضبوطة بالقلم في كلٍّ من (معجم البلدان) (٤/٤٢٣): قال ياقوت: «قيطان: مخلاف باليمن وقلّما يسمّونه غير مضاف، إنما يقولون: مخلاف قيطان، وهو قرب ذي جبلة»، و(التكملة) (٤/٢٠٢) و(العباب) (٢٨٤/ب).

قال الصاغاني في الأول: «ومخلاف قيطان: من مخاليف اليمن بقرب ذي جبلة». وقال في الثاني: «ومخلاف قيطان من مخاليف اليمن قرب ذي جبلة» نقله الصاغاني، وفي هذا ما يحمل على الظنّ أنها قد تكون صحيحةً في أصول (القاموس) خلافاً لما في طبعاته، والاحتمال قائم في غيرها مما تقدّم أو مما سيأتي، ولو اعتمدت هذه الطبعة على بعض الأصول الخطية ل: (القاموس) لأمكن تصحيح ما كانت هذه سبيله من ملاحظ.

ج - الكلمات المصحفة:

اشتمل نصّ (القاموس) على كلمات جاءت مصحّفةً عن أصولها، وخلافاً للصواب الذي أثبتته أصحاب المعاجم وغيرهم من مصنّفي كتب البلدان والمُشْتَبِه والخيل وغيرها، ومن أمثلة هذه الكلمات:

١ - قال في باب الباء، فصل اللام: «وما ترك لَسُوباً، ولَسُوب كتنور: شيئاً».

قلت: في العبارة تصحيف ونقص، صوابها «وما ترك لسوباً، ولا كَسُوباً...». كذا أوردها الصاغاني في (التكملة) (ك س ب) (٢٥٧/١): «ويقال: ما ترك كَسُوباً، ولا لَسُوباً: أي شيئاً». وفي (ك س ب) (٢٦٨/١): «يقال: ما ترك لَسُوباً، ولا كَسُوباً: أي شيئاً»، وجاءت كذلك في (تاج العروس)».

قال الزبيدي في (ك س ب): «يقال: ما ترك كَسُوباً، ولا لَسُوباً: أي شيئاً». وقد سبق في (ك س ب) أيضاً.

٢ - وقال في باب الثاء، فصل القاف (ق ث ث): «والمِقَّة: الكثرة وخشبة عريضة يلعب بها الصبيان...».

قلت: هي بكسر الميم إذا كانت بمعنى الخشبة التي يلعب بها الصبيان، كذا ضبطت بالقلم في (جمهرة اللغة) (٤٦/١).

قال ابن دريد: «والمِقَّة: خشبة مستديرة على قدر قرص، يلعب بها الصبيان تشبه الخراة».

وقيدها الصاغاني بالكسر نصّاً بالعبارة، قال في (التكملة) (٣٧٩/١): «... والمِقَّة والمِطَّة بالكسر: خشبة مستديرة عريضة، يلعب بها الصبيان، ينصبون شيئاً ثم يجتثونه بها عن موضعه». ونحوه ما صنعه شارحه الزبيدي.

قال في (تاج العروس): «(و) المِقَّة والمِطَّة لغتان، وهما بكسر الميم: (خشبة) مستديرة (عريضة يلعب بها الصبيان) ينصبون شيئاً، ثم يجتثونه بها عن موضعه». وجاءت كذلك بالكسر في (لسان العرب)، ونصّ في الحاشية على كسر الميم في الكلمتين نقلاً عن

(المُحَكَّم) و(التكملة) خلافاً لما هي عليه في (القاموس). قال ابن منظور: «والمِقْثَةُ والمِطْثَةُ: لغتان خشبة مستديرة...»، كما أن القاموس نفسه ذكر قبلها اللغة الأخرى في (ط ث ث) مقيدة بالحركات على الصواب، قال: «الطُّثُ: لغة للصبيان، يرمون بخشبة مستديرة، تسمى المِطْثَةُ»، ونصّ في الحاشية على أنها كذلك في النسخ.

٣ - وقال في باب الباء، فصل القاف (ق ش ب) «والقشب: الخلط... بالكسر: النفس، ووالد مالك بن بحينة، ونبات كالمغد...».

قلت: (المغد) بالغين والبدال المهملة خلاف ما ورد في المعاجم، فهي بالقاف والراء المهملة فيها.

قال ابن منظور: «والقشب: نبات يشبه المقر، يسمو من وسطه قضيب، فإذا طال تنكس من رطوبته، وفي رأسه ثمرة، يقتل بها سباع الطير...».

ونصّ في الحاشية على أن ورودها في (القاموس) بالغين معجمة والبدال تحريف، لم ينتبه له الشارح، وذكرها ابن منظور ثانية في (م ق ر) قال: «... وقيل: المَقْر والمقر والمقر: المر. وقال أبو حنيفة: هو نبات ينبت ورقاً في غير أفنان».

وقد أغفلها الفيروزآبادي في (م ق ر) فاستدركها عليه شارحه الزبيدي قال: «... ومما يستدرك عليه: المَقْر ككْتِف: نبات ينبت ورقاً في غير أفنان. قاله أبو حنيفة».

ولكنه تابعه في (ق ش ب) دونما تعقيب قال: «(و) القشب:

(نبات كالمغد) يسمو من وسطه قضيب، فإذا طال تنكس من رطوبته، وفي رأسه عقدة، يقتل بها سباع الطير».

٤ - وقال في باب الشين، فصل الدال (د ر ع ش): «ادرعش من مرضه: اندمل وبرئ».

قلت: تصحيف (ادرعش) هنا تبعاً لتصحيفها في الطبقات السابقة، فهي بالغين المعجمة لا بالمهملة. كذا وردت في (المحكم) لابن سيده (٥٠/٦) ومثله في (التكملة) للصاغاني (٤٧٧/٣) قال: «د ر غ ش: أهمله الجوهري، وأدْرَعَشَّ واطْرَعَشَّ: إذا اندمل من مرضه». ومثله ما ذكره ابن منظور في (لسان العرب) (د ر غ ش) قال: «أدْرَعَشَّ الرجل: برئ من مرضه كاطْرَعَشَّ».

يؤكد صحّة ما سبق أن الزيدي شارحه قيدها في (تاج العروس) بالعبارة في (د ر غ ش) قال: «أدْرَعَشَّ من مرضه) والغين معجمة، أهمله الجوهري، وفي (اللسان) و(التكملة): أي (اندمل وبرئ)». وعلّق محققه [أعني الجزء ١٧ منه في الحاشية] على أنها وردت خطأً بالعين المهملة في (القاموس).

٥ - وقال في باب الطاء، فصل القاف (ق ح ط): «والقحط بالضم نبت».

قلت: لم أقف على مصدره في النصّ على الضمّ، إذ هي بالفتح فيما بين أيدينا من معاجم، والمادة في أصلها من مرويات ابن دريد في (جمهرة اللغة) (١٧١/٢). وضبطت فيه بالفتح، قال: «والقحطة: ضرب من النبت، وليس بثبت».

وكذلك جاءت في (التكملة) (٤/١٦٢)، و(العباب) (٢٥٦/أ) نقلاً عن ابن دريد قال الصاغاني: «وقال ابن دريد: القحطة ضرب من النبت قال: وليس بثبت».

وكذا جاءت في (لسان العرب) قال مصنفه: «والقحط: ضرب من النبت، وليس بثبت».

د - الكلمات المُخْتَلَفُ فِي ضَبْطِهَا أَوْ رَسْمِهَا:

وجدت في هذه الطبعة عدداً من الكلمات جاء رسمُها أو ضبطُها في (القاموس) خلافاً لما هي في كثير من المعاجم، أو في بعضها، ويحسن في مثل هذه الكلمات أن يُنبه على ما فيها من خُلف بحاشية أسوّة بحواشٍ كثيرة، ذيلت بها صفحات الطبعة، لا تخرج عن معناها، ولا تزيد عليها أهميةً، بغض النظر عن أسباب هذا الاختلاف قديماً وحديثاً، إذ مجرد وقوع هذا التباين يقتضي التنبيه عليه، ليكون المراجع في المعجم على علم به، فيحرره إن أمكن، أو يقف عند إشكاله، ويأخذه على حذر. ومن أمثلة هذا النوع ما تشتمل عليه المواد الآتية:

١ - قال في باب العين فصل الميم (م د ع):

«... وكَعَبَب: حصن باليمن».

قلت: ضبطه (مدع) تنظيراً بكسر الميم خلاف المشهور المُثَبَّت في كثير من المعاجم وفي كتب البلدان، فهي بضمّ الميم لديهم. كذا ضبطت بالقلم في (التكملة) (٤/٣٥٧) قال الصاغاني: «ومُدَع: من حصون حمير باليمن». وقيد البكري ضبطها بالعبرة في (معجم

ما استعجم)، قال: «مدع: بضم أوله وفتح ثانيه بعده عين مهملة: حصن أو جبل باليمن». وبنحوه ما ذكره ياقوت في (معجم البلدان)، قال: «مُدَع: من حصون حمير باليمن». ومثله ما جاء في (مراصد الاطلاع). قال البغدادي: «مُدَع: من حصون حمير باليمن».

ولهذا لم يجد الزبيدي شارحُه بُدأً من النصِّ على أن هذا هو المشهور في ضبطها. قال في (تاج العروس): «والمشهور كَصُرْد». ثم تبين لي أن الفيروزآبادي تابع ضبط الصاغاني في (العباب) (٤٠٧/أ) قال: «ومدع مثال عنب: من حصون حمير باليمن»، ومع ذلك فإن التحقيق يقتضي أن يعلّق على هذه المادة بحاشية تنبه على مخالفة المصنّف للمشهور.

٢ - وقال في باب الباء، فصل الخاء (خ ذ ل ب): «الخِذْلِبُ كزُبْرَج: الناقة المُسَنَّة المُسْتَرخِيَّة والخِذْلَبَةُ: مشيةٌ فيها ضعف».

قلت: المادة موضع إشكال، ولا يبعد أن تكون مصحّفةً عن الدال المهملة؛ لأنها كذلك في (جمهرة اللغة) (٣٠١/٣).

قال ابن دريد: «وناقة خِذْلِب: مسترخية. والخِذْلَبَةُ مشية فيها ضعف». ومثله ما جاء في (التكملة) (١٢٢/١)، قال الصاغاني: «خِذْلِب: أهمله الجوهري وقال ابن دريد: ناقة خِذْلِب بالكسر: مُسَنَّة مُسْتَرخِيَّة والخِذْلَبَةُ: مشية فيها ضعف». وبالمهملة كذلك جاءت في (لسان العرب) قبل (خ ذ ع ب) قال ابن منظور: «الخِذْلَبَةُ: مشية فيها ضعف، وناقة خِذْلِب: مُسَنَّة مُسْتَرخِيَّة، فيها ضعف».

وتابعه شارحه الزبيدي في إيرادها بالذال معجمةً، ونصّ على إهمالها في (اللسان) و(التكملة).

قال في «تاج العروس»: «الخذب كزبرج: هو بالذال المعجمة، وفي (لسان العرب) و(التكملة) بالمهمله، وقد أهمله الجرهوري.

وقال ابن دريد: هي (الناقة المُسنّة المُسترخية) يقال: ناقة خذّلبة أي: مسترخية فيها ضعفٌ (والخذلبة: مشية فيه ضعف) هو من ذلك».

٣ - وقال في باب الباء، فصل الهمزة (أ ب ب): «الأبّ: الكلاً أو المرعى، أو ما أنبتت الأرض والخضر...» وعلّق في الحاشية على الأخيرة بقولهم: (والخضر).

قلت: إيراده (الخضر) بالضاد المعجمة، يحمل على الشكّ في صحّتها، فهي خلاف ما جاء في (التكملة) (٢٣/١)، قال الصاغانى: «والأبّ: الخصر في لغة هذيل». هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن شارحه الزبيدي نبّه على ذلك، وعدّه غلطاً.

قال في (تاج العروس): «(الأبّ: الكلاً) وهو العشب رطبةً ويابسةً... (والخضر) من النبات، وقيل: التبن، قاله الجلال، أي: لأنه لا تأكله البهائم، هكذا في النسخ. والخضر ككتف، وعليه شرح شيخنا، وهو غلط، والصواب: الخضر بالصاد المهملة الساكنة، كما قيده الصاغانى، ونسبه إلى هذيل».

٤ - وقال في باب الحاء، فصل الميم (م رح): «...»
والتريح: تنقية الطعام من العفا بالمكانس...».

قلت: الغالب في (العفا) أن تكون مصحفة عن (الغفي) بالغين المعجمة والفاء، وهو ما يخرج من الطعام، فيرمى به كالزّوان والفصل. وعلى ذلك فلا معنى لها بالعين مهملة، كما جاءت في (القاموس). وتصحفت في (لسان العرب) إلى (الغبا) ولا معنى لها أيضاً.

قال ابن منظور: «ومرح الطعام: نَقَّاه من الغبا بالمحاقق أي: المكانس». ونَبَّه مصحَّحه إلى ذلك، ورجَّح أن تكون الغفي، وما ورد في أصل (تاج العروس)، يوافق ما جاء في (اللسان)، ولكنها صُوِّبت في هامش المطبوع منه، كما ذكر محققه في الحاشية، وأثبت في المتن الصواب الذي أشرت إليه.

قال الزبيدي: (والتمريح: تنقية الطعام من العفا) هكذا في سائر النسخ وفي بعض الأمهات من الغفي (ب) المحاقق؛ أي: (المكانس).

٥ - وقال في باب الطاء، فصل السين (س ب ط): «سَبَسْطِيَّة كَأحمدية: د من عمل نابلس، فيه قبر زكريا ويحيى، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ».

قلت: ضبطه (سَبَسْطِيَّة) تنظيراً كأحمدية مغايراً لما في المعاجم وكتب البلدان، فهي بفتح الثاني وإسكان الثالث وياء مثناة مخففة.

كذا في (معجم البلدان) (٣/١٨٤) قال ياقوت: «سَبَسْطِيَّة: بفتح أوله وثانيه، وسكون الثالثة، وطاء مكسورة، وياء مثناة من تحت مخففة... قلت: المشهور أن سَبَسْطِيَّة بلدة من نواحي فلسطين... وهي من أعمال نابلس».

وضبطت بالقلم كذلك في (التكملة) (١٣٣/٤) قال الصاغاني:
«وسبسطية: بلدة من نواحي فلسطين من أعمال نابلس...».

وفي نسخة من (العباب) (٢٣٣/ب) أقحمت ياء بين الباء
والسين الثانية، ونصّه: «وسبسطية: بلد من نواحي فلسطين،
من أعمال نابلس، فيه قبر زكريا ويحيى، صلوات الله عليهما».

يعضد ما قدّمت أن شارحه الزبيدي نصّ على ضبط (التكملة)
لها، قال في (تاج العروس): «(وسبسطية كأحمدية) ويقال:
سبسطية^(١) بفتح السين والباء وسكون الطاء وتخفيف الياء. وهكذا
وُجِدَ مضبوطاً في «التكملة» (... : د من عمل نابلس) من أعمال
فلسطين...».

هـ - الكلمات المصحّحة دونما إشارة:

وقفتُ على بضع كلمات في نصّ (القاموس)، جاءت على
الصواب في هذه الطبعة خلافاً لما هي عليه في الطبقات السابقة،
ومثل هذا يدلّ بلا ريب على جهد علمي محمود، ولكنه فيما أرى
ينطوي على خلل منهجي، إذ الأصل أن يُنبّه على تغيير النصّ في
الحواشي، وأكّد ما يكون هذا في المعاجم، وفي ذلك تحديّد
للمسؤولية العلمية، وبيان لحجم تلك الأخطاء، سواء أكانت مطبعيةً
- ذكر القائمون على الطبعة أنهم لم يلتزموا بالإشارة إلى مواضعها
في الطبعتين المعتمدين - أم غير مطبعية، أبقوها كما هي في المتن،

(١) تحرفت في المطبوع إلى سبطية.

وأشاروا إليها في الحواشي، فقد لا يعدم الأصلُ وجهاً، لم يظهر للمحقّق. من هنا كان ضرورياً تمييزاً ما صحّحته هذه الطبعةُ مما صحّحه المرحوم تيمور بعلامة لكلّ منهما، ولا يخرج هذا عما أخذ به أصحابُ الحواشي المُثبّته أسفلَ صفحات (القاموس). ومن أمثلة هذا النوع ما يلي:

١ - قال في باب الحاء، فصل الميم (م ج ح): «وككتاب: فرسُ مالك بن عوف النصرى».

قلت: الذي في الطبعات السابقة وأصل (القاموس) ومطبوع التاج (النصرى) بالضاد المعجمة، وهو تصحيف، صوابه ما ورد في هذه الطبعة بالصاد المهملة.

وقد نبّه على هذا التصحيف محقّق (التكملة) (١٠٣/٢) قال الصاغانى: «ومجاح بكسر الميم: فرس مالك بن عوف النصرى، هكذا ضبطه ثعلب بخطه في كتاب أسماء خيل العرب وفرسانها عن ابن الأعرابى».

كما نبّه عليها محقّق (تاج العروس) قال: «والصواب النصرى كما في (التكملة) و(الاشتقاق) (٢٩٢) من بني نصر بن معاوية».

٢ - وقال في باب الراء، فصل الطاء (ط ب ر): «وطبرستان: بلاد واسعة».

قلت: كسر الراء من (طبرستان) في هذه هو الصواب المُثبّته في المعاجم وكتب البلدان خلافاً لفتحها في الطبعة الحسينية وغيرها، يؤكّد هذا نصّ بعضهم على الكسر فيها بالعبارة، قال

ياقوت في (معجم البلدان) (١٣/٤): «طَبَرِستان بفتح أوله وثانيه وكسر الراء...». وكذلك جاءت بالكسر في (التكملة) (٨٦/٣) قال الصاغانى: «وَطَبَرِستان: بلاد واسعة...». ونَبّه محققُ (تاج العروس) على ضبط (القاموس) لها بالفتح تعليقاً على متابعة الشارح للفيروزآبادي في إيرادها بالفتح.

□ ثالثاً: ما يتعلق بالطباعة:

١ - كان مما تميّزت به هذه الطبعة إثبات المواد اللغوية (المداخل) بالحُمْرة بدء الأسطر، وإثبات ألفاظ المادة الواحدة باللون الأحمر أيضاً، وقد كان الالتزام بهذا دقيقاً إلى حدّ بعيد لولا شيءٌ من الخلل الطباعي حال دون أن يجري الأمر على سَنَنِ واحد، وأكثرُ ما بدا ذلك في فصل الواو من أبواب حروف المعجم، وفي المواد الثلاثية المجردة منها تحديداً، سواء أكانت موادّ (مدخل) أم ألفاظاً متعددة متفرّعة عن مادة واحدة. ويرجع سببُ هذا إلى التباس الواو - فاء الكلمة - بالواو العاطفة، فنتج عنه مجيء الواو في الموادّ وألفاظها بالحرف الأسود خطأً، ومجيء عين الكلمة ولامها باللون الأحمر، وهذا يتطلّب استبدال حُمْرة الواو بسوادها فيما ذكرت. ومن المواد (المداخل) التي وقع فيها ذلك: (وت أ، وج أ، ود أ، وذ أ، ور أ، و ص أ، و ط أ، و م أ، و ن أ، وج ب، وز ب، وظ ب، وع ب، وك ب، ول ب، وه ب، وي ب، وب ت، وه - ج، وأ ر، وث ر، وش ر، ون ر، وع ز، وأ ط، وب ط، وخ ط، وق ط، وه ط، وح ظ، وش ظ،

وع ط، و ق ظ، و ك ظ، و ذ ع، و ز ع، و س ع، و ض ع،
 و ق ع، و ك ع، و ل ع، و ب غ، و ث غ، و ل غ، و ث ف،
 و ج ف و خ ف، و د ف، و ر ف، و ز ف، و ص ف، و ض ف،
 و ل ف، و هـ ف، و س ق، و أ ل، و د ل، و ق ل، و ك ل،
 و هـ ل، و ب ن، و ج ن، و د ن، و ض ن).

ومن أمثلة هذا الخطأ المطبعي في ألفاظ المادة (ما يتفرّع منها):

(وئرة، وثر، وخط، وجع، وجع، وجيع، ودع، ودعك،
 ورع، وقع، وقاع، وحف، وذقان، وطف، وظيف، وثيقة، ودق،
 وعق، وعقة، وبلت، وبل، وبيلة، وثلة، واثلة، وجلة، وجلا،
 وذلا، وزنة، واشل، واصل، وصلت، واصل، وصلة، واصل،
 وغولا، وقلّة، وكلا، وكل، وكالا، وهل، وهلا، ويله، ويلاه،
 وائل، ويل، ويلمه).

ويتصل بهذا النوع من أخطاء الطباعة ما ورد بالحرف الأسود
 من المواد أو من ألفاظها، وحقه أن يكون بالحُمرة مثل (الهب)
 (ص ١٨٣)، و(التاء) وما تفرّع منها (ص ١٧٤٠)، و(ها) و(هنا وهنا)
 (ص ١٧٤٨).

٢ - كذلك كان مما تميّزت به هذه الطبعة أنه «أثبت في أعلى
 كلّ صفحة أوّل وآخر مادة فيها تسهيلاً للعثور على المادة». أما
 الصفحات التي خلت من مواد جديدة، وكان الكلام فيها متصلاً بما
 قبلها، أو شرحاً له، فقد درجت الطبعة على إسقاط مواده الدالة

اكتفاءً بإثباتها أعلى الصفحات التي بدأت فيها تلك المواد، مثال هذا ما ورد في الصفحات (٨٣، ٩١، ١٥٨، ٤٦٤، ٤٩٩، ٥٩٥، ٨٣٣، ٨٣٤، ١١٧٦، ١٢٥٩، ...)، بيد أن هذا لم يطرّد فيما كانت هذه سبيلَه، فقد جاءت بعض الصفحات خلوًا من موادّ جديدة، وأُثبت في رأسها موادّ بالحُمْرة، مضت في صفحة سابقة، كما في (ذرع) و(ربع) و(قطع).

وكان يحسن الأخذ بمنهج واحد، كأن تثبت العناوين بالحُمْرة في أعلى جميع الصفحات التي خلت من مواد جديدة، وهذا أولى، أو تسقط من جميعها.

يتصل بما سبق مجيء بعض الموادّ أعلى الصفحات بالحرف الأسود، وحقّها أن تكون بالأحمر، وهو قليل، مثاله (زير) و(سبر) و(عفر) و(نظر).

كذلك وقع شيءٌ من الخطأ في إثبات أول مادّة وآخرها في رؤوس بعض الصفحات، فالصفحة (٥٢١) عنوانها (سطر) وفيها (السيسنبر) و(السطر). ومثلها الصفحة (١٣٨٥) فيها (هل) و(العمل). ولم يثبت في العنوان إلا الثانية. وكذلك الصفحة (١٣٩٣) جاء عنوانها (أنم - أيم) وقد ابتداءً بـ (أم) وانتهت بـ (أبنم).

وثمة أمر آخر، وهو وجود شيء من المغايرة بين العناوين الحُمْر وما هي عليه الموادّ في مواضعها، وهذا قليل نادر، فالصفحة (٤٧٣) عنوانها (الجبيتر)، والمادة (الحتبر). والصفحة (٤٨١) عنوانها (حصر) بالصاد المهملة، والمادة بالمعجمة.

٣ - شغل تخريج الآيات في بعض الصفحات سطوراً عديدة من حواشيها، وما فيها لا يزيد على اسم السورة ورقم الآية، ومن الضرورة بمكان في معجم كهذا، صدر في مجلد واحد، يحتوي على (١٧٥٠) صفحة، وهذه ميزة جيدة، ضغطٌ مثل تلك الحواشي في أقلّ عدد من الأسطر طلباً لتقليل صفحاته، وتصغير حجمه ما أمكن، وقد كان في الوسع تحقيقُ شيء من ذلك بإثبات ثلاث حواشٍ أو أربع في السطر الواحد، كما هو موجود في حواشي الصفحتين (١٢٥٢) و(١٤٩٣) على قلّة ما فيهما من الآيات، فليس صائباً أن يطالع الباحث فيه بياضٌ بسبب تخريج الآيات، يملأ (١٤) سطراً كما في الصفحة (١٧٤٠)، أو (١٣) سطراً، كما في الصفحتين (١٥٢٠) و(١٧٤٢)، أو (١٢) سطراً، كما في الصفحة (١٧٤٤)، أو (١١) سطراً، كما في الصفحة (١٧٣٨)، أو عشرة أسطر، كما في الصفحتين (١٩٤٥) و(١٧٤٦)، أو دون ذلك، كما في الصفحات (١٥١٩) و(١٥٧١)... إلخ. وليس في كلّ سطر منها غير كلمتين.



المصادر والمراجع

- أسماء خيل العرب، الأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضي الزبيدي، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ، وطبعة سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، الطاهر أحمد الزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- التكملة والذيل والصلة، الحسن بن محمد الصاغاني، تحقيق ومراجعة عدد من الأساتذة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٧م.
- جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، مصورة دار صادر، بيروت.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد الصاغاني حرف الهمزة، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. ومصورة مجمع اللغة العربية بدمشق عن نسخة مكتبة آيا صوفيا (٤٧٠١) و(٤٧٠٣).
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط. أولى، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، وطبعة المكتبة الحسينية، القاهرة، ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد، (٥٨)، الجزء الثاني.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عدد من الأساتذة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧هـ/١٩٨٥م.
- المخصص، ابن سيده، مصورة دار الفكر، بيروت.
- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر ودار بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٦٧م.

- المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، يحيى مير علم، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المعجم العربي: نشأته وتطوره، د. حسين نصار، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة، ط. ثانية، ١٩٦٨م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
- معجم متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ/١٩٨٥م.



٣ - إسهامات علماء التعمية في اللسانيات العربية^(١)

يتناول هذا البحثُ إسهاماتِ أعلامِ التعمية في الدراسات اللغوية العربية، وأثرها في تطورها، وذلك من خلال بيان العلاقة بين التعمية واللغة، وارتباط تطوّر التعمية بتطوّر الدراسات اللغوية، والوقوف عند ما يحتاج إليه استخراج المعمّى من معارف لغوية كثيرة مثل: النحو والصرف والعروض والأصوات والمعاجم وأحكام نسج الكلمة العربية وغيرها، وأخيراً الكشف عن أبرز إسهامات أعلام التعمية في اللسانيات العربية في مجالات عدة: كالدراسات الإحصائية للحروف، ومعرفة تواتر الحروف ومراتبها، إضافة إلى تواتر الكلمات، وكذلك استغراق قوانين الائتلاف والتنافر فيما بين الحروف، وغير ذلك من علوم لغوية كانت بعيدة الأثر في التعمية واستخراجها كالعروض والقافية، والمعاجم وغيرها.

١ - العلاقة بين التعمية واللغة:

تعدّ اللغة، كما هو معلوم، مادةً لكلّ من التعمية واستخراج المعمى، إذ تقوم الأولى على تحويل نصّ واضح إلى آخر غير مفهوم

(١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٩)، الجزء الثالث، (ص ٥٢١ - ٥٤٦).

باستعمال طريقة محدّدة، يستطيع مَنْ يعرفها أن يفهم النصّ، وتقوم الثانيةُ على عكس ذلك، من تحويل النصّ المعمى إلى آخر واضح. وهذه العلاقة الوثيقة بين التعمية واللغة تفسر ارتباط تطوّر كلّ منهما بالآخر، وتفسر كذلك حاجة كلّ مَنْ يعاني التعمية واستخراجها إلى المعرفة الجيدة باللغة وعلومها، وبخاصة الدراسات اللسانية النحوية والصرفية والمعجمية والعروضية والدلالية والإحصائية والصوتية، كما تفسر جمعَ عددٍ غير قليل من الأعلام بين علوم اللغة وعلوم التعمية، واشتراكهم في التصنيف فيهما، وشهرتهم بالتقدّم في النوعين.

لقد أوفى اهتمامُ العرب باللغة وعلومها على الغاية، ولا عجب في ذلك إذ كانت العربيةُ لغةً للوحي وللتنزيل الحكيم وللرسول ﷺ ولهذا الدين الحنيف. والعنايةُ بها على أيّ صورة كانت دراسةً أو تدريساً أو تأليفاً أو نشرأً بين المسلمين من غير العرب في أرجاء الدولة الإسلامية، ممن تفيؤوا ظلال هذا الدين، تُعدّ من أعظم القربات إلى الله، لما فيها من خدمةٍ للكتاب العزيز، وصونٍ للألسنة عن الوقوع في اللحن. ولذلك أدى اهتمامُ العرب بلغتهم إلى نتائج علمية مهمة في اللسانيات العربية، فقد نهضوا بدراسات صوتية مهمّة للحروف العربية ومخارجها وصفاتها، وأجروا دراسات كمّية وإحصائيةً على الحروف وتواترها وتنافرهما واقترانها، وتعمّقوا في دراسة النحو والتراكيب، والصرف والأبنية، والدلالة وعلاقتها بغيرها، وسبقوا إلى وضع المعاجم اللغوية على اختلاف أنواعها ومناهج ترتيبها.

إن تقدّم العرب في علوم اللسان كان من أبرز العوامل المهمّة

التي ساعدت العرب على إحراز قصب السبق في معالجة التعمية وحلّ المعمى، وإرساء قواعدهما، وتدوين مصنّفات مستقلة فيهما، بيد أن ثمة عوامل أخرى كانت بعيدة الأثر في ذلك أيضاً، من مثل: نشاط حركة الترجمة من علوم الحضارات السابقة والمعاصرة إلى العربية، وتطوّر علوم الرياضيات كالجبر والمقابلة والحساب، وازدهار علوم الإدارة كالإنشاء والدواوين، وشيوع الكتابة والقراءة في الحضارة العربية الإسلامية وارتباطهما بالقرآن الكريم وعلومه، إضافة إلى ما تعرّض إليه العالم الإسلامي من هجمات المغول في الشرق، والحملات الصليبية في الغرب^(١). على أن هذا التأثير لم يكن في اتجاه واحد، بل كان تأثيراً متبادلاً، فقد أسهم علماء التعمية في إغناء جوانب مهمّة من الدراسات اللسانية وتطويرها، كما سيرد بيانه لاحقاً.

٢ - الجمع بين علوم التعمية وعلوم العربية:

تقدّمت الإشارة في صدر البحث إلى ارتباط تطوّر التعمية بتقدّم الدراسات اللسانية، وأن من أظهر الأدلّة على ذلك جمع كثير من الأعلام بين علوم العربية والتعمية واستخراجها، وقد حفلت كتب التراجم على اختلاف مناهجها بأخبار أولئك العلماء. وسنورد فيما يأتي أشهر الأعلام الذين جمعوا في الاشتغال أو التصنيف بين علوم اللغة والتعمية، مقتصرين على إيراد أسمائهم مقرونة بتواريخ وفياتهم، وموثقةً بالعزو إلى مصادرها^(٢):

(١) تفصيل ذلك وبيانه في كتاب «علم التعمية» (١/٥٦ - ٨٧).

(٢) انظر كتاب: «علم التعمية» (١/٤٩ - ٥٤).

* الخليل بن أحمد الفراهيدي: (١٠٠ - ١٧٠هـ/٧١٨ - ٧٨٦م):
نسب إليه الزبيدي في (طبقات النحويين واللغويين) (ص ٥١)
كتاباً في المعمى، ولا أثر له. ونقله عنه ابن نباتة في كتابه (شرح
العيون في شرح رسالة ابن زيدون) وجعله أول من وضع علم
المعمى. ثم نقله محمد بن الحنبلي عن ابن نباتة في رسالته (شرح
كنز من حاجي وعمى في الأحاجي والمعمى) (٣/ب - ٤/أ) مصورة
عن نسخة المكتبة الظاهرية.

* ثوبان بن إبراهيم ذو النون المصري: (٠٠٠ - ٢٤٥هـ/٠٠٠ -
٨٥٩م). له كتاب (حلّ الرموز وبرء الأسقام في أصول اللغات
والأقلام). ذكره الدكتور رمضان ششن في كتابه (نوادير المخطوطات
في مكتبات تركيا) (٢/٢٧).

* سهل بن محمد بن عثمان السجستاني: (٠٠٠ - ٢٤٨هـ/
٠٠٠ - ٨٦٢م). نقل ابن النديم في (الفهرست) (ص ٩٢) عن ابن دريد
أنه «كان يتبحر في الكتب، ويُخرج المعمى، حاذق بذلك، دقيق
النظر فيه...».

* يعقوب بن إسحاق الكندي: (٠٠٠ - ٢٦٠هـ/٠٠٠ - ٨٧٣م).
له (رسالة في استخراج المعمى) وهي من رسائل الجزء الأول من كتاب
(علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب) (١/٢١١ - ٢٥٥).

* محمد بن أحمد بن كيسان: (القرن الثالث الهجري/القرن
التاسع الميلادي). ذكر ياقوت في (معجم الأدباء) (١٧/١٣٧) في
ترجمة سَمِيَّه محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة (٢٩٩هـ) نقلاً
عن أبي بكر الزبيدي «وليس هذا بالقديم الذي له في العروض

والمعمى كتاب». ولم نجد هذا النقل في كتاب أبي بكر الزبيدي (طبقات النحويين واللغويين) ولعله المذكور باسم كيسان (ص ١٧٨).

* داود بن الهيثم بن إسحاق التنوخي: (٢٢٨ - ٣١٦هـ/٨٤٣ - ٩٢٨م). نقل ياقوت في (معجم الأدباء) (٩٨/١١) عن الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» أنه «كان نحويًا لغويًا، حسن المعرفة بالعروض واستخراج المعمى». ولم يخلف شيئًا في التعمية.

* محمد بن أحمد بن محمد بن طباطبا: (٠٠٠ - ٣٢٢هـ/ ٠٠٠ - ٩٣٤م). له (رسالة في استخراج المعمى) وهي من رسائل الجزء الثاني من كتاب (علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب) (٣١٢/٢ - ٣٢١).

* محمد بن سعيد البصير الموصلبي: (القرن الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي). ترجم له ياقوت في (معجم الأدباء) (٢٠٣/١٨ - ٢٠٤) وذكر أنه كان معاصرًا لأبي علي الفارسي المتوفى (٣٧٧هـ/٩٨٧م) وأنه «كان ذكيًا فهمًا. . إمامًا في استخراج المعمى والعروض». ولم نجد مصدرًا يؤرّخ لحياته بدءًا ونهايةً.

* إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكاتب: (حوالي القرن الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي). له رسالة مخطوطة تبين أنها في كتابه (البرهان في وجوه البيان) وهي من رسائل الجزء الثاني من كتاب (علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب) (١٠٨/٢ - ١١٩).

* أحمد بن عبد العزيز الشنتمري: (كان حيًا ٥٥٣هـ/ ١١٥٨م). ذكر السيوطي في (بغية الوعاة) (٣٢٥/١) نقلًا عن

ابن عبد الملك أنه «كان متقدماً في العروض وفك المعمى».

- * أسعد بن مهذب بن ممّاتي: (٥٤٤ - ٦٠٦هـ/١١٤٩ - ١٢٠٩م). له كتاب (خصائص المعرفة في المعميات). ذكره ياقوت في ترجمته في (معجم الأدباء) (١١٨/٦) والبغدادى في (هدية العارفين) (٢٠٥/١) باسم (خصائص المعروف في المعميات).
- * علي بن عدلان النحوي المترجم: (٥٨٣ - ٦٦٦هـ/١١٨٧ - ١٢٦٨م). له كتابان:

- الأول: (المؤلف للملك الأشرف في حلّ التراجم) وهي من رسائل الجزء الأول من كتاب (علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب) (٢٧٠/١ - ٣٠٣).

- الثاني: (المعلم) أحال عليه في رسالته الماضية (٩٨/ب و١٠٤/ب). ولم تذكره مصادر ترجمته.

- * علي بن محمد بن الدرّيهم: (٧١٢ - ٧٦٢هـ/١٣١٢ - ١٣٥٩م). له عدة مؤلفات:

- (مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز) وهي من رسائل الجزء الأول من كتاب (علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب) (٣١٩/١ - ٣٦٠).

- (إيضاح المبهّم في حلّ المترجم) ذكره في مقدمة رسالته (مفتاح الكنوز) «علم التعمية» (٣٢١/١).

- (مختصر المبهّم في حلّ المترجم) ذكره الصفدي في (أعيان العصر) (٩٥/ب).

- (نظم لقواعد فنّ المُتَرَجِّم وضوابطه) ذكره أيضاً في مقدمة رسالته (مفتاح الكنوز). انظر: (علم التعمية) (٣٢٢/١).

- (قصيدة في حل رموز الأقلام المكتوبة على البرابي) ذكرت في مقال «رسائل نادرة» لمحمد أحمد دهمان، نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (م ٥٤، ع ٢، ص ٣٦٠). والقصيدة من رسائل المجموع رقم (١٣٩) وهو مما حوته مكتبة المرحوم أحمد تيمور باشا بالقاهرة التي زارها الأستاذ دهمان، وأثبت في المقال بعض ما اختاره من مجاميعها. ولم نُصب للقصيدة ذكراً في أيّ مصدر آخر.

٣ - ما تحتاج إليه علوم التعمية من الدراسات اللغوية:

نصّ أكثر أعلام التعمية على ما يحتاج إليه مَنْ يعاني حلّ المُعَمَّى من صفات خاصّة، ومعرفة جيدة بكثير من علوم اللغة والدراسات اللسانية، وذلك لأن استخراج المعمّى يعتمد منهجيات محدّدة، أساسها معرفة دوران الحروف ومراتبها في اللسان المعمّى، والعلم بقوانين الائتلاف والتنافر فيما بينها.

وأجمع كلام في ذلك ما نصّ عليه ابنُ عدلان في فاتحة مقدّمة رسالته (المؤلّف للملك الأشرف): «أما الفاتحة فإن المُتَرَجِّم يُستعان على حله بأمر منها: الذكاء، وجلاء الخاطر، والنشاط، واللغة، والنحو، والتصاريح، والتراكيب المستعملة في اللغة وغيرها، ومعرفة العروض والقوافي، وما يكثر استعماله من الحروف ويتوسط ويقلّ، وما يتنافر ويتوافق من تراكيب الحروف، ومعرفة كلمات يكثر استعمالها ويقلّ ويتوسط ثنائياً وثلاثياً، ومعرفة الفواصل

والتمجيدات، وكثرة الرياضة بحصول التمرين والدُّربة..»^(١).

ويفضّل ابنُ دنينير في بيان ما يحتاج إليه المُستخرِجُ إن كان المعمّي نثراً أو شعراً، فإن كان المعمّي من الكلام المنشور، احتاج المُستنبِطُ، إضافةً إلى المعرفة بالحروف ودورانها ومراتبها وما يأتلف منها ويتنافر، إلى صفات خاصّة، قال في كتابه (مقاصد الفصول المترجمة عن حلّ الترجمة): «وينبغي للرجل الطالب لهذا العلم أن يكون ذكياً، دقيق النظر، لطيف الحس، قوي الحدس، نقي الفكر، صائب الظن، وإن لم يكن على هذه الصفات المذكورة لم ينتفع بشيء من الطرق التي ذكرتها في الاستعانة على الاستنباط. وقد يكون من الناس مَنْ يكون أصل الترجمة بين يديه ولا يهتدي لقراءة ما عمّي فيها، وإذا كان كذلك فكيف يتهيأ له القدرة على أن يعمل شيئاً كما ذكرته، أو يفهم؟»^(٢).

ويستكمل ابنُ دنينير حديثه في صدر القسم الثاني من كتابه تحت عنوان «في حلّ ما عمّي من الكلام المنظوم» فيقول: «وبعد ذلك فأقرب الدلائل على هذا العلم أن يكون المُستنبِطُ عالماً بالعروض والقوافي وعلم الشعر، بصيراً بالكتابة، كثير الحفظ للشعر، مكاراً بالمعمّي، فإذا كان كذلك فلا يعسر عليه استنباط ما صعب منه»^(٣).

ومثل ذلك ما أورده صاحب «أدب الشعراء» في مقدّمة رسالته

(١) «علم التعمية» (١/٢٧٠ - ٢٧١).

(٢) «علم التعمية» (٢/٢٣٤).

(٣) «علم التعمية» (٢/٢٦٧).

(في استخراج المعنى من الشعر) حيث نصّ على ما ينبغي أن يكون عليه مُستخرِجُ معمَى المنظوم قال: «يجب أن يكون المُخرِجُ له عروضياً، قافياً، بصيراً بالكتابة، شاعراً، لطيف الحس، ألمعي الحدس، كثير الحفظ للشعر، خداعاً للمعمَى عليه، محاملاً عليه، رزافاً، فإذا جمع ذلك لم يتعذّر عليه إخراج صعبه وسهله..»^(١). ثم يتبع ذلك بما ينتج عنه إن نقص شيء مما سبق.

وجاء ابنُ الدُرَيْهِمِ بعده فاقتصر - مما تقدّم - على ضرورة معرفة اللغة، قال في رسالته (مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز): «ولا بدّ لمن يعاني هذا العلم من معرفة اللغة التي يروم حلّ قلمها، أو ما يُترجم بلسانها وقواعدها، وما هو من الحروف أكثر وقعاً ودوراناً منها، كحروف المد واللين في سائر اللغات، وكالألف في العربي، والسين في الرومي والأرمني، والنون في المُغلي..»^(٢).

على أن ما تقدّم بيانه ليس منبتّ الصلة عما سبق من مصنّفات التعمية، فقد سبق الكندي إلى كثير منه، غير أنه جاء مفرّقاً في رسالته أثناء حديثه عن سبل استخراج المعمَى^(٣).

وبنحوه ما ذكره صاحب المقالتين (مجهول) في رسالته الأولى، حيث صدّرها ببيان ما يحتاج إليه المُستخرِجُ من صفات خاصة، أكدت أهمية مراعاة الجانب النفسي في استخراج المعمَى،

(١) «علم التعمية» (٢/٣٣٧).

(٢) «علم التعمية» (١/٣٢٢).

(٣) «علم التعمية» (١/٢١٥ - ٢١٩).

أوفى فيه على الغاية تفصيلاً ودقّةً، ثم تحدث بعدها عن طرق الحلّ التي تعتمد على معارف لغوية، جاءت مفرّقةً عليها^(١).

وقد ظهر مما تقدّم أن تعمية المنظوم أو الشعر واستخراجه كان من الأهمية بمكان لدى أكثر أعلام التعمية، ولا عجب فالشعر أحد قسمي الكلام، وهو إلى ذلك ديوان العرب، ولذلك ما وجدنا اقترانَ علم العروض والقافية بعلم التعمية لدى كثير من اللغويين والنحاة كما تقدم. والحقّ أن أكثر ما وقفنا عليه من مصنّفات التعمية تناول المعنى من الشعر، وطرق حلّه، وما يحتاج إليه مُستخرِجُه مما تقدّم بيانه ونقله، ووجدنا أمثلة ذلك في مؤلّفات التعمية غير المفردة لمعنى الشعر. وأقدمهم في هذا الكنديّ الذي نصّ على ثلاثة مبادئ تستعمل في استخراجِه إضافةً إلى المبادئ المستعملة في النثر، وهي: معرفة القوافي، ومعرفة عدد حروف البيت وفق أوزان الشعر، ومعرفة الحروف الخُرس (الصامتة) وما يليها من مصوتات^(٢).

وأما ابنُ عدلان فأفرد قاعدتين للأُمور التي تعتمد في حلّ المعنى من الشعر، وذلك بعد أن استوفى معالجة الكلام المنشور، أهم ما فيهما: معرفة العروض والقافية، والتشاطرير والروي، وعدد حروف كل بحر^(٣).

(١) «علم التعمية» (٦٨/٢ - ٧١).

(٢) «علم التعمية» (٢١٥/١ - ٢١٩).

(٣) «علم التعمية» (٢٩٥/٢ - ٣٠٠).

ومثل ذلك ما صنعه إسحاق بن وهب الكاتب، فقد تحدّث عن حلّ المعمّي من الشعر بعد فراغه من الكلام على استخراج المعمّي من النثر، وهو في هذا لا يخرج عما تقدم^(١).

وأما ابنُ دُنينير فقد وقف القسمَ الثاني من كتابه على حلّ ما عُمّي من الكلام المنظوم، وتناول جميع قضاياها بالتفصيل والشرح في ثلاثين فصلاً (ما بين ٣٦ - ٦٦)^(٢). وهذا أوسع كلام وجدناه في مصنّفات التعمية غير المفردة لتعمية الشعر.

على أن أظهر دليل على خطر شأن الشعر، وارتباط علم العروض والقافية بالتعمية، كان وجود كثير من مصنّفات التعمية، أفردتها أصحابها للشعر وحده، مثل رسالة أبي الحسن ابن طباطبا في استخراج المعمّي^(٣)، ورسالة استخراج المعمّي من الشعر المجرّدة من أدب الشعراء^(٤). وكذلك ما نقلناه من كتاب الجرهمي ورسالته^(٥).

٤ - أبرز إسهامات أعلام التعمية في اللسانيات العربية:

مضت الإشارةُ إلى العلاقة الوثيقة بين علوم التعمية وعلوم اللغة العربية كالنحو والصرف والأصوات والعروض والمعاجم

(١) «علم التعمية (١١٧/٢ - ١١٩).

(٢) «علم التعمية (٢٦٧/٢ - ٢٩٠).

(٣) «علم التعمية (٢٩٣/٢ - ٣٢١).

(٤) «علم التعمية (٣٣٦/٢ - ٣٥٥).

(٥) «علم التعمية (٣٨١/٢ - ٣٩٠).

وغيرها من الدراسات اللغوية اللسانية، مثل إحصاء دوران الحروف ومراتبها، وقوانين الائتلاف والتنافر فيما بينها. ولما كان استخراج المعميات يعتمد على الدراية الجيدة بجميع ما تقدّم، فقد عُني أصحاب التعمية بجوانب من الدراسات اللغوية، وأغنها بنتائج مهمّة، وأوضح ما ظهر ذلك في المجالات التالية:

أ - الدراسات الإحصائية للحروف:

تعود نشأة الإحصاء اللغوي إلى الصدر الأول من العلماء الذين عُنا بالقرآن الكريم، فأحصوا حروفه وكلماته وآياته وسوره مستعينين بما رأوه مناسباً في ضبط حسابهم آنذاك، وانتهوا إلى معرفة دوران الحروف فيه ومراتبها. وطبيعي أن تكون نتائج تلك الإحصاءات من التباين بمكان، وذلك لجُملة من الأسباب لا مجال لذكرها^(١). أمّا ما عني به أصحاب المعاجم من حساب مَبْلَغ ما يرتفع من أبنية كلام العرب: الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية، مهملها ومستعملها، وصحيحها ومعتلها، ومضاعفها، فذلك قديم مبسوط في مقدّمات كثير من المعاجم وغيرها^(٢). بيد أنه على أهميته لا يندرج فيما نحن بصدده.

- (١) هذا الموضوع كبير، صُنِّفَ فيه كثير من المؤلفات، ما زال أكثرها مخطوطاً، وللإطلاع على نتائج مثل تلك الإحصائيات يُنظر: كتاب «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» (١/٥٥٦ - ٥٥٨).
- (٢) انظر: «معجم العين» (١/٥٣) وما بعدها، و«جمهرة اللغة» (٣/٥١٣)، و«المزهر» (١/٧٣ - ٧٦)، و«رسالة الاشتقاق» لأبي بكر بن السراج (ص ٤٢ - ٤٣)، و«الخصائص» (١/٥٥)، وأطروحة: «المعجم العربي =

غير أن ما نريده هنا هو إحصاء دوران الحروف أو تواترها في نصوص مكتوبة، ومعرفة مراتبها تبعاً لاستعمالها في النصّ. وهذا قد وجدناه لدى أعلام التعمية دون غيرهم، لأهمية ذلك في استخراج المعمّى إمّا طال النصّ، ولعل أول إحصاء من هذا النوع في تاريخ الدراسات الكميّة اللسانية على اللغة العربية كان إحصاء الكندي (ت ٢٦٠هـ) في رسالته في استخراج المعمّى، فقد تحدث في صدرها عن مراتب الحروف في الاستعمال، وضرورة معرفتها لاستنباط المعمّى، وأنها تختلف من لسان لآخر، ثم ذكر مراتبها وفق إحصائية قام بها بنفسه^(١) قال: «فإذ قد أنبأنا عن ذلك فلنذكر الآن مراتب الحروف في الكثرة والقلة في اللسان العربي، فنقول:

إنّ الألف أكثر ما استعمل في اللسان العربي من الحروف.
(ثم ل، ثم م، ثم هـ، ثم و، ثم ي، ثم ن، ثم ر، ثم ع، ثم ف،

= دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية» (ص ٣٦ - ٤٧).
وثمة دراسة إحصائية للأفعال العربية في المعجم الحاسوبي بالمشاركة:
أ. مروان البواب، ود. محمد مراياتي، ود. يحيى ميرعلم، ود. محمد
حسان الطيان، صدرت في مكتبة المعاجم بلبنان (١٩٩٦م). وكذلك
هناك ثلاث دراسات إحصائية للجذور في المعاجم: «الصحاح»،
و«لسان العرب»، و«تاج العروس»، للدكتور علي حلمي موسى، والثالث
منها بالاشتراك مع د. عبد الصبور شاهين، صدرت ضمن منشورات
جامعة الكويت.

(١) «علم التعمية» (١/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

ثم ت، ثم ب، ثم ك)، جميعاً فإنهما سواء، (ثم د، ثم س، ثم ق، ثم ح، ثم ج، ثم ذ، ثم ص، ثم ش، ثم ض، ثم خ، ثم ث، ثم ز، ثم ط)، والغين سواء، (ثم ظ).

فإذا أصبنا في سبع ورقات من العربي:

(٦٠٠ ألفاً، ٤٣٧ لاماً، ٣٢٠ ميماً، ٢٧٣ هاء، ٢٦٢ واواً، ٢٥٢ ياءً، ٢٢٢ نوناً، ١٥٥ راء، ١٣١ عيناً، ١٢٢ فاء، ١٢٠ تاء، ١١٢ باء، ١١٢ كافاً، ٩٢ دالاً، ٩١ سيناً، ٦٣ قافاً، ٥٧ حاء، ٤٦ جيماً، ٣٥ ذالاً، ٣٢ صاداً، ٢٠ خاء، ١٧ ثاء، ١٥ طاء، ١٥ غيناً، وثمانى ظاءات)^(١).

وجاء ابنُ دُنيَير بعد أكثر من ثلاثة قرون (ت ٦٢٧هـ) فأفاد من إحصاء الكندي، وعمد إلى إجراء إحصاء للحروف في نصِّ ما، فانتهى منه إلى إثبات صحّة ما صنعه الكندي، قال في كتابه (مقاصد الفصول المترجمة عن حل الترجمة): «وقد اعتبرت مراتب الحروف على ما ذكره يعقوب الكندي رَحِمَهُ اللهُ، يقول: إنه عمد إلى سبعة أجلاد، فعدّ جميع مراتب الحروف منها، وذكر أنه وجد حرف الألف ستة آلاف، واللام ألفين وثلاثمئة وسبعة وتسعين، والميم ثلاثمئة وعشرين ثم على ما ذكر. فهجس في نفسي أن أعمد إلى أوراق وأعدّها، وأعلم مراتب الحروف منها. فعمدت إلى ثلاث

(١) «علم التعمية» (١/٢٣٥ - ٢٣٦). وفيه تصحيح لما وقع في المخطوط من أخطاء إحصائية.

أوراق من كلام منشور مشتمل على رسائل، فعددت ألفاتها فوجدتها خمسمئة وخمسة وسبعين ألفاً، وثلاثمئة وستين لأمّاً، ومئتين وخمسة وستين ميماً، و[مئتين] وستين، ومئتين وخمسين واواً، ومئتين وثلاثين ياءً، ومئتين وخمسة وعشرين نوناً، ومئة وخمسة وتسعين راءً، ومئة وسبعين عيناً، ومئة وخمسة وأربعين فاءً، ومئة وخمسة عشر تاءً، ومئة وخمس باءات، وخمسة وتسعين كافاً، وثمانين ذالاً، وخمسة وسبعين سيناً، واثنين وستين قافاً، وخمسين حاءً، وثلاثاً وأربعين جيماً، واثنين وثلاثين ذالاً، وثمانية وعشرين صاداً، وسبعة عشر شيناً، وثلاث عشر خاءً، وأحد عشر ثاءً، وتسع راءات، وثمانية طاءات، وسبع ظاءات، وخمس غينات. فعلمت صحة ما قاله يعقوب بن إسحاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

وتبعه ابنُ عدلان (ت ٦٦٦هـ) الذي تحدث في القاعدة الأولى من مصنفه (المؤلف للملك الأشرف) عن مراتب الحروف، وجعلها ثلاثة أقسام: كثيرة ومتوسطة وقليلة، وذكر مَبْلَغ دوران كلِّ حرف منها ضمن مجموعته، وذلك وفق استعماله في نص قام بإحصائه، قال: «اعلم أن المراتب إمّا كثيرة، وهي سبعة يجمعها: (الموهين). فالألف إذا وقعت في كتابة ستمئة، كانت اللام أربعمئة ناقصاً أحرفاً يسيرة أو زائداً ذلك، والميم ثلاثمئة وعشرين كذلك، والهاء مئتين وسبعين كذلك، والواو مئتين وستين كذلك، والياء مئتين وخمسين

(١) «علم التعمية» (٢/٢٤٠ - ٢٤١).

كذلك، والنون مئتين وعشرين كذلك، هذا هو الغالب، وقد تتقلب
المراتب.

وإما متوسطة، وهي أحد عشر يجمعها: (رعت بكس
قحج)، فالراء أولها، فإذا وقعت الراء تبعاً لما ذكرنا تكون مئة
 وخمسة وخمسين ناقصاً فزائداً، والعين مئة وثمانية وثلاثين كذلك،
 والفاء مئة واثنين وعشرين، والتاء مئة وثمانية عشرة، والباء مئة
 واثنين عشرة، وكذلك الكاف، واثنين وتسعين دالاً، وستة وثمانين
 سيناً، وثلاثة وستين قافاً، وسبعة وخمسين حاء، وستة وأربعين
 جيماً.

والقليلة عشرة، يجمعها بيت من الشعر، كلّ حرف منها في
 أول كلّ كلمة منه، وهو:

ظَلْمٌ غَزَا طَابَ زَوْراً ثَاوِيَا خَوْفٌ ضَنَى شِبْتًا صَبّاً ذَاوِيَا
 فالطاء إذا وقعت تبعاً لما ذكرنا كانت ثماني طاءات، واثنين
 عشرة غيناً، وخمسة عشر طاء، وستة عشر زايماً، وسبع عشرة ثاء،
 وعشرين خاء، وثلاثة وعشرين ضاداً، وثمانية وعشرين سيناً، واثنين
 وثلاثين صاداً، وخمسة وثلاثين ذالاً^(١).

وفيما يلي جدول يشتمل على دوران الحروف ومراتبها لدى
 كلّ من: الكندي وابن دُنيير وابن عدلان، تيسيراً للمقارنة، وجمعاً
 لشتات ما تفرّق آنفاً:

(١) «علم التعمية» (١/٢٧٤ - ٢٧٥).

دوران الحروف ومراتبها لدى الكندي وابن دنيير وابن عدلان

الحروف	الكندي			ابن دنيير			ابن عدلان		
	مراتبها	دورانها	نسبتها	مراتبها	دورانها	نسبتها	مراتبها	دورانها	نسبتها
١	الألف	٦٠٠	١٦,٦٣	الألف	٥٧٥	١٦,٧٦	الألف	٦٠٠	١٦,٥٤
٢	اللام	٤٣٧	١٢,١١	اللام	٣٦٠	١٠,٥٠	اللام	٤٠٠	١١,٠٢
٣	الميم	٣٢٠	٨,٨٧	الميم	٢٦٥	٧,٧٣	الميم	٣٢٠	٨,٨٢
٤	النون	٢٧٣	٧,٥٧	النون	٢٦٠	٧,٥٨	النون	٢٧٠	٧,٤٤
٥	الواو	٢٦٢	٧,٢٦	الواو	٢٥٠	٧,٢٩	الواو	٢٦٠	٧,١٧
٦	الياء	٢٥٢	٦,٩٨	الياء	٢٣٠	٦,٧١	الياء	٢٥٠	٦,٨٩
٧	الراء	٢٢١	٦,١٣	الراء	٢٢٥	٦,٥٦	الراء	٢٢٠	٦,٠٧
٨	العين	١٥٥	٤,٣٠	العين	١٩٥	٥,٦٩	العين	١٥٥	٤,٢٧
٩	الفاء	١٣١	٣,٦٣	الفاء	١٧٠	٤,٩٦	الفاء	١٣٨	٣,٨٠
١٠	التاء	١٢٢	٣,٣٨	التاء	١٤٥	٤,٢٣	التاء	١٢٢	٣,٣٦
١١	الباء	١٢٠	٣,٣٣	الباء	١١٥	٣,٣٥	الباء	١١٨	٣,٢٥
١٢	الكاف	١١٢	٣,١٠	الكاف	١٠٥	٣,٠٦	الكاف	١١٢	٣,٠٩
١٣	الدال	١١٢	٣,١٠	الدال	٠٩٥	٢,٧٧	الدال	١١٢	٣,٠٩
١٤	السين	٠٩٢	٢,٥٥	السين	٠٨٠	٢,٣٣	السين	٠٩٢	٢,٥٤
١٥	القاف	٠٩١	٢,٥٢	القاف	٠٧٥	٢,١٩	القاف	٠٨٦	٢,٣٧
١٦	الحاء	٠٦٣	١,٧٥	الحاء	٠٦٢	١,٨١	الحاء	٠٦٣	١,٧٤
١٧	الجيم	٠٥٧	١,٥٨	الجيم	٠٥٠	١,٤٦	الجيم	٠٥٧	١,٥٧
١٨	الذال	٠٤٦	١,٢٧	الذال	٠٤٣	١,٢٥	الذال	٠٤٦	١,٢٧
١٩	الضاد	٠٣٥	٠,٩٧	الضاد	٠٣٢	٠,٩٣	الضاد	٠٣٥	٠,٩٦
٢٠	الشين	٠٣٢	٠,٨٩	الشين	٠٢٨	٠,٨٢	الشين	٠٣٢	٠,٨٨
٢١	التاء	٠٢٠	٠,٥٥	التاء	٠١٧	٠,٥٠	التاء	٠٢٨	٠,٧٧
٢٢	الطاء	٠١٧	٠,٤٧	الطاء	٠١٣	٠,٣٨	الطاء	٠٢٣	٠,٦٣
٢٣	الغين	٠١٥	٠,٤١	الغين	٠١١	٠,٣٢	الغين	٠٢٠	٠,٥٥
٢٤	الزاي	٠١٥	٠,٤١	الزاي	٠٠٩	٠,٢٦	الزاي	٠١٧	٠,٤٧
٢٥	الضاد	٠٠٨	٠,٢٢	الضاد	٠٠٨	٠,٢٣	الضاد	٠١٦	٠,٤٤
٢٦	الشين	٠٠٠	٠,٠٠	الشين	٠٠٧	٠,٢٠	الشين	٠١٥	٠,٤١
٢٧	الضاد	٠٠٠	٠,٠٠	الضاد	٠٠٥	٠,١٥	الضاد	٠١٢	٠,٣٣
٢٨	المجموع	٣٦٠٨	١٠٠٪	المجموع	٣٤٣٠	١٠٠٪	المجموع	٣٦٢٧	١٠٠٪

ب - ائتلاف الحروف وتنافرهما في نسج الكلمة العربية:

سبق الأقدمون من علماء العربية إلى دراسة أحكام نسج الكلمة العربية^(١)، وذكروا قدرًا متفاوتًا من قوانين اقتران الحروف وتنافرهما في الثنائيات، وأرجعوا علّة ائتلاف الحروف أو اقترانها أو مزجها إلى تباعد مخارج الحروف، وعلّة تنافر الحروف إلى قرب مخارجها^(٢)، فالأولى تجعل التّأليف حسناً، والثانية تجعله قبيحاً أو ممتنعاً. بيد أن أعلام التعمية لم يقتصروا في مؤلفاتهم على جهود من سبقهم، بل تعمّقوا في دراسة القوانين الصوتية واللسانية التي تحكم بناء أو نسج الكلمة العربية، وعُنوا باستقصائها، على نحو لم نجده عند من سبقهم، وذلك لأن استخراج المعنى يتوقف على معرفتها إن كان النص قصيراً، لا يسمح بدوران الحروف مرات عدة، ولا ينفع في استخراج استعمال الحيل الكميّة القائمة على معرفة دوران الحروف ومراتبها، بل يحتاج إلى معرفة بالحيل الكيفية القائمة على الدراية بالقوانين الصوتية النازمة لائتلاف الحروف

(١) مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والجاحظ وابن السراج وابن دُرَيْد والأزهري والفارابي وابن جني وابن فارس والجواليقي والشهاب الخفاجي والقلقشندي وغيرهم من المعجميين والبلاغيين. انظر تفصيل ذلك وتوثيقه وتحليله في: أطروحة «تنافر الحروف ودورانها في نسج الكلمة العربية» د. محمد حسان الطيان، جامعة دمشق (١٩٨٣م). وقد اعتمدت في مقارنتها بين نتائج القديم والحديث على أطروحة «المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية» د. يحيى مير علم، جامعة دمشق (١٩٨٣م).

(٢) أقدم من نصّ على ذلك ابنُ السراج في رسالة «الاشتقاق» (ص ٣٤).

وتنافرها، ولكن استعمال هذه القوانين يكون مجدداً إن كان النصّ المعمّى معروف الفواصل؛ أي: فيه رمزٌ للفراغ بين الكلمات، فإن كان النصّ المعمّى مُدمجاً، لا فاصل فيه، فلا تكون هذه القوانين مجدديّة في الاستخراج؛ لأن احتمال ورود حرفين متنافرين يكون وارداً في ثنائية حرفها الأول نهاية ثنائية، وحرفها الثاني بداية ثنائية. لذلك كان استخراج التعمية المُدمجة (بلا فاصل) من أصعب أنواع التعمية البسيطة؛ لأن كثيراً من منهجيات الاستخراج لا تنفع قبل معرفة الفاصل^(١).

ويُعَدُّ الكنديُّ أسبقَ أهل التعمية في ذلك، وأكثرهم استقصاءً، فقد شرح في رسالته^(٢) القواعد الأساسية في تحديد ما يقترن من الحروف وما لا يقترن، فقسم الحروف إلى أصلية (١٦ حرفاً) ومتغيرة زائدة (١٢ حرفاً) ثم يشرح قوانين التنافر مقصورةً على الحروف الأصلية مع السين من المتغيرة، ويستعرضها حرفاً حرفاً على الترتيب الهجائي، فيذكر مع كلِّ حرف ما لا يقارنه من الحروف، فاجتمع له من حالات التنافر أو قوانينه (٩٤ حالة). ولا نعلم أحداً سبقه إلى مثل ذلك.

وفيما يلي خلاصة لما أورده الكندي في جدول يمثل ما لا يقترن من الحروف لديه^(٣).

(١) كتاب «علم التعمية» (١٥٧/٢).

(٢) «علم التعمية» (٢٣٨/١ - ٢٥٤).

(٣) «علم التعمية» (١٣٦/١).

جدول يمثل ما لا يقترن من الحروف عند الكندي

الثنائيات عديمة الإئتلاف						ما لا يتألف معه					الرمز	الحرف
	س	ظ									↔	س
	س	ظ	س	ص	س	ظ	ض	ص	ذ	ث		
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ث
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ث
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ث
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ذ
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ذ
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ز
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ز
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	→	ز
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ص
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ص
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	→	ص
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ض
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ض
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	→	ض
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ظ
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ظ
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ج
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ج
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ح
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	ح
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	خ
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	→	خ
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	←	د
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	→	ش
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	↔	ع
	س	ظ	س	ص	س	س	ظ	ض	ص	ذ	→	غ

وجاء ابنُ دُنينير (ت ٦٢٧هـ) بعد أربعة قرون من الكندي، فأفاد من صنيعه، وعقد فصلين في كتابه لأقسام الحروف على اختلاف أوصافها، ولما يأتلف من الحروف وما يتباين، وقسم الحروف إلى أربعة أقسام هي: ما يأتلف بالتقدير والتأخير، وما لا يأتلف لا بالتقديم ولا بالتأخير، وما يأتلف بالتقديم دون التأخير، وما يأتلف بالتأخير دون التقديم. وفصّل في قسمة الحروف إلى أصلية ومتغيرة، ثم أتبع ذلك بإيراد جدول ضمنه أقسام الحروف المتقدّمة: ما يقترن وما لا يقترن، والمتغير والأصلي، والمعمل والمهمل^(١). وفيما يلي خلاصة ما أورده ابن دُنينير في كتابه:

(١) «علم التعمية» (٢/٢٤٢).

وفي القرن الثامن يجيء ابنُ الدُّرَيْهِم (ت ٧٦٢هـ) فيحذو حذو الكندي وابن دُنَيْنِير فيستقصي في مؤلّفه (مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز) إيرادَ قوانين الاقتران والتنافر بين الشائيات، فيورد الحروف موزعة على نوعين: ما لا يقارن بعضُه بعضاً مطلقاً، يعني لا بتقديم ولا بتأخير، وما لا يقارن غيره من الحروف من جهة دون جهة، يعني بتقديم أو بتأخير.

وفيما يلي خلاصة ما أورده ابن الدُّرَيْهِم في مصنّفه^(١):

(١) «علم التعمية» (١/١٩١).

جدول ما لا يقارن غيره من الحروف عند ابن الدريهم

الثنائيات عديمة المقارنة						ما لا يقارنه					الرمز	الحرف
	ث ض	ث ص	ث س	ث ز	ث ذ	ض	ص	س	ز	ذ	↔	ث
	ض ث	ص ث	س ث	ز ث	ذ ث							
	ح ك	ح ق	ح غ	ح ظ	ح ط	ك	ق	غ	ظ	ط	↔	ج
	ك ح	ق ح	غ ح	ظ ح	ط ح							
				ظ د	د ظ					ظ	↔	د
		ذ ط	ذ ص	ذ ض	ذ ز	ظ	ط	ض	ص	ز	↔	ذ
		ط ذ	ص ذ	ض ذ	ز ذ							
		ز ط	ز ص	ز ض	ز س	ظ	ط	ض	ص	س	↔	ز
		ط ز	ص ز	ض ز	س ز							
	ظ س	س ظ	ص س	ض س	س ص			ظ	ض	ص	↔	س
			ظ ص	ص ظ	ض ص				ظ	ض	↔	ص
			ش ض	ض ش	ظ ض					ش	↔	ض
				ط ظ	ظ ط					ظ	↔	ط
			ك ق	ق ك	غ ق					ك	↔	ق
				خ ك	ك خ					خ	↔	ك
		م ف	ف م	ب م	م ب				ف	ب	↔	م
	ه أ	ه خ	ه غ	ه ح	ه أ	أ	خ	غ	ع	ح	←	ه
	ح أ	ح خ	ح غ	ح ه	ح أ	أ	خ	غ	ع	ه	←	ح
		ع أ	ع خ	ع غ	ع ح	أ	خ	غ	ع	ح	←	ع
	غ أ	غ خ	غ ع	غ ح	غ ه	أ	خ	ع	ح	ه	←	غ
	خ أ	خ غ	خ ع	خ ح	خ ه	أ	غ	ع	ح	ه	←	خ
				ث ش						ش	←	ث
			د ط	د ص	د ز			ط	ص	ز	←	د
		ذ غ	ذ س	ذ ح	ذ ج			غ	س	ج	←	ذ
			ش ص	ش س	ش ز			ص	س	ز	→	ش
				ط ك						ك	←	ط
	أ خ	أ غ	أ ح	أ ع	أ ه	خ	غ	ح	ع	ه	←	أ

٥ - مقارنة بين نتائج إحصائيات التعمية والجذور العربية:

إن ما تقدّم من نتائج إحصائية لاقتران الحروف وتنافرها لدى أعلام التعمية الكندي وابن دُنيير وابن الدُّرَيْهِم إنما قام على إحصاء دوران الحروف في نصوص من الكلام المستعمل أو المكتوب، بما فيه من مجرد ومزيد، آية ذلك أنهم أحصوا بأنفسهم دوران الحروف المستعملة في نصوص مختارة بأطوال مختلفة، تقع في بضع أوراق أو بضعة أجلاد، وأنهم قسموا الحروف إلى أصلية لا تُزاد، ومتغيّرة تكون أصلية تارةً وزوائد تارةً أخرى، وهي تتضمن حروف الزيادة (سألتمونيها) بالإضافة إلى الكاف والباء والفاء والسين.

لكن ثمة إحصائية أخرى قامت على إحصاء دوران الحروف في الجذور العربية (الأصول المجرّدة) الواردة في خمسة معاجم قديمة، هي: (جمهرة اللغة)، و(تهذيب اللغة)، و(المحكم)، و(لسان العرب)، و(القاموس المحيط)^(١). وطبيعي أن تختلف النتائج الإحصائية للجذور على دوران الحروف ومراتبها، واقتران الثنائيات وتنافرها، عن النتائج الإحصائية لنصوص التعمية التي اعتمدت الكلام المكتوب المستعمل مجرداً ومزيداً، وأهم نتائج المقارنة بين

(١) نتائج هذه الدراسة الإحصائية وجداولها وتحليلها في أطروحة «المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية» د. يحيى مير علم، جامعة دمشق (١٩٨٣م).

هـذين النوعين من الإحصاء اللغوي أن حالات التنافر كثيرة في إحصاء الجذور؛ لأن الحروف المتنافرة تتسع رقعتها كلما ضاق تصريف الكلمة، وتجرّدت من الزوائد، في حين تتناقص الحروف المتنافرة كلما اتّسع تصريف الكلمة، واكتنفتها الزوائد، وأحاطت بها السوابق واللواحق^(١).

وفيما يلي جدول يتضمّن ما لا يقترن من الحروف في إحصاء الجذور العربية^(٢):

(١) تفصيل ذلك وأمثله في كتاب «علم التعمية» (١٥٣/٢ - ١٥٤).
 (٢) «المعجم العربي: دراسة إحصائية» (ص ٢٠٥)، وكتاب «علم التعمية» (١٥١/٢).

جدول ما لا يقارن غيره من الحروف في إحصاء الجذور العربية

ما لا يتألف معه تتابعاً											الحرف
								ع	ء	←	ء
									ف	←	ب
				ط	ض	ص	ذ	ظ	←	ت	
			ش	ظ	ض	ص	س	ز	ذ	←	ث
						ظ	ق	غ	ن	←	ج
						خ	هـ	غ	ع	←	ح
				ك	ح	هـ	غ	ء	←	خ	
						ظ	ض	ط	ن	←	د
	ط	د	ظ	ض	ص	ش	س	ز	ث	←	ذ
									ظ	←	ر
			ذ	ظ	ض	ص	ش	س	ث	←	ز
				ظ	ض	ص	ش	ز	ث	←	س
									ض	←	ش
			ز	ذ	ظ	ض	ش	س	ث	←	ص
		ق	ش	ث	ت	ظ	ص	س	ذ	←	ض
					ظ	ض	ص	ذ	ت	←	ط
	ش	س	ز	ذ	خ	ح	ج	ث	ت	←	ظ
				ك	ق	غ	ط	ض	ص	←	
						غ	خ	ح	ء	←	ع
				ك	ع	خ	ج	ح	ء	←	غ
									ب	←	ف
								ك	ج	←	ق
								ق	ط	←	ك
								ف	ب	←	م
							ظ	خ	ح	←	هـ

٦ - الخاتمة:

لم تقتصر إسهامات علماء التعمية في تطور اللسانيات العربية على ما تقدّم، من عناية بالغة بالدراسات الكميّة الإحصائية لدوران الحروف في الكلام المستعمل مجرداً ومزيداً في نصوص مختارة، ومعرفة مراتبها، وانقسامها إلى ثلاث مجموعات: كثيرة الدوران (ا، ل، م، و، هـ، ي، ن) ومتوسطته (ر، ع، ف، ت، ب، ك، س، ق، ح، ج) وقليلته (ظ، غ، ط، ز، ث، خ، ض، ش، ص، ذ)، ومن حرص على استقصاء القوانين الصوتية النازمة لائتلاف الثنائيات وتناظرها اعتماداً على الإحصاءات السابقة، بل تجاوز الأمر ذلك إلى دراسات لغوية أخرى، هي من تمام عُدّة المُترجم وصولاً إلى حلّ المُعمّى. وقد ذكرها بعض أعلام التعمية كابن عدلان وابن الدُرَيْهِم مثل: الدراية الجيدة باللغة، وأصول الكتابة، والنحو، والتصاريح، والتراكيب المستعملة في اللغة، والعروض والقوافي، وما يكثر استعماله ويقلّ ويتوسط، من كلمات ثنائية وثلاثية، والفواصل والتمجيدات، وأطوال الكلمات، ومبلغ نهاية المجرد من الأفعال والأسماء، ومنتهى تكرار الحرف الواحد في الكلمة الواحدة، وفي الكلام المتصل.

ولعلّ خير مثال لما تقدّم ما نجده في رسالة ابن الدُرَيْهِم (مفتاح الكنوز في إيضاح المرموز) التي اشتملت على بيان عُدّة المُترجم «معرفة اللغة التي يروم حلّها، وقواعدها الصرفية، وتواتر حروفها، ورسمها من حيث الفصل والوصل، وعددها، والألفبائيات والأبجديات». وبعد أن فصّل في ضروب التعمية أورد مقدّمة صرفية

على غاية من الأهمية^(١)، دلّت على تمكّنه من ناصية اللغة، ومعرفته بأسرارها، فقد تحدّث بإسهاب عن:

أ - أطوال الكلمات: فأقلّها يكون على حرف واحد، مثل (ف: أمر من المعتل اللفيف المفروق)، وأكثرها ينتهي إلى (١٤) حرفاً، مثل (أفلمُستنزهاتِكُما أعددُتماها)، وأن نهاية الأسماء قبل الزيادة خمسة أحرف، ونهاية الأفعال قبل الزيادة أربعة أحرف. وأنه ليس في كلام العرب كلمة رباعية الأصل أو خماسيته ليس فيها حرف من حروف الذّلاقة (ل، ن، ر) أو الحروف الشفوية (ف، ب، م). وأنه ليس في القرآن كلمة خماسية الأصل سوى الأعلام الأعجمية، مثل (إبراهيم).

ب - مبلغ تكرار الحرف الواحد: إذ لا يمكن أن يتكرّر حرف واحد في كلمة واحدة أكثر من خمس مرات، مثل: «ما رأينا كُككاً كُككِكِك» والكَكِك: جمع كُكّة مثل عُكّة وعُكك، وهي المركب الكبير. الأول للتشبيه، والآخر للخطاب^(٢). وأما تكرار الحرف في الكلام المتصل فيبلغ تسع مرات، مثل:

لا تُرَدُّدُ دُدُّ دُدُّ دُدُّ دُدُّ دَعْنِي مِنْ فَنَدُ

دُدُّ: الأول اللعب، والثانية موضع، والثالثة اسم رجل منادى.

(١) كتاب «التعمية» (١/٣٤١ - ٣٤٣).

(٢) ليست في المعاجم، ولعلها من العاميات.

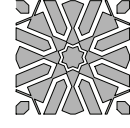
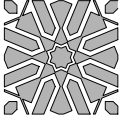
ج - اقتران الحروف وتنافرها: وقد مضى الحديث عنه مفصلاً مع جداوله التي تضمنت ما لا يقارن غيره من الحروف لدى كُـلِّ من: الكندي، وابن دُـنَيْبِر، وابن الدُّرَيْهِم، بما يغني عن إعادته هنا. وقد ظهر مما مضى إسهامات أعلام التعمية في إغناء الدراسات اللغوية أو اللسانيات العربية وتطورها بعامه، وفي الدراسات الكميّة الإحصائية للكلام المستعمل، والدراسات الصوتية للقوانين الناظمة لائتلاف الثنائيات وتنافرها بخاصة.



المصادر والمراجع

- إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي، أ. مروان البواب، د. محمد مراياتي، د. يحيى ميرعلم، د. محمد حسان الطيان، مكتبة لبنان، بيروت، ط. أولى، ١٩٩٦م.
- إحصائيات جذور لسان العرب، د. علي حلمي موسى، جامعة الكويت، ١٩٧٢م.
- البرهان في وجوه البيان، إسحاق بن وهب الكاتب، تحقيق د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب القاهرة ١٩٦٩م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٣٨٣هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، دار صادر، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية، ١٣٥١هـ.
- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مصورة دار الكتب المصرية، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية.
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، د. علي حلمي موسى ود. عبد الصبور شاهين، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، د. علي حلمي موسى، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.
- رسالة الاشتقاق، ابن السراج، تحقيق محمد علي درويش ومصطفى الحدري، مجلة الثقافة بدمشق ١٩٧٣م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، المؤسسة المصرية العامة، ١٩٦٣م.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، الجزء الأول، د. محمد مراياتي، محمد حسان الطيان، يحيى ميرعلم، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، الجزء الثاني، د. محمد مراياتي، د. يحيى ميرعلم، د. محمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٧م.
- الفهرست، محمد بن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، ط. أولى، ١٤٠٥هـ.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المعجم العربي: دراسة إحصائية صوتية مخبرية، محمد حسان الطيان، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٤م.
- المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية: يحيى ميرعلم، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٣م.
- المعرب من الكلام الأعجمي، الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب، ط. ثانية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، ط. أولى، ١٩٨٠م.



الباب الرابع

العربية والتراث العلمي في المؤتمرات والندوات العلمية

- ١ - الملتقى الرابع للسانيات العربية والإعلامية.
- ٢ - المؤتمر الإقليمي للإعلامية والتعريب.
- ٣ - المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية.
- ٤ - الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية.
- ٥ - ندوة استخدام اللغة العربية في تقنيات المعلومات.
- ٦ - الندوة العلمية الدولية الثالثة حول المعجم العربي المختص.
- ٧ - ندوة تاج العروس.
- ٨ - حفل إصدار سلسلة ترجمة كتب التعمية عند العرب والمسلمين والندوة العلمية المرافقة.



١ - الملتقى الرابع

للسانيات العربية والإعلامية^(١)

درج مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة التونسية على سُنّة حميدة، تجلّت في عقده أربع ملتقيات لسانية، كان آخرها الملتقى الرابع حول اللسانيات العربية والإعلامية الذي انعقد في نزل البلفدير بتونس في المدة ما بين التاسع والثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٨٧م. وقد شارك في أعمال هذا الملتقى ما يزيد على خمسين باحثاً ومتخصّصاً في هذا المجال العلمي الهامّ، ينتمون إلى عدد من الدول العربية وبعض الدول الأوربية.

كان للتطور الكبير الذي شهدته ميادين العلوم التطبيقية والإنسانية بفضل انتشار استعمال الحاسوب، لما يوفّره من إمكانيات واسعة في جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها، بالغ الأثر في توجيه أغلب

(١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٣)، الجزء الثاني، (ص ٣٤٦ - ٣٥١)، سنة (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

وقد أفدت في كتابة هذا المقال من حضوري، ومن مطبوعات البحوث التي عالجه الملتقى وخصوصاً تقديم أعمال الملتقى للدكتور سالم الغزالي.

موضوعات هذا الملتقى نحو الدراسات اللسانية التطبيقية التي ترمي أساساً إلى تحقيق الاتصال بين الإنسان والآلة عبر اللغات الطبيعية، ويمكننا أن نميّز في هذه الدراسات ميدانين متداخلين، هما:

١ - المعالجة الآلية للغات الطبيعية في شكلها المكتوب (القواعد الصرفية والنحوية والدلالية...) وتوسعي البحوث فيها إلى تمكين الحاسوب من التعامل مع الإنسان باللغات البشرية لا بلغات البرمجة المختصة، وإذا ما تحقّق للآلة أن تفهم اللغات البشرية، وتتعامل معها، فإن طاقاتها العظيمة ستكون على طرف الثُّمام من جمهور الناس.

وأهم ما تتمخّض عنه تلك البحوث تصميمُ برامجٍ تمكّن الآلة العجماء من فهم الكلمات والجمل والنصوص، ومن ترجمتها وتلخيصها، وتصحيح الأخطاء اللغوية، ومن المساعدة في تدريس العربية لغةً ثانية لغير الناطقين بها، بالإضافة إلى تطبيقات كثيرة غير لغوية، تشمل ميادين علمية وصناعية وتجارية.

إن جميع ما تقدم يندرج فيما يُسمّى بالذكاء الاصطناعي الذي يعد جزءاً من علوم الحاسوب أو الإعلامية، والذي يسعى الباحثون فيه إلى تصميم أنظمة إعلامية قادرة على القيام بمهام معرفية ذات كفاية عالية، وإلى وضع نماذج تمثّل عملية معالجة الإنسان للمعلومات.

٢ - المعالجة الآلية للخطاب الشفوي التي يكون الصوت فيها لغة الحوار بين الإنسان والآلة، مما يسمح لأكثر عدد من الناس بتبادل المعلومات مع الأنظمة الإعلامية، وتتجه البحوث في هذا

الميدان إلى تمكين الآلة من إنتاج الكلام الإنساني (تأليفه أو تركيبه) وإكسابها القدرة على فهمه، وهو ما يُدعى تعرّف الكلام.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما أولته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من أهمية لمثل هذه البحوث التطبيقية في ميدان الإعلامية، إذ وضعت استراتيجية عربية للإعلام والاتصال، وأخرى لتطوير العلم والتقانة، وقدمت دعماً مالياً لبعض مراكز البحوث العربية بغية وضع أنظمة آلية للترجمة، وتحليل النصوص وتركيبها، وغير ذلك، وآزرت في إقامة عديد من الملتقيات العلمية، كان آخرها الملتقى الرابع للسانيات العربية والإعلامية الذي ألخص أعماله والموضوعات التي تناولها موزعةً على أربعة حقول معرفية.

افتتح الملتقى الدكتور رضا السويسي رئيس قسم اللسانيات في مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس، وتبعه الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ثم قدّم الدكتور سالم الغزالي أعمال الملتقى وموضوعات الباحثين واهتماماتهم في اللسانيات العربية والإعلامية. وجرى بعد ذلك تقديم البحوث في جلستين صباحية ومساءية على امتداد أربعة أيام.

تناولت بحوث اليوم الأول موضوع المعالجة الآلية للكلام، سأقتصر على إثبات أسمائها مقرونةً بأسماء أصحابها، وهي:

- الوضع الحالي للمعالجة الآلية: جان كالان.
- معالجة آلية للكلام مطبقة على اللغة العربية: عبد الحق مراد.
- أطوال المصوّتات العربية: جعفر عبابنه.

- تركيب الكلام: اكزافيه رويت.
- المعالجة الآلية لأوزان الشعر العربي: مصطفى حركات.
- تعرفُ الكلام: بشير زوابي.
- تقييم النظريات المطروحة للمعالجة الإعلامية للغة العربية: عبد المجيد دوغاش.
- ظواهر تقنية: السيدة سلامي.
- أما بحوث اليوم الثاني فقد تناولت المعالجة الآلية للغة العربية، وهي:
- نظام بيلاف تطبيق على كشف الأخطاء وتصحيحها: جان كورتان.
- التوليد الصرفي: يحيى هلال (لم يحضر).
- ابتكار قاعدة معطيات معجمية للعربية قابلة للاستخدام من قبل نظام صرفي نحوي: بروسيت وعبد الغني سارو.
- نظام اشتقاق الكلمة العربية بالحاسب: مروان البواب، ويحيى مير علم، ومحمد حسان الطيان، إشراف د. محمد مراياتي.
- اللسانيات العربية وتمثيل النحو: محمد بن طالب.
- تركيب معجمي وتحليل بالحاسب للعربية المشكولة وغير المشكولة: فتحي ديبلي.
- نحو كتابة صوتية عربية: برنارد كوس، ومنير زريغي.
- ذاكرة معجمية ومعالجات معرفية لخطوط دلالية: بلحسن بدر الدين.
- نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي: جعفر دك الباب.

- تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل: عبد الرحمن حاج صالح (لم يحضر).
- وأما بحوث اليوم الثالث فقد ناقشت موضوعَ الترجمة الآلية والمصطلحات، وهي:
- الحالة الراهنة للترجمة الآلية: جون سميث.
- اللسانيات والمصطلحات في الترجمة الآلية: نفيسة عبد الفتاح شاش.
- معجم المصطلحات اللسانية الإعلامية: الطيب البكوش، ورضا السويسي، وعبد المجيد بن حمادو.
- في تقييس المصطلح: محمد رشاد حمزاوي.
- الإفهام والإبهام ودور وسائل الإعلام: نهاد الموسى.
- ترجمة عربية إلى الإنكليزية تجارب شخصية: بيتر كلارك.
- المجهودات التي بذلتها المنظمة في ميدان الإعلامية لتكون عوناً على خدمة اللغة العربية وتطوير المجتمع العربي (أليكسو).
- ملاحظات حول انعكاسات المعالجة الآلية على البحث المصطلحي: ليلي مسعودي.
- التوليد الآلي لنظام المخطوطات العربية: جاك غراند هنري.
- في الدراسات اللغوية بالجامعة التونسية: جمعة شيخة.
- المعاجم في الترجمة الآلية: محمود إسماعيل صيني (لم يحضر).
- نظام لفهم اللغة العربية: ... المانكي، وعلي ميلي.
- وأما بحوث اليوم الرابع فقد عالجت موضوعَ تعليم العربية بمساعدة الحاسوب، وهي:

- في تعليم العربية لغة ثانية بمساعدة الحاسوب: رضا السويسي .
- تدريس العربية لغير الناطقين بها بواسطة الكمبيوتر: أفيكي شيفتيل .
- ملقن متعدّد اللغات لتعليم الإملاء العربي: عبد المجيد بن حمادو، ومنصف شرفي، وجميل فيكيه .
- تعليم العربية لغةً ثانية، وما يتعلق به: جوس كالبر .
- نظام للتعليم المساعد من أجل اللغة العربية: دليله سويلم .
- مشكلات الرسم العربي، الواقع والحلول: هادي نهر .
- في تعليم اللغة العربية: فلاديمير شاغال .

لقد عكس انعقاد هذا الملتقى حاجةً العربية الملحةً إلى دراساتٍ لسانية تطبيقية على العربية المكتوبة والمنطوقة كما تلحق غيرها من اللغات الحية التي قطعت أشواطاً في المعالجة الآلية، فبلغت مستويات متقدّمةً في الترجمة الآلية، وفهم الكلام، وتركيبه، وتحليله... وهذا أمرٌ جدُّ ضروري، وأيُّ توانٍ فيه سيمكّن غيرنا من أن يفرض علينا قبولَ ما سينتجه من آلات، تحاكي سلوكنا المعرفي بذكائها الاصطناعي، فتفهم لغتنا، وتقوم بترجمتها، وتركيبها، وتحليلها... ولكن على نحوٍ مشوّه، يعكس جهلَ مَنْ قاموا بمعالجتها من غير قومنا، مما يهدّد أمننا الثقافي .

وفي الحقّ إن الفضل في نجاح هذا الملتقى - إضافةً إلى جدّيّة تلك البحوث وضرورتها - يعود إلى مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية الذي نظم هذا الملتقى، ووفّر له جميع

أسباب النجاح، وأغدق على الباحثين المشاركين ما طوّق أعناقهم، فهو جدير بكل شكر وتقدير.

ولا أحب أن أختتم هذا المقال قبل أن أشير إلى أمر ذي بال، وهو أن بحوثاً عن العربية قدّمها باحثون من أبناء قومنا العرب باللغة الفرنسية، على الرغم من قلة المشاركين الأجانب، ونحن إن عذرنا غير العرب في استخدامهم لغتهم، فمن العسير أن نجد عذراً لإخوتنا الذين لجؤوا إلى الفرنسية في كتابة بحوثهم وتقديمها، وأحببت ألا أفوّت الإشارة هنا إلى هذا الأمر؛ لأن مثل هذه الظاهرة تكررت في عدد من المؤتمرات والمدارس العلمية العالمية التي عالجت اللسانيات العربية وغيرها، واتخذت من غير العربية لغةً لها، وقد آن الأوان أن تعتمد تلك اللقاءات العلمية اللغة العربية، فتتسجم مع الموضوع الذي تعالجه، وتأتسي بالمجالس والهيئات الدولية التي اتخذت العربية واحدةً من لغاتها المعتمدة.



٢ - المؤتمر الإقليمي

للإعلامية والتعريب^(١)

شهدت السنوات المنصرمة من العقد الجاري تطوُّراً كبيراً في مجال معالجة اللغة العربية بالحاسوب، وذلك لأهمية تطبيقاتها وتعدُّدها من جهة، وللتطور الذي حقَّقه معالجة اللغات الأجنبية محكيةً ومكتوبةً من جهة أخرى، يؤكد هذا انعقاد بضعة مؤتمرات علمية دولية، تناولت العلاقة بين اللغة والحاسوب في صورها المختلفة، مثل بعض ملتقيات المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا: الحلقة الخريفية الأولى للسانيات التطبيقية ومعالجة الإشارة والمعلومات (الرباط من ٢٦ أيلول إلى ٥ تشرين الأول ١٩٨٣)، والمدرسة الصيفية السابعة للمعلومات واللسانيات العربية التطبيقية (الزبداني ٢٣ - ٣١ تموز ١٩٨٥)، وندوة استخدام اللغة العربية في

(١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٣)، الجزء الثالث، (ص ٥٤٨ - ٥٥٥)، سنة (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م). وقد شارك الكاتب في أعمال هذا المؤتمر بتقديم بحث (نظام التحليل الصرفي العربي بالحاسب) نيابةً عن فريق العمل المؤلّف من: مروان البواب ويحيى ميرعلم ومحمد حسان الطيان والمشرف الدكتور محمد مراياتي.

الحاسب الآلي (الكويت ١٤ - ١٦ نيسان ١٩٨٥)، والملتقى الرابع
 للسانيات العربية والإعلامية (تونس ٩ - ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٧)
 والندوة الدولية لنقل تكنولوجيا الحاسوب إلى اللغة العربية (عمان
 ٢٢ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٧)^(١)، والمؤتمر الإقليمي للإعلامية
 والتعريب (تونس ٩ - ١٢ آذار ١٩٨٨)، وهو موضوع المقال،
 ومؤتمرات أخرى عربية وأجنبية ذات صلة بما تقدّم.

قام على تنظيم هذا المؤتمر المعهد الإقليمي للعلوم الإعلامية
 والاتصالات عن بعد في تونس، وقصد من وراء ذلك استعراض
 ما تمّ التوصل إليه في مجال المنتوجات الإعلامية، وتقديم ما أنجز
 من أعمال في مراكز البحث العربية والعالمية، فكان بذلك منتدى
 للباحثين ورجال الصناعة، مما سمح للمشاركين بتبادل الآراء
 والتفكير في التوجّهات المستقبلية لمثل هذه الدراسات التطبيقية
 وانعكاساتها على عالم الصناعة، وأتاح لهم فتح سبلٍ للتعاون فيما
 بينهم وصولاً إلى تحقيق اكتساب التكنولوجيا، وتوثيق الخبرات
 والبحوث التي جرى تقديمها.

وكان مما جعل ثمار نتائج هذا المؤتمر يانعةً دانية القطاف
 ما وقره لها المعهد المذكور من أسباب النجاح علمياً ومادياً
 ومعنوياً، خصوصاً اعتماده ثلاث لغات لساناً للمناقشات والبحوث
 وهي (العربية والإنكليزية والفرنسية)، وذلك باعتماد الترجمة الفورية

(١) انظر مقالة عنه للكاتب في: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج

إلى تلك اللغات، جاءت أوفى ما تكون دقة وجودة، تمكن من خلالها جميع المشاركين عرباً وأجانباً من الاستفادة على أفضل وجه.

جرى في المؤتمر تقديم ما يربو على عشرين بحثاً وثمانية عروض تبيانية، قدمها باحثون ومتخصصون، ينتمون إلى جامعات ومراكز علمية ومؤسسات تجارية وصناعية من عشرة بلدان عربية وأجنبية، في إحدى عشرة جلسة، اشتملت كل واحدة منها على ثلاثة بحوث، تدرج في تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخدامات الحاسوب في معالجة اللغة العربية، وفيما يأتي ثبت بأسماء البحوث والعروض المقدمة في المؤتمر موزعةً على محاورها الأساسية (الجلسات). وقد شفعتُ كلَّ بحثٍ باسم مقدمه، إمّا كان واحداً، وبأسماء منقّديه، إمّا تعددوا، وأتبعْتُ ذلك باسم الجهة التي يعملون فيها، وفي هذا توثيقٌ للبحوث بنسبتها إلى ذويها، والجهات التي تعود إليها، وتلبيةً لحاجة المتخصصين والفنيين الذين لا تقلّ عنايتهم بصاحب البحث وجهته عن عنايتهم باسمه.

1 - النشر المدعوم بالحاسوب:

١ - منهج لصوغ أنظمة النشر (داسك توب):

مراد طائلي، عبد الله السلامة، أحمد الطائي، معهد علوم الكمبيوتر والبيانات، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢ - من معالجة النصّ إلى التأليف الإلكتروني:

حياة محمود، المركز القومي للإعلامية، تونس.

٣ - معالجة النصّ والنشر الإلكتروني بالأحرف العربية واللاتينية:

د. هاينز بيترس، جامعة التكنولوجيا، آخن، ألمانيا.

2 - نظام إدارة قواعد البيانات:

١ - استرداد البيانات العربية، ما هي وكيف؟:

د. نبيل علي، العالمية للتكنولوجيا المتطورة، القاهرة. وآمال الشامي، مؤسسة البرامجية بالعالمية، الكويت.

٢ - تجربة تعريب نظام لإدارة قواعد البيانات:

محمد القاسمي، جامعة الدول العربية، تونس.

٣ - البحوث المصطلحة واستخدام بنوك المعلومات: ليلي

المسعودي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب.

3 - عروض تبيانية:

أ - التعرفّ الشامل على الحروف العربية واللاتينية:

ماهر خمّاخم، المعهد الإقليمي للعلوم الإعلامية والاتصالات عن بعد، تونس.

ب - قواعد صورية لتحليل تراكيبي آلي وتطبيقات أخرى:

أفرهارد ديترز، كلية الآداب، الجامعة الكاثوليكية، هولندا.

ج - الرسم الطيفي الرقمي:

آمال سليمان، الشاذلي الفهري، المعهد الإقليمي، تونس.

د - من معالجة النصّ إلى التأليف الإلكتروني :
حياة محمود، المركز القومي للإعلامية، تونس .

4 - معالجة اللغات الطبيعية:

١ - نظام فهم اللغة العربية الطبيعية :
حسني المحتسب، محمد الخياط، جامعة الملك فهد، السعودية .
٢ - نظام لفهم اللغة العربية الطبيعية :
د. الحجازي، ود. العابد، وحمادة، المصري للبحوث،
القاهرة .

٣ - نظام التحليل الصرفي العربي بالحاسب :
مروان البواب، يحيى ميرعلم، محمد حسان الطيان، د. محمد
مراياتي (مشرفاً)، مركز الدراسات والبحوث العلمية، دمشق .
٤ - كورتاكس، نظام مراجعة وتصحيح رسم النصوص العربية :
عبد المجيد بن حمادة، كلية العلوم، صفاقس، تونس .

5 - التدريس المدعوم بالحاسوب:

١ - نظم التدريس المبنية على المعرفة :
د. ناصر الشيخ، جامعة الملك فهد، السعودية .
٢ - كيف ننتج برمجيات تعليمية :
د. محمد رجب الجابري، وزارة التربية، الأردن .
٣ - صياغة نظام معلومات للتدريس (نظام الصرف العربي
بالحاسوب):

العيد البوزيدي، المعهد الوطني للإعلامية، الجزائر.

6 - نظم ومحطات العمل:

١ - تصنيف غامض لمستخدمي الكمبيوتر العربي كشرط أساسي لصوغ البرامج المركزة للمستخدمين:

د. منصف قلالة، د. واينفورد بالن، جامعة رادغ، انكلترا.

٢ - مجمع متفاعل لبرنامج باسكال العربي:

د. أحمد محجوب، حسن مذكور، معهد علوم الكمبيوتر والبيانات، السعودية.

٣ - نظام ملأن:

منصف ملوكة، فتحي عمارة، المعهد الوطني للبحوث الإعلامية، فرنسا.

٤ - ملاءمة نظام عامل للغة العربية:

عقيل سيد علي، المعهد القومي للإعلامية، الجزائر.

7 - عرض تبياني:

أ - محيط يونكس/عريكس:

أندري بلوتي، إ.م.ت، نيوجرسي، أمريكا.

ب - جورج أنستاسيديس، تاكساس أنستريمنتس، لوبي، فرنسا.

ج - التعريب والشفافية:

محمد عز الدين، مؤسسة سيمس، باريس.

د - د. ناصر عبد الله، جامعة الملك سعود، الرياض.

8 - تعرف الحروف:

١ - قارئة عناوين مبنية على نظام التعرّف البصري للحروف
البريدية العربية:

د. عدنان نوح، ن. علا، معهد الهندسة، جامعة الملك
سعود، الرياض.

٢ - تعرّف الحروف العربية في الكتابة المتصلة الأحرف:

د. سياد حيدر، علي خواجه، معهد علوم الكمبيوتر والهندسة،
الظهران.

٣ - تعرّف الحروف العربية واللاتينية الشامل بالبرمجة الدينامية:

ماهر خماحم، المعهد الإقليمي للعلوم الإعلامية، تونس.

٤ - تعرّف الحروف العربية بالهندسة التراتبية:

د. نور الدين اللوز، المدرسة القومية للمهندسين، تونس.
كريم بوحليلة، المركز القومي للإعلامية، تونس.

9 - المعالجة الآلية للكلام:

١ - تركيب الكلام العربي باستخدام جزئيات من مقاطع صوتية:

د. يوسف الإمام، مركز الكويت للعلوم لمؤسسة إ. ب. م،
الكويت.

٢ - نظام عربي للانتقال من النصّ إلى الكلام:

د. الشافعي، د. أحمد، د. المرزوق، جامعة الملك فهد،
السعودية.

10 - علم المصطلح:

١ - إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال:
عبد اللطيف عبيد، معهد بورقيبة للغات الحية، تونس.

٢ - التقييس المصطلحي دولياً وعربياً ووطنياً:
زهير المراكشي، المعهد القومي للمواصفات والملكية
الصناعة، تونس.

11 - التعاون الإقليمي في مجال التكنولوجيا الحديثة:

محمد عبد اللطيف، وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة
(د. سمير فخرو. د. محمد رجب الجابري. عبد اللطيف عبيد).

إن أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات العلمية، وإنجاز مثل هذه
البحوث الهامة والاستمرار فيهما، ينبع جميع ذلك من حاجة العربية
الملحّة إلى هذه الدراسات التطبيقية، التي تجتمع في نهاية المطاف
لتكوّن قاعدة معلومات أو نظاماً خبيراً، يشتمل على قواعد العربية:
الصرفية والنحوية والصوتية والدلالية والتركيبية والمعجمية
والإحصائية، فتلحق بركب ثورة المعلومات التي وسمت هذا العصر
بطابعها، وحين يتحقق هذا فإن كثيراً من التطبيقات اللغوية ستغدو
واقعاً ملموساً بعد أن كانت مجرد أحلام، تداعب خيال الفنين
واللغويين، من مثل: الترجمة الفورية العالية بين لغتين أو عدّة
لغات، وفهم الكلام، وتحليله، وتركيبه (تحويل النصوص المكتوبة
إلى أصوات محكية، وتحويل الأصوات المحكية إلى نصوص
مطبوعة، كما في الآلات الراقنة الذكية التي ستخرج على الناس

قريباً)، ومثل صناعة المعاجم العامة والمتخصّصة، وتعليم العربية، واكتشاف أخطاء اللغة، والتشكيل، والصرف، وتصحيحها، وفهرسة الكتب، واختزال النصوص، والاسترجاع الذكي للمعلومات الهائلة، وتطبيقات لغوية محتملة، ستمليها الحاجةُ وقادماً الأيام، لم تأخذ طريقها اليوم إلى أفكار الناس وأحلامهم.

وأحسب أن تحقيق ما تقدّم أو بعضه لن يكون على وجهه إلا إذا انعقدت مصاهرةً علمية بين اللغويين والفنيين (مهندسي المعلومات) فيشدّد كل منهم عضدّ الآخر، وهو ما تتكرر الدعوة إليه في مثل هذه المؤتمرات.



٣ - المؤتمر العلمي الأول

حول الكتابة العلمية باللغة العربية^(١)

انعقد في بنغازي «المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية: واقع وتطلعات» خلال المدة ما بين العاشر والثاني عشر من شهر آذار ١٩٩٠م. وقد توفّر على تنظيمه كلّ من: مركز دراسات الطب العربي بجامعة العرب الطبية في بنغازي، ومعهد الإنماء العربي، ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلم والتكنولوجيا في الدول العربية (روستاس). وشارك في أعماله ما يزيد على مئة باحث، ينتمون إلى هيئات علمية مختلفة، مثل: مجامع اللغة العربية في دمشق والقاهرة وبغداد وعمان، والجامعات العربية، ومراكز البحث، ومنظمات عربية ودولية أخرى. وكان الهدف من وراء ذلك:

«١ - إبراز أهمية الكتابة العلمية باللغة العربية.

(١) نُشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٥)، الجزء الثاني، (ص ٣٦١ - ٣٧٤)، سنة (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م). وقد شارك الكاتب في أعمال المؤتمر، وأفاد في كتابة المقال من حضوره ومن مطبوعات المؤتمر التي صدرت قبله وخلالها.

٢ - الاطلاع على تجارب الكتابة العلمية باللغة العربية وتقويمها .

٣ - دراسة المشكلات التي تعترض تعريب العلوم ونشر المعرفة العلمية باللغة العربية .

٤ - تشخيص المشكلات التي تعترض وضع المصطلح العلمي العربي، وتوحيده، واعتماده على المستوى القومي .

٥ - استشراف الآفاق المستقبلية في سبيل وضع إطار عام لاستراتيجية الكتابة العلمية للغة العربية» .

وجرى في المؤتمر تقديم خمسة وأربعين بحثاً، توزعت أربعة محاور رئيسية، تم عرضها في سبع جلسات، وخصّصت جلسة الختام الثامنة لمناقشة توصيات المؤتمر، وأعقب ذلك ندوة مصغرة حول تجارب الأقطار العربية والمنظمات في التعريب .

لقد اشتمل المؤتمر على بحوث جادة في موضوعات تتصل بالكتابة العلمية بالعربية كالمصطلح والتعريب والترجمة وغيرها، مما هو مظنة عناية السادة قراء مجلة مجمع اللغة العربية، لذا رأيت مفيداً إيراد قائمة، تتضمن عناوين البحوث مشفوعةً بأسماء أصحابها، وموزعة على الجلسات والمحاور:

● الجلسة الافتتاحية: جرى فيها تقديم المؤتمر، وإلقاء كلمات السادة رؤساء الهيئات المنظمة والجهات المضيفة، وختمت بمحاضرة قيمة لضيف الشرف الدكتور محمد عبد الرزاق قدورة .

- الجلسة الأولى: تضمنت بحوث المحور الأول: (البعد الحضاري للكتابة العلمية باللغة العربية) وهي:
 - البعد الحضاري للغة والمناغاة الحضارية اللغوية: د. أنور الخطيب.
 - علاقة التعريب بتعميم الثقافة العلمية في المجتمع والتنمية الشاملة: د. نزار الزين
 - الكتابة العلمية باللغة العربية: أهميتها، واقعها، مشاكلها، د. نوفل الأحمد.
 - اللغة العربية، قدسية الأصالة، وحتمية المعاصرة: د. محمد ديداوي.
 - تعريب العلوم والمعارف من ضرورات التنمية والثقافة: د. حسين قورة.
 - العربية هي الأقدر على الكتابة، وأهلها مسؤولون عن التخلف والعجز: د. مصطفى سليمان.
- الجلسة الثانية: اشتملت على موضوعات المحور الثاني: (نشر العلوم باللغة العربية) وهي:
 - التعريب وسيلة أم غاية؟: د. المدني دخيل.
 - مقدرة العربية على استيعاب مصطلحات العلوم: د. إبراهيم كايد محمود.
 - مستقبل الترجمة في الوطن العربي: د. إياد كبة.
 - منهجية التعريب بين الماضي والحاضر: د. محمد زهير البابا.

- دور الناشر في نشر المعرفة: د. سامح محافظة.
- التيسير والصعوبات في كتابة بحث علمي جيولوجي باللغة العربية: د. أحمد كامل بلال.
- تبسيط العلوم الفيزيائية والتكنولوجية الرئيسية، وسبل نشرها في التربية غير النظامية من خلال تاريخ العلوم عند العرب: د. غازي أبو شقرا.
- المشكلات التي تعترض تعريب العلوم ونشر المعرفة العلمية باللغة العربية: د. أحمد الوراق.
- الجلسة الثالثة: حوت قسماً من بحوث المحور الثالث: (دور المصطلح العلمي في الكتابة العلمية العربية: قدرة استيعاب المصطلح) وهي:
- استقراء واقع اللغة والتطلّع إلى المصطلح العربي: د. فتحي أبو زخار.
- المصطلح العلمي العربي القديم في علم الجواهر: د. عبد القادر عايد.
- الدقة العلمية في مُسمّيات الألوان باللغة العربية: د. همام غصيب، جاسر أبو صافية، وشيماء مريش.
- الحد من التعريب كمصدر من مصادر صياغة المصطلح العلمي: د. قاسم السارة.
- المصطلح العلمي بين التعريب والاستعمال: د. جبريل الجروشي، محمد جمال وفاء.

- الجلسة الرابعة: تضمنت قسماً ثانياً من موضوعات المحور الثالث المتقدم، ولكنها خاصّة بـ (تقنيات وضع المصطلح) وهي:
 - ترجمة المختصرات الأجنبية إلى اللغة العربية: د. مجيد الماشطة.
 - المصطلح العلمي بين الثراء والإثراء: د. جلال شوقي.
 - منطوق المصطلحات الكيميائية بين العربية والإنكليزية: د. عبد السلام الميهوب.
 - على هامش نص قديم: د. علي بلحاج.
 - واقع المصطلح العربي للعلوم الطبية والصيدلية وأثره في تعريب هذه العلوم: د. محمد خوّام.
 - المصطلح اللغوي وضبط المنهجية: د. أحمد مختار عمر.
- الجلسة الخامسة: اشتملت على موضوعات القسم الثالث من بحوث المحور الثالث، واختصت بـ (منهجيات وضع المعاجم) وهي:
 - مشكلة الصوائت في عملية اقتراض المصطلحات العلمية: د. بسمة شيباني.
 - الترجمة باستعمال الحاسوب، آليات وآفاق: عياد قلال.
 - المعجم الحاسوبي في نظام خبير للغة العربية: د. محمد مراياتي، مروان البواب، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان.
 - نحو منهجية مدعّمة بالحاسوب لصياغة المصطلح العلمي العربي، تطلّعة تطويرية: د. فريد ليان، محمد علي فرحات.

- نحو خطوة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، تطبيق على اللسانيات: د. محمد حلمي هليل.
- أهمية توحيد أسماء ورموز وحدات القياس في الكتابة العلمية العربية: د. عساف حداد.
- تجربة د. عبد الكريم اليافي في التعريب.
- الجلسة السادسة: اشتملت على قسم من بحوث المحور الرابع (تجارب الكتابة باللغة العربية: تجارب المنظمات والأقطار) وهي:
- دليل كتابة البحوث العلمية باللغة العربية: د. وليد سراج.
- تعريب العلوم والتنمية العربية: د. عبد المجيد نصير.
- مشروع (دوبياس) ولغة تدريس العلوم بتونس: د. علي الزيدي.
- المشكلات التي تعترض تعريب العلوم في الوطن العربي: د. عاهد الإبراهيم، د. داود غطاشة.
- الكتابة العلمية باللغة العربية، دراسة تجريبية: د. طالب أبو شرار، د. جاسر أبو صافية.
- خصائص الخبرة السورية في التعريب: د. قاسم السارة.
- التعريب في السودان بإشارة خاصة لجامعة الخرطوم: قاسم عثمان نور.
- اقتراح بتأسيس جمعيات علمية عربية: د. نايف مسعود.
- الجلسة السابعة: حوت القسم الآخر من موضوعات المحور الرابع المتعلقة بـ (التجارب المتخصصة) وهي:

- واقع تعليم الفيزياء التمهيديّة في الجامعات العربيّة: د. فاطمة مطر.
- حول تجربة مجلة العلوم في الكتابة العلميّة العربيّة: د. عدنان حموي.
- تجربة الكتابة العلميّة باللّغة العربيّة في ثلاث كليات طبيّة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين: د. محمد علي الزركان.
- تجربتي مع الكتابة العلميّة على مدى خمسين عاماً: د. محمد رشاد الطوبي.
- تجربة جمعية المقاصد الخيرية الإسلاميّة في بيروت في تعليم الرياضيات والعلوم باللّغة العربيّة في المرحلة المتوسطة: د. رفيق عيدو.
- الجلسة الختامية: جرى فيها مناقشة التوصيات وإقرارها، ثمّ تلتها ندوة مصغّرة حول تجارب الأقطار العربيّة والمنظمات المتعلّقة بالتعريب، تكلم فيها أربعة عشر باحثاً، وقع عليهم الاختيار من بين المشاركين، وهم على الترتيب وإلى جانب كل منهم الموضوع الذي تناوله:
- د. جميل الملائكة: التعريب في المجمع العلمي العراقي.
- د. عبد الكريم اليافي: التعريب في سورية من خلال الهيئات العلميّة المعنيّة به مثل: مجمع اللّغة العربيّة، والجامعات، والمجلس الأعلى للعلوم، والموسوعة العربيّة، ومعجم العماد الموسوعي، وغيرها.

- د. محمد حلمي هليل: تجربة التعريب في الأكاديمية العربية للعلوم البحرية بالإسكندرية.
 - د. عبد الله القفاري: تجربة البنك العربي السعودي للمصطلحات (باسل).
 - د. عبد المجيد نصير: التعريب في التعليم ومجمع اللغة العربية الأردني.
 - د. عبد الوهاب شيخ روجه: التعريب في تونس وبيت الحكمة فيها.
 - د. فاطمة مطر: التعريب في البحرين وجامعات الخليج.
 - د. إلهام أبو غزالة: المجتمع الفلسطيني لغوياً والجامعات في الأرض المحتلة.
 - د. ناجي عبد الجبار: تجربة إنشاء مجمع اللغة العربية الفلسطينية سنة ١٩٨٦م، وأسباب عدم نجاحها.
 - د. مصطفى أبو شعالة: التعريب في الجماهيرية العربية الليبية.
 - د. نزار الزين: التعريب في لبنان.
 - د. علي بن الأشهر: جهود معهد الإنماء العربي في التعريب.
 - د. محمد عبد الرزاق قدورة: التعريب في سورية.
 - د. قاسم عثمان نور: التعريب في السودان.
- أما التوصيات التي انبثقت عن المؤتمر فهي كثيرة، يحسن تسجيلها بنصّها تعميماً للفائدة، وتيسيراً لوصول المهتمين إليها، فقد لوحظ على بعض الأوراق العلمية عدم الانتفاع بما انتهت إليه

مؤتمرات سابقة من توصيات وبحوث خصوصاً مؤتمرات التعريب السالفة. والتوصيات هي:

- ١ - تشجيع حركة التعريب والتأليف والترجمة إلى العربية، ونشر الكتب والمجلات العلمية باللغة العربية.
- ٢ - مناقشة الأقطار العربية لتقديم الحوافز ومنح الجوائز لما هو متميز من الكتابة العلمية باللغة العربية.
- ٣ - استلهام التراث العلمي العربي للاستفادة مما دونه الأقدمون في مختلف العلوم والمعارف.
- ٤ - تعميم منهجية وضع المصطلحات على المعنيين بالتعريب والكتابة العلمية.
- ٥ - العمل على مواصلة البحوث المعجمية، ونشر معاجم المصطلحات العلمية والتقنية، وتيسير الحصول عليها.
- ٦ - دعم الشبكة العربية للإعلام المصطلحي (ARAB TERM) التي أنشئت في (آذار/مارس ١٩٨٩م) والتي يتوخى منها توحيد المصطلح العربي، والتوعية بالمصطلحية، وتشجيع التعاون بين المختصين في هذا الميدان، ومتابعة تطوره.
- ٧ - التنسيق بين الجهات العربية المعنية بالمصطلحات وتخزينها توحيداً للجهود المبذولة، وتفادياً للتكرار، وتحقيقاً للإسراع في مواكبة ما يستجد من مصطلحات.
- ٨ - الاستعانة بتقنيات الحاسوب فيما يتعلق بالمصطلح، والاستفادة من أحدث التطورات في ميادين علم الترجمة واللسانيات والمصطلحية.

- ٩ - وضع سياسات عربية للإعلام العلمي والتقني، والعناية بنشر دوريات علمية مبسّطة على مختلف المستويات.
- ١٠ - الاستفادة من وسائل الإعلام في نشر المصطلحات العلمية العربية الجديدة، والتعريف بالمنجزات في هذا المضمّار.
- ١١ - العمل على تعريب التعليم بجميع مراحلها، وتنفيذ القرارات المتخذة بشأنه.
- ١٢ - توفير الكتاب العلمي العربي في شتى المجالات العلمية لجميع الأقطار العربية، وزيادة تبادل الخبرات المكتسبة في التدريس والترجمة والتأليف.
- ١٣ - إعلان سنة للتعريب، تستهدف التركيز على استخدام اللغة العربية في المؤسسات العلمية والجامعات ووسائل الإعلام؛ للتوعية الجماهيرية بأهمية هذا الموضوع.
- ١٤ - توحيد أشكال الحروف التي ترسم بها الحروف الأجنبية غير الموجودة في أصوات الحروف العربية.
- ١٥ - توفير ما سبق من توصيات، صدرت في مؤتمرات مماثلة، وما نُفِّذ منها، وجعلها في متناول الباحثين، للاستناد إليها في إعداد دراساتهم وبحوثهم؛ تجنباً للتكرار والازدواجية.
- ١٦ - عقد هذا المؤتمر كل ثلاث سنوات لمتابعة الإنجازات المتحققة».
- إن إقامة مثل هذه المؤتمرات العلمية التي تعنى بقضايا العربية على المستويين النظري والتطبيقي، يُعدّ ظاهرة إيجابية تستأهل

التقدير؛ لأنها تدلّ على إدراك الجهات التي كانت وراءها لأهمية ما تشكو منه العربية المعاصرة بسبب الواقع الحضاري المتخلف لأبنائها والناطقين بها. فهي تجابه تحدياً مصيرياً، يتهدّد حصونها المنيعة، يتمثل بالغزوين الثقافي والحضاري الوافدين عليها بعد أن أفل نجم الغزو العسكري إمعاناً في تثبيت مظاهر الفرقة بين أبنائها، إذ ليس من وراء إضعاف الفصحى بدعوى تخلفها عن مواكبة حاجات العصر إلا أخذ بلغات الحضارة الوافدة، وإحياءً للعاميات المحلية وسواها، مما لا يخفى على المؤمنين بالعربية.

لذا كان على أبناء العربية أن ينهضوا بالارتقاء بها إلى مستوى اللغات الحية التي حققت تطوراً كبيراً في الدراسات النظرية عموماً والتطبيقية خصوصاً؛ لأنها تستغرق أوجه العلاقة ما بين اللغة، بشكليها المكتوب والمنطوق، والآلة، وهي الحاسوب الذي أصبح سمة العصر، وأساس التقدم العلمي فيما يُسمى بثورة المعلومات التي نحيها.

فالعربية من أكثر اللغات ملائمةً للمعالجة الآلية بالحاسوب، بل يُعدّ ذلك ظاهرة مثالية، وقف على ذلك التقنيون، وشهدوا بها^(١)، وذلك لما تتميز به من أطراد قوانينها، مما يجعلها قياسية (معيارية) في كثير من مستوياتها اللغوية كالصرف والنحو والمعاجم والأصوات، ولهذا يمكن إضافة هذا المؤتمر إلى قائمة المؤتمرات

(١) منهم الدكتور محمد مراياتي في بحوث عديدة قُدمت في مؤتمرات سيرد بعضها، والدكتور نبيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب) الكويت (١٩٨٩م).

اللغوية التي سبقته، والتي يزداد عددها سنة بعد أخرى.

يتبين ذلك من الاطلاع على ما جرى في السنوات العشر الماضية من ملتقيات علمية، تفاوتت في التركيز على الدراسات النظرية أو التطبيقية بالحاسوب، وإليك أهمها منسوقةً على ترتيبها الزمني:

- ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية: تشرين الثاني (١٩٨١م) تونس.
- الحلقة الخريفية الأولى لللسانيات التطبيقية ومعالجة الإشارة والمعلومات: أيلول (١٩٨٣م) الرباط.
- الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات: شباط (١٩٨٥م) تونس.
- ندوة استخدام اللغة العربية بالحاسب: نيسان (١٩٨٥م)، الكويت.
- المدرسة الصيفية السابعة للمعلومات واللسانيات العربية التطبيقية: تموز (١٩٨٥م) دمشق.
- المؤتمر الوطني الأول للحاسب: تشرين الثاني (١٩٨٦م)، الأردن.
- ندوة جهوية حول تقدم اللسانيات في الأقطار العربية: نيسان (١٩٨٧م)، الرباط.
- الملتقى الدولي الرابع لللسانيات العربية والإعلامية: تشرين الثاني (١٩٨٧م)، تونس.
- المؤتمر الإقليمي للإعلامية والتعريب: آذار (١٩٨٨م)، تونس.

- اجتماع فريق الخبراء حول اللغويات الحاسوبية العربية: يناير (١٩٨٩م)، القاهرة.
- مؤتمر الكويت الأول للحاسوب: آذار (١٩٨٩م)، الكويت.
- المؤتمر الثاني حول اللغويات الحاسوبية: تشرين الثاني (١٩٨٩م)، الكويت.

لقد نجح المؤتمر في توفير فرصة الجمع بين الباحثين العرب، على تباعد أقطارهم، وتعدّد اختصاصاتهم، ومكّنهم من تقديم بحوثهم ومناقشتها، وأغنى خبراتهم بإطلاعهم على تجارب الآخرين، وأخذ بأيديهم إلى توصيات مهمّة، سلفت قريباً، وما كان لهذه الثمار اليانعة أن تُجتنى لولا التنظيم الدقيق من الهيئات التي توقّرت على ذلك، ولولا الحرص الشديد من الجهات المضيفة على إسعاد المشاركين وإتحافهم بكل معجب، ولا ريب أن الجهات المنظّمة، ستفيد من هذه التجربة الغنية في الإعداد للمؤتمر الثاني بعد ثلاث سنوات وفقاً لما جاء في التوصية الأخيرة، فتسعى إلى:

أ - تقليل عدد البحوث المقبولة، وذلك بالاعتصار على المبتكر والأصيل والقيّم، مما يسمح بتخصيص كلّ منها بمدّة زمنية كافية، لتقديمه ومناقشته والإفادة منه على خير وجه، فقد نتج عن تلك الكثرة من الأوراق المقدّمة، فضلاً عن تلك التي لم تقدّم، ممن حضر أصحابها أو تغيبوا، أن حُقّضت مدّة تقديم البحث إلى عشر دقائق، واختُصر زمنُ المناقشة إلى ما دون ذلك، ثم جُمعت الأسئلة في نهاية الجلسة، وقُرئت تتابعاً، ثم أُجيب عنها كذلك أيضاً دونما

فصل بين بحوث الجلسة الواحدة. والدقائق العشر - إن كانت كافية لتقديم بعض البحوث أو أكثرها - ليست بكافية لتقديم بعض البحوث المبتكرة التي تستأهل أن تُعدَّ رئيسيةً، كما هو مألوف في المؤتمرات، فتُخصَّص بوقت أطول، وتُفتح بها الجلسات خصوصاً إذا استغرقت موضوعاتها محاور الجلسات.

ب - تجنّب ما يكون في المؤتمرات اللغوية المتخصصة التي يغلب على المشاركين فيها المعارف العلمية والتقنية، ويقلّ فيها أهلُ العربية، من ضعف بعض الباحثين في لغتهم القومية كتابةً وقراءةً، يتجاوز ما دقّ وخفي من مسائل العربية إلى ما هو في حكم المعارف الأولية الأساسية التي تتلقى في مرحلة التعليم الأولى، ويحاسب عليها، وأمثلة هذا فاشيةٌ في المؤتمرات العلمية التقنية التي تناولت أوجه العلاقة بين اللغة والحاسوب، إذ تعدّى الأمر فيها الضعف اللغويّ إلى أن يلجأ بعضهم إلى اللغات الأجنبية في كتابة البحوث وإلقائها سواء أكان المؤتمر متعدّد اللغات، العربية واحدة منها، أم كان وحيداً اللغة قصراً على العربية.

وفي وقائع المؤتمرات المطبوعة عشرات الأمثلة، هي في متناول اليد، ولكن لا سبيل إلى إيرادها لخروجها عن القصد، مما يوجب على الهيئات التي تقوم على تنظيم مثل تلك المؤتمرات أن تجعل السلامة اللغوية شرطاً أساسياً في قبول البحوث أو ردّها بغض النظر عن أسماء ذويها ومناصبهم العلمية، وفي ذلك بعض وفاءٍ للغة، وتحقيقٌ للمعاني المرادة على وجه الدقة، وتعليم لأصحابها أن

يتحرّروا السلامة اللغوية في لغتهم، كما يتحرّرونها في اللغة الأجنبية إذا أرادوا الكتابة أو الحديث بها، كما يوجب عليهم أن يطلبوا إلى مَنْ يكتب عن دقيق مسائل العربية بغير لغتها من أبنائها أن يعيد كتابة بحثه بلغته الأم؛ إذ لا ترقى أيُّ لغة إلى مستوى العربية في التعبير عن خصوصياتها.

ج - تضيق دائرة اهتمامات المؤتمر، إذ يبدو من الاطلاع على محاور المؤتمر الأربعة، وما اندرج تحت كلّ منها من موضوعات أن اهتمام المؤتمر اتسع ليشمل جُلّ قضايا العربية المعاصرة، مما يتصل بالمصطلح والتعريب والترجمة والنقل والنشر والمعاجم وتقنياتها وتجارب الكتابة العلمية بالعربية... وكلّ من هذه الموضوعات يستأهل ندوةً متخصصةً، ونتج عن هذه الشمولية زيادة عدد البحوث المقدّمة، وغلبة العمومية على المؤتمر وتوصياته.

د - زيادة الاهتمام بموضوع التعريب، واتخاذ توصيات عملية قابلة للتنفيذ، تحثّ الأقطار العربية على إصدار تشريعات مُلزمة، تجعل من العربية لغة التعليم في جميع مراحلها وتخصّصاته، إذ يتّضح مما عُرض في المؤتمر من تجارب الآخرين في ميدان التعريب أن الموضوع، على أهميته القومية، ما زال بين مؤمنٍ به، آخذٍ بناصيته، يجني ثماره على خير ما تكون، وبين حديث عهدٍ في الأخذ به، لم يستوِ على سُوقه بعد، فهو بحاجة إلى المؤازرة، وبين كافرٍ به، يتنكّر له في بعض مراحل التعليم وتخصّصاته، مع تواتر الأدلّة على نجاح تجربة سورية وعراقها في تعريب التعليم بجميع مراحلها

ومعارفه، ولا يكاد يخلو مؤتمرٌ علمي من الإقرار بهذا، والإشادة به. وقد اقترح الكاتب على المؤتمر إدراجَ توصيةٍ بتدريس العربية في التعليم الجامعي لغير المختصين، بما يناسب معارفهم، وذلك أسوةً بما هو معمول به في سورية، فمن شأن ذلك أن يرفع من مستوى الطلبة اللغوي، ويشدّ من أزرّ التعريب.



٤ - الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية^(١)

احتضنت جامعة الجزائر الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية التي استمرت ثلاثة أيام (١٨ - ٢٠ ذي القعدة ١٤١١هـ/ الموافق لـ ٢ - ٤ حزيران ١٩٩١م) وذلك بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبحضور مشاركين من مؤسسات علمية عربية كالمجامع اللغوية والجامعات ومراكز البحوث والمعاهد. وقد أشبعت الندوة خلال ذلك مناقشة مشروع الذخيرة اللغوية، فتناولت تحديد مفهوميها، وأبعادها، وفوائدها، وطرق إنجازها، ومستلزماتها الفنية، وتوقفت عند ما عرضه المشاركون من آراء ومقترحات. ثم انتهت إلى جُملة توصياتٍ مهمّة حدّدت أهداف المشروع، ومهامّ اللجان المنبثقة عن الندوة، وسُبل تمويله.

والذخيرة اللغوية بدايةً هي بنك من المعلومات اللغوية، يجري فيه تخزينُ النصوص الواردة في عيون مصادر التراث العربي في

(١) نشر المقال في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٦)، الجزء الرابع، (ص ٧٩٠ - ٨٠٢)، سنة (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

وقد أفدت في كتابة المقال من مشاركتي في أعمال الندوة، ومن وثيقة مشروع الذخيرة اللغوية للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ومن مراجع أخرى سترد الإشارة إليها.

المعاجم والعلوم والفنون بالإضافة إلى ما يقع عليه الاختيار من المراجع الحديثة، مما تتوفر فيه شروط السلامة اللغوية، ومن المعاجم المعاصرة على اختلاف أنواعها ووظائفها، وذلك باستخدام حواسيب ذوات مواصفات فنية محدّدة وفق منهجية معينة، تنهض بإنجازها فرق عمل تتوزّع على المؤسسات العلمية في الدول العربية المشاركة.

وبهذا تكون الذخيرة اللغوية مشروعاً بالغ الأهمية، لكثرة فوائده، وتنوّع تطبيقاته، وعموم نفعه لجميع الناطقين بالضاد، وتلبيته لما تحتاج إليه العربية المعاصرة في التعريب والمصطلحات العلمية والمعاجم بأنواعها، وضروب المعالجة الآلية للغة العربية، وغير ذلك مما يدخل في الأهداف التي اشتملت عليها توصيات الندوة، ونصّها:

«يهدف المشروع إلى إنجاز بنك للمعلومات اللغوية، يمكن من دعم اللغة العربية قصد استخدامها في جميع المجالات، مثل:

- ١ - إغناء مجال المصطلحات العربية العلمية والتكنولوجية والحضارية والمساعدة على توحيدها.
- ٢ - دعم عملية التعريب في الوطن العربي وخاصة في التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- ٣ - استخراج قواميس عامة ومتخصصة.
- ٤ - إنجاز القاموس التاريخي للغة العربية.
- ٥ - إنجاز القاموس الجامع لألفاظ اللغة العربية في سياقاتها.

- ٦ - تلبية حاجيات ميادين البحث العلمي النظري والتطبيقي»^(١).
- والذخيرة اللغوية إلى كونها بنك معلومات لغوية، تحوي قاموساً جامعاً للألفاظ العربية، يفارق غيره من القواميس في:
- طريقة إخراجه إذ سيخرج في ثلاثة أشكال: مسجلاً في أقراص ممغنطة، وفي ميكروفيشات، وفي كتاب مطبوع.
 - حصره الألفاظ الواردة في المعاجم وأمّات المصادر القديمة والحديثة.
 - ذكره السياقات الحقيقية للفظ مع المراجع.
 - تعدّد صور ترتيبه على الهجاء، والمفاهيم، وتواتر الكلمات، واستعمالها في البلدان العربية والعلوم والفنون.
- ومن المأمول أن يكون قاموسُ الذخيرة الجامع موسوعةً لغوية؛ لأنه سيتضمن وصفاً شاملاً لكلّ مادة، يستغرق المعارف اللغوية، ففيه:
- تحليل دلالي للفظ من خلال السياقات الكثيرة التي وردت فيها، وذلك بالإضافة إلى ما نصّ عليه الأقدمون في تحديد معناها الأصلي والوضعي والمعاني الفرعية لما اشتق منها، مع ذكر المقابل الإنكليزي أو الفرنسي لكل كلمة، إمّا وجد، مقروناً بالفرق التصوري بينهما.
 - وصف نحوي وصرفي وصوتي ولغوي للمادة.

(١) «توصيات الندوة» (ص٢).

- وصف تاريخي للمادة وما يشتق منها، وذلك ببيان تاريخ ظهور الكلمة في النصوص، وتاريخ أول تحوّل دلالي لها، والسياقات الخاصة بالمعاني المستحدثة، وتاريخ آخر ظهور له، إن توقف الاستعمال، وأصل ما كان دخلياً، والنظائر الساميات إما وجدت.

- تحديد درجة تواتر المادة تبعاً للزمان والمكان.

- بيان شيوع الكلمة الجغرافي.

- ذكر المرادفات والأضداد إن وجدت.

- الإحالة على المراجع القديمة والحديثة التي تناولت الكلمة بالدراسة.

والذخيرة اللغوية، كما ظهر، مشروع كبير ذو أبعاد قومية وحضارية، وإنجازه سوف يستغرق بضع سنوات في أحسن الأحوال، وهذا ليس كثيراً على تراث ضخم، تزهى به الحضارة العربية الإسلامية، عمره خمسة عشر قرناً. ومن المعلوم أن الذخيرة اللغوية الفرنسية مضى على إنشائها ثلاثون سنة، ولما تنته، على أنه يمكن اختصار هذا الوقت بزيادة عدد المؤسسات العلمية المشاركة في الإنجاز خصوصاً ما كان منها معنياً بقضايا العربية المعاصرة كالمجامع اللغوية والجامعات ومراكز البحوث والمعاهد، والأمل كبير في أن ينضمّ ما لم يشترك منها في الندوة التأسيسية الأولى للذخيرة اللغوية إلى ركب المشاركين الذين أخذوا على عاتقهم النهوض بها.

والذخيرة، وإن وُسِّمَت بأنها لغوية، إذ كانت اللغَةُ وعاءً لمادتها المخزنة في الحواسيب، لا تعني أن المشروع يقف عندها، بل يقوم على أساس آخر، لا يقلُّ عنها أهمية، وهو الجانب التقني الفني الذي يتطلب خبرات متميزة في المعلومات، تتعلق بمنهجيات تخزين المعلومات، وضغطها، واسترجاعها، ومعالجتها، وغير ذلك مما لا يخفى على أهل الاختصاص، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق أمثل للفوائد الجليلة المؤمَّلة من هذا المشروع الكبير.

وأقرب مثال يوضح أهمية الخبرات الفنية في توفير الكثير من الوقت والجهد والمال ما يمكن أن يقدمه الفنيون من ابتكار وسيلة تقنية تسمح بالإفادة مما قامت به كثير من المؤسسات العلمية العربية وغيرها في مجال تخزين النصوص والمصطلحات وضروب المعالجة الآلية للغة العربية بشكليها المكتوب والمنطوق، وذلك لنقل ما خزنته تلك المؤسسات في الحواسيب على اختلاف حجومها وأنواعها ونسخها إلى ذاكرة الحاسوب المركزي للذخيرة، ومن تلك الهيئات: بنك المصطلحات في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، وهو يضم (١٢٥) معجم، منها سبعون معجماً علمياً تقنياً، ستخرج قريباً في صورتين: مخزنة في أقراص ممغنطة، ومطبوعة في كتاب، والبنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وبنك المصطلحات العلمية في مجمع اللغة العربية الأردني، وبنك المعلومات في مؤسسة عبد الحميد شومان، وتخزين (العالمية) بالكويت القرآن الكريم و(صحيح البخاري)، وتخزين جامعة اليرموك في إربد نصّ (لسان لعرب)

وفهرسته، وتخزين بعض مؤسسات النشر مصادر التراث الكبيرة التي طُبعت بأجهزة التنضيد الحاسوبية مثل: (سير أعلام النبلاء)، و(مختصر تاريخ دمشق)، و(تهذيب الكمال)...

ومن المؤكد أن أهم ما تمخضت عنه الندوة كان التوصيات المهمة التي اشتملت على خلاصة ما انتهى إليه الخبراء المشاركون في مناقشاتهم ومداولاتهم ومقترحاتهم، وترجع أهميتها إلى أنها استغرقت الجوانب التنظيمية، واللجان المنبثقة عنها، وما أنيط بها من مهام، والسبل المختلفة التي تضمن للمشروع تمويلاً، يفي بقيمة التجهيزات الفنية، وأجور القائمين على التخزين ومعالجة المعلومات، وذلك كيما يتم إنجاز المشروع على خير وجه، يجعل ثماره دانيةً على طرف الثمام من جميع المستثمرين، وسيكون في إيراد تلك التوصيات تعميمٌ للفائدة، وتحقيق لما ورد في بعض بنودها، وتلبيةً لرغبة السادة المعنيين بهذه الموضوعات اللغوية التطبيقية المعاصرة من قراء مجلة المجمع، ونصّها:

«أ - توصيات تنظيمية علمية:

توصي الندوة بتأليف لجنة إشراف دائمة، مهامها التنسيق والمتابعة والتقييم، وتتكوّن من خير منسق من كل بلد عربي مشارك في المشروع برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رئيس الندوة، وتجتمع مرة على الأقل كل سنة.

كما توصي الندوة بتشكيل لجنة في كل بلد عربي تسمى (لجنة ذخيرة اللغة العربية) تتألف من المشرفين على إنجاز هذا المشروع في

كلّ بلد، تختار من بينها منسقاً، يمثلها في اللجنة الدائمة. وفي انتظار تشكيل هذه اللجنة الدائمة تمّ تكوين لجنة مؤقتة للإعداد للندوة القادمة مكوّنة من الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الجزائر، والأستاذ أحمد الأخضر غزال والأستاذ الدكتور يحيى هلال من المغرب، والأستاذ يحيى مير علم من سورية، والأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة من الأردن، مهمّة هذه اللجنة المؤقتة تقديم تقرير مفصّل للندوة القادمة (نوفمبر ١٩٩١م) حول:

١ - حصر ما أنجز في البلدان العربية في مجال المصطلحات والمعاجم والمعالجة الآلية للغة.

٢ - إعداد ملفّ دراسة للمشروع بجزأيه العلمي (اللغوي) والتقني (الحاسوبي) بمساعدة مؤسسات علمية متخصصة مثل المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا التابع لمركز الدراسات والبحوث العلمية بدمشق، ومختبر المعلومات والعلاج الآلي للعربية التابع للمدرسة المحمدية للمهندسين بجامعة محمد الخامس بالرباط، وذلك لإنجاز الدراسة العلمية والتقنية المفصّلة والشاملة لمتطلبات المشروع، تحقّق أهدافه الواردة في الوثيقة المقدّمة للندوة، وتكون هذه الدراسة برنامج عمل الندوة القادمة.

٣ - تحديد المصادر والمراجع القديمة والحديثة وترتيبها حسب الأولويات، وتوزيعها على المؤسسات العلمية المشاركة في إنجاز المشروع، وخاصة المصطلحات وما يتعلق بها، لاستكمال عملية التعريب الشامل في العلوم والتكنولوجيا.

٤ - القيام بإشعار المؤسسات العلمية بأهمية المشروع والمساهمة في تمويله وإنجازه.

٥ - القيام بحملة إعلامية تعرّف بالمشروع في مختلف وسائل الإعلام والدوريات.

٦ - التنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقوم بالاتصال مع الحكومات العربية والمنظمات الدولية قصد إشعارها بأهمية المشروع، والمشاركة في تمويله.

٧ - التنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاستضافة إحدى البلدان العربية الندوة القادمة، وتحديد موعدها، والمشاركين فيها، باعتبار هذه الندوة الأولى ندوة تأسيسية.

٨ - توصي الندوة بضرورة التلاؤم بين الحواسيب لتركيز شبكة معلوماتية بين جميع المشاركين في المشروع.

٩ - توصي الندوة بتشجيع المؤسسات المشاركة في إنجاز المشروع على الاستمرار في عملية التخزين حسب إمكانياتها.

ب - توصيات تمويلية:

نظراً لأهمية المشروع وبغية ضمان إنجازه توصي الندوة بـ:

١ - الأخذ بمبدأ التمويل الذاتي للمشروع بحيث تقوم المؤسسات العلمية المشاركة في إنجاز المشروع في كل بلد عربي بتغطية نفقات ما تلتزم بإنجازه، وذلك بإدراج بند مالي في ميزانيتها سنوياً باسم الذخيرة اللغوية العربية.

٢ - دعم المشروع من قبل رؤساء اللجان الوطنية العربية للتربية والثقافة والعلوم:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).

- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أسيكو).

وذلك بإدخاله في برنامجها، والتعاون فيما بينها للحصول على مساعدة برنامج الأمم المتحدة على نطاق إقليمي.

٣ - دعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للمشروع.

٤ - عمل لجنة الإشراف الدائمة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للحصول على مساهمات مالية من بعض المؤسسات التي تقدم مساهمات مالية لبعض المشاريع العلمية مثل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومؤسسة عبد الحميد شومان بالأردن، ومؤسسة الملك فيصل، وغيرها من المؤسسات العربية والدولية.

٥ - قبول التبرعات من الأفراد والمؤسسات والشركات والهيئات المهمة بمشروع الذخيرة اللغوية العربية^(١).



(١) «توصيات الندوة» (ص ٢ - ٥).

يتبيّن مما تقدّم أن الندوة حرصت على أن تكون توصياتها شاملة، تستغرق جميع قضايا الذخيرة اللغوية، ومستلزماتها الفنية والتقنية، وعلى أن توفر لها أسباب النجاح والاستمرار. وظهر ذلك جلياً في غير ما صورةٍ مثل إحالة المشروع إلى مؤسسات علمية متخصصة؛ لإعداد الدراسة الفنية قبل الشروع فيه، وتعدّد مصادر التمويل التي تسعى إلى تأمينها، وحثّ المؤسسات العلمية الأخرى على المشاركة في الإنجاز، وتنوّع اللجان المنبثقة عن الندوة. على أن ثمة ملاحظات لا يخلو إيرادها من فائدة:

١ - إن أهمية المشروع، وتعدّد تطبيقاته، وعموم نفعه لأبناء العربية والناطقين بها، يجعل منه مسألة علمية قومية، ويجعل المشاركة في إنجازها واجباً قومياً على كل مؤسسة علمية معنية بالعربية، ولدى الندوة كبير ثقة في أن تنضم الجهات العلمية التي حالت عوائق أو ظروف خاصة دون مشاركتها، وخصوصاً ما كان منها في مهد التعريب الأول وحصنه المنيع سورية، كما أن النهوض بهذا على ما فيه من وفاء لهذه اللغة الشريفة يحقق ما تطلّع إليه كثير من المشاركين الذين لم يكتف بعضهم بتعليق أهمية كبيرة على مشاركة سورية في الذخيرة اللغوية، بل علّق شروعه في ذلك على بدئها ثقةً منه برسوخ قدمها في مثل هذه المشاريع، وهذا شيءٌ غالٍ، لا يجوز التفريط به.

٢ - لا يكفي أن تقوم اللجنة المؤقتة بحصر ما جرى تخزينه في الحاسوب من نصوص ومعاجم ومصطلحات لدى المؤسسات العربية، بل ينبغي التوسّع في ذلك، ليشمل ما كان لدى هيئات علمية

كثيرة خارج الوطن العربي من تطبيقات مختلفة، تندرج في المعالجة الآلية للغة العربية مكتوبةً ومنطوقةً. وفي وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة^(١) بهذا المجال قَدْرٌ صالح من تلك البحوث المقدّمة من هيئات علمية غير عربية، مثل أنظمة التحليل الصرفي، والنحوي، والدلالي، وأنظمة شكل الكلام، وتصحيحه، وفهمه، وتحليله، وغير ذلك.

وأهمّ من ذلك قيام تلك الهيئات بمشاريع تُعدّ ذخيرةً لغوية متخصصة، عُني أكثرها بتخزين نصّ القرآن الكريم، أو الأحاديث النبوية من مصادرها الأولى، ومن أهمّ تلك المشاريع:

أ - مشروع مركز تحليل الحديث في كولورادو بالولايات المتحدة^(٢)، فقد أنجزَ تخزينَ (صحيح البخاري) ومسلم و(سنن النسائي) وأبي داود والترمذي وابن ماجه، و(مسند الإمام أحمد)، و(المطالب العالية) لابن حجر، و(إتحاف السادة) للبوصيري، و(المعجم الكبير) للطبراني، و(موطأ الإمام مالك)، و(الجامع الصحيح) للترمذي، وترجم (صحيح البخاري) إلى البنغالية والدفنجرية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والباشتوية والإسبانية والتركية والأردية، كما قام بتخزين كتب أخرى، منها ثلاثة تراجم للرجال، وهي: (تقريب التهذيب)، و(تعجيل المنفعة)، و(تهذيب الكمال)، وثلاثة معاجم، هي: (مختار الصحاح)، و(النهاية)،

(١) انظر بعض تلك الوقائع في: مجلة المجمع: (م ٦٣، ج ٢، ٣، م ٦٥، ج ٢).

(٢) زيادة بيان وتفصيل في مقال «حوسبة الحديث: مدونة الحديث في أسطوانات ليزيرية» د. محمد الأعظمي، وعقيل العظمي، وقائع مؤتمر كمبردج الثاني للحاسوب ثنائي اللغة، (١٩٩٠م).

و(القاموس المحيط)، بالإضافة إلى كتب ذات صلة بما سبق، وهي: (الإخوة) لابن المديني، و(ترتيب أسماء الصحابة في مسند الإمام أحمد) لابن عساكر، و(معجم الخرائط الجغرافية بالصور المخزّنة رقمياً)، و(أطلس المناظر التاريخية المخزّنة رقمياً)، وسيقوم لاحقاً بتخزين (سنن الدارمي)، و(مصنّف ابن أبي شيبة)، و(مسند زيد بن علي)، كما سيقوم بترجمة كتب الحديث إلى لغات أخرى.

ب - مشروع مركز الحاسوب الإسلامي في لندن^(١)، وهو يسعى إلى إنشاء مجمع المعلومات الإسلامية، وفيه مجمع الأحاديث النبوية، ويشتمل على تخزين أسانيد الكتب الستة مستخرجةً من (تُحْفَة الأشراف) للمزيّ، ومتون تلك الأسانيد من الصحاح الستة، وسيتمّ تخزين (مسند الإمام أحمد)، و(صحيح ابن حبان وابن خزيمة)، و(مستدرک الحاكم)، و(مسانيد أخرى، بالإضافة إلى بعض كتب الأطراف، مثل (إتحاف المَهْرَة بأطراف العشرة) لابن حجر.

ج - مشروع مركز المعالجة الآلية في الجامعة الكاثوليكية بهولندا^(٢)، وهذا المركز معنيّ بإنجاز تطبيقات مختلفة على اللغة العربية، ولديه قاعدة معطيات كبيرة.

(١) زيادة بيان وتفصيل في مقال «حوسبة مدونة الحديث النبوي» لبركة الله عبد القادر، وقائع كمبردج الثاني للحاسوب ثنائي اللغة، (١٩٩٠م)، وهناك نشرة معلومات باللغة العربية عن المركز.

(٢) صدر عن المركز خمسة كتيبات علمية تتضمن بحوثاً مختارة في المعالجة الآلية للغة العربية، وقوائم مرجعية (بيبلوغرافيا) تحيل على جميع بحوث المعالجة الآلية للعربية، وتستغرق ما يجري في العالم العربي وخارجه.

د - قاعدة معطيات تحوي تخزيناً كاملاً لنصّ القرآن الكريم .
وطبيعي أن تتوفر على إنجازها هيئاتٌ علمية واستثمارية عديدة في
العالم العربي وخارجه، وفي كثرتها وشهرتها وتداولها غنية عن
الإشارة إليها .

٣ - إن العربية، وإن كانت تتميز من غيرها بأنها لغةٌ مختزلةٌ،
وذلك لاستغنائها عن كتابة المصوّتات القصيرة (الحركات) في بنية
الكلمة، واقتصار الضبط فيها على حرف الإعراب آخر الكلمة،
وذلك ما لم تدعُ ضرورةً، تستوجب ضبط حروف الكلمة، تقتضي أن
يُعتمد في عملية التخزين مبدأ الضبط بالشكل التام لجميع النصوص
التي سيجري تخزينها في الذخيرة، وهي من الكثرة بمكان؛ لأن
مئات المصادر والمراجع في القديم والحديث ستُخزّن على هذه
الصورة، ومن المعلوم أن إدخال علامة الشكل لأيّ حرف يحتاج
إلى الضغط على مفتاح وسيطيّ إضافيّ، وأن إدخال الشكل سيزيد
من عدد أخطاء الإدخال، وينتج عمّا تقدّم أن التخزين المشكول
يدويّاً للنصوص يستهلك نحواً من ضعف الوقت والجهد والتكلفة،
ومن هنا يتبيّن لنا حجمُ الفائدة التي يمكن أن يقدمها وجودُ نظام
يقوم بالشكل الآلي للنصوص بعد تخزينها مجردة من الشكل .

ونظامٌ كهذا أساسه نتائج إحصائية لدوران الكلمات في
النصوص، ولا غنى لمثل هذا النظام عن الاستعانة بنظام معرفي
خبير، يقوم آلياً بفهم اللغة وتحليلها صرفياً ونحوياً ودلاليّاً . وسيوفر
هذا النظام حين يتحقّق ما لا يقلّ عن ٤٠٪ من الجهد والوقت
والمال . ومبّلعٌ علمي أن جهات عديدة تقوم بإنجاز نظام الشكل

الآلي. وفي وقائع بعض المؤتمرات العلمية المتخصصة^(١) بحوثٌ تبشّر بالخير، وقد ذكر أصحابُ مركز تحليل الحديث في كولورادو^(٢) أن لديهم نظاماً يقوم بالشكل الجزئي والكلي، وأن متوسط نسبة الصواب في عمله بلغت ٨٠٪، ولا بدّ في النسبة المتبقية ٢٠٪ من الاستعانة بإنسان خبير، ليقوم بضبطها. وأعجب من ذلك أنهم أجروا موازنةً بين شكل النظام الآلي ل: (سنن النسائي)، وبين شكل يدوي لها، ظهر بنتيجتها أن أخطاء الإنسان في الشكل أكثر من أخطاء النظام الآلي.

وهذه النتائج، وإن كانت مقصورةً على الحديث النبوي، وغير متداولة على مستوى عامّ، تدعو إلى التفاؤل بقرب ذلك اليوم الذي يطلّع فيه على الناس نظامٌ، يقوم بالشكل الآلي للحروف العربية، تُزوّد به الحواسيب، الشخصية والمركزية وأجهزة التنضيد الضوئي وغيرها.

٤ - إن ضخامة حجم النصوص التي سيجري تخزينها في حاسوب الذخيرة، تقتضي الأخذَ بأحدث تقنيات تخزين النصوص وضغطها ومعالجتها، فالأقراص الممغنطة لم تُعدّ مجديةً في مثل هذا المشروع؛ لأن سعة كلّ منها ١,٤ ميغابايت (أي ما يعادل ١,٤٠٠,٠٠٠ حرف) في حين نجد اليوم الأقراص الليزرية المعروفة بـ (CD - ROM) وهي تتميز بصغر حجمها (٥، و ٢٥ إنش) وخفة وزنها (بضع أونصات) وطاقتها الجبارة على التخزين، إذ تصل إلى ٦٦٠ ميغابايت (٦٦٠ مليون حرف). ومن المؤكّد أن هذه الأقراص

(١) تقدمت الإحالة قريباً إلى بعض تلك الوقائع.

(٢) سلف الحديث عنه قريباً.

ستكون الحلّ الأمثل لتخزين قاعدة المعطيات الضخمة للذخيرة اللغوية.

٥ - يتبيّن مما تقدّم أن مشروع الذخيرة اللغوية العربية يقوم في أساسه على الحاسوب في جميع مراحلها (تخزين المعلومات، ضغطها، استرجاعها، معالجتها، إنجاز التطبيقات) ويحسن، والحالة هذه، أن يتضمن العنوان كلمة الحاسوب على صورةٍ ما، وأمثلة هذا كثيرة في البحوث أو المشاريع اللغوية التي يُعتمد عليه في إنجازها، وأقرب مثال لهذا ما تقدّم في تسميات مشاريع مشابهة كمشروع مركز الحاسوب الإسلامي:

Computing the Hadith Literature

ومشروع مركز تحليل الحديث بكونلورادو

Computing Of Hadith

وفي وقائع المؤتمرات اللغوية التطبيقية كثيرٌ من تسميات المشاريع التي يكون الحاسوبُ أداتها المنفّذة، لا يُستغنى فيها عن إيراد (الحاسوب) على صورةٍ ما في العنوان، لذا، أرى من الدقّة أن يُضاف إلى تسمية المشروع لفظ الحاسوب على نحوٍ ما، فتتحقّق المطابقة بين العنوان والمضمون، وليس هذا كثيراً على الحاسوب الذي وسم حضارة العصر بسمته، وأصبح الأداة المشتركة التي تستخدمها جميعُ العلوم والمعارف، لا فرق في ذلك بين علوم تطبيقية ونظرية وبحثية، إذ لا مندوحة لكلّ منها عنه.



٥ - ندوة استخدام اللغة العربية

في تقنية المعلومات^(١)

يزداد إحساسُ الهيئات العلمية المعنيّة باللغة العربية، على اختلاف تسمياتها ومقاصدها، بأهمية المعالجة الآلية للغة العربية مكتوبةً ومنطوقاً بالحاسوب، وذلك لتعدد تطبيقاتها، وكثرتها، وتنوعها، ومساس الحاجة إليها، في عصر غدت فيه المعلومات في ثورتها أو تفجّرها أبرز سماته، وغدا فيه الحاسوبُ الأداة المشتركة لحضارة العصر، تستخدمه جميع العلوم النظرية والعملية، ويأتي في الصدارة من تلك التطبيقات: الترجمة بمساعدة الحاسوب، والفهم الآلي للغات الطبيعية، وتركيب الكلام وتحليله، وتعرّف الحروف والكلام، والنشر بمساعدة الحاسوب، وكشف الأخطاء بأنواعها: لغويةً ونحويةً وصرفيةً وإملائيةً وتصحيحها، وتعليم اللغات للناطقين

(١) نُشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٨)، الجزء الأول، (ص١٥٢ - ١٦٧)، سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). وقد أهدت في كتابة المقال من مطبوعات الندوة التي تفضّل بإرسالها إليّ الأستاذ فيصل عبد الرحمن المعمّر مدير مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ومن وقائع المؤتمرات السابقة المشابهة، ومن مشاركتي فيها، ومن أشياء أخرى، ستجري الإحالة عليها في مواضعها.

بها وغيرهم، والمعجم الحاسوبي^(١) وغيرها.

واللغة العربية تسعى السعي الحثيث إلى دخول عصر تقنية المعلومات وصولاً إلى مثل تلك التطبيقات، ولحاقاً بما وصلت إليه اللغات الأجنبية وأنجزته، وهو كثير، حتى انتهى الأمر فيها إلى قيام ما يُعرف بالصناعات اللغوية الحديثة التي تتطلب أن يكون التعامل بين الإنسان والحاسوب باللغات الطبيعية، لا بلغات البرمجة التي لا يعرفها إلا الخاصة. ومن شأن ذلك إن تحقق أن يمكن جميع الناس من استخدام الحاسوب، والإفادة من طاقاته العظيمة. أحسب ذلك غير بعيد، فهو أهم ما يسعى إلى تحقيقه مشروع حاسبات الجيل الخامس لمعالجة المعارف والمعلومات الذي تشرف على إنجاز برنامجه ذي المراحل الثلاث وزارة الصناعة والتجارة الدولية في اليابان منذ سنة (١٩٨٢م)^(٢). والعربية في سعيها إلى تحقيق جميع ذلك ليست غريبة عن تقنيات العصر التي استوعبت لغات

(١) زيادة بيان وتفصيل عن المعجم الحاسوبي ضمن نظام معرفي خبير، يحتوي على أنظمة خبيرة جزئية، يستقل كل منها بمعالجة واحد من مستويات اللغة في بحث «المعجم الحاسوبي في نظام خبير للغة العربية» أعدّه كاتب المقال بالمشاركة مع الدكتور محمد مرياتي والأستاذين مروان البواب ومحمد حسان الطيان، وقدمه في المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية الذي انعقد في بنغازي (١٩٩٠م).

(٢) نشرت مجلة العلم والتكنولوجيا مقالاً ضافياً عن حاسبات الجيل الخامس، ترجمة سمير الحاج. انظر: (ص ٧٠ - ٧٥، ع ٢٩، تموز ١٩٩٢م).

صانعيها كالإنكليزية والفرنسية واليابانية وغيرها، بل هي جديرةٌ بالدخول إلى تلك التقنيات، وذلك لما لها من خصائص ذاتية، تجعلها أكثر اللغات طواعيةً للمعالجة الآلية.

فقد تبين للخبراء القائمين على إنجاز أنظمة آلية لمعالجة الصرف والنحو والمعجم وغيرها من التطبيقات السالفة أن العربية لغةٌ معياريةٌ (قياسية)، تنتظم كثيراً من مستوياتها اللغوية قواعدٌ مطردةٌ، وما كان خلاف ذلك من الشاذ أو النادر أو الغريب أو غيرها، قليلٌ، ليس له كبير أثر.

يضاف إلى ذلك ما تمتاز به العربية من كونها لغةً اشتقاقيةً، ترجع إلى بضعة آلاف من الأصول (الجدور) التي يُشتق منها ما لا حصر له من الفروع أفعالاً وأسماءً، على اختلاف كلٍّ منهما في الأنواع والتقسيمات والصيغ والإسناد وحالات الإعراب والبناء وغير ذلك، مما يجعل أمر المعالجة الآلية للعربية بالحاسوب أقلَّ صعوبةً من غيرها، على خصوصيات فيها، خلافاً للغات غير الاشتقاقية، وذلك للكثرة المفرطة في مداخل معجم تلك اللغات، وهي غالباً ما تزيد على مداخل المعجم العربي (موادّه) عشرة أضعاف.

وأما ما يتوهمه بعضهم من تعدد صور الأبجدية العربية لاختلاف مواقع الحروف بدءاً ووسطاً ونهايةً، أو غير ذلك، فليس بشيء، بل لا يمكن موازنته باليابانية التي غدت لغةً تقنيةً، تعالج بالحاسوب بعد أن تمّ اختزال رموز أبجديتها من ثلاثة آلاف صورة إلى نحوٍ من ألف صورة. على أنه أمكن تنميظ (تقييس) محارف العربية بشفرةٍ موحّدةٍ، جرى عليها غير ما تعديل، وأقرتها المنظمتان

العربية والدولية للمواصفات والمقاييس^(١).

وليس أدلّ على إدراك تلك الهيئات العلمية المعنية بالعربية لأهمية العلاقة بين اللغة والحاسوب والمعالجة الآلية للغات الطبيعية به من توالي انعقاد المؤتمرات العلمية المتخصصة باللسانيات التطبيقية وضروب المعالجة الآلية للغة مكتوبةً ومنطوقاً طوال السنوات العشر المنصرمة^(٢)، توقّرت على تنظيمها هيئاتٌ علميةٌ،

- (١) تفصيل الموضوع وتوثيقه في بحث «مبادئ في تصميم محيطيات الحاسوب باللغة العربية» د. محمد مرياتي ود. بشير منجد، وقائع بحوث المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، مدرسة الزبداني «للغة العربية والحاسوب» (ص ٧٨ - ٩٦) طبعة دار همسفير، نيويورك. وفي بحث «الكتابة العربية: إصلاح في الطباعة، وتنميط في المعلومات» لمحمد ديشيش، وقائع ندوة استخدام اللغة العربية، موضوع المقال.
- (٢) سبقت الإشارة إلى ستة مؤتمرات تقدّمت، وذلك في مقال للكاتب نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (م ٦٣، ج ٣، ص ٥٤٨). ويحسن إتماماً للفائدة إيراد ما تبعها من مؤتمرات، وهي:
- ١ - بحوث مستلزمات بناء قاعدة معطيات للمفردات اللغوية العربية: القاهرة، يناير (١٩٨٩م).
- ٢ - المؤتمر الثاني حول اللغويات الحاسوبية: الكويت، نوفمبر (١٩٨٩م).
- ٣ - المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية: بنغازي، آذار (١٩٩٠م).
- ٤ - الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية: الجزائر، حزيران (١٩٩١م).
- وقد درج المجمع على سُنّة حميدة، تجلّت في نشره مقالات، تناولت جُلّ تلك المؤتمرات، إذ كتب الأستاذ محمد حسان الطيان مقالاً عن =

تنتمي إلى بعض البلدان العربية، تصدرها سورية والمغرب والجزائر وتونس والكويت.

على أن آخر تلك المؤتمرات وأحدثها كان (ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) موضوع المقال التي احتضنتها مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ما بين الثامن والثاني عشر من ذي العقدة سنة (١٤١٢هـ الموافق للعاشر وحتى الرابع عشر من أيار ١٩٩٢م). وقد شارك فيها جمهرة من العلماء والباحثين، ينتمون إلى هيئات علمية مختلفة كالمجامع اللغوية والجامعات ومراكز البحوث وغيرها، إضافةً إلى المختصين الذين شاركوا في معرض الحاسبات الآلية الذي أُقيم على هامش الندوة، وجرى فيه عرضُ أحدث ما لدى الشركات من حواسيب وبرامج متطورة مستخدمة باللغة العربية في مجالات علمية مختلفة، كما صاحبَ الندوة عددٌ من النشاطات واللقاءات والزيارات، وإصدارُ نشرةٍ متخصصةٍ بعنوان «لغتنا والتقنية» جاءت وقفاً على الندوة وبحوثها ومناقشاتها ولقاءاتها العلمية مع النخبة من الباحثين والعلماء^(١).

لقد اشتملت الندوةُ على عدد كبير من البحوث بلغت واحداً

= الثاني منها، انظر: المجلة (م ٦٥، ع ٢، ص ٣٥٣ - ٣٦٠). وكتب صاحب هذه السطور مقالين عن الثالث والرابع. انظر: المجلة، (م ٦٥، ع ٢، ص ٣٦١ - ٣٧٤ و: م ٦٦، ع ٤، ص ٧٩٠ - ٨٠٢).

(١) يقدمهم أستاذنا العلامة الدكتور شاعر الفحام نائب رئيس مجمع اللغة العربية، حيث تضمن العدد الثالث منها حديثاً ضافياً له حول الندوة وأهميتها وموضوعاتها وكثير من قضاياها.

وأربعين بحثاً جرى تقديمها في ثلاث عشرة جلسة. ويبيّن أن هذه الوفرة في البحوث أملتها كثرة الموضوعات التي تضمنتها الندوة وهي: خصائص اللغة العربية واستخدام الحاسوب في العلوم الشرعية، وتعريب برامج الحاسوب وتجهيزاته، والمواصفات والمقاييس، والتحليل الصرفي للكلام، والتحليل الآلي للكلام، وتطبيقاته للمعوقين، وشبكات الحاسوب، ووسائط التخزين، وتعريب المصطلحات، والترجمة الآلية، ومعالجة النصوص، والنشر المكتبي، ونظم استرجاع المعلومات، والحاسوب والتعليم، وقواعد المعطيات.

ويحسن هنا إتماماً للفائدة وجرياً على نهج سلف في مقالات عن مؤتمرات تقدّمت، إيراد عناوين تلك البحوث مشفوعةً بأسماء ذويها وموزّعةً على الجلسات:

• الجلسة الأولى: جرى فيها تقديم ثلاثة بحوث، تندرج في اللسانيات الحاسوبية، وهي:

١ - منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي: د. عبد الرحمن الحاج صالح.

٢ - الحاسب الآلي وصناعة المعجم العربي: د. محمود فهمي حجازي.

٣ - اللسانيات وبرمجة اللغة العربية في الحاسوب: محمد علي الزركان.

• الجلسة الثانية: وتمّ فيها عرض ثلاثة بحوث، ينتظهما أيضاً موضوع اللسانيات الحاسوبية، وهي:

- ١ - معالجة اللغة العربية بالحاسوب: د. محمد عبد المنعم حشيش.
- ٢ - الإدراك الآلي للفونيمات الطويلة والقصيرة في اللغة العربية: د. منصور محمد الغامدي.
- ٣ - تصحيح الأخطاء في النصوص المكتوبة: د. عبد الرحمن الجبري، وم. عبد الله المحمود.
- الجلسة الثالثة: وقدّمت فيها ثلاثة بحوث، تدرج في موضوع استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية، وهي:
- ١ - استخدام الحاسب في العلوم الشرعية د. أكرم ضياء العمري.
- ٢ - تطويع تقنية المعلومات لخدمة العلوم الشرعية: م. محمود عوض المراكبي.
- ٣ - نظام وعلاج واستغلال النصّ القرآني: د. يحيى هلال.
- الجلسة الرابعة: وقد نوقشت فيها أربعة بحوث، تنتظم ثلاثة منها اللسانيات الحاسوبية، وواحد، وهو الثاني، في المعلومات، وهي:
- ١ - القراءة الآلية للنص العربي بمساعدة المصحح الهجائي: د. حازم يوسف عبد العظيم.
- ٢ - تصميم وتعريب جداول الترميز الوصفية: م. علي خليفة التيمي.
- ٣ - نظام تصحيح الهجاء، واقتراح البدائل الصحيحة للغة العربية: د. حسام الدين محجوب، وم. أحمد عبد المجيد محمد.

٤ - نظام خبير عن اللغة العربية: د. سلوى أحمد الجمل.

• الجلسة الخامسة: وجرى فيها عرضٌ ثلاثة بحوث، يندرج الأول والثاني منها في اللسانيات النظرية، والثالث في اللسانيات الحاسوبية، وهي:

١ - التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية: معالجة لسانية معلومانية: د. مازن الوعر.

٢ - الفعل العربي وطرق معالجته بالحاسب الآلي (الأسس اللغوية): د. صلاح الدين صالح حسنين.

٣ - تمثيل الدلالة الصرفية في النظم الآلية لفهم اللغة العربية: د. محمد غزالي خياط.

• الجلسة السادسة: وقد حُصّصت لتقديم ثلاثة عروض عن تجارب بعض المؤسسات في بناء أنظمة آلية، تقوم بمهامّ التنظيم والبحث والاسترجاع والإدارة، وفي بناء مصارف (مكانز) المصطلحات اللغوية، وهي:

١ - نظام ابن النديم في مكتبات معهد الإدارة العامة: أ. سريع محمد السريع.

٢ - نظام معلومات الوثائق (نمو): نظام بيلوغرافي عربي للوثائق الحكومية في مكتبات معهد الإدارة العامة: أ. سعد عبد العزيز المفلح.

٣ - نحو منهجية مدعّمة بالحاسب لمعالجة ونشر المصطلح العربي (تجربة البنك الآلي السعودي للمصطلحات): أ. عبد الله القفاري.

• الجلسة السابعة: وجرى فيها تقديمُ ثلاثة بحوث في اللسانيات الحاسوبية، وهي:

١ - نظرية حاسوبية لسانية لبناء المعاجم الآلية للغة العربية: د. محمد الحناش.

٢ - الحروف المُطبَّقة من الدارسة الصوتية إلى التعرف الآلي: أ. عويزرات حاج.

٣ - الاستكشاف الآلي للفظية الاسمىة اعتماداً على النظرية الخليلية: أ. شافية طامة، ونصيرة طايبي.

• الجلسة الثامنة: واشتملت على تقديم ثلاثة بحوث في المعلومات، هي:

١ - أسُس تعريب نظام قواعد المعلومات: م. جعفر جفال.

٢ - التخطيط لخدمات معلوماتية باللغة العربية: د. عبد الله الضلعان، أ. عبد العزيز المعمر، د. سعد الحاج بكري.

٣ - المصطلحات المعلوماتية واللغة العربية: د. سعد الحاج بكري، د. عدنان صديق نوح، د. محمد سمرقندي.

• الجلسة التاسعة: وقد خُصِّصت لقضايا المصطلح العلمي والتعريب والمعاجم، وقدّمت فيها أربعة بحوث، هي:

١ - في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة: د. محمد رشاد الحمزاوي.

٢ - تعريب المصطلحات المستعملة في الحواسيب الصغرىة: م. أحمد بوغزي.

- ٣ - نحو معجم عربي للتطبيقات الحاسوبية: د. محمود الصيني .
- ٤ - مشكلات التعريب في علوم الحاسوب: أ. سهام محمد كعكي .
- الجلسة العاشرة: واقتصر التقديم فيها على بحثين في المعلومات، هما:
- ١ - الاسترجاع الموضوعي بواسطة كلمات العنوان: د. ناصر السويديان .
- ٢ - البحث في العنوان في قواعد البيانات العربية: أ. بخيت سليمان البخيت .
- الجلسة الحادية عشرة: وكانت وفقاً على البحوث الخاصة بتجارب الشركات، وهي:
- ١ - (ماكنتوش) وقواعد البيانات العربية وتعريب البرامج اللاتينية: م. محمد كريم يونس .
- ٢ - النشر المكتبي العربي: م. خالد رضوان .
- ٣ - الأوساط التوضيحية المتعددة والنصوص العربية: م. محمد أحمد أبو مندور .
- ٤ - استخدام نظام المستشار في بناء المكانز العربية: أ. عبد الجبار العبد الجبار .
- الجلسة الثانية عشرة: وجرى فيها تقديم ثلاثة بحوث، تناولت بعض أوجه مساعدة الحاسوب في التعليم، وهي:
- ١ - الحاسوب والتعليم من منظور التعليم المبرمج: د. حمد عبد الله عبد القادر .

٢ - الحاسب الآلي في تعليم الشريعة والقانون: د. حسن الجميعي، د. مصطفى شرابي.

٣ - أنظمة مساعدة للمعوقين مُعتمِدة على الحاسب الآلي: د. أسامة إمام.

• الجلسة الثالثة عشرة: وتمّ فيها تقديم ثلاثة بحوث في اللسانيات الحاسوبية، وهي:

١ - التعرف على الحروف العربية: د. محمد بن أحمد وآخرون.

٢ - الكتابة العربية: إصلاح في الطباعة وتنميط في المعلومات: د. محمد ديشيش.

٣ - نظام قواعد المعرفة لتمثيل الفقه الإسلامي: د. هشام المهدي.

• الجلسة الرابعة عشرة: وقد كانت مختلفة عن سابقتها، فلم تقدّم فيها بحوث، بل خُصّصت لمناقشة موضوع (بناء المعاجم حاسوبياً) شارك فيها: د. محمود فهمي حجازي، د. محمد رشاد الحمزاوي، د. أحمد شحلان، د. أحمد أبو الهيجاء.

• الجلسة الخامسة عشرة: وهي شبيهة بسابقتها، إذ خُصّصت لمناقشة موضوع محدّد، هو (إمكانية تصميم نظرية عربية لغوية منسجمة مع خصائص الحاسوب) شارك فيها: د. شاكر الفحام، د. محمد حشيش، د. محمد الحناش.

• الجلسة الختامية: وتمّ فيها مناقشة البيان الختامي والتوصيات.

والبحوث المتقدمة تدلّ بلا شكّ على غنى هذه الندوة، وتنوّع محاورها التي توزّعت موضوعاتها الكثيرة المشار إليها فيما مضى، وظهر جلياً أن أهمّ تلك المحاور كان اللسانيات الحاسوبية، فقد انتهت جملةً البحوث التي ينتظمها إلى (١٧) بحثاً؛ أي: ما يزيد على ثلث البحوث المقدّمة. وهذا دليل حسن يدعو إلى الارتياح، ويومئ إلى نجاح الندوة في تحقيق غاياتها، إذ كانت هذه البحوث أهمّ ما قدّم في الندوة، على أن هذا لا يقلل من شأن بقية الموضوعات، أربعة لكلّ من: التعريب، والمصطلحات، وتجارب الشركات، وثلاثة لكلّ من: استخدام الحاسوب في التعليم، واستخدامه في العلوم الشرعية، وتجارب المؤسسات الحكومية، وبحثان في اللسانيات النظرية. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن مادة البحوث كانت الأساس المعتمد في توزيع البحوث على تلك المحاور، فلم أقتصر فيه على عناوينها، إذ كانت بعض العناوين غير دقيقة، ولهذا فضلُ بيانٍ، سيأتي لاحقاً.

ولم تقتصر دلائلُ نجاح هذه الندوة على ما سلف من وفرة البحوث المقدّمة، وتنوّع محاورها، وغلبة اللسانيات الحاسوبية عليها، بل هناك دلائلُ أخرى، كانت على غاية من الأهمية، وقد تجلّت فيما انتهت إليه الندوة من توصيات قيّمة، خلص إليها المشاركون فيها بعد إطلاعهم على ما قدّم فيها من بحوث ومناقشتها وإغنائها، وهي إلى ذلك تدلّ على إدراكهم لقضايا العربية المعاصرة، نحو: حاجتها إلى إنشاء مكانز للمصطلحات الموحّدة والمقيسة في العلوم اللغوية اللسانية خصوصاً، والعلوم المعاصرة عموماً، ونحو

تأكيد قيمة تخزين العلوم الإسلامية ومعالجتها، وأهمية التوسّع في بعض مشاريع المعالجة الآلية لخصوصيتها، وضرورة متابعة الجهود في ترميز المحارف العربية (تنميطها) والتزامها، إضافة إلى ضرورة الاستمرار في عقد مثل هذه الندوات، والتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بإنجاز المعجم التاريخي العربي والمعجم التقنية الأخرى، ومراكز البحوث الوطنية المتخصصة، والدراسات والمشاريع القائمة، وتمويلها، وتأكيد ضرورة ربط نتائجها بالحاجات الصناعية.

على أن الإشارة إلى تلك التوصيات لا تغني عن إيرادها بنصّها توثيقاً لها، وإتماماً للفائدة، وجرياً على نهج سلف فيما كتبه عن ندوات مشابهة، إذ كانت مثل هذه التوصيات موضع عناية السادة قُراء مجلة المجمع وغيرهم من المختصين في المعالجة الآلية للعربية واللسانيات الحاسوبية. ونص هذه التوصيات:

« ١ - التأكيد على ضرورة إنشاء بنك للمعلومات اللغوية واللسانية في إحدى الجامعات أو الهيئات العلمية العربية، ويشمل هذا البنك مصطلحات العلوم اللغوية واللسانية في المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والدراسات النظرية والتطبيقية في القديم والحديث.

٢ - إنشاء بنك مصطلحات عربية موحدة ومقيسة في جميع العلوم المعاصرة بالتنسيق بين المؤسسات والمعاهد المتخصصة في هذا المجال، وبالاعتماد على جميع الإنجازات الرائدة في هذا الميدان.

٣ - دعم المؤسسات والجهود التي تعمل في سبيل وضع معاجم عربية، تخضع للمواصفات المعجمية الحديثة في مختلف الميادين، ولا سيما المعجم العربي العام، والمعجم العربي التاريخي، والمعاجم التقنية في الميادين العلمية والتربوية المتخصصة.

٤ - تؤكد الندوة جدوى تخزين العلوم الإسلامية ومعالجتها بالحاسوب، وتدعو لبناء موسوعات العلوم الإسلامية، والتوسّع في البحوث المتعلقة بذلك.

٥ - مواصلة الجهود المتعلقة بوضع مقاييس موحدة ومتطورة في شأن ترميز المحارف العربية، وربطها بالمواصفات والمقاييس العالمية، والعمل على الالتزام الكامل بها، ودعوة الشركات المصنعة للتقيّد بها.

٦ - التخطيط الدقيق لجعل المؤسسات والمراكز المتخصصة في العالم العربي تواكب متطلبات التقدّم في ميدان تقنية المعلومات وفق ما يلي:

أ - تكوين الطاقات البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً متخصصاً في هذا المجال.

ب - تشجيع ودعم مراكز البحوث الوطنية المتخصصة في هذا المجال على مستوى الجامعات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة.

ج - دعم المشاريع والدراسات القائمة وتمويلها، وتخصيص نسب مالية مناسبة من الدخل الوطني للإنفاق عليها.

د - ربط نتائج بحوث المراكز المتخصصة بالصناعة والتطبيقات العملية في المجالات المختلفة.

٧ - تؤكد الندوة أهمية التوسع في البحوث المتعلقة بسرعة إدخال المعلومات، كالتعرف البصري على الكتابة العربية، والتمييز الآلي للكلام المنطوق.

٨ - تؤكد الندوة ضرورة الاستمرار في عقد ندوات وحلقات دراسية وبحثية أكثر تخصصاً في ميدان استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات.

٩ - تؤكد الندوة أهمية التنسيق والتعاون بين جميع المؤسسات والمراكز التي تعمل في هذا المجال تلافياً للتكرار وهدر الطاقات^(١).

وغني عن البيان الإشارة إلى ما في هذه التوصيات المتقدمة من إحكام في الصياغة، وإدراك صحيح لما تحتاجه لغتنا العربية التقنية، وسلامة في تقدير الأولويات، مما يلزم العربية من ضروب المعالجة الآلية، ويزيد من سرعة إدخال المعلومات وتخزينها، كالتعرف الآلي للحروف، وللكتابة العربية، والتمييز الآلي للكلام المنطوق، وتنميط (تقييس أو ترميز) المحارف العربية، وربطها بالموصفات والمقاييس العالمية والتزامها، وغير ذلك. وبهذا تكون هذه التوصيات قد سلمت مما يتّجه على ما شاكلها من توصيات بعض المؤتمرات من تعميم، وعدم قابلية للتطبيق.

(١) كراسة البيان الختامي للندوة.

لقد أصابت الندوة حظاً من النجاح غير قليل، ظهرت دلائله فيما تقدّم، وهو كثير، على أن هذا النجاح ما كان له أن يتحقّق لولا الرعاية الكريمة من الجهة المنظمة للندوة، والحرص البالغ على توفير أسباب ذلك النجاح. وسبق لي أن حرصت فيما مضى من مقالات مشابهة على ألا يخلو ما أكتبه من ملاحظات يسيرة، يمكن أن تكون مفيدة في تنظيم ندوات قادمة نهوضاً بواجب النصح، وخدمة للعربية، ودُنُوًّا من الكمال، وقد زاد من حرصي عليها ما رأيته من استحسان لها لدى القائمين على تلك المؤتمرات:

أ - أول ما تحسن الإشارة إليه هنا ما يمليه علينا الواجب من ضرورة العناية باللغة العربية، وتحريّ الدقّة والصواب في استخدامها كتابةً وحديثاً خصوصاً في مؤتمرات كهذه، تعقد من أجلها، ويجري فيها عرض بحوث، تتناول دقيق مسائلها في النحو والصرف والمعاجم والدلالة وغيرها، وقد بدا لي في غير ما مؤتمر شاركت فيه أن هناك تساهلاً في قبول بعض البحوث، وتقديمها باللغة الأجنبية. وطبيعي أن يكون المعنيون بهذا أبناء العربية من الباحثين المشاركين دون غيرهم من الأجانب، ومثل هذا الصنيع يُشعر بأن اللغات الأخرى أقدّر من العربية في التعبير عن دقيق معانيها وقضاياها. ومعلوم أن الواقع والمنطق يدفعان ذلك، وليس عسيراً على أيّ باحث يأنس من نفسه ضعفاً في لغته أن يستعين بغيره من أهل الاختصاص في تصحيح البحث. ولا يخفى على أهل العربية ممن شارك في مثل هذه المؤتمرات التي يكثر فيها مشاركون من ذوي الاختصاصات الأخرى كالمعلوماتيات

والإلكترونيات أن عدول بعض الباحثين عن استعمال لغته إلى اللغة الأجنبية لا يرجع فقط إلى ضعفه في كتابة المادة العلمية وتقديمها بلغة قومه، بل يرجع إلى ضعف البحث، وما فيه من أخطاء، إذ لا يمكن لمن هو ضعيف في لغته أن يكون تناوله صحيحاً لمعارف اللغة في دقائق مسائل النحو والصرف والمعجم والدلالة وغيرها، وأكثر ما يظهر هذا الضعفُ جلياً لدى كثير من ذوي الاختصاصات الأخرى، لضعف صلتهم بالعربية. ويقرب من هؤلاء في ضعفهم مَنْ يكون أساسه من أهل الاختصاص ثم ينقطع عنه، ويطلقه بئناً لانبهاره باللغة الأجنبية التي تلقى معارفه العليا بها، واستبداها به، ومما يدعو إلى الارتياح اقتصارُ هذه الظاهرة على بحث واحد في هذه الندوة.

ومعلوم أن هذا الكلام لا يمسّ غير العرب من أصحاب البحوث، وعددهم قليل جداً في مثل المؤتمرات المتخصصة بالعربية، التي اتخذت من العربية لساناً لها، كما لا يمسّ الملخصات الأجنبية التي دُيِّلت بها البحوث العربية، فذلك مما يستحسن. ولا يخرج عن هذه القلّة في عدد المشاركين من الأجانب ما نراه في بعض الندوات من المتخصصة باللسانيات العربية التطبيقية التي تتخذ من غير العربية لساناً لها، وتمنع من استخدام العربية فيما يخصّها، ويعالج أدقّ موضوعاتها. ويبيّن أن قصر لغة هذه المؤتمرات على غير العربية غيرُ صائب ولا منطقي خصوصاً إذا علمنا أن الأصل في القلّة من المشاركين الأجانب الذين يقومون بمعالجة اللغة العربية أن يعرفوا هذه اللغة، على تفاوتٍ فيما بينهم، وقد لقيت

من هؤلاء من تصل درجة معرفته لها حدّ الإتقان كتابةً وحديثاً.

ب - ومما يتعلق بأمر اللغة ما نجده في كثير من البحوث التي تعالج العربية آلياً من ضعف بالعربية، يتجاوز ضروب الأخطاء اللغوية والإملائية والنحوية والأخطاء الشائعة إلى بناء الجمل والتراكيب، على نحو يجافي نظام العربية، وتبدو فيه جلياً أوضارُ العُجْمَة. ولا يخفى أن مرجع ذلك يعود إلى كثرة غير المختصين فيمن ينهض بتلك البحوث، ومثل هذا، وإن كان قليلاً في هذه الندوة، فهو كثير في مؤتمرات سابقة، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من هذا، فأثر العامية المحلية في تقديم البحث على الفصحى الجامعة التي يفهمها جميع المشاركين، على أنه ينبغي أن تبذل عنايةً خاصّة بالمصطلحات اللغوية التي بلغت حدّاً من الكثرة والدوران ما جعلها أعلاماً على ضروب من البحوث، بل تعدّى الأمر ذلك إلى جعلها عنواناً لبعض المؤتمرات، ويمكن الاقتصارُ في بيان ذلك على مثالين:

أولهما: شيوع مصطلح (اللغويات الحاسوبية) أو (اللسانيات الحاسوبية). ومعلوم أن (الحسابية) وصف لما قبله أصله (حساب) أضيفت إليها ياء النسبة، ثم زيد عليها تاء التأنيث، وهي توافق صيغة المصدر الصناعي، ولا أرى في نسبتها إلى الحساب كبيرَ فائدة، فالحساب مهمّة واحدة من مهامّ كثيرة جداً يقوم بها الحاسوب، والأولى أو الصواب نعت اللغويات أو اللسانيات بنسبتها إلى الحاسوب أداؤها المستخدمة في إنجاز بحوث المعالجة الآلية للغة، فضلاً عن أن مصطلح اللغويات أو اللسانيات الحاسوبية يندرج فيه

جميع بحوث معالجة اللغة بالحاسوب بشكليها المكتوب والمنطوق.
وثانيهما: كثرة دوران مصطلح (التعرّف الآلي على الحروف
أو الكلام). و(تعرف) كما هو معلوم لا يتعدى بـ (على) إذ هو متعدّد
بنفسه، والصواب فيه (تعرف الحروف أو الكلام آلياً).

ومن البديهي أن تحقيق السلامة اللغوية ألزّم ما يكون في
مطبوعات الندوات، إذ قد يقع فيها من أخطاء الطباعة أو غيرها
ما لا تقرّه العربية، مما يدخل في باب السهو. من ذلك ما رأيناه في
عنوان الندوة المثبت حول شعارها من مجيء همزة الوصل في
(استخدام) مقطوعةً في جميع مطبوعات الندوة.



٦ - الندوة العلمية الدولية الثالثة

(١) حول المعجم العربي المختص

درجت جمعية المعجمية العربية في تونس على سنة حميدة، تجلّت في تنظيمها أربع ندوات علمية متخصصة، وقفت أولاها على تقويم التجربة المعجمية التونسية، فعقدت لها الندوة العلمية الأولى حول إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي^(٢) (تونس ١ - ٣ آذار/مارس ١٩٨٥) ثم انطلقت إلى أفق معجمي أرحب، فعقدت ثلاث ندوات دولية، تناولت في الأولى منها موضوعين، الأول: دراسة ثلاثة من كبار المعجميين المُحدّثين إحياءً للذكرى المئوية لوفياتهم، وتقديراً لجهودهم في إثراء المعجم العربي الحديث، وهم أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٧م) صاحب كتاب (الجاسوس

(١) نُشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٩)، الجزء الأول (ص ١٧٣ - ١٩١)، سنة (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

وقد شارك كاتب المقال في أعمال الندوة، وفي تقديم بحث «الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي» نيابةً عن فريق العمل المؤلّف من الأستاذ مروان البواب، والدكتور محمد مراياتي، والدكتور يحيى ميرعلم، والأستاذ محمد حسان الطيان.

(٢) صدرت بحوثها عن دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة (١٩٨٥م).

على القاموس^(١)، وبطرس البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٣م) صاحب أول معجم عربي حديث (محيط المحيط)^(٢) وراينهارت دوزي (١٨٢٠ - ١٨٨٣م) صاحب (تكملة المعاجم العربية)^(٣). والثاني: الاهتمام بقضايا المعجم العربي المعاصر.

وهكذا تناولت بحوث الندوة العلمية الدولية الأولى محورين: الأول (إسهام المعجميين الثلاثة في إغناء المعجم العربي) والثاني (من قضايا المعجمية المعاصرة) (تونس ١٥ - ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦م)^(٤)، ثم عقدت الجمعية بعد ثلاث سنوات (الندوة الدولية الثانية حول المعجم العربي التاريخي: قضاياها ووسائل إنجازها)^(٥) (تونس ١٤ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م).

وكان آخر النشاطات العلمية للجمعية هذه (الندوة العلمية الدولية الثالثة حول المعجم العربي المختص) والتي سيرد قريباً الكلام عليها مفصلاً.

-
- (١) طبع في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة (١٢٩٩هـ).
 - (٢) طبع وصوّر غير مرة، منها طبعة مصورة في مكتبة لبنان، بيروت (١٩٨٣م).
 - (٣) صدرت طبعته الأولى في هولندا سنة (١٨٨١م).
 - (٤) صدرت بحوث الندوة عن دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
 - (٥) صدرت وقائع الندوة في العديدين الخامس والسادس من مجلة المعجمية بتونس (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، و١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

ولا يخفى على أهل الذكر أن الموضوعات التي تناولتها الندوات الدولية الثلاث المتقدمة كان اختيارها موفّقاً؛ لأنها من أهمّ قضايا المعجم العربي المعاصر، وتؤلّف بحوثها في مجموعها سجّلاً حافلاً، يجمع بين دُفّتيه دراساتٍ متخصصةً، تستغرق كثيراً من موضوعات المعجم العربي المعاصر العام والتاريخي والمختصّ، إضافة إلى الكشف عن جهود الأعلام من المعجميين المعاصرين.

ولما كانت هذه الندوات والدراسات التي تناولها موضع عناية السادة قراء مجلة مجمع اللغة العربية غير أنهم لم يُتّح لهم الاطلاع على ما يُقدّم في تلك الندوات من بحوث لجملة من الأسباب، يتصدّرها عدم الكتابة عنها في أكثر المجالات المعنية بقضايا العربية، واقتصار الاطلاع على بحوثها وسجل وقائعها على المشاركين فيها، وهم قلة ربما لا يتجاوز مَبْلَغُهُم في أحسن الأحوال بضع عشرات، أو على من انتهى إليهم العلم بصدور بحوث الندوة الأولى في كتاب، والثانية في عديدٍ مجموعين من أعداد مجلة المعجمية العربية التونسية التي لم يَرها، أو لم يسمع بها في المشرق إلاّ الخاصّة من المعنيين بقضايا العربية عامّة، والمعجمية خاصّة، لما كان ذلك كذلك، رأيت من المستحسن قبل تفصيل الكلام على الندوة الثالثة موضوع المقال إيراد ما اشتملت عليه الندوتان الأولى والثانية من بحوث، وهو ما سأذكره فيما يأتي:

وقائع الندوة العلمية الدولية الأولى حول المعجمية العربية المعاصرة

□ المحور الأول:

إسهام المعجميين الثلاثة في إثراء المعجم العربي: أحمد فارس الشدياق:

١ - النظرية الاشتقاقية عند الشدياق، أصولها، وعرضها على المعجمية السامية المقارنة: د. رمزي بعلبكي.

٢ - جهود أحمد فارس الشدياق في تطوير المعجم العربي: د. يوسف مسلم أبو العدوس.

٣ - أحمد فارس الشدياق وقضايا المعجم العربي: د. أحمد مختار عمر.

٤ - عناصر المعجم الحديث عند الشدياق: أ. محمد علي الزركان.

٥ - الجوائب ودورها في المعجمية الحديثة: د. محمد التونجي.

٦ - قراءة تحليلية لمقدمة الشدياق على (لسان العرب): د. عبد العزيز بن يوسف كيلاني.

٧ - علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق: د. حلمي خليل.

٨ - منزلة الحركة المعجمية في القرن التاسع عشر: أ. فرحات الدريسي.

- ٩ - رياض النفوس للمالكي مصدراً من مصادر معجم دوزي:
أ. محمد العروسي المطوي.
- ١٠ - منزلة مستدرك دوزي من المعجمية العربية: أ. إبراهيم بن مراد.
- ١١ - ملاحظات على معجم دوزي وانكلمن: د. حكمة علي الأوسي.
- ١٢ - بطرس البستاني وجهوده المعجمية: د. علي توفيق الحمد.
- ١٣ - البستاني مصدراً لدوزي: أ. محمد القاضي.

□ المحور الثاني:

من قضايا المعجمية العربية المعاصرة:

- ١ - الاستيعاب في المعجم العربي الأوربي من حيث مناسبات التعويض ومناسبات السياق، وأثره في المعرفة والتربية والترجمة: د. محمد رشاد الحمزاوي.
- ٢ - من قضايا المعجمية العربية المعاصرة: د. عفيف عبد الرحمن.
- ٣ - النحويون واللغويون وموقف دوزي من التراث اللغوي: د. كيس فرستيخ.
- ٤ - معضلة المصطلحات العلمية و(حيل المترجمين): د. حنفي بن عيسى.

- ٥ - من قضايا المعجمية العربية المعاصرة: أ. عيسى بطرس .
- ٦ - من قضايا المعجمية العربية المعاصرة أو من العربية المعاصرة: د. إبراهيم السامرائي .
- ٧ - المعجم العربي بين التصوري والوظيفي: د. عبد القادر الفاسي الفهري .
- ٨ - (المعجم الوسيط) بين المحافظة والتجديد: د. عبد العزيز مطر .
- ٩ - أهمية أدب الخامياتو المورسكي في المعجم الإيتمولوجي القشتالي: أ. محمد نجيب بن جميع .
- ١٠ - هل من معجم عربي وظيفي: أ. أحمد العايد .
- ١١ - من قضايا المعجمية العربية المعاصرة: د. أحمد شفيق الخطيب .

وقائع الندوة العلمية الدولية الثانية

حول المعجم العربي التاريخي: قضاياها، ووسائل إنجازها

- ١ - تاريخ المعجم التاريخي العربي (متع) في نطاق العربية المبادرات الرائدة: د. محمد رشاد الحمزاوي .
- ٢ - من الألفاظ إلى المعاني والعكس: د. دانيال ريغ .
- ٣ - دائرة المعارف الإسلامية أصل من أصول المعجم العربي التاريخي: أ. أحمد العايد .
- ٤ - دائرات المعارف وصلتها بالمعجم التاريخي (العربي): أ. فرحات الدريسي .

- ٥ - منزلة (المستدرک) و(معجم الملابس) لدوزي من التاريخ للفظ العربي: أ. منجية منسية.
- ٦ - المعجم التاريخي العربي: مفهومه، وظيفته، محتواه: د. علي توفيق الحمد.
- ٧ - دراسة تقنية مقارنة لمعاجم: (الصحاح)، و(لسان العرب)، و(تاج العروس): د. علي حلمي موسى.
- ٨ - المعجم العربي التاريخي: مفهومه، وظيفته، محتواه: د. عبد المنعم عبد الله محمد.
- ٩ - من مواد المعجم التاريخي، الجمع في طائفة من الكلم القديم: د. إبراهيم السامرائي.
- ١٠ - قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي: د. عبد الوهاب الودغيري.
- ١١ - دور العاميات والساميات في المعجم العربي التاريخي: د. فيديركو كورينطي.
- ١٢ - منزلة اللهجة التونسية في المعجم التاريخي العربي (واحة بلا ظل) نموذجاً: أ. محمد العروسي المطوي.
- ١٣ - تراث لحن العامة مصدراً من مصادر المعجم التاريخي: د. أحمد محمد قدور.
- ١٤ - اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخي: ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع: أ. إبراهيم بن مراد.

١٥ - المَعْرَبُ والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي:
د. حلمي خليل .

١٦ - بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم التاريخي:
أ. الطيب البكوش .

١٧ - صعوبات الاستشهاد الشعري في المعجم العربي
التاريخي: د. شوقي ضيف .

١٨ - تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند
العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال (لسان العرب)
لابن منظور: د. هادي نهر .

١٩ - محاولة التأريخ لمعجم الرياضيات في العربية: د. محمد
السويسي .

٢٠ - المصطلح الفلسفي ومنزله في المعجم العربي التاريخي:
أ. عبد الستار جعبر .

٢١ - الخبر: مفهومه، ومنزله في المعجم: أ. محمد
القاضي .

22 - La lexicographie historique et Loxford English
Dictionary: T BENBOW.

23 - The camputerization of the Oxford English
Dictionary; T.BENBOW.

24 - Organisation da I,information dans la rubrique d,
analyse synchrone des articles du Tresor de la langue
francaise Problems et solutions G.GORCY.

وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة حول المعجم العربي المختص

وأما هذه الندوة فقد انعقدت في نزل المشتل بتونس (ما بين السابع عشر والتاسع عشر من نيسان/أبريل ١٩٩٣م)، وشارك فيها ما يزيد على خمسة وعشرين باحثاً ينتمون إلى بعض الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العربية والأجنبية، قدموا فيها خلاصة ما انتهى إليه علمهم في هذا الموضوع المتخصص، وهو المعجم العربي المختص، وقضاياها، وجميع ما يتعلق به، وأغنوا الندوة بمناقشاتهم المثمرة التي أتاحت لهم فرصة لتبادل خبراتهم وتجاربهم. وقد أعان جمعية المعجمية العربية على تنظيم الندوة كلٌّ من: كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا، وجامعة تونس للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، وجامعة الزيتونة، والمعهد الأعلى للحضارة الإسلامية، واتحاد الصحفيين التونسيين. وفيما يأتي بيان مفصل، يتناول وقائع الندوة، وما قُدم فيها من بحوث موزعة على الجلسات العلمية والمحاور:

□ الجلسة العلمية الأولى:

المحور الأول:

المعجم العربي القديم المختص، ومنزلته في وضع المعجم العربي المختص المعاصر:

١ - المعجم العربي القديم المختص، مقارنة في الأصناف والمناهج: د. حلام الجيلاني.

٢ - المعجم العربي القديم المختص ومنزله في وضع المعجم العربي المختص المعاصر: د. علي توفيق الحمد.

٣ - منزلة التراث الاصطلاحي الجغرافي في وضع المعجم الجغرافي المعاصر: أ. لطفي ديش.

□ الجلسة العلمية الثانية:

١ - (المُطَّلَع على أبواب المُقْنَع) لأبي عبد الله محمد البعلي الحنبلي، تعريف ونقد: د. سليمان العايد.

٢ - الرسائل العلمية مصدر من مصادر المعجم العربي المختص: أ. فرحات الدريسي.

المحور الثاني:

رواد المعجم العربي المختص مع اهتمام خاص بالشيخ محمد بن عمر التونسي:

١ - الأسس المعجمية في كتاب (الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية) للشيخ محمد بن عمر التونسي: أ. إبراهيم بن مراد.

٢ - الرّوَاد القدماء في مجال المعجم الفني المختص: أ. عبد الستار جعبر.

٣ - بعض مشكلات المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة: د. ماهر عبد القادر علي.

□ الجلسة العلمية الثالثة:

أصناف المعجم العربي المختص الحديث: القضايا والمنهجيات

١ - النصّ المعجمي في المعجم المختصّ: د. محمد رشاد الحمزاوي.

٢ - المعجم النباتي العربي بين الماضي والحاضر والمستقبل، قضايا ومنهجيات: د. أنور الخطيب.

٣ - المعجم المختص، مشكلاته، واستعمالاته: أ. أحمد العايد

٤ - المعجم بالإشارة: د. مصطفى بنيخلف

٥ - مشروع معجم إناثي: أ. منجية منسية

٦ - مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين: د. وليد محمود خالص.

٧ - المعجم الطبي، ملاحظات وإضافات: د. أحمد ذياب

٨ - أسس بناء معجم آلي عربي في النظرية والمنهج: د. محمد الحناش.

٩ - الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي: د. يحيى مير علم.

١٠ - برنامج تقليص حجم قاموس عربي مبني على قواعد العربية لإنجاز مدقق إملائي: أ. بو بكر المؤدب الحمروني.

١١ - دراسة مقارنة في المعجم الفقهي المختص: د. حسين

بيوص.

المحور الثالث:

علاقة المعجم المختص بالنظريات اللسانية والمصطلحية:

١ - المعاجم المختصة، وجهة نظر المترجم: د. حنفي بن عيسى.

٢ - المعجم المختص، ملاحظات مصطلحية ولسانية: د. محمد حلمي هليل.

٣ - دور المعجم المختص في ترجمة وتعريب المصطلح السياسي الإنكليزي: د. عبد الله الشناق.

٤ - من قضايا المصطلحية العربية الإسبانية، نظرات في معاجم مختصة عربية إسبانية: أ. محمد نجيب بن جميع.

٥ - حول منهجية الترجمة والتعريب من خلال معجم جيولوجي فرنسي إنكليزي عربي: د. أحمد بلال.

٦ - علاقة المعجم المختص بالنظريات اللسانية والمصطلحية: د. محمد رشاد الحمزاوي.

٧ - ظواهر تنوع المصطلحات العلمية العربية ومعالجتها القاموسية: د. إكزاويه لولوبر.

٨ - علاقة المعجم المختص بالنظريات الحديثة: أ. منبه الحمامي.

وقد خلصت الندوة بعد تقديم البحوث السالفة، وما أعقبها من مناقشات مثمرة، إلى جملة توصيات، استغرقت أهم ما جاء في

بحوث الندوة وموضوعاتها والآراء التي تداولها المشاركون فيها .

وأرى مفيداً إيرادَ هذه التوصيات بنصّها وحروفها إتماماً للفائدة، وجرياً على نهج مضي في مقالات مشابهة، نُشرت في مجلة المجمع، تناولت مؤتمرات وندوات عُنت بقضايا العربية المعاصرة عامّةً واللغويات الحاسوبية خاصّةً. فيما يلي نصّ هذه التوصيات^(١) :

«إن المشاركين في الندوة العلمية الدولية الثالثة حول (قضايا المعجم العربي المختص) المنعقدة في تونس (١٧ - ١٩ أبريل ١٩٩٣م) بدعوة من جمعية المعجمية العربية بتونس، يقدرّون تقديراً عالياً الجهودَ العلمية الرائعة التي بذلتها هذه الجمعية، ولإنجازاتها المباركة على مستوى البحث والنشر والتأليف وعقد الندوات العلمية الدولية في سبيل تحقيق أهدافها، كما يعبرّون عن إعجابهم بالمستوى الرفيع الذي اتسمت به هذه الندوةُ تخطيطاً وإشرافاً وتنفيذاً.

وبعد الاستماع إلى كلمة السيد وزير الثقافة التونسي وترحيبه وتوجيهاته خلال حفل الافتتاح، وبعد الاستماع إلى كلمة السيد كاتب الدولة للبحث العلمي في جلسة اختتام أشغال هذه الندوة، وكلمة الأستاذ الدكتور رئيس المعجمية العربية التي عرض فيها جهودَ الجمعية ومشاريعها، وبعد متابعة المداخلات والمناقشات التي دارت

(١) ما سيأتي هو نص التوصيات وفق ما جاء في أصلها المخطوط الذي تسلمته من جمعية المعجمية العربية آخر الندوة. وقد رأيت من الواجب إثباتها كما هي على ما فيها من مواضع يسيرة، تجافي الصواب اللغوي، وتدخل في باب الأخطاء الشائعة.

حول موضوع الندوة ومحاورها، فإن المشاركين يسجلون التوصيات التالية:

١ - ضرورة الاستمرار في العناية بالمعجم العربي المختصّ في مختلف الميادين، ولا سيما المعاصرة منها، وتأهيله ليكون أداةً عملية ومعرفية وتربوية وثقافية، تواكب حاجات العصر وتحديات القرن الحادي والعشرين باللغة العربية القومية.

٢ - الدعوة إلى استقرار المصطلح التراثي اللغوي والعلمي بحصره وتحليله وفهرسته، حتى تتمّ الإفادة منه في وضع المعاجم المختلفة، ولتوظيفه توظيفاً عصرياً، يحقق التواصل الثقافي والحضاري بين الأجيال.

٣ - العناية بتحقيق أمّهات كتب التراث اللغوي والعلمي التي لها صلة بإنجاز المعاجم المختصة المنشودة، ونشرها، ونخصّ منها بالذكر كتاب (الشذور الذهبية في الألفاظ الطيبة) للشيخ محمد بن عمر التونسي.

٤ - التعريف بجهود رواد المعجم العربي المختصّ، وبيان أثرهم في هذا المعجم، والدعوة إلى تخليد ذكراهم بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس جمعية المعجمية العربية بتونس، والذكرى المئوية الأولى لميلاد الأمير مصطفى الشهابي في (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٣م) بالتعاون مع الجهات والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة في تونس والوطن العربي.

٥ - عقد ندوات متخصصة في تقنيات وضع المعاجم

المختصة، وبخاصة مقاييسها النظرية والتطبيقية التي وصلت إليها النظريات اللسانية والمعجمية الحديثة.

٦ - يدعو المشاركون إلى عقد ملتقيات عمل تدريبية دورية لتأهيل المعجميين والمصطلحيين في ميادين اللسانيات المعجمية والمصطلحية والحاسوبية، كدورة في مجال اللسانيات الحاسوبية مطبقة على المعجمية والمصطلحية خلال صيف (١٩٩٥م)، وندوة في الإعداد المعجمي والمصطلحي العربي بالتعاون مع الجامعات والهيئات والمنظمات والمؤسسات العربية والدولية.

٧ - يناشد المشاركون جمعية المعجمية العربية بتونس أن تواصل ما تنشره من ثبّت للمصادر والمراجع المتعلقة بالجهود المعجمية والمصطلحية العربية، لما لها من قيمة وفائدة علمية وتطبيقية، ويدعونها إلى أن تتعاون في سبيل تحقيق ذلك مع وزارات التربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والأوقاف والمجامع والجامعات العربية والكليات والمعاهد العليا، لتمدّها بإصداراتها ومطبوعاتها وخاصة اللغوية والمعجمية والمصطلحية، لتساعد على التعريف بها والإفادة منها.

٨ - يدعو المشاركون إلى العناية ومضاعفة الاهتمام بالمعاجم المختصة، كمعجم الإشارة لمساعدة الصمّ والبكم، والمعاجم الحاسوبية، ومعجم البلاغة، والفقّه، ومعجم المصطلحات التربوية، وغيرها من المعاجم الفنية المعاصرة، حتى يكون المعجم المختصّ العربي على مستوى الأعمال المعجمية المماثلة.

٩ - دعوة الجامعيين الباحثين والاختصاصيين إلى تأسيس جمعيات لسانية حاسوبية متعددة الوظائف، من ذلك تأسيس جمعية عربية للسانيات الحاسوبية داخل الوطن العربي، لتدعم نهضة المعجم العربي المختص، وليصبح تقليداً عربياً عاماً إضافةً إلى تحقيق أغراض لسانية ومعرفية أخرى.

١٠ - يناشد المشاركون الجامعات العربية ومعاهد البحث والتعليم العالي استكمال زاد المكتبات العربية العلمية التراثية منها والحديثة، لتكون دعامة للتدريس والبحث والتأليف والترجمة في اللغة العربية، لإنجاح مشروعات التعريب على كل المستويات، بحيث تصبح العربية لغة العصر في العلم والمعرفة وفق إستراتيجية وتخطيط زمني مبرمج، تقوم به الحكومات العربية ومؤسساتها لتنمية اللغة العربية مواجهة لتحديات القرن المقبل.

١١ - يدعو المشاركون الدول العربية إلى رصد مبالغ من ميزانياتها لدعم الجهات والهيئات والجمعيات التي تعمل على خدمة العربية لغة وثقافة.

١٢ - يناشد المشاركون المؤسسات والهيئات والمعاهد والجمعيات الإقليمية والدولية مثل منظمة اليونسكو والألكسو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمات الدولية الإقليمية وصناديق التنمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية والمجموعة الاقتصادية الأوربية والبنوك والشركات الاقتصادية والجامعات العربية والصديقة ومراكز دعم الثقافة العربية والإسلامية في مجال التخصص إلى مساعدة

جمعية المعجمية العربية بتونس لتحقيق أغراضها العلمية الخيرة، ومساعدة كل هيئة تسعى إلى تحقيق التقدم على المستويات اللسانية والمعجمية والمصطلحية.

١٣ - ترحب الجمعية بعضوية المشاركين في ندواتها المتخصصة، والمهتمين بأهدافها العلمية المعلنة، وتدعوهم إلى أن يكونوا أعضاء ممثلين ومراسلين لها، كل في موقعه، ليقوموا بالدعوة إلى مؤازرة مشاريعها العلمية، والإسهام في ذلك معنوياً وعلمياً ومادياً.

١٤ - يشكر المشاركون جمعية المعجمية العربية بتونس على إتاحتها الفرصة لهم للانضمام إلى عضويتها، ويعدون أن يكونوا أعضاء عاملين ملتزمين لتحقيق أهدافها العلمية القومية والحضارية النبيلة.

١٥ - كما يسجلون شكرهم ضافياً لجمعية المعجمية العربية بتونس على دعوتهم وتمكينهم من المشاركة في أشغال هذه الندوة، ويشكرون كل من أسهم في تنظيم عقد هذه الندوة، أو شارك في الإعداد والتنفيذ والدعم مادياً أو معنوياً، ويسجلون امتنانهم على الحفاوة البالغة والأخوة الصادقة التي غمرهم بها منظمو الندوة، والقائمون عليها، وباركون لهم نجاحهم في كل خطواتهم، ويتمنون لهم دوام التوفيق.

تونس العاصمة في: (١٩ أفريل ١٩٩٣م).

ويبدو جلياً أن في التوصيات المتقدمة دلائل أخرى على نجاح

هذه الندوة في تحقيق غاياتها العلمية، آية ذلك ما فيها من دقة وشمول لقضايا المعجم العربي المختص والمصطلح واللسانيات الحاسوبية فضلاً عما تضمنته من دعوات ومناشدات مختلفة للهيئات والدول وصولاً إلى غايات نبيلة.

على أن قراءة فاحصة لهذه التوصيات تسمح بإعادتها إلى أربعة موضوعات رئيسية، يمكن توزيعها عليها، فالتوصيات ذات الأرقام (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨) ينتظمها موضوع المعجم المختص وأعلامه والمصطلحات وكتب التراث المتعلقة بها والمعجم الحاسوبي، وهي أهم ما اشتملت عليه التوصيات، على كثرتها وطولها. وأكثرها قابلية للتطبيق التوصيات ذات الأرقام (٥ و ٦ و ٧ و ٩) ينتظمها موضوع الدعوة إلى عقد ندوات وملتقيات ودورات وإنشاء جمعيات لسانية حاسوبية، وهناك ثلاث توصيات أرقامها (١٠ و ١١ و ١٢) ناشد المشاركون فيها الهيئات، على اختلاف تسمياتها، والدول العربية لدعم المكتبات المتخصصة بقضايا العربية، ومساعدة جمعية المعجمية على النهوض بمهامها العلمية، ودعم الجهات المعنية بخدمة اللغة العربية، وتبقى التوصيتان الأخيرتان (١٣ و ١٤) ينتظمهما موضوع تلبية الجمعية لرغبة بعض المشاركين في الانضمام إلى عضويتها، وشكرهم لها على ذلك.

لقد تنبه القائمون على الندوة والمشاركون فيها إلى أهمية العلاقة بين وضع المعاجم على اختلاف أنواعها: عامة ومختصة وتاريخية وبين اللسانيات الحاسوبية التي يكون الحاسوب فيها الأداة المنفذة لجميع تطبيقات المعالجة الآلية للغة، ومنها المعجم

الحاسوبي. يدلّ على هذا ما ورد في التوصيات ذوات الأرقام (٦ و٨ و٩)، إذ دعت الأولى منها إلى عقد دورة في اللسانيات الحاسوبية لتطبيقها على المعجمية والمصطلحية، ودعت الثانية إلى العناية بالمعاجم الحاسوبية وغيرها، وأما الثالثة فدعت إلى تأسيس جمعية عربية لللسانيات الحاسوبية، وذلك لأن المعجم الحاسوبي يُعدُّ الأساس الذي يقوم عليه بناء النظام المعرفي الخبير للغة العربية، إذ ترتبط به جميع الأنظمة الجزئية الخبيرة التي يستقلّ كل منها بمعالجة واحد من مستويات اللغة (علومها): الصرف والنحو والدلالة والأصوات. وسيشتمل هذا المعجم الحاسوبي على توصيف معلوماتي لمواده، يتضمن المعطيات اللازمة لتحديد المادة، وخصائصها اللغوية والنحوية والصوتية والدلالية والمقامية والإحصائية، بما يوفّر حاجة الباحثين، ونُظِمَّ المعالجة الآلية للعربية، كما سيتفرّع عليه معاجمٌ مختصة وفق الحقول الدلالية والمقامات والعلوم. ومن المأمول له أن يتجاوز ما يتّجه على المعاجم التقليدية قديمها وحديثها من مآخذ في المادة والشرح والمنهج^(١).

ومما يُثلج الصدر أن تكون هذه الجمعية العلمية الخاصة قادرةً على تنظيم هذه الندوات الدولية المتخصصة، وتوفير أسباب النجاح لها، وتأمين راحة المشاركين فيها على خير وجه، يعينها في ذلك

(١) انظر: بحث «الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي» (ص٢)، وقد تقدّم (الجلسة العلمية الثالثة)، رقم (٩).

ما تُقدِّمه لها بعضُ الجهات المحلية من أنواع الدعم، وهذه الخصوصية لجمعية المعجمية تحمل على التقدير والإعجاب، وتفسر ما بدا واضحاً في مستهلّ التوصيات، فقرأتها ذوات الأرقام (٧ و١٢ و١٣ و١٤) من تعدّد التوصيات الخاصّة بها.

لقد أفاد المشاركون كثيراً من هذه الندوة، وكان يمكن للفائدة أن تكون أكبر لو أنه تسنى للهيئة المنظمة أن تضع بين أيدي الباحثين المشاركين بحوث الندوة قبل تقديمها، كما درجت العادة في مثل هذه الندوات والمؤتمرات، إذ من شأن ذلك أن يمكّن المشاركين من الاطلاع عليها مسبقاً، وإغناء مناقشاتها عند تقديم أصحابها لها، ويصبح هذا الأمرُ لازماً في البحوث الرئيسية التي تستغرق موضوعاتٍ محورٍ ما، وكذلك في البحوث التي تكون خلاصةً لدراساتٍ كبيرةٍ يحولُ ضيقُ الوقت المحدّد لتقديمها دون عرض كثيرٍ من نتائجها، مما يضطر الباحث معه إلى الإحالة عليها. ومثلُ هذا يقلل من فائدة متابعة المشاركين لها عند تقديمها ومناقشتهم لها، وأعتقد أن الذي حال دون قيام الجمعية بطباعة البحوث أو تصويرها ثم توزيعها على المشاركين بداية الندوة عدم إرسال كثيرٍ من المشاركين بحوثهم قبل الأجل المضروب لذلك، وهو يوم (١٥ آذار/مارس سنة ١٩٩٣م)، حتى انعقدت الندوة، وقرابة نصف البحوث لم تسلّم إلى جمعية المعجمية، حملها أصحابها معهم في صورتها غير النهائية، على ما أفادنيه الأستاذ إبراهيم بن مراد نائب رئيس الجمعية.

ومن دلائل نجاح هذه الندوة في تحقيق غاياتها العلمية الجليلة

تعدّد المؤسسات العلمية المشاركة وتنوّعها من جامعات ومعاهد ومراكز بحوث عربية وأجنبية، وهذا على سبيل الإجمال لا الحصر، إذ الحصر يقتضي أن يكون بين أيدي المشاركين قائمة بأسماء أصحاب البحوث والهيئات العلمية التي ينتمون إليها وعناوينهم جرياً على ما عهدناه في ندوات ومؤتمرات مشابهة. أحسب أن جمعية المعجمية لم تتمكّن من طباعة العناوين التي أخذتها من الباحثين، مما حال دون توزيعها عليهم.

على أن هذا التعدّد والتنوّع في الجهات العلمية المشاركة كان دون ما هو مأمول، إذ لم يشارك في هذه الندوة العلمية الدولية الموقوفة على المعجم العربي المختص - فيما أعلم - بعض الهيئات العلمية المعنية بخدمة اللغة العربية، ووضع المعاجم مثل مكتب تنسيق التعريب، والمجامع اللغوية العربية الأربعة. ولا يخفى ما لكلّ منها من كبير الأثر في خدمة العربية عامّة، وقضاياها المعجمية خاصّة. أرى أن كثرة ما صدر من معاجم مختصّة عن مكتب تنسيق التعريب يجعل الإشارة إلى أيّ منها من فضول القول، ولا ريب في أن مشاركة مثل هذه الهيئات العلمية المعنية باللغة العربية ومعاجمها، لو تحقّقت، لجعلت الندوة تُوفي على الغاية نجاحاً وإفادة، ولزادت من دُنوّها من الكمال، ولا أحسب مثل هذا الأمر يفوت جمعية المعجمية، لعل ظروف تلك الهيئات لم تسمح لها بالمشاركة في الندوة في هذا الوقت.



٧ - ندوة (تاج العروس)^(١)

احتفل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت بإنجاز تحقيقه وطباعته لمعجم (تاج العروس) الذي صدر في أربعين مجلداً، فعقد لذلك ندوة خاصة أسماها «ندوة تاج العروس» يومي التاسع والعاشر من شباط/فبراير عام (٢٠٠٢م). شارك فيها وحضرها ثلّة من العلماء والمجمعين والمعجميين والمختصين باللغة والمعاجم والتراث العربي، توافدوا من أقطار الوطن العربي، يقدمهم رئيسُ مجمع اللغة العربية بدمشق أستاذنا الدكتور شاعر الفحام، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، والدكتور محمود علي مكي، والقاضي إسماعيل الأكوع، إضافةً إلى بعض مَنْ أسهم في تحقيق المعجم أو مراجعته.

□ قصّة هذه الطبعة:

من المعلوم لذوي الاختصاص والمهتمين بالتراث العربي عامّةً واللغوي خاصةً أن وزارة الإرشاد والأنباء بدولة الكويت أخذت على

(١) نشر المقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٧٧)، الجزء الرابع، (ص ٨٠٧ - ٨٢٤)، سنة (٢٠٠٣م).

عاتقها مهمّةً جلييلة، هي إحياء التراث العربي، فنشرت عدداً من الكتب العربية المخطوطة، وتوّجت ذلك بتحقيق معجم (تاج العروس) وطباعته، فأضافت بذلك يداً بيضاء إلى أيادٍ بيض، أسدتها للثقافة العربية والتراث العربي والناطقين بالضاد، تبدّت في إصدار مجلاتٍ ودورياتٍ وسلاسلٍ ثقافيةٍ عامّةٍ ومتخصّصةٍ، مثل (عالم المعرفة، وعالم الفكر، والثقافة العالمية، والمسرح العالمي، ومجلة العربي، ومجلة الكويت، وغيرها...).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفضل في التنبيه إلى أهمية تحقيق هذا السفر العظيم، وفي دعوة وزارة الإرشاد والأنباء آنذاك إلى النهوض بتحقيقه ونشره ضمن سعيها الحميد إلى إحياء التراث العربي، يعود إلى المرحوم الأستاذ عبد الستار أحمد فرّاج رئيس التحرير في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فلقي ذلك استحساناً وتشجيعاً من صديقه الأديب الكبير الأستاذ أحمد السقاف وكيل الوزارة آنئذٍ، فأخذ على عاتقه إقرار المشروع، وكان البدء بإصداره عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م)، فقد عهدت الوزارة إلى الأستاذ فرّاج الإشراف على تحقيقه ونشره، فاختار له محقّقين أكفأ، التقاهم وكيل الوزارة في القاهرة، وهم الأساتذة: إبراهيم التريزي، وحسين نصار، وعبد الستار أحمد فرّاج، وعبد السلام هارون، وعبد العليم الطحاوي، وعلي هلاللي، ومصطفى حجازي، وعبد الكريم العزباوي.

فاجتمعوا وناقشوا المشروع، ووضعوا منهج تحقيقه، وهو، على الجملة، لا يختلف عن المنهج العلمي المتّبع في تحقيق النصوص

التراثية واللغوية، من مثل: ضبط اللغة والآيات والأحاديث والأشعار والأمثال، ونسبة ما لم يُنسب من الأشعار، وتخريج الشعر من الدواوين، مع بيان اختلاف الرواية إن وجدت، واستدراك ما نقص ولم يتم من الشواهد، وتوثيق النصوص بالإحالة على المراجع والمصادر والمعاجم وغيرها، وترقيم النص وتفصيله وتوزيعه إلى فقرات، وتمييز الآيات بإثباتها بين قوسين مزهرين، وتمييز الأحاديث والأمثال بوضعها بين علامتي تنصيص «قوسين صغيرين» ووضع الزيادة بين قوسين معقوفين، إضافة إلى اعتماد بعض الرموز والإشارات من مثل: وضع قوسين معقوفين أمام الاستدراك، ووضع علامة النجمة أمام رأس المادة تنبيهاً على وجودها في (لسان لعرب)، فإن ذكر (اللسان) و(الصحاح) و(التكملة) و(العُباب) في الهامش دون تقييد بمادة فمعناه أن النصّ الموثق في المادة نفسها التي يشرحها الزبيدي.

ولمّا لم تجر الأمور على ما قُدّر بدءاً، إذ لم تُمهّل المنية بعض مَنْ وقع عليهم الاختيار من المحققين، ولم تسمح ظروف بعضهم بالاستمرار فاعتذروا، انضمّ إلى سلكهم محققون آخرون، نهضوا بتحقيق بعض الأجزاء قبل أن يلحقوا بجوار ربّهم، منهم المرحومون: د. عبد العزيز مطر، ود. عبد الفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، ود. عبد المجيد قطامش، ود. إبراهيم السامرائي، ومن الأحياء كلّ من: د. عبد الصبور شاهين، ود. ضاحي عبد الباقي.

وقد أمضى الأستاذ فرّاج في عمله سبعة عشر عاماً (١٩٦٤ - ١٩٨١م) متابعاً للمحققين والمراجعين، ومحرراً للأصول قبل تقديمها للطباعة، ومراجعاً لتجارب الطباعة، وعاملاً على تحقيق التنسيق في

الإخراج، والتوحيد في المنهج، واستمرّ على ذلك حتى تمّ له تحقيقُ تسعة عشر جزءاً، وشرع في تحقيق الجزء العشرين غير أن القدر لم يُمهله، فاختره الله إلى جواره، وهو يصحّح تجارب طباعة الجزء العشرين. ثم خلفه في ذلك الأستاذ مصطفى حجازي فتابع عمله حتى الجزء الخامس والعشرين (١٩٨٢ - ١٩٨٨م). ثم انتقلت العهدة من بعده إلى الدكتور ضاحي عبد الباقي، فاستمرّ بذلك حتى الجزء الثامن والعشرين.

وقد استمرّ إشراف الوزارة على إصدار معجم (التاج) حتى الجزء الثامن والعشرين، ثم توالى إصدارُ الأجزاء حتى بلغت جملة ما صدر منه حتى منتصف التسعينات ثلاثين جزءاً، وعندما ضُمَّ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب إلى وزارة الإعلام انتقلت العهدة في إصدار بقية أجزاء (تاج العروس) (٢٩ - ٤٠) إلى المجلس الوطني المذكور، فاهتمّ به ونشط له، وأعاناه على طبعه دعمٌ ماليّ قدّمته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وسعيّ حثيث محمود من أمينه العام الدكتور محمد الرميحي، وكذلك من القائمين على قسم التراث العربي في المجلس، فصحّ العزم على إصدار بقية أجزاء العشرة في مدة لا تزيد على سنتين (٢٠٠٠ و ٢٠٠١م)، فاختراروا مجموعة من الأساتذة الأفاضل، وأسندوا إليهم مهمّة القيام بمراجعة جديدة لتلك الأجزاء، فتمّ بذلك إنجازُ التحقيق والمراجعة والطباعة لهذا المعجم الموسوعي (تاج العروس).

إن كثرة أجزاء هذه الطبعة، وما اقتضاه إنجازها من مديد الوقت، ووفرة المحقّقين والمراجعين يجعل من المفيد إيراد قائمة

تضمَّ كلُّ جزء من أجزاء المعجم مقروناً باسم أو أسماء مَنْ حَقَّقَهُ أو راجعه، ومتبوعاً بتاريخ طباعته. وفي ذلك جمعٌ لما تفرَّق في أجلاد كثيرة، صدرت في خمسة وثلاثين عاماً، فات كثيراً من المختصين اقتناءً نسخةً كاملة من هذا المعجم الموسوعي:

الجزء	المُحَقِّق	المُراجِع	سنة الطبع
١	عبد الستار فرّاج	لجنة فنية	١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م
٢	علي هلالى	عبد الله العلابى، عبد الستار فرّاج	١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م
٣	عبد الكريم العزباوى	إبراهيم السامرائى، عبد الستار فرّاج	١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م
٤	عبد العليم الطحاوى	محمد بهجة الأثرى	١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م
٥	مصطفى حجازى	عبد الستار فرّاج	١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م
٦	حسين نصار	جميل سعيد، عبد الستار فرّاج	١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م
٧	عبد السلام هارون	لجنة فنية	١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م
٨	عبد العزيز مطر	عبد الستار فرّاج	١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م
٩	عبد الستار فرّاج	لجنة فنية	١٣٩١هـ/ ١٩٧١م
١٠	إبراهيم الترزى	عبد الستار فرّاج	١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م
١١	عبد الكريم العزباوى	عبد الستار فرّاج	١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م
١٢	مصطفى حجازى	عبد الستار فرّاج	١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م
١٣	حسين نصار	عبد العليم الطحاوى، عبد الستار فرّاج	١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

الجزء	المُحَقَّق	المُراجِع	سنة الطبع
١٤	عبد العليم الطحاوي	عبد الكريم العزباوي، عبد الستار فرّاج	١٣٩٤هـ/١٩٧٤م
١٥	إبراهيم التريزي، مصطفى حجازي، عبد العليم الطحاوي، عبد الكريم العزباوي	عبد الستار فرّاج	١٣٩٥هـ/١٩٧٥م
١٦	محمود الطناحي	مصطفى حجازي، عبد الستار فرّاج	١٣٩٦هـ/١٩٧٦م
١٧	مصطفى حجازي	عبد الستار فرّاج	١٣٩٧هـ/١٩٧٧م
١٨	عبد الكريم العزباوي	عبد الستار فرّاج	١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
١٩	عبد العليم الطحاوي	عبد الستار فرّاج	١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
٢٠	عبد الكريم العزباوي	عبد العليم الطحاوي، عبد الستار فرّاج	١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
٢١	عبد العليم الطحاوي	مصطفى حجازي	١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
٢٢	مصطفى حجازي	لجنة فنية	١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
٢٣	عبد الفتاح الحلو	مصطفى حجازي	١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
٢٤	مصطفى حجازي	لجنة فنية	١٤٠٨هـ/١٩٨٧م
٢٥	مصطفى حجازي	لجنة فنية	١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
٢٦	عبد الكريم العزباوي	مصطفى حجازي	١٤١٠هـ/١٩٩٠م
٢٧	مصطفى حجازي	لجنة فنية	١٤١٣هـ/١٩٩٣م
٢٨	محمود الطناحي	عبد السلام هارون	١٤١٣هـ/١٩٩٣م
٢٩	عبد الفتاح الحلو	أحمد مختار عمر، خالد عبد الكريم جمعة	١٤١٨هـ/١٩٩٧م

الجزء	المُحَقَّق	المُراجِع	سنة الطبع
٣٠	مصطفى حجازي	أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، خالد عبد الكريم جمعة	١٤١٩هـ/١٩٩٨م
٣١	عبد العليم الطحاوي	حسين محمد شرف، خالد عبد الكريم جمعة	١٤٢١هـ/٢٠٠٠م
٣٢	عبد الكريم العزباوي	أحمد مختار عمر، عبد اللطيف الخطيب	١٤٢١هـ/٢٠٠٠م
٣٣	إبراهيم التريزي	محمد سلامة رحمة، مصطفى حجازي، عبد اللطيف الخطيب	١٤٢١هـ/٢٠٠٠م
٣٤	علي هلالي	مصطفى حجازي، عبد الحميد طلب، خالد عبد الكريم جمعة	١٤٢١هـ/٢٠٠١م
٣٥	مصطفى حجازي	أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، خالد عبد الكريم جمعة	١٤٢١هـ/٢٠٠١م
٣٦	عبد الكريم العزباوي	ضاحي عبد الباقي، خالد عبد الكريم جمعة	١٤٢٢هـ/٢٠٠١م
٣٧	مصطفى حجازي	محمد حماسة عبد اللطيف	١٤٢٢هـ/٢٠٠١م
٣٨	عبد الصبور شاهين	محمد حماسة عبد اللطيف	١٤٢٢هـ/٢٠٠١م
٣٩	عبد المجيد قطامش	عبد العزيز سفر، خالد عبد الكريم جمعة	١٤٢٢هـ/٢٠٠١م
٤٠	ضاحي عبد الباقي	عبد اللطيف الخطيب	١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

على أنه لم تكن طبعة معجم (تاج العروس) هذه هي الأولى، فقد سبقتها طبعتان، صدرت أولاهما سنة (١٢٨٦ - ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م - ١٨٧١م) عن المطبعة الوهبية بمصر، ولكنها اقتصرت على خمسة أجزاء، فلم تتمّ، وصدرت ثانيهما سنة (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م) عن المطبعة الخيرية بالقاهرة، في عشرة أجزاء. والطبعتان جاءتا خلواً من الضبط والتنسيق والتحقيق على ما فيهما من أخطاء الطباعة. ثم طبع المعجم في دار الفكر ببيروت سنة (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م) بتحقيق علي شيري في عشرين مجلداً.

□ معجم (تاج العروس):

وأما معجم (تاج العروس من جواهر القاموس) لمؤلفه السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م) موضوع الندوة، فلا يخفى على أحد من أهل العربية ما له من منزلة رفيعة بين معجمات العربية، فهو، على تأخره، أوسع معاجم اللغة العربية، وأغزرها مادة، وأكثرها عنايةً وجمعاً واستقصاءً لأعلام الأشخاص والبلدان والمواضع والنبات والأعجمي والمولّد والمعرّب والدخيل، حتى غدا أو كاد موسوعةً تضمّ مفردات العربية، وأنواع الثقافة العربية، فكان بذلك اسماً على مُسمّى تاجاً للمعاجم العربية على مختلف العصور.

ومعلوم أن الزبيدي أقام كتابه (تاج العروس) على شرح (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٦ أو ٨١٧هـ) الذي ضمّنه معجم (الصّحاح) لإسماعيل بن حماد الجوهري

(ت ٤٠٠هـ)، وخلاصة ما في (المُحكّم) لابن سيده علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ أو ٤٤٨هـ)، وخلاصة ما في (العُباب) لرضي الدين الحسن بن محمد الصغّاني/الصاغاني (ت ٦٥٠هـ)، إضافة إلى زياداته على تلك الأصول الثلاثة.

لقد استغرق الزبّيدي في عمل معجمه (تاج العروس) أربعة عشر عاماً وشهرين، إذ شرع في تصنيفه حوالي سنة (١١٧٤هـ/ ١٧٦١م) وكانت سنّه آنذاك تسعةً وعشرين عاماً، وانتهى من تأليفه سنة (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م) فخرج في عشر مجلدات كوامل، جُمَلتْها خمسمئة كراس، وكان الزبّيدي قد احتفل بإنجازه تأليف الجزء الأول من معجمه (التاج)، فأولم لذلك وليمةً عظيمةً سنة إحدى وثمانين ومئة وألف، حضرها كثيرٌ من الشيوخ وطلاب العلم؛ أي: قبل نحو مئتين وأربعين سنة من هذه الندوة.

أمّا المصادر التي اعتمد عليها الزبّيدي في تأليف معجمه فهي كثيرة جداً، ذكر منها في مقدمته نحواً من مئة وعشرين كتاباً، تضمّنت في مجموعها كثيراً من معاجم اللغة وكتب الأفعال والأمثال والنحو والصرف والتاريخ والطبقات والأنساب والأدب وعلوم القراءات والجغرافية والبلدان والحيوان والنبات والطب والسياسة والدواوين وغيرها.

وقد حرص الزبّيدي في معجمه على التزام منهج الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) من حيث ترتيب المداخل على الحرف الأخير من الجذر، ثم الحرف الأول منه، ثم ما يتوسط بينهما، فحافظ على

مداخله وعباراته ورموزه، وأضاف إلى ذلك زيادات تجلّت في نسبة ما أورده صاحب (القاموس)، ونقد بعض تفسيراته، ونبه على ما أهمل من مداخل، واستدرك بعض الصيغ والشروح في التفسير، وأخّر أكثرها، فجعلها في مداخل مفردة، وصدره بمقدمة مُسَهِّبة، استغرقت (١٢٤) صفحة من مطبوعة الكويت، تحدّث فيها عن أسباب تأليفه معجمه، وهدفه، ومراجعته، وخصائصه، وخصائص أصله (القاموس)، وما صنّف حوله، وضمّن لها كذلك عشرة مقاصد، تابع في ثمانية منها السيوطي في (المزهر)، وهي: وقفية اللغة أو اصطلاحيتها، وسعة لغة العرب، وعدّة أبنية الكلام، والمتواتر من اللغة والآحاد، وأفصح الناس، والمطرّد والشاذّ، والحقيقة والمجاز، والمشارك والأضداد والمترادف والمعرب والمولّد، وآداب اللغوي، واللغويون ومصنّفاتهم، وترجمة مؤلّف «القاموس» وأسانيد الزبيدي إلى الفيروزآبادي، ووقف الخاتمة على شرح مقدمة (القاموس).

□ برنامج الندوة:

عُقدت ندوة (تاج العروس) في فندق راديسون ساس بالكويت، وقد مضى أنها استمرت يومين كاملين (٩ - ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٢م)، تضمّنت أربع جلسات عمل، توزّعت سته محاور أو بحوث، سأورها موزّعة على الأيام والجلسات:

يوم السبت: (٩/٢/٢٠٠٢م).

الجلسة الصباحية: (١٠,٠٠ - ١٢,٣٠):

- افتتاح ندوة (تاج العروس).

- كلمة معالي وزير الإعلام الشيخ أحمد الفهد الجابر الصباح
رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- كلمة السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب د. محمد الرميحي.
- كلمة الضيوف ألقاها أ. د. حسين العمري.
الساعة: (١١,٠٠ - ١٢,٣٠).
- البحث الأول: الزبيدي، حياته وكتابه (التاج).
الباحث: أ. د. حسين نصار.
- المعقب: أ. مصطفى حجازي. (قرأه نيابةً عنه د. محمد
حماسة عبد اللطيف).
- مدير الجلسة: أ. د. عبد الله المهنا.
الجلسة المسائية: (٦,٠٠ - ٧,٣٠).
- البحث الثاني: مصادر (التاج)، دراسة نقدية.
الباحث: د. عز الدين البدوي النجار.
- المعقب: د. عبد الرحمن بن العثيمين.
مدير الجلسة: أ. د. منصور بوخمسين.
- البحث الثالث: شواهد (التاج).
الباحث: د. عبد العزيز سفر.
- المعقب: د. فيصل الحفيان.
مدير الجلسة: د. فاطمة الخليفة.

يوم الأحد: (١٠/٢/٢٠٠٢م).

الجلسة الصباحية: (١٠,٠٠ - ١,٠٠).

البحث الرابع: البحث النحوي والصرفي في تاج العروس.

الباحث: د. عبد اللطيف الخطيب.

المعقّب: د. محمد طاهر الحمصي.

مدير الجلسة: د. نجمة إدريس.

البحث الخامس: المعرّب والمولّد والدخيل.

الباحث: أ. د. خليل حلمي خليل.

المعقّب: د. طيبة الشذر.

مدير الجلسة: أ. د. عبد الله الغزالي.

الجلسة المسائية: (٦,٠٠ - ٧,٣٠).

البحث السادس: المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية.

الباحث: أ. د. محمود فهمي حجازي. (قرأه نيابةً عنه

د. عبد العزيز سفر).

المعقّب: د. سعد مصلوح.

مدير الجلسة: أ. د. عبد الله الغنيم.

وانتقل المشاركون في الندوة بعد ذلك إلى دار الآثار

الإسلامية، حيث قام الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب الدكتور محمد الرميحي بتكريم مَنْ حضر من المحقّقين

والمراجعين، وأثنى بالجميل على كُلِّ مَنْ أسهم في إنجاز هذا

المعجم، مِمَّنْ لبّوا نداء ربّهم، فلم يشهدوا هذه الندوة التي توجت

ثمرات جهودهم، فشكر لهم حُسنَ صنيعهم، واستمطر لهم شآبيبَ

الرحمة والمغفرة، وهم المرحومون الأساتذة: عبد الستار فرّاج،
وعبد السلام هارون، وعبد العليم الطحاوي، وعبد الكريم العزباوي،
وعلي هلاللي، وإبراهيم التريزي، ومحمد بهجة الأثري، والدكاترة:
عبد العزيز مطر، وعبد المجيد قطامش، ومحمود الطناحي،
وعبد الفتّاح الحلّو، وإبراهيم السامرائي. رحمهم الله وأجزل مثوبتهم
كفاء ما بذلوه من خدمة للعربية لغة التنزيل العزيز. ثم تحوّل الحضور
إلى مسرح دار الآثار الإسلامية، وشاهدوا عرضاً سمعياً بصرياً متميزاً
لرحلة ابن بطوطة المشهورة في التاريخ العربي والإسلامي.

□ ملحوظات عامّة على الندوة:

لقد بدا واضحاً أن القائمين على تنظيم الندوة لم يألوا جهداً
في توفير كلّ ما تحتاج إليه من خبرات علمية متخصصة، وتنظيم
دقيق، وبذل سخيّ، وسهر على راحة المشاركين في الندوة حتى
وصلوا بها إلى قدر كبير من النجاح، ولولا ملحوظات يسيرة،
لكانت أدنى إلى الكمال، يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ - عنوان الندوة كان «تاج العروس» وهذا يعني أنها وقّفت
على هذا المعجم دون غيره من المعاجم أو كتب التراث، وقد كان
المأمول والمتوقع أن يكون المشاركون باحثين ومعقّبين وضيوفاً
من المجمعين أو المعجميين أو اللغويين أو أعلام المحقّقين للتراث
العربي، على أن الواقع لم يكن كذلك، فقد غاب عن الندوة،
لأسباب لا نعلمها، أعلام متخصصون بالمعاجم على اختلاف
أنواعها وصناعتها ومناهجها، وهم من الشهرة بمكان، لا يحتاجون

إلى التصريح بأسمائهم، تتوزعهم عدّة بلدان مثل: تونس ولبنان وسورية والمغرب، يقدمهم القائمون على جمعية المعجمية بتونس وعلى مكتب تنسيق التعريب وغيرهما. ولا شك أن حضور مثل هؤلاء كان سيثري الندوة ويجعلها أدنى إلى الكمال.

٢ - جرت العادة في جميع الندوات والمؤتمرات العلمية المشابهة مثل: اللسانيات والمصطلحات والتعريب والترجمة، وغيرها أن تخرج الندوة بتوصيات، تنهض بصياغتها لجنة تُؤلف من المشاركين فيها من ذوي الخبرة والكفاءة، تسجّل جميع ما يقترحه الباحثون والمعقّبون وذوو المداخلات، وقد تنبّه القائمون على الندوة إلى أهمية ذلك، فأدرجوها في ختام دليل الندوة مشروطةً بلفظ (قراءة التوصيات إن وُجدت).

ومع ذلك فلم تكن ثمة توصيات، ولا لجنة لصياغتها على مسيس الحاجة في مثل هذه الندوة إلى توصيات، يمكن أن تكون نواتها ما اقترحه بعض من أشرنا إليهم، تجعل في مجموعها الانتفاع بـ(التاج) على الوجه الأكمل.

٣ - اشتملت الندوة على ستة محاور أو بحوث، أربعة منها تناولت جوانب أو قضايا من مادة (التاج)، هي: مصادره، وشواهد، والبحث النحوي والصرفي فيه، والمعرب والمولّد والدخيل فيه. وكان ثمة محوران أو بحثان لا علاقة لهما بمادة المعجم، إذ اقتصر أحدهما على حياة الزبيدي مؤلّفه، وجاء ثانيهما عاماً تناول المعجمات العربية مقارنة بنظيراتها الأجنبية. وظاهر أن

البحوث الأربعة التي جعلت من مادة (التاج) موضوعاً لها، على أهميتها، لا تستغرق المحاور التي تقتضيها هذه الندوة، فقد كان هناك موضوعات ومحاور أخرى لا تقل أهمية عنها، مثل منهج الزبدي في معجمه، والدلالة السياقية للمفردات اللغوية، وتقويم التحقيق والمراجعة وتفاوتهما في معجم ضخّم كهذا، استغرق إنجازها خمسة وثلاثين عاماً.

٤ - معلوم أن طبعة (التاج) موضوع الندوة جاءت في أربعين مجلداً من المقاس الكبير، ومرجع ذلك إلى المقاس الكبير لحرف الطباعة المعتمد في إصداره، ولا شك أن ضخامة حجمه، وثقل وزنه، وكبر الحيز المكاني الذي يحتاج إليه لحفظه، يجعل ذلك وغيره الانتفاع به دون المأمول والمطلوب، ولو أنه طبع بحرف ذي مقاس أصغر من المُعتمَد لخرج في ثلثي هذا الحجم أو في نصفه، مما يجعله أقرب تناولاً، وأكثر نفعاً.

كما أن اقتصار نشره على صورة المطبوع الورقي لا يفي بحاجات العصر، ولا يواكب التطور التقني في النشر الإلكتروني الذي يخزّن أو يختزل عشرات المجلدات في قرص مُدمج، زهيد الثمن، قريب المتناول، صغير الحجم، خفيف الوزن، واسع الانتشار، يقتنيه ويفيد منه كلّ مَنْ لديه حاسوب شخصي من عامة المثقفين والطلاب وأهل العربية والمختصين في المعاجم والتراث وغيرهم، وهم كثير.

ولا يخفى أن نشر أيّ كتاب على أوسع مدى لا يتحقّق بطريقة

النشر الورقي التقليدية بالغة ما بلغت أعداد النسخ المطبوعة، وهذا متعذر في حالة (التاج) لما تقدّم من ضخامة حجمه، وكثرة أجلاده، وتوزّع مادّته عليها، بل يتحقق باستعمال تقنيات النشر الإلكتروني في صورة أقراص مُدمّجة كما سلف.

٥ - لَمَّا كان معجمُ (التاج) أشبه ما يكون بمعجم موسوعي أو موسوعة ثقافية تحوي لغة الأمة وثقافتها وحضارتها وفنونها وآدابها وعلومها، كانت حاجةُ الباحثين ماسّةً إلى فهارس فنية كثيرة، تيسّر الانتفاع بالكتاب، فتُدني بعيده، وتجمع شوارده وشواهده، وتفتح مغاليقه، من مثل: فهارس الآيات، والقراءات، والأحاديث، والأشعار، والأرجاز، والأمثال، وأعلام الأشخاص، والبلدان، والكتب، والأقوام، والنباتات، والطبّيّات، والمعرّب، والمولّد، والأعجميّ، والعاميّ، والأبنيّة، واللغات، وغيرها... وفي ذلك إن تحقّق، وهو المرجوّ والمأمول من القائمين على هذه الطبعة، خدمةٌ كبيرة للغة العربية وتراثها والمختصّين بها، فضلاً عن أنه إتمام لمشروع عظيم، نهض به قسم التراث في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب التابع لوزارة الإعلام بدولة الكويت ضمن سعيه الحثيث إلى نشر التراث العربي محقّقاً. أحسب أن التأخير في صنع هذه الفهارس وفي نشرها سيُغري جهاتٍ عدّة، يهّمها الكسب الماديّ السريع، ولا تأبه للحقوق العلمية والأدبية، بأن تصنع للمعجم فهارس غير دقيقة أو مشوّهة تفسده.

٦ - ظهر جليّاً ما تميّزت به بعضُ البحوث والتعقيبات المقدّمة

في الندوة من الجِدَّة، والأصالة، والدقَّة في البحث والتتبع والتعقب، وكبير الجهد، وعلوَّ البيان، وجودة الأداء، ولا ريب أن هذا مطلوب في مثل هذه الندوة المتخصصة، على أن بعض البحوث والتعقيبات كانت دون ذلك فيما تقدّم أو بعضه، كما لوحظ على بعضها شيء من المجافاة للموضوعية والخروج إلى قَدْرِ من الغلوِّ في الإعجاب، أو الانتقاص، أو المجاملة.

٧ - لم يتمكن أكثرُ الباحثين والمعقِّبين من إتمام تقديم مادّتهم العلمية التي أعدّوها لأسباب عدّة، منها ضيقُ الوقت المخصَّص للبحث، وهو عشرون دقيقة، أو للتعقيب، وهو عشر دقائق، وبدا واضحاً أن أكثرهم لم يكونوا على علم مُسبق قبل الندوة بالوقت المحدّد لهم، ولم يختصروا ما كتبوا وأعدّوا، ولم يقصروها على أهمّ ما في البحث أو التعقيب أو على النتائج، بل شرعوا في قراءة ما أعدّوا على صورته قبل علمهم بالوقت المحدّد، وكذلك لم يراعوا توزيع الوقت على مادّتهم العلمية، فكانت النتيجة أن استغرقت المقدّمة أو التوطئة جُلَّ الوقت، حتى إذا أزفَ الوقت أو كاد بدؤوا بقراءة صلب المادّة أو التعقيب مسرعين، ثم اضطرّوا إلى الاعتذار عن البقية. ولو أن الجهة المنظمة زادت الوقت المخصَّص للبحث، فجعلته ثلاثين دقيقة، وجعلت مدّة التعقيب خمس عشرة دقيقة، لكان أولى، ومثل هذا التوقيت معمول به أيضاً في بعض الندوات والمؤتمرات العلمية.

٨ - تقدّمت الإشارة غير مرّة إلى ضخامة حجم هذا المعجم،

وكثرة أجلاده، وطول الفترة التي استغرقتها تحقيقه وطبعه، فقد أربت على خمسة وثلاثين عاماً، نُشِرَ خلالها ما لا يُحصى من المصادر والمراجع في التراث العربي في بلدان كثيرة، بل تعددت طبعاُت كثير منها.

ومن البدهي أن يكون هناك اختلافٌ غير قليل بين المحققين والمراجعين في الاعتماد على المصادر وطبعتها، وهو ما يقتضي أن تشمل الطبعةُ على ثبوت المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والمراجعة، وهذا غير متعذر في هذه الطبعة، وإن تعدد المحققون والمراجعون، واختلفت بلدانهم، وتنوعت مصادرهم ومراجعهم، وتباينت طبعتها، وطال أمد إنجازها، حيث يكون أساسُ هذا الثبوت مجموعَ القوائم المعتمدة في التحقيق والمراجعة مع حذف المكرر منها، والاقتصار على توصيف طبعتها، والمرجو أن يحتفظ قسم التراث المُشرف على الطبعة بنسخة مما اعتمده الذين نهضوا بالتحقيق أو المراجعة لكلِّ جزءٍ منفردٍ أو مجتمعين.

٩ - يتصل بما سبق من خصوصية هذا المعجم من حيث كبر حجمه، وكثرة أجزائه، وتعدد المحققين والمراجعين، وتفاوت أقدارهم، وتنوع مصادرهم ومراجعهم، وطول فترة الإنجاز، أنه صدر دونما لَحَقٍ يتضمّن تصويباً للأخطاء التي وقعت في جميع الكتاب على اختلاف أنواعها، طباعية وغير طباعية، وهذا جدُّ ضروري؛ لأن ضخامة حجم المعجم تجعل من إعادة طبعه مصححاً أمراً متعذراً، ولا يغني عن ذلك إعادة مراجعة أجزائه التسعة

والعشرين الأولى؛ لأن جميع أجزاء المعجم لا تخلو من قدر من هذه الأخطاء، على تفاوت فيما بينها في ذلك.

١٠ - لا ريب أن جميع مَنْ تعاقب على رئاسة قسم التراث في وزارة الإعلام سابقاً ثم في المجلس الوطني لاحقاً، مِمَّنْ أشرف على تحقيق هذا المعجم أو مراجعته، كان حريصاً على التزام جميع المحققين والمراجعين منهجاً واحداً، غير أن ذلك لم يتحقق على الوجه الأكمل، لِمَا تقدّم وغيره مِمَّا لا يتسع المقام لبسط القول فيه، فقد تباينت درجات التزامهم ذلك المنهج، وتفاوت مقدار اهتمامهم بقضايا التحقيق أو المراجعة، فما صرف بعضهم عنايته إليه أهمله الآخرون، والعكس صحيح، وأمثلة ذلك فاشية، تظهر لدى المقارنة فيما بين أجزاء الكتاب، بل أحياناً في مواضع من الجزء الواحد، لسبب أو لآخر، مِمَّا يدلّ على تباين في منهج التحقيق والمراجعة.

□ المراجع:

أفدت في كتابة المقال من سجلّ بحوث الندوة وتعقيباتها، ومن حضوري لأعمالها، ومن مقدمة طبعة (التاج)، ومن لقاء بعض المختصّين والمشاركين فيها، وكذلك من خبرتي في المعاجم وحضور الندوات المشابهة السابقة في اللسانيات والمعاجم والمصطلح والتعريب والذخيرة اللغوية، ومن الكتابة عنها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.



٨ - حفل إصدار سلسلة ترجمة كتب

علم التعمية عند العرب والمسلمين باللغة الإنكليزية^(١)

يُعدُّ علم التعمية واستخراج المُعمَى (الشِّفرة وكسرها) من المجالات الحيوية للحضارة المعاصرة، وذلك لأهميته البالغة في الجوانب الأمنية، وفي التعامل مع المعلومات التي تستلزم درجة عالية من سرّيّة الاتصالات المدنية والعسكرية، وفي توظيف شبكة (الإنترنت) في التجارة وغيرها. ولقد شاع بين مؤرّخي العلم في الغرب أن هذا العلم هو من نتاج الحضارة الغربية، ولكنّ الكشف حديثاً عن مخطوطات للكندي وابن الدُرَيْهَم وغيرهما من العلماء العرب المسلمين أثبت ريادتهم، وتأسيسهم لهذا العلم، وأنهم سبقوا الغرب بعدة قرون في طرائق التعمية الرئيسية ومنهجياتها، وما يزال بعض هذه الطرائق والمنهجيات مستخدماً حتى الآن.

ولأهمية هذا الموضوع، وأهمية البحث العلمي في تاريخه،

(١) أفدت في كتابة هذا المقال من مشاركتي في الحضور والتكريم وتقديم البحوث، ومن النشرات الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومن كلمات المشاركين في حفل التكريم، الذين أوردت أغلب ما جاء في كلماتهم بتصرف يسير.

وتوثيقه، ولجلاء جهود العلماء العرب الأوائل في هذا العلم، وإنصافهم، بعد أن غاب عن المؤرّخين ريادتهم وتأسيسهم لهذا العلم، فقد تمّ الاتفاق بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على إصدار سلسلة علمية تتكون من تسعة مجلدات باللغة الإنكليزية، تتضمن ترجمة لما اشتملت عليه كتب «علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب»^(١) من تحقيق ودراسة لأصول مخطوطة مهمة من التراث العربي الإسلامي في هذين العلمين. وقد صدر الجزء الأول منها بعنوان (دراسة وتحليل لرسالة الكندي في استخراج المعنى) لمؤلفها يعقوب بن إسحاق الكندي، تحقيق ودراسة كلّ من: د. محمد مراياتي ود. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان، وترجمة الأستاذ سعيد الأسعد، ومراجعة كلّ من: د. محمد بن إبراهيم السويّل، ود. إبراهيم بن عبد الرحمن القاضي، والأستاذ مروان البواب. وأمّا باقي الأجزاء التسعة فستصدر تباعاً إن شاء الله.

واحتفالاً بهذه المناسبة (إصدار سلسلة علم التعمية عند العرب والمسلمين) باللغة الإنكليزية فقد أقامت مدينة الملك عبد العزيز

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذه الكتب صدرت ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الأول في سنة (١٩٨٧م)، والثاني سنة (١٩٩٧م). وقد تفضّل الأستاذ الدكتور شاعر الفحام رئيس المجمع بالتقديم للجزأين المتقدمين، والجزء الثالث قيد الإنجاز، وسيتضمّن مخطوطات مهمة في التعمية والأقلام ورموزها، سيأخذ طريقه إلى النشر ضمن مطبوعات المجمع أيضاً، وذلك ليكتمل عقد هذه الموسوعة.

للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية حفلاً مهيباً في الساعة الثامنة من مساء يوم السبت (٢٢/٨/١٤٢٤هـ/ الموافق لـ ١٨/١٠/٢٠٠٣م) بقاعة المحاضرات الكبرى في مركز الملك فيصل، وذلك برعاية صاحب السمو الأمير خالد بن فهد بن خالد آل سعود، جرى فيه تكريم مَنْ أسهموا في تحقيق ودراسة موسوعة التعمية مع ثلاثة من الخبراء المشاركين في اللقاء العلمي الذي انعقد في اليوم التالي، وذلك بتقديم بحوث عن التعمية.

وقد تضمن الاحتفال، بعد تلاوة مباركة من آي الذكر الحكيم، ما يلي:

- كلمة الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد الأمين العام لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية:

يَبِّينُ فيها أهمية نشر التراث العلمي العربي والإسلامي عامّة، والكشف عن كنوزه في العلوم التجريبية خاصّة، وأكّد ضرورة نشره باللغات العالمية، وذلك لبيان إسهامات العلماء العرب والمسلمين في الحضارة الإنسانية، وبيان فضلهم وريادتهم وسبقهم إلى التصنيف في علوم ما زالت حية، تزداد أهميتها في عصر الحاسوب وثورة المعلومات والاتصالات كالتعمية واستخراجها (الشفيرة وكسرها).

- كلمة الأستاذ الدكتور محمد مراياتي مستشار العلوم والتكنولوجيا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في لبنان:

وقد تحدّث باسم زملائه مؤلّفي موسوعة التعمية د. يحيى مير علم ود. محمد حسان الطيان معبراً عن الاعتزاز والسعادة بإصدار (سلسلة ترجمة كتب علم التعمية عند العرب والمسلمين) باللغة الإنكليزية الذي نهضت به مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. وأكّد في كلمته أن الاهتمام بالتراث العربي والإسلامي صوتاً وتحقيقاً ودراسةً وترجمةً إلى اللغات الحيّة ونشراً وطباعةً وتوزيعاً، هو عمل جليل، بل هو واجب في حقّ ذوي الاختصاص والمؤسسات المعنية، وأيّ شرف أعظم من خدمة هذه اللغة الشريفة؟! وذلك بالكشف عن كنوزها الدفينة في المخطوطات في علوم تجريبية مهمّة، امتدت أهميتها إلى هذا العصر، وأسهمت في بناء حضارته الحاسوبية التي يقوم أساسها على أمن المعلومات والشبكات في جميع مرافق الحياة المدنية والعسكرية.

وأثنى بالجميل على حُسن اختيار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية لموسوعة (علم التعمية واستخراج المُعمّى) واعتمادها، والنهوض بترجمتها إلى الإنكليزية، وطباعتها في تسعة أجزاء، ثم إقامة هذه الاحتفالية بمناسبة إصدار أولى ثمرات هذا المشروع، ورأى أن ذلك يدلّ على حكمة بالغة، وحرص كبير على ترجمة واحد من كنوز التراث العلمي العربي وطباعته، وذلك لِمَا اجتمع له من الأصالة والريادة والأهمية المتنامية.

وأوضح في كلمته قيمة هذه الترجمة وطباعتها في خدمة التراث

العلمي العربي من حيث إنها ستكشف للغرب وللعالم عن صفحة مشرقة ومنسية من الحضارة العربية الإسلامية، وتصحح تاريخ هذين العلمين، بإثباتها أنهما عربيان مولداً ونشأةً وتطوراً.

وأكد أن سعادة أصحاب الموسوعة بترجمتها إلى الإنكليزية وطباعتها وتوزيعها في العالم لا تقلّ عن سعادتهم بنشر الجزأين: الأول والثاني ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق في عامي (١٩٨٧ و ١٩٩٧م)، وبتقديم رئيس المجمع الأستاذ الدكتور شاكر الفحام لهما، وذلك لاعتقادهم أن هذه هي الطريقة المثلى لخدمة الكتب التراثية النفيسة على الوجه الأكمل.

- كلمة معالي الدكتور صالح بن عبد الرحمن العذل رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية:

وقد استهلّ كلمته ببيان قيمة هذه المناسبة، وهي إصدار المجلد الأول من سلسلة علمية في تسعة مجلدات باللغة الإنكليزية، تتناول أصول علم التعمية عند العرب، وبيّن أن الكشف عن مخطوطات بعض علماء التعمية كالكندي وابن الدريهم وابن عدلان وغيرهم أدّى إلى حقيقة مهمّة، وهي أن هذا العلم كان من نتاج الحضارة الإسلامية ولادةً ونشأةً وتطوراً، وأكد أهمية إصدار هذه السلسلة في تصحيح تاريخ هذا العلم، الذي نُسب خطأً إلى الغربيين، وفي إعادته الحقّ إلى نصابه، والفضل إلى ذويه، وهم العلماء العرب الذين سبقوا الغرب بستة قرون. وأوضح أن صدور المجلد الأول من الترجمة الإنكليزية لهذا العمل العلمي التاريخي

المتميز كان ثمرة تعاون بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وستتبعه قريباً ثلاثة مجلّدات، أُعدّت للطباعة، بعد أن انتهت ترجمتها ومراجعتها، ودعا الله أن يوفق إلى إصدار بقية السلسلة حتى يكتمل عقد هذا العمل العلمي التراثي الأصيل. وختم كلمته بتوجيه الشكر للباحثين، أصحاب موسوعة التعمية، الذين نهضوا بالكشف عن المخطوطات النفيسة وتحقيقتها ودراساتها، وللمحاضرين الذين لبّوا الدعوة لإلقاء بحوثهم في موضوع التعمية.

- كلمة راعي الحفل صاحب السمو الأمير خالد بن فهد بن خالد آل سعود نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية:

وقد صدّر كلمته ببيان كبير أثر الحضارة الإسلامية في بناء الحضارة الإنسانية في ميادين العلوم التجريبية والتقنية فضلاً على المعارف الإنسانية النظرية، آية ذلك احتفالنا اليوم بصدور ترجمة الكتاب الأول من سلسلة كتب علم التعمية عند العرب والمسلمين إلى اللغة الإنكليزية، وهو يتضمن (رسالة الكندي في استخراج المُعمّى) التي تُعدُّ أقدم مدوِّنة في تاريخ حضارات العالم في علم (الشفرة وكسرها) الذي تزداد أهميته يوماً بعد يوم، وذلك لاتصاله بأمن المعلومات وسريّتها في الحاسبات وشبكات المعلومات. ونبّه على أن الغاية من البحث في الريادة وتتبع المسار العلمي في بنية الحضارة العربية الإسلامية هي حفز همم الجيل المعاصر إلى العناية بالعلوم التجريبية، وأنها ليست مجرد دعوة إلى التغني بالماضي،

أو الوقوف على الأطلال. وقدّر سموه عالياً ما قامت به مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية من إصدار هذه السلسلة الرائدة التي تستحق التقدير والثناء؛ لأنه يأتي في وقت نشهد فيه هجمةً مغرضةً على أمتنا وحضارتنا، فهي تقدّم للعالم شهادة ناصعة بأن الإسلام دين حضارة وبناء، وتدحض أكاذيب تهدف إلى جعل أمة بأكملها في دائرة العداء للآخرين، وتسلبها إشراقات مهّدت للإنسانية سُبُلَ تقدّمها ورقّيها. وختم كلمته بأن الأمل كبير في أن تتجه المؤسسات إلى تعاون أكبر في مجال نشر التراث العلمي العربي الإسلامي، لِيُستفاد من معطياته، وليكون نبراساً للأجيال القادمة يحفزها إلى الاهتمام بالعلوم البحتة والتطبيقية لما فيه خير الإنسانية اقتداءً بالأسلاف في ذلك.

ثم قام صاحب السمو راعي الحفل الأمير خالد بتوزيع الدروع التذكارية على المُكْرَمين مؤلّفي موسوعة (علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب)، وهم: د. محمد مراياتي، ود. يحيى مير علم، ود. محمد حسان الطيان. والمحاضرين الأجانب، وهم: د. جيمس آل ماسي، ود. بيتر لاندروك، ود. توماس كايبتينك.

وبعد ذلك قام صاحب السمو راعي الحفل بافتتاح معرض التراث العلمي الإسلامي المصاحب للاحتفالية، وقد ضمّ المعرض نماذج من المخترعات الإسلامية والأدوات الطبية والفلكية والملاحية وغيرها، بالإضافة إلى مصوِّرات مختارة من نفائس المخطوطات العربية والإسلامية في العلوم التطبيقية والتجريبية وغيرها.

وقد جرى بهذه المناسبة عقدُ لقاء علمي مفتوح لجميع

المختصين والمهتمين بعلم التعمية يوم الأحد (٢٣/٨/١٤٢٤هـ/ الموافق لـ ١٩/١٠/٢٠٠٣م) في قاعة المحاضرات الرئيسية في المبنى (١٧) بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، تضمّن محاضرات في أهمية علم التعمية واستخراجها، والبحث العلمي في تاريخ هذا العلم، وتصحيحه، وتوثيقه، والكشف عن جهود العلماء العرب والمسلمين وريادتهم فيه. جرى تقديمها على النحو التالي:

١ - «المدرسة العربية في التشفير وأصولها»: د. محمد مرياتي، منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لبنان، وأحد مؤلّفي موسوعة (علم التعمية واستخراج المُعمّى عند العرب) وعضو مراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢ - «ماضي علم التعمية والتطورات المستقبلية»: د. جيمس آل ماسي، أستاذ متقاعد، المعهد السويسري الاتحادي للتقنية.

٣ - «إسهامات علماء التعمية في اللسانيات العربية»: د. يحيى مير علم، أستاذ مساعد في كلية التربية الأساسية بقسم اللغة العربية في دولة الكويت. وأحد مؤلّفي موسوعة (علم التعمية واستخراج المُعمّى عند العرب) وعضو مراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤ - «بروتوكولات تعمية في تمثيل الأطراف الأخرى»: د. بيتر لاندروك، جامعة آرهوس في الدانمارك، وجامعة كامبردج بالمملكة المتحدة.

٥ - «اكتشاف مخطوطات التعمية والجهود المبذولة فيه»:

د. محمد حسان الطيان، أستاذ مساعد في الجامعة العربية المفتوحة بدولة الكويت، والمشرف على برنامج اللغة العربية فيها، وأحد مؤلّفي موسوعة (علم التعمية واستخراج المُعمّى عند العرب) وعضو مراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق.

٦ - «تزامن التشويش وتطبيقاته في الاتصالات»: د. توماس كايبتنيك، جامعة لودز التقنية في بولندا.

وبعد الانتهاء من تقديم المحاضرات استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في مكتبه بالمعذر المشاركين في حفل (إصدار ترجمة سلسلة كتب إسهامات العرب والمسلمين في علم التعمية) والمشاركين في حفل (افتتاح المركز الوطني للرياضيات والفيزياء في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية).



الفهرس

الموضوع	الصفحة
تصدير	(أ)
تقديم بقلم الأستاذ الدكتور مازن المبارك	٥
المقدمة	٩

الباب الأول اللغة العربية

أولاً: التراث النحوي	٢١
١ - كتاب الإيضاح: مكانته وخصائصه	٢٢
٢ - التنبيه على أوهام المحدثين في ذكرهم مصنفات العكبري، القسم الأول	٣٩
٣ - جهود الأقدمين في خدمة كتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي	٥٥
٤ - التنبيه على أوهام الباحثين في ذكرهم مصنفات العكبري، القسم الثاني	٩٧
ثانياً: قواعد الكتابة والإملاء	١٢١
١ - نظرات في كتاب «قواعد الإملاء»	١٢٢
٢ - نظرات في (لوحة الألف)	٢٠٠
٣ - قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين	٢٤٠

الباب الثاني التراجم في التراث العربي

١ - نظرات في كتاب «أعلام التراث في العصر الحديث»	٣٣١
--	-----------

- ٢ - ابن وحشية النبطي وريادته في كشف رموز هيروغليفية في كتابه «شوق
المستهام في معرفة رموز الأقلام» ٣٩٥
- ٣ - معجم أعلام التعمية واستخراج المعنى في التراث العربي والإسلامي ٤٣٢

الباب الثالث

المعاجم واللسانيات

- ١ - الرباعي المضاعف والثلاثي المضعّف ٤٥٩
- ٢ - قراءة في (القاموس المحيط) (الطبعة المحققة) ٤٧٩
- ٣ - إسهامات علماء التعمية في اللسانيات العربية ٥٢٠

الباب الرابع

العربية والتراث العلمي في المؤتمرات والندوات العلمية

- ١ - الملتقى الرابع للسانيات العربية والإعلامية ٥٥٥
- ٢ - المؤتمر الإقليمي للإعلامية والتعريب ٥٦٢
- ٣ - المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية ٥٧١
- ٤ - الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية ٥٨٧
- ٥ - ندوة استخدام اللغة العربية في تقنيات المعلومات ٦٠٢
- ٦ - الندوة العلمية الدولية الثالثة حول المعجم العربي المختص ٦٢١
- ٧ - ندوة «تاج العروس» ٦٤٢
- ٨ - حفل إصدار سلسلة ترجمة كتب التعمية عند العرب والمسلمين
والندوة العلمية المرافقة ٦٦١
- * الفهرس ٦٧٠



الدكتور يحيى مير علم

E-mail: yahya_mir_alam53@hotmail.com ymiralam@gmail.com

- ❑ سوري من مواليد دمشق سنة (١٩٥٣م)، متزوج وله ستة أولاد، ابنان وأربع بنات.
- ❑ دكتوراه في الآداب، تخصص نحو وصرف، جامعة دمشق (١٩٩٢م)، مرتبة الشرف.
- ❑ عضو مراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق (٢٠٠٢م).
- ❑ أستاذ مساعد في كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية وآدابها، دولة الكويت (١٩٩٣/١٩٩٤م - ٢٠١١/٢٠١٢م)
- ❑ ودرّس اللغة العربية لطلبة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق (١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٩٣/١٩٩٣م).
- ❑ شارك في إنجاز مشاريع لغوية حاسوبية مختلفة على اللغة العربية في مركز الدراسات والبحوث العلمية والمعهد العالي للبحوث التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق (١٩٨٠ - ١٩٩٣م).
- ❑ صدر له مشاركاً ومنفرداً عدّة كتب إعداداً وتحقيقاً ودراسةً في التراجم، وتاريخ العلوم العربية، والتطبيقات اللغوية الحاسوبية على اللغة العربية، منها:
- ✓ «علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب» ج ١ و ٢، مجمع اللغة العربية (٨٧ و ١٩٩٧م) (مشاركة).
- ✓ «المعجم الحاسوبي: إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي» مكتبة لبنان (١٩٩٦م) (مشاركة).
- ✓ «ترجمة سلسلة أصول التعمية عند العرب»، مركز الملك فيصل، ٦ أجزاء، (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧م) (مشاركة).
- ✓ «العُكْبُرِي: سيرته ومصنفاته» دار العروبة، الكويت (١٩٩٣م).
- ✓ «العربية والتراث» وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطاع الشؤون الثقافية، الوعي الإسلامي (٢٠١٢م).
- ❑ له كتب لم تطبع:
- ✓ «شرح إيضاح أبي علي الفارسي: دراسة وتحقيق» مجلدان.
- ✓ «المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية».
- ✓ «معجم أعلام التعمية واستخراج المعنى في التراث العربي». (أول معجم تراجم متخصص بهذا العلم).
- ❑ شارك في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية منذ (١٩٨٧م) إعداداً وتقديماً.
- ❑ نشر مقالات علمية كثيرة في عدّة مجلات محكمة متخصصة في مجالات علمية مختلفة.
- ❑ مراجع لغوي للكتب والبحوث لدى بعض الهيئات العلمية في سورية والكويت.

قائمة إصدارات الوعي الإسلامي

- ❖ القدس في القلب والذاكرة.
- ❖ حقوق الإنسان في الإسلام.
- ❖ النقد الذاتي.. رؤية نقدية إسلامية لواقع الصحوة الإسلامية.
- ❖ الحوار مع الآخر.. المنطلقات والضوابط.
- ❖ المجموعة القصصية الأولى للأطفال.
- ❖ المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح.
- ❖ الحج.. ولادة جديدة.
- ❖ الفنون الإسلامية.. تنوع حضاري فريد.
- ❖ لا إنكار في مسائل الاجتهاد.
- ❖ المجموعة الشعرية الأولى للأطفال.
- ❖ التجديد في التفسير.. نظرة في المفهوم والضوابط.
- ❖ مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ مقالات الشيخ عبد العزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام.
- ❖ موسوعة الأعمال الكاملة للإمام الخضر حسين.
- ❖ علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي.
- ❖ براعم الإيمان.. نموذج رائد لصحافة الأطفال الإسلامية.
- ❖ الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواية وأثره.
- ❖ الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام.
- ❖ الحوالة.
- ❖ التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف النقل فيها عن الإمام مالك بن أنس.
- ❖ الأصول الاجتهادية التي يبني عليها المذهب المالكي.
- ❖ الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة.
- ❖ التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد.
- ❖ فقه المريض في الصيام.
- ❖ القسمة.
- ❖ أصول الفقه عند الصحابة - معالم في المنهج.
- ❖ السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات.
- ❖ لطائف الأدب في استهلال الخطب.
- ❖ نظرات في أصول البيوع الممنوعة.
- ❖ الإعلاء الإسلامي للعقل البشري (دراسة في الفلسفات والتيارات الإلحادية المعاصرة).
- ❖ ديوان شعراء مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ ديوان خطب ابن نباتة.

- ❖ الإظهار في مقام الإضمار.
- ❖ مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم.
- ❖ الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي، وجهوده في كتابه «تهذيب الكمال».
- ❖ في رحاب آل البيت النبوي.
- ❖ الصعقة الغضبية في الردّ على منكري العربية.
- ❖ منهاج الطالب في المقارنة بين المذاهب.
- ❖ معجم القواعد والضوابط الفقهية.
- ❖ كيف تغدو فصيحاً.
- ❖ التنزيل الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي.
- ❖ الفروق الدلالية لألفاظ التكرار في القرآن الكريم.
- ❖ تبصرة القاصد على منظومة القواعد.
- ❖ حقوق المطلقة في الشريعة الإسلامية.
- ❖ الضمان في الحقوق المعنوية والتحفيز التجاري.
- ❖ المذهب عند الحنفية - المالكية - الشافعية - الحنابلة.
- ❖ منظومات في أصول الفقه.
- ❖ أجواء رمضانية.
- ❖ المنهج التعليلي بالقواعد الفقهية عند الشافعية.
- ❖ نحو منهج إسلامي في رواية الشعر ونقده.
- ❖ دراسات وأبحاث علمية.
- ❖ ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه.
- ❖ التقصّي لما في الموطأ من حديث النبيّ.
- ❖ المجموعة القصصية الثانية للأطفال.
- ❖ كراسة لَوْن لبراعم الإيمان.
- ❖ موسوعة رمضان.
- ❖ جهد المقلّ.
- ❖ العذاق الحواني على نظم رسالة القيرواني.
- ❖ العربية والتراث.
- ❖ النسّمات التّديّة من الشّمائل المحمّدية.
- ❖ أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب.
- ❖ القرائن وأثرها في علم الحديث.
- ❖ جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها.
- ❖ سيرة حميدة ومنهج مبارك (الدكتور محمد سليمان الأشقر).
- ❖ أبحاث مؤتمر الصحافة الإسلامية الأول.
- ❖ نظام الوقف والاستدلال عليه.
- ❖ من أمالي العلّامة أبي فهر محمود محمد شاكر على كتاب الأصمعيّات للأصمعيّ.
- ❖ من أمالي العلّامة أبي فهر محمود محمد شاكر على كتاب الكامل للمبرد.
- ❖ الترجيح بين الأقيسة المتعارضة.

